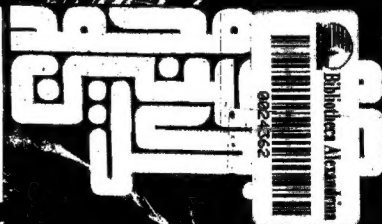
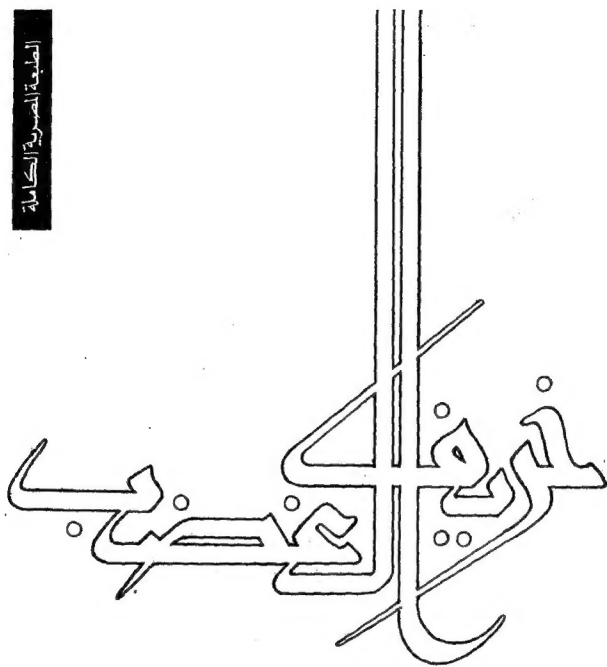


الطبعة العربية الكاملة

خريف العصب



قصة بداية و نهاية عصر أنور السادات



الطبعة الأولى (في مصر)

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون ٧٤٨٢٤٨ - تكس ٩٢٠٠٢ يولن

المحتويات

الصفحة

٦	مقدمة خاصة للطبعة المصرية :
١٣	مقدمة خاصة للطبعة العربية :
١٦	مقدمة :

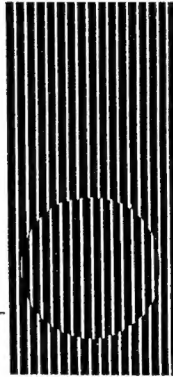
الجزء الأول صناعة نجم !

٢٦	الفصل الأول : عصر النجوم اللامعة :
٣١	الفصل الثاني : الجنود :
٤٠	الفصل الثالث : الحرب إلى الوهم ..
٧٢	الفصل الرابع : في ظل عبد الناصر ..
٩٤	الفصل الخامس : على القمة في مصر ..

الجزء الثاني الذهب الثاني لمصر

١٢٨	الفصل الأول : العالم . . . مسرحه
١٤٢	الفصل الثاني : إعادة ترتيب المنطقة
١٦٢	الفصل الثالث : صورة طبق الأصل

المحتويات



- الفصل الرابع : الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا
- الفصل الخامس : شرح في شرعية النظام

الجزء الثالث الاسلام السياسى

- الفصل الأول : القبضة الحديدية :
- الفصل الثانى : النزول إلى العمل السرى
- الفصل الثالث : العودة إلى الأصل
- الفصل الرابع : اخراج الجن من القمقم
- الفصل الخامس : هدنة مع الجن

الجزء الرابع الكنيسة القبطية

- الفصل الأول : المسيح والصليب
- الفصل الثانى : رياح التغيير
- الفصل الثالث : جيل جديد :
- الفصل الرابع : كنيسة تنطلق
- الفصل الخامس : الراهب المقاتل

الجزء الخامس العواصف تتجمع

- الفصل الأول : أوام القوة ٣٠٤
- الفصل الثاني : النهب المنظم ٣٢٨
- الفصل الثالث : لا ضوابط ولا موازين ٣٥٣
- الفصل الرابع : التدهور والفوضى ٣٦٥
- الفصل الخامس : الغضب في كل مكان ٣٧٢

الجزء السادس الصواعق

- الفصل الأول : ٣ سبتمبر ١٩٨١ ٣٨٦
- الفصل الثاني : ٦ أكتوبر ٤١٠
- الفصل الثالث : بعد الاستعراض ٤٢٩
- الفصل الرابع : من ولماذا ؟ ٤٤٣
- الفصل الخامس : إلى أين ؟ ٤٥٣
- رسالة متبادلة بين الحكيم وهيكل ٤٦٦



مقدمة

الطبعة المطربة

هذا الكتاب أثار عاصفة من الجدل لم تتوقف منذ يوم صدور
الطبعة الأولى منه - وحتى الآن .

ولقد كانت لهذه العاصفة أسباب توقعت بعضها مسبقا ،
وبعضها لم أتوقعه ولا يزال فيها ما يثير استغرابي حتى هذه اللحظة !
أبدأ أولا بما توقعته :

١ - توقعت أن يثير الكتاب جدلا لأن موضوعه ساخن . التركيز
بالدرجة الأولى فيه على مجمل الملابس والظروف التي أدت إلى
اغتيال الرئيس « أنور السادات » يرحمه الله . والتوقيت الذي
صدرت فيه الطبعة الأولى منه باللغة الانجليزية في لندن وباللغة
العربية في بيروت هو منتصف سنة ١٩٨٣ - أي أن مشهد العنف
الدامي الذي وقع على منصة العرض العسكري يوم ٦ أكتوبر
١٩٨١ - لم يكن بعيدا عن الذاكرة ولا حتى العيون .

٢ - توقعت أن يثير الكتاب جدلا لأن شبكة المصالح التي يمسها الموضوع ويقترب منها تناوله - شبكة واسعة لها خطوطها بالطول وبالعرض في كافة مجالات الحياة المصرية . فالرئيس « السادات » لم يمش وحده على الطريق من يوم توليه الرئاسة الى يوم اغتياله وانما مشى معه كثيرون ، بل أن بعضهم سبقوه على الطريق حين زينو له ثماره وهونوا عليه أخطاره ، وحين استحالت المسالك تركوه وحده وبقوا هم !

٣ - وتوقعت أن يثير الكتاب جدلا لأن الموضوع على علاقة بقوى عربية ودولية لها أهدافها المستمرة فوق مصائر الأفراد ، ولقد تحقق لهذه القوى بعض هدفها عندما جرى الانفتاح في مصر بالطريقة التي جرى بها ابتداء من سنة ١٩٧٤ وما تلاه ، وعندما استحكمت القطيعة بين العالم العربي ، وعندما اتجهت سياسة مصر الدولية الى زاوية حادة مبالغ في حدتها ، وبالطبع فقد كان متصورا أن تتخوف هذه القوى العربية والدولية من أي اقتراب يحاول النفاذ الى ما وراء الصورة الظاهرة لمأساة المنصة .

ذلك توقعته مسبقا كما قلت ، وانتظرت نتيجة له أن يثور جدل

انتقل بعد ذلك الى ما لم اتوقعه :

١ - لم اتوقع حجم الانفعال الذي قوبل به الكتاب ، انتظرت الريح وبدأت لي العاصفة بعيدة لكن الذي وقع كان عكس ما انتظرت وما بدا لي ، فقد انفجرت العاصفة بغير تمهيد وكان على أن أدرك متأخرا أن قوانين الحركة السياسية لا تتطابق بالضبط مع قوانين الحركة العلمية . وفي حين أن قوانين الحركة العلمية تقول أن كل فعل له رد فعل مساو له في القوة مضاد له في الاتجاه - فإن قوانين الحركة السياسية تقول بغير شيء آخر . تقول قوانين الحركة السياسية أن ردود الأفعال لا تقاس بالأفعال ذاتها وانما تقاس بالمصالح القائمة أو الكامنة وراءها !

٢ - لم أتوقع أن يمنع الكتاب في مصر قهلاً أن تصل نسخة واحدة منه الى مصر وبالتالي يصبح أى حكم عليه مسنوداً باسـاس . بدلا من ذلك جرى التذرع بفقرات من فصل حاولت فيه أن أتحدث عن العوامل النفسية التى أثرت على شخصية الرئيس « السادات » عند الجذور . وهكذا فإن ماكان متاحا للحكم على الكتاب لم يكن مجتزعا فقط وإنما كان منزوعا عن سياقه ، ومع ذلك فإن « فقهاء السلطان » أفتوا قبل أن يتبينوا !

٣ - ولم أتوقع أسلوب التعامل مع الكتاب فى مصر على النحو الذى تم به فقد صودر الكتاب ولم يصادر فى نفس اللحظة . أقصد أنه صودر عمليا ولم يصادر رسميا - أى أن المصادرة تمت شفويا ودون قرار مكتوب .

وحين تفضل بعض المحامين فرفعوا بالحق العام قضية أمام مجلس الدولة وجد مستشار المجلس المكلف بالنظر فيها أنه أمام موقف غريب : كتاب محبوس وقرار بالحبس لا أثر له على الورق !



ما توقعته وما لم أتوقعه كله الآن فى ذمة الماضى ، فلقد تأكد مرة أخرى أن أى كتاب هو ملك قرائه فهم وحدهم يستطيعون حبسه بالأعراض عنه ومصادرته بادانتهم له ، أما الحظر بالمصلحة أو بالقوة أو بالسلطة فقصارى جهده أن يلفت الانتظار ويجذب الانتباه وبالتالي يضاعف من طاقة الفعل التى تحتويها الكلمة ، وهذا ما حدث فعلا مع هذا الكتاب الذى قارب توزيعه أربعة ملايين نسخة فى أكثر من ثلاثين لغة وتكررت طبعاته بهذه اللغات حتى جاء الدور الآن على طبعة منه تصدر فى مصر .

وربما كان على الآن وأنا أكتب مقدمة خاصة للطبعة المصرية أن أسجل مجموعة من الملاحظات أتمنى لو استطعت عرضها جلاء لكل لبس أمام القارئ المصرى وهو بالدرجة الأولى قاعدتى التى أؤسست عليها ، ذلك أن أى صحفى أو كاتب يستطيع أن يصل بما يكتب

حيث شاء : من وطنه الى أمته ، ومن أمته الى عالمه - لكنه اذا فقد قاعدته أضاع قيمته . ومن ناحية أخرى فإن أحداث « خريف الغضب » ، بما في ذلك مقدماتها وعواقبها هي من هموم القارئ المصرى ، وبالدرجة الأولى أيضا .

وهكذا أرتب ملاحظاتي في مقدمة الطبعة المصرية - على النحو التالي :

● اتمنى ان يكون واضحا ان موضوع « خريف الغضب » كان - كما هو ظاهر من كل صفحة فيه - محاولة لشرح الاسباب التي أدت الى اغتيال الرئيس « السادات » وبالتالي فهو ليس سيرة لحياته ولا لدوره السياسى ، ولو قصده كسيرة لرجل لاختلف تناولى للموضوع . كان السؤال المحدد الذى حاولت الاجابة عليه هو : « لماذا جاءت النهاية على هذا النحو ؟ » واختصرت المراحل كلها الى موضوعى وأخذت من المراحل ما كلن لازما للموضوع والا اختلف السعى عن القصد .

ولقد كانت هناك محاولة لتصوير « خريف الغضب » وكأنه غضبى الشخصى على الرئيس « السادات » لانه وضعنى فى السجن ضمن من وضعهم فى سبتمبر ١٩٨١ - وليس ذلك صحيحا ولا أظننى فى حاجة لأن أقول اننى من مدرسة لا تؤمن باتخاذ المنابر العامة وسيلة لتصفية حسابات شخصية ، على فرض أن هناك حسابات شخصية .

لقد كان « خريف الغضب » يتعرض لحالة رئيس غاضب (بلغ به الغضب الى حد اعتقال رموز كل الاتجاهات السياسية والفكرية فى مصر) - وحالة مجتمع غاضب (وصلت به الظروف الاقتصادية الاجتماعية مضافة الى فساد استشرى - الى حد جعله بدير ظهره لكل شيء) - وحالة مسجد غاضب (أصبح فى نهاية المطاف ملاذا لكتل فقدت املها فى الدنيا ولم تجد غير الله تهاجر اليه) - وحالة كنيسة غاضبة (بذلت قصارى جهدها لتفادى الفتنة فاذا رئيسها الاعلى رهن الاعتقال وراء اسوار دير فى الصحراء) .

تلك كلها عوامل وعناصر « خريف الغضب » الذى عاشته مصر سنة ١٩٨١ والذى بلغ ذروته عندما التقت هذه الحالات كلها وتصادمت على المنصة ظهر يوم ٦ أكتوبر من تلك السنة .

واذن فهى قصة غضب عام وليس غضبا فرديا .

● اننى افهم الآن أن صدور الكتاب فى التوقيت المبكر أيقظ بعض الناس على فزع . والناس يطلبون اليقظة بالطبع لكنهم يفضلونها متأنية وعلى مهل وحين تجيئهم سريعة أو قبل موعدها فإن شعورهم بالمفاجأة يصيبهم فى بعض الحالات بنوع من الصداع - وربما كان هذا ماحدث . دليلي على ذلك أن كثيرين فى مصر وخارج مصر كتبوا بعدى فيما سبقت اليه ، وبينهم من قال أكثر مما قلت عن وقائع تلك الايام وحقائقها ، ومع ذلك فإن ما قالوه لم يثر عاصفة ولا ريحا - واذن فالقضية لم تكن الموضوع وانما كانت التوقيت ، ولعله عيب الصحفى دائما يهيم أن تصل الحقيقة الى أصحابها بأسرع ما يمكن وليكن من صداها ما يكون .

واتمنى أن لا اكون مكابرا اذا انا قلت أنه لو عادت الظروف لكتبت « خريف الغضب » فى التوقيت الذى كتبته فيه ، بل لو كان فى مقدورى أن أبكر به أكثر لفعلت .

ولقد احزننى أن حاول البعض تاويل البعض ما قلته بعيدا عن قصده ، ومن ذلك مثلا دعواهم أننى حين تحدثت عن « عقدة اللون » لدى الرئيس « السادات » كنت أصدر عن تحيز عنصرى ، ولقد أدهشنى ذلك بقدر ما احزننى لسبب بدهى وهو اننى لا أعرف لنفسى شقرة فى اللون ولا زرقة فى العيون فضلا عن اننى لا أعتقد أن ألوان الناس تحكم على جوهرهم الانسانى .

لقد تحدثت عن عقدة لديه لم يكن لها سبب حقيقى أو داع لكنها استحكمت فيه لأسباب تتعلق برؤيته الذاتية ، والغريب أن بعضا من أقرب الناس اليه أشاروا الى نفس العقدة كواقع مؤثر فى مشاعره وتصرفاته ولم يتهمهم أحد بالتحيز .

زوجته السيدة « جيهان السادات » أشارت الى هذه النقطة ،
وصديقه الرئيس الأمريكى السابق « جيمى كارتر » أشار اليها ، بل
وروى السفير الأمريكى الاسبق فى مصر « هيرمان ايلتس » وقد كان
مقربا اليه واقعة عاشها بنفسه فى بيت « السادات » وكان يتناول
الغداء معه ذات يوم قبل أول زيارة رسمية له الى الولايات المتحدة .

روى « هيرمان ايلتس » وكانت روايته فى معرض تعليق له على
« خريف الغضب » سال مداده على ثلاث صفحات كاملة من جريدة الـ
« واشنطن بوست » - انه كان يتغدى مع الرئيس « السادات »
وقرينته ولاحظ أن الرئيس « السادات » غير مرتاح الى بعض تفاصيل
زيارته وحاول أن يستوضحه فيما يشغل باله وتطوعت السيدة
« جيهان السادات » فقالت له : « بصراحة ان « أنور » يخشى أن
يواجه بعض المشاكل فى أمريكا بسبب لونه » . وروى « ايلتس »
كيف حاول بعد هذه الملاحظة أن يطمئن الرئيس « السادات » .

واذن فلم أكن وحدى الذى رصد هذه « العقدة » التى أورثها
الرئيس لنفسه دون مبرر ، وانما رصدها آخرون أقرب اليه منى ،
وربما كان موجب الالتباس اننى وضعتها على الورق ضمن عناصر
محاولتى لتحليل شخصيته فى حين أثر غيرى كتمانها رغم معرفتهم
بتأثيرها عليه .

❖ اننى أثرت مرة أخرى ان لا المس بآى تغيير نصوص الكتاب كما
صدر فى الطبقات الدولية المختلفة وكما صدر فى الطبقات العربية
خارج مصر - بمعنى أن هذه الطبعة المصرية هى ذات النص
الأصلى - فيما عدا هذه المقدمة .

ولقد سمحت لنفسى أن أضيف بعض الهوامش أو الحواشى فى
ذيل بعض الصفحات حين اقتضى الأمر ذلك نظرا لما استجد بعد
صدور الكتاب من تفاصيل أو تداعيات .

ولقد القزمت بذلك عن اعتقاد بان كل كتاب وثيقة تعبر عن
لحظتها فاذا أراد أحد أن يراجع فإن عليه أن يضع ما يريد من نتائج

مراجعاته خارج النص الاصلى منفصلة عنه ومفروزة وحدها حتى لايتعقد السياق فضلا عن مقتضيات الامانة الى جانب محذور ادعاء الحكمة باثر رجعى .

وفوق ذلك فلعلنى ازعم اننى - رغم كل العواصف - متمسك بالكتاب كما ظهر من ناحية السياق والوقائع والتحليل ، فكذلك رايت الامور ومازلت اراها من منظوري متحملا بالطبع مسئولية الصواب والخطا .



بقى ان اضيف الى قائمة الذين تشرفت بتوجيه الشكر اليهم فى مقدمة الطبعات الدولية والعربية الاولى من هذا الكتاب - اعترافا آخر بالفضل لكل هؤلاء الذين اهتموا به بما فيهم هؤلاء الذين الفوا كتبنا باكملها فى الرد عليه .

محمد حسنين هيكل



مقدمة

لطبعة العربية

لا أظننى فى حاجة إلى إطالة هذه المقدمة للطبعة العربية من كتاب : « خريف غضب » . كل ما أريد أن أقوله فيها هو أن الطبعة العربية من هذا الكتاب تجربة فريدة لنسبة لى .

لقد أحجمت فيما سبق صدور لى من كتب فى العالم عن ترجمة كتبه بنفسى إلى نثى الأصلية - وإلى لغة قرائى الأصليين - اللغة العربية . وكنت أظن أن قيامى بهذه الترجمة يحملنى ما لاطاقة لى به ، إذ أنه يفرض على كتابة كل كتاب مرتين . مرة بالانجليزية التى قدمه بها إلى القارئ فى العالم ، ومرة ثانية إلى القارئ العربى .

ومن هذا الاحجام فلقد قدمت كتبه الانجليزية لبعض الأصدقاء أو الزملاء يترجمونها لى العربية ، ويعانون من مشاق ذلك ما يعانون .

وهذه المرة آثرت أن اتصرف على نحو آخر ، فلقد وجدت من العدل اغفاء أصدقاء زملاء لى من مشقة ترجمة كتاب هو بالطبيعة صعب ودقيق ، وتحملت بنفسى هذه

المسؤولية ، فقممت بالترجمة عن الانجليزية إملاء باللغة العربية . والترجمة بالاملاء لها محاذيرها ، ومع ذلك فلم يكن أمامي سبيل آخر .

ومع عرفاني العميق لكل هؤلاء الذين ترجموا لي من قبل إلى العربية كتباً وصلت إلى القارئ العربي بأسلوب يخير ما ألفه القارئ العربي عنى - فلقد وجدت أن هذا الكتاب بالذات يفرض على ترجمته بنفسى ، ويلج على أن لا أتركه لغيرى ، مع اعتقادي أن بينهم من هو أقدر منى على الترجمة واكفا .

بقى أن أقول إننى أعرف مقدماً أن نشر الكتاب سوف يكون فاتحة لموسم من الزوابع الجديدة على فى مصر ، ومع ذلك فإننى أقول - مقدماً - إننى فاهم ومقدر لكل الأسباب التى تدعو أصحاب المصلحة فى مثل هذه الزوابع إلى إثارتها ، فانا أعرف أن مقاديرهم وأقدارهم ترتبط بعهد لا يريدون لأنقاضه أن تنهار عليهم ، ولا يتصورون أن يضيع منهم بعده ما كان عندهم فيه . . وهذا منطقي ، بل هو إنسانى .

ومع ذلك فإن هذا الكتاب - اعترف بأمانة - لا يروى صورة الحقيقة كاملة عن هذا العهد . وأمانة أيضاً ، فإننى لا أرى أن الظروف تسمح حتى الآن برواية الحقيقة كلها ، وإن كان ذلك ضروريا ذات يوم . إن ذلك العهد أحدث على مستوى الأمة كلها آثاراً سوف تتكشف عواقبها يوماً بعد يوم . إن ذلك العهد كله كان - مع الأسف - خطأ تاريخياً . والخطأ أفدح من الجريمة - على حد تعبير دزرائيلى - خصوصاً حين يكون الخطأ على مستوى يسمح له بالتأثير على مصائر أمم . وفى حين أن الجريمة يتوفر فيها القصد ، وهو يحتوى على عنصر من عناصر الإرادة - فإن مصيبة الخطأ أنه يحدث بدون قصد ، وبالتالي بدون أن تمارس فيه الإرادة أى درجة من درجات تشكيل عواقبه .

واتذكر أننى بعد أن خرجت من السجن تلقيت برقية من إحدى الدور العالمية التى تنشر كتبى ، وكان نصها : « ماهو رأيك فى كتاب عنوانه « السادات بقلم هيكل » . ورددت على الفور بالاعتذار قائلاً إن الوقت ليس سانحاً بعد لمثل هذا الكتاب بمثل هذه الدرجة من الصراحة ، ولا أتصور أن أقدم على مثل هذا المشروع قبل أن تمضى سنوات بحيث يتسع الوقت للدرس والتأمل والتقييم ، ومن ثم تصبح الكتابة أكثر من مجرد سرد وقائع ومشاهدات وتجارب » .

ومازال ذلك رأى . وهكذا فإن هذا الكتاب لا يحوى من قصة عهد السادات إلا ماكان

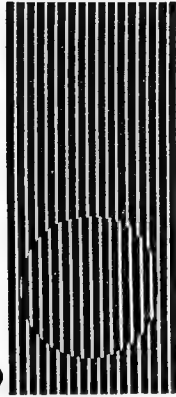
ضرورياً لقصة « حريف الغضب » . قصة تلك الشهور الحافلة والمثيرة من سنة ١٩٨١ .
ولم تكن محاولتي أكثر من ذلك ولا أقل منه .

ثم يتعين علىّ أن أضيف إلى قائمة من قدمت لهم الشكر في الطبعة الأصلية
الانجليزية لهذا الكتاب ، شكراً خاصاً للذين ساعدوني في عملية ترجمته من العاملين في
مكتبي ، وبالذات منهم الأستاذ منير عساف والآنسة جيهان عطية .

وأخيراً أترك القارئ العربي مع صفحات هذا الكتاب آملاً وراجياً .

محمد حسنين هيكل

مقدمة



لم تكن كتابة هذا الكتاب مسألة سهلة !

كان هدفه فى المقام الأول رواية قصة سياسية كبرى يجب أن تروى ، بل كان ضرورياً أن تروى إذا أريد لتتألفها المأساوية أن لا تتكرر فى المستقبل .

وكان أول الأسباب فى أن كتابتها لم تكن سهلة ، هو أن وقائعها سوف تكون صدمة لكثيرين فى الغرب ، تولدت لديهم انطباعات معينة عن شخصيات وسياسات . وكانت هذه الانطباعات غير متسقة مع الوقائع بحيث أن ظهور الوقائع أخيراً كان خليقاً بأن يكون مفاجأة مستغربة .

والسبب الثانى فى أن كتابتها لم تكن سهلة ، هو العنصر الشخصى فى الموضوع . وفى الحقيقة فإن هذا الكتاب ليس حكماً على السادات ، فالوقت مازال مبكراً بعد لاصدار أحكام نهائية . وقد كان من المحتمل أن يتصور أحد أننى فيه أعبر عن ضغينة شخصية ضد الرئيس الراحل الذى اختلفت معه ، وانتهى خلافنا إلى قراره بوضعى فى السجن شأنى شأن آلاف غيرى فى حملة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ . ومثل هذا التصور ليس صحيحاً ، بل وليس قائماً ، لأنى لا أحمل ضغينة شخصية على الاطلاق ضد السادات ، وإلى هذه اللحظة

فلقد كان اختلافنا - من وجهة نظرى على الأقل - اختلاف وجهات نظر ، واختلاف رؤى .
ولم يكن فيه عامل شخصى على أى وجه من الوجوه .

وفى الحقيقة فإننى كنت شديد التعاطف مع السادات كإنسان .

وفى السنوات الأربع الأولى من رئاسته كنت - كما اعترف هو فى حديث صحفى أدلى به إلى مجلة « الأسبوع العربى » اللبنانية - أقرب إليه من أى شخص آخر . وكان الرئيس السادات فيما أظن صادقاً فيما قاله . وأعتقد أننى لعبت دوراً مؤثراً - سواء كوزير للارشاد أو كعضو فى مجلس الأمن القومى وقتها ، أو كرئيس لتحرير الأهرام - فى المداولات والمشاورات السياسية التى أدت إلى اختيار السادات رئيساً للجمهورية بعد رحيل جمال عبد الناصر . وأظن أيضاً أننى لم أكن خافلاً عن بعض أسباب القصور فيه ، لكننى تصورت أن أعباء المنصب ووفر المسؤولية سوف تقوى كل العناصر الايجابية فى شخصيته ، وسوف تساعد فى التغلب على جوانب الضعف فيها . وكان فى ذهنى باستمرار نموذج الرئيس الأمريكى « هارى ترومان » الذى خلف « فرانكلين روزفلت » فى مقعد الرئاسة الأمريكية قرب نهاية الحرب العالمية الثانية . فقد بدا « ترومان » فى ذلك الوقت - وبعد « روزفلت » - شخصية باهتة ومجهولة لاتستطيع أن تقود الصراع الانسانى الكبير فى الحرب العالمية الثانية إلى نهايته المطلوبة والمحقة ، لكن « ترومان » - أمام تحدى التجربة العملية - نما ونضج وأصبح من أبرز الرؤساء الأمريكيين فى العصر الحديث . ولقد تصورت أن نفس الشيء يمكن أن يحدث للسادات . ولقد أدركت حملته الانتخابية للرئاسة كوزير للارشاد القومى فى ذلك الوقت ، رغم أننى كنت قد قدمت استقالتي فعلاً من الوزارة عقب الفراغ من تشييع جنازة عبد الناصر . ولقد ظللت بعد ذلك على اتصال يومى بالسادات . واعتقد أننى أدت دورى بأقصى ما أستطيع من جهد وإخلاص حتى جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى شاركت فى وضع الخطط السياسية والاعلامية التى مهدت ورافقت المعركة العسكرية فيها . بل إننى أكثر من ذلك توليت - بطلب من الرئيس السادات - كتابة التوجيه الاستراتيجى الصادر منه إلى ألقائد العام للقوات المسلحة المصرية بتحديد الهدف الاستراتيجى المصرى فى معارك هذه الحرب .



وليس صحيحاً - كما يقال فى بعض الأحيان - أن الرئيس السادات أقصانى من منصب رئيس تحرير الأهرام ، وأن القطيعة بسبب ذلك استحكمت بيننا . لقد كانت هناك خلافات

فى الرأى بىننا ، واستحكمت هذه الخلافات أثناء فك الارتباط الأول وبعده مباشرة إلى درجة لم أعد أستطيع معها أن أشارك فى التعبير عن السياسة المصرية . ولقد كان قرار الخروج من الأهرام قرارى ، فقد كنت أعلم حين عارضته علناً فى أسلوب مفاوضاته مع الولايات المتحدة وإسرائيل ، وفى الأهداف المرحلية والبعيدة المدى لهذه المفاوضات - أن الأمور سوف تصل بىننا إلى صدام . ولم تتحول بهذا الصدام إلى أعداء ، فلقد كان قراره الأول نقلى من الأهرام مستشاراً للرئيس ، واعتذرت . ثم عرض على أكثر من منصب فى الدولة ، بما فيها منصب مستشار الأمن القومى للرئاسة ، ومنصب نائب رئيس الوزراء ، ومرة أخرى اعتذرت لأننى أحسست أنه ليس فى مقدورى أن أخدم سياسات تتعارض مع ما أؤمن به .

لقد كانت هناك فترة فى علاقتنا توحدت فيها مقاصدنا - أو هكذا بدا لى لبعضى الوقت - فكلانا كان يطلب سلاماً قائماً على العدل فى الشرق الأوسط ، وكلانا كان يريد أن يرى مصر حرة ومزدهرة ، والعالم العربى موحداً وقوياً . ولكن تطورات الأمور جاءت بتباين فى رؤانا بدأت باختلاف حول الوسائل ، وانتهت بتباين أو حتى بتناقض بين الغايات . ولم أكن أعتبر نفسى معارضاً للرئيس السادات ، ولكنى كنت أحاول أن أحتفظ بصوت مستقل . وحينما بدأ الرئيس السادات يهاجمنى بانتظام وعلناً وبالإسم فى كل مرة يتحدث فيها - وحتى عندما زج بى فى السجن - فإنى أشهد أمام الله وأمام كثيرين يعرفون الحقيقة ، أننى لم أشعر فى أية لحظة بكراهية له . ولم يكن هناك ما يدعونى إلى ذلك ، حتى من الناحية العملية . فإنه حين يجعل رئيس الدولة من أحد مواطنيه هدفاً دائماً لهجماته فهو بذلك يرفع قدره ولا ينتقص منه . وبالتالي فلعللى لا أتجاوز إذا قلت إننى على نحو ما مدين للرئيس السادات بما أضافه - دون أن يقصد - إلى قيمتى فى الساحة الوطنية والساحة الدولية على السواء .

ومن هنا فإنى أكرر مرة أخرى أن هذا الكتاب ليس هجوماً على السادات . وربما جاز لى أن أقول إن هذا الكتاب محاولة قد تبدو طموحة لرسم صورة شديدة الاتساع فى الحيز المحدود لدفتى كتاب . إن هذا الكتاب ليس سيرة لحياة السادات ، ولو أن فيه بعض عناصر مثل هذه السيرة ، وإن كنت قد قصرت ذلك على بعض النواحي الضرورية لالقاء الضوء على شخصيته وعلى بواعث حركته . ثم إن هذا الكتاب ليس دراسة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمصر اليوم ، ولا عن الخصائص التاريخية لمصر - ولو أنى بالضرورة لمست بعض جوانب هذه الموضوعات .

ثم إن هذا الكتاب أيضاً ليس كتاباً عن الأصولية الاسلامية ، ولا عن الكنيسة القبطية ، ولا عن الارهاب كسلاح سياسى - رغم أن عدداً من هذه القضايا كان ضرورياً تناولها فى صفحاته .

والحقيقة أننى تناولت من هذا كله ما كان لازماً لى يقود الحديث إلى نقطة معينة من الزمان والمكان . نقطة معينة من الزمان : الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق بعد ظهر يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٨١ . ونقطة معينة فى المكان : المنصة الرئيسية فى ساحة الاستعراضات العسكرية بمدينة نصر حيث دوت الطلقات التى أنهت حياة ودور الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية .



فى ذلك الوقت ، فإن كثيرين فى الغرب رأوا فى اغتيال السادات نموذجاً آخر من نماذج العنف المجنون الذى راح ضحيته - أو كاد أن يروح ضحيته - رجال بارزون من رجالات هذا العصر المتسم بالعنف الذى نعيش فيه . لقد أضافوا اغتيال السادات إلى القائمة التى كانت تضم اغتيال الأخوين جون وروبرت كيندى ، أو قائمة محاولات الاغتيال التى كانت تضم الرئيس ريجان والبابا يوحنا بولس الثانى . وليس هناك شىء أبعد عن الحقيقة من ذلك . فإن الذين أقدموا على الاغتيال هناك فى الغرب - أو حاولوا الاقدام عليه - كانوا أناساً معزولين على هامش القوى الاجتماعية . إن القوى الاجتماعية فى الغرب استكملت بنينها تقريباً وتحدثت ملامحها ، والمجرى العام لاتجاهها أصبح واضحاً وفسيحاً . هناك تمكنت الطبقات المختلفة - البورجوازية الكبرى ، أو البورجوازية المتوسطة ، أو البورجوازية الصغيرة ، أو الطبقة العاملة - من تكوين نفسها وتحديد قسمايتها وحركتها ، ولم تكن العلاقة بين الطبقات جامدة ، وإنما كانت حركة التفاعل بينها قائمة ومستمرة ، ونشأ عنها مايمكن أن نسميه بـ « أغلبية واضحة » . وربما كانت هذه الأغلبية صامتة فى بعض الأحيان ، ولكن الذى لاشك فيه أنها كانت أغلبية .

إن الأمم والدول فى الغرب استكملت تطورها عبر سنين ، وشهدت مراحل هذا التطور حروباً وحروباً أهلية وثورات وتفاعلات عنيفة . ثم استقرت الأمور فيها على توازنات وضوابط اجتماعية وسياسية مقبولة . أما دول العالم الثالث وشعوبه فإنها مازالت تعيش مرحلة الغليان والغوران ، وما زالت تحاول - بعباذب شديد - أن تنتقل من الشرعية التقليدية ذات الأصول القبلية والعائلية وشبه الدينية ، إلى مرحلة الشرعية الدستورية والقانونية . وخلال

هذه المسيرة المرهقة ، فإن طريقها حافل بأسباب الخطر ودواعي الانفجار . وليس من الضروري بالطبع أن يكون القدر المكتوب على دول العالم الثالث وشعوبه أن تقتفى أثر الخطوات والمراحل التي سارت فيها الدول والأمم في الغرب ، فالأحوال في أواخر القرن العشرين مختلفة ، وثورة التكنولوجيا ووسائل الاتصالات تدفع الخطى حثيثاً وتكسر الحواجز من كل نوع . ولكن أي مراقب يجب أن يكون حريصاً وهو يحاول أن يتأمل عناصر التماسك في كل مجتمع . والحقيقة أن مانسميه « الأغلبية » هو عنصر التماسك في أي مجتمع . والذين حاولوا اغتيال الرئيس السادات كانوا من صميم التيار الذي تسير فيه الأغلبية ، وكذلك كانت القوى التي أسقطت حكم الشاه - رغم الاختلاف في الأوضاع بين مصر وبين إيران .



وأظن أن هدفي من كتابة هذا الكتاب يتحقق إذا بدأ بعض الناس خصوصاً في الغرب - يوجهون أسئلة إلى أنفسهم ويحاولون بأنفسهم إيجاد إجابات لهذه الأسئلة :

□ لماذا كان هذا الرجل الذي أعجبوا به في الغرب إلى حد بعيد معزولاً إلى أبعد الحدود في عالمه ؟

□ لماذا أصبح السادات الذي أسماه هنري كيسنجر في محاضرة له سنة ١٩٧٢ « مجرد بهلوان سياسي » - بعد سنتين بالعدد شخصية عظيمة تماثل شخصية بسمارك^(١) حسب تعبير هنري كيسنجر نفسه ؟

□ لماذا كان الحزن على السادات في الغرب أكثر منه في أمته ؟ ولماذا شيعه إلى مثواه الأخير عدد كبير من الساسة الأجانب ، بينما لم يشترك في موكب الجنازة سوى الموظفين الرسميين المصريين وبعض الزوار الأجانب ؟

□ لماذا تُسى بهذه السرعة من ذاكرة مصر والعالم رجل كان كل تصرف من تصرفاته يملأ شاشات التلفزيون ؟

(١) استعمل الدكتور هنري كيسنجر تشبيه أتور السادات ببسمارك في صيف سنة ١٩٨١ وقبل اعتزاله بأقل من شهر واحد . وكان يحاول إقناعي بسلامة سياسات السادات وبعدم جدوى معارضتي لها ، والغريب أن ببسمارك خلق ألمانيا الموحدة من ولاية واحدة فيها ، في حين أن أتور السادات فرّق وحدة الأمة العربية وهو يرأس أكبر دولة من دولها .

إن كثيرين - خصوصاً في الغرب - يجب أن يسألوا أنفسهم أخيراً لماذا يعجز بعض الزعماء الذين يتحدثون لغة الغرب ويقولون للغرب ما يجب أن يسمعه - عن أن يكونوا مسموعين في أوطانهم وأن يحصلوا على ثقة مواطنيهم ؟ إن قائمة مثل هؤلاء طويلة تبدأ بشانج كاي شك في الصين ، وسوهارتو في إندونيسيا ، والشاه في إيران ، وموبوتو في زائير ، وماركوس في الفلبين ، والسادات في مصر - وربما آخرون غيرهم .

وأعرف أن هذا الكتاب سوف يغضب الناس في مصر ، وسوف يثيرهم ويدفعهم إلى حملات متجددة على ، ولكني أفهم أسبابهم ، فأنا أعرف أن طبقة معينة - أو لعلها جماعات أكثر منها طبقة ، وربما أفراد أكثر منها جماعات - استفادت من حكم السادات وحصلت فيه على مزايا وثرورات لم تكن تخطر بخيالها ، ومن الطبيعي أن يحس هؤلاء أن أقدارهم ارتبطت بقدره . لكن مصر ، وكذلك الأمة العربية والعالم ، يحتاجون الآن إلى نظرة طويلة ودقيقة على كل ما حدث . لقد انتهت المسرحية وانطفأت الأنوار^(١) ، وانقضى زمان النجوم الكبيرة ، وأصبح محتملاً على البشر العاديين أن يتعلموا كيف يعيشون معاً .

واعترف أنني بدأت أفكر في كتابة هذا الكتاب منذ اللحظة الأولى لاعتقالي في ٣ سبتمبر ١٩٨١ ، حين التفت ورأيت حولى في السجن كل هؤلاء الذين يمثلون الرموز الحية لأهم التيارات السياسية والفكرية المؤثرة في مصر . لقد تحققت ساعتها أن المقامر الكبير قد قام بآخر لعبة كبرى ، وجازف بأوراقه كلها مرة واحدة . ولقد كنت مقتنعاً - بشكل شبه وجداني - أنني أعيش في دراما سنوف تصل إلى نهايتها في يوم من الأيام وبشكل من الأشكال ، وأنتى كصحنى قد أكون مطالباً بأن أروى قصتها قبل غيبي . وأثناء شهور السجن تحدثت مطولاً إلى آخرين عما يحدث (وعلى أى حال فلم يكن هناك ما يمكن عمله غير الحديث) ، أولاً مع هؤلاء الذين كانوا في زنزانتى ، ثم بعد ذلك مع غيرهم حينما سمح لنا بالتجول بعض الوقت في فناء السجن . ولقد تحدثت مع كثيرين بغير عدد : وزراء سابقين

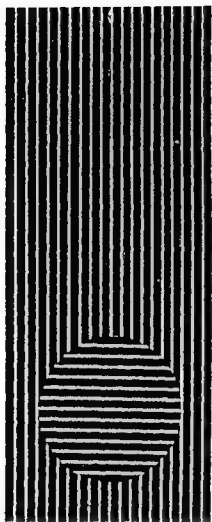
(١) قال لي السياسي المصري المنضمر الدكتور محمود فوزى - وهو من أبرز الشخصيات المصرية في الفترة الأخيرة - في وصف دقيق لحكم السادات وكان السادات في أوج سلطته : « أننا نشهد فتناً جديداً لأول مرة في التاريخ ، وهو لن المسرحة دون مسرحية ، فتحن أمام مشاهد مرسومة في خلفية المسرح وأصوات وألوان وموسيقى تدق وستار يرفع وينزل كل هذا بدون نص » . ولقد تبين لي بعد أن هذا الحديث مع الدكتور فوزى الذى ورد فيه هذا التشبيه سجل بواسطة أجهزة الأمن ووصل إلى الرئيس السادات وهو الأمر الذى استوجب غضبه عليه حتى توفى الدكتور فوزى إلى رحمة الله ، ولم يحظ بتكريم من الدولة كذلك التكريم الذى حصل عليه آخرون غيره أثل منه منزلة وإسهامهما في حياة مصر .

(كان في ملحق مزرعة طرة عدد من الشخصيات تكفى لتشكيل مجلسين أو ثلاثة مجالس من الوزراء) ، ومع اقتصاديين بارزين ، ومع زعماء نقابيين من الطراز الأول ، ومع أساتذة جامعات لهم إسهامهم المشهود في جميع المجالات . وتحدثت أيضاً مع مشايخ ، وشباب من الأصوليين الاسلاميين ، وفيما بعد مع عدد من رجال الدين المسيحي . واعتقد أنني مدين لكل هؤلاء ليس فقط بصدقتهم ، ولكن أيضاً للخصب الذى أضفوه على مناقشاتنا . كما أن ديني غير محدود لهؤلاء الذين أتاح لي الظروف مناقشتهم بعد أن خرجت من السجن .

ولابد أن أقدم شكرى بصفة خاصة إلى الدكتور حسن حنفي أستاذ الفلسفة الاسلامية بجامعة القاهرة ، وإلى الدكتور مراد وهبة أستاذ الفلسفة بجامعة عين شمس ، وإلى الدكتور ميلاد حنا الأستاذ بكلية الهندسة والمهندس الاستشارى الكبير - فيفضل الاثنين الآخرين أتيت لى أن اتعرف عن قرب على تراث الكنيسة القبطية المصرية . لابد أن أسجل أيضاً اعترافى بالجميل للأستاذ عادل حسين ودراسته الضخمة عن الاقتصاد المصرى ، وكذلك إلى الدكتور سعد الدين ابراهيم أستاذ الاجتماع بالجامعة الأمريكية وكتاباته عن البنية الاجتماعية لمصر . إننى مدين بعد ذلك لكثيرين غيرهم لم أشر إلى أسمائهم لأسباب يمكن فهمها . وعلى أى حال فلا بد أن أقول فى النهاية إننى أتحمل وحدى - بالطبع - مسؤولية ما رويت من وقائع وما عرضت من آراء .

ولقد حاولت أن أكون شاهداً على مرحلة هامة وغريبة من تاريخ مصر ، ولم أحاول أكثر من ذلك .

محمد حسنين هيكل

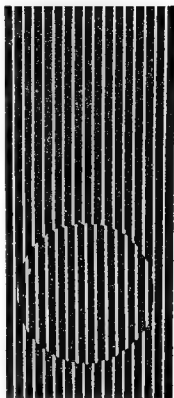


الجزء الأول

ساعة نجم

« لقد غامرت . . .
كأننى واحد من الصبية اللاهين على قمم الموج
مثلهم أحاول تقطيع كيس متنفخ بالهواء
صيفاً بعد صيف . . أياماً طويلة
فى بحر من المجد
لكن البحر كان عميقاً . . عميقاً جداً
أعمق مما أستطيع اللهو فيه » .

(ويليام شكسبير - مسرحية هنرى الثامن)



عصر النجوم اللامعة

كل عصر يحتاج أبطاله . . وقد يكون هؤلاء الأبطال من الأنبياء أو الكهنة ، من الملوك أو المحاربين ، من المستكشفين أو المخترعين ، من الفلاسفة أو الشعراء . لكن كل عصر من العصور يحتاج إلى بعض الأفراد غير العاديين الذين يستطيع الناس العاديون جميعاً رجالاً ونساء أن يتطلعوا إليهم كمثال يحتذى أو حتى كظاهرة جديدة تجذب الاهتمام .

وعندما نتأمل القرن الحالي ، وعلى وجه التحديد حينما نتأمل الأبطال السياسيين الذين ظهوروا خلال الأربعين أو الخمسين سنة الأخيرة فإننا نستطيع ان نجد نمطاً جديداً يظهر :

فى البداية كان هناك جيل عمالقة الحرب العالمية الثانية : «روزفلت» ، «تشرشل» ، «ستالين» ، «ديجول» ، وحتى «هتلر» بطريقته الخاصة ، فلو لم تكن عبقريته الشريرة لما ظهرت جوانب القوة لدى هؤلاء الذين قادوا الحرب ضد النازية وضده .

وفى أعقاب الحرب ظهر جيل الثوار العظام الذين استطاع تأثير شخصياتهم وأفكارهم ونفوذهم أن يتخطى حدود البلاد التي حكموها . ومن النماذج البارزة فى هذا الجيل من الثوار العظام رجال من أمثال «ماوتسى تنج» و«هو شى مينه» و«نهر» و«تيتو» و«جمال عبد الناصر» .

وبينما كان أبطال هذين الجيلين - جيل عمالقة الحرب وجيل الثوار العظام - يحتلون مساحة السياسية وسيطرون عليها ، كانت هناك ثورة علمية تأخذ طريقها وتحدث آثاراً بعيدة المدى ، لا تقل في أهميتها عن الثورة الصناعية منذ مائتي عام ، ولا عن ثورة القوة النووية ، السنوات الأخيرة . كانت هذه الثورة العلمية الطارئة تقوم بدور الحضارة لوسائل جديدة . ر لها فيما بعد ان تفرخ جيلاً جديداً من الأبطال . كانت هذه الثورة العلمية الجديدة هي ثورة وسائل الاتصالات التي فتحت الطريق لعوالم التلفزيون والأقمار الصناعية والعقول الإلكترونية . هذه الثورة العلمية الجديدة استطاعت بوسائلها أن تدخل إلى كل بيت بوجوه صوات مشاهير وغير مشاهير من الرجال والنساء وتصنع من بعضهم علامات بارزة في ماننا . وهكذا بدأ عصر النجوم اللامعة .

ولقد تسابق الساسة وغير الساسة من البارزين في شتى مناحي الحياة العامة إلى اكتشاف الامكانيات الهائلة والواسعة لوسائل القوة الجديدة التي أصبحت تحت تصرفهم . كانت هناك حفنة قليلة منهم قدر لها أن تتمكن من فهم هذه الوسائل والامكانيات والسبق التفوق في استغلالها .

إذا تساءلنا من هي النجوم اللامعة في هذا العصر ؟ - فإن قائمة أي واحد منا لهذه لنجوم لا بد وأن تضم أسماء مثل البابا « جون بول الثاني » و « جاكين كينيدي » ، و « هنري كيسنجر » ، و « ليش فاليسا » . وعلى وجه البقين فإن هذه القائمة كان لا بد أن تضم أيضاً سم الرئيس « أنور السادات » .

إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، أو السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي ، أو رئيس الحزب الشيوعي الصيني يستطيع بحكم مركزه كزعيم لقوة عظمى أن يفرض اهتماماً عالمياً تلقائياً بكل شيء يقوله أو كل شيء يفعله . وإذا كانت لدى أي واحد من هؤلاء موهبة النجوم اللامعة فإن ذلك قد يكون نوعاً من الفائدة المضاعفة ، وإذا لم تكن لديه هذه الموهبة فإن مقدرة القوة وحدها تكفي لفرض الاهتمام حتى وإن لم تكن هناك موهبة النجوم . لكن غير هؤلاء من الساسة عليهم أن يتنافسوا للحصول على الأضواء ، وإذا تحولت الأضواء عن أحدهم فإن فعاليتته تتوقف على الفور . وفي الحقيقة فإنهم أشبه ما يكونون بتمثيلين كبار بدون تمثيلية ، ومؤلفين روائيين ، بدون فرق مسرحية . وطالما كانت الأضواء مسلطة عليهم ، ومن الزاوية الصحيحة ، فإن هذه الأضواء لا تعطي لسياسة هؤلاء النجوم تأثيراً ضخماً فحسب ، وإنما تستطيع الأضواء في حد ذاتها وفي بعض الأحيان - ان تكون بديلاً عن وجود سياسة . ان الذين يقفون في الظل وحدهم هم الذين

سيشعرون بمرارة ، لأن مايقولونه لايسمع به أحد وحوارهم مع الحوادث يضعف في زوايا النسيان .

وطالما كانت الأضواء مسلّطة عليه فإن رجلاً مثل « هنرى كيسنجر » كان يستطيع أن يتعامل بمثل هذا القدر من التعالي على الكونجرس وحتى على البيت الأبيض . كما أن رجلاً مثل البابا « جون بول الثانى » كان يستطيع أن يتجاهل الكثيرين من ناقديه بين كرادلة الفاتيكان ، فاسمه وحده هو الاسم الذى تعرفه الدنيا وهو وحده الذى يريد الناس أن يروه ويسمعوه .

والمشكلة بالنسبة للنجوم اللامعة فى العصر الحديث أنهم مثل راكبي الدراجات ، عليهم أن يواصلوا الحركة باستمرار وإلا تعرضوا للسقوط على الأرض . بل إن عليهم باستمرار أن يتحركوا أسرع ثم أسرع لأن طريق السباق فيما بينهم على الأضواء طريق يتصل ارتفاعه كأنه صعود جبل . ومع ذلك فإن الشهرة فى النهاية لايمكن أن تكون بديلاً لسياسة ، كما أنه لا يمكن للشهرة كذلك أن تكون قاعدة قوة دائمة تستند إليها باطمئنان استراتيجية كاملة وفعالة . إن الأضواء تستطيع أن تخفى ملامح الضعف ، كما أن ألوان الماكياج تحت وهج الأضواء تستطيع أن تبهّر أنظار الآخرين . لكن اللحظة سوف تهرج حين يتباطأ الايقاع ويتحول الاهتمام - ربما بسبب ظهور نجم لامع جديد فى نفس المجال . فى هذا الوقت يكون النجم اللامع قد أصبح مثل مدمن المخدرات ، ويكون عليه أن يزيد من قوة جرعاته يوماً بعد يوم حتى تحدث مفعولها . هكذا فإنه عندما بدأ « هنرى كيسنجر » دبلوماسية المكوك لأول مرة ، كانت أنظار العالم كله مركزة عليه وهو يحاول أن يربط الشظايا المبعثرة ليصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولقد احتاج الأمر منه أربع رحلات مكوكية بين أسوان وتل أبيب لكى يصل إلى اتفاق توقعه كل من مصر وإسرائيل . لكنه حينما استأنف نفس الدبلوماسية المكوكية فيما بعد بين إسرائيل وسوريا اقتضاء الأمر أربعين يوماً حتى يخرج متصراً وفى يده ورقة اتفاق . صحيح أن السوريين كانوا أكثر عناداً من المصريين ، لكنه كان من حقائق الأمور أيضاً أن وزير الخارجية الأمريكية فى دوره الجديد كواحد من النجوم اللامعة لم يكن قادراً ببساطة أن يدفع ثمن الفشل ، وفى هذا الوقت كانت بقية الأطراف فى المفاوضات تدرك ذلك وتستغله أيضاً .

إلى جانب ذلك فإن أحداً من النجوم اللامعة لا يستطيع أن يحتفظ بمكانته عن طريق صنع ما هو عادى . المتظر منه دائماً هو غير العادى وغير المتوقع ، بل وأحياناً المخيف (مثل هذا المحافز يمكن أن يكون موجوداً حتى لدى الارهابيين وخاطفي الطائرات ، مثل

« كارلوس » على سبيل المثال الذى يمكن اعتباره على نحو أو آخر نوعاً من فصيلة النجوم اللامعة .

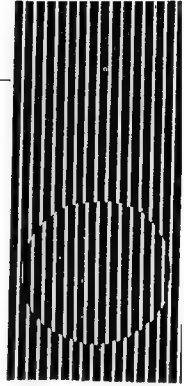
إن حرب أكتوبر ١٩٧٣ دفعت الرئيس السادات إلى شهرة أكبر مما كان يتمتع به من قبل ، فالعبور الناجح لقناة السويس أدهش العالم ، لكن التطورات تلاحت فيما بعد ، فالقادة الاسرائيليون - مثل « شارون » - بدأوا ينازعونه شهرة الحرب ، ثم جاء « كيسنجر » فخطف وحده جوائز السلام . وبالنسبة لجماهير عاشت حتى رأت إنساناً يمشى على القمر ، فلقد كان الاحتفاظ بمرتبة النجم اللامع يحتاج من « السادات » الآن ما هو أكثر من مجرد معركة ، وهذا ما حققه « السادات » حينما قام برحلته « التاريخية » إلى القدس فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ . عندما أقدم « السادات » على هذه الرحلة - فإنه فى الواقع عبر حاجز الصوت بين ما هو عادى وما هو غير عادى . بين ما كان جائزة التفكير فيه وبين ما لم يكن جائزة التفكير فيه . كانت رحلة القدس هى التى جعلت « السادات » نهائياً ، واحداً من أبرز النجوم اللامعة فى عصر النجوم اللامعة . فعندما خطا « السادات » على أرض مطار بن جوريون مساء يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ لم يكن بين شواغل الناس أن يسألوا أنفسهم ما إذا كانت هذه الرحلة تستطيع أن تحقق السلام المنشود أو لا تستطيع . كان المهم فى الرحلة هو مجرد حدوثها فى حد ذاته . بالطبع أن كثيرين فى الغرب كانت تراودهم الآمال - آمال يائسة فى بعض الأحيان - أن تستطيع هذه الرحلة حل مشاكل تاريخية معقدة ، بعضها بهمهم مباشرة مثل مشاكل اليهود والصهيونية ، ومشاكل إمدادات وأسعار الطاقة ، ومشاكل احتمالات المواجهة الكامنة والمحتملة بين القوتين الأعظم فى الشرق الأوسط . لكن أحداً لم يتوقف طويلاً فى ذلك الوقت ليسأل نفسه كيف تستطيع هذه المغامرة الدرامية التى راوها أن تحقق أهدافاً تمنوا تحقيقها ؟

لابد أن نسلّم أيضاً أن النجم اللامع يخلق دائرته (الانتخابية) . غير النجوم من الناس ، عليهم أن يتعاملوا مع الحدود التقليدية التى تفرضها عليهم حقائق التاريخ والجغرافيا ، ولكن النجم اللامع يبدو قادراً على القفز فوق حدود الزمان والمكان ، ويمد يده مباشرة إلى أيدي وآذان ملايين من الناس لا يعرفهم . ومقياس النجاح أو الفشل بالنسبة له لا يقاس بعدد الأصوات التى حصل عليها فى انتخابات ، او بحجم أغلبية تقف وراءه فى برلمان ، ولكن يقاس بعدد المرات التى ظهرت فيها صورته على أغلفة مجلات مثل « تايم » و « نيوزويك » ، وعدد المرات التى ظهر فيها على شاشة التلفزيون فى أحاديث مع أمثال « والتر كرونكايت » و « باربرا والترز » و « دافيد فروست » . وبالرحلة إلى القدس فإن

« السادات » صنع لنفسه دائرة انتخابية عالمية واسعة ولكنه خسر القاعدة الطبيعية التي كانت له باعتباره رئيساً لمصر - وهي العالم العربي . إن هذه الخسارة كانت تبدو بطريقة مجسدة ومأساوية في جنازته ، فلقد سارت وراءه نحو القبر كوكبة من الساسة الأجانب ، بينهم ثلاثة رؤساء سابقين للولايات المتحدة ورئيس وزراء إسرائيل ، ولكن لم تكن هناك إلا حفنة قليلة من المواطنين المصريين بين المعزين .

إن « السادات » كان واحداً من قادة العالم الثالث الذين فهموا إمكانية ثورة وسائل الاتصالات . وفي بلد مثل مصر فإن التلفزيون غير أنماط الحياة بالنسبة للناس العاديين وبطريقة لا يمكن التقليل من أهميتها . قبل عصر التلفزيون كان الناس يعرفون وجه أكي حاكم من صور الجرائد ويسمعون صوته بين وقت وآخر من أجهزة الراديو ، ولكن التلفزيون جاء به حياً إلى بيوتهم . لقد أصبح شخصاً حياً في حياتهم يشاركونهم قاعات جلوسهم ، يل وغرف نومهم أيضاً . كانت مشكلة « السادات » أنه وهو ابن عصر التلفزيون لم يستطيع مقاومة إغراء الافراط في استغلاله ، لقد كان أول فرعون في تاريخ مصر جاء الى شعبه مسلحاً بكاميرا . وكان أيضاً أول فرعون في تاريخ مصر يقتله شعبه . لقد كان بطلاً في عصر الثور الالكترونية ، ولكنه كان أيضاً ضحية لهذا العصر ، وعندما اختفى وجهه عن الجمهور على شاشات التلفزيون بدا وكأن أحد عشر عاماً من حكمه قد تلاشت بلمسة على زر .

الجزء



من الصعب أن يتخيل أحد مكاناً أقل ملاءمة لمولد نجم لامع من المكان الذي ولد فيه « أنور السادات » يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ . وعندما علا نجمه وزادت شهرته فقد أصبح « السادات » أكثر إحساساً بالهوة الواسعة التي تفصل بين جذوره الأولى وبين القوة والجاه الطارئ عليه . إن بعد المسافة بين الحالتين كان تناقضاً ضخماً ومستعصياً تحكم فيه وسيطر على مشاعره سيطرة تامة . وابتداء من سنة ١٩٧٤ وما بعدها ، فلقد اتخذ السادات لنفسه عادة جديدة في الاحتفال بعيد ميلاده . كان يعود في ذلك اليوم إلى القرية التي ولد فيها ، وهي قرية « ميت أبو الكوم » ، وهناك وأمام عدسات التلفزيون وتحت أضوائه الباهرة ، يجلس مرتدياً جلابية ريفية أنيقة التفصيل وعباءة عربية فاخرة ليحكى على امتداد ساعتين أو ثلاث ذكريات حياته . والمشكلة أنه لم تتوافق روايتان قط من الروايات التي كان يحكيها ، فقد كان في كل سنة يضيف ويحذف بل ويتناقض في روايته لقصة عن الطريقة التي قدمها بها من قبل . بل وأحياناً كانت القصص الجديدة تتصادم بقسوة مع ما سبق له هو أن قاله أو كتبه فيما أدلى به من أحاديث أو ما كتبه من مقالات في عديد من الصحف والمجلات التي كان يسيطر عليها أو يرعاها . ويمكن أن يقال إنه كان يكتب قصة حياته من جديد مرة كل سنة . بل إن الرئيس « السادات » شكل لجنة خاصة عهد إليها بمهمة إعداد



السادات في احد احاديثه السنوية للتلفزيون في يوم مولده . والتي كان يكرر فيها ذكرياته ، بصورة مختلفة في كل مرة على مدى ٣ ساعات .

نص تفصيلي لقصة حياته وآرائه كما كان يحب لها أن تكون ، وإن كانت هذه اللجنة لم تكن قد فرغت من أعمالها حين وصلت القصة الحقيقية إلى نهايتها الدائمة .
لقد كانت حياة خشنة تلك التي أعدتها المقادير لـ « أنور السادات » ، وكانت أكثر خشونة من كل رواية حاول هو أن يعطيها للعالم . والحقيقة أن ظروف حياة « أنور السادات » الأولى كان يمكن أن تعطيه قدراً أكبر من الاحترام لو أنه رواها كما حدثت فعلاً ، فلقد كانت روايتها بصدق كافية بأن تعطي الناس فكرة أصيلة عن الظروف التي اعترضت سبيله وعن العقبات التي تجاوزها في طريقه . لكنه لسوء الحظ اختار أن يعالج القصة على هواه ، ويزوِّق أو يخفي ما يشاء . ولأن القصة الحقيقية تستطيع أن تشرح أكثر من أي شيء آخر شخصية الرجل وطبيعة العوامل التي صاغتها ، فإنه من المهم هنا إعادة بناء الحقائق كما

كشف التجنيد الخاص ببناء قرية ميت أبو الكوم . وجاء فيه اسم أنور محمد محمد الساداتى (الاسم الثانى فى الكشف) .

كانت فعلاً . كان « أنور السادات » هو ابن « محمد محمد الساداتى »^(١) . وكانت جدته -
والدة أبيه - هى « أم محمد الساداتية » . وقبل أن يولد ابنها الوحيد « محمد » فقد رزقت
بأربع بنات قبله . ولكن - وكما هى العادة أحياناً فى الريف وقيل أن يولد الذكر لأم من
الأمهات ، فقد عرفت « أم محمد » بهذه الكنية حتى من قبل أن ترزق بابنها المنتظر . فقد
كانت تلقب بـ « أم محمد » حتى من قبل أن يجرى « محمد » الى الدنيا . وعندما رزقت
بالمولود الذكر فانه من السهل تصوّر مدى الفرحه التى نزلت على « أم محمد » ، كما أنه من

(١) السادات جمع للساده ، وهم فى العادة من الأشراف أو من مشايخ الطرق الصوفية . لكن السادات تسمى أحياناً السادة أو السادات ،
ومن المحتمل كثيراً أن يكون التعبير هنا متوسلاً إلى أحد مشايخ الطرق الصوفية التى تنتشر فى الريف المصرى ، ولعلّ اللقب هنا أن
السادات كان تابعاً للسادات ولم يكن واحداً منهم . وبعد ثورة سنة ١٩٥٢ قلّ أنور السادات حلف من اسمه « به » النسبة لكى يصبح
لقب أسرته هو « السادات » ، لكن ملقه فى الكلية البحرية لا يزال يحمل اسمه الأصل وهو « السادات » .

السهل أيضاً تصوّر التذليل الذى أحاطته به أمه ، خصوصاً بالمقارنة مع البنات الأربع اللواتى سبقته الى الحياة .

وكان تأثير « أم محمد » على حفيدها « أنور السادات » هو أقوى تأثير عليه فى طفولته الأولى . « لكم أحببت هذه السيدة » كذلك قال فى سيرته الذاتية التى قدمها للقراء فى الغرب فى أواخر حياته تحت عنوان « البحث عن الذات » ، واستطرد يقول : « كانت ذات شخصية قوية ، وكانت تتمتع بحكمة نادرة » . كانت « أم محمد » - وذلك لايعيبها - شديدة الفقر ، وكانت مسؤولة عن نفسها ، وكانت تدبر أمورها بالذهاب إلى بيوت الأحسن حالاً فى القرية تبجج لهم أشياء مختلفة مثل الزبد والجبن . كانت تقوم بعمل شاق ، لكنها كانت مصممة على أن توفر لابنها « محمد » حياة أفضل ، وكان السبيل إلى ذلك أن تفتح له باب التعليم . وذلك ماحققته فعلاً حين أرسلته بعد كتاب القرية إلى المدرسة الأولية ، ثم إلى المدرسة الثانوية حيث حصل على شهادة الكفاءة فى مدرسة فى « شبين الكوم » القرية من « ميت أبو الكوم » . وهكذا أصبح « محمد الساداتى » واحداً من قلة المتعلمين فى القرية .



فى ذلك الوقت كانت هناك وحدة من القسم الطبى فى الجيش البريطانى الذى كان يحتل مصر تنصب معسكرها الصغير بالقرب من « شبين الكوم » ، وكانت تقوم بأبحاث عن الأمراض المتوطنة كالبهاسيا وغيرها من ديدان الماء . وعندما حصل « محمد محمد الساداتى » على شهادة الكفاءة استطاع أن يجد وظيفة مع هذه الوحدة . كان عمله مزيجاً من موظف وممرض ومترجم بين الأهالى فى المنطقة وبين الأطباء الانجليز فى الوحدة العسكرية . والآن وقد أصبح متعلماً وموظفاً فإن لقب « الأفندى » التصق به أكثر من أى وقت مضى ، وهكذا أصبحت أمه تعرف فى القرية باسم « أم الأفندى » . كانت الأم تواقه لترتيب الخطوة التالية فى حياة ابنها ، ولقد بدأت فى ذلك حتى من قبل أن يتم تعليمه ويجد وظيفته ، وهكذا فإنها ، وهو فى سن الثلاث عشرة سنة ، قامت بتزويجه من إحدى فتيات القرية . وكانت هذه الزوجة هى زوجة الأب الأولى لـ « أنور السادات » . إن هذه السيدة اختفت لهجأة من صفحات التاريخ ، وحتى أقرب أفراد العائلة لم يعدوا يذكرون اسمها ولم يقدّر لها أن تنجب أولاداً يحتفظون بذكرها .

وبعد سنوات قليلة من العمل مع الوحدة الطبية فى الجيش البريطانى التى عمل بها « محمد محمد الساداتى » فإن هذه الوحدة أمرت بالتوجه الى السودان . كان القلائل من المصريين فى ذلك الوقت هم الذين يفكرون فى ترك قراهم فى ريف مصر ، لكن « محمد

الساداتى « كان يرى أن سفره مع وحدته الى السودان سوف يحقق له زيادة فى دخله ، وهكذا قرر أن يسافر . لكن « أم محمد » التى كانت عيناها عليه دوما حرصت على أن تجد له زوجة جديدة تصحبه إلى السودان وترعى شؤونه هناك . كانت العروس التى اختارتها هذه العمة فتاة تدعى « ست البرين » . كانت ابنة رجل اسمه « خيرالله » ، وكان لسوء حظه من الذين وقعوا فى أسر العبودية وساقه أحد تجار العبيد من قرب أواسط إفريقيا إلى حيث باعه فى أحد أسواق العبيد فى ذلك الوقت بدلتا النيل . وعندما ألغى نظام العبودية فى مصر بعد اشتداد الحملة فى العالم كله على هذه الظاهرة اللاإنسانية ، فإن سادة « خيرالله » أعتقوه من أسر العبودية . كانت ابنته « ست البرين » مثله تماما ، ورثت عنه كل تقاطيعه الزنجية ، ومن سوء الحظ أيضاً . وذلك من التعقيدات الدفينة فى أعماق وجدان « أنور السادات » - أنه ورث عن أمه كل تقاطيعها . وورث مع هذه التقاطيع مشاعر غاصت فى أعماقه إلى بعيد .

هكذا رحل « محمد محمد الساداتى » قبل الحرب العالمية سنة ١٩١٤ الى السودان مع زوجته الجديدة ، مصحوبا بتصورات أمه أن هذه الزوجة قد تتلاءم أكثر مع البيئة الجديدة التى ذهب ابنها الوحيد للحياة فيها . وبدأ « محمد محمد الساداتى » ينجب أطفالاً من « ست البرين » فى السودان ، لكنه لم يكن مستعدا لمشاكل الولادة فى السودان ، وهكذا فإنه قرر مبكراً ، ومنذ لاحظ علامات أول حمل على « ست البرين » ، أن يبعث بها إلى أمه فى مصر لكى تلد تحت رعايتها . فى كل مرة كان موعد الولادة يقترب كان « محمد محمد الساداتى » يبعث بـ « ست البرين » فى الرحلة المرهقة التى تكررت أربع مرات . كانت تستقل الباخرة النيلية المكسدة بحمولتها من الآدميين والحيوانات الى الشلال ، ومن هناك على الأقدام إلى محطة القطار فى أسوان ، حيث تنحشر وسط زحام المسافرين إلى محطة القاهرة ، ومنها تدبر نفسها للوصول إلى « ميت أبو الكوم » . وفى بيت « أم محمد » كانت « ست البرين » تضع طفلها وتمكث معه حتى يتم رضاعه ثم تعود مرة أخرى بنفس الطريق الى الخرطوم تاركة مولودها فى رعاية جدته . تكررت هذه العملية أربع مرات ، فقد ولدت « ست البرين » ثلاثة أبناء هم « طلعت » و « أنور » و « عصمت » ، وفتاة واحدة هى « نفيسة » . كانت أسماء الأبناء تعكس إعجاب الأب بقيادة حركة « تركيا الفتاة » التى قادت الثورة على الخليفة سنة ١٩٠٨ .



ويقول « أنور السادات » إن والده غادر السودان سنة ١٩٢٥ ، حينما قرر الانجليز إخراج الجيش المصرى من هناك فى أعقاب اغتيال السردار السير « لى ستاك » فى السنة



الرئيس السادات يجلس في أحد الفصول الدراسية في مدرسة بلدته ميت أبو الكوم .

السابقة . ولكن الحقيقة ان الوحدة الطبية البريطانية التي كان يعمل بها محمد محمد الساداتي ، عادت الى مصر سنة ١٩٢٢ ، اى قبل سنتين من مقتل السردار . وقد تمركزت بعد عودتها في ثكنات العباسية قرب القاهرة . وبدأ « محمد محمد الساداتي » يبحث لنفسه ولعائلته عن مسكن يعيش فيه ، وعثر بالفعل على شقة فى الطابق الاول من بيت يضم طابقين فى « كوبرى القبة » - احدى ضواحي القاهرة - وكان عنوان البيت : ١ شارع محمد بدر . لكن « أم محمد » كانت قد بدأت تفكر فى ابنها مرة أخرى على ضوء الظروف المتغيرة . ان الزوجة التي كانت مناسبة لظروف السودان لم تعد مناسبة - فى رأيها - لظروف الحياة فى القاهرة . هكذا فإن الأم التي كانت حريصة بطريقتها الخاصة على مصالح ابنها

وعلى سعادته بدأت تبحث له عن زوجة بديلة ، وهكذا تزوج « محمد محمد الساداتى » مرة
ثالثة ، وذهبت زوجته الى البيت الجديد فى القاهرة .

من المهم جداً إلقاء نظرة فاحصة على البيت رقم ١ شارع محمد بدر ، لأن هذا البيت
قدر له أن يشهد السنوات الحساسة والمؤثرة التى تكونت فيها شخصية « أنور السادات » ،
وتشابتك فيها وتعقدت تجاربه ومشاعره وأحاسيسه . ولعل شخصية « أنور السادات »
الحقيقية لا يمكن فهمها بدون دراسة دقيقة للنمو الذى أحاط بعملية تكوينه والضغط التى
سادت هذه المرحلة الدقيقة فى نموه .

لقد انتقل « محمد محمد الساداتى » إلى شقته الجديدة سنة ١٩٢٤ ، وبعد سنة تقريباً
استدعى عائلته - والدته « أم محمد » وزوجته « ست البرين » وأولادها - لكي تعيش معه
هناك . حتى هذا الوقت كان « السادات » يعيش مع جدته فى « ميت أبو الكوم » . وفى
الامكان الآن أن يقال إن تلك كانت سنواته الذهبية . وقد وصفها بنفسه فى كتاب « البحث
عن الذات » بقوله : « كان كل شيء فى ميت أبو الكوم يجعلنى سعيداً فى هذه القرية القابعة
فى أعماق دلتا النيل » . وليس هناك من سبب يدعونا الآن إلى أن نتصور أنه لم يكن ينطق
بالحقيقة من أعماق قلبه .

والآن لابد أن نتأمل ما الذى وجده الصبى الصغير فى القاهرة التى جاء إليها . كانت
شقة والده الجديدة نموذجاً تقليدياً لشقق منازل الأحياء المتواضعة فى القاهرة . باب أمامى
يفتح على صالة واسعة تبدو منها أربعة أبواب لأربع حجرات تتصل بها . كانت هناك حجرة
خصصت لوالده سيد البيت وزوجته الجديدة « فطوم » . وكانت هناك حجرة ثانية لجدته « أم
محمد » التى تركت بيتها القديم فى ميت أبو الكوم لتعيش فى بيت ابنها . وكانت هناك
حجرة ثالثة لأمه « ست البرين » ولأبنائها الأربعة . وتركزت الحجرة الرابعة خالية مخصصة
للضيوف كما كانت العادة بالنسبة لسكان الريف الذين ينزحون للقاهرة . ولم تبق هذه
الحجرة خالية لزمان طويل ، ففى يوم من الأيام جاء بعض الضيوف ومعهم ابنة لهم بيضاء
اللون عمرها ثمانى عشرة سنة اسمها « أمينة الورورى » . وأعجب بها « محمد محمد
الساداتى » ، ربما من أول نظرة . وتقدم لخطبتها على الفور ، وقبلت أسرتها ، وجاءت
لتعيش فى البيت ، وحدثت حركة تنقلات ضرورية . تركت « فطوم » - التى لم تكن قد
أنجبت - غرفة زوجها لتستقر فى غرفة الضيوف ، ودخلت « أمينة » الزوجة الجديدة مكانها
إلى غرفة سيد البيت . ومن السهل بالطبع أن يتصور المرء ماذا جرى لـ « ست البرين » .
لقد أصبحت الآن مسبوقة بزوجتين فى نفس البيت ، وبالطبع فإن الزوجة التى تكرر هجرانها

وجدت نفسها فى أدنى مكان من البيت ، كما أنها وجدت نفسها مثقلة بكل أعباء العمل فيه تقريباً . كانت « أمينة » قد استطاعت أن تجعل نفسها مبيدة البيت الوحيدة ، وكان نفوذها مع زوجها قويا ، وكانت هى التى تسلم منه كل شهر مرتبه الذى وصل فى ذلك الوقت الى ثلاثين جنيها . وقد أنجبت له سلسلة متصلة الحلقات من تسعة أطفال - اثنين من البنين وسبع من البنات^(١) .

وحين اكتملت سلسلة أبناء وبنات « أمينة » فإن الحياة فى شقة فى شارع محمد بدر أصبحت مشكلة كبرى . أصبحت الشقة تضم صاحب البيت وأمه وثلاث زوجات وثلاثة عشر ابنا وبناتاً (أربعة من « ست البرين » وتسعة من « أمينة ») .

ولم تتوقف المسألة عند ذلك الحد ، فعندما تزوج « طلعت » الابن الأكبر ، وحين تزوج « السادات » للمرة الأولى ، فإن كلا منهما جاء بزوجه الى نفس الشقة . بل انه حين تزوجت كبرى بنات « أمينة » من فنان موسيقى فإنها جاءت بزوجه ليعيش وسط هذا الجو المكس .



طوال هذا الوقت يمكن تصور حالة الصبى « أنور » . لعله كان يفتقد حياته فى القرية ، وربما كان يشعر بالحنين لحريته فيها ، لكنه الآن كان عليه أن يرى أمه تعود الى مستوى العبودية مرة أخرى بالجهد الشاق الذى وقع عليها فى خلعة هذه الأسرة المزدحمة . كانت حياتها الآن - أغلب الظن - لا تقل مهانة عن حياة أبيها حيثما كان محكوماً بقوانين العبودية . لقد أصبحت هى خادمة هذا البيت كله ، وعندما كانت تقصر فى الخدمة أحيانا فإن « محمد محمد الساداتى » لم يكن يتردد فى ضربها أمام أولادها وأمام غيرها من الزوجات .

لئى نوع من الحياة هذا الذى بدأ يراه « أنور السادات » من حوله ؟ كانت سعادة « ميت أبو الكوم » وراءه ، وكان الابن الثانى لزوجته أصبحت الآن فى أدنى درجة بالنسبة للحياة فى بيت زوجها . ولم يكن هناك من يهتم بأمره وسط هذا الزحام ، وكان مقدراً له أن يرى بعينه

(١) أبناء « محمد محمد السادات » من « أمينة » ، وهم الأخوة نصف الأشقاء لـ « أنور السادات » كانوا بالترتيب التالى : سكينه - طفت - زينب - زين - عاتكة - عاتق - سهر - حنى - عز .



وملازمنا اول

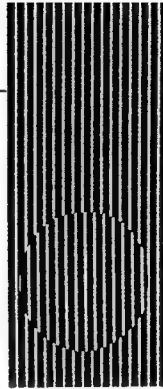


وفي المدرسة الحربية



ات في المدرسة الثانوية

مهانة امه تتكرر امامه يومياً ، تُعاقب لأسباب لا دخل لها فيها وللذنوب لم يكن عدلاً أن تتحمل مسؤوليتها . كان يقضى معظم وقته في الغرفة التي تسكنها امه وبقيّة إخوته منكماشاً على نفسه في ركن مظلم من الأركان ، وكانت حقائق الحياة من حوله كثيفة . وهكذا بدأ يتراجع الى داخل نفسه ، ولم يكن أمامه مهرب مما هو فيه الا أن يخلق لنفسه عوالم من الخيال يهرب اليها . كان تكوين شخصيته يتأثر بتناقض مخيف ، فمن ناحية كان يدرك أنه ليس أمامه إلا الخضوع للظروف ، وكانت امه أمام عينيه تجسيدا حيا لهذا الخضوع ، لكنه تحت هذا الخضوع كان يشعر بحقد عميق على الظروف ، وكان هذا الحقد يعبر عن نفسه أحيانا بلمحات من العنف المكبوت يظهر اذا أحس أن فرصة وافته ، وكان هذا طبيعيا في حالة التمزق بين الواقع والخيال ، وبين الحقيقة ومحاولة التهرب منها . ومن الملفت للنظر أن « أنور السادات » عندما أصبح رئيسا وبدأ يمارس عادة رواية قصة حياته كل سنة في عيد ميلاده ، لم يتعرض يوما لهذه الفترة من حياته ، مع أنها فترة التكوين لأنها شهدت الصبا والمراهقة وبداية الشباب . كانت الصورة التي يريد للعالم أن يراه فيها هي صورة طفل القرية الذي أصبح ضابطا ثم أثرا . أما الصورة الأخرى التي أسهمت أكثر من غيرها في تكوين شخصيته فقد كان يهرب منها ويمضى في محاولة الهرب . ولم يكن هربه من التجربة القاسية نفسها بل بدأ يهرب من نفسه أيضاً .



المهرب إلى الوهم

إن «أنور السادات» وضع على كتابه قصة حياته الذي نشره في الغرب وفي مصر سنة ١٩٧٨ عنوان : « البحث عن الذات » ، وسواء كان العنوان من اختياره ، أو من اختيار الكاتب الذي تولي صياغته ، أو الناشر الذي قام بطبعه ، فإن العنوان يبدو موقفاً أكثر مما كان يمكن أن يقصده أى واحد من هؤلاء الثلاثة . . أيهم لا يهم ؟

إن حياته في شارع « محمد بدر » تركته غير قادر على الشعور بالانتماء إلى أى مكان^(١) . كان يخاف من والده ولم يستطع أن يقنع نفسه إلى آخر يوم بأن يحبه ، وكان غاضباً على أمه ، فلم يكن في أعماقه قادراً على احترام عذاب هذه السيدة التعيسة الحظ . وقد زادت مقاومته - بدون داع حقيقي - للون الذي ورثه منها^(٢) . كان تَوَاقاً إلى عطف

(١) ربما كان ذلك بين الأسباب التي كانت تدفعه حتى عندما أصبح رئيساً للجمهورية إلى الترحال المستمر ، فلم يكن يستقر في مكان ولا حتى في بيته في الجزء مع زوجته وبين أولاده ، ورغم كل الجور للفرق والسيد الذي حاولت زوجته « جهان » فيها بعد أن تفرقه له فيه .

(٢) لقد لعبت مشكلة اللون دوراً حقيقياً في التكوين النفسي لأنور السادات ، ولم يكن هناك ما يبرر ذلك في الواقع ، خصوصاً في مصر وفي العالم العربي حيث اختلطت الدماء العربية بالدماء الأفريقية وتشابكت الأنساب - لكن أنور السادات كان في أعماقه شديد الاحساس بهذه المشكلة ، ولعلها اضطرت في ذمته خطأ بالمصرية ، ومع ذلك فإن المبررة نفسها لم تكن قنب أصعبها وإنما قنب آخرين فرضوها عليهم . وفي حين استطاعت تجربة العبودية أن تلهم كتاباً عظيماً مثل « الكس حبل » ، بأن يكتب قصة الكبيرة « جلدور » ، فإن أنور السادات لم يجد فيها مصدراً لالهام وإنما سبباً متصلاً للهرب حتى من نفسه .

الناس وإلى فهمهم ، وكان مستعداً لأي شيء في سبيل الحصول على قبولهم ورضاهم^(١) . وكان ذلك - على نحو أو آخر - أكثر جوانب شخصيته جاذبية . لكن مجمل ذلك كله جعله في النهاية على استعداد لأن يعطى ولاءه لأي شخص أقوى منه تضعه الظروف أمامه . ولقد تعلم على كل حال كيف يتحمل صدمات ، وأحياناً إهانات لا لزوم لها . ولما كان هناك رد فعل لكل فعل ، فقد تولد في أعماق أعماقه إحساس بالحاجة إلى الانتقام مما كان يعانيه ، وهذا هو ما ولد لديه نزعة العنف المكبوت الجاهز للانفجار دوماً إذا أحس أن عواقبه مأمونة . وعلى أي حال فلم يكن أمامه في تلك الأيام غير محاولة الهرب ، والهرب المستمر إلى عوالم من صنع الأحلام والأوهام .

إن « أنور السادات » تبع أخاه الأكبر « طلعت » في مدارج الدراسة العادية ، وأثناء دراسته في مدرسة « فؤاد الأول » الثانوية وقع له حادث أثر في حياته ونتج عنه فصله من المدرسة واضطره للانتحاق بمدرسة ثانوية أهلية ، وكان هذا النوع من المدارس في العادة منشأة خاصة يقيمها بعض نظار مدارس الحكومة السابقين لكي توفر التعليم لهؤلاء الذين تحول الظروف بينهم وبين تلقي العلم في المدارس الحكومية . إن « أنور السادات » يشير بطريقة غامضة في كتابه عن قصة حياته إلى ما كان على وجه التأكيد تجربة مؤلمة في حياته . يقول : « كانت تلك نقطة تحول في حياتي . وقد أدركت أن سقوطي كان علامة على أن الله غير راض عني ، ربما بسبب إهمالي أو ربما بسبب ثقتي الهائلة بنفسي . وهكذا فإني بهذا الشعور بالشك المتمزج بالاحساس بالخطأ حاولت طريق التوبة وقدمت أوراقى إلى مدرسة أخرى » .

إن السادات « الهارب » أصبح السادات « المحالِم » ، والسادات « المحالِم » تحول إلى السادات « الممثل » ، في معظم حياته كان السادات يمثل دوراً في كل مرحلة ، وفي بعض المراحل كان يمثل عدداً من الأدوار في نفس الوقت . إنه لم يكف أبداً ، ولم يخف على أي حال انبهاره بالممثل وغمراه به ، وإن فضل دائماً أن يخفي الأسباب التي دفعت إلى انتحال شخصيات أخرى غير شخصيته الحقيقية .



(١) ربما كان في هذه النقطة تفسير للطريقة التي ترك بها كل من حوله يستغلون سلطة منصبه فيما بعد دون أن يحاول وقفهم عند حد . بل إن ذلك زين له ألواناً من الترف كان يجب أن يرد نفسه عنها باعتباره واحداً من قادة ثورة لها مضمونها الاجتماعي . وفي الحقيقة فإن جو السلطة العليا إيان حكمه تحول إلى ذبه بلاط سلطاني

وفي منتصف الثلاثينات ، وفي الأيام الأولى من حياة السينما المصرية كانت هناك منتجة سينمائية اسمها «عزيزة أمير» ، وقد نشرت هذه السيلة إعلاناً في إحدى المجلات تعلن فيه عن حاجتها إلى وجوه جديدة تظهر في فيلم كانت تنتجه في ذلك الوقت . كانت تطلب من الذين يستجيبون لإعلانها أن يبحثوا إليها بصور فوتوغرافية لهم ثم يذهبوا بعد ذلك إلى شركتها لكي تجرى معاينة أوصافهم . وكان «أنور السادات» واحداً من الشبان الذين ردوا على هذا الاعلان وتقدموا للمسابقة ، كتب في الخطاب الذي بعث به إليها يقول : «قوامي نحيل وجسمي ممشوق وتقاطيعي متناسقة ، إنني لست أبيض اللون ولكنني أبيض لست أسوداً ، ان وجهي أسمر ولكنها سمر مشربة بالحمرة » ، ووقع بإمضائه «أنور الساداتى*» .

إن رد «السادات» على الاعلان نشر في إحدى مجلات ذلك الوقت ضمن غيره من ردود الذين تقدموا للمسابقة ، ومن الغريب ان نسخة المجلة المحفوظة في دار الكتب والتي تحوى هذا الاعلان وجدت مفقودة من مكانها وكان يداً مجهولة امتدت إليها فنزعته . ان «أنور السادات» كان يعرف بالتأكيد ان هناك كثيرين من الناس قد يهمهم الحصول على القصة الحقيقية وتفاصيلها ، وبطريقته فإنه حاول ان يسبقهم ، وهكذا فإنه حينما أصبح رئيساً لتحرير جريدة «الجمهورية» بعد الثورة كتب بنفسه مقالاً عن تلك التجربة قال فيه (١) : « منذ فجر شبائى وأنا أحس بحيل شديد للفن والفنانين ، ولى في هذا المجال قصص كثيرة » . ثم يستطرد فيروى احدى هذه القصص بالتفصيل فيقول : « في يوم من الأيام قرأت إعلاناً تطلب فيه الفنانة عزيزة أمير وجوهاً جديدة لفيلمها الذى كانت تزمع عملا وهو فيلم «تينا ونج» ، وأذكر أنني توجهت الى مقر الشركة فى عمارة بشارع ابراهيم باشا حيث جاءت الفنانة عزيزة أمير واستعرضتنا جيئة وذهاباً ، وكنا أكثر من عشرين شاباً انتقت من اثنين وطلبت من الباقي ان يرسلوا لها بصورتين إحداهما فاس «بالمواجهة» والثانية بالبروفيل «لقطة جانبية» ، ولم يكن هذا المطلب الا زحولة (نص تعبيره) . ثم يستطرد بعد ذلك فى نفس المقال فيقول : « بعد ذلك أقلعت عن هذه الهواية ، فقد دخلت الكلية الحربية وكنت دائماً أحس فى نفسى الفخر والزهو بالجندية إلى أن شاعت المقادير ان أطرد من الجيش ، ولم أكن قد خدمت سوى أربع سنوات ، واعتقلت عقب طردى مباشرة حيث

* خطاب أنور السادات إلى السيلة عزيزة أمير نشر في مجلة الفصول عدد أول مايو سنة ١٩٣٥ ، ص ٨ .

(١) عدد جريدة الجمهورية رقم ٧٠٥ بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

أمضيت أكثر من ستين ثم هربت من المعتقل ، وهنا كان علىّ أن أمثل فعلاً أدواراً حقيقية على مسرح الحياة وأنا هارب حتى لا يقبض علىّ البوليس . كان علىّ أن أمثل كل شيء وكل دور الا الحقيقة » (نص مقاله) « مثلت مثلاً دور سائق لورى وجلست مع السواقين فى ندواتهم ، ضحكتم معهم كما يضحكون ، وتحدثت اليهم بما يحبون ، حتى التدخين فقد كنت أأدخن نفس ما يدخنون حتى السيجارة الهوليود . ويستطرد « ومثلت دور الشيال ، وفى كل هذه الأدوار كنت أكيف نفسى حسب الدور وأعمل الماكياج اللازم ، فكنت وأنا سائق ارتدى جاكته وينظرون عاديين وطاقيه صوف ذات ركتين لكى تغطى أذنى ، وكنت وأنا شيال ارتدى « عفرية » والأفرول وعليه حزام . ومثلت دور مقاول من مزغونة والحوامدية ، وكنت ما ان ينتهى عملنا عند غروب الشمس حتى أعود إلى الشقة التى كنت أستأجرها فى مزغونة فأغتسل وأصلى ثم أنزل إلى القهوة مرتدياً جلباباً بلدياً فوق قفطان ومعمماً بشال فوق الطاقيه حيث أحتسى الشاي والحلبيه وأدخن السجائر الهوليود ، وحيث أحلف أيضاً بين فترة وأخرى أن يكون الطلب القلائى للشلة القلائية على حسابى » .

« وإلى جانب هذه المتعة لم تخل حياتى فى تلك الفترة وأنا أمثل ، أننى أذكر هذا اليوم وكنت جالساً فى قهوة المحطة بأبى كبير ، وكنت أعمل وقتذاك مقالاً لنقل الطوب والدبش والزلط لمشروع ترعة الصاوى بأبى كبير . كنت فى ذلك الوقت أسمى باسم « الحاج محمد نور الدين » ، ولى ذقن صغيرة والبس الجلاية والقفطان والعمامة ، وتصادف ان جلس معى على نفس « الترابيزة » مقاول آخر جاء للتعرف ، وكان قد حج فى نفس هذا العام . . . ويلذ للحجاج المائدين حديثاً ان يتحدثوا عما راوه من أماكن وأسفار حديثاً شاقفاً الى نفوسهم ، ومفرونأ أيضاً بشيء من القداسة والبهجة لما لهذه الفريضة من عمق فى نفوس الناس . جلس صديقنا المقاول هذا يتحدث عن الحج وبدأ يشركنى معه ويستشهد بى على اننى حاج وأديت الفريضة وذهبت الى نفس الأماكن قطعاً التى ذهب اليها ، ثم جاء دور الأسئلة ، ومنذ بدأ هذا الحديث أحسست بالحرى الشديد ، فانا لم أذهب الى تلك الأماكن ، صحيح ان اسمى الحاج نور الدين ولكن ذلك كله تمثيل فى تمثيل ، ماذا عساى أقول ؟ لم أجد بدأ بعد ان بدأ يوجه الأسئلة من ان أهولى انا الحديث لكى أسكته فلا ينكشف امرى . . كل هذا فى لحظات ، وبدأت أعصر فكرى علىّ أستطيع ان أجمع شتات أى حديث عن الحجاج مما أكون قد سمعته من حجاج أو مما قرأته عن الحج أو مما قاله صاحبنا هذا ، فلم أجد . وأخيراً ومضت فى رأسى فكرة لم أتردد لحظة فى ان أنفذها ، فلم يكن لى خيار فى الأمر ، تذكرت فجأة أسطوانة « أسمهان » عن الحج « عليك صلاة الله وسلامه » ، وكنت أنا ومازلت من المعجبين بصوت أسمهان ويادائها ،

وكنْتُ أحفظ أغانيها جميعاً ، وبدأت في الحال أتحدث بكلمات الاسطوانة في إلقاء عميق وفي خشوع حتى أسيطر على الجو . بدأت أقول : « يا سلام وإمتى عيني تشوف منظركم ثاني يا مدنتين فوق الحرمين وأطول كمان بيت الله . . . طلته ودقت من زمزم بقين . . يا سلام على المدينة ، ربنا ينولكم القبول » . وهكذا أخذت أمضى في الحديث إلى أن جاء قطار التاسعة فاستأذنت لكي أقابل زميلاً قادمًا ، وتركهم يمصصون ويهمهمون من قدسية الحديث .

ثم يضيف أنور السادات في نفس هذا المقال عبارة بالغة الدلالة فيقول : « إنني لا أجد نفسي حقيقة إلا في صحبة الممثلين » .



إن « أنور السادات » لم يجد لنفسه عملاً في عالم المسرح ، لكنه مع ذلك ظل يحتاج إلى عمل ما ، ولهذا فقد كان ينبغي أن يُوجد له عمل . وتقدم والده « محمد محمد الساداتي » مستفيداً بصلاته بالجيش البريطاني بـرجاء إلى الدكتور « فتز باتريك » الذي كان يخدم معه في الوحدة الطبية في الجيش البريطاني والذي كان قد أصبح الآن رئيساً للمقسم الطبي في مستشفيات هذا الجيش في القاهرة ، لكي يتوسط لدى وكيل وزارة الحربية ليقبل ابنه « أنور » طالباً بهذه الكلية . وهكذا فإنه في صباح أحد الأيام ذهب « محمد محمد الساداتي » ومعه ابنه مسلحين ببطاقة توصية من الدكتور « فتز باتريك » إلى مدخل وزارة الحربية القديمة ينتظران دخول وكيل الوزارة لكي يعترضا طريقه متقدمين له بالطلب . ولم يكن الطلب صعب التحقيق ، فقد كانت الكلية الحربية على وشك أن تفتح أبوابها بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ أمام طلبة من طبقات لم يكن يسمح لها من قبل بدخول هذه الكلية والانخراط في سلك الضباط . قبل معاهدة سنة ١٩٣٦ كان دخول الكلية الحربية قاصراً على أبناء طبقة الأعيان من كبار ملاك الأرض أو كبار موظفي الدولة ، لكن تلك المعاهدة فتحت الطريق أمام طبقات أخرى ، إلى جانب أن هذه المعاهدة فتحت الطريق أيضاً أمام بناء جيش أكبر مما كان مسموحاً به قبلها . كانت هذه هي الظروف التي سمحت لشباب من أمثال « جمال عبد الناصر » و « أنور السادات » أن يدخلوا إلى الكلية الحربية . وفيما يتعلق بـ « أنور السادات » فقد كان الحظ معه لأن الدفعة التي كان ضمن أفرادها تخرجت بعد تسعة شهور فقط من الدراسة بسبب الحاجة الملحة إلى أعداد كبيرة من سلك الضباط بعد سياسة توسيع الجيش . هكذا بعد تسعة أشهر فقط من الدراسة تخرج « أنور السادات » من

الكلية الحربية ، وحصل على رتبة « ملازم ثان » فى المشاة فى فبراير سنة ١٩٣٨ .
إن الممثل القابع فى أعماقه وجد أخيراً دوراً محمداً يقوم بتمثيله . فى ذلك الوقت -
وقبل الحرب العالمية الثانية - كان الضباط الألمانى هو النموذج المثالى للعسكرية ، أو على
الأقل هكذا تصور الملازم ثان « أنور السادات » فى ذلك الوقت . وقد روى هوفما بعد أكثر
من مرة أنه حلق شعره كاملاً على طريقة الضباط الألمان ، وعلى طريقة الضباط الألمان أيضاً
فإنه اشترى « مونوكل » من محل فى شارع سليمان باشا ، راح يضعه على إحدى عينيه ،
واشترى عصا صغيرة كان يضعها تحت إبطه حين يمشى . لكن والده بتفكيره التقليدى كان
يرى أن ما يحتاجه ابنه الآن أكثر من « حلق الشعر » و « المونوكل » و « العصا » هو زوجة .
وتحرك « محمد محمد الساداتى » بسرعة لكى يختار لابنه زوجة مناسبة ، وكانت الزوجة هى
ابنة عمدة ميت أبو الكوم . كان اسمها « إقبال ماضى » ، ومنها أنجب « أنور السادات »
ثلاث بنات : « رقية » و « راوية » و « كاميليا » . كان ذلك الزواج من ابنة عمدة ميت أبو
الكوم أقصى ما كانت تحلم به « أم محمد » لحفيدها « أنور » .



عين « أنور السادات » - بعد تخرجه - فى « منقباد » ، وهى قرية فى صعيد مصر تضم
المعسكر الرئيسى للجيش المصرى وقتها فى تلك المنطقة . وهناك التقى بـ « جمال
عبد الناصر » لأول مرة ، وفى روايته لقصة حياته « البحث عن الذات » يقدم « أنور
السادات » نفسه حين ذهابه الى « منقباد » على أساس انه قد أصبح منذ ذلك الوقت ثائراً
منتمساً فى العمل السرى ، وأكثر نضجاً من بقية إخوانه من الضباط الذين كانوا - على حد
قوله - « ينقصهم الوعي السياسى » . ويلح « أنور السادات » أيضاً على أنه « بذل كل جهده
خلال مناقشات طويلة معهم لكى يفتح عيونهم على حقائق الموقف السياسى فى مصر بصفة
عامة ، وعلى وضع الاحتلال البريطانى لها بصفة خاصة » . وليس هناك ما يؤكد هذا
الادعاء ، وربما كان العكس هو الصحيح ، فإن الذين عرفوا « أنور السادات » فى ذلك
الوقت لا يذكرون شيئاً غير عادى من الناحية السياسية فيما يتعلق به ، وكل ما يذكره معظمهم
عنه فى ذلك الوقت كان براعته فى الغناء وفى التمثيل وفى تقليد الرؤساء من الضباط ،
وكانت هذه المواهب فيه هى التى تضفى عليه بعض الشعبية بين أقرانه . وليس هناك شك
فى أن « جمال عبد الناصر » كان هو الرجل الذى يحرك ويدبر المناقشات السياسية بين
زملائه الضباط فى ذلك الوقت . إن « أنور السادات » كتب ذلك بنفسه فى كتاب له نشره قبل

« البحث عن الذات » بعدة سنوات^(١) قال فيه : « كان جمال عبد الناصر بيتنا صورة حلوة للإخاء والصداقة ، والاتزان والهدوء والكرامة ، فكان لهذا كله يستأثر باحترامنا جميعاً ، فكانه في سكونه وهدوئه وطابعه الخاص معنى مجسم حتى لكل المعاني . وهكذا ، وحول هذا الرجل ، التأمت مجموعة من الضباط الصغار الأصدقاء ، لم يكن أحد يدري أنها ستكون نواة لمجموعة أكبر وأكبر وإن اجتماعها في تلك التياب البعيدة لن يكون صدقة تمر ويتشتت من بعدها شمل الأصدقاء ، وإنما سيكون البدء الحقيقي لجهد عفيف ومحن كثيرة وعمل خطير . وكان جمال يقول إن الانجليز أصل بلاتنا كله ، وكانت مفتاح تفكير طويل لم يلبث أن أصبح خطي عملية متتابعة . كنا جميعاً نعلم أن الانجليز هم أصل بلاتنا كله ، وكنا جميعاً نكره الانجليز ، ولكن هذه الكلمة قالها جمال وكأنه يحدد لنا رسالة كبرى لا ينبغي أن يتخلى عنها أحد » .

لكن « السادات » في كتاب « البحث عن الذات » روى القصة مرة أخرى بطريقة مختلفة^(٢) . وبالرغم من اننى تعرفت على جمال عبد الناصر حينما كان كلانا في سن التاسعة عشرة ، فإننى لا أستطيع ان أقول ان علاقتنا تجاوزت الثقة والاحترام المتبادلين ، كان من الصعب أن أسميها صداقة على الاطلاق ، ان عبد الناصر لم يكن بالشخص السهل الذى يمكن ان يصادقه أحد بالمعنى الحقيقي للصداقة ، وذلك بسبب نزوعه إلى الشك والعمارة ، وإلى جانب أعصابه المشدودة باستمرار » .

وفى سنة ١٩٤٠ نقل عبد الناصر من متقباد الى السودان فى حين وقع الاختيار على أنور السادات لكى يلتحق بوحدة سلاح الاشارة بالمعادي التى تبعد بضعة كيلومترات جنوب القاهرة . فى هذا الوقت كانت الحرب العالمية قد بدأت فعلاً بعد سنوات من التوتر الدولى مهدت لها . وبالرغم من ان مصر لم تكن من الدول المتحاربة فى هذا الصدام العالمى الكبير ، فإن وجود جيش بريطانى كبير على التراب المصرى فرض على البلاد أن تكون - ولو حتى بالرغم منها - واحدة من أهم ميادين هذه الحرب .



فى ذلك الوقت كانت هناك ثلاث قوى تتصارع على توجيه أمور مصر ، وكان صراع هذه القوى أحياناً ، وتوافقها أحياناً أخرى ، يشكل أقدار مصر . كانت هذه القوى الثلاثة هى

(١) ص ٢٦ فى كتاب « صفحات مجهولة » الذى نشر لائور الساعات سنة ١٩٥٦ .

(٢) ص ١١٠ « البحث عن الذات » .

القصر الملكي الذي كان يجلس على العرش فيه منذ سنة ١٩٣٦ الملك الشاب - وقتها - « فاروق الأول » . وكانت هناك القوة البريطانية المحتلة ، يرمز لها ويمثلها في مصر منذ سنة ١٩٣٤ - كمنسوب سام ثم كسفير - السير « مايلز لامبسون » الذي أصبح « لورد كيلرن » فيما بعد . وكانت القوة الثالثة هي حزب الوفد المصري الذي يقوده « مصطفى النحاس » والذي كان يمثل أغلبية الوطنيين في مصر . وكانت عواطف الملك « فاروق » مع المحور . ولقد شجعت انتصارات ألمانيا في بداية الحرب ، ثم زاد ايمانه بانتصار المحور وهزيمة بريطانيا وحلفائها بعد غزو النرويج وسقوط فرنسا . وكان رئيس وزرائه في فترة بداية الحرب - وهو « على ماهر » - يشاركه هذا التصور باحتمال انتصار المحور ، ولوان « على ماهر » كانت تحركه الى جانب ذلك طموحات تتعلق بإمكانية دور مصر القيادي بين جيرانها في المشرق (كانت الفكرة العربية في ذلك الوقت جنباً قَدَر له ان يولد فيما بعد في أعقاب الحرب العالمية) .

كان القصر يعتمد في بسط نفوذه على عنصرين : الجيش والأزهر الذي هو أقدم جامعة دينية في العالم الاسلامي . أما الوفد - ورغم كل محاولات تزوير الانتخابات - فقد ظل حزب الأغلبية ، يتمتع بتأييد شعبي لا ينزاعه فيه أى حزب سياسي آخر . وكانت علاقة الوفد بالقصر متوترة ، فقد اصطدم « النحاس » باشا بالقصر حين أصّر « النحاس » على ان الملك لا يستطيع ان يتولى سلطاته الدستورية قبل بلوغ سن الحادية والعشرين (لم يكن ليبلغ هذه السن قبل سنة ١٩٤١) . لكن القصر ورجاله كانوا يدعون للملك بحق السلطة الدستورية بمجرد بلوغه الثامنة عشرة ، وتحمس الشيخ « مصطفى المراغي » شيخ الأزهر في ذلك الوقت فاصدر فتوى بتأييد وجهة نظر القصر ، واضطر « النحاس » باشا أن يتراجع .

وبين هؤلاء الذين جذبهم تأثير « على ماهر » كان هناك « حسن البنا » المؤسس الأول والمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين . ان الملك « فاروق » ورئيس وزرائه « على ماهر » رأيا القوة المتنامية للإخوان المسلمين ، ولعلهما فكرا فيها كقوة منافسة لحزب الوفد في التأثير على الشارع السياسي المصري . وهكذا فإن الشيخ « حسن البنا » سمح له بأن يقوم بزيارات وعظ وإرشاد لوحدة من الجيش المصري يلقي فيها دروسه ويحاضر ويناقش . وكان سلاح الاشارة في المعادى بين هذه الوحدات التي دعى اليها الشيخ « حسن البنا » . وفي إحدى المرات كان الملازم « أنور السادات » بين جمهور الحاضرين ، وله وجد نفسه شديد التأثير بما سمع . « كان إعجابي به غير محلود » ، هكذا كتب بعد ذلك . وقد ذهب وقدم نفسه الى الخطيب ، وأسرّ اليه بأنه يريد ان ينضم الى جماعته . ان

« السادات » فى تلك الأيام كان على وشك ان يذخل الى الميادين الخلفية للسياسة المصرية . ولقد دخل ، ولكن دخوله لم يكن من خلال الإخوان المسلمين .



كان هناك رجل آخر التقى به « أنور السادات » فى سلاح الإشارة فى المعادى ، وقدّر لهذا الرجل ان يكون ذا تأثير بعيد المدى فى حياة « أنور السادات » . كان هذا الرجل ضابطاً فى سلاح الطيران اسمه « حسن عزت » ، بعث به رئاسته الى سلاح الإشارة فى المعادى لكى يتلقى دورة تدريبية هناك . وجاء « حسن عزت » الى المعادى وهو يحمل سرّه ، فقد كان يتسنى الى مجموعة تمارس نشاطاً سياسياً خفياً . كانت هذه المجموعة تضم عدداً من ضباط الطيران الذين شدتهم الأحوال العامة فى مصر الى الاهتمام بالسياسة فى نفس الوقت الذى كانت فيه قوانين العمل بالقوات المسلحة تأمرهم بالبعد عنها . لكن النداء العام كان أقوى . كانت هذه المجموعة تضم بين من ضمت شباباً من ضباط الطيران قدّر لهم فيما بعد - ومن خلال تنظيم آخر غير مجموعتهم المحدودة فى الطيران - ان يبرزوا على الساحة الوطنية ، ويبنهم « عبد اللطيف البغدادي » و « حسن إبراهيم » و « وجيه أباطة » ، وكانت جماعتهم على صلة وثيقة بالفريق « عزيز المصرى » باشا الذى كان مفتشاً عاماً للجيش المصرى ، لكنه قبل ذلك وبعد ذلك كان ثائراً محترفاً شارك فى ثورة « تركيا الفتاة » وشارك فى الثورة العربية الأولى ، ثم كان بمثابة الأب الروحى للخلايا الثورية المبعثرة التى نشطت داخل الجيش المصرى فى أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات . وكان الاتجاه العام فى معظم هذه الخلايا فى ذلك الوقت من سنوات الحرب العالمية الثانية ينزع إلى الاتجاه إلى الألمان ومحاولة الاتصال بهم تحت تصور أن ذلك قد يساعد مصر فى صراعها ضد الاحتلال البريطانى .

كان الألمان يتقدمون فى الصحراء الغربية بقيادة المارشال « أروين رومل » ، وبدلاً لهؤلاء الضباط وقتها ان انتصار المحور مؤكد ، وان أى صلات بالألمان قد تخدم هدفهم . كانوا يبحثون عن وسيلة للاتصال بـ « رومل » ، وكلف « حسن عزت » أثناء دورته التدريبية فى سلاح الإشارة فى المعادى ان يحاول تجنيد ضابط مختص بالإشارة ينضم الى جماعتهم ويكون جاهزاً عند اللزوم . وعاد اليهم « حسن عزت » فى يوم من الأيام يقترح عليهم ضم ضابط قابله فى المعادى اسمه « أنور السادات » .

ان قصة علاقة « عزيز المصرى » بالألمان واتصالاته بهم ومحاولته الهرب الى

صفوفهم في المعلمين رويت كثيراً - ومن وجهة نظر علاقتها بـ «أنور السادات» فإنه يكفي ان نعرف انه بفضل «حسن عزت» فإن «السادات» أصبح الآن متميماً الى خلية سرية مباشر نشاطاً خفياً . وبالنسبة لـ «السادات» - كما هو الحال بالنسبة لآخرين غيره - فإن الانضمام الى تنظيم سرى يمنع أصحابه نوعاً من الأمن الداخلي عن طريق الاحساس بأنهم جزء من شيء أكبر وأقوى وأهم من مجرد وجودهم كأفراد . ومن سوء الحظ بالنسبة لـ «السادات» أن نفس ذلك الاحساس بالانتماء الى تنظيم أكبر وأقوى وأهم كان هو نفس الشعور الذي أعطى لقاتليه القوة التي مكنتهم - بعد أربعين سنة - من إطلاق الرصاص عليه .



إن وجود «أنور السادات» في هذا الجوقاده الى علاقة مع اثنين من الجواسيس الألمان هما «أبلر» و«ساندى» . وقد روى «السادات» تفاصيل علاقته بهما في «البحث عن الذات» ، لكن روايته في هذا الكتاب الذي صدر سنة ١٩٧٨ كانت متفحمة^(١) ، بينما يحفل كتاب آخر صدر قبل ذلك ، وهو كتاب «صفحات مجهولة» ، بتفاصيل أكثر . ويمكن ان يقال باطمئنان ان ما رواه «السادات» في هذا الكتاب الأول كان أقرب الى الحقيقة مما جاء في الكتاب الثاني . ومن الملفت للنظر أن الكتاب الأول سحب من الأسواق بعد توليه رئاسة الجمهورية .

كانت القصة كما رواها «السادات» في «صفحات مجهولة» على النحو التالي طبق روايته لها ابتداء من صفحة ٥٩ : «بدأت القصة بطرقات خفيفة على باب بيت صديقي الصاغ حسن عزت ، دخل في أثرها رجلان من الألمان يصبحهما صديق لهما هو الأستاذ عبد المغنى سعيد الذي يعمل اليوم مفتشاً في مصلحة العمل ، ثم لم يلبث الصاغ حسن عزت أن أتى بثلاثتهم (أى أبلر وساندى وعبد المغنى) الى . هكذا بدأت القصة بالنسبة لى ، لكنها بالنسبة الى الألمانين بدأت قبل ذلك ، بدأت على رمال الصحراء الغريبة الصفراء ، عندما دعا قلم المخابرات الألمانية رجلين من رجاله أحدهما يدعى هانز أبلر والثاني يدعى ساندى . وكان أبلر يعرف مصر من قبل ، كما يعرفها كل أبنائها ، فقد كانت أمة الألمانية قد تزوجت في ألمانيا من المرحوم صالح بك جعفر المستشار ، ثم حضرت معه الى مصر ، وفي يدها ولدها من زوجها الأول (الألماني) ، وكان ولدها هذا هو هانز أبلر .

(١) حاول أنور السادات أن يفتح قراه في مصر وفي الغرب أنه كان يريد أن يحدد معاهدة مع وويل يكتل بها استقلال مصر بعد انتصار الألمان ، وان لم يشرح لقرائه كيف كان في مقدور ملازم في الجيش المصري ان يدخل في مفاوضات مع القليل مارشال الألمان الذي كان يقود جيش هتلر في إفريقيا .

وأراد الزوج المصري أن يوفر لابن زوجته حياة مطمئنة في مصر ، فيسّر له كل سبل التعليم والنجاح ، وأعطاه اسماً مصرياً ، وأعطاه فوق ذلك لقب أسرته ، فأصبح هانز أبلر يعرف في مصر باسم حسين جعفر . وعاش حسين في مصر ، ولكنه لم يكن الولد الصالح الذي ارتجاه زوج أمه ، فقد انحرف عن الطريق الذي رسمه له الرجل ، وأصبح بعد فترة وجيزة شوكة في قلبه ووصمة في سمعته ، وفشل المستشار المصري في إقناع ربيبه بالمدول عن مخادنة الأوغاد وحياة الليل بين المراقص والحانات ونساء الطريق . وفشل في إقناعه بأن يجد لنفسه عملاً يعيش منه أو يشغل به بعض وقته . ولما أيقن بالأمر سبيل إلى إصلاحه ولا إقناع شره في مصر ، طرده من حياته قبيل الحرب . فما كاد أن يعود إلى ألمانيا حتى جندته المخابرات هناك ، ثم صدر إليه وإلى زميله ساندو أمر بالتسلسل إلى مصر ، وكلّفا بمعمل معين ، وسلمّا جهازاً لاسلكياً دقيقاً ، وزودا بعشرات كثيرة من الآلاف من الجنيئات الانجليزية المزيفة المطبوعة في اليونان ، وسيارة من سيارات الجيش الانجليزي التي استولى عليها الألمان أثناء معركة العلمين .

وتحركات السيارة بالرجلين وقد ارتديا ملابس ضباط الجيش الانجليزي ، وحملّا معهما جهاز اللاسلكي والثروة الطائلة ، واخترقا الصحراء الغربية من طريق غير مطروقة تقع إلى جنوب « سيوه » ، ثم انحرفا من سيوه إلى الواحات الخارجة ، واستراحا فيها من رمال الطريق وتزودا بما يحتاجان إليه ، ثم اتجها صوب أسبوط في الطريق المرصوفة المؤدية إليها . وكانت هذه المرحلة هي أخطر مراحل الرحلة بالنسبة إليهما ، إذ أن الطريق طريق عسكري تنتشر على جانبيه المعسكرات البريطانية ونقط التفيتش والحراسة وتزرعه دوريات الاستكشاف وقوافل الجنود والعتاد ، وأخذت السيارة تنهب هذا الطريق مارة بالموت في كل لحظة ، ونفذ منها الوفود في منتصف الطريق ، وإذا بقائلها أبلر يثنى بكل جراءة إلى أحد المعسكرات البريطانية فتفتح له الأبواب ، ويدخل إلى محطة البنزين في المعسكر ويقدم أوراقه ، ويعيى سيارته بالبنزين ، ثم يخرج مودعاً بتحية الجنود . ووصلا إلى أسبوط ثم انحرفا في الطريق إلى القاهرة ، ودخلاها ضابطين انجليزين تقوم لهما دنيا القاهرة وتقعّد في ذلك الزمان . وقال لنا الأستاذ عبد الممنى سعيد انه تعرف بهما عن طريق قريب له متزوج من ألمانية تعرف عائلة أبلر . وأخرج الرجلان أوراقهما وأثبتا بما يقطع كل شك حقيقة جنسيتهما الألمانية وحقيقة مهمتهما . وطلب الألمانيان منا ان نقدمهما الى الفريق عزيز المصري ، وكانا يطلقان عليه كلمة « الزعيم » . وقال أبلر ان جهاز اللاسلكي الذي جاءا به قد تعطل وأنه يعتمد في إصلاحه علينا .

ويستطرد « أنور السادات » في روايته :

« وقابلهما عزيز المصري وتفاهم معهما على أشياء كثيرة^(١) ، ثم أصدر أمره إليهما بتسهيل عملهما ، وقمت بالناحية التي تتصل بعملى فى سلاح الإشارة ، فحللت معهما موعداً لزيارتها وفحص الجهاز اللاسلكى المعطل .

وكان أول ما فوجئت به من أمرهما انهما يقطنان فى عوامة خاصة للراقصة المشهورة حكمت فهمى ، ويبدو ان المفاجأة قد ظهرت على آثارها ، فقد ضحك أبلر وقال : « أتريدون أن نقيم فى معسكرات الانجليز ؟ » .

ومضى يروى لى مايعرفه من إخلاص حكمت فهمى له منذ ان كان فى مصر قبل الحرب ، ثم روى لى طرفاً من حياته التى يحيها منذ ان عاد الى القاهرة ، وكان قد مضى عليه أكثر من شهر فيها ، وفهمت أنهما منذ أن نزلا ضيفين على هذه الراقصة قد خلعا ثيابهما الرسمية الانجليزية وارتديا ثيابا مدنية عادية ، ثم راحا يعيشان كانجليزين بصورة لاثير الشبهات حولهما . كانا ينفقان عن سعة ، ويبعدان بنفسيهما عن كل مكان يمكن ان تكون له صلة بالوحدات الحربية او الجهات العسكرية . ولم تزد حياتهما طول هذه الفترة عن السهر ليلاً فى الكيت كات والعودة مخمورين قرب الصباح الى العوامة التى اتخذت منها محطة للارسلان يتصلان عن طريقها بقيادة مخابراتهم ، وقالوا لى وهما يضحكان ان البنك الأهلى قد بدّل لهما ما يزيد عن أربعين ألفاً من الجنيهات الانجليزية المزيفة بجنيهات مصرية ، ثم قالوا : « وكان الوسيط يهودياً قبل ان يتحمل المسؤولية مقابل ٣٠ فى المائة من قيمة مايدله من النقود » . ولم أدهش أنا لليهودى الذى يعرف انه يؤدى خدمة لجوايسيس النازى فلا يتردد ما دام كل شىء بثمنه ، ولكنى مع ذلك أشفق علىهما من قيام صلة بينهما وبين اليهود .

ويستطرد « أنور السادات » على امتداد عشرين صفحة بعد ذلك من كتاب « صفحات مجهولة » ، فيروى تفاصيل تعاونه مع الجوايسيس الألمان ، والأيام والليالى التى قضها معهم فى الاشراف على اصلاح وتشغيل أجهزة الارسلان التى تصل عوامة الراقصة حكمت فهمى بمركز المخابرات الألمانية فى الصحراء الغربية . وترد فى هذه التفاصيل وقائع غريبة عن الحياة التى كان يعيشها أبلر وساندى ويحاولان بها تقليد أساطير شهریار ، مع اختلاف واضح هو ان ضحايا الجاسوسين كل ليلة كنّ من بنات الهوى ، ومعظمهنّ - كما قال « أنور

(١) أثبت وثائق الحرب البريطانية أن الألمان تلقوا فى هذه الفترة تقريراً كتبه الفريق عزيز المصرى عن أهمية الموقع الدخاى عند العلمين ، كما أنهم تلقوا أيضاً بعض المعلومات التفصيلية عن الدفاعات والمواقع البريطانية فى الصحراء الغربية .

السادات « نفسه - كنّ من « اليهوديات » ، ثم يصل الى أن يقول ان وكر التجسس انكشف أمره بعد ان تكلمت واحدة من هؤلاء اليهوديات ضايقها أبلر لانه أعطاهما أجراً عن ليلتها أقل مما كانت تنتظره ، وهكذا ذهبت فوشت الى المخابرات البريطانية ببعض ما لاحظته في العوامة من ظواهر أثارت شكوكها . وكانت النتيجة ان تم القبض على أبلر وساندى ، ثم يقول السادات : « وبعد يومين اثنين من القبض على الجاسوسين تم القبض على وعلى زميلي حسن عزت^(١) ، ودهشت لهذه السرعة ، وخيل الى ان المخابرات البريطانية الساهرة لم تكن غافلة عنا » . ويصل « أنور السادات » بهذه المغامرة في حياته فيقول : « وبداناً نرغب النهاية المحتومة لضابطين بالجيش المصرى يقبض عليهما بتهمة الاتصال بجواسيس الأعداء ، ثم جاء اليوم الذى يتقرر فيه المصير ، فقد صدر أمر تشكيل المجلس العسكرى لمحاكمتنا ودعينا للمثول أمامه . وكان المجلس مكوناً من ثلاثة من ضباط المخابرات المصرية وإنجليزين . ولم يستطع هذا المجلس العسكرى ان يحصل منا على شىء . . لا اعترافات ، ولا إجابات . ثم تقرر وضعنا تحت الايقاف ، ثم طردنا من الجيش فى ٨ أكتوبر ١٩٤٢ ، أى بعد حادث ٤ فبراير بشمانية أشهر فقط . ولم نكد نبرح مكاننا من الجيش حتى تسلمتنا السلطات المدنية ، فحملتنا إلى سجن الأجانب ثم رحلنا إلى معتقل قرب مدينة المنيا فى صعيد مصر » .



إن الهرب إلى الأوهام سواء بمحاولة احتراف التمثيل أو بمحاولة تقليد مظهر الضباط الألمان ، أو التورط فى نشاط الجواسيس الألمان فى القاهرة ، وصل الى طريق بدا انه مسدود داخل معتقل ماقوسة بالمنيا الذى دخل اليه « أنور السادات » فى أواخر سنة ١٩٤٢ .

لكن تطورات الحوادث خارج المعتقل كانت تُحدث فى الحياة السياسية المصرية تيارات متضاربة وعنيفة . فقد كان الحصار الذى ضربته الدبابات البريطانية حول قصر الملك « فاروق » بباعدين والاذار الذى وجهه السير « مايلز لاميسون » السفير البريطانى إلى الملك بأن يمهّد إلى « مصطفى النحاس » باشا برئاسة الوزارة او يتنازل عن العرش ، قد جعل مصر كلها تشعر بشىء من الاهانة ، خصوصاً وان تفاصيل الكثير من ملابسات هذا

(١) عندما أعاد الرئيس السادات كتابة تاريخ حياته مرة جديدة فى « البحث عن اللثام » سنة ١٩٧٨ كان تعليقه على القبض عليه هو أن ما لفت له هو أن اعتقاله حال بينه وبين ارسال النحاس للكلل لمعامته إلى رومل ١١

الحادث لم تكن معروفة على نطاق واسع بسبب السرية التي فرضتها ضرورات الحرب ، وكان أكثر الشاعرين بالاهانة هو الملك « فاروق » نفسه ، وقد أحاطه في ذلك الوقت تعاطف شعبي واسع ، وتركز هذا التعاطف بالذات في أوساط الجيش الذي كان « فاروق » هو قائده الأعلى . وبدأ القصر يفكر في الانتقام ، وكان المسؤول عن خطة الانتقام هو كبير مستشاري الملك « أحمد حسنين » باشا رئيس الديوان الملكي ، الذي كان يعتبر نفسه في ذلك الوقت مسؤولاً عن هبة العرش وعن كرامة الملك ، خصوصاً أمام الملك نفسه . وحدد « أحمد حسنين » باشا لنفسه وللـقصر ثلاثة أهداف :

١ - أن الوفد - حزب الأغلبية - الذي قبل تولي السلطة بعد إنذار بريطاني للملك لايد من كسره .

٢ - أن السير « مايلز لامبون » - اللورد كيلرن - لايد أن يخرج من مصر باعتباره عدو الملك الذي قام بتوجيه الإنذار اليه بطريقة فظة ومهينة .

٣ - أنه لايد من التعامل بحزم مع كل من « أمين عثمان » باشا و « مصطفى النحاس » باشا ، فأولهما كان - حسب معلوماته - حلقة الوصل بين السفارة البريطانية والوفد ، والثاني كان زعيم الوفد الذي تواطأ - في تقديره - مع الانجليز وتولى الوزارة في ظل إنذار الملك .

□ إن الهدف الأول جرى تحقيقه جزئياً مبكراً في سنة ١٩٤٣ حينما استطاع « أحمد حسنين » أن يلدق اسفيناً في العلاقة بين الصديقين القديمين « مصطفى النحاس » زعيم الوفد ونائبه « مكرم عبيد » السكرتير العام للوفد وقتها . وجرى تشجيع وتحريض « مكرم عبيد » - وهو أبرز الساسة المصريين الأقباط في العصر الحديث - على تحدى « النحاس » ، وكانت النتيجة كتابه المشهور « الكتاب الأسود » الذي عتد فيه بعض وقائع الفساد داخل الوفد ، والتي ألقى بالجزء الأكبر من المسؤولية فيها على قرينة « مصطفى النحاس » « زينب الوكيل » ، تلك الزوجة الشابّة الجميلة في حياة « مصطفى النحاس » . فقد كان مكرم عبيد قبلها صاحب النفوذ الأكبر على صديق عمره ، وأما بعدها فإن « النحاس » - الذي بدأ حياته الزوجية في سن الخامسة والخمسين - وقع بالكامل في دائرة نفوذ زوجته الشابّة الجميلة .

ويلفت النظر أن « الكتاب الأسود » جرى طبعه سراً تحت رعاية القصر الملكي ، كما أن النسخة الأصلية منه كانت محفوظة في خزانة رئيس الديوان الملكي . ثم إن القصر أصبح مركز توزيع نسخ هذا الكتاب على كل الذين رؤى إرساله اليهم ، ومن ضمنهم معظم سفارات ومفوضيات الدول الأجنبية في مصر . وكان ذلك نوعاً غريباً من النشاط السياسي

يقوم به القصر الملكى ضد الوزارة القائمة بالحكم . لكن تلك كانت حركة « أحمد حسين » الأولى فى تحقيق خطته الثلاثية .

□ وبالنسبة للهدف الثانى من الخطة ، فإن « أحمد حسين » اعتمد على « عبد الفتاح عمرو » باشا كممثل خاص فوق العادة له فى لندن لكى يقنع الحكومة البريطانية بضرورة نقل لورد « كيلرن » من مصر على أساس ان وجوده كسفير بريطانى يمثل استفزازاً دائماً للملك ، خصوصاً وأن الوفد بدأ يفقد شعبيته فى مواجهة الحملات الضارية عليه ، كما أن خطر الألمان الذى دعا الانجليز الى فرض حزب الأغلبية على الملك قد ابتعد ، وبدأت موازين الحرب تميل لمصالح الحلفاء . ولما كان الملك هو القوة الباقية فى مصر ، فى حين ان الوزارات تحيى وتذهب ، فإنه بدا من صالح بريطانيا الآن ان توثق علاقاتها بالقوة الدائمة - أى القصر . وبرغم المحاولات المستمرة من جانب « عبد الفتاح عمرو » - وهو رجل قانون تحول الى بطل عالمى فى « الاسكواش راكيت » ، ثم برز كسفير كفء فى لندن - فإن جهوده لنقل لورد « كيلرن » من مصر لم تنجح الا سنة ١٩٤٦ ، وبفضل علاقة توثقت بينه وبين « ارنست بينين » وزير الخارجية فى وزارة حزب العمال الذى كسب معركة الانتخابات البريطانية أمام حزب المحافظين برئاسة « تشرشل » فور انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية .

□ أما الهدف الثالث من أهداف الخطة الثلاثية لـ « أحمد حسين » فإن خطوط تنفيذه قدّود لها ان تصل الى « أنور السادات » فى معتقل ماقوسه فى المنيا .



من الصعب ان يقطع أحد اليوم بما اذا كان « أحمد حسين » قد قرر - ضمن خطته لمعاوية « أمين عثمان » و « النحاس » باشا - ان يكون العقاب بالاغتيال ، ولكنه من المؤكد ان سلطة ما عليا فى القصر أعطت الضوء الأخضر . ولقد وقع التخطيط المباشر لعملية الإغتيال على القائممقام « يوسف رشاد » الذى كان - رسمياً - يشغل منصب الطبيب الخاص للملك . كان « يوسف رشاد » من قبل طبيباً فى البحرية ، ولقت نظر الملك « فاروق » حينما كان بالصدفة واحداً من الأطباء الذين أحاطوا به بعد إصابته فى حادث سيارة على الطريق من الاسماعيلية إلى القاهرة . ويبدو أن الملك أعجب بالضابط البحرى الطبيب ، وهكذا فإنه عينه بجانبه بالقصر ، كما أن زوجته الجميلة « ناهد » أصبحت واحدة من وصيفات الملكة .

إن علاقة « يوسف رشاد » بالملك ما لبثت ان تحولت الى صداقة وثيقة ، ولم يعد « يوسف رشاد » مجرد طبيب من أطباء الملك ، وإنما أصبح واحداً من أبرز شخصيات القصر . وكانت خطة « أحمد حسنين » لرد الاهانة التي وقعت للملك موضع همس في دوائر القصر . وعلى أى حال ففى تلك الظروف وفى ذلك الجو راح « يوسف رشاد » ينشئ تشكيلاً سرياً خاصاً يضم عدداً من الضباط الشبان المستعدين للقاء دفاعاً عن الملك الى أقصى حد ، تحت اسم « الحرس الحديدى » . كان هذا « الحرس الحديدى » من أخطر الجمعيات السرية التى شهدتها فترة ما قبل الثورة فى مصر ، فقد كان التنظيم فى رعاية القصر الملكى ، وكانت مسؤوليته لرجل من أقرب رجال القصر للملك ، وكانت عناصره من شباب ضباط الجيش .

فى ذلك الوقت ، ومع قرب نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت الحياة السياسية فى مصر وفى غيرها من بلاد العالم العربى تفرج بالحركة ، وكان النشاط السرى فى طول المنطقة وعرضها لا يقل أهمية عن النشاط العلنى ، كانت هناك قوى كثيرة خيرة وشيرة تعد نفسها للعمل فى المرحلة المقبلة بعد الحرب . وكان الهدف الأساسى هو الحصول على الاستقلال ، ولكن هذا الهدف الرئيسى كان يختلط بأهداف أخرى فرعية وأحياناً ذاتية .

بين الجمعيات السرية التى كانت تتحرك تحت الأرض فى مصر فى ذلك الوقت ظهرت جماعة من الشباب المتحمس تحت قيادة شاب من أسرة موسرة اسمه « حسين توفيق » ، وكان بين أعضائها ابن خالة « حسين توفيق » - وكان شاباً وطنياً متقد الحماسة اسمه « محمد ابراهيم كامل » ، (أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية مع « السادات » ثم استقال عندما اتخذ موقفاً معارضاً من « كامب دافيد ») . كانت هذه الجمعية السرية قد نفذت نفسها لعمليات اغتيال تقوم بها ضد الجنود البريطانيين فى القاهرة وحولها ، وكان تصور هؤلاء الشباب ان قتل هؤلاء الجنود عمل من أعمال الكفاح الوطنى المشروع .

إن الخيوط هنا تتصل ببعضها وتشابك الى درجة يتعدى معها تقصى الحقيقة فيما جرى تماماً ، ولكن هناك وسط هذا التشابك والتعقيد حقائق تلبو مؤكدة :

- ١ - إن « يوسف رشاد » كان قد سبق له التعرف على « أنور السادات » حينما كان كلاهما فى الخدمة العسكرية العاملة لفترة وجيزة فى مرسى مطروح .
- ٢ - إن « يوسف رشاد » استطاع ان يجلب « حسن عزت » صديق « أنور السادات » القديم الى العمل معه .

٣- إن القصر كان على علم من بعض مصادره بنشاط عدد من الخلايا السرية العاملة تحت الأرض في مصر ، ومن بينها مجموعة «حسين توفيق» .
٤- إن «حسن عزت» كان هو الذي ذكر «يوسف رشاد» بأن «أنور السادات» المعتقل الآن في معسكر ماقوسه قد يكون عنصراً نافعاً فيما يدبر الآث من خطط للانتقام .

هكذا - وعلى أى حال - ففى هذا الجو ذهب زائر غامض الى معتقل ماقوسه لمقابلة المعتقل «أنور السادات» ، وكانت هذه الزيارة بداية مغامرة أخرى من مغامرات الهرب الى الوهم . ان السجلات الرسمية لمعتقل ماقوسه لا تتحدث عن الزائر الغامض الذى جاء لزيارة الضابط السابق المعتقل «أنور السادات» ، ولكن الشواهد - والشهود - تعطى إشارات واضحة تؤكد بحدوث هذه الزيارة دون تفاصيل عن حقيقة ما جرى فيها ، لكن الوقائع بعدها تابعت على نحو يوحى بأن هذه الزيارة حققت دخول «أنور السادات» فى إطار «الحرس الحديدى» ، ربما يكون «السادات» قد انتفع بالدعوى الوطنية وراء خطة الانتقام من أعداء الملك ، وربما يكون ولاؤه كضابط جيش سابق للملك قد حرك حماسه ، وربما يكون قد وجدها فرصة للعودة الى عوالم الأحلام . وعلى أى حال فقد كان المعروض عليه دوراً يستهويه .

لم تمض أيام على هذا اللقاء الغامض حتى نقل «أنور السادات» - بطريقة أكثر غموضاً - من معتقل ماقوسه الى معتقل الزيتون القريب من القاهرة . وكان هذا المعتقل فى حقيقة أمره قصراً قديماً تحول الى معتقل ، وكان معظم من فيه من المتهمين فى القضايا المتعلقة بـ «الكتاب الأسود» . ويمكن أن يقال أن عدداً كبيراً منهم كان من أولئك الذين اعتقلتهم حكومة الوفد تحت شكوك أنهم من عملاء وأعوان الملك . ولم تكن الحياة فى سجن الزيتون حياة معتقل بالمعنى العادى فى مصر ، فمع ضعف حكومة الوفد ، خصوصاً فى أواخر سنة ١٩٤٣ وأوائل سنة ١٩٤٤ ، فإن موازين القوى - حتى من جانب أجهزة السلطة - بدأت تميل لصالح القصر ، وكان ذلك يعكس آثاره أيضاً على المعتقلات السياسية .

ولقد وصلت سهولة الحياة ويسرها فى معتقل الزيتون الى حد أن «أنور السادات» وصديقاً له تمكنا من الهرب ، وركبا سيارة تاكسى من قرب السجن الى وسط القاهرة ، وقضيا ليلة فى «بنسيون» تملكه سيده فرنسية ، ثم ذهبا فى اليوم التالى جهاراً نهاراً الى قصر عابدين حيث سجل اسميهما فى دفتر التشرifications وكتباً ملاحظة تفيد شكواهما من

المعاملة فى معتقل الزيتون ، ثم ركبا سيارة تاكسى عائلدين بنفسيهما الى المعتقل مرة أخرى .

فى ذلك الوقت كان الملك قد تمكن بواسطة جهود مكثفة قام بها « عبد الفتاح عمرو » فى لندن من إقالة وزارة « مصطفى النحاس » بينما كان صديقه وحاميه اللورد « كيلرن » يقضى إجازة فى جنوب افريقيا ، وجاءت الى الحكم وزارة تمثل أحزاب الأقلية ، أو أحزاب القصر فى الواقع . وبعد أيام قليلة هرب « أنور السادات » مرة ثانية من المعتقل ولم يعد اليه ، بل اختفى وسط زحام القاهرة ، لكنه يعود الى الظهور بعد ذلك فى ملابس غريبة .



يقوم « أحدهم » بترتيب لقاء بين « حسين توفيق » - زعيم جمعيات الشباب المنهمكة فى اغتيال الجنود الانجليز - وبين « أنور السادات » ، ويتم اللقاء فى كازينو « أوبرا » فى ميدان الأوبرا بالقاهرة ، لم يكن « حسين توفيق » يعرف « أنور السادات » من قبل ، لكنه كان يعرف انه سوف يقابل رجلاً مهتماً بالعمل السرى . فى هذا الاجتماع - وطبقاً لرواية « حسين توفيق » - فإن « أنور السادات » راح يقنعه - أى « حسين توفيق » - بخطأ الأساليب التى كانت تتبعها جماعتهم . وكان بين ما قاله له طبقاً لنفس الرواية : « ما فائدة أن تقتلوا أفراداً من الجنود البريطانيين فى حين أن هناك مئات ألوف غيرهم سوف يحلون محلهم ؟ ان الهدف الذى يجب أن يتوجه اليه الكل الآن هو ضرب المتعاونين مع الانجليز . وحدد « السادات » فى هذا الاجتماع أسماء اثنين من هؤلاء المتعاونين مع الانجليز ، وهما « مصطفى النحاس » و « أمين عثمان » .

وبرغم أسباب كثيرة للمحرج - خصوصاً فيما بعد - فإن « أنور السادات » لم يخف دوره فى ترتيب المحاولة التى أودت بحياة « أمين عثمان » ، ولا المحاولة التى نجا منها « مصطفى النحاس » بأعجوبة حينما ألقى « حسين توفيق » ، طبق تعليمات « أنور السادات » وتحت مراقبته ، بقبلة على سيارة « النحاس » ، لكن سائق سيارة « النحاس » أنقذ الموقف حينما زاد من سرعته ليتفادى تراماً اعترض الطريق بدلاً من أن يتوقف قبله .

كانت هناك محاولات أخرى لاغتيال « النحاس » باشا ، وكان « السادات » مشتركاً فى بعضها طبقاً للتقارير التى سجلت نشاط « الحرس الحديدي » والتى وجد بعضها بعد الثورة . بينها مثلاً محاولة جرت فى ابريل سنة ١٩٤٨ عندما كان « السادات » فى السجن ضمن المتهمين فى قضية اغتيال « أمين عثمان » . وتقول التقارير انه أخرج من السجن

تسللاً ليشترك في المحاولة ثم عاد اليه تسللاً كما خرج . كان معه في هذه المحاولة - طبقاً للتقارير - ضابط آخر اسمه « عبد الرؤوف نور الدين » ، وكان في سيارة قدمتها اليهما إدارة إطفاء الحرائق في القصر الملكي ، وقادها ضابط ثالث هو الضابط « حسن فهمي عبد المجيد » ، وكان التصريح بخروج هذه السيارة لهذه المهمة صادراً من الضابط « عبد الله صديق » من إدارة إطفاء الحرائق بالقصر الملكي . وانطلقت بضع رصاصات على سيارة « النحاس » ولكنها أخطأت هدفها ، ولم يكد يمضي شهر آخر حتى تكررت محاولة اغتيال « النحاس » مرة أخرى بواسطة وضع سيارة مملوءة بالمتفجرات تحت بيته في « جاردن سيتي » ، وطبقاً للتقارير فقد كان الذين اشتركوا في هذه المغامرة هم الضابط « مصطفى كمال صدقي » والضابط « عبد الرؤوف نور الدين » و « أنور السادات » .

جرت هذه المحاولات بعد اغتيال « أمين عثمان » بستين ، فقد وقع اغتيال « أمين عثمان » يوم ٦ يناير سنة ١٩٤٦ ، وقبض على « حسين توفيق » وقتها ، ولم يجد البوليس عناءً شديداً في استدراجه الى اعتراف كامل على كل رفاقه ، بما فيهم « أنور السادات » ، ووضعوا جميعاً في سجن الأجانب ، لكن محاكمتهم لم تبدأ الا في يناير سنة ١٩٤٨ . كانت المحاكمة أشبه مانكون بأويريت هزلية . لقد امتدت من يناير الى يوليو سنة ١٩٤٨ ، واستغرقت ثمانين وأربعين جلسة ، ودعى الى الشهادة فيها اثنان من رؤساء الوزارات ، الى جانب رئيس مجلس الشيوخ وكوكبة من الوزراء السابقين . ومن الغريب أن ممثل الادعاء قام في الواقع بالدور الأساسي في الدفاع ، وقد كوفئ على ذلك فيما بعد عندما عينه الرئيس « السادات » في المنصب الذي اخترعه بنفسه وهو منصب « المدعى الاشتراكي » . وكان من نصيب كبير القضاة الذي حكم ببراءة ١١ من المتهمين بما فيهم « السادات » ، أن يحصل على أعلى وسام في مصر وهو « وشاح النيل » . ولقد حكم على « حسين توفيق » بالسجن خمسة عشر عاماً ، ولكن القصر رتب عملية لهربه من السجن ، ثم تولى تهريبه الى خارج البلاد - الى سوريا - وسط حملة إعلامية قادتها صحافة القصر راحت تصوره على انه بطل شعبي .



وطوال الفترة التي استغرقتها التحقيقات في قضية « أمين عثمان » ، ثم المحاكمة بعد ذلك ، فإن « السادات » كان يتمتع بامتيازات غير عادية . كان نفوذ القصر هو الذي رتب له - كما ظهر من قبل - الخروج من السجن للاشتراك في المحاولة ضد « النحاس » باشا ، وكان يتلقى مساعدات من « يوسف رشاد » أثناء وجوده في السجن عن طريق واحد من الضباط

يتذكره زملاء «أنور السادات» في السجن باسم الصاغ «مرعى». بل إن القصر حاول مساعدة المتهمين في القضية عن طريق خطف وثائقها بما فيها اعترافات المتهمين، وذلك أثناء نقلها من مكاتب النيابة العامة إلى مبنى المحكمة، ورغم أن المحاولة فشلت فإنه من الواضح - طبقاً لـ «محمد إبراهيم كامل» - أن «أنور السادات» في السجن كان يعرف بتربيتات هذه المحاولة لخطف وثائق القضية مسبقاً^(١).

وعندما أطلق سراح «السادات» من السجن بعد تبرئته، استطاع بشكل ما أن يعثر على عمل في مجلة أسبوعية مصورة هي مجلة «المصور»، ونشر فيها حلقات سلسلة من مذكراته عن أيام السجن، طبع فيها بعد على شكل كتاب، لكن الرئيس «السادات» مرة أخرى صادر ما كان باقياً منها في السوق من نسخ بعد توليه الرئاسة^(٢). إن صفحات هذا الكتاب الذي صدر بعنوان «٣٠ شهراً في السجن» بقلم «أنور السادات» تلقى أضواء بالغة الأهمية على شخصية «أنور السادات»، ولذلك فإن النصوص الحرفية لأجزاء من هذه المذكرات تساوى الرجوع إليها بطريقة مفصلة بعض الشيء.

□ الجمعة ١٨ يناير ١٩٤٦ :

دخلت أمس سجن الأجانب بعد منتصف الليل بعد أن عدت من سراي النيابة، ها هو ذا سجن الأجانب يضمني ثانية بعد أن كنت قد نسيت تماماً، إذ أن آخر ذكريات لي فيه انتقلت إلى ركن بعيد من ذاكرتي، ولكنني أراني الآن استعيدها كما لو كانت بالأمس، فها هي ذي الغرفة رقم ٢٨ التي كان يسكنها أربعتنا (في قضية التجسس لحساب الألمان).

□ الأحد ٢٠ يناير ١٩٤٦ :

مضى على الآن ثلاثة أيام وأنا أنام بيدلتي، فقد نقلوني إلى هنا مساء الخميس السابق بدون أن يحضروا ملابسي وحاجاتي من سجن مصر حيث كنت، هذا بالرغم أنني شكوت شفواً ثلاث مرات في الأيام السابقة مأمور السجن. إنني ألاحظ تغيراً شديداً في معاملة المأمور لي بالنسبة للمعاملة التي لقيتها منه في المرة السابقة، وهو يحيلني دائماً على

(١) مذكرات محمد إبراهيم كامل عن القصة الحقيقية لكاتب داليد ص ٨ من المخطوطة الأصلية للكتاب.

(٢) أمر الرئيس السادات بعد وصوله للسلطة بسحب كل كتبه السابقة من الأسواق وهي «تلاتين شهراً في السجن»، ثم «ثورة على النيل»، أو «قصة الثورة كلمة» ثم «صفحات مجهولة» ثم «يا ولدي هذا عمك جمال».

البكاشى «إمام»^(١) الذى أخفقت فى محاولة الاتصال به . لذلك كتبت خطاباً شديداً
اللمجة الى النائب العام فى شأن هذا الإهمال وتركى بدون ملابسى أو حتى صابونة
لأغسل . وقد سبب لى النوم بالبدلة التهابة شديداً فى فخذى جعلنى أهرش كما لو كنت
أجرب .

□ الاثنين ٢١ يناير ١٩٤٦ :

يظهر أن خطابى للنائب العام أحدث أثراً ، فقد أحضر لى مأمور السجن ملابسى ،
وكذا أحضر الصابون ، وقد طلبت حماماً ساخناً فأذن لى المأمور بذلك ، واستمتعت
باستلقاء بديعة داخل البيجاما والبطاطين .

□ ٣٠ يناير ١٩٤٦ :

فى الساعة الثالثة من صباح اليوم مشهد مسرحى رائع ، فقد استيقظت فى الساعة
الثانية صباحاً على صرير فتح القفل ودفع المزلاج بشدة للخلف ، ثم دخل الضابط
«الجزار» وطلب إلى أن ألبس لأننى مطلوب للتحقيق . فقممت من تحت البطاطين ، ألبست
بدلتى وجلست على السرير لانتظر ما يقرب من ساعة فى جو هو الثلج تماماً ، ثم عاد
«الجزار» وقادنى الى الطرقة الخارجية حيث وجدت ثلاثة شبان ينتفضون من شدة البرد
مثلى ، وكان أول أثر انطبع فى ذهنى عند رؤيتهم هو أنهم طلاب فى الابتدائى أو على
الأكثر فى أوائل الثانوى . وأمرت ان أقف مع هؤلاء الأولاد ولكن بعيداً قليلاً بحيث وقف
«الجزار» و «توفيق السعيد»^(٢) بينى وبينهم ، وظللنا صامتين فترة ولدت فى نفسى -
بالاشتراك مع سكوت الليل ويرد الساعة الشديد - رهبة هى مزيج من الخوف والقلق ، وأردت
أن أحول فكرى عن هذه الرهبة ، فتوجهت بالحديث الى «توفيق السعيد» أسأله عن أخيه
وهو زميل لى بالجيش ، ولكنه رد بخشونة طالباً إلى السكوت لأن «البك وكيل النيابة» فى
الطريق ، فزادت هذه المعاملة من اضطرابى ، وصمت فترة قد تكون قصيرة ولكن خيل إلى
أنها أيام ، ثم خرج البنا وكيل النيابة ونحن فى موقفنا هذا ، ورايت أول مارايته يزيع ستارة
الغرفة رقم ٢ الخضراء ويقف قليلاً حيث انعكس عليه ضوء الغرفة ، ثم تقدم البنا فى
خطوات ثقيلة وبدأ بالثلاثة الصغار فتفرس فى وجوههم ، ثم أتى إلى فتفرس فى وجهى ،

(١) يقصد البكاشى «محمد إمام إبراهيم» الذى كان نائباً لوزير البوليس السياسى للعروف وقتها باسم «القلم السياسى»

(٢) الضابطان محمد الجزو وتوفيق السعيد من أشهر ضباط البوليس السياسى فى ذلك الوقت .

وفى لهجة عميقة سألتنا من منكم يعرف الآخر ؟ فتعرف أحد الشبان الثلاثة على الاثنين الآخرين وهو يتنفض ، ولم يتعرف على أحد ، ثم كرر هذا الأمر ثانية مشيراً إلى بشكل ذكرنى « بابى حجاج » (يوسف وهبى) وهو يمثل رجل الساعة فى مسرح برنانيا ، ولكن لم يتعرف على أحد فأمر بإعادتي إلى غرفتي حيث لم أتم إلى الصباح .

□ ٣١ يناير ١٩٤٦ :

أمنت بالله . . . نار الحاكم العسكرى ولاجنة النيابة . تكرر نفس المشهد التمثيلى فى الساعات الأولى من صباح اليوم ولكن بثلاثة وجوه جديدة ، بدأت أشعر بتعب وارتباك عصبي شديد ، لذلك أرسلت للنائب العام تلغرافاً استنجد به وأطلب مقابلته بحضور محامى .

□ ٤ فبراير ١٩٤٦ :

« ليلى الهندية »^(١) تحب السجين رقم ١٩ ، هذه هى العبارة التى يرددها السجن كله . قالتها لى سنية الفراشة والسجانة والعسكرى السجنان ، بل أكثر من هذا تقدمت ليلى الى المأمور بطلب إعطاء السجين رقم ١٩ فسحة أطول لكي تتمتع بالتحدث اليه ومناجاته . وقد دفعنى الفضول لرؤية هذا الحبيب ، وبكل عناء تمكنت من أن أراه لمدة نصف دقيقة على الأكثر ، فوجدته يستحق إعجاب ليلى فعلاً إذ كان شاباً أشقر ذا أنف روماني وشعر أصفر وتقاطيع متناسقة فى رجولة ، وقد علمت فيما بعد أنه يدعى محمد ابراهيم كامل .

□ ٨ فبراير ١٩٤٦ :

حدث أن خرجت من غرفتي الى دورة المياه فوجدت عسكرى المراسلة يدخل الغرفة رقم ١ ومعه لفة كباب وكفتة اخترقت رائحتها أحشائي . ولما سألت قيل لى إن المتهم الأول فى هذه الغرفة هو وستة آخرون وإنهم يأكلون مايشاؤون ، فثرت ولم أدخل الغرفة الا عندما حضر المأمور ، وكان قد تعين مأمور مصرى فى هذه الفترة ، فتكلمت معه بغلظة هى رد فعل الجوع ، كان من نتيجتها أن سمح لى بعد جهد باكلة من « الشيمى » على حسامى ، ولا أزال أحس بحلاوة هذه الأكلة إلى الآن .

□ ١٤ فبراير ١٩٤٦ :

ليس فى الامكان أبدع مما كان ، فقد استقيظت اليوم على صوت حنون يبنى
(١) كان سجن الاجانب لى ذلك الوقت يخصص جزءا منه للسجنات من الاجانب .

كليوباترا وأهاتها - إنها ليلى فى الغرفة المجاورة . لقد امتزجت البراءة مع رقة الأنوثة فى إخراج هذا النغم الساحر حتى خيل إلى أنه ليس صوت بشر . إننى أعشق الموسيقى بكل جوارحي ، وأكثر من ذلك فهى تضى على هذا الجو الرهيب لونا خفيفاً طلياً من الجمال الذى يرتفع بالنفس الى آفاق الروح فينسئ الانسان الزمان والمكان والأشياء ، استغفرك اللهم وأحمدك حتى ترضى .

□ ١٧ فبراير ١٩٤٦ :

طلعت علينا جريدة المقطم وفيها خبر نقل كيلرن من مصر ، ولما كنت أبغض هذا المخلوق الذى أدمى كرامة مصر كلها ، فقد صممت على أن أحتفل بهذه المناسبة بقدر ما أتمكن ، وأرسلت فى شراء دمنة جاتوه ووزعتها على ليلى والسجانات والسجان والفراشة ، واستبقيت لنفسى ثلاث قطع أحتفل بأكلها على فنان شائى المساء .

□ أول يوليو ١٩٤٦ :

اجتمعنا اليوم نحن المتهمين فى قضية أمين عثمان لأول مرة للتعارف .

□ ٣ يوليو ١٩٤٦ :

تقابلنا اليوم ثانية وناقشنا الحال وانتهينا الى القرارات الآتية :

- ١ - يصير توزيع جميع الأطايب (الحلويات وماشابهها) التى تأتى لأحد المتهمين ، على الجميع .
- ٢ - على أولاد الناس الطيبين الذين يأتهم طعام من منازلهم أن يشركوا أولئك الذين يأتهم طعام المتعهد (متعهد توريد الطعام للسجن) فى الأكل معهم لأن طعام المتعهد ردىء وليس فيه التشويق الكافى ، إذ أن الأكل هو المتعة الرئيسية أثناء النهار .
- ٣ - التفاهم مع إدارة السجن للسماح لنا بشطرنج وكوتشينة وكذلك بالتدخين .
- ٤ - على كل من يرى امرأة جميلة فى شبك بسجن النساء أن يخطر بالباقيين لمشاهدتها أثناء الطابور ، والغزل ممنوع ويكفى بالمشاهدة أو المصمصة فقط .
- ٥ - إصدار مجلتي أسبوعيتين تتضمنان الحوادث العامة والتعليق عليها ، ونقد المتهمين أنفسهم ، والتعليق على مايدور من حوادث فى السجن ، هذا بخلاف أى مواد أخرى يتفنن فى اضافتها وإبتكارها رئيسا تحرير المجلتيين ، وقد عهدنا الى هيئة منا أن تتولى تنفيذ هذه القرارات .

□ ١٠ يوليو ١٩٤٦ :

ما أجمل الحركة بعد السكون ، المكان هنا يطن كأنه خلية نحل ، فينما أخذ المتهمون في استحضار الكتب والمؤلفات والروايات ، نجد رئيسي تحرير المجلتيْن المزمع إصدارهما يتقدمان خطوات كثيرة في الاستعداد ، وقد أخذ كل منهما يتفنن في اختيار الأقلام الملونة والورق .

□ أغسطس ١٩٤٦ :

اللهم انقذنا من الصحافة والصحفيين ! أصبحنا ولا همّ لنا الا فـض إشكال الجريدتين ، ويظهر أن حمى السبق الصحفي ستفسد علينا معيشتنا !

□ أغسطس ١٩٤٦ :

استيقظنا اليوم لنرى في غرفة كل منا اعلاناً صادراً من تحرير « الهنكرة والمنكرة » - وهو الاسم الذى اختير لاجلى المجلتيْن - وكان الاعلان يحوى أقذع الشتائم ، ويتهم محررى الجريدة الأخرى بأنهم مأجورون ، يتقابلون مع إدارة السجن .

□ سبتمبر ١٩٤٦ :

قاتل الله البرويجندا ! اليوم نظمت هيئة تحرير المجلة مركباً مرّ في طرقه السجن ، وكان أحد أفرادها يعزف على مندولين مصنوع من « أستك الكلسونات » ومشدود على علة فواكة فارغة ، وكان آخر يحمل طيلة مصنوعة من ورق مشدود على صحن المياه المنصرف لنا ، وسار الموكب والمسجونون يصفقون ويهللون .

□ □ □

وفى فبراير سنة ١٩٤٨ ، وعندما بدت حرب فلسطين على الأبواب كان « أنور السادات » مازال فى سجن الأجانب منهمكاً فى مشروع جديد من نوع المشروعات المحببة الى قلبه . كان المشروع انتاج رواية تمثيلية يكون المسجونون فيها هم الممثلون والمتفرجون . وكان « أنور السادات » نشيطاً فى الكتابة والايخراج والتمثيل . كان مسرح الرواية هو قصر الخليفة « هارون الرشيد » ، وأخذ « السادات » لنفسه دور « هارون الرشيد » ، كما أن « حسين توفيق » أخذ دور سيّاف الخليفة « مسرور » ، كما أن آخر من المتهمين أخذ دور رئيس وفد قادم من بلاد الروم الى بلاط « هارون الرشيد » يحمل رسالة الى الرشيد من امبراطور بيزنطة ، وربما يكون من الطريف نقل وصف « أنور السادات »

نفسه للمشهد الرئيسى فى التمثيلية ، ليس فقط لمجرد التسجيل ، ولكن لأن هذا المشهد ل أهمية خاصة إذ أنه يكاد يكون إيماءة مستقبلية لأشياء أخرى سوف تجيء بها الأيام .
يقول « أنور السادات » بالنص^(١) :

« تبدأ السهرة بأن يشير الخليفة (أنور السادات نفسه) إلى القهرمانة لتدير العزف والغناء ، فيرتفع صوتها هى وفتيات الكورس فى توشيح جميل :

بالذى أسكر من خمر اللما كل مسجون أسيف وحبا
والذى أجرى صموى عندما أخرج (. . .) والظلم سوا

ويطرب الخليفة فيستعيد النغم مثنى وثلاث ، ويطرب الحضور فيندفع الجميع فى جو كله طرب وجور . ثم يهدأ الجو ، ويشير الخليفة الى القهرمانة لتغنى أحدث ألحان الموصلى قائلاً فى نشوة : « اطرينا يا قهرمانة وابغنى فى الجواشهى الألمان ، ولتغن القيان وليحرق البخور فى أرجاء المكان » .

فتغنى القهرمانة أدياً وخضوعاً ، وفى حنان ورقة يرتفع الغناء فيعم الأرجاء :

جانا الخليفة جانا والسعد أهه ويانا
فى مجله حيانا ويخمرته سقانا

وتأخذ القهرمانة والقيان فى ترديد النغم على مختلف الألحان ، وتأخذ الطرب بمجامع الخليفة فلا يتمالك من ان يندفع ويرد على القيان :

أنا جيت لكم والله ياولاد أنا أحبكم أوى أوى ياولاد
أنا جيت لكم أنا جيت دا الاتهام لخبيط ! !

وترتفع فى الجو النشوة ، ويتمایل الخليفة يمنة ويسرة ، ويغم السرور ويعبق البخور ، وهنا يدخل كبير الحجاب مستأذناً فى دخول وفد الفرنجة ليقدم الهدايا للخليفة ، فيأذن ويدخل رئيس الوفد والمجلس كله وقار وسكون ، والخليفة معمم بعمامة الخلافة الشاهية ، ويقدم رئيس الوفد للخليفة هداياه النفيسة ، ثم يطلب باسم عاهل الروم عقد معاهدة تحالف وإخاء ، فيقف السياف (حسين توفيق) معارضاً لهذه المعاهدة ، و « يزوم » الحضور . ويزمجرون ويطلبون الى الخليفة ألا يتعاون مع الأجانب الذين لا يحفظون اليهود ولا

(١) ص ٤٥ من كتاب « ٣٠ شهرا فى السجن » .

يحترمون الحدود ، ويدبر الخليفة المناقشة فى هدوء ، ولكن يندفع السيّاف طالباً السماح له بقطع رقبة رئيس وفد الفرنجة ، ثم يعود الوقار الى المجلس ثانية ويهدى الخليفة من روع القوم ويؤكد أنه لا يتعاون مع الأجانب^(١) الا نذاً لنذ على أساس احترام حدود الخلافة ، ويهدأ السيّاف ، وينصرف رئيس وفد الروم مودّعاً بالشاتيم والسباب ، ثم يطلب الخليفة الى القهروانة أحدث المواويل التى تبعث فى النفس الصبر والسلوان . ويطلب الخليفة ويستزيد ، وتنشد القيان وتعيد ، وتندفع الراقصة المغرية شهر زاد فى أحدث الرقصات على نغمات الموال ، ويصيح الخليفة من فرط النشوة : « هدهدوني هدهدوني . . أطربوني أطربوني » ، ويردد الجميع كلمات الخليفة ويوضح المكان بمختلف الألحان

ولم يلبث غرام « أنور السادات » بالاذاعة أن لحق بغرامه بالتمثيل ، فإذا هو يشارك فى إنشاء إذاعة داخل السجن ويحتفظ لنفسه فيها بفقرتين من البرنامج :

الساعة -٦ : حديث الأطفال - للمربى الفاضل « بابا أنور » .

الساعة -١١ : أغنية حديثة - للمبجّراتى المتسوّل محمد أنور السادات^(٢) .



وعندما خرج أنور السادات من السجن بعد انتهاء المحاكمة ببراءته ، وجد نفسه بلا عمل ، كان قد فصل من خدمة الجيش بعد اعتقاله الأول بتهمة التجسس لحساب الألمان ، وكانت علاقته بأسرته سيئة ، فإن والده الذى أدخله الكلية الحربية بتدخل صابط طبيب فى الجيش البريطانى لم يكن بالطبع سعيداً بالعملية التى تورط فيها ابنه

ولكن القصر كان يرعى شؤون الذين أثبتوا نفعهم لخدمة أغراضه ، وكان « حسن عزت » قد حصل على تمويل كاف لكى يبدأ عملاً فى مجال المقاولات . وصدرت له الإشارة من بعيد بأن يأخذ « أنور السادات » شريكاً معه . كان « حسن عزت » لا يزال على اتصاله بالذكّور « يوسف رشاد » وب « الحرس الحديدى » ، لكن القصر كان حريصاً على أن يبقى بعيداً ، وعلى أن تظل الأمور هادئة فى الوقت الحالى على الأقل .

ومع ذلك فإن علاقة « أنور السادات » بالقصر كانت معروفة للكثيرين ، وقد أدت إلى

(١) من الغريب أنه بعد ثلاثة وثلاثين سنة كان يوم الدوافع الهزى لها حائل الا « سول » . سرير إعدامه على اعزال الرئيس أنور السادات ، هى تباينه مع الكفار واليهود وهذا الصلح « . . . »

(٢) نفس حرق من ص ٥٧ من كتاب الرئيس « السادات » بعنوان « ٣٠ شهراً فى السجن »

حادثة ملفنة للنظر وقعت بعد الافراج عنه . ففى أحد الأيام من نهاية سنة ١٩٤٨ سعى الشيخ « حسن البنا » الى لقاء « أنور السادات » الذى كان يعمل فى المقاولات - لكى يطلب من ترتيب لقاء بينه وبين الملك « فاروق » ، إن « أنور السادات » يروى بنفسه تفاصيل هذه الحادثة فى كتابه « صفحات مجهولة » وفى صراحة ملفنة تكشف عن كثير ، يقول « السادات » (ابتداء من ص ٩٩ من كتاب « صفحات مجهولة ») مايلى :

« تبسط معى حسن البنا بصورة لم تسبق له من قبل . فرغم كل الصلات التى قامت بينى وبينه كنت أشعر دائماً انه يقول شيئاً ويخفى فى نفسه أشياء ، ولكنه فى تلك المرة تبسط كثيراً وشرح كثيراً وأفاض كثيراً ، ثم كلفنى بأمر .

شرح لى حسن البنا متابعه التى تأتبه من ناحيتين : ناحية الملك ، وناحية الأجانب . وقال لى إن الملك قد بدأ يشعر شعوراً قوياً بخطورة دعوة الإخوان لما كان يسمعه من أدعوتهم تقوم على أن يكون الملك بالمبايعه لا بالوراثة . وقال لى إن الملك يدبر أمر ليبتلع بهذه الحركة ، وانه يخشى أن يضرب الملك ضربته والحركة لم تبلغ بعد أوج قوتها . وكانت هذه أول مرة يفصح فيها حسن البنا عن شعوره بعدم وصول دعوته الى ذرو القوة والمناعة ، فقد كان دائماً يعطى سامعه صورة للجماعة أشبه بصورة العملاق الذى لا يقهر ولا يخشى عليه . واستطرد بعد ذلك الى ذكر طرف آخر من متابعه ، وكان هذا الطرف هو موقف الأجانب من الدعوة ، فقد بدأ يشعر بأن الأجانب أيضاً يرهبون دعوته . ويعتقدون انها اذ تقوم على وجوب الأخذ بشريعة الإسلام ، ستعرض حتى لأعمالهم وأموالهم وحرمانهم الممنوحة لهم بمقتضى القانون السائد والدستور .

وقال لى إن هذه النظرة الموحدة لدعوته من جانب الملك ومن جانب الأجانب تجعل الدعوة فى خطر جسيم . فما أيسر أن تتحول هذه النظرة الموحدة الى تحالف عملى للقضا على الدعوة وعلى الجماعة التى تدعو اليها ، ويومئذ لايعرف من أين تصوب اليه الضربات واستمعت اليه ، منصباً ومناقشاً ، ثم رأيته يطرق فجأة يستجمع كلمات معينة يريد ا| يبدأ بها حديثاً جديداً ، وبدأ حديثه الجديد .

قال لى إنه يريد أن يضع حداً لهذه المتاعب ، وأنه يعتقد أن الأجانب يمكن ا| يطمثوا الى الدعوة لو اطمأن اليها الملك . ونظر فى عيني طويلاً وهو يقول : « أنا أستطيع ان أكسب طمأنينة الملك لو تقابلت معه » .

وكان وجهه ينهى فعلاً عن الثقة الكبيرة التي تملأ نفسه بقدرته على كسب طمأنينة الملك . وظهرت هذه الثقة أكثر وأكثر وهو يصف لى كيف يستطيع أن يزيل من نفس الملك جميع الأوهام والشكوك لو تيسرت له مقابلة مرة واحدة . ثم أوضح لى أنه لا يريد أن يبدأ مع الملك سياسة وفاق أو تعاون ، ولكنه يريد أن يشيع جواً من الطمأنينة فى نفس الملك يجنب فيه سفينة الاخوان أية عقبات تعترض الطريق ، وقصد البنا - رحمه الله - الى هدفه بعد ذلك مباشرة ، فقال لى : « أنت تعرف يوسف رشاد ؟ »

قلت له :

« نعم أعرفه ، وبينى وبينه صداقة كبيرة ومودة » .

فقال :

« يوسف اليوم ذو حظوة ، فلما استطعت أن تشرح له هدفى وأن تفهمه أنى لست خطراً على الملك ولا أريد أن أكون خطراً ، لأمكنه إقناع الملك بمقابلتى » .

وأجبتة أنا :

« أحاول » !

وذهبت الى يوسف رشاد وأبلغته رسالة حسن البنا فناقشنى فيها ثم وافق أن يلعب هذا الدور . وعندما رأيت يوسف رشاد بعد ذلك قال لى : « لقد فاتحت الملك فى هذا الأمر فى محادثة تليفونية بينى وبينه ، واذا به يقطع حديثى ويوجهه وجهة أخرى » .

وعاودت الالاحاح على يوسف رشاد بعد ذلك ، وفى هذه المرة استطاع يوسف أن يحصل على إذن من الملك بأن يقابل هو أولاً حسن البنا ويستمع اليه ، وينقل حديثه الى الملك ليرى إن كان يقابله .

وكدنا نحدد موعد المقابلة بين حسن البنا ويوسف رشاد ، وفى أحد الأيام كنت فى منزل يوسف رشاد فدق جرس التليفون وكان الملك هو المتكلم ، واستمع يوسف لحظات قصيرة ، ثم قال « حاضر » . وانتهت المكالمة ، ونظر لى يوسف وقال لى : « إن الملك يقول : الغ كل ماقبلته لك بشأن حسن البنا » .

ويشت أنا من المحاولة ، وأبلغت حسن البنا بأسى » .

وهكذا لم تغلح وساطة « أنور السادات » فى ترتيب لقاء بين « حسن البنا » وبين

الملك . وظلت شكوك القصر تزداد وتزداد في الشيخ « حسن البنا » حتى كان اغتياله بعد أشهر قليلة من هذه الوساطة^(١) .



وفي أواخر سنة ١٩٤٨ - وكان الجيش المصري يحارب على كل الجبهات في فلسطين - كان « أنور السادات » لا يزال شريكاً لـ « حسن عزت » في شركة مقاولات صغيرة ، وكان نشاط الشركة يمتد أحياناً إلى السويس . وفي يوم من الأيام ، وبينما كان « أنور السادات » يصحب « حسن عزت » في زيارة إلى السويس ، عرجا على بيت بعض أقارب « حسن عزت » في المدينة ، وهناك التقى « أنور السادات » بفتاة جميلة مليحة بالحيوية ، في السادسة عشرة من عمرها ، هي « جيهان صفوت رؤوف » ، كانت قد رأت صور « أنور السادات » في الصحف يوماً بعد يوم أثناء وقائع محاكمة المتهمين باغتيال « أمين عثمان » ، والآن فإنها التقت وجهاً لوجه بواحد من هؤلاء « الأبطال » الذين كانت ترمي صورهم في الصحف . كان ذلك مبعث إعجابها به . وأما هو فقد وقع على الفور في غرامها . كان والدها « صفوت رؤوف » موظفاً في وزارة الصحة وكان متزوجاً من سيدة مالطية اسمها « جلاديس »^(٢) ، والحقيقة أن « جيهان » لم تعجب « أنور السادات » لأنها فتاة جميلة فقط ، وإنما كان أشد ما أعجبه فيها أنها ناصعة البياض .

من سوء الحظ - وبدون ما داع حقيقي - أن اللون كان لا يزال عقدة تملكه .

وتقدم « أنور السادات » لخطبة « جيهان » ، كان هناك تردد أولى على أساس انه كان متزوجاً من قبل ، وإلى جانب سابقة الزواج فقد كانت هناك مشكلة أخرى ، تلك هي أن عمله في المقاولات بدا وكأنه لا يعطى ضماناً كافياً للمستقبل .

(١) أثبت تحقيق رسمي جرى بعد الثورة أن اغتيال الشيخ « حسن البنا » تم بعلم القصر وبإمر صادر من رئيس الوزراء في ذلك الوقت « إبراهيم عبد الحامد » إلى اللواء « محمد وصفي » قائد حرس الوزارات . وكانت مهمة الأمر بإغتيال « حسن البنا » بين التهم التي وجهت إلى « إبراهيم عبد الحامد » أمام محكمة الثورة وكان بين أعضائها « أنور السادات » الذي أصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة . وكان حكمها حل « إبراهيم عبد الحامد » بالاعدام ، ثم « غنظ الحكم فيها بعد إلى الأشغال الشاقة المؤبدة » .

(٢) عندما أصبح « أنور السادات » رئيساً للجمهورية فلقد تصورت « جيهان السادات » - من معلومات متنترة سمعتها - أن أمها تنتمي إلى عائلة إنجليزية من « شيفلد » . وعندما قامت مرة بزيارة إنجلترا فإن عملية بحث واسعة النطاق جرت للبحث عن أصول عائلة « جلاديس » ، ولم يثر لها حل أثر هناك .

لم تكن سابقة الزواج مشكلة ، فقد قال « أنور السادات » إنه شرع فعلاً فى إجراءات الطلاق من زوجته الأولى قبل لقائه بـ « جيهان » . وأما عن العقبة الثانية (العمل فى المقاولات) فقد ألمح « أنور السادات » للأسرة أنه يستطيع العودة الى القوات المسلحة ، وإنه سوف يسعى لتحقيق ذلك .

وكان « أنور السادات » على استعداد لدفع مهر الزواج ، وقد قال إنه أخذ من « حسن عزت » ثمانين جنياً ذهبياً تمثل جزءاً من نصيبه فى عملية قام بها . ومن المحتمل أن يكون ذلك صحيحاً ، أما أنه من المحتمل ألا يكون . وعلى أى حال ، فإن كشف حساب وجد بعد ذلك فى مكتب « يوسف رشاد » فى القصر ظهر فيه أن « يوسف رشاد » قدم لـ « أنور السادات » مبلغ ألف جنيه لكى يؤسس بيتاً ويشتري سيارة ويبدأ حياة جديدة .



وتشير ظواهر الوقائع الى أن السادات ترك عمله فى تلك الفترة مع « حسن عزت » ، ثم ذهب ففضى إجازة فى حلوان ، ثم ظهر فى وظيفة فى إحدى الدور الصحفية (دار الهلال) . لكن اللاحاح عليه لكى يجد طريقة يعود بها الى الجيش كان لايزال مستمراً من جانب أسرة عروسته الجديدة . ويتصل « أنور السادات » بـ « يوسف رشاد » مكرراً اللاحاح عليه بتسهيل عودته الى الجيش خصوصاً وأنه حتى من الناحية الشكلية فإن القضاء برآه فى قضية مقتل « أمين عثمان » . وبدأ « يوسف رشاد » يمهّد الجو ، ثم أعطى نصيحته الى « أنور السادات » . وبناء على هذه النصيحة - وكما تقول رواية موثوق بها - فإن « السادات » ألقى بنفسه أمام الملك حينما كان يؤدى صلاة الجمعة ذات يوم فى مسجد « الحسين » فى القاهرة ، ولقد قبل يد الملك وطلب منه الصفع عن أى خطأ قد يكون ارتكبه ؛ وأجاب الملك بهزة من رأسه ، وانتهى المشهد الغريب فى مسجد « الحسين » .

وفى اليوم التالى اتصل « يوسف رشاد » بـ « أنور السادات » وطلب منه أن يذهب لمقابلة الفريق « محمد حيدر » وزير الحرية . وذهب « أنور السادات » الى مكتب « حيدر » باشا الذى استقبله وقال له (طبقاً لرواية أحد أفراد مكتبه فى ذلك الوقت) : « أنت ولد مجرم وتاريخك أسود » . قالها « حيدر » باشا بمزيج من المزح والجد ، وحاول « أنور السادات » أن يشرح ، ولكن « حيدر » باشا استوقفه قائلاً له : « لا داعى للكلام » . ثم انتفى الى مدير مكتبه وقال له : « هذا الولد يعود الى الجيش اليوم » .

وهكذا فانه فى يوم ١٥ يناير ١٩٥٠ عاد « أنور السادات » مرة أخرى الى سلك ضباط

الجيش المصرى . كان قد تزوج بـ « جيهان » وكانا قد وجدا مسكنا بحى « المنيل » فى القاهرة . لكن ادارة الجيش وجدت أنه ربما كان من الأفضل أن لايبقى ضابط تحتلف الآراء فيه مثله فى القاهرة . وهكذا فقد أرسل للخدمة فى « رفح » على حدود سيناء الشمالية .



وفى مقر الفرقة الأولى للمشاة فى رفح رأيت « أنور السادات » وقضيت يوماً كاملاً معه . كنت فى ذلك الوقت قد فرغت من تغطية حرب فلسطين كصحفى ، وكنت دائم العود الى مسارح العمليات ، وكنت أحرص على زيارة قطاع غزة مرة كل سنة على الأقل ، مهم كانت شواغلى فى مهام أخرى . وكان أن التقيت بـ « أنور السادات » فى إحدى هذه المرات . لم تكن هذه أول مرة نلتقى فيها ، فقد وجدته ذات مساء فى بيت « يوسف رشاد : المظل على النيل فى الجزيرة . كنت هناك ضيفاً على العشاء مع آخرين ، وذهبت مبكر بعض الشيء حتى أسمع من « يوسف رشاد » بعض مايجرى ، وعندما دخلت وجدته جالساً مع شخص عرفته ملامحه على الفور من متابعة وقائع محاكمة قتلة « أمين عثمان » . ومع ذلك فإن « يوسف رشاد » قدمه لى باسمه وتبادلنا حديثاً عابراً ، ثم استأذن هو وانصرف .

ربما من أثر هذا اللقاء العابر قبلها فى بيت « يوسف رشاد » فإن « أنور السادات » أقبل على بحارة عندما لمحنى فى مقر قيادة الفرقة الأولى للمشاة برفح عائداً من قطاع غزة . لم يتركنى طول اليوم ، وأصر على دعوتى للغداء فى بيته . كان يعيش وحده بين رفح والعريش ، فقد بقيت زوجته فى القاهرة . ثم اكتشفت ان الهدف من إلحاحه على صحبتى هو انه أراد أن يعرض على كتاباته لأرى ما اذا كان يمكن نشر بعضها فى مجلة « آخر ساعة » التى كنت أراس تحريرها فى ذلك الوقت .

كانت الكتابات التى قدمها لى فى ذلك اليوم مجموعة من القصص القصيرة تملأ دفترًا كبيراً مكتوبة كلها بخطه . كذلك قدم لى رواية طويلة تملأ وحدها كراسة بأسرها عنوانها « أمير الجزيرة » ، وكانت - كما قال لى - تروى قصة أمير شاب يحيطه رجال تقدمت بهم السن وفقدوا صلتهم بالعصر . وكانوا يحاولون ان 'يحجبوا عنه شباباً يحلمون بأن يستطيع أميرهم ان يجد طريقه خارجاً من حصارهم . وأخذت القصص معى الى القاهرة ، وافترقا ، وإن أحسست على أى حال أن « أنور السادات » ليس سعيداً بهذا البعد على خطط الحدود . كانت تلك بالتأكيد فترة حيرة فى حياته . . وبدا لى أنه لم يكن يعرض انتاجه

الأدبى فقط على الآخرين ، وإنما كان يتحرق شوقاً لكى يعرض نفسه كلها على من قد يهمه الأمر .

ونعرف الآن أن « جمال عبد الناصر » ضم « أنور السادات » الى حركة « الضباط الأحرار » سنة ١٩٥١ . ولقد ثار - ولا يزال يثور حتى الآن - جدل طويل عن السبب أو الأسباب التى جعلت « عبد الناصر » يضم « أنور السادات » الى تنظيمه السرى الذى كان يستعد للقيام بثورة يقلب فيها نظام الحكم من أساسه .

فى قل عبد الناصر

فى أواخر سنة ١٩٥١ أصبح «أنور السادات» عضواً فى تنظيم «الضباط الأحرار» ، وقد كان كل أعضاء اللجنة التأسيسية للتنظيم . وقد أصبح فيما بعد مجلس قيادة الثورة . يعارضون انضمامه باستثناء «جمال عبد الناصر» . كانوا يعرفون السجل بطبيعة الحال ، ابتداء من مغامرته فى خدمة المخابرات العسكرية الألمانية الى مشاركته فى «الحرس الحديدى» ، والدور الذى قلم به فى اغتيال «أمين عثمان» ومحاولات اغتيال «مصطفى النحاس» ، كما انهم قد سمعوا رواية تقييله ليد «الملك فاروق» فى جامع «الحسين» . وكان «جمال عبد الناصر» يعرف يقينا كل هذه الوقائع ، وتختلف الآراء وتتمدد الاجتهادات حول السبب الذى من أجله قام «عبد الناصر» بضم «السادات» الى تنظيم «الضباط الأحرار» رغم معارضة الآخرين بدون استثناء .

هناك من يرون أنه أراد عن طريقه أن يعرف أخبار القصر - صلته بـ «يوسف رشاد» - وقد ألمح «أنور السادات» نفسه الى هذا حين تحدث عن الخدمات التى أداها للثورة قبل قيامها . لكن المشكلة أن «أنور السادات» لم يكن خلال هذه الفترة (النصف الأخير من ١٩٥١ والنصف الأول من ١٩٥٢) فى القاهرة ، وإنما كان بعيداً فى رفح والعرش . ومن ناحية أخرى فإن القصر كان قد بدأ يغلغ ملف «الحرس الحديدى» ويريد أن ينسى ، وينسى الناس ، كل شيء عنه بعد أن أصبح أمره معروفاً فى دوائر عديدة ، الى درجة أن

«ارنست بيغين» وزير الخارجية البريطانية فى حزب العمال استدعى السفير المصرى فى لندن وقتها وهو «عبد الفتاح عمرو» وطلب منه أن يسافر الى القاهرة ليلغ الملك أنه لا يلىق بالجالس على عرش البلاد أن تكون لديه فرق لقتل خصومه وإرهابهم يسخر فيها بعض ضباط حرسه او جيشه . وأضيف الى ذلك ان بعضاً من ضباط «الحرس الحديدى» - وبالذات مجموعة الضباط «مصطفى كمال صدقى» - دخلوا فى مشاكل بينهم لأسباب شخصية ، وبدأت المعارك بينهم تصبح حديث الناس ، بل وموضوعاً لتحقيقات رسمية .

وهناك رأى يتصل بهذه النقطة وهو أن «عبد الناصر» وضع «أنور السادات» تحت الاختيار وتصور أنه يستطيع إعادة توجيهه واستغلاله فى معرفة تنظيم «الحرس الحديدى» لو فكر الملك فى استعماله ضد «الضباط الأحرار» إذا حدث وأسس بوجودهم ونشاطهم . وهناك من اعتقدوا أن دافع «عبد الناصر» الحقيقى هو أنه كان يستطيع أن يزود القصر بمعلومات خاطئة عند اللزوم عن «الضباط الأحرار» ، وأنه لهذا السبب كان يرى أن علاقات «أنور السادات» مع القصر لا ينبغي تضييعها . لكن معظم زملاء «عبد الناصر» كانوا يشعرون أن «أنور السادات» سوف يصبح على أرجح الاحتمالات عميلاً مزدوجاً .

واتذكر أننى سألت الرئيس «عبد الناصر» مرة عن هذا الموضوع ، وكان رده :

«إننى أردت ان أضع فى إطار الحركة كل هؤلاء الضباط الذين اقرن اسمهم بالعمل السياسى فى مصر ، وقد تصورت أن دخولهم الى دائرة «الضباط الأحرار» سوف يفتح صفحة جديدة فى تاريخهم ، كما أن سابق تجاربهم سوف تكون إضافة الى حصيلة التنظيم» .

ثم أردف الرئيس «عبد الناصر» بعد قليل قائلاً :

«ثم إننا كنا محتاجين إلى ضباط فى الاشارة . لقد كان موضوع التعامل مع شبكة التليفونات واللاسلكى فى الجيش وفى البلد من أهم العقد التى تواجهنا فى الإعداد لخطة الثورة» .



ولم تكن المشكلة ملحة على أى حال فى ذلك الوقت ، فلم يكن هناك مايمكن أن يقوم به «أنور السادات» فى رفع العرش . وطوال النصف الثانى من سنة ١٩٥١ - أى منذ انضم - إلى نهاية السنة . فقد حضر اجتماعين من اجتماعات التنظيم . وكان الحظ حليفه فى الاجتماع الثانى . فقد ذهب للقاء «جمال عبد الناصر» أثناء زيارة له فى القاهرة وابلغه

أنه سمع من «يوسف رشاد» عن حركة تنقلات بين قادة القوات المسلحة . ووجد «عبد الناصر» أن هذه المعلومات قد تكون ذات أهمية بالنسبة للتنظيم ، وهكذا دعاه لحضور اجتماع اللجنة التأسيسية العليا للحركة لكي يروى لأعضائها ما سمعه بنفسه ولكي يشتركوا معاً في تقييم دلالاته . وهكذا وجد «أنور السادات» نفسه داخل اجتماعات أعلى مستوى في القيادة . وطوال النصف الأول من سنة ١٩٥٢ حضر «أنور السادات» اجتماعين آخرين تصادف عقدهما أثناء وجوده بإجازات في القاهرة . وبعد ربع قرن من الزمان أعطى «أنور السادات» صورة جد مختلفة لصلاته بتنظيم «الضباط الأحرار» . فقد كتب في صفحة ١٠١ من «البحث عن الذات» :

«كان عبد الناصر يهرع لرؤيتي حينما يعلم أنني وصلت في إجازة الى القاهرة لكي يشكو إلى ما يلقاه من المصاعب التي يخلقها له بعض أعضاء الحركة في قيادة الضباط الأحرار . وليس من المبالغة أن أقول ، وأنا لا أتذكر حوادث تلك الفترة ، انه بين كل سبعة أيام قضيتها في الإجازة فلأنني قضيت خمساً منها مع عبد الناصر أحاول فيها أن أحل مشاكل التنظيم وأدرس بعناية مواقفه وتحركاته ، وكان جمال عبد الناصر يحترم تجربتي» .

ولم يكن «أنور السادات» هو مندوب حركة «الضباط الأحرار» في رفع العرش حيث كان يعيش ويعمل ، بل إن المندوبين المعتمدين في هذه المنطقة للحركة كانوا الأخوين «جمال سالم» و «الطيران» و «صلاح سالم» في قيادة الفرقة الأولى للمشاة . وفي الخطة الأساسية للثورة كان عبد الناصر يريد ضابطاً من سلاح الإشارة لكي يتولى مسؤولية قطع الاتصالات التليفونية أثناء تنفيذ المراحل الحساسة الأولى في عملية قلب النظام الملكي فجر يوم ٢٣ يوليو . وفي مشروع الخطة الأصلي المكتوب بخطه حدد «جمال عبد الناصر» هذه المهمة ثم وضع أمامها اسم «أنور السادات» وأضاف بجانبه علامة استفهام بالقلم الأحمر . ولقد أخطر «السادات» بالموعد الأصلي الذي حدد للانقلاب ، وهو حوالي ٥ أغسطس . ولكن هذا الموعد جرى تقديمه بسبب التطورات السياسية المتلاحقة في ذلك الوقت . ويعت «جمال عبد الناصر» بأحد أعضاء اللجنة التأسيسية العليا ، وهو «حسن إبراهيم» ، الى العرش ورفع لكي يخطر الأخوين «جمال» و «صلاح سالم» بالموعد الجديد . كذلك طلب «عبد الناصر» من «حسن إبراهيم» أن يخطر «أنور السادات» بضرورة حضوره الى القاهرة في موعد أقصاه ٢٢ يوليو . وفي ذلك اليوم بالتحديد وصل «أنور السادات» بالقطار الى القاهرة وتوجه الى بيته ، ثم أخذ زوجته «جيهان» وذهب معها إلى إحدى دور السينما الصيفية بالمينيل .

كانت دور السينما الصيفية المفتوحة فى تلك الأيام تعرض ثلاثة أفلام متصلة فى برنامج واحد ، وقد حضر «أنور السادات» وزوجته كل العرض من أوله الى آخره^(١) . وهناك من يدعون أن «أنور السادات» أثناء مشاهدته العرض السينمائى فى تلك الليلة دخل فى مشاجرة عنيفة مع واحد آخر من المشاهدين ، ثم رتب هؤلاء على ذلك أن «أنور السادات» كان يريد أن يجهز لنفسه دليل نفى يقطع بوجوده فى مكان آخر اذا انكشفت الأمور . وليس هناك دليل مادى يؤكد يعزز هذا الادعاء .

وبعد انتهاء العرض السينمائى ، عاد «أنور السادات» وزوجته الى شقتهما ، وكان ذلك فى الساعة الواحدة الا ربع من صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وهناك وجد مع بواب العمارة التى يسكنها رسالة مغلقة بخط «جمال عبد الناصر» يسأله فيها اين هو ، ثم يخبره بأن العملية « سيتم تنفيذها الليلة » . وارتدى «أنور السادات» زيه العسكرى واتجه الى ناحية العباسية حيث كان يعرف ان الهدف الأساسى ليلتها سوف يكون رئاسة أركان حرب الجيش . وفى الوقت الذى وصل فيه «السادات» كانت العملية كلها قد تمت بنجاح ، وكان الضباط الأحرار يسيطرون على قيادة الجيش فى القاهرة وعلى كل المواقع الحساسة فى العاصمة . ولقد منع الجنود «أنور السادات» من دخول رئاسة أركان حرب الجيش وبقي فى الخارج يناهى على «عبد الحكيم عامر» بعد أن كان قد سمع صوته من بعيد بلقى ببعض الأوامر ، وتعرف «عبد الحكيم عامر» على صوت «السادات» وطلب أن يسمح له بدخول مقر القيادة .



واتذكر أننى رأيت «السادات» عندما دخل إلى مقر القيادة وكانت الساعة الثالثة صباحاً . كانت الحاجة الى قطع التليفونات قد انتهت ، وأصبحت التليفونات الآن فى خدمة الثورة الجديدة . وكان «السادات» يبدو مشلولهاً وهو يسمع من «عبد الحكيم عامر» بأن كل شيء قد تم تنفيذه بأقصى درجة من النجاح . واتذكر أنه قال إنه سوف ينزل إلى بldroom القيادة حيث «سويتش» التليفونات لكى يتأكد من حسن عمله . وكانت قيادة الثورة الجديدة

(١) عندما تغلب الرئيس أنور السادات مع الرئيس الأمريكى رونالد ريجان لأول مرة فى صيف سنة ١٩٨١ فى واشنطن ، قال لريجان إن أحد الأفلام التى شاهدها فى تلك الليلة كان من تجليه . وليس هناك من يستطيع أن يقطع حل وجه اليقين ما إذا كان ذلك صحيحاً أم أبداً . جملة اجتماعية « من أنور السادات لصديقه الجنيد رونالد ريجان . وكان هذا هو الأساس لما قاله بعده رونالد ريجان وهو يردد على جملة السادات بمحاولة أخرى من عنده «وعكلا كان فى دور فى الثورة المصرية دون أن أحرف ا» .

فى ذلك الوقت تحاول الاتصال بالقيادة الفرعية فى منطقة قناة السويس وبقيادة الفرقة الأولى للمشاة فى رفح . وكان هناك بيان قد جرى إعداده يعلن نجاح الثورة . وكانت استوديوهات الاذاعة فى شارع الشريفين وكذلك مراسلتها فى « أبو زعبل » قد تم احتلالها وتأمينها مما جعل الوقت مناسباً لاعلام الشعب المصرى والعالم بأن ثورة قامت فى مصر . وأمست « جمال عبد الناصر » بنسخة من البيان المكتوب ونادى « أنور السادات » ، الذى كان قد صعد لنوه من البدرóm : « أنور . . إن لديك صوتاً قوياً ، وأنت تجيد الالاء ، فاذهب الآن إلى استوديو الاذاعة واقرأ هذا البيان » .

وانطلق « أنور السادات » لكى يلعب البيان فى الساعة السابعة صباحاً بالضبط طبقاً لتعليمات « جمال عبد الناصر » ، وقبل الساعة السابعة بقليل كان أحد أجهزة الراديو فى مقر القيادة مفتوحاً فى انتظار سماع صوت أنور السادات وهو يلقي البيان ، لكن صوته تأخر عشرين دقيقة . فعندما وصل الى استوديوهات الشريفين كان مقرئ القرآن فى الصباح قد بدأ قراءته ، وقال « أنور السادات » حينما عاد بعد ذلك إلى مبنى القيادة انه اضطر أن ينتظر حتى فرغ المقرئ من قراءة القرآن فأذاع البيان .



وفى صباح يوم ٢٣ يوليو قام « أنور السادات » بمهمة أخرى . فقد قدم « نجيب الهاللى » باشا ، رئيس الوزراء وقتها ، استقالته للملك بعد إذاعة بيان قيام الثورة ، وتوجه إلى القصر الملكى ليُصبح الملك « يقول مطالب الضباط وأن لا يكرر مأساة عمه توفيق مع ضباط الثورة العرابية » . وكان قرار مجلس قيادة الثورة بضرورة تشكيل وزارة جديدة يكلف برئاسة « على ماهر » . وكان لابد من رسول إلى « على ماهر » فى بيته ليستطلع رأيه . وتطوع « أنور السادات » لهذه المهمة قائلاً إنه يستطيع أن يعرف بيت « على ماهر » . وهكذا ذهب مصطحباً معه صحفياً من الذين توافقوا فى الصباح على مركز القيادة قال له « السادات » إنه يعرف بيت « على ماهر » فى الجزيرة .

وبعد يومين كلف « أنور السادات » بمهمة أخرى فى الاسكندرية حيث كان الملك « فاروق » يقضى كالعادة شهور الصيف . كان يحمل معه نص الإنذار الذى وجهه الجيش إلى الملك بالتنازل عن العرش . ومنذ الساعات الأولى للثورة كان « زكريا محسى الدين » هو المكلف بقيادة العملية العسكرية فى الاسكندرية ، وكان « جمال سالم » هو الذى يتولى الناحية السياسية . وكان هناك خلاف فى مجلس قيادة الثورة الجديد حول طريقة التعامل مع

الملك . فبينما كان « جمال سالم » - ومعه بعض الأعضاء - يرى - ضرورة محاكمة الملك وإعدامه ، فإن « جمال عبد الناصر » يقول ضاحكاً : « إذا كنا قد قررنا إعدامه فلماذا نحاكمه ؟ وإذا قررنا أن نحاكمه فكم من الوقت يستغرقه ذلك ، بينما الثورة تواجه مهام تغيير ولا تستطيع الانتظار » . وكان رأيه باختصار هو طرد « فاروق » من البلاد ، وليسدل الستار على قصته المخزية في مصر . وهكذا أرسل « أنور السادات » الى الاسكندرية يحمل نص الانذار والتعليمات النهائية بأن هدف عملية الاسكندرية هو إخراج الملك . وحينما توجه « أنور السادات » من مطار النزهة الى ثكنات مصطفى كامل التي اتخذها « جمال سالم » مقراً لقيادته ، كان القنصل البريطاني العام في الاسكندرية قد وصل الى الثكنات ، وكان على وشك أن يدخل لمقابلة « جمال سالم » الذي لم يمانع في استقباله لكي يؤكد له مرة أخرى أنه ليس هناك مايمكن أن يخشاه الأجانب في الاسكندرية من قيام الثورة الجديدة ، فهم في رعايتها شأنهم في ذلك شأن المواطنين المصريين . وحضر « أنور السادات » هذه المقابلة مع « جمال سالم » ، فقد بدأت في الوقت الذي دخل فيه هو الى الحجرة . لكن « أنور السادات » - بشكل أو آخر - قدم رواية أخرى منقحة عن هذه المقابلة في كتابه « البحث عن الذات » ، إذ صوّر هذه المقابلة التي كانت وقّية بشهادة كل حضوريها ، على انها مواجهة بينه وبين القائم بالأعمال البريطاني . فقد روى أن القنصل (لم يكن هو القائم بالأعمال) جاء بإنذار للثورة وأنه هو (السادات) رفض الانذار ولقّن الانجليز درساً لن ينسوه . إن الروايات المنقحة عن هذه المشاهد كلها بدأت تتطور بعد سنة ١٩٧٠ . فقد أصبح « السادات » - طبقاً لروايته - هو مؤسس حركة الضباط الأحرار ، ومعلن قيام الثورة بصوته ، والرجل الذي وضع الانجليز في مكانهم منذ اللحظة الأولى ، والثوري الذي أرغم « فاروق » على مغادرة البلاد الى المنفى . إن السادات « الممثل » أخذ المسزح من السادات « الضابط » ومن السادات « السياسي » .



ويعد يوليو ١٩٥٢ غاب « أنور السادات » من وسط الصورة بينما برز إلى المقدمة آخرون من أعضاء مجلس قيادة الثورة كانت لهم مشاركتهم في الاعداد لها ، وكان لدى بعضهم ما يأخذونه على « أنور السادات » والطريقة التي حاول بها أن يضع نفسه في المقدمة أثناء الوقائع التي حدثت في الاسكندرية يومي ٢٥ و ٢٦ يوليو حتى طرد الملك . فقد ظهر في كل الصور التي التقطت لمقابلات رئيس الوزراء الجديد « على ماهر » في ذلك اليوم . وكان قد ذهب اليه يحمل مظروفاً يحوى نص إنذار الثورة للملك . وخلق ظهوره في هذه

الصور انطباعاً خاطئاً عن دوره في الثورة ، وكان ذلك كافياً لاثارة حساسيات عدد من الضباط الذين كانوا يعرفونه أو كانوا يعرفون الحقيقة . وتجددت شكوكهم فيه ، بل وبدأ بعضهم يوجه اليه في حضوره بعض الملاحظات الجارحة . لكن « عبد الناصر » كان يحميه . وكما حدث من قبل ، وكما سيحدث فيما بعد ، فإن طبيعة « أنور السادات » المستعدة للخضوع أمام الأقوى كانت هي التي حكمت موقفه . كانت أحسن أيامه هي تلك التي كان يستطيع فيها أن يلتصق بشخصية قوية ، لكن « جمال عبد الناصر » في ذلك الوقت ، وإن كان قد أصبح حمايته على « أنور السادات » ، فإنه كان في نفس الوقت مشغولاً عنه بالكثير من الأعباء والأثقال ، ولم يكن لديه وقت كاف ليواصل حماية صديق يحتاج لحمايته . وهكذا فإن « أنور السادات » نظر حوله يستكشف علاقات القوى ، ثم قرر أن يلتصق بـ « عبد الحكيم عامر » الذي كان قد برز باعتباره الرجل الثاني بعد « جمال عبد الناصر » في مجلس قيادة الثورة . (كان « محمد نجيب » الذي صدره مجلس قيادة الثورة ليتحدث باسمها رمزاً يمثل الثورة دون أن يكون قوة حقيقية في صفوفها ، لكن ذلك لم يكن واضحاً في الفترة الأولى) . وهكذا فإن « أنور السادات » استقر في حماية « عبد الحكيم عامر » الذي كان في نفس الوقت أقرب أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى قلب « جمال عبد الناصر » .



وفي سنة ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة ضرورة أن يتحمل بعض أعضائه مسؤوليات عملية في السلطة ، وفضيلاً عن « محمد نجيب » الذي أصبح رئيساً مؤقتاً للجمهورية ورئيساً للوزراء - فإن « جمال عبد الناصر » أصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدخالية ، كما أن « عبد اللطيف البغدادي » أصبح وزيراً للحرية . كما أصبح « جمال سالم » مسؤولاً عن الإصلاح الزراعي ، و « خالد محيى الدين » عضواً في مجلس الانتاج والخدمات ، ولم يمهّد بأي منصب رسمي في ذلك الوقت إلى « أنور السادات » ، ولكن نظراً لسابق اشتغاله بالصحافة ، فقد عهد اليه بالإشراف على جريدة الجمهورية التي كانت تمثل وجهة نظر الثورة . وكتب « أنور السادات » مقالات كثيرة في « جريدة الجمهورية » جمع بعضها فيما بعد ونشر على شكل كتاب ، بينها « قصة الثورة كاملة » و « صفحات مجهولة » ، لكن مقالات أخرى كثيرة لم تكن صالحة للحفظ داخل كتب منشورة . وفي يوم من أيام سنة ١٩٥٥ ، وأثناء المناقشات الممتدة حول الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط الذي تقدمت به بريطانيا تدعمها فيه الولايات المتحدة ، والذي خرج إلى الوجود بعدها تحت اسم « حلف

بغداد» - ظهر بإمضاء «أنور السادات» في «الجمهورية» مقال عنيف أثار ضجة كبرى . فقد ذهب السفير الأمريكي بنسخة من المقال المنشور في «الجمهورية» إلى مقابلة «جمال عبد الناصر» يسأله إذا كان مقبولا لديه أن يهاجم «جون فوستر دالاس» بمثل هذه العبارات الواردة في المقال . وأمسك «جمال عبد الناصر» بنص المقال يقرأه ، ودهش . . وخرج السفير الأمريكي ، ودعى «أنور السادات» لمقابلة «جمال عبد الناصر» الذي سأله عن عبارة واحدة مما كتب ، كان نصها : «إننا نريد أن نصفع دالاس على قفاه الخنزيري» . وكانت وجهة نظر «جمال عبد الناصر» أن الهجوم على الولايات المتحدة له ما يبرره ، ثم أن وزير خارجيتها بالطبع قابل للمناقشة والهجوم ، ولكن حين يكون الكاتب عضواً في مجلس قيادة الثورة ، وحين يكون النشر في جريدته الرسمية ، فإن هناك أصولاً لابد من مراعاتها . واكتشف «جمال عبد الناصر» أن «أنور السادات» لا يعرف شيئاً عما يسأله فيه ، ثم اكتشف أنه لم يقرأ المقال المنشور بإمضائه . واعترف «أنور السادات» أنه يعطى أفكاره إلى أحد الكتاب في جريدة «الجمهورية» ليصوغها . وكان رأى «جمال عبد الناصر» أن هذا مقبول على شرط أن تراجع ما ينشر باسمه . وتكررت حوادث مشابهة ، وتبين أن بعض المحيطين بـ «السادات» في جريدة «الجمهورية» يكتبون بتوقيعه ما يريدون ولا يكلفون أنفسهم عناء أن يمرضوا عليه ما يظهر تحت توقيعه . وبعد قليل أبعد «أنور السادات» عن رئاسة تحرير «الجمهورية» .



ولم يطل. ابتعاده طويلاً عن المناصب ، فقد رأى «جمال عبد الناصر» بعدها أن يعرض عليه منصب الأمين العام للمؤتمر الإسلامي الذي انشأه النظام الثوري تطبيقاً لنظرية «جمال عبد الناصر» عن الدوائر الثلاث (العربية والافريقية والآسيوية) ، وجُعِلت القاهرة مقراً له . ولم يكن هناك خوف من أن يكتب «أنور السادات» مقالات في المؤتمر الإسلامي لا يقرأها كما حدث في جريدة «الجمهورية» لأن عمل المؤتمر كان يقوم بالدرجة الأولى على الاتصالات بالبلاد الإسلامية ، وهو أمر مأمون العواقب . ويبدو أن «أنور السادات» كان سعيداً بعمله في المؤتمر الإسلامي ، لقد اكتشف في مجالات عمله المحتملة والمختلفة مجالات يمكن أن تظهر فيها مواهبه . كانت بين الاقتراحات المطروحة لتوسيع نشاط المؤتمر الإسلامي طبع كتب وإنتاج أفلام عن الإسلام ، وذلك أعطى السادات باباً واسعاً يدخل منه إلى أجواء المخرجين والممثلين . كما أن المؤتمر أتاح له فرصاً كثيرة للسفر والتعرف على كثيرين في العالم الإسلامي ، وكان «كمال أنهم» ، وهو صهر للأمير

« فيصل آل سعود » - أصبح ملك السعودية فيما بعد - واحداً من أهم الذين عرفهم « أنور السادات » فى تلك الفترة ، وكان مقدراً له أن يلعب دوراً مهماً فى حياته ، خصوصاً عندما أصبح « كمال أدهم » فيما بعد مستشاراً لصهره الملك « فيصل » ومشرفاً على المخابرات العامة السعودية . كان أول لقاء بين الاثنين فى حفل عشاء فى بيت مطرب مشهور هو « فريد الأطرش » . ولم يكن « كمال أدهم » فى ذلك الوقت قد أصبح بعد أهم رجل فى السعودية بعد زوج شقيقته الملك « فيصل » . لكن « أنور السادات » أحس على الفور بأن « كمال أدهم » رجل له مستقبل ، وأصبح « كمال أدهم » صديقاً لـ « أنور السادات » . وكان « السادات » سنة ١٩٥٥ شاهد زواج « كمال أدهم » . وخلال سنوات عمله فى المؤتمر الإسلامى كان « السادات » يتلقى الكثير من الهدايا فى عالم يؤمن بالهدايا كوسيلة من وسائل توثيق الصلات . ومن سوء الحظ أن الهدايا الكثيرة التى تلقاها شجعت لديه ميلاً مكبوتاً للترف ضغطته سنوات الحرمان الطويلة . لكن الحق يقال إنه كان كريماً فى تقديم الهدايا قدر كرم الآخرين فى تقديمها له ، ولقد قدم « أنور السادات » فى تلك الفترة أكثر من سيارة « كاديلاك » كهدايا لعبد الحكيم عامر . وحينما نشب الصراع فى مجلس قيادة الثورة حول مركز الرجل الثانى فى هذا المجلس - لم يكن المركز الأول موضع صراع على الإطلاق - فإن « السادات » كان دائماً يقف مع « عبد الحكيم عامر » ضد كل منافسيه أو ناقديه : « عبد اللطيف البغدادى » ، « زكريا محيى الدين » و « صلاح سالم » .

وفى سنة ١٩٥٨ - وبعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا ، وإقامة الجمهورية العربية المتحدة - فإن « السادات » أصبح رئيساً لمجلس الأمة المشترك بين إقليمى الجمهورية العربية المتحدة ، وكان « جمال عبد الناصر » يقول ضاحكاً : « إن أنور السادات يستطيع أن يخطب بصوت عال على الأقل مثل كل البعثيين السوريين » .



وظل « أنور السادات » لسنوات رئيساً لمجلس الأمة ، وكانت أظهر ملامح نشاطه هى الخطبة التى يلقيها كل عام أمام « جمال عبد الناصر » ليرحب به فى المجلس ويبارعه بالزعامة . وفى نهاية سنة ١٩٥٨ تلقى « أنور السادات » صدمة شخصية هزت . كان قد اتخذ لنفسه مسكناً يعيش فيه فى فيلاً متواضعة فى شارع الهرم . وجاءت « جلاديس » والدة « جيهان » لتعيش معهم فى البيت ، وفكر « أنور السادات » فى أن يجيء بأمه « ست البرين » لكن تعيش هى الأخرى معهم . ولم تكن التجربة ناجحة . كانت الموازين كلها تميل لصالح « جلاديس » ضد « ست البرين » ، واحتارت السيدة ذات الحظ العاثر أين

تذهب . ففى بيت زوجها القديم لم يعد لها مكان ، وفى ميت أبو الكوم لم يكن قد بقى للأسرة شىء . وهكذا فإن « أنور السادات » استأجر لها شقة صغيرة فى القبة بقرب البيت الذى كان يسكنه شقيقه « طلعت » . وفى يوم ١٢ ديسمبر ١٩٥٨ كان « أنور السادات » عائداً من بيت « عبد الناصر » فى منشية البكرى - مرَّ على الرئيس بدون موعد واكتشف أنه مرتبط بسلسلة متلاحقة من المقابلات - فاختلَّ طريق العودة إلى بيته ، ثم تذكر أنه بقرب مسكن والدته ، فخرج عليه ليراها ، ووجدها جالسة وحدها تتابع رواية فى الاذاعة . ورحبت به بشدة ، وسارعت لكى تصنع له فنتجان قهوة ، وعندما عادت وصينية القهوة فى يدها فوجىء بها ابنها وهى تقول له بصوت مختنق : « أنور ، خذ منى هذه الصينية » . ولم تلبث أن سقطت على الأرض وأسلمت الروح بين يديه . وكانت صدمة قاسية له أصيب بعدها إصابة خفيفة فى أعصاب إحدى ساقيه ، وهى إصابة أثرت على مشيته حتى أيامه الأخيرة . وأراد « أنور السادات » أن يدفن أمه فى ميت أبو الكوم ، ولكن الأسرة لم تكن تملك مقبرة فى جبانة القرية . وهكذا استأذن والد زوجته الأولى - عمدة ميت أبو الكوم - أن يسمح له بدفن والدته فى مقابر أسرته حتى يستطيع أن يبنى مقبرة لوالدته ، وقد وافق العمدة . وبنى « أنور السادات » مقبرة للأسرة فى ميت أبو الكوم ، وكانت « ست البرين » أول من دفن فيها . وكانت تلك هى المناسبة التى تجددت فيها مرة أخرى علاقة « أنور السادات » بميت أبو الكوم ، فلم يلبث أن اشترى سبعة عشر فداناً هناك ، ثم بنى لنفسه بيتاً فى وسطها ، وهو بيت كتب له أن يلعب دوراً كبيراً فى الصورة التى أراد « السادات » أن يقدم نفسه بها إلى العالم عندما أصبح رئيساً للجمهورية .



ومع أن صلة « أنور السادات » قد انقطعت بالمؤتمر الإسلامى بعد أن أصبح رئيساً لمجلس الأمة ، فإن العلاقات التى كونها خلال فترة عمله فيه - المؤتمر الإسلامى - ظلت نشيطة . وفى سنة ١٩٦٢ تجددت واحدة من هذه الصلات ، وكانت لتجديدها عواقب بعيدة المدى بالنسبة له وبالنسبة لمصر . ففى صيف ذلك العام - ١٩٦٢ - وعن طريق صديق له من أيام المؤتمر الإسلامى هو الدكتور « عبد الرحمن البىضانى » الذى كان لاجئاً ميمناً فى مصر ، جاء لمقابلة « السادات » تاجر من تعز فى اليمن اسمه « عبد الغنى المطهر » ، وكانت لديه رسالة من مجموعة من الضباط اليمنيين كَوَّنوا حركة سرية فى الجيش اليمنى بقيادة العقيد « على عبد المغنى » ، وكان فحوى الرسالة أنهم يخططون لانقلاب يخلعون به نظام الامامة فى اليمن ويستبدلونه بجمهورية تقدمية على نمط مصر . وهم يريدون أن يعرفوا

كيف تستطيع مصر أن تساعدهم عندما يقوم انقلابهم . وحمل « السادات » رسالتهم لـ « عبد الناصر » . وفي حين كان « عبد الناصر » متشككاً في إمكانية الثورة وإمكانية نجاحها في اليمن ، فإن « أنور السادات » راح يؤيد بقوة مطالب ثوار اليمن . وكان بارعاً في عرضه السياسي حين قال : « إن قيام ثورة في اليمن الآن يمكن أن يكون رداً على ضربة الانفصال التي وجهت لمصر بإخراج سوريا من الوحدة في العام السابق ، كما أن هذه الثورة إذا نجحت سوف تحدث آثاراً كبيرة في شبه الجزيرة العربية وهي معقل الرجعية ، وذلك يضع النظم الرجعية في وضع الدفاع عن نفسها بعد أن كانت قد استغفلت فرصة الانفصال ووضعت نفسها موضع الهجوم » . كان « السادات » في ذلك واقعاً تحت تأثير الدكتور « عبد الرحمن البيضاني » .

وحدث أن توفي الإمام « أحمد » حاكم اليمن الاقطاعي ، وحل محله في الإمامة ولي عهده الضعيف « محمد البدر » ، ووجد لها ثوار اليمن فرصة مواتية فقاموا بانقلابهم . ولسوء الحظ فإن قائد الثورة « على عبد المغي » قتل في أول صدام مع القوات الملكية المهاجمة التي اتخذت من جيزان ونجران في السعودية قواعد للهجوم على « صنعاء » العاصمة القديمة في أقصى الجنوب . وفي تلك اللحظة الحرجة بالنسبة للثورة اليمنية ، فقد دارت مناقشات طويلة ومضنية داخل القيادة السياسية المصرية . كانت الثورة اليمنية الوليدة .. وقد راح يقودها الآن فعلياً رمزها الاسمي « عبد الله السلال » - تطلب المساعدة من مصر في مواجهة تدخل سافر من وراء الحدود في السعودية . وكان « أنور السادات » أشد أنصار التدخل في اليمن . وكان رأيه - بناء على نصائح « البيضاني » - أن كل ما يحتاج اليه الأمر هو عدد من الطائرات تلقى الرعب بين القبائل المتحركة ضد الثورة . وكان التعبير الأثير لدى « أنور السادات » أيامها هو : « حفنة من الطائرات حتى ولو ألقي طياروها شحنتا من المتفجرات عبر نوافذها » . كان « جمال عبد الناصر » فيما بعد - وحينما اتسعت حرب اليمن وزاد تدخل الأطراف فيها ، من السعودية الى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وحتى إلى إسرائيل - لا يكتف عن تذكير « أنور السادات » بما كان يقوله عن سهولة العملية وأنها لا تحتاج إلا لطائرات بدائية تلقى المتفجرات على القبائل من نوافذها ! وقال « جمال عبد الناصر » في إحدى المرات « إننا أرسلنا كتيبة من الجيش الى اليمن لنجدة الثورة ، ولكن كان علينا أن نبعث بفرقتين كاملتين لتعزيزها » . وفي حين أن « عبد الحكيم عامر » - راعي « أنور السادات » وحاميهِ - كان المسؤول عسكرياً عن إدارة الحرب في اليمن ، فإن « أنور السادات » أصبح هو المسؤول عن إدارة الجهد السياسي فيها .

كانت للصلوات التي أقامها « أنور السادات » مع كثيرين خلال فترة عمله في المؤتمر الإسلامي - هوامش أخرى . ففى تلك الفترة نجده يقوم برعاية الشؤون الخاصة للشيخ « المبارك الصباح » ، وهو شخصية بارزة فى الأسرة الحاكمة الكويتية ، وكان لوقت من الأوقات وزيراً للداخلية ، لكنه اختلف مع بقية الأسرة وقرر الخروج من الكويت ، ثم اختار لبعض الوقت أن يعيش لاجئاً في القاهرة . وتكشفت أبعاد صلات « أنور السادات » بالشيخ « المبارك الصباح » من خلال قضية رفعها عليه وكيله الرسمى فى مصر ، وهو رجل أعمال من أصل فلسطينى اسمه « محمد بركات » . كان الخلاف قد نشب بين الشيخ الكويتى ووكيله الفلسطينى لأسباب محاسبية ، ووصل الأمر الى القضاء ، وقدم « بركات » دفاتر حسابات العمليات التى قام بها للشيخ وكيف أدار شؤونه . وإذا الدفاتر تظهر أن هناك مبالغ دفعت للذين كانوا يتولون رعاية شؤون الشيخ فى مصر ، ومن بينهم « أنور السادات » ، ولقد كان وجود هذه القضية فى المحاكم أمراً معاطاً بالغموض ، ولم يتبهِ أحد لما كان يظهر من وقائمه حتى عرف أن القضية سحبت بهدوء بعدما أصبح « السادات » رئيساً . ولكن « جمال عبد الناصر » أحس بشكل ما أن هناك شيئاً غير عادى فى العلاقات بين الشيخ « المبارك الصباح » وبين « السادات » . وكان ذلك عندما طلب « أنور السادات » إضفاء كل مميزات الحصانة الدبلوماسية على الشيخ الكويتى حتى يستطيع استيراد ما يحتاجه من الخارج بدون جمارك . وهكذا وصل الأمر إلى « عبد الناصر » الذى سأل « السادات » عنه وأبلغه أنه لا مجال لقبول الطلب لأنه استثناء يسىء الى « السادات » وإلى « الصباح » معاً ، فليس لمسؤول رسمى أن يطلب استثناء من هذا النوع مهما كانت الأسباب . ثم أن إعطاء استثناء للشيخ « المبارك » لا يتمتع به غيره من اللاجئين السياسيين إساءة اليه أيضاً . ولم تنته حكايات العلاقات الخاصة بين الشيخ « المبارك الصباح » وبين « السادات » عند هذا الحد ، بل ظلت تظهر منها بعض الوقائع الملفتة للنظر . ومنها واقعة مشهورة سنة ١٩٦٦ . فقد حدث قرب نهاية تلك السنة أن وجه الكونجرس الأمريكى دعوة لرئيس مجلس الأمة المصرى لزيارة واشنطن والتعرف على النشاط البرلمانى فى الولايات المتحدة . ويبدو أن « السادات » ألحح بشكل ما الى أن يبدل السفر الرسمى الذى يتقاضاه كان أقل مما ينبغي ، فإذا بالشيخ « المبارك الصباح » يحرر له شيكاً بمبلغ ٣٥ ألف دولار . ووصل إلى علم « جمال عبد الناصر » من خلال أحد الأجهزة الرسمية ، وسأل « السادات » عنه ثم طلب اليه أن يعيد الشيك فوراً إلى الشيخ « المبارك الصباح » ، وتم ذلك فعلاً ، وأودعت صورة فوتوغرافية من الشيك فى ملفات الرئاسة والمخابرات .



وكانت حرب اليمن لا تزال مستمرة . ولقد أدت هذه الحرب إلى عملية إفساد لعدد كبير من الأجهزة الرسمية التي شاركت في إدارتها ، فقد كانت الحرب بعيدة عن كل رقابة ، ثم أن المجاهد الحربي كان بطبيعته متحرراً من القيود التي تطبق على غيره من أنواع النشاط الذي تقوم به أجهزة الدولة العادية . ثم أن الاعتمادات لحرب اليمن كانت سخية ، فقد كان الهدف هو الوصول بالمعارك إلى نتيجة مقبولة بأسرع ما يمكن . ولقد أضرت حرب اليمن ضرراً بليغاً بشخصية « عبد الحكيم عامر » ، وعكست هذه الأضرار نفسها بطريقة مأساوية على سلوكه في حرب يونيو ١٩٦٧ . ويعد حرب يونيو ١٩٦٧ انحسار نفوذ « عبد الحكيم عامر » ، ويشكل ما فإن « أنور السادات » وجه طريقه عائداً إلى الرعاية المباشرة لـ « جمال عبد الناصر » .

ولقد انتحر « عبد الحكيم عامر » بعد نكسة معارك ١٩٦٧ وهكذا لم يبق من الأعضاء الأصليين لمجلس قيادة الثورة غير « حسين الشافعي » و « زكريا محيي الدين » و « أنور السادات » بالطبع . ولم يلبث « زكريا محيي الدين » أن خرج من السلطة ، وهكذا لم يبق من المجموعة القديمة الأصلية سوى اثنين . كانت تلك فترة حالكة بالنسبة لمصر وبالنسبة لـ « عبد الناصر » شخصياً . كان يعمل ليل نهار وإلى أقصى حد يمكن أن تحتمله الطاقة البشرية ، خصوصاً في مجال إعادة بناء القوات المسلحة ، فضلاً عن إعطاء التماسك السياسي والاقتصادي لكيان المجتمع المصري . وقد جرت عملية إعادة بناء القوات المسلحة بكفاءة هائلة كما ظهر من حرب الاستنزاف التي شنت بنجاح عبر قناة السويس . كما أن « جمال عبد الناصر » لا بد أن يكون قد شعر بقدر من الرضا عندما وقع فيما بعد خطة العملية « جرانيت رقم ١ » ، وهي الخطة التي استعدت قواتها لعبور قناة السويس على خمسة محاور . كما أن عملية إعادة التماسك السياسي والاقتصادي تجلت في وقفة جماهير الشعب المصري وراء هدف إزالة آثار العدوان . وأما على الناحية الاقتصادية فقد كان معيار النجاح يتمثل في أن عدة أهداف كبرى تحققت في نفس الوقت . فقد كانت الامكانيات الذاتية المصرية قادرة على إعادة بناء وتسليح الجيش ، وإتمام مشروعات كبرى مثل السد العالي ومجمع الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم . هذا مع النجاح في السيطرة الكاملة على الأسعار ، الأمر الذي جعل الحياة محتملة بالنسبة للناس حتى في أقسى ظروف الحرب .



في هذه الأوقات الصعبة زاد « السادات » قرباً من « جمال عبد الناصر » . وكان بيت

« السادات » فى الهرم هو المكان الوحيد الذى يستطيع « جمال عبد الناصر » أن يذهب اليه لكى يقضى فيه - بين حين وآخر - ساعات مع صديق لم يكن يضغط على أعصابه بإثارة مناقشات سياسيه أو عسكريه ملحة . كان طبيعياً على هذا الأساس أنه حين تعرض « عبد الناصر » للنوبة القلبية الأولى فى سبتمبر سنة ١٩٦٩ أن يضع « السادات » على رأس لجنة تضم بعض القريبين منه وتتولى تسيير شؤون الدولة فى غيابه . وعلى أى حال فإن هذه اللجنة لم يقدر لها أن تباشر عملاً حقيقياً ، فما لبث « عبد الناصر » أن نسي نوبته القلبية وعاد يمارس شواغله ومسؤولياته . وفى ديسمبر سنة ١٩٦٩ كان على « عبد الناصر » ان يشارك فى أعمال مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى ذلك الوقت فى الرباط بالمغرب ، واتذكر أننى كنت معه فى هذه الرحلة . وعندما دعانى الى الجلوس بجانبه بعد إقلاع الطائرة كما كان يفعل دائماً ، فإنه أشار الىّ بالجلوس وعلى وجهه ابتسامة ، وفوجئت به يقول : « هل تعرف ماذا فعلت اليوم ؟ » ولم أكن أعرف ، وقال لى : « كان أنور السادات سيمر علىّ لكى يصبحنى الى المطار ، وطلبت منه أن يجرىء معى بمصحفه . ولم يفهم ماذا عنيت بهذا الطلب ، وعندما جاء فقد جعلته يقسم اليمين ليكون نائباً لرئيس الجمهورية فى غيابه » (١) . وأبدت دهشتى وسألت عن السبب الذى دعاه الى ذلك ، ومدّ « جمال عبد الناصر » يده الى ملف كان قد وضعه أمامه على المائدة فى الطائرة وسحب منه عدة أوراق ناولها لى ثم قال : « اقرأ هذه البرقيات » . كانت الأوراق عدداً من البرقيات الشفوية أرسلتها مجموعة المقدمة التى سبقت الرئيس الى الرباط لإعداد الترتيبات الإدارية اللازمة لاقامته ولعمله أثناء انعقاد مؤتمر القمة ، وكانت بينها برقية بتوقيع سكرتير عام رئاسة الجمهورية ورئيس مجموعة المقدمة تقول إن هناك معلومات متداولة فى بعض الأوساط السياسية فى المغرب بأن الجنرال « محمد أوفقيير » وزير الداخلية المغربى يتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى محاولة لاغتيال « جمال عبد الناصر » أثناء وجوده فى المغرب . وفرغت من قراءة البرقية بكل تفاصيلها ، والتفت الى الرئيس مستوضحاً ، وقال هو : « إننى كثيراً ما اتلقى مثل هذه المعلومات ، ودائماً يثبت أنها إشاعات بلا أساس ، لكن ظروفنا الآن لا تحتل أى فراغ . ولقد فكرت فى انه اذا فرض وصدقت المعلومات هذه المرة وحدث شيء ، فإن أنور يصلح لسد الفترة الانتقالية . إن الاتحاد الاشتراكى والقوات

(١) بالطبع كانت هناك مصالحت فى بيت جمال عبد الناصر ، بل أنه كان هناك حل الدوام مصحف بجوار سريره . ولكن جمال عبد الناصر تصوّر أن طلبه إلى أنور السادات بأن يجرىء معى بمصحفه سوف يكون رسالة يفهم منها السادات أن هناك حلف يمين ينتظره .



السادات بعد ان حلف
اسام عبد الناصر
اليمين ليكون نائباً
لرئيس الجمهورية في
غياب عبد الناصر .

المسلحة سوف يواصلان تحمل المسؤوليات الفعلية ، وفي فترة الانتقال فإن دور أنور سيكون شكلياً . ثم أضاف « عبد الناصر » : « إن الآخرين جميعاً وانتهم الفرصة ليكونوا نواباً لرئيس الجمهورية إلا أنور . ولعله دوره الآن » . ثم أضاف مرة أخرى قوله : « وعلى أى حال فهي فترة أسبوع على أرجح الأحوال » ، فقد علمته التجارب من قبل أن كل هذه التقارير عن مؤامرات الاغتيال مبالغ فيها ، وقد رأى منها الكثير .

□

كانت الشهور التسعة من مؤتمر القمة في الرباط - ديسمبر ١٩٦٩ - إلى رحيل جمال عبد الناصر - ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ - فترة حافلة بالأحداث . عاد « عبد الناصر » من الرباط

ليسمع بتفاصيل الغارة الاسرائيلية على « السخنة » ، وهي الغارة التي تمكنوا خلالها من الحصول على أحد أجهزة الرادار . وقرر أن يقوم بزيارته السرية المشهورة إلى الاتحاد السوفيتي لكي يجد حلاً نهائياً لمشكلة الدفاع الجوي ، خصوصاً في العمق . وقام بهذه الزيارة السرية فعلاً في يناير ١٩٧٠ . وتوصل بعد مفاوضات شاقة الى اتفاق بالغ الأهمية . فقد وافق السوفييت على تزويد مصر بصواريخ « سام ٦ » القادرة على رد غارات الطيران المنخفض . وفي الفترة التي كانت لازمة لاتمام تدريب القوات المصرية على الصواريخ الجديدة فقد اتفق على أن تركز مصر كل مaldiها من الصواريخ المضادة للطائرات لحماية القوات المسلحة في جبهة قناة السويس ، على أن يشارك الاتحاد السوفيتي في الدفاع عن العمق حتى تعود من الاتحاد السوفيتي أطقم بطاريات الدفاع الجديدة بعد انتهاء تدريبهم .

وكانت تلك خطوة هائلة في تأثيرها على الموازين الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط . فإن التواجد الفعلي للاتحاد السوفيتي في مصر بالمشاركة في الدفاع عن العمق رفع مستوى الصراع من مواجهة بين مصر واسرائيل الى احتمال مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وكانت تلك مخاطرة محسوبة أرادها « عبد الناصر » لتغطية الفترة اللازمة لاستكمال متطلبات الدفاع الجوي المصري من ناحية ، ولبدء مبادرة سياسية استراتيجية يستفيد فيها من التوتر المحتمل الناشئ من رفع الصراع من المستوى الاقليمي - مصر واسرائيل - إلى المستوى العالمي - احتمالاً الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . وفي ظل هذا التوازن المخطر الجديد بدأ « عبد الناصر » مناوئته السياسية ، فوجّه في أول مايو سنة ١٩٧٠ رسالة إلى « ريتشارد نيكسون » رئيس الولايات المتحدة بأن يطلب الى اسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة - أو اذا لم يكن ذلك في استطاعته فعلى الأقل يوقف إمداد اسرائيل بالسلاح الجديد وإلا اعتبر طرفاً بالوساطة في عملية استمرار احتلال الأراضي العربية . وجاء رد نيكسون بما اشتهر بعد ذلك باسم « مبادرة روجرز » التي نص فيها لأول مرة على الانسحاب من الأراضي العربية بعد اتصالات يجريها مبعوث الأمم المتحدة السفير « جونار يارنج » المكلف بالاشراف على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .



حين وصل نص « مبادرة روجرز » بالطرق الدبلوماسية إلى القاهرة لم يكن « جمال عبد الناصر » موجوداً فيها ، وإنما كان موجوداً في طرابلس يحضر احتفالاً بجللاء الأمريكيين عن قاعدة « هويليس » بليبيا . وحوّلت اليه هناك نصوص « مبادرة روجرز » ، وكان اتجاهه

وهو هناك إلى قبولها ، فقد كانت فى إطار المناورة السياسية الكبرى التى قام بها ، وكانت أقرب شىء الى توقعاته . لكن « أنور السادات » فى القاهرة لم يكن على علم بخطط « جمال عبد الناصر » . كان مازال يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية ، وفى الواقع فإن زحام الأحداث كان قد حوّل الأنظار كثيراً عن وجوده فى هذا المنصب . لكنه بحكم وجوده فى هذا المنصب تلقى - بالطريق الرسمى - معلومات عن « مبادرة روجرز » . وتصور « أنور السادات » - فى حدود ما يعرفه - أن « جمال عبد الناصر » سوف يرفض أى مبادرة تجيء من الولايات المتحدة . وهكذا فإنه مبالغ فى إظهار نشاطه عقد إجتماعاً للجنة السياسية للاتحاد الاشتراكى العربى عرض فيه الخطوط العريضة للمبادرة الأمريكية ، - وبالنيابة عن « جمال عبد الناصر » - كما يتصور - فإنه حيز رفضها . وعندما سمع « جمال عبد الناصر » فيما بعد بما حدث سأل « أنور السادات » عما جرى . وكان « أنور السادات » فى متهى الحرج ، فقد تصور أنه سبق « جمال عبد الناصر » الى ما كان يريد ، لكنه اكتشف متأخراً أنه أخطأ التقدير . ولم يكن هناك وقت للدخول فى تفاصيل ، فقد كان « جمال عبد الناصر » على موعد مع قادة الاتحاد السوفيتى فى موسكو بعد عودته من طرابلس إلى القاهرة التى لم يمض فيها غير يوم واحد .

وعاد « جمال عبد الناصر » بعد عشرين يوماً قضاها فى الاتحاد السوفيتى - فى المفاوضات وفى إجراء فحوص طبية وعلاج فى مستشفى « برفيخا » قرب موسكو - ليجد « أنور السادات » متورطاً فى مشكلة جديدة كان يمكن أن تكلفه منصبه كنائب رئيس الجمهورية ، وتغير بالتالى مجرى تاريخ مصر الحديث .



كان « أنور السادات » وزوجته « جيهان » دائمى الشكوى من أن بيتهما فى الهرم لم يعد لائقاً ، خصوصاً و « أنور » يتولى منصب نائب رئيس الجمهورية . وزاد من ضيقهما بالمزمل أن « جمال عبد الناصر » نفسه كان يزور « أنور السادات » فيه بين وقت وآخر . وهكذا حدث - بينما كان « جمال عبد الناصر » فى موسكو و « أنور السادات » يقوم بمهام نائب الرئيس فى مصر - أن ذهبت السيدة « جيهان » تبحث بنفسها عن بيت آخر جدير بأن يسكنه نائب الرئيس . واكتشفت أن بالقرب من بيتهم فى شارع الهرم قصراً يملكه ضابط سابق اشتغل بالأعمال الحرة هو اللواء « الموجى » . وطلبت « جيهان السادات » أن تستأجر البيت ولكن صاحبه رفض ، وإذا بقرار من نائب الرئيس بوضع صاحب البيت تحت الحراسة . وعندما عاد « جمال عبد الناصر » من رحلته إلى موسكو ، تلقى تقريراً

عما حدث ، وضايقه كثيراً ما عرفه ، وانصب جزء من ضيقه على « أنور السادات » الذى سارع بالانسحاب إلى ميت أبو الكوم . وشاع أن غضب « عبد الناصر » منه أعاد اليه اضطراباً فى القلب كان قد تعرض له من قبل . وكان الحظ حليفاً لـ « أنور السادات » هذه المرة كما كان حليفه فى مرات أخرى سابقة ولاحقة . والحقيقة أنه كوفئ بدلاً من أن يعاقب ، فقد وجد « جمال عبد الناصر » - بعد أن هذا ضيقه - أن يخصص بيتاً ليكون مقراً لنائب رئيس الجمهورية ، وأن يسكن فى هذا المنزل كل من يشغل منصب نائب الرئيس أثناء توليه هذا المنصب . كان البيت الذى وقع عليه الاختيار بيتاً من بيوت الضيافة الرسمية . وفى الحقيقة فإنه كان قصراً يطل على النيل ، وكان فى السابق ملكاً لمليونير يهودى اسمه « ليون كاسترو » فرضت عليه الحراسة مع غيره سنة ١٩٦١ ، ثم أصبح بيته السابق واحداً من بيوت الضيافة الرسمية . وانتقل « أنور السادات » إلى هذا البيت فعلاً ، وبدأ فى إجراء إصلاحات متواضعة فيه ، وفى هذا الوقت رحل « عبد الناصر » وارتفعت فاتورة الإصلاحات المتواضعة إلى مبلغ ٦٥٠ ألف جنيه . وعلى طريقة « جاكين كيندى » التى أعادت فرش البيت الأبيض ، فإن زوجة الرئيس الجديد اختارت بعضاً من التحف التى كانت موجودة فى القصور الملكية السابقة لى تجمل بها بيتها الجديد على أساس أن البيت ملك للدولة ، وأنه باعتباره مقراً لرئيس الجمهورية الجديد سوف يكون مزاراً لكل كبار الضيوف الذين يزورون الجمهورية ورئيسها الجديد .



ولقد رحل « جمال عبد الناصر » عن الدنيا بعد نوبة قلبية أصابته بعد دقائق قليلة من الساعة الخامسة بعد ظهر يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ . وحينما أكد الأطباء أنه قد لفظ أنفاسه الأخيرة فإن هؤلاء الذين كانوا يحيطون بفراشه فى تلك اللحظات الحزينة تجتمعوا فى الصالون الكبير فى الدور الأول من بيته وراحوا يتدبرون الخطوة التالية . كان « السادات » آخر الذين وصلوا إلى البيت فى تلك اللحظات الرهيبة من تاريخ مصر ، لكنه كان من أوائل الذين دخلوا إلى الصالون الكبير الذى شهد اجتماع القلة التى أحاطت بفراش « عبد الناصر » فى لحظاته الأخيرة . كان الجو شديد التوتر وكان يمكن لآى مراقب أن يجد على وجه هؤلاء الرجال ملامح تنبئ بصراعات وانقسامات يمسك بها الحزن والمفاجأة فى تلك اللحظة ، ولكنها تشير وتنبئ بأمور وأمور يمكن أن تحدث بعدها . كان « جمال عبد الناصر » قد تعود فى أى اجتماع أحضره أن يبدأ بسؤالى عن رأى فى أى موضوع مطروح للمناقشة . نأن يعتقد أننى دائماً اتكلم كصحفى يفتح الموضوعات ويشير



السادات عندما علم
بنبأ رحيل عبد
الناصر . وقد كان لفر
من وصل الى بيت عبد
الناصر في تلك اللحظات
الرهيبه من تاريخ
مصر .

الاحتمالات بغير حرج . وكان يشك في أن بعض الآخرين عادة يحرمون حول الموضوع حتى يتعرفوا على رأيه فيه ، ثم يسبقوه إلى ما يتصورون أنه يريده . وفي تلك الليلة الحزينة أتبع « أنور السادات » نفس التقليد الذي كان يتبعه « جمال عبد الناصر » معي ، فقد بدأ بسؤال عما أراه الآن ، وكتمت أحزاني ورحمت اتكلم ، قلت : « إنه من المهم الآن أن يشعر الناس بحركة الاستمرار . لا ينبغي الآن أن نجدد أو نخترع ، وإنما لابد أن نحتكم جميعاً إلى قاعدة وضمت سلفاً ، ولا يمكن أن تكون هناك قاعدة إلا الدستور ، والدستور يقول بأنه في حالة وفاة رئيس الجمهورية فإن نائبه يتولى رئاسة الجمهورية بالنيابة لفترة ستين يوماً حتى يجري الاستفتاء على خلف له يحل محله » ، وقلت : « إنه من المهم أيضاً أن تكون الحركة خطوة بعد خطوة ، خطوة وليس خطوتين في نفس الوقت لكي نتجنب

المساومات والصفقات ، وبما انه لابد من البدء بالرئاسة أولاً ، فلا بد أن نركز الجهد كله حتى يصبح هناك رئيس يتحمل مسؤوليته الدستورية ، ثم تجرى بعد ذلك خطوة ثانية .

كان السادات لايزال حتى ذلك الوقت هو نائب الرئيس رسمياً . وبكل الشواغل التي ألححت على العمل الوطني ، من مؤتمر الرباط إلى زيارة موسكو السرية إلى استمرار حرب الاستنزاف إلى « مبادرة وجرز » إلى المواجهة بين الملك « حسين » والثورة الفلسطينية في الأردن - فإن وضع « أنور السادات » كمنصب للرئيس كان قضية منسية حتى وإن كان قد خطر للبعض - بما فيهم « عبد الناصر » نفسه - أن الأمر قابل لإعادة النظر فيه . وهكذا بقي « أنور السادات » في مكانه حتى تلك اللحظة الحزينة . كان معنى الأخذ بما اقترحه - ووافق عليه الآخرون لأن أحداً لم تكن لديه خطة بديلة مقبولة - أو لأن أحداً لم يجد متسعاً من الوقت ليخطط من جديد - أن « السادات » هو الذي سيصبح رئيساً للجمهورية بالنيابة . كانت للكثيرين من حضور هذا الاجتماع تحفظات مختلفة على « أنور السادات » ، لكن ضرورات الاستمرار غلبت فيما اعتقد أي اعتبارات غيرها في ذلك الموقف الحرج . وفيما يتعلق بي فلقد كنت - مع إدراكي لأوجه قصور أعرفها في شخصية « أنور السادات » - أجد فيها جوانب ايجابية . ولقد تصورت حتى في غمرة الحزن العميق في ذلك الوقت ان وقر المسؤولية سوف يبرز أحسن ما في الرجل من صفات ، ويرجع ما هو ايجابي على ما هو سلبي . ولقد خطر ببالي نموذج « هاري ترومان » الذي تولى الرئاسة في الولايات المتحدة بعد « فرانكلين روزفلت » الذي قاد أمريكا الى النصر . كان « ترومان » وهو نائب للرئيس شخصية باهتة ، لكنه تحت وقر المسؤولية تحول ليصبح واحداً من أعظم الرؤساء الأمريكيين في العصر الحديث .



لم تكن هناك معارضة لما اقترحت من خطوط في تلك الجلسة المقفلة بالحزن والقلق . لكن السؤال الذي طرح نفسه هو كيف يمكن عملياً تنفيذ القواعد التي طرحتها . واقترحت ضرورة عقد اجتماع مشترك بين مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي لكي تعلن على الأمة رحيل رئيسها . واقترحت ان يُدعى الأطباء الذين كانوا يشرفون على علاج الرئيس الراحل في الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا لكي يقدموا أمامه تقريراً عن أسباب وفاة الرئيس . وفي الحقيقة فإني لم أكن أبتكر جديداً ، وإنما كنت قد اتصلت بكثير أمناء الرئاسة أطلب منه ملف المراسم الخاصة بإعلان وفاة رئيس الدولة . وكانت هذه المراسم قد طبقت لآخر مرة في مصر حين توفي

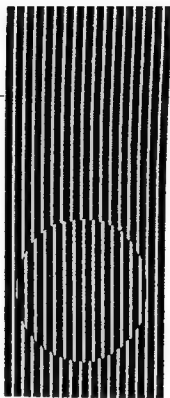
الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ . وحينما عقد الاجتماع تلوت أمامه وبصوتى مسجلاً فى محاضرته بياناً بإعلان وفاة الرئيس كنت قد أعددت كوزير للإرشاد القومى فى ذلك الوقت ، وطلب التى « أنور السادات » - بعد ان وافق الاجتماع المشترك على الاعلان الذى أعدتته - أن ألقيه أمام كاميرات التلفزيون وميكروفونات الاذاعة . وقلت لـ « أنور السادات » أنه هو الذى يجب أن يقف الآن أمام العدسات والميكروفونات لكى يراه الناس ويسمعه حتى يشعروا بأن انتقال السلطة قد تم فعلاً . وأضفت مسجلاً بصوتى فى محاضر المجلس المكتوبة والمسموعة ان الشعب الأمريكى كان يريد سماع صوت الرئيس الجديد « ليندون جونسون » بعد ان علم باغتيال سلفه « جون كيندى » فى مدينة دالاس سنة ١٩٦٣ ، وأن ذلك كان مهماً فى تأكيد معنى انتقال وتثبيت السلطة بالنسبة لهذا الشعب وبالنسبة لأصدقاء أمريكا وأعدائها على السواء . وقد كان من ذلك أن الدنيا كلها شهدت نائب الرئيس الأمريكى « ليندون جونسون » يقسم يعين تولى السلطة قبل أن تطلع طائرته من دالاس ، حيث كان يرافق رئيسه الذى سقط ، الى واشنطن التى كان البيت الأبيض ينتظره فيها . ووافق المجلس المشترك كما وافق « السادات » على اقتراحى ، وغادرنا مقر الاجتماع فى قصر القبة معاً ، وذهبنا فى سيارتى الى وزارة الإرشاد القومى فى مبنى الاذاعة والتلفزيون . وحين طلب منى أن أرافقه الى الاستوديو وان أكون بجواره حين إلقاء البيان ، كان رأى أن يذهب وحده لكى تكون الصورة واضحة بغير لبس أمام الأمة ، واتذكر أنه اكتشف قبل دخوله الاستوديو أنه - فى غمرة اضطرابه - نسى نظارته فى قاعة الاجتماعات فى قصر القبة ، فأعرتة نظارتى ، واكتشف أنها صالحة له ودخل بها فالتقى بيانه على الناس .



وانتهت إذاعة البيان ، وانقض الخبر كالصاعقة على الناس . ولكن « أنور السادات » كان عليه أن يواجه حقائق موقفه الجديد . ولم تكن المجموعة - التى اشتهرت فيما بعد بوصف « مراكز القوى » - معادية فى ذلك الوقت لتولى « أنور السادات » منصب رئاسة الجمهورية . ولعل بعضهم خطر له ان « أنور السادات » الذى يعرفونه يسهل التأثير عليه وتوجيهه . وأتذكر اننى قلت لبعضهم اننى أعرف كيف يفكرون ، ولكنى أريد أن أذكرهم بنموذج من تاريخ مصر القريب ، وهو نموذج « النحاس » باشا الذى اختارته أغلبية من أعضاء الوفد بعد « سعد زغلول » ليكون رئيساً لحزب الأغلبية ، متصورين انه الأضعف ، ثم اكتشفوا بعد فوات الوقت أن هذا الذى تصوره الأضعف استطاع ان يطردهم واحداً بعد واحد من الوفد ويبقى هو على القمة . وقد قدمت استقالتى من الوزارة لـ « أنور السادات »

بتاريخ ٣ أكتوبر ، بعد يومين اثنين من جنازة « جمال عبد الناصر » - لكن « أنور السادات » طلب إلى أن أبقى حتى أشرف على حملته الانتخابية في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية . ولقد وافقت شريطة أن يقبل استقالتي التي قدمتها ، بخطاب رسمي منه ، وأن ينشر الخطابان - الاستقالة والرد عليها - فور إعلان نتيجة الاستفتاء . وذلك ماحدث ، وأظنها المرة الوحيدة في تاريخ مصر الحديث التي تنشر فيها استقالة مكتوبة من وزير ورد مكتوب من رئيس الجمهورية عليها .

ولقد أدركنا الحملة الانتخابية لـ « أنور السادات » في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية على أساس أنه كان الرجل الذي اختاره « جمال عبد الناصر » لهذا المنصب بنفسه حين أحس باحتمال خطر على حياته . وحين توجه « أنور السادات » بعد إعلان نتيجة الاستفتاء الذي لم يكن هناك من ينافسه فيه إلى مجلس الأمة لأداء اليمين الدستورية أمامه ، كان الشعار الذي تقدم به إلى المجلس « إن برنامجه هو برنامج عبد الناصر » . وأودع « السادات » في المجلس فعلاً نسخة من بيان ٣٠ مارس الذي أصدره « جمال عبد الناصر » ووافق عليه الشعب في استفتاء عام سنة ١٩٦٨ ، وكان هذا البرنامج يحدد خطى عملية وتنفيذية للعمل الوطني المصري قبل المعركة وبعدها . وعندما انتهى « أنور السادات » من القاء خطابه أمام مجلس الأمة ، استدار إلى تمثال نصفي لـ « عبد الناصر » كان موضوعاً على منصة المجلس ، وانحنى بطريقة مسرحية أمامه . وسرت همهمة في القاعة . فقد بدت هذه الحركة - مع كل الاحترام لجمال عبد الناصر - نوعاً من الوثنية ، لكن الممثل في « أنور السادات » كان يبحث عن أقصى تأثير درامي في لحظة درامية .



على القمة فى مصر

فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٠ أصبح «أنور السادات» رسمياً رئيساً للجمهورية العربية المتحدة بعد استفتاء نال فيه ٩٠,٠٤٪ من أصوات الذين اشتركوا فى الاقتراع على رئاسته . لقد أصبح الآن حاكم مصر ، وإن لم يصبح بعد حاكماً له كامل الحرية فى قراره ، لأن تحديات كبيرة لسلطته كانت لا تزال تنتظره عند أول منحى من الطريق . لكن الأمور تقتضى هنا وقفة قصيرة أمام الشخص الذى كان أقرب كل الناس إلى «أنور السادات» وأكثرهم تأثيراً عليه : زوجته «جيهان» .

إن «جيهان» كانت دائماً تروى قصة صادقتها فى بداية حياتها مع «أنور السادات» . تقول «جيهان» إنها ذات يوم كانت تتناول المشاء مع زوجها فى مطعم على شاطئ النيل فى الجزيرة اشتهر باسم «كازينو الحمام» . وبينما هما جالسان جاءت قارئة كف عجوز وعرضت ان تقرأ كف كل منهما ، وتقول لهما كل شىء عن الحاضر والمستقبل وما ينتظرهما من حظوظ . وطبقاً لرواية «جيهان» فإن قارئة الكف أخذت يدهما ثم قالت لها : «انك ستكونين ملكة مصر» . وتقول «جيهان» إنها هى و «أنور» أغرقا فى الضحك ، فقد كان ما قالته قارئة الكف بعيداً عن أى تصور . فمصر فى ذلك الوقت ملكية ، وأسرة محمد على موجودة ، والملك فاروق ملء الساحة كلها ، كما أن «أنور السادات» كان فى ذلك الوقت تائهاً فى مجال المقاولات ، ولم يعد حتى إلى القوات المسلحة ، ولم يقترن بحركة

« الضباط الأحرار » . وعلى أى حال فإنه اذا كانت القصة صحيحة ، فلا شك أن مقالته قارئة الكف قد ترك أثراً على نفس « جيهان » . ليس معنى ذلك انها صدقته ، وإنما معناه أنها كانت فى أعماقها مستعدة للتصديق إذا وائتها الفرصة يوماً . كانت « جيهان » دائماً طموحة ، وكانت مستعدة ان تبذل كل جهد وراء طموحها ، ومما لا شك فيه أنها كانت جميلة ، وكان جمالها يعكس ألوان أمها الأجنبية ، ومن المحتمل ان تكون قد ورثت ذكاءها من والدها المصرى ، وإن كان هذا الذكاء لم يتعكس كثيراً على غيرها من ذريته .

ولقد أثبتت « جيهان » أنها قوة ضخمة فى حياة زوجها ، وكانت عاملاً دافعاً وراءه . وكان استعداده الطبيعى الموروث للخضوع للقوة تعرضه كمية الطاقة المتحركة الكامنة فيها . كان « أنور السادات » بطبيعته لا يملك جُلْدًا كبيراً على العمل . وفى كل الأحوال فقد كان يكره مجرد رؤية الأوراق الرسمية . ومما يلفت النظر انه لا توجد صورة له قط بين كل آلاف الصور التى نشرت له تمثله جالساً على مكتب . ظهرت له صور كثيرة تحت الأشجار ، فى الحدائق ، أو وهو يمارس رياضة المشى ، أو الجرى أو السباحة ، أو وهو فى صالون من صالونات بيت أو قصر أو استراحة يستقبل زائراً أو يشارك فى مناسبة اجتماعية ، بل وظهرت له صور يحتل ذقنه ويفسل أسنانه . ولكن لم تظهر له صور على مكتبه الرسمى أو على مكتبه فى بيته .



كانت قواعد العمل فى رئاسة الجمهورية منذ أيام « عبد الناصر » تجرى على أن الرئيس يتلقى كل يوم أربعة ملفات أساسية يدور حولها نشاطه اليومى . الأول ملف من وزارة الخارجية يحوى أهم البرقيات الشفوية والتقارير الواردة من سفراء مصر فى كل أنحاء العالم . والثانى تقرير من وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام فى البلاد . والثالث من المخابرات يضم نشاطها فى الأمن الداخلى والخارجى وأعمال مكافحة الجاسوسية . وعادة فإن المخابرات العسكرية كانت تضيف إلى هذا التقرير ملحقاً حول الموقف على حدود الدولة وتحركات القوات والنوابا المحتملة لأعدادها ، وغير ذلك من المعلومات ذات الطابع العسكرى . وكان التقرير الرابع من وزارة الاقتصاد ويحوى أرقاماً عن الأحوال المالية والاقتصادية بما فيها حالة الاحتياطى فى البلاد . وكانت وزارة التموين تلحق بهذا التقرير كل المعلومات المتاحة عن أوضاع الاستهلاك والأسعار والمخزون السلعى من كل الاحتياجات الأساسية . وكانت هناك ملفات لا تجيء يومياً ، وإنما تجيء كل بضعة أيام ، خاصة

بالتحديد بأحوال الانتاج الصناعى والزراعى . كذلك كانت وزارة الارشاد تقدم للرئيس تقريراً كل أسبوع عن أهم اتجاهات الرأى العام .

كانت هناك إضافات أخرى غير ذلك . فقد كانت هيئات التخطيط فى وزارة الخارجية والاقتصاد تبحث إلى الرئاسة بتصوراتها لخطى أى مرحلة قادمة . إلى جانب أن مجموعة الوزارات التى يتصل عملها بنشاط وفود ذاهبة من مصر أو وفود أجنبية قادمة إليها ، كانت تبحث إلى أجهزة الرئاسة بما لديها من تقديرات ومعلومات خصوصاً إذا كان على الرئيس ان يشترك بنفسه فيما تجر به من مفاوضات . كان هذا كله يشكل شحنات ضخمة من الأوراق تصل إلى الرئاسة كل يوم ، وهى لا تصل صماء ، وإنما تصل مع توقع رد عليها أو إشارة أو توجيه . وفوق ذلك فى أيام « جمال عبد الناصر » كان ذلك كله يرد ومعه أكوام ضخمة من الصحف العربية والأجنبية . وكان « جمال عبد الناصر » يتابع بصفة خاصة صحف بيروت ، ويعتقد أنها فى ذلك الوقت تمثل وجهات نظر قوى عربية تؤثر على ساحة العمل العربى العام . وكان « جمال عبد الناصر » يستطيع أن يستخلص من حرية الصحافة اللبنانية ، أو على الأصح من تنوع واختلاف القوى التى تساند كل صحيفة ، نتائج تدخل فى حساباته . وكانت كومة الصحف التى تذهب إلى مكتبه كل يوم تضم معظم الجرائد والمجلات الصادرة فى انجلترا وأمريكا بالتحديد . وعندما بدأ « أنور السادات » يتلقى هذا الطوفان من الأوراق ، فقد صاح منذ أول يوم : « ابعادوا عنى كل هذه الأوراق ، ان هذا التل من الورق يمكن أن يخنقنى تحته » . وأتذكر مرة أننى رأيت سكرتيره السيد « فوزى عبد الحافظ » قائماً نحوه يحمل مجموعة من الملفات ، وكنت معه على ظهر الباخرة الصغيرة الراسية أمام شاطئ استراحة القناطر ، وفوجئت بالرئيس الجديد يصيح فى سكرتيره وهو ما زال بعد على سلم الباخرة : « ارجع بهذه الحمولة كلها » . ثم التفت إلى يقول : « إنهم يريدون أن يقتلوني بهذا الورق كله كما قتلوا به جمال عبد الناصر » . وربما كان « السادات » على حق فى أن « جمال عبد الناصر » كان يقرأ كثيراً ، وكان بعض ما يقرأه لا يساوى الوقت الضائع فيه . ولكن الذى لا شك فيه أيضاً ان « أنور السادات » لم يكن يقرأ ما كان يتجتم عليه أن يقرأه . وعلى أى حال فإن « جيهان » حاولت لبعض الوقت ان تموض قصوره . فقد أصبحت قارئة نهمة لبعض الأوراق . وكانت تهتم كثيراً بتقارير مراقبة التليفونات وتقارير المخابرات وتقارير اتجاهات الرأى العام . لكنها بالطبع لم تكن تقرأ - ولا كان مطلوباً منها أن تقرأ - التقارير الخاصة بالسياسة الخارجية أو الاقتصاد . وكان نشاطها هذا مفيداً فى بعض الأحيان ، خصوصاً وأن « أنور السادات » لم يكن يستقر فى مكان . لم يكن يهرب

بخياله فقط ، وإنما كان دائم التنقل كأنه يحاول الهرب بالجسد أيضا . وإذا قيست أيام كل سنة من سنوات حكمه ، فإن هذا القياس كان كثيراً بأن يظهر أنه لم يستطع ان يستقر في مكان واحد أكثر من أسبوعين ، كما أنه لم يقض في بيته ومع أسرته إلا أقل من نصف السنة . إن « جيهان » أصبحت بهذا الشكل عيون « السادات » وأذانه . وسرعان ما جمعت من حولها بلاطاً خاصاً بها يتكون من زوجات بعض رجال الأعمال والسياسيين والضباط . كذلك ضم هذا البلاط عدداً من سيدات الطبقة القديمة التي كانت بارزة قبل الثورة . وفي وقت من الأوقات كانت تعتبر نفسها مسؤولة مسؤولية مباشرة عن ضباط الحراسة في الرئاسة وعن زوجاتهم . وفي مرة من المرات رتبت مشروع زواج بين كبرى بناتها وبين أحد ضباط الحراسة ، ولم يتعد المشروع درجة الخطوبة ، ثم تغيرت الظروف . وكان من مزايا « جيهان » أن ذكائها مكنها في بعض الأوقات من معرفة بعض جوانب القصور لديها ، فقد أدركت أنها لم تحصل على تعليم كاف ، وأنها تزوجت في سن السادسة عشرة . والآن وقد أصبحت زوجة لرئيس الدولة ، مما يعرضها في أى وقت لمقابلة شخصيات عالمية في مصر أو خارجها ، فإنها شعرت بالحاجة إلى إعداد نفسها لمهامها الجديدة . وقد سألت بعض أصدقائها فيما يمكن أن تفعله ، وكانت نصيحتهم لها أنه من الخير لها أن تبدأ بدراسة سريعة لتاريخ مصر ، فإن أقرب الاحتمالات أن أى شخصية سوف تجلس بجوارها سوف تحدثها عن مصر وتاريخها وفنونها . وقد اعتبرت هي أن اقتراحهم مقبول ، وهكذا فإنهم وجدوا لها أحد أساتذة المصريات الكبار وهو الدكتور « عبد المنعم أبو بكر » ورتبوا معه أن يعطيها بعض المحاضرات عن تاريخ مصر القديم وفنونها ، وأن يصحبها في زيارات ميدانية إلى بعض المتاحف ومواقع الآثار . وكان المفروض أن تنتقل بعد ذلك من المصريات القديمة إلى التاريخ الإسلامي والفنون الإسلامية ، لكن مشروع التثقيف المكثف هذا لم يقدر له أن يكتمل ، فبعد حوادث ١٥ مايو سنة ١٩٧١ اطمأن السادات وأسرته إلى أنه لم يعد هناك من هو قادر على التحدى . وهدأت بالتالي محاولات البحث عن الثقافة . وفي ذلك الوقت خلع « السادات » على زوجته لقب « سيدة مصر الأولى » ، وقد كان هذا اللقب الجديد مستعاراً من البيت الأبيض الأمريكي . لكن وقع تعبير « السيدة الأولى » في أمريكا لم يكن كوقع تعبير « سيدة مصر الأولى » باللغة العربية .



اعتبر « أنور السادات » أن ١٥ مايو هو تاريخ ثورة جديدة قادها لتصبح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وراح يحتفل بهذا اليوم كل عام احتفالات ضخمة جذرية بثورته هو وليس ثورة

« عبد الناصر » ، ولم يكن ما حدث في ذلك اليوم ثورة في تقديرى . بل العجيب أن الرئيس « السادات » نفسه ألقى خطاباً رسمياً لام فيه الذين يطلقون على حوادث ذلك اليوم وصف الثورة . كان ما حدث في ذلك اليوم في حقيقة أمره صراعاً على السلطة ، ولقد انتهى باختفاء المجموعة التي أطلق عليها وصف « مراكز القوى » من مواقع الحكم ، ثم وراء قضبان السجون . لقد فُجر ذلك الصراع على السلطة في جلسة عقدتها اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي يوم ٢١ ابريل . ويومها شن « على صبرى » - وهو واحد من أعنف مهاجمي السادات - هجوماً عنيفاً على مشروع وحدة مقترح بين مصر وسوريا وليبيا . ولم يكن الخلاف على مشروع الوحدة - في الواقع - الا غطاءاً للخلافات الحقيقية حول السلطة . كان السادات يبدو متحمساً للمشروع ، وفي نيته ان تغيير شكل الدولة سوف يعطيه الفرصة لاعادة تكوين مؤسسات السلطة ، كاللجنة المركزية ومجلس الأمة . وكانت الأغلبية الساحقة في هاتين المؤسستين لمجموعة مراكز القوى التي تسيطر على الاتحاد الاشتراكي . ومن جانبهم هم فإنهم استطاعوا استكشاف نواياه الدفينة ، وبالتالي فقد عارضوا المشروع ، ليس كرهاً في الوحدة ، ولكن إبقاءً على ما هو قائم من مؤسسات الحكم . وهكذا فُجر الصراع في تلك الجلسة من جلسات اللجنة المركزية ، وكان واضحاً أن « السادات » يقف ومعه أقلية لا تكاد تذكر ، بينما كانت الأغلبية كلها على الجانب الآخر . ولقد ارتفعت ثلاث أيدي فقط تؤيده عند الاقتراع على المشروع ، بينما كان باقي الأعضاء - أكثر من ثلاثمائة - يقفون مع الجانب الآخر . وبدأ ان انقساماً عميقاً قد وقع . وجاء اقتراح برفع جلسة اللجنة المركزية وعقد اجتماع طارئ ، وعاجل للجنة التنفيذية العليا لم يسفر هو الآخر عن شيء الا تكريس الانقسام . وكان معروفاً أن الفريق « محمد فوزى » وزير الحربية يقف مع الجانب الآخر - أى مع المعسكر الذى يضم خصوم « السادات » ، ومع ذلك فبعد أقل من ثلاثة أسابيع من اجتماع ٢١ ابريل ، كانت الموائد كلها قد انقلبت رأساً على عقب ، وكان « السادات » قد خرج من الصراع منتصراً . كيف حدث ذلك ؟



إن قصة قرار « أنور السادات » بفصل « على صبرى » يوم ٢ مايو والوقائع التي تلت ذلك ، رويت أكثر من مرة . ولكن الليلة التي كانت حاسمة في الصراع كله ، هي ليلة ١١ مايو ١٩٧١ . ففي تلك الليلة وصل إلى بيت « أنور السادات » بعد منتصف الليل ضابط بوليس يعمل في إدارة الرقابة على التليفونات بوزارة الداخلية ، وكان يحمل معه مجموعة من الاشرطة المسجلة تكشف بوضوح أن كل تليفونات الرئيس « السادات » كانت موضوعة

تحت الرقابة . لم يكن تليفونه هو تحت الرقابة ، ولكن الرقابة وضعت على تليفونات جميع الذين يتصل بهم بغير استثناء ، وبالتالي فقد كان هو تحت الرقابة الكاملة ، وإن لم يوضع تليفونه هو بالتحديد فى كشف المراقبة . وفى صباح يوم ١١ مايو أرسل إلى ابنته الكبرى فى بيتى القريب من بيته يستدعيني لأمر هام . ودهشت انه لم يستعمل التليفون فى دعوتى وأنه أرسل ابنته لاستدعائى فى هذا الوقت الباكر من الصباح . وذهبت اليه ، وكان يجلس على الشرفة التى تصل بين غرفة نومه وغرفة نوم زوجته فى الدور الثانى من بيته فى الجيزة . وحين دخلت كان جالساً بالبيجاما وأمامه جهاز تسجيل ، وسألته مندهشاً عما جرى ، وكان رده : « اجلس واسمع » . وجلست وسمعت ، وأحسست بخطورة الموقف ، واقترحت عليه ان يشرك معنا فى السر الدكتور « محمود فوزى » رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ، وكنت فضلاً عن إعجابى به كصديق - أثق فى رجاحة عقله وحكمته . ولم يكن هناك وقت . فقد كان مقرراً فى ذلك اليوم ان يمر الفريق « فوزى » على الرئيس « السادات » لكى يصحبه إلى اجتماع مع قيادات القوات المسلحة يعقد فى قاعدة بليس . ونصحتة بأن يذهب إلى اجتماعه مع الفريق « فوزى » وأن يحضر اجتماع قادة القوات المسلحة كما كان مقرراً ، كما نصحتة أيضاً ان ينتهز فرصة يتأكد فيها من موقف الفريق « محمد صادق » رئيس أركان حرب القوات المسلحة . واتفقنا على لقاء مساء ذلك اليوم نعاود فيه بحث الأمر ويشترك معنا فى البحث الدكتور « فوزى » .



كان واضحاً لى ، كما كان واضحاً للكل ، أن موقف القوات المسلحة فى هذا الصراع سوف يكون هو الموقف الحاسم . وكنت أتصور أن القوات المسلحة سوف تكون دائماً سنداً للشريعة وأن الزج بها فى صراع على السلطة ليس محمود العواقب . وفى نفس الوقت فقد كنت أتصور انه لو أرادت مجموعة مراكز القوى ان تتحرك ضد رئيس الجمهورية ، فليس أمامها الا القوات المسلحة تستغلها ، إما باستعمالها مباشرة أو بتحييدها تماماً من الصراع . كانت مجموعة مراكز القوى لا تضم فقط قيادات الاتحاد الاشتراكى واللجنة المركزية . ولكنها كانت تضم أيضاً مجموعة من المسؤولين فى أكثر المواقع حساسية فى الدولة ، كرئاسة الجمهورية والمخابرات والإعلام والداخلية ، وفوق هؤلاء جميعاً وزيراً الحربية والقائد العام للقوات المسلحة . :

وفى يوم ١٣ مايو ، واستنادا على واقعة الشرائط المسجلة ، قدم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية « شعراوى جمعة » استقالته ، وأصدر « أنور السادات » قراراً بقبولها على

أساس بدء عهد جديد من الديمقراطية وسيادة القانون . ثم أصدر « أنور السادات » قراراً بتعيين محافظ الاسكندرية « ممدوح سالم » وزيراً للداخلية . وأدى قبول « السادات » لاستقالة « شعراوي جمعة » إلى أزمة مع بقية أفراد المجموعة الذين خططوا ثم قرروا أن يواجهوه باستقالة جماعية يفاجئونه بها وتهلده بما سماه هو « انهيار دستوري » في الدولة . فقد سمع من الاذاعة نبأ استقالة مشتركة قدمها له وزير الحرية ووزير رئاسة الجمهورية ورئيس مجلس الشعب وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ومدير المخابرات العامة . ولم يكن ما وراء ذلك كله ظاهراً لأول وهلة ، ولكن إعلان الاستقالات في الاذاعة قبل وصولها إلى يد رئيس الجمهورية كان بلا شك إجراءً درامياً قصد به دفع الأزمة إلى أقصى درجات الحدة . ولكن ماذا بعد ذلك . . تختلف الآراء هنا وتتعدد الاجتهادات . هل كانت هذه الخطوة هي النهاية ؟ أو أنها كانت بداية شيء آخر ، أو بالتحديد بداية عمل آخر ؟ هل كان قصدهم مواجهته بأمر واقع يرغمه على التراجع ويخضعه تماماً لسلطانهم ؟ هل كان بداية لحركة تقوم بها التنظيمات الجماهيرية التي كانوا - بحكم مواقعهم - يسكون بمقالبه الأمور فيها ؟ هل كانت بداية لخطوة حاسمة يقوم بها الفريق « محمد فوزي » القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحرية ، وهو عضو بارز في المجموعة ، ليس فقط بحكم صلاته الوثيقة بهم ، ولكن أيضاً بحكم صلة القرابة التي تربطه بأحدهم ؟ . . وهل كان للقوات المسلحة - بتوجيه من الفريق « فوزي » - دور مرسوم يكاد يصل إلى حد الانقلاب ؟ كل هذه أسئلة واحتمالات قابلة لكثير من الظنون والتساؤلات !



إن تطورات الحوادث أظهرت فيما بعد وثيقة خطيرة كان يمكن لو أنها ظهرت في حينها أن تلقى ضوءاً كبيراً على الأهداف التي توختها المجموعة . وربما لو أن هذه الوثيقة ظهرت في وقتها ووقعت في يد « أنور السادات » في حينها لكانت الأمور قد اختلفت ، ولكان « السادات » - منزعجاً بها - قد قلم رقبة كثيرين إلى المشقة ، ولم يكتف بمجرد إدخالهم السجن .

إن الوثيقة تقدم مرة أخرى دليلاً على حسن حظ « أنور السادات » . مرة أخرى أنقذه انضباط الجيش المصري وسلامة توجهاته وحرصه على أن يكون بعيداً عن مناورات وصراعات السياسة الداخلية . يوم ٢١ ابريل مساء ، وعقب الاجتماع العاصف في اللجنة المركزية وفي اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ، حيث وقع الصدام علنياً

وعيناً بين « السادات » وبين بقية أفراد المجموعة - كتب الفريق « محمد فوزى » بخط يده
أمراً إلى الفريق « محمد صادق » نصه كما يلى :

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٧١/٤/٢١

الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الحربية

فريق صدق

ياكر ترتب وتنظم وتخطط مع :

- (١) مخ حربية (اختصار لمخابرات حربية) .
- (٢) فر ٦ ميكا (اختصار للفرقة السادسة الميكانيكية) .
- (٣) ل ٢٢ م (اختصار للواء ٢٢ مشاة) .
- (٤) شرطة عسكرية .

لأغراض تأمين القاهرة - أى احتمالات .

نظام الكود - أماكن التجمع - أرقام تل . . الخ .

مصدر الأوامر : فوزى + شعراوي + سامى . .

واجبات :

- (١) الاذاعة (هكذا فى النص ، بال « زين » وليس بال « ذال ») .
- (٢) مداخل القاهرة .
- (٣) حرب الكترونية قفل أجهزة لاس (لاسلكى) السفارات .

(توقيع)

محمد فوزى^(١)

(١) حينما كشف الفريق محمد صادق لأول مرة أثناء نشره للذكراته سنة ١٩٨٢ عن وجود هذه الوثيقة ، فإن الفريق محمد فوزى - وهو
عسكري كلف لعب دورا فعالا فى عملية إعادة بناء القوات المسلحة - دافع عن نفسه بقوله ان الحبل من هذا الأمر لم يكن استعمالها
لعملية الغلاب ضد رئيس الجمهورية ولكنه كان ضمن استعداده للمعركة مع إسرائيل . ولم تكن هذه الحجة مقنعة بالقدر الكافى ،
لقد كان توقيع صدور الأمر مع الأزمة التى حدثت فى اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا مسألة يصعب إخضاعها للمصادقات
وحدها ، ثم ان الفريق فوزى كان يعرف ان المعركة مع إسرائيل ليست حالة ، وكان هو أول من يعرف أيضا أن الاستعداد العسكري
لم يكن كاملا لأن كل منشآت الصعيد كانت مكشوفة من وجهة نظر الدفاع الجوى . كما أنه كان من المستغرب ان يبدأ وزير الحربية
استعداداته للحرب بإطلاق المعاصم . ثم أن مصادر التعليمات التى قررها فى أمره العسكري كانت مصادر سياسية حزبية ولم تكن
مصادر عسكرية ، وحتى إذا كان هؤلاء اللذين حدد أسماهم كمصدر للتعليمات سوف يقومون بهذه المهمة بحكم مناصبهم الرسمية ،
لقد كان مما يدعو إلى العظمة أن ذلك تم بدون علم رئيس الجمهورية ومن وراء ظهر رئيس الوزراء .

في شأن

تأثير ارتباط نظم ونشاط مع

١ - مع حرب

٢ - مع حرب

٣ - مع حرب

٤ - مع حرب

للاوضاع المالية والاقتصادية في ارض اسرائيل

نظام الدول - امانة الترخيص - ارض اسرائيل

صدر الامر (قانون + قرار + مرسوم)

واعضاء (١) الدماء

(٢) مدافع المقاومة

(٣) حرب المقاومة

صدر هذا الأمر مكتوباً من الفريق « فوزى » مساء يوم ٢١ إبريل ١٩٧١ . وتسلمه الفريق « صادق » ، ولم يصدر تعليماته إلى ضباط آخرين بتنفيذ ما جاء فيه انتظاراً وترقباً . وفى نفس الوقت كانت الأزمة تتحرك إلى ذروتها . ولقد أحسست بأول نذير بنىء بالاحتمالات القادمة حينما همس الفريق « محمد صادق » فى أذنى مرة أثناء لقائى معه : « قل لهذا الرجل أن يصحو من نومه وأن يأخذ حذره » ، وعلى أثر هذه الملاحظة العابرة فإن نصيحتى للرئيس « السادات » كانت أن يبقى خطوطه مع الفريق « صادق » مفتوحة ، وأن يحاول شخصياً وينفسه ان يتأكد من موقف اللواء « الليثى ناصف » قائد الحرس الجمهورى . ومن الناحية التنظيمية البحتة فإن الحرس الجمهورى كان يدخل فى اختصاص وزير شؤون رئاسة الجمهورية « سامى شرف » وهو واحد من أفراد المجموعة ، وهكذا فإن اتصالاً مباشراً بين رئيس الجمهورية وقائد الحرس بدا لى ضرورياً ، وهكذا كانت نصيحتى له ، وهكذا فعل .



كانت الأزمة تتحرك إلى ذروتها . وتصادف فى ذلك الوقت أن وصل إلى القاهرة « ويليام روجرز » وزير الخارجية الأمريكية الذى قدم لـ « السادات » يوم ٤ مايو مقترحات جديدة لحل أزمة الشرق الأوسط . ورد عليها « السادات » بمقترحات بديلة . واستدعى « السادات » الفريق « فوزى » لكى يحيطه علماً بتفاصيل المقترحات التى حملها اليه « روجرز » ومقترحاته هو البديلة لها . وفوجئ « السادات » فى اليوم التالى بالفريق « محمد فوزى » يقدم له تقريراً بخطه فى ١٢ صفحة من القطع الصغير عنوانها « رأى القوات المسلحة فى مقترحات روجرز » . وكانت الخلاصة التى وصل اليها الفريق « فوزى » فى تقريره أن كل ما هو مطروح للمناقشة من المقترحات - سواء فى ذلك مقترحات « روجرز » أو رد « السادات » عليها - غير مقبول . وكان ذلك أيضاً مدعاة للاستغراب ، فإن أحداً لم يطلب من الفريق فوزى « رأى القوات المسلحة » ، كذلك لم يذكر الفريق « فوزى » كيف استطاع فى ساعات قليلة ان يحصل على رأى القوات المسلحة ، وماهى الطريقة التى استعملها فى قياسه لرأيها . كان من حقه بدون شك أن يسجل رأيه هو ويقدمه لرئيس الجمهورية ، أما ان يحدث ذلك باسم « القوات المسلحة » ، فإن عملية الضغط بدت مباشرة وفجأة ، كما أنها بدت تمهيداً لشيء يجرى بعدها^(١) .

(١) ليس هنا ولا الآن المجال المناسب لرواية كل تفاصيل صدام أنور السادات مع من أطلق عليهم وصف « مراكز القوى » ، =

وبعد قبول استقالة « شعراوى جمعة » يوم ١٣ مايو ، وبعد أن استقر رأى الآخرين - ومن ضمنهم الفريق « فوزى » - على تصعيد الأزمة بالاستقالة إلى درجة الانفجار ، فإن الفريق « فوزى » دعا قادة القوات المسلحة إلى اجتماع فى مكتبه فى وزارة الحربية . وبدأ يحدثهم عن آخر تطورات الأزمة ، وكان مما قاله : « إن رئيس الجمهورية يبيع البلد للأمريكان » . وتساءل عما إذا كانت القوات المسلحة يمكن أن تقبل هذا الوضع . . وساد الاجتماع صمت ثقيل ، فقله كان معظم الحاضرين يشعرون أن الصراع فى هذه المرحلة داخلى ، وأن هدفه هو السلطة ، وأن الجيش يطلب منه أن يتدخل فى قضية لا تتصل بالمهمة التى تقع على عاتقه وهى مهمة تحرير تراب الوطن . وطبقا لروايات معظم شهود هذا الاجتماع ، فإن الفريق « فوزى » فوجئ بالفريق « صادق » رئيس أركان حرب القوات المسلحة يقول له ما معناه : « إنك يا سيادة الوزير قدمت استقالتك كما قلت لنا ، والآن فإنك تعرض علينا ما لا دخل لنا فيه وما يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة . . انك الآن متعب ، وأنا أقترح أن تذهب إلى بيتك لتستريح . أما القوات المسلحة فيجب أن تظل مسؤولة فقط عن مهمتها الرئيسية » . والتفت الفريق « صادق » إلى قادة القوات المسلحة الجالسين حول مائدة الاجتماع وسألهم عما إذا كانت القوات المسلحة مستعدة للتدخل فى السياسة فى الوقت الذى يتحتم عليها فيه أن تواصل استعدادها ليوم المعركة ؟ ومرة أخرى كان الصمت الذى ساد القاعة معبرا أكثر من أى شئ آخر عن مشاعر واتجاهات هؤلاء القادة . وبدت الحيرة على وجه الفريق « فوزى » ثم مالئ بعد فترة من التردد أن هب واقفا وترك القاعة ، وغادر مبنى وزارة الحربية .



كان « أنور السادات » - والى اللحظة الأخيرة - تحت الانطباع بأن الفريق « صادق » أقرب إلى مجموعة مراكز القوى منه إليه . وكانت تأكيداتى له تلك الليلة بناء على ما كنت أسمع من الفريق « صادق » فى عدة لقاءات سابقة ، أن الأمر ليس كذلك . وفى تلك اللحظات الحرجة مساء يوم ١٣ مايو ، لم يكن لدى « السادات » وقت طويل للتردد ، وغكذ فإنه اتصل بالفريق « صادق » تليفونيا وسأله عن الموقف ، وطمانه الفريق « صادق » .

« وإنما تتصل الرواية هنا لفظ بما هو ضرورى لشرح ما يحصل بموقف السادات والطريقة التى خرج بها من هذا الصراع مطلق اليد و التصرف فى شؤون البلاد ، والطريقة التى ساعدته الحظ بها على الانتصار فى صراع بدأ وكان كل موازين القوة فيه قبل لغير صالحه .

واخطره « السادات » بالتليفون بأنه عيّنه وزيراً للحربية ، وطلب منه أن يمرّ عليه . وقال الفريق « صادق » إنه سيفرغ من بعض الاجراءات ويمر على « السادات » في بيته . وقد جاء إليه فعلاً في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل . ولم ينس « السادات » في هذه اللحظات نزعاته المسرحية ، فقد قال لـ « صادق » وهو يودعه بعد انتهاء المقابلة : « على فكرة يا محمد ، ابتداء من الآن تضع على كتفك علامة رتبة فريق أول » .

هكذا فشلت المحاولة ، وخرج منها السادات وهو بطل الساعة الذي استطاع بمفرده أن يتصدى لأخطبوط أعدائه ، بينما الواقع أن الظروف خدمته بأكثر مما كان يتصور . لقد أنقذه حظه الذي لم يتخل عنه حتى هذه اللحظة ، وأنقذته أيضاً روح الانضباط السائدة في الجيش المصري ، ومن مراجعة أوراق القضية في محاكمة مجموعة « مراكز القوى » فإن وثيقة الأمر المكتوب بخط الفريق « فوزى » لم تظهر في الملفات . وقد صدر الحكم بإعدام بعض أفراد مجموعة « مراكز القوى » ، ثم خفف الحكم إلى السجن المؤبد . والحقيقة أنه لم تكن توجد في الملفات الظاهرة أدلة حاسمة على الإعداد لمحاولة انقلاب ، وإنما كانت هناك مجرد إشارات وتلميحات سجلتها المحادثات التليفونية بين الأطراف . ومن الغريب أن بعضهم هو الذي كان يسجل هذه المحادثات . ولو أن « السادات » عثر على وثيقة الفريق « محمد فوزى » لاختلف الأمر . ولكن الفريق « صادق » يقول أنه كان يخشى تأثير اقدام « السادات » على حمام دم ضد خصومه في ظرف كان يمكن لشيء من هذا النوع فيه أن يؤثر على الروح المعنوية للقوات المسلحة والرأى العام عموماً . وهكذا - طبقاً لما قاله - فإنه أخفى الوثيقة حتى ما بعد وفاة « أنور السادات »^(١) .



والآن أصبح « السادات » رئيساً لمصر بالفعل وليس بمجرد الاسم فقط . ولكن ذلك كان يلقي عليه في نفس الوقت مسؤوليات كبيرة . وعندما كان يستعد لتوجيه خطابه إلى الأمة ليخطر جماهير الشعب بتفاصيل صراعه مع مجموعة مراكز القوى ، وجدته يريد أن يركز في

(١) من الأسئلة الحائرة المتعلقة بظك الفترة والتي سوف تبلى لفرا حتى تتضح جميع التفاصيل ، هو التساؤل عن السبب الذي دعا الفريق فوزى إلى إعطاء مثل هذا الأمر المكتوب مساء ٢١ ابريل ، فقد كانت مثل هذه الوثيقة في يد الفريق صادق - مكتوبة بخط الفريق فوزى - دليل لا أنه قاطع لا يمكن انكاره . وقد حرص الفريق صادق على إخفاء هذه الوثيقة لمدة سنوات . ولهذا فإنه أخفاها وراء صورة داخل يروا معلقة في صالون بيته ، ولم يعرف أحد لسنوات طويلة أن هذه الصورة التي تبدو بريئة المظهر ورامعا سرا من أهم الأسرار في وقائع التاريخ السياسى لمصر في عهد السادات .

خطابه على أن خصومه حاولوا أن يمنعوهم من التفاوض مع وزير الخارجية الأمريكية « ويليام روجرز » . وكان يريد أن يتخذ من تقرير الفريق « فوزى » اليه بـ « رأى القوات المسلحة » فى مقترحات روجرز ومقترحاته هو رداً عليها دليله على ذلك . وقلت له فى مكتبه بقصر القبة ، وكان على وشك ان يبدأ خطابه : « إننى أتصور أن القضية المركزية فيما يتعلق بهذا الصراع هى قضية الديمقراطية ، فهى القضية التى تهم الناس مباشرة فى هذه الظروف » إن الناس يريدون أن يسمعوهم وهو يؤكد لهم ضمانات حرياتهم . لقد أفلتوا بالكاد من شبح دكتاتورية كان يمكن أن تحصل فى تجاوزاتها إلى بعيد^(١) .

وعندما جعل « السادات » من الديمقراطية قضيته الرئيسية فإن الناس بدوا وكأنهم جميعاً قد تنفسوا الصعداء . ومن المفارقات أنه اتخذ هذه المناسبة فرصة ليلدى فيها رأيه فى نوع الديمقراطية الذى يتصوره . وكانت ديمقراطية محاطة بكثير من الضباب على أحسن الاحتمالات . فلقد ذهب فى مناسبة ١٤ مايو يتحدث إلى مجلس الأمة ، وخلال حديثه قال موجهاً خطابه للمجلس : « لقد قررت أن أجيء إلى هنا لأتحدث إليكم أنتم بوصفكم أعضاء مجلس الشعب » . ثم أضاف : « وعلى فكرة إن اسم مجلسكم الآن لم يعد مجلس الأمة ، وإنما أصبح من الآن مجلس الشعب » . وتقبل الأعضاء تغيير اسمهم دون استشارتهم بكثير من التواضع عبروا عنه بكثير من التصفيق .



كانت المشكلة الكبرى التى تواجه « أنور السادات » بعد ذلك هى مشكلة الجيش ، كانت القوات المسلحة فى ذلك الوقت معدة ومجهزة وموجهة نحو هدف واحد واضح وقاطع ، وهو إزالة آثار العدوان . لكن « السادات » - ولو أنه لم يقل هذا بوضوح - لم يكن مؤمناً بإمكانية الحرب . وكان فى أعماقه يعتقد أن « عبد الناصر » وقع فى خطأ كبير حين لم يعترف - بعد حرب سنة ١٩٦٧ - أن مصر قد هزمت ، ثم يتصرف على هذا الأساس . كما أن « أنور السادات » لم يكن فى أى وقت من الأوقات مدركاً لأهمية العلاقات مع الاتحاد السوفيتى . ومن مفارقات المخطط أن الرجل الذى اقترن اسمه فيما بعد بالانتصار

(١) كانت مجموعة مراكز القوى - بصرف النظر عن حسن أو صديق نوايا المرادها - تعتقد أن التطبيق الاشتراكي يحتاج إلى إجراءات من السيطرة والقمع تتجاوز ما هو مقبول . لقد سميت اتجاهاتهم فى هذا المجال نقداً لحملته فترة حكم عبد الناصر بغير مبرر . وفى الحقيقة فإن أى تطبيق حقيقى للاشتراكية كان لابد له أن يعتمد على حرية الجماهير وليس على قمع هذه الحرية .

الاستراتيجى الذى حققه الجيش المصرى فى حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، لم يكن فى دخيلة نفسه يستوعب أن العبرة فى الصراعات ليست بالاحتلال المؤقت لأجزاء من الأرض طالما أن الحرب لم تنته والتاريخ لم يتوقف ، ولكن المشكلة تنشأ وتتفاقم حين يقع احتلال الإرادة الوطنية وحين تعطل بذلك حركة التاريخ . ولقد بدأ « السادات » بعد فترة قصيرة من توليه السلطة يعود إلى الأفكار التى كانت شائعة قبل الثورة ، وكان فكره الخاص خلال سنوات الثورة قد وضع فى ثلاجة للتبريد العميق ، فلما ذابت الثلوج استيقظت نفس الأفكار القديمة . وكانت التطورات الكبرى التى شهدتها العالم والمنطقة قد حولت تلك الأفكار إلى أشباح غير قابلة للتجسيد . ومن ذلك على سبيل المثال أن الرئيس « السادات » عاد إلى الفكرة القديمة الشائعة عن مشروع « مارشال » ، فبدأ يتصور ثم بدأ يقول إن ما تحتاج إليه مصر هو برنامج للانعاش الاقتصادى على غرار مشروع « مارشال » ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هى التى تستطيع أن تموله وتنظمه .

ومع ذلك فإنه من الغريب أن أول قرار رئيسى اتخذه « أنور السادات » بكامل إرادته بعد أن أصبح حاكم مصر الفعلى ، هو أنه وقع معاهدة للصدقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى فى ٢٧ مايو ١٩٧١ ، وكان ذلك مدعاة لدعشة الأمريكيين . ولقد ساءلوا أنفسهم ما الذى يعنيه هذا القرار ؟ ولماذا تخلص « السادات » من أعوانه الذين كانوا يتصورونهم موالين للسوفييت ، وهى خطوة اعتبروها انجهاً إلى اليمين ، ثم إذا هو فجأة يأخذ زاوية حادة فى الاتجاه إلى اليسار - ! - ويعقد معاهدة مع الاتحاد السوفيتى ! ! إن عبد الناصر - بكل كراهيتهم له - لم يقدم على هذه الخطوة .



ولكى يجد الأمريكيون جواباً على كل هذه الأسئلة المحيرة فلقد استشاروا أصدقاءهم السعوديين . ولقد تصادف أن كان الملك فيصل ومعه صهره الشيخ كمال أدهم - الذى كان قد أصبح الآن مستشاراً للملك ومديراً للمخابرات العامة فى السعودية - موجودين فى واشنطن عندما أعلن عن توقيع المعاهدة . ولقد كان الأمريكيون يعرفون أن « كمال أدهم » - الذى كانت مخابراته تعمل بالتنسيق الكامل مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - هو فى نفس الوقت وثيق الصلة بـ « أنور السادات » وأن صداقتهما كانت ترجع إلى الأيام الأولى للمؤتمر الإسلامى ، ثم توثقت - وهى ظاهرة ملفتة - أثناء حرب اليمن التى كانت مصر والسعودية خلالها تقفان فى معسكرين متصارعين . والحقيقة أن الصلة بين الاثنين كانت وثيقة إلى حد أن جريدة الـ « واشنطن بوست » نشرت على صدر صفحتها الأولى فى عدد



السادات مع صديقة كمال أدهم مدير المخابرات السعودية الذى كان يعمل بتنسيق كامل مع المخابرات الأمريكية . والغريب أن صداقتهما توطدت أثناء حرب اليمن ، عندما كلفت مصر والسعودية تقفلن في معسكرين متصارعين .

٢٤ فبراير سنة ١٩٧٧ أن كمال أدهم كان طوال الستينات « يمد السادات بدخل ثابت » . ولقد كان نشر هذه الواقعة ضمن سلسلة التسرب الكبير للأسرار الذى أعقب « ووترجيت » ، ثم كشف وثائق المخابرات الأمريكية . ان المهم فى الاستشهاد بهذه الواقعة ليس إثبات محتواها عن طريق الإلحاح عليها ، وإنما أهم ما فيها . من وجهة نظر هذا الكتاب - هو ما تشير اليه من رؤية أطراف لعمق العلاقة التى كانت تربط بين « السادات » و « كمال أدهم » . وعلى أى حال ، فعندما أصبح « أنور السادات » رئيساً للجمهورية كان « كمال أدهم » من أول الذين تردوا عليه ، ثم كان بعد ذلك من أكثر الذين كانوا يترددون عليه . وكان « كمال أدهم » فى أحاديثه مع الرئيس « السادات » فى تلك الفترة يركز أمامه على مدى الجهود التى تبذلها السعودية لشد اهتمام الولايات المتحدة إلى حل لقضية الشرق الأوسط ،

لكنهم - كما كان يقول - كانوا يصطدمون دائماً بمشكلة الوجود السوفيتي في مصر . ولقد شرح له الرئيس « السادات » اضطرابه للاعتماد على الروس طالما أن الأمريكيين ماضون في سياستهم بتزويد إسرائيل بكل ما تحتاج اليه . ولقد حدث أن الرئيس السادات في تلك الفترة المبكرة من حكمه كان على استعداد لمكاشفة كمال أدهم بأنه مستعد لطرد السوفييت إذا استطاعت الولايات المتحدة المساعدة على تحقيق مرحلة أولى من الانسحاب . ويبدو أن هذه النوايا تسربت على نحو أو آخر إلى الولايات المتحدة ، وإذا بمضو مجلس الشيوخ السناتور « جاكسون » - وهو من أشد مناصري إسرائيل - يذيع القصة كلها ، الأمر الذي سبب حرجاً شديداً للرئيس « السادات » وربما لـ « كمال أدهم » أيضاً .

والآن وقد فوجئت الإدارة الأمريكية بعقد المعاهدة بين مصر والاتحاد السوفيتي أثناء وجود الملك فيصل في واشنطن - فلقد قرر الملك أن يجيء إلى مصر بنفسه ليستكشف حقيقة التطورات ويطمئن ، وليطمئن الآخرين . ولقد كان للملك رأيته حتى قبل أن يجيء إلى مصر . فقد قال لمن قابلهم من المسؤولين الأمريكيين إن المعاهدة مجرد مناورة وجد السادات نفسه مضطراً إليها ، وأما نواياه الحقيقية فهو يعرفها^(١) .



وقرب نهاية زيارة الملك « فيصل » لمصر في أوائل شهر يونيو سنة ١٩٧١ ، كانت هناك مفاجأة في انتظارى . دهشت حين دق التليفون في مكتبي في « الأهرام » وقتها ، وكان المتحدث هو الدبلوماسي السعودي المخضرم الشيخ « طاهر رضوان » المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الجامعة العربية . وقال لى الشيخ « طاهر رضوان » إن الملك « فيصل » قد حدد موعداً لاستقبالي في قصر القبة يوم الجمعة القادم ، وهو اليوم السابق لانتهاؤ زيارته لمصر . كان مبعث دهشتي أنني كنت ناقداً عالى الصوت ضد سياسة السعودية وضد سياسة الملك « فيصل » فيما كنت أكتب من مقالات في « الأهرام » ، خصوصاً في فترة حرب اليمن . وفيما أعرفه عن الملك « فيصل » ، فلم يكن هو الشخص الذى ينسب بسهولة أو يغفر . كانت محادثة الشيخ « طاهر رضوان » يوم أربعاء ، وقلت له معتبراً انه من سوء حظى اننى ساكون فى الاسكندرية مع عائلتى فى عطلة نهاية الأسبوع ، فلقد مضت على ثلاثة أسابيع دون أن أراها ، وعطلة نهاية الأسبوع الحالية هى فرصتى الوحيدة وسط زحام التطورات . وسألنى الشيخ « طاهر رضوان » : « متى تذهب إلى الاسكندرية ؟ » قلت له :

(١) كان ذلك ما سمعته بنفى من الملك فيصل عندما قابلته في الاسكندرية أثناء زيارته لمصر خلفاً من الولايات المتحدة إلى بلاده .

« اليوم » . وعاد الشيخ « طاهر » بعد نصف ساعة يتصل بي تليفونياً ليقول لى أن جلالة الملك بالاسكندرية اليوم وأنه سيعود إلى القاهرة غداً ، وأنه مراعاة لظروفي مع رغبته فى مقابلتي ، قد حدد لى موعداً فى الساعة السابعة من مساء هذا اليوم نفسه - الأربعاء - فى فندق فلسطين بالاسكندرية .

ولم يكن هناك ما يمكن قوله ، وهكذا ذهبت فى الساعة السابعة إلى فندق فلسطين وإلى موعدى مع الملك فيصل . وكان الملك بالغ الود فى حديثه ، ولم نفتح صفحة الماضى . وراح يحدثنى عن زيارته لواشنطن ، وكيف فوجئ الأمريكيون بالمعاهدة التى وقعها « السادات » مع الرئيس السوفييتى « بادجورى » . ولقد حدثنى الملك بتفسيراته هو كما أعطاهم للأمريكيين . ثم سألتنى الملك فجأة عن رأى فى هذه المعاهدة . وكنت قد قلت رأى فيها من خلال الكتابة ، وأيضاً من خلال حديث مع التليفزيون المصرى فى ذلك الوقت . قلت له : « إذا كان لى أن أستنتج وجهة نظر الرئيس فى هذا التصرف ، فأنى أنصور أنه أراد تحقيق توازن بين مجموعة من القوى فى الداخل وفى الخارج » . وإن كان لابد أن أعترف أننى شخصياً ضد المعاهدات بين دول العالم الثالث ، وأى من القوتين الأعظم^(١) . وبدأ الملك يطرح على نظرياته عن العلاقة بين الشيوعية والصهيونية ، وأنهما فى واقع الأمر وصميمه نفس الشيء . وقال لى الملك انه شرح نظريته للرئيس الأمريكى « ريتشارد نيكسون » ، وأن « نيكسون » اهتم بها ورجاه ان يعيد شرحها أمام بعض معاونيه ومنهم « سبيرو أجنيو » نائبه ، و« ريتشارد هيلمز » مدير وكالة المخابرات المركزية وقتها . وطال الحديث أكثر من ساعتين كان الملك خلالها بالغ الود والرفقة . وعندما خرجت من جناحه كان السيد « كمال أدهم » فى انتظارى قائلاً لى : « لقد أثرت ان أتركك مع الملك وحيدكما ، حتى تستطيعا الكلام معاً بحرية كاملة » . ثم سألتى : « لعل اللقاء كان طيباً » .

(١) كنت أبديت اعتراضى للرئيس السادات مباشرة على عقد معاهدة مع الاتحاد السوفييتى ، مع إيمان بأهمية المهادنة بين مصر والاتحاد السوفييتى . وكان ذلك عندما علمت لأول مرة بأنه مثل هذه المعاهدة . ولقد أبلغ الرئيس السادات اعتراضاتى إلى بعض أعضاء الوفد الذى كان يشترك معه فى مفاوضاتها ، وبينهم السيد « عمود رياض » وزير الخارجية وقتها ، الذى اتصل بى يسألنى عن أسباب اعتراضى . وقلت له أنها على الفور تذكر بالمعاهدة المصرية - البريطانية سنة ١٩٣٦ ، بل إن مدتها للفترة وهى ٢٠ سنة توشى إلى الأذهان على الفور بتلك المعاهدة ، وكانت مدتها ٢٠ سنة - هذا مع تسليى المطلق بالفارق فى الظروف وبالطبيعة لمعالتنا مع الاتحاد السوفييتى عن تلك التى كانت تربطنا ببريطانيا سنة ١٩٣٦ .

وأعتقد أن اعتراضاتى كانت سبباً مباشراً فى تخفيض مدة سريان للمعاهدة من ٢٠ سنة - كما كان مقترحاً - إلى ١٥ سنة - كما صدر فى نصها البالى .

وقلت له : « انه كان كذلك بالفعل » . ثم أضفت : « ان الملك كان بالغ اللطف ، ولقد تجنبنا أحداث الماضي وتركنا ما بقى من ذكرياته للنسيان ، فنحن الآن أمام صفحة جديدة » . ثم قلت : « اننى على أى حال لم استطع ان أفهم بعد نظرية الملك عن الصهيونية والشيعية » (كان الملك بين أشياء أخرى يعتقد ان بريجنيف يهودى لأن اسمه الأول « ليونيد » ، وهو يظن أنه مشتق من اسم « ليون » وهو أيضا فى رأيه اسم يهودى) .



وبدا « كمال أدهم » يحدثنى عن ضرورة الترتيب لتسبيق وثيق بين الملك والرئيس « السادات » . وقلت له إن ذلك بالفعل أمر مرغوب فيه ، لكنه بعد ذلك بدأ يدخل فى موضوع آثار دهشتى ، فقد قال : « إن هناك الآن وسائل ثورية فى الاتصالات ، وأنه حتى الروم لا يعرفونها ولم يقدموا إلينا من الأجهزة ما يسمح بها » . ثم انتقل ليقول : « إنك الشخص الوحيد الذى يتقن فيه الرئيس الآن ، ولقد طلب إلينا ان نتحدث إليك ، فهو يرغب فى ان يكون هناك اتصال مباشر عن طريق اجهزة خاصة توضع فى بيتى وفى بيتك لتكون نحن الاثنين قناة الاتصال بين الرجلين الكبيرين » . وزادت دهشتى وتساءلت : « فى بيتى ؟ أولئك تقصد فى الأهرام ؟ » . وقال كمال أدهم : « هذا موضوع بالغ السرية ولا ينبغي ان يتم من خلال الأهرام » . ولما كنت أعلم بالصلة بين وكالة المخابرات المركزية وبين وكالة المخابرات السعودية - وهو شيء طبعى بالنسبة للعلاقات بين البلدين - فلقد قلت له : « إننى لا أجد نفسى على استعداد لقبول مثل هذا الترتيب » . وأحس كمال أدهم أن رفضى كان قاطعاً ، وانتقل للحديث إلى مواضيع أخرى .

وعندما رويت للسادات فيما بعد تفاصيل ما حدث قائلًا له إننى استغربت بمقدار متضايقت من ذلك العرض ، كان رده علىّ ببساطة : « لا بأس ! والمستحسن أن تنسى هذا الموضوع »^(١) . وبعد عدة أسابيع جاءنى الفريق « صادق » يقول إن أجهزة القوات

(١) كنت فى ذلك الوقت أعتقد موقف الاتحاد السوفيتى فى بعض ما أكتبه على أساس تأخيريه فى تزويد مصر بما كانت محتاجة من أسلحة كان الاتفاق قد تم عليها بالفعل فى آخر زيارة قام بها جمال عبد الناصر لموسكو . ويبدو أن تقضى لسياسة الاتحاد السوفيتى صور للرئيس السادات ، وربما للملك فيصل أيضا ، أن ذلك التقدير كان صادرا عن عداء للاتحاد السوفيتى يمكن استغلاله ، بينما الحقيقة ان تقضى لسياسة الاتحاد السوفيتى كان قائما من افتتاع بأساس متين لعلاقة صداقة معه . وكان رأى دائما - ولا يزال - ان الاتحاد السوفيتى هو الصديق الأول الذى يمكن الاعتماد عليه فى مواجهة مع إسرائيل ، كما أن السلاح السوفيتى هو السلاح الوحيد الذى نستطيع أن نستعمله فى مثل هذه المواجهة ، ولو حتى لبناء موقف تقفوضى قابل للتصديق .

المسلحة استطاعت ان تلتقط إشارات لاسلكية تمكنت من تحديد مركز صدورها فى مكان ما فى الجزيرة (حيث كان بيت السادات) . وأبدى الفريق « صادق » استغرابه من هذا الاكتشاف . وأدركت أنا دون ان أقول له ان الطرف الآخر فى الخط الساخن بين الملك والرئيس قد بدأ يعمل من بيته . وفيما بعد فإن هذا الخط انتقل إلى إدارة المعلومات التابعة للرئاسة فى قصر عابدين .

كان ذلك نموذجاً لغرام « السادات » بمغامرات العمل السرى وعملياته الخفية ، كما انه كان نموذجاً للطريقة التى يمكن لشخصيته ان تتأثر فيها بشخصية أخرى أقوى منها . وربما كانت لـ « السادات » من وجهة نظره دوافع أقنع نفسه بها فعلاً ، فقد كانت حاجته أن الواقعية تفرض الاعتراف بأن الولايات المتحدة هى أقوى قوة فى هذا العالم ، وأنه إذا كان هناك حل محتمل - سياسى أو عسكرى - لأزمة الشرق الأوسط ، فإن مثل هذا الحل لا يتحقق إلا بمعرفة الأمريكيين وبواسطة السعوديين .



ويمكن أن يقال إنه مهما كان من أفكار « أنور السادات » أو من نواياه ، فإنه فى ذلك الوقت حاول قدر ما يستطيع إخفاءها عن كل الأطراف . وبرغم الرقابة التى كان موضوعاً تحتها باستمرار من جانب الأمريكيين مباشرة أو عبر السعوديين ، أو من جانب الروس من موقعهم الممتاز فى القاهرة - فإنه استطاع ان يجعل الجميع فى حيرة من حقيقة أمره . وقبل شهرين اثنين من قراره الشهير بطرد الخبراء السوفييت ، كان قد دعا المارشال « جريتشكو » وزير الدفاع السوفييتى إلى القاهرة ، ورتب بنفسه بعض تفاصيل زيارته لكى يكون لقاءه حاراً . ولقد دعى المارشال إلى بيت الرئيس فى الساعة السابعة مساء ، قبل أن يتوجه إلى حفل عشاء أقامه له الفريق « صادق » فى نادى الضباط بالزمالك . لكن المارشال « جريتشكو » لم يصل إلى النادى قبل الحادية عشرة مساء ، فلقد أصر « السادات » - إمعاناً فى إظهار حفاوته - على استقبائه بينما غُتت له إحدى بناته أغنية عن « ليالى موسكو » تعلمتها حينما كانت تحضر معسكراً للشباب فى الاتحاد السوفييتى . ووصل المارشال إلى نادى الضباط سعيداً ومتهجاً بالود الذى أظهره له الرئيس المصرى . بل إن الرئيس « السادات » فى ذلك الوقت وجه إلى اللوم علانية ثم مباشرة بينى وبينه على سلسلة من المقالات كتبها فى نقد سياسة الاتحاد السوفييتى تحت عنوان « اللا سلم واللاحرب » ، وطلب منى وقتها وقف هذه المقالات ، وأضاف : « إن الاتحاد السوفييتى هو صديقى الوحيد » ، وكان ردى عليه أنه إذا تصور أى إنسان أن له صديقاً واحداً ووحيداً فى الدنيا إذن فهو فى مشكلة .



ونحن الآن نعرف أن « السادات » كان في ذلك الوقت يقبّل في ذهنه قرار طرد الخبراء السوفييت من مصر . لكن المشكلة التي كانت تحيره هي كيف ؟ في ذلك الوقت ، وقرب نهاية شهر يونيو سنة ١٩٧٢ ، قام الأمير « سلطان » وزير الدفاع السعودي ومعه السيد « كمال أدهم » بزيارة للقاهرة . ومرة أخرى أثير موضوع الوجود السوفيتي الذي يتدرج به الأمريكيون أمام السعوديين لتبرير إحجامهم عن المشاركة في حل لأزمة الشرق الأوسط . وكان رأى الطرف السعودي أنه إذا كان « السادات » قد استقر على قرار فلا بد له أن يخبرهم به سلفاً لكي يستطيعوا أن يحصلوا على مقابل له من الولايات المتحدة . وكان هذا بالضبط ما لا يريده « أنور السادات » وما كان مصمماً على ألا يحدث . كان يعرف ان قرار إخراج الروس سوف يكون قراراً دراماتيكياً إلى آخر درجة ، وانه سوف يثير العالم كله . ولم يكن لديه استعداد لأن يشاركه في أضواء هذه اللحظة أحد . ولقد تصور انه بمجرد إعلانه قرار طرد السوفييت فإن الأمريكيين سوف يكونون سعداء إلى درجة تجعلهم يستجيبون لأي شيء يطلبه . وفي ذلك كانت حساباته خاطئة . وكما قال « كيسنجر » فيما بعد : « لماذا لم يقل لنا ما كان ينوي أن يفعله ؟ ربما لو قال لنا لكنا قلنا له شيئاً في مقابله » . وفي السياسة - كما في كل شيء آخر - فإن أحداً ليس مستعداً لأن يدفع ثمناً في شيء حصل عليه بالفعل .

وكان الفريق « محمد صادق » بين الذين اعترضتهم الدهشة حين أطلعه « السادات » على نواياه يوم ٧ يوليو ، قبل يوم واحد من قيامه بإخطار السفير السوفيتي « فلاديمير فينوجرادوف » بقراره الخطير . وبرغم أن الفريق « صادق » كانت له سمعة معادية للسوفييت فإنه كان أبعد ما يكون عن السعادة وهو يسمع ما لدى الرئيس من أخبار نواياه . ولقد رجا الرئيس أن يفكر في الأمر ، وأن لا يتصرف فيه على أي حال وكان قراره عملية طرد . وكان مما قاله له ملحاً : « بصرف النظر عن أوجه نقدنا للاتحاد السوفيتي ، فهم الآن مصدر مصر الوحيد للحصول على السلاح » . ولقد اثبتت التطورات أن مخاوف الفريق « صادق » لم يكن لها أساس . فإن تناورات السياسة لها حسابات أعقد مما يبدو على السطح . والذي حدث فعلاً هو أن الاتحاد السوفيتي قدم لمصر من السلاح بعد طرد خبراته منها إمدادات أكبر وأهم مما كان يقدمه قبل القرار . ولا يمكن بالطبع القطع في مقاصد الروس الحقيقية من وراء ذلك . ولعلمهم أرادوا أن تكون امداداتهم المتزايدة من السلاح رسالة منهم إلى الجيش المصري مؤداها أنهم لم يقصروا ، ولعلمهم كانوا يريدون أن يتركوا « السادات » أمام المعركة التي كان يتحدث عنها بجيش لا تكون لديه حجة يلومهم بها أمامه ويتهمم بأنهم هم الذين حجّبوا الفرصة عنه وحالوا بينه وبين ما كان يريد . كانوا على أرجح الظنون يريدون قطع الطريق عليه لكي لا يكون من تأخيرهم عذر يتدرج به .

والحقيقة أن « السادات » كان يبحث عن أعداء . في سنة ١٩٧١ كان قد أعلن « سنة الحسم » التي سوف تشهد المعركة لا محالة . ولكن شيئاً لم يحدث ، وكان عنده الذي تدرع به هو الأولوية التي أخذتها الحرب في شبه القارة الهندية بين الهند وباكستان .

وجاءت سنة ١٩٧٢ ولم تقع المعركة . وكان يمكن أن يكون العذر هو تأخر السوفييت في إمدادات السلاح ، الأمر الذي لم يترك له خياراً سوى أن يطرد خبراءهم من مصر . وسارع السوفييت إلى تقديم إمدادات من السلاح لم يسبق لها مثيل ، خصوصاً عقب زيارة قام بها لموسكو الفريق « أحمد اسماعيل على » الذي خلف الفريق « صادق » كوزير للحربية .

وجاءت سنة ١٩٧٣ معبأة بالاحتمالات . وكانت الشواهد حافلة بالندرة الخطيرة بالنسبة لجيش طالت تعبته وتزايد استعداده واستكمل تدريبه على عملية العبور إلى درجة أن مناورات هذه العملية المعقدة عبر مائتي جرت عشرات المرات وعلى مستوى الفرق . ولقد وقع حادث صغير ، ولكنه بدا كشرارة وسط الظلام . ففي يوم ١٢ أكتوبر ١٩٧٢ قام أحد الضباط بقيادة وحدة من السيارات الميكانيكية إلى مسجد « سيدنا الحسين » غترقاً بوحدته قلب العاصمة . وهناك عند مسجد « سيدنا الحسين » ، وحين حوصرت وحدته وألقي القبض عليه ، كان مطلبه هو أن الوقت قد حان لدخول المعركة مع إسرائيل ، وكان التفسير الرسمي لتصرف هذا الضابط أنه فقد توازنه العقلي . وكان الفريق « صادق » هو كبش الفداء ، فقد بدأ « السادات » يتهمه بأنه هو السبب في تأخير استعداد الجيش المصري للمعركة ، وأنه أهمل أوامر صادرة عن الرئيس ، وأنه لهذا السبب جرت إقالته واستبداله بالفريق « أحمد اسماعيل على » .



لم تكن القوات المسلحة وحدها هي التي بدأت تظهر فيها علامات التملل . ولكن الأمة كلها بدت فعلاً في حالة تملل . كان شحنا تزداد طاقته كل يوم من أجل هدف لا يبدو أنه سيحقق ، وكان ذلك يخلق نوعاً من الاحباط شعر به « أنور السادات » وإن راح ينسبه إلى غير أسبابه الحقيقية . وكان الطلاب قد قاموا بمظاهرات تعبيراً عن هذا الاحباط ، واعتقلت أعداد كبيرة منهم ، وأغلقت الجامعات ، وحدثت في ذلك الجو - من نهاية ١٩٧٢ وبداية ١٩٧٣ - حادثة غريبة تطوى ثناياها على دلالات بالغة الأهمية . ففي وسط ذلك الجو المشحون والمعبأ بالتوتر ، اجتمع عدد من الكتّاب والمفكرين في مكتب الأستاذ « توفيق الحكيم » ، ووجدوا أن الموقف يحتم عليهم ان يقولوا كلمة . وهكذا استقر رأيهم على توجيه خطاب

مفتوح إلى الرئيس السادات يتعرضون فيه لعدد من القضايا ، بينها قضايا الشباب كما تعكسها الأوضاع في الجامعات . وقد أوضحوا للسادات أن الشباب يشعر بتمزق ، خصوصاً شباب الجامعات ، لأن هؤلاء لا يتظرهم بعد التخرج إلا عدد غير محدود من السنين يقضونها في الجندية استعداداً لمعركة تبدو أبعد وأبعد كل يوم . ولقد ألحوا في الخطاب المفتوح إلى « السادات » أن المعركة - كما يظهر لهم من بعيد - تفرض ضريبة فادحة من الموارد المصرية المالية والانسانية . ثم خرجوا من ذلك - وإن لم يقولوه صراحة - إلى أنه قد يكون من المفيد استكشاف محاولات الحل الدبلوماسي . ولم ينشر هذا الخطاب - الذي اشتهر باسم « عريضة الكتاب » - في مصر ، ولكن بعض الموقعين عليه وجدوا سبيلاً لنشره في بعض الصحف الصادرة خارج مصر ، وبالأذات في بيروت . وطلب الرئيس « السادات » إلى الدكتور « عبد القادر حاتم » نائب رئيس الوزراء - وكان في الواقع يقوم بمهمة رئيس الوزراء الفعلي ، إلى جانب عمله الأصلي كوزير للإعلام والثقافة - ان يستدعي عدداً من هؤلاء الكتاب وفي مقدمتهم الأستاذين « توفيق الحكيم » و « نجيب محفوظ » - وهما كاتبان يتمتعان بشهرة كبيرة - وأن ينقل إليهم ضيقه الشديد من البيان الذي كتبه . ويبدو أن « السادات » أيضاً طلب إلى الدكتور « حاتم » أن يشرح لهم حقائق الموقف . ويبدو ان التعليمات لم تكن واضحة ، وتسبب ذلك في أن هذه المقابلة كشفت فيما بعد عن كثير جداً من الحبايا . ويبدو أن « السادات » لم يعرف أبعاد ما دار في هذه المقابلة ، ولقد وجد نفسه بعد ذلك مدفوعاً إلى مهاجمة هؤلاء الكتاب بقسوة بدت مستغربة ، فقد وصف على سبيل المثال في عدد من الاجتماعات عقدها لقيادات الاتحاد الاشتراكي وللصحفيين - « توفيق الحكيم » بأنه رجل عجوز استبد به الخرف وأنه يكتب بقلم يقطر بالحقن الأسود ، وأنه في مقابلاته مع الدكتور « حاتم » أبدى آراء انهازمية . ثم أضاف إنها عنة أن رجلاً رفعته مصر لمكانته الأدبية إلى مستوى القمة انحدر إلى الحضيض في أواخر عمره :



كنت في ذلك الوقت في رحلة إلى آسيا ، بدأتها باليابان ثم الصين وبنجلاديش وباكستان . وعدت بعد غياب شهر كامل عن القاهرة . وكان الجو بين « السادات » وبينى قبل السفر متوتراً بسبب بعض ما كنت أكتبه عن ضرورات الحرب المحلولة ، وعن ضرورة تقوية موقفنا السياسي العام بما فيه خيار القوة المسلحة الذي لا يمكن بدونه حتى بناء موقف تفاوضي ملائم . وعدت إلى القاهرة بعد هذه الرحلة الآسيوية لأجد ان أزمة بيان الكتاب على أشدها . واستوضحت الأستاذ « توفيق الحكيم » الذي كان واحداً من أبرز نجوم الأهرام خلال فترة

رئاستى لتحريره . وبدأ « توفيق الحكيم » يشرح لى التفاصيل ، ثم إذا هو يلقي إلى بقنبلة . قال لى أن الرئيس « السادات » فى أحد خطابه اتهمه بالانزيمية وبإضعاف الروح المعنوية . ثم أضاف أنه قرر أن يكتب خطاباً للرئيس « السادات » يقول له فيه حقيقة ما جرى فى لقائه مع الدكتور « حاتم » ، حتى ولو كان ذلك آخر ما يكتبه فى حياته ، ثم ناولنى خطاباً بخط يده كان نصه كما يلى بالحرف :

« القاهرة فى ٧ مارس ١٩٧٣

سيادة الرئيس ،

واجبى يحتم على أن لا أكتب عليك الآن شيئاً مما حدث فى مقابلتى مع الدكتور حاتم نقل عنها عبارة منسوبة لى أحد الكتاب الذين قابلهم .

وحقيقة الأمر ما يأتى :

١ - طلب الدكتور حاتم مقابلتنا أنا والأستاذ نجيب محفوظ والأستاذ ثروت أباطة . وكان هو أول المتكلمين شارحاً لنا الموقف بقوله إن أساس المحنة التى نحن فيها هو أن مصر لم تقبل الهزيمة وتسوى الأمور عقب ٥ يونيو ١٩٦٧ مباشرة . وأوصانا بأن هذا الكلام سر . ولذلك حفظنا هذا السر حتى اليوم . ولولا إشارة السيد الرئيس لى الانزيميين لما سمحنا لأنفسنا بنقله لى أحد .

٢ - قال لنا أيضاً ان الحديث عن حل سلمى اليوم هو أخطر من الحديث عن المعركة ، لأن السيد الرئيس سيجد نفسه محاصراً من جهات مختلفة تعارضه فى ذلك ، وهذه الجهات هى ليبيا والمقاومة الفلسطينية والجيش واليسار المغامر . ولذلك كان ردنا هو أنه لا بد لنا نحن الكتاب الوطنيين أن نساعد إذا كان ذلك فى مصلحة مصر . لأننا لا يمكن أن نتركه وحده أمام عقبات تحول دون ما فيه مصلحة الوطن وحده . وهذه هى المناسبة التى ذكرت فيها عبارة « نساعد على الحل الذى يراه » .

٣ - قال لنا أيضاً عندما سئل عن طبيعة المعركة التى تراها مصر ضرورية بأن هذه المعركة فى الحقيقة لن تكون أكثر من مناوشة محدودة لاستلقات نظر العالم لى خطورة الموقف المتفجر فى المنطقة ليسرع لى منع الكارثة بتسوية مقبولة . وقال إن التسوية التى تقبلها مصر ليس بالضرورة الانسحاب الكامل دفعة واحدة ، بل يكفى الحل الجزئى فى إطار الحل الشامل .

هذا ما أردت أن أوضحه وما ذكرني به الرفيقان في هذه المقابلة مع الدكتور حاتم . لأن ما نشر في الصحف حول هذا الموضوع جاء بعيداً عن ملابساته الحقيقية .

وإني إذ أؤكد لسيادة الرئيس ثقتنا جميعاً في وطنيته التي نعرفها عنه من قديم ، وحبه الدائم لمصر وكفاحه في سبيلها منذ شبابه - أرجو أن يتقبل صادق التحية مع عميق الاحترام .

توفيق الحكيم



فرغت من قراءة خطاب « توفيق الحكيم » ونزل على ما فيه نزول الصاعقة . وطلب إلى « توفيق الحكيم » أن أجمل هذا الخطاب لأسلمه بنفسى للسادات ، لأن حساسية الموضوع لا تحتمل إرساله إليه بأي طريقة أخرى . وذهبت لمقابلة « أنور السادات » ومعنى هذا الخطاب ، وكان وقتها يقيم في استراحة القناطر . وكنت أقدر منذ البداية أنه سيكون لقاءً عاصفاً . وبدأت ، فقلت للرئيس : « إن توفيق الحكيم حملني خطاباً بخط يده اليك ، وأنا أقترح أن تقرأه قبل أن نتكلم فيما نريد أن نتكلم فيه » . وفتح « أنور السادات » مظهر الخطاب ثم راح يقرأ ، وذهلت من أول سؤال وجهه إلى بعد أن فرغ من قراءته . قال بالحرف : « محمد . . هل هناك صورة أخرى من هذا الخطاب ؟ » ، ونجاهلت مقصده الحقيقي وقلت له : « إن الخطاب كما ترى بخط يد توفيق الحكيم » . كان ذلك أول تعليق ، ثم كان تعليقه بعد ذلك : « كنت اتصور أن حاتم يصلح رئيساً للوزراء وأنا الآن أعرف حدوده » . ثم كان تعليقه الثالث : « إن توفيق الحكيم يجب أن يعقل » ، ولم يكن له أن يكتب مثل هذا الكلام ولا حتى لي . بدت لي كل هذه التعليقات غريبة في معانيها ودلالاتها ، ولكنني كنت أرى بعضي وأسمع بأذن ، ولم يكن أمامي غير أن أصدق ما أراه وأسمعه منها كانت مرارته . وفجأة قال « السادات » بلهجة تسليم زانت من دهشني : « ما رأيك أن نجيء بتوفيق الحكيم هنا لكي نصالحه ولكي نحاصر هذا الموضوع ونصفيه مرة واحدة ؟ » . ومع أن الحديث امتد بنا بعد ذلك إلى مواضيع أخرى فإني كنت أمارس دوري في الحوار شاردأ وموزع الفكر .



الحاقه في ٧ مارس ١٩٧٢

سيادة الرئيس

راجع جيتن ملا انه لا انتم مند جيه شيئا
ما هو في قباله مع اكثر طرقت مثل من جارة
منه الى انه كتاب له في قباله
و جيتن ملا ما ياتو :

١- طلب اكثر طرقت قباله انا و اكثر جيتن
و اكثر جيتن انا . و كما هو اول الجيتن
ن الجيتن بقوله انه اساس الجيتن الجيتن
لم تقبل الجيتن و تكون الجيتن . و الجيتن
ب الجيتن . و الجيتن انا هو الجيتن . و الجيتن
جيتن الجيتن . و الجيتن الجيتن . و الجيتن
الجيتن الجيتن الجيتن الجيتن

نظام الجيتن
قال ان ايضا انه جيتن انه جيتن الجيتن
افلا به جيتن الجيتن . و الجيتن الجيتن
جيتن الجيتن الجيتن الجيتن الجيتن
الجيتن الجيتن الجيتن الجيتن الجيتن
و الجيتن الجيتن الجيتن . و الجيتن الجيتن
جيتن الجيتن الجيتن الجيتن الجيتن
از الجيتن الجيتن الجيتن الجيتن الجيتن
جيتن . و الجيتن الجيتن الجيتن الجيتن

عالمی لوطیہ و ہمد . و ہمدہ کی پائیداری
ذرت ہند ہمارے . و ہمدہ کی پائیداری
پیرا .

کال ن ایضا فہما سئل منہ طبیعتہ الموتیہ
تراکھا مگر ضرورت پانہ ہندہ الموتیہ فہما الحقیقتہ
سہ تلوہ اکثر متہ جود فناوتہ متہ دواتہ
لوشفتات نظر عالم الی فہدوتہ الوقف
الغیرتہ لفظہ . لیکن الی منع الکلمۃ بشوہ
مقبول . و کال اہل لیسویہ الی نظر مگر

لیت بالفوروتہ ہدوسحاب الی کمال دفعۃ و اجماع
بل یبہن الی کال کزرتہ الی الحار الی کال کال
ہندہ ہمارے الی ارضی و ما ذررتہ الی ہندہ
ہندہ الی کال ہندہ الی ہندہ الی ہندہ
فہما الحقیقتہ .

و ان . از آلودہ لیسویہ الی ہندہ الی ہندہ
و طبیعتہ الی ہندہ الی ہندہ الی ہندہ
مگر و کفامہ الی ہندہ الی ہندہ
الہ یقین مگر و کفامہ الی ہندہ الی ہندہ

تو ہندہ الی

وعدت اليه ومعى « توفيق الحكيم » بعد يومين فى استراحة القناطر أيضاً . وطوال الرحلة بالسيارة من مبنى الأهرام فى وسط القاهرة حتى استراحة القناطر ، وتوفيق الحكيم بجانبى . فقد كنت أحاول أن اتخيل شكل اللقاء القادم بين الاثنين . ومع أنى ظننت أنى استنفدت كل الاحتمالات ، فإن الذى كان فى انتظارنا كان شيئاً لم يخطر على بالى ولم يدر بخاطرى .

رحب أنور السادات بتوفيق الحكيم ترحيباً حاراً ، ثم قال على الفور : « إننى أعددت لك مفاجأة » . ثم صفق الرئيس بيديه وإذا باثنين من ضباط الحرس يدخلان وهما يحملان فيما بينهما ماكيت مجسد لمشروع من عدة مبان تحيط به نماذج الأشجار من كل ناحية . والتفت « السادات » لـ « توفيق الحكيم » وقال له : « هل تعرف ما هذا يا توفيق ؟ » وكان رد توفيق الحكيم نظرة تساؤل وجهها للرئيس الذى قال بطريقة مسرحية : « أمامك الآن دار الأوبرا الجديدة التى سوف أبنها مكان الأوبرا القديمة التى احترقت » . واستطرد : « لقد كلفت أعظم المهندسين المتخصصين فى دور الأوبرا بإعداد مشروع لدار أوبرا تليق بمصر بدل تلك الدار الصغيرة التى احترقت والتى بناها الخديو اسماعيل . وقد جله إلى المشروع كما أنه صنع له ماكيت مجسد ، وقررت أن تكون أنت أول من يشاهده . سوف تكون هناك ثلاثة مسارح فى المبنى ، واحد كبير والثانى متوسط وآخر صغير للمسرح التجريبي . وسوف تكون هناك قاعة للموسيقى السيمفونية أعدت على أحدث تكنولوجيا العصر من ناحية هندسة الصوت . وسوف تكون هناك قاعة للموسيقى الشرقية ، إلى جانب قاعات للمحاضرات » . ولمدة ثلاثة أرباع ساعة كاملة كان « أنور السادات » فى حالة تحمل فنى وهو يشرح صورة الحياة فى دار الأوبرا الجديدة كما يتمثلها فى خياله بعد أن يتم بنائها . كنت أحاول أن أسيطر على دهشتى طول الوقت ، فذلك مسار لم أتوقعه لأول لقاء بين الاثنين بعد قبلة الخطاب . وكان « توفيق الحكيم » يدير عصاه الشهيرة فى يده ويهز رأسه مبدياً إعجابه بين الوقت والآخر بالنهضة الفنية التى يمكن أن تساعد على احتضانها دار الأوبرا الجديدة . ثم قال السادات : « ها أنت ترى أن مشاكل اللحظة لا تمنعنى عن الاعداد للمستقبل » . ثم أضاف : « إن صراعنا فى الحقيقة صراع حضارى ولا بد أن نستعد له » ، وتطرق الحديث إلى إعجاب السادات ببعض مؤلفات توفيق الحكيم ، ثم انتهى اللقاء . وخرجت وتوفيق الحكيم إلى سيارت عائدين إلى الأهرام . وظل كلانا صامتاً يتأمل ما حدث لبعض الوقت . وأتذكر أنى سألته : « لو أنك واجهت أثناء تأليف إحدى رواياتك حواراً يدور كالذى جئنا بسببه ، فهل كنت تتصور أن يحدث ما رأيناه إلا فى مسرح اللامعقول ؟ » ، وكان توفيق الحكيم يهز رأسه ، وكان ذلك تعبيره عن حيرته فى فهم ما حدث .

ولم تمض الا أسابيع حتى راح « السادات » يشيد بالرجل الذى اتهمه بالخرف وبأن قلمه يقطر بالحقذ الأسود ، وفيما بعد أنعم عليه بأرفع وسام مصرى ، وهو « قلادة النيل »^(١) .



ولقد كنت أقابل الرئيس السادات باستمرار فى تلك الأيام ، وكنت أشعر بالصراع الذى يدور فى عقله . كان فى مأزق حقيقى . كان الشعور بالاحباط فى مصر شديداً ، يكاد يصل إلى حد الغضب . وكانت القوات المسلحة تشعر انها - وقد أثمت استعداداتها - متروكة بغير قرار . وكان حلم المعركة التى أعد الضباط والجنود أنفسهم لها يبدو ضائعاً وسط الضباب السياسى . وكان يمكن أن تكون لهذا كله آثاره على معنويات القوات . وكان السادات يدرك بغريزته أن كل هذه التوترات المتراكمة يمكن أن تنفجر ، وأنه مالم يستطع السيطرة على هذا الانفجار ، فإن هذا الانفجار المحتمل يمكن أن يطيح به ، ولكن كيف يتصرف ؟ كانت الفكرة الملحة عليه هى معركة صغيرة يمكن أن تشد القوتين الأعظم . ولكن كيف يتسنى له أن يتقن فى نوايا الأمريكيتين .

فى فبراير سنة ١٩٧٣ كان « السادات » قد أرسل مستشاره للأمن القومى « حافظ اسماعيل » إلى واشنطن للقاء رسمى أحيط بكل أضواء الدعاية اللازمة مع « ريتشارد نيكسون » رئيس الولايات المتحدة - ثم لقاء سرى مع نظيره الأمريكى « هنرى كيسنجر »^(٢) فى مزرعة يملكها « دونالد كندل » - رئيس مجلس إدارة « بيسى كولا » والذى كان صديقاً شخصياً للرئيس « نيكسون »^(٣) .

(١) كان تولى الحكيم فى ذلك الوقت قد فرغ من نشر كتاب له بعنوان « حودة الوعى » ، وكان الكتاب مجموعاً حاداً على جمال عيد الناصر .

(٢) كان مقرراً فى البداية أن أسفر هذا الاجتماع مع كيسنجر فى مزرعة دونالد كندل . وكان ذلك بناء على اقتراح من نيكسون وكيسنجر نقله إلى فى القاهرة لستر دونالد كندل بنفسه وفى حضور الدكتور زكى هاشم الذى كان صاحباً لـ « بيسى كولا » فى مصر فى ذلك الوقت . ثم مرز كندل ذلك الطلب بعد ذلك برسالتين يمت باحداهما مع الدكتور محمد حسن الزيات للتدوين الدائم لمصر فى الأمم المتحدة . ثم رسالة أخرى يمت بها عن طريق الدكتور لشرف غريال للقيام بأعمال شؤون الرعايا المصريين فى واشنطن . والى حق الرئيس السادات أن أنجب لهذا اللقاء السرى مع كيسنجر ، ولكن أثرت فى النهاية أن أحضر لأن فكر الرئيس السادات لم يكن عدداً فى ذلك الوقت ، كما أن موقفنا التفاوضى لم يكن على درجة القوة الفادرة على تحقيق نتائج ناجحة .

وقد شرحت تفاصيل هذا كله ونشرت وثائقه ، بما فيها الرسائل المكتوبة التى يمت بها كل من الدكتور الزيات من نيويورك والدكتور غريال من واشنطن . وذلك فى مقال بعنوان : « كيسنجر ولنا » . مجموعة أوراق . . . وقد نشر هذا المقال فى ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، وأحدث نشره خلافاً شديداً بين الرئيس السادات وصفي .

(٣) كان الرئيس نيكسون نفسه - قبل توليه الرئاسة عملياً لشركة « بيسى كولا » .

ولم يسفر هذا الاجتماع السرى بين «حافظ اسماعيل» و«هنرى كيسنجر» عن شيء يذكر . وفى الحقيقة فإن «كيسنجر» لم يكن تحت ضغط يفرض عليه أن يقترب بتناول أزمة الشرق الأوسط ، فقد كان يراها أزمة خادمة ، وهو لا يقترب إلا من الأزمات الساخنة . وقد عبّر عن ملاحظته تلك أكثر من مرة ، ليس فقط أثناء لقائه السرى مع «حافظ اسماعيل» ، ولكن أيضاً خلال تصريحات صحفية نقلت عنه أكثر من مرة ، كما نقلها عنه إلى الرئيس «السادات» عديون من قبلوه ثم قابلوا الرئيس «السادات» بعده ، وبينهم «أرنو دى بورشجراف» مندوب مجلة «نيوزويك» فى الشرق الأوسط ، وكان من المراسلين الأجانب المقربين فى ذلك الوقت لدى الرئيس «السادات» .



كان الالحاح من دوائر عديدة على ضرورة الحركة أو التسخين ، كان مطلب الحركة الحقيقية مطلباً وطنياً وقومياً عربياً ، وبدت مناورة التسخين مطلباً لجهات دولية وعربية متعددة ، بينها السعودية . فقد كان «كمال أدهم» والمخابرات السعودية من أهم المصادر التى يعتمد عليها الرئيس «السادات» فى معرفة النوايا والاتجاهات الأمريكية ، ونصحته السعوديون أكثر من مرة بالحركة ، وأكدوا أن التسخين سوف يفرض نفسه على كل الأطراف بما فيهم الولايات المتحدة ، لأن التسخين سوف يعطى الولايات المتحدة حجة إزاء اسرائيل . كانت الولايات المتحدة - كما نقل عنها - تقول إنها تلح على اسرائيل فى أن تقابل خطوة «السادات» بطرد الخبراء السوفيت بخطوة أخرى سخية . وكانت اسرائيل ترد عليهم بأن ما تم قد تم ، ولا فائدة من دفع ثمن شيء أصبح فى الجيب فعلاً . وأكد لى السيد «كمال أدهم» بنفسه - فيما بعد - ذلك الاتجاه فى السياسة الأمريكية ، وقال لى إن مسؤول المخابرات الأمريكية فى الشرق الأوسط كان يرى هذا الرأى لأن الاسرائيليين يظهرون عناداً متزايداً ، وأن السياسة الأمريكية - والحال كذلك - ليس عندها مانع من بعض التسخين ، ومن الغريب ان هذه الرسالة نفسها نقلت فيما بعد إلى الرئيس «السادات» ليس فقط بواسطة السيد «كمال أدهم» وإنما أيضاً بواسطة «دافيد روكفلر» رئيس بنك «تشيس مانهاتن» ، وكان صديقاً للرئيس السادات ومهماً بالشرق الأوسط بسبب المصالح الواسعة لبنك «تشيس مانهاتن» فى المنطقة . وكان آخر لقاء فى تلك الفترة بين «السادات» و«روكفلر» فى استراحة برج العرب يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٣ . واتذكر أننى قابلت الرئيس «السادات» عقب مقابلته لـ «دافيد روكفلر» فى برج العرب . وكان لقاىى معه فى كابين الاستراحة المطل على شاطئ البحر . ومع أن «السادات» كان قد حدثنى فى بداية هذا الشهر عن الاحتمالات القرية للمعركة ،

كما طلب منى أن أشارك في إعداد خطة سياسية وإعلامية للتمهيد لها ومصاحبة تطوراتها - فأننى فى هذا اللقاء فقط فى مساء يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٧٣ أحسست أن « السادات » يتحدث جدياً لأول مرة عن المعركة : بل إنه فى تلك الليلة حدد لى موعد بده العمليات تقريباً .

من الصعب على أى انسان ان يتصور المشاعر التى كانت تعتمل فى أعماق « أنور السادات » فى تلك الأيام الحاسمة . كان قد استقر على الحركة ، فلم يكن أمامه سبيل غير ذلك ، وكان أكثر ما يضغط عليه وجود جيش ضخم مجهز وأعدّ هدف واحد لا بديل له وهو دخول معركة . وما لم يصلر اليه أمر البدء فإن العواقب يمكن أن تكون وخيمة . كان « السادات » يدفع دفعاً بفعل عوامل كثيرة إلى دخول المعركة - وربما يمكن للانصاف فهم بعض أسباب تردده بسبب ضخامة القرار وفداحة العواقب التى يمكن أن تترتب على أى خطأ فى الحساب . ولقد كان من السهل عليه أن يتهم آخرين بالانزامية ، ولكن الانصاف يقتضى أيضاً ان يقال إن تردده هو لم يكن أمراً بسيطاً يمكن ان يصدق معه وصف مثل الانزامية أو غيره من الأوصاف . فالمسؤولية التى كان يتحملها هائلة ، والمخاطر على كل خطوة من الطريق .



وعلى أى حال ، فقد كان للحالة النفسية للسادات فى تلك الفترة آثار جانبية بالغة الحساسية . فلم يكن قادراً على الصراحة حتى مع حلفائه . وحينما أتم اتفاقه النهائى مع الرئيس « حافظ الأسد » على المعركة وتوقيتاتها وخططها ، فإنه أخطر السوريين بأنه سيقطع خطة « جرانيت ٢ » التى كانت تقتضى الوصول إلى المضائق فى سيناء ، لكنه فى أمره لبده العمليات للفريق « أحمد اسماعيل » طلب اليه فى الواقع تنفيذ خطة « جرانيت ١ » التى كانت تقتضى مجرد عبور قناة السويس والاحتفاظ بخمسة رؤوس كيارى على الضفة الشرقية لقناة السويس . إن ذلك لم يؤد فقط إلى سوء فهم بينه وبين السوريين فى المراحل الحساسة للمعركة ، لكنه أدى أيضاً إلى نتيجة أخرى أكثر خطورة . تلك هى أنه حينما حدث النجاح الساحق للقوات المصرية فى عملية عبور قناة السويس فإن « السادات » - الذى لم يكن يتوقع هذا القدر من النجاح - لم يكن قادراً على سرعة استغلاله . ولم يبدأ التخطيط للمرحلة الثانية من العمليات بعد العبور الا يوم ١٢ أكتوبر - أى بعد ستة أيام من بده الهجوم - وفى تلك اللحظة كان الوقت قد أصبح متأخراً .

إن أحداً لم يتوقع أن يتصرف الجيش المصرى بالطريقة التى تصرف بها ، ولم يتصور أحد

أن يصل مستوى الأداء إلى هذه الدرجة من القدرة والكفاءة . ان هذا الأداء كان أكبر مفاجأة في المعركة ليس فقط للاسرائيليين وللأمريكيين ، ولكن للسادات نفسه . لقد أذهلته تلك الدقة في التخطيط والتنفيذ التي جرت بها المراحل الأولى لعملية العبور . وكان تكتيك نشر الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات تكتيكاً رائعاً استغلته شجاعة الرجال وإقدامهم لتحقيق ما يمكن وصفه بحق بأنه انتصار استراتيجي باهر . أتذكر يوماً قبل بدء المعركة في بيته في الجزيرة ، قال لي الرئيس « السادات » فيه ، وكلماته تعكس تلك الحيرة التي كانت تتجاذب مشاعره : « مهما يكن من أمر ما يحدث فسوف يقول الناس إنني أدت واجبي . وإذا هزمنا أثناء العبور فسوف يكون ذلك قلداً ، ولكن الشعب لا يستطيع ان يلومني . لقد دافعنا عن شرف مصر بصرف النظر عن الثمن ، حتى إذا وصلت خسائرنا إلى عشرين ألف أثناء العبور » .

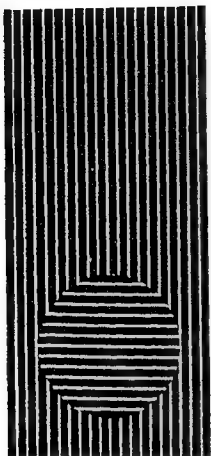
لكن ما حدث فعلاً لم يفرض على مصر مثل هذا الثمن الفادح . لقد تكفلت شجاعة الرجال وتصميمهم بالندفاع لم يكن في حساب أحد . لقد اندفعت القوات عبر قناة السويس كما لو انها كانت تقوم بمناورة . كان الرجال قد حفظوا عن ظهر قلب أدوارهم في الخطة ، وكان إحساسهم بوطنهم دافعاً إضافياً إلى عمل أقوى بما لا يكفي معه أى مديح ، في خلال أربع وعشرين ساعة من العمليات التي بدأت في الساعة الثانية وخمس دقائق ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر كانت هناك خمس فرق على الناحية الأخرى من قناة السويس . للمرة الثانية كان انضباط القوات المسلحة وشجاعتها هو العامل الحاسم ليس فقط في انقاذ « أنور السادات » ولكن في انقاذ مصر^(١) .

وعندما اطمأن « السادات » - بعد فترة التردد والقلق - إلى تحقق المعجزة التي قام بها الجيش المصري ، فانه بدأ يعكس الشعور الطاغى بالرضا والكرامة اللذين أحس بهما كل المصريين وكل العرب ، خصوصاً وقد نحت آثار مهانة سنة ١٩٦٧ . ومن سوء الحظ ان الانتصار الضخم الذي حدث لم يستطع - وراء الفرح والاعتزاز - أن يؤثر على الخطة التي كان رسمها لنفسه . كان ما زال يفكر في « حركة » أوفى « تسخين » ، ولم يتنبه إلى ان الصورة الاستراتيجية العامة للمنطقة كلها قد تغيرت فعلاً ، وانه يستطيع الآن باطمئنان ان يرفع مستوى تطلعاته ومطالبه ، كان الموقف قد تغير تغييراً أساسياً بعد العبور ، وكان هو لا يزال

(١) تضاد الرئيس السادات فيما بعد حيناً رحت ألح في مقالتي أثناء الحرب ويبدو على أن البطل الحقيقي في المعركة كان هو الانسان المصري العادي وليس أى أحد غيره .

عند تفكيره كما كان قبل المعركة . كانت المعركة قد صنعت تحالفاً هائلاً يضم قوى كثيرة قادرة على تحقيق حل مشرف لأزمة الشرق الأوسط . كان العرب لأول مرة قد تحركوا معاً على أكثر من جبهة بقواتهم المسلحة ، وكان سلاح البترول مشهوراً ، وكانت الامكانيات العربية المالية والنفسية عند أقصى درجات قوتها ، وكانت القوتان الأعظم وجها لوجه في موقف خطر . وكانت أوروبا الغربية أكثر اعتماداً لدور ايجال ، وكانت اسرائيل تحت ضغوط هائلة . لكن « السادات » كان في ذلك الوقت ما زال كما كان قبل المعركة - يتصور أن مفاتيح الموقف في يد الأمريكيين وأنهم وحدهم يستطيعون تدبير الأمور .

وفي الوقت الذي راح فيه يمثل دور المنتصر العظيم - فإنه بسخاء شديد قام بتسليم ٩٩ في المائة من أوراق لعبة الشرق الأوسط إلى أيد في واشنطن !! وسلطوا الأضواء كلها عليه . . وراحت محركات كاميرات التلفزيون تدور بغير انقطاع .

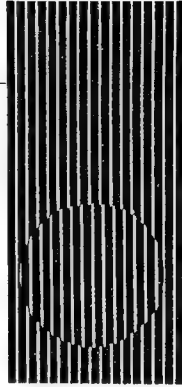


الجزء الثاني

النخب الثاني لمصر

« الجغرافيا هي العامل الثابت
في صنع التاريخ . . »

(رسالة مكتوبة بخط يده ، بعث
بها الرئيس شارل ديغول إلى
الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ
٢٦ أغسطس ١٩٦٧) .



العالم ... مسرحه

قبل متابعة خطى « السادات » من موقع القمة في مصر حتى وصوله إلى أفق النجوم اللامعة في العالم - فإنه لابد من نظرة سريعة على قضايا الشرعية التي تواجه الزعماء في دول العالم الثالث . ولابد من نظرة أيضاً على الضغوط التي يتعرض لها العالم العربي بصفة خاصة ، كما أنه لابد أخيراً من نظرة على الظروف الخاصة المتصلة بمصر تحديداً .

وفيما يتعلق بمعظم بلدان العالم الثالث فإنها جميعاً تعيش في حالة شرعية إنتقالية ، تحاول فيها أن تنتقل من الشرعية التقليدية ذات الأساس القبلى أو الدينى إلى الشرعية الدستورية والقانونية التي تتمتع بها - ولو نظرياً على الأقل - بلاد العالم المتقدمة في الغرب . وفي الواقع فإن بلدان العالم الثالث التي ما زالت تعيش الحالة الانتقالية لا تجد لشرعية السلطة فيها غير أساسين :

□ الأساس الأول هو ضرورات الاستمرار ، وفي العادة فإن ما يعبر عن هذا الاستمرار هو البيروقراطية ، بما فيها القوات المسلحة التي تستطيع أن تكفل على الأقل حداً أدنى من ضرورات الوجود والاستقرار وربما النمو .

□ الأساس الثانى هو وجود رجل - على قيد الحياة أو في عداد الأموات - يكون وجوده رمزاً

لآمال مختزنة أو متحفزة ، وغالباً ما يكون هذا الرجل هو البطل البارز في تحرير وطنه من الحكم الاستعماري أو الاستغلال الأجنبي .

والمشكلة على أى حال أن هذا الرجل الواحد مهما كانت درجة احترامه أو الاعجاب به ، لا يستطيع أن يعيش على أكاليل الغار وحدها ، كما أنه لا يستطيع أن يورث منجزاته وبالتالي سلطاته إلى خلف له . إن أى رئيس للجمهورية أو للوزراء في الغرب سوف يكون متوقفاً منه بطبيعة الحال أن ينفذ البرامج التي تقدم حزبه للناخبين على أساسها . ولكن شرعيته ومدة بقائه في السلطة تجيء من خلال المؤسسات الدستورية للدولة . وأما في العالم الثالث فإن شرعية أى رجل وكذلك بقائه يتوقفان على درجة القبول العام - غير المنظم في معظم الأحيان - الذي تحققه أعماله ونتائجها أمام الناس . وفي العادة فإن كل واحد من زعماء بلدان العالم الثالث يتحدث عن التنمية باعتبارها أساساً فيما يريد أن يحققه ، ولكن الذي يدعو للأسف أحياناً أن معظمهم لا يقر أن التنمية ليست مجرد مسألة بناء مصانع ، وإنما هي عملية شاملة تشمل كل نواحي الحياة في بلاده : الثقافية والسياسية وكذلك الاقتصادية ، فإنها جميعاً يجب أن تسير على خطوط متوازية ، فليس ممكناً أن تتم أى تنمية حقيقية دون أن تكون هناك المؤسسات القادرة على تحمل مسؤولياتها ، ولا يمكن أن تقوم مثل هذه المؤسسات إلا على أساس الحقائق الاجتماعية والإمكانات المتاحة لازدهارها .

ولأن التنمية الداخلية عملية بالغة التعقيد ، فإن عدداً من زعماء دول العالم الثالث يذهبون وراء حدود بلادهم في محاولة لتأكيد شرعية نظمهم عن طريق ميادين السياسة الخارجية . وربما كان بعض ذلك ضرورياً أو مفروضاً بحكم ظروف العالم . فليس هناك أى حاكم يقدر في هذا العالم على أن يقبع معزولاً وراء الحدود الطبيعية لوطنه (وكثيراً ما تكون هذه الحدود غير طبيعية ، فإن معظم خطوط الحدود في العالم الثالث رسمتها ظروف التجربة الاستعمارية ومصادفاتها ، ويندر بينها أن توجد دولة تتمتع بما يمكن تسميته بحق حدوداً طبيعية) . إلى جانب ذلك فإن أمواج الهوام المفتوحة تجعل أى حاكم مكشوفاً أمام منافسيه أو خصومه . ثم إن شحنات التلفزيون المثقلة بالصور والظلال والألوان لا تعترف بخطوط الحدود الدولية . ولم يعد صحيحاً أن الاستقلال الوطني يرمز إليه علم أو نشيد أو مقعد في الأمم المتحدة . كما أنه لا بد لكل حاكم أن يتأكد من أنه يمسك بأدوات السيطرة في يده لضمان الاستمرار : كالبيروقراطية والبوليس والجيش . وحتى هذه الأدوات لم تعد كافية في هذا العصر لإحكام السيطرة . فهذه الأدوات لا تستطيع السيطرة على عقول الناس . وهكذا فإنه لكي تكون السيطرة كاملة فإن حاكم أى واحدة من هذه الدول يجد

نفسه - مهما ادعى - يعزز قبضته على الأمور بواسطة الصحافة والإذاعة والتلفزيون في بلاده . وهكذا فإن مراسلات الراديو العالية والقوية تصبح أكثر في الدلالة على قوة السلطة في الدولة من العلم الملون ، كما أن استديوهات التلفزيون الكاملة التجهيز تصبح أهم من مقعد في الأمم المتحدة .



إن التعميم بالطبع له مزالقه ، ولا بد من الاحتراس حتى لا تكون الأحكام عشوائية . وبالرغم من أن بلاد العالم العربي تحسب ضمن بلدان العالم الثالث وتطبق عليها التصورات العامة الخاصة به ، فإنها على نحو أو آخر يمكن أن تعتبر قضية خاصة . إن العالم العربي لا يشكو من قلة التاريخ ، بل لعل شكواه بالعكس من كثرة التاريخ ، وهو مثقل بموارث الماضي ، بل ويمكن أن يقال إن الشرق الأوسط هو بؤرة التاريخ . ففي أراضيه نبتت معظم الحضارات القديمة بأدائها وفنونها ، وفوق ذلك فقد كانت هذه المنطقة موطن كل الأنبياء ومهبط كل الأديان ، ثم انها كانت مسارح القتال لكل الغزاة من « سارجون » إلى « الإسكندر » ومن « قيصر » إلى « النبي » . ثم انها كانت ميدان معركة لكل الأيديولوجيات ، وهي الآن مسرح صراع قائم وصادم محتمل بين القوتين الأعظم في هذا العصر . وفيما يتعلق بالأفكار والمعارف فإن الشرق الأوسط كان سباًقاً للعطاء أكثر منه سباًقاً للاخل . وليس هناك من ينكر أن النهضة الأوروبية - ومن خلال مراكز الاشعاع الثقافي العربي في أسبانيا وصقلية ، إلى جانب الحروب الصليبية والاحتكاك مع بيزنطة - تأثرت إلى حد بعيد بتطعيم عربي وإسلامي . وبالرغم من أن الشرق الأوسط له تاريخ كبير في العطاء فإن ذكريات الحصار القريب حوله ما زالت ماثلة في الأذهان وفي الوجدان . وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فإن الامبراطورية العثمانية التي كان مفروضاً فيها - بحكم الخلافة - أن تكون قلعة لحماية الاسلام تستطيع الحضارة العربية في أمانها أن تزدهر - أثبتت في النهاية أنها كانت حامياً متهوئناً . وحينما انهالت في النهاية تحت مختلف الضغوط ، فإن العرب وجدوا أنفسهم مكشوفين في العراء . كانوا يرتبطون معاً بروابط اللغة والدين والقانون والحضارة والتجارة والاختلاط المتصل والمصالح المشتركة ، ولكن الإطار السياسي لكل هذه الروابط لم يكن موجوداً . وبالرغم من كل ماتم انتجازه عملياً ونظرياً باسم القومية العربية والوحدة العربية فإن هذا الإطار السياسي ما زال مفقوداً . وهكذا فإن العالم العربي اليوم أشبه ما يكون بـ « موزاييك » من الكيانات التي قد يكون لها ماضيهما الحريق ، لكنها محكومة بشكل عام بنموذج العالم الثالث . هناك بلدان - مثل السعودية والمغرب - ما زالت

الشرعية فيها تقوم على الأساس الدينى . وهناك بلاد أخرى مازال أساس الشرعية فيها هو النظام القبلى . وفى بلاد عربية أخرى فإن القوات المسلحة - باعتبارها طليعة البيروقراطية - تمثل الاستمرار بأية احتمالات قد تكون كامنة فيه - هى أساس الشرعية .



ونصل إلى مصر . فبين كل البلاد العربية تحتل مصر مكانة خاصة ، ويدون أن تكون أسباب هذه المكانة الخاصة واضحة لدى أصدقائها أو أعدائها ، فإن احتمالات سوء الفهم - أو ما هو أخطر - ستظل قائمة . ولقد كانت مصر طوال العصور عرضة لاجتهادات بعضها على جانب الصواب . وربما يذكر كثير من الناس كلمة المؤرخ اليونانى « هيرودوت » ، التى بدت لوقت طويل وكأنها الحكمة مقطرة ، حين وصف مصر بأنها : « هبة النيل » . لكن مؤرخاً مصرياً حديثاً كالاستاذ « شفيق غريال » كان أقرب إلى الحقيقة حين قال : « إن مصر ليست هبة النيل ، وإنما هى هبة الشعب المصرى » . فالنيل يمر بأقطار عديدة ، من منتصف القارة الافريقية وحتى شطآن البحر الأبيض ، لكن تجربته مع مصر لم تتكرر على طول ضفافه إلا فى مصر . ثم أن هناك مقولة شائعة أجبرى ، فكثيراً ما يقال إن مصر ثابتة وغير قابلة للتغيير وأن سجلها فى التاريخ هو صبغة من الفقر . وقد عبر عن ذلك « ادوارد دايسى » فى كتابه عن مستقبل مصر حين قال : « إن المصريين عاشوا طويلاً فى العبودية لدرجة أن تاريخهم ليس الا سلسلة متعاقبة من السادة الطفافة » . ولا يمكن ان يكون ذلك صحيحاً على هذا النحو الذى أطلقه « دايسى » ، فإن أى مجتمع لا يقدر على التغيير محكوم عليه بالتحجر والتكلس ، وذلك لم يحدث لمصر ولا لمجتمعها . ومن الملفت للنظر أن مصر فى حقيقة الأمر تقدم مثلاً نادراً لقابلية التغيير . ففى خلال الألفى سنة الأخيرة غيرت مصر لفتها ثلاث مرات ، وغيّرت مصر ديانتها ثلاث مرات ، وليس هناك ما هو أكثر ثباتاً فى حياة أى شعب من لفته ومن دينه . وإذن فمصر ليست متحجرة ولا متكلسة . والخطأ الذى يقع فيه كثيرون ممن كتبوا عن مصر ابتداء من « هيرودوت » وإلى العصر الحديث ، أنهم خلطوا بين الثوابت فى مصر وبين المتغيرات . بينما قصة مصر الحقيقية هى حوار بين ضرورات الاستمرار وضرورات التغيير .

وأول الثوابت وأهمها فى حياة المصريين هما النيل والصحراء : النيل يعطى مورد الحياة ، والصحراء تحاصر النمو . ولم يكن أمام أى مصرى إلا أن يحيا ضمن مجتمع الوادى أو يضيق فى الصحراء . ولأن كل شىء فى مصر كان يعتمد على ضبط مياه النهر ، فقد كان لابد من سلطة مركزية تميزها بيروقراطية مركبة الدرجات تتنازل من الفرعون على

القمة إلى الفلاح في أى قرية . والحياة السياسية في مصر كانت دائماً تأخذ هذا الطابع المحكوم بالجغرافيا . ولأن المياه كانت تفيض في الصيف الحار ، ولأن مصادر هذا الفيضان كانت دائماً بعيدة وغير مرئية من مصر ، فلقد كانت هناك الحاجة دائماً إلى عقيدة شبه دينية تتفاعل مع هذه المعجزة السنوية .

ولقد لجأت معظم المتغيرات في الحياة المصرية من خارج حدودها . فمن خارج الحدود جاء الغزاة ، والحكام أحياناً ، وترك كل منهم جزءاً من نفسه في مصر سارياً في لغة وعادات سكان الوادى . ولكن في النهاية كان المصريون يستوعبون ما يريدون وكانوا يهضمون الغزاة أو كانوا يلفظونهم .

إن هذه المعجزة السنوية بالفيضان جعلت من مصر كياناً وحدانياً - إذا جاز التعبير . ثم أنها خلقت مفهوم « الملك الإله » . وبشكل أو آخر فإن كل فيضان جديد عزز بطريقة واعية أو غير واعية هذا الاعتقاد . ولقد استطاعت مصر أن تحوّل « الإسكندر المقدونى » و « يوليوس قيصر » إلى فراعنة . ولقد أعلن « نابليون » نفسه مسلماً في اللحظة التى نزل فيها من أسطوله فى أبوقير ، بل إن إذاعات برلين الموجهة إلى الشرق الأوسط وإلى مصر - التى كانت مسرحاً مهماً من مسارح الحرب العالمية الثانية - أشارت أكثر من مرة إلى أن هناك من يسمون « هتلر » فى مصر بلقب « الحاج محمد هتلر » . وربما كانت تلك مبالغة من إذاعة برلين ، لكنها كانت تعبيراً عن شيء . أكثر من ذلك ، فإن الملك « فاروق » - مع أن دمه خليط من التركى والشرقى - حاول مرة أن يثبت إنتسابه إلى النبى . وفى وقت حرب السويس ، وعندما وجهت موسكو إنذارها الشهير إلى بريطانيا وفرنسا بوقف العدوان على مصر وإلا فإن باريس ولندن ليستا بعيدتين عن مدى الصواريخ السوفيتية - فإن مظاهرة متحمسة خرجت تهتف باسم « بولجانين سيف الدين » . وربما كان تطبيقاً لنفس هذا الوجدان الوجداني فى مصر أن « أنور السادات » اختار لنفسه لقب « الرئيس المؤمن » .



إن حاكم مصر - « الملك الإله » - كان يجلس دائماً فوق قمة الهرم ، وتحتة كانت هناك طبقة تجمع ما بين بقية أسرته المالكة وكبار الكهنة ، وتحتهم كانت هناك طبقة ثالثة تضم كبار موظفى الدولة مع صفار الكهنة ، وأخيراً كانت قاعدة الهرم تتكوّن من قاعدة عريضة من فلاحي الأرض والعمال . كان الحاكم هو حلقة الصلة بين الإله والإنسان ، وكان هو موزع المياه التى هى عطية الإله للإنسان . وكان موظفوه هم محصلو الضرائب

ومنظمو العمل الاختياري أو الإجباري على هؤلاء الذين يكسحون في الحقول أو يمتنون صفوف الجيش ، أو يمتنون المعابد والمقابر .

وفي العصر الحديث فإن « محمد علي » أثبت فهمه للمعاني الكامنة في هرم التركيب السياسي المصري . وولد له بوضوح الثلاثة الصارمة بين الحاكم والأرض والفلاح . وقد تجلى فهمه لهذه الثلاثة وبأسلوبه الخاص حينما جعل نفسه في وقت من الأوقات المالك الوحيد لكل الأرض الزراعية في مصر . وعندما جاء عهد سليله الملك « فاروق » ليجلس على عرش مصر ، فإن البنية الاجتماعية في مصر كانت قد أصيبت بتشوهات عميقة ، كان أكثر ما يَصَوِّرُها أن نصفاً في المائة من السكان كانوا يملكون ثلث الأرض الزراعية وكانوا يحصلون لأنفسهم على نصف الدخل المتولد منها .

هناك ثوابت أخرى في تاريخ مصر ، النيل واحد من هذه الثوابت ، وحقيقة أن مصر جسر برى بين قارتين ، وأنها في نفس الوقت برزخ بين بحرين - نموذج آخر من الثوابت . وهذه كلها ثوابت تعني أن مصر تحتل في وسط العالم موقعاً استراتيجياً فريداً . والحقيقة أن موقع مصر كان خليفاً بأن يفرض نفسه على التاريخ . ولم يكن أمام مصر - إذا كانت قوية - غير أن تتحمل مسؤولية موقعها ، وأما إذا كانت ضعيفة فلم يكن أمامها إلا أن تكون جزءاً من إمبراطورية أو نظام أجنبي يسيطر على الموقع ويسيطر منه . إذا لم تكن مصر تملك القدرة على استعمال موقعها ، فإن غيرها سوف يستعمله لأن هذا الموقع ييسأطة لا يمكن أن يظل خالياً ، لأن التاريخ أيضاً لا يقبل الفراغ . ولقد كانت الأهمية الكبرى لثورة سنة ١٩٥٢ أن الشعب المصري بعد ألفين وخمسمائة سنة^(١) كان هو الذي غير حكمه ، ولأول مرة كان الحاكم مصرياً .

إن مصر التي تولى « أنور السادات » زمام الأمور فيها كانت مطبوعة إلى حد كبير بطابع « جمال عبد الناصر » . وإذا كان صحيحاً - على حد تعبير « لينين » - أنه ليس هناك ما يصح تسميته برجل ثوري ، وإنما هناك ما يمكن أن نسميه حالة ثورية ، بأن الثوري في الحقيقة هو رجل يستطيع أن يشعر بهذه الحالة وأن يتفاعل معها وأن يتحرك فيها - فإن « جمال

(١) طوال ألفين وخمسمائة سنة قبل الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ ومنذ انهيار عصر الأسر الفرعونية ، كان الموقع المصري محلاً باستمرار ولم يكن يطرده الدولة القديمة من الموقع إلا غزاه جديد يستعلاها فيه . كان الآخريون هم الفلين أعرجوا القرس ، وكان الرومان هم الذين أعرجوا الآخريين ، وكان العرب هم الذين أعرجوا البيزنطيين (ورقة الرومان) ، وذلك تكرر على نحو أو آخر حتى جاء المسلمون فأعرجوا الماليك ، ثم جاء الفرنسيون وحاولوا إخراج المسلمين وبغايا للماليك ، ثم جاء الأنجليز وأعرجوا المسلمين .

عبد الناصر، كان بهذا الوصف واحداً من هؤلاء الثوريين . ولعله كان يدرك هذا بإحساسه حين وصف دوره ذات مرة قائلاً : « إننى لست زعيم حركة وإنما أنا تعبير عن هذه الحركة » . ومع أن الظروف التي عاش وعمل فيها جمال عبد الناصر لا تزال قريبة ، إلا أنه من الصعب الآن إعادة تمثيل حالة التفاعلات والتوترات التي سادت العالم العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية . كانت هناك امبراطوريتان قديمتان (بريطانيا وفرنسا) تواجهان مرحلة الانحسار وربما الانهيار . وكانت هناك امبراطوريتان جديدتان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) راحت كل منهما تستعرض عضلاتها استعداداً للانقضاض . وكانت هناك أفكار جديدة وعديدة تنتشر بسرعة ونهز المنطقة إلى الأعماق وتحاول إخراجها من القالب الذي كانت فيه ومن المشاكل التي كانت تعانيها بعد فترة الحرب وما شهدته من صدام الجيوش وآثار التضخم المالي والأخلاقي ، إلى جانب الآثار الوافدة لبداية ثورة وسائل المواصلات . قبل الحرب كانت سياسة العهد الجديد التي أعلنها « روزفلت » في بداية حكمه قد شملت الاهتمام في المنطقة وأثارت كثيراً من الإعجاب وأيقظت كثيراً من الآمال . وخلال الحرب ظهر مشروع « بفرديج » في إنجلترا - حلم بالعدل الاجتماعي - وكان لهذا المشروع أثر مماثل على المثقفين والمفكرين في المنطقة . وعلى حافة الحياة السياسية في بلدانها فقد ظهرت بوادر استقطاب إلى اليمين وإلى اليسار ، فقد برز تأثير الشيوعيين إلى جانب ازدياد نفوذ الإخوان المسلمين ، وكان كلاهما - حافة اليمين وحافة اليسار - يشدان كل يوم أتباعاً جديداً ويكسبان أرضاً جديدة . وكانت القومية العربية وحلمها في الوحدة العربية قد أصبحت ضرورة مقبولة بالرغم من المذاق الإسلامي الذي كان ملحوظاً فيها بالنسبة للمسيحيين العرب من أقطاب مصر وموارنة لبنان . وتوج هذا كله بتوقيع ميثاق الجامعة العربية سنة ١٩٤٤ . في ذلك المناخ بدت السياسات المصرية التقليدية القائمة على المناورة والتوازن بين الانجليز والقصر والوفد - بدت شيئاً فات أوانه لأنه يفقد صلته بالحقائق الجديدة يوماً بعد يوم .

كان لا بد من تغيير . ولم تكن هناك فائدة ترجى من انتظار التغيير بواسطة حزب سياسي قديم أو جديد . فلقد كان التركيب الطبقي في مصر لا يزال في حالة سبولة ، الأمر الذي يمنع ظهور قاعدة اجتماعية صلبة يقوم عليها تنظيم سياسي حقيقي ويزدهر . هكذا فإذا حين جاء التغيير - كان مصدره هو القوة الوحيدة في المجتمع التي تمثل ارادة الاستمرار من ناحية ، وتملك مقدرة العمل من ناحية أخرى - الجيش . ليس معنى ذلك أن ما حدث سنة ١٩٥٢ كان إنقلاباً عسكرياً على الصورة التقليدية المعروفة ، حين يضيق جيش من الجيوش بعجز الادارة المدنية عن تسيير الأمور في بلد من البلدان ومن ثم يتقدم هو ليطرد الاداء .

المدينة المتهاوية وليتولى بنفسه تسيير الأمور . لم يكن ذلك ما حدث في مصر ، وإنما كان ما حدث في حقيقة الأمر ثورة نظمها جماعات من الشباب في القوات المسلحة انعكس عليهم وتمثل فيهم ذلك السخط العام السائد بين كل جموع السكان . وهكذا تقدموا لكي يضعوا أساساً لتغيير اجتماعي شامل كانوا يشعرون - كما يشعر غيرهم - أنه قد أصبح حتمياً .



والشيء المهم فيما يتعلق بـ « جمال عبد الناصر » ، وربما كان من أبرز أسباب نجاحه ، أنه - مثل « محمد علي » قبله - أدرك بعمق حقيقة الثوابت الجغرافية والتاريخية التي تصوغ وتحكم أقدار مصر . ولم يكن يملك تجربة نظرية كاملة تقدم له زلوا بالشكل مفاتيح التغيير ، ولهذا فإن فكره كان ينمو ويتطور مع التجربة . وكان فهمه للثوابت هو بوصلة الأمان لسلامة الاتجاه . ولقد فهم في البداية أن أمن مصر يعتمد على دعامتين : النيل - وذلك أوحى له بأن تكون لمصر سياسة إفريقية واضحة . والثانية هي الجسر البري إلى آسيا - وهذا كان يعني ضرورة أن تكون لمصر سياسة شرقية واضحة . وكان هدف الأمن المصري على المحور الجنوبي - النيل - محلياً وكان أيضاً محدوداً - يريد بالدرجة الأولى أن يطمئن على أنه ليست هناك على منابع النيل ولا في طريقه قوة تقدر أو ترغب في عرقلة وصول المياه إلى مصر . لكن المحور الشرقي للأمن كان قضية أكثر تعقيداً وتشابكاً . كان هدفاً محدوداً ولكنه لم يكن هدفاً محدوداً . ولقد بدا « جمال عبد الناصر » في البداية متأثراً بدراساته العسكرية كضابط شاب استوقفته طويلاً قضايا الأمن المصري من وجهة نظر عسكرية . وكان تأثير استراتيجيات « اللنبي » في الحرب العالمية الأولى واضحاً عليه . ولقد قام بتدريس حملات « اللنبي » في الشرق لطلبة الكلية الحربية حينما أصبح مدرساً بها ، وأصبح مقتنعاً أن هناك خطين للدفاع عن مصر : أولهما خط غزة - بير سبع ، وهو يقع خارج مصر . والثاني مضائق سيناء وهي آخر خط دفاعي قبل قناة السويس . وكان « جمال عبد الناصر » أيضاً قارئاً لتاريخ دؤوباً . وقادته قراءاته إلى عبرة هامة وهي أن كل حكام مصر الكبار من « تحتمس الثالث » إلى « صلاح الدين » إلى « محمد علي » أدركوا أن الحدود الحقيقية للأمن المصري تقع في الشمال الشرقي بعيداً في سوريا . ثم أضافت تجربته الشخصية في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ بعداً وعمقاً جديدين ، كانا في الواقع دليله إلى إيمان مستقر وثابت بهدف الوحدة العربية . وهكذا فإنه وصل إلى يقينه العربي بالتجربة العملية أكثر منه بالتصور النظري . لقد رأى في فلسطين ارتباطات مصر الحقيقية وانتصامها التاريخي .

وفي كتابه عن « فلسفة الثورة » شرح « عبد الناصر » بشكل تفصيلي تصوره للدوائر الثلاث المتشابكة التي تعيش فيها مصر : الدائرة العربية ، والدائرة الافريقية ، والدائرة الاسلامية . وكانت مصر - حتى بالموقع - في القلب من ذلك كله . لكن هذه الافكار لم تكن هي وحدها التي أعطت لـ « عبد الناصر » شرعيته . لقد أعطته الأرضية التي يقف عليها ، لكنه استطاع أن يبنى شرعيته على هذه الأرضية بمنجزاته التي حققها فعلاً ، كالاصلاح الزراعي وتأميم قناة السويس وتأميم مصادر التمويل ، وبرامج التصنيع الواسعة وعمليات إعادة التوزيع المستمر للثروة ، ومجانبة التعليم والتأمينات الاجتماعية ، ومشاركة العمال والإفلاحين في كل المجالس الشعبية بالنصف على الأقل ، وبناء السد العالي ، وتحرير المرأة^(١) . إلى جانب هذا كله في الداخل ، فقد كانت هناك معركته المستمرة ضد الاستعمار ومع حركة التحرر الوطني ، وضد مناطق النفوذ ومع حركة عدم الانحياز . وكان ذلك كله - في الداخل والخارج - هو الذي جعل منه في واقع الأمر وحقيقته زعيماً سياسياً للعالم العربي كله .

وكان « عبد الناصر » - باختصار - يرى أن الأمة العربية تملك ميزة أساسية واحدة ، وتواجه خطراً أساسياً واحداً : أما الميزة الأساسية فقد كانت استراتيجية الموقع وروابط سكانه . وقد أضيف إلى هذه الميزة فيما بعد عنصر البترول والثروة المتولدة منه . وكان « عبد الناصر » يرى أن هذه الميزة وما أضيف إليها يعطى العرب إمكانيات تستطيع أن تحقق حريتهم ووحدهم إذا أحسن توجيهها . وأما الخطر فقد كان بالنسبة له دائماً خطراً خارجياً . ولم يته هذا الخطر بانتهاء الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية . وكانت معركته ضدهما في السويس هي الضربة الحاسمة الأخيرة التي عجلت بالانهيار - وإنما ظل الخطر الخارجى في رؤيته قائماً بعد هذا الانهيار . لقد وجد بعد السويس أن الاستعمار بوسائل أخرى يريد أن يواصل سيطرته على قلب العالم العربي بواسطة اسرائيل ، وكان ذلك خطراً ماثلاً متحضرّاً للانقضاض كل يوم .

(١) إن التحول الاجتماعي الذي شهدته مصر ما بين ١٩٥٢ - ١٩٧٠ لا يمكن قياسه بمجرد الأرقام فقط . ومع ذلك فإن بعض الإحصائيات الصادرة في تقارير البنك الدولي يمكن أن تكون مؤشرات للتذكير . ففي هذه الفترة زادت مساحة الأرض الزراعية في مصر بأكثر من ١٥ في المائة ، أي أنه لأول مرة استطاعت الزيادة في رقعة الأرض الزراعية أن تسبق الزيادة في عدد السكان . لقد كان عبد الناصر أول حاكم مصري يوسع رقعة وادي النيل ، وفي نفس الفترة لقد زادت تعداد الشباب في المدارس والجامعات والمعاهد العليا بـ ٣٠٠ في المائة ، وكان هناك قبل ١٩٥٢ طبيب واحد لكل ٥٠٠٠ من السكان ، وسنة ١٩٧٠ أصبحت النسبة طبيب لكل ٢٠٠٠ من السكان ، بينما زاد متوسط العمر من ٤٣ سنة إلى ٥٧ سنة .

ومن الخطأ أن يتصور أحد أن «عبد الناصر» كان يريد الحرب مع إسرائيل ، مع أنه كان يدرك أن المواجهة العسكرية لا مفر منها ، ليس لأنه يريد لها ولكن لأن إسرائيل سوف تفرضها دائماً . كانت فلسفة استراتيجيته في مواجهة إسرائيل هي : الحصار والعزل . وكان دائماً يلجأ إلى تشبيه يستطيع أى فلاح مصري أن يفهمه لأنه مأخوذ من صميم حياته . كان يقول : « إن الفلاح المصري حين يصاب بالسطة فإنه لا يقطعها بحد السكين وإنما هو يربط حولها شجرة من ذيل حصان- ثم يشدها ويحكم الشد حتى يمنع وصول الدم إليها وحينئذ يموت نموها وتسقط على الأرض » .

كان رايه أن «الدول العربية ينبغي أن تكون قادرة على الدفاع عن حدودها دوماً ، لكنه كان من الصعب عليها - في ظل التوازن العالمي الراهن - أن تبدأ حرباً هجومية ضد إسرائيل وأن تصل بهذه الحرب إلى نهايتها » . وكان استقراؤه للتاريخ يؤكد له أن إسرائيل عائق أساسي بين مشرق العالم العربي ومغرب ، وأنها على الجسر الموصل بين آسيا وأفريقيا تقف عازلاً بين الكتلتين البشريتين العربيتين في هاتين القارتين . وذلك فضلاً عن دور المسدس المصوب إلى أمن الأمة الذي كانت تقوم به . وربما من هنا كان موقفه في الرد على زملائه من الأعضاء المؤسسين لحركة التضامن الآسيوي - الإفريقي . ففي بداية سنة ١٩٥٥ كان الاستعداد يجري على قدم وساق لعقد مؤتمر «باندونج» الشهير . وكان «ديفيد بن جوريون» رئيس وزراء إسرائيل قد أفلح في إقناع الزعيم البورمي «أونو» بأن إسرائيل دولة آسيوية وأن من حقها حضور مؤتمر التضامن الآسيوي الإفريقي في «باندونج» . ورفض «جمال عبد الناصر» ، وقال إن حضور إسرائيل يعني غياب الدول العربية كلها . وفي ذلك الوقت تسامد عدد من كبار المؤسسين في «باندونج» - وبينهم «نهر» و«سوكارنو» إلى جانب «أونو» - هن تصور مصر لحل الصراع العربي الإسرائيلي . وكان رد «جمال عبد الناصر» أن الحل - في رايه وبمتهنى الواقعية - هو قبول كل الأطراف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتقسيم ، على أن يؤخذ في الاعتبار «تعديل برنادوت» على التقسيم ، وبمقتضى هذا التعديل كان النقب يدخل في حدود الدولة الفلسطينية . وكان معنى ذلك على الخريطة أن الجسر البري بين المشرق العربي والمغرب العربي سوف يصبح مفتوحاً بغير عوائق ولا حواجز - خصوصاً بين مصر وسوريا .

ومع ذلك فلقد كانت إسرائيل هي مأزق «جمال عبد الناصر» في السياسة الخارجية والخطر المشهر أمامه في كل وقت ، بمقدار ما كانت مشاكل الممارسة الديمقراطية هي المأزق الذي واجهه في السياسة الداخلية .

لقد رحل «عبد الناصر» والمأزقان حجر عثرة في طريق تجربته .



كانت هذه هي الأرض ، وكانت هذه المشاكل التي ورثها «أنور السادات» . وأذكر مرة في صيف سنة ١٩٦٩ ، وكان ذلك قبل فترة قصيرة من إصابة الرئيس «عبد الناصر» بأول نوبة قلبية ، وكنا نحن الثلاثة - الرئيس «عبد الناصر» و «أنور السادات» وأنا - جالسين نتحدث في حديقة استراحة المعمورة المطلة على البحر . كان «عبد الناصر» في ذلك اليوم يتحدث عن بعض مشاكله الصحية ، فقد كان مفروضاً أن يسافر بعد قليل إلى الاتحاد السوفيتي ليواصل العلاج بالمياه الكبريتية في «تسخالطوبو» التي نصحه بها الأطباء لحالة التهاب الأعصاب في الساق ، وكانت تسبب له آلاماً حادة في بعض الأحيان . وقال «جمال عبد الناصر» ضمن ما قاله «أنه سوف يسأل الأطباء مرة أخرى عما إذا كانت مشاكله الصحية يمكن أن تعطل حسن أدائه لواجباته» . وكان ذلك هاجساً ألح عليه أكثر من مرة رغم أنه في تلك الفترة كان يعمل ساعات مضاعفة ، خصوصاً في مجال متابعة تسليح الجيش والإشراف بنفسه على التدريب والتخطيط . وكنت أسمع ساهماً ، ولكن «أنور السادات» ألدفع فجأة يقول له «جمال عبد الناصر» : «ما هذا الذي تقوله يا معلم ؟» (هكذا كان السادات ينادي عبد الناصر دائماً أو يوجه إليه الخطاب) . ثم استطرد السادات يقول : «ومن هذا الذي يستطيع أن يأتي بملك ؟ إنك جعلتها مسألة صعبة جداً لمن سيخلفك لا سمح الله . ماذا تركت له لكي يفعل ؟ لقد طردت الملك وطردت الانجليز ، وبنيت السد العالي ، وحققت إرادة الوحدة العربية ، وغيرت وجه مصر كلها . إنني أرثي له هذا الرجل المسكين بصرف النظر عن يكون»^(١) . ورد «جمال عبد الناصر» قائلاً : «هل تتصور أن الأمريكان سوف يتركون مصر في حالها عندما أذهب ؟ لا تتصور لحظة أن ذلك يمكن أن يحدث» . ثم استطرد «عبد الناصر» يقول بصوت تلوخ منه نبرة شجن : «من يدري أنهم لا يقومون الآن بإعداد رجل مثل سوهارتو في مكان ما من صفوف الجيش» . ومن مفارقات المقادير أن «السادات» في تلك اللحظة قال بصوت ملاء بنبرة وعيد : «لو أن أحداً دلتني على مثل هذا الرجل وأبين هو لقطعت رقبته بيني هاتين» !

(١) عندما كلف الرئيس السادات فيما بعد بكتابة خطابه في انتخاب الدورة الثانية للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العرب يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، بعد ترشيحه للرئاسة ، كان حرصه على أن أضمن صدر الخطاب جمل هذه الواقعة حتى يلوخها «السادات» بنفسه ، وحتى يكون ارتباطه بما تحقق من أهداف ارتباطه مسجلاً عليه .

١٠ يمكن «أنور السادات» مجرباً ولا كان مفكراً ، ومع ذلك فإنه بدأ بداية طيبة . وكانت لديه ميزة أنه كان نائب الرئيس الذى عينه «جمال عبد الناصر» . ولقد أضاف هو إلى ذلك بعد انتصاره فى مايو ١٩٧١ مسحة من الديمقراطية أكسبه شعبية كبيرة ، ثم جاء أكتوبر ١٩٧٣ ومعه عبور قناة السويس . وكان يمكن أن نتصور أن «السادات» قد أعطى لنفسه شرعية جديدة ، وعزز مركزه بطريقة لا مجال للشك فيها . لكن ذلك لم يدم طويلاً .

ولقد كان جزء من المشكلة يقع على شخصية «السادات» كما صاغتها ظروفه . إن تلك الظروف لم تتيح له فرصة كافية ليتعلم أو يعلم نفسه بطريقة جادة ومنظمة . وبينما كان «جمال عبد الناصر» - مثلاً بعد تخرجه من الكلية الحربية - يواصل الدراسة فى كلية أركان الحرب ويصبح مدرساً للتاريخ ومدرساً للاستراتيجية وقارئاً لهما ومصنيفاً مهتماً - كانت الظروف التي أثرت فى شخصية «السادات» لا تتيح له الوقت قطعاً لكى يفكر فى أصول المسائل التي كان عليه أن يواجهها الآن . ولم تكن لديه فكرة عميقة عن تاريخ مصر والعوامل الفاعلة فى هذا التاريخ . فبعد صبا تعيش فى البيت المزدهم بالتوتر فى كوبرى القبة ، حرب بالخيال إلى هواية التمثيل ، ثم حرب من الواقع بالمغامرات مع جواسيس المخابرات الألمانية والعمليات اللعوية للحرس الحيدى ، وقضى جزءاً أساسياً من سنوات شبابه فى فراغ السجون . وأصعب من ذلك فإنه اكتسب عادات تأمرية كان من الصعب عليه أن يتخلص منها . ولقد تمتع بمزايا السلطة العليا وأدواتها دون تقدير كاف للمسؤوليات التي ترتبط بها . ولم يكن يفهم الطبيعة الحقيقية لمصر - ولقد سطحها فيما كان يقوله عن أخلاق القرية - لكن طبيعة مصر كانت أمراً مختلفاً عن هذا التسطيح ، وكذلك كانت علاقات مصر ببقية شعوب الأمة العربية . ولقد استطاع فقط أن يفهم أن مصر هى القائد الطبيعي للعرب ، لكنه افترض أن العرب سوف يكونون مرغمين على اتباعه فى أى طريق يختاره ، وكان ذلك خطأ . إن جوهر القيادة وقوة الفعل الكامنة فيها مسألة أعقد بكثير مما كان يتصوره . لكنه لم يكن يرى ذلك . ولقد خلط فى هذه المسألة بين الرئاسة والقيادة . فالرئاسة لها الطاعة بالقانون ، ولكن القيادة لا يمكن أن تمارس دورها الا بالاختراع الكامل بأن الدور الذى تقوم به يعبر عما يشعر به الآخرون فى ضمائرهم ويعجزون وحدهم عن تحقيقه . وبالتالي فإن الرئاسة سلطة ، وأما القيادة فهي دور ، وإذا توقف أداء الدور فإن دعوى القيادة التي ترتب عليه تفقد حقها فى أن تقود .



إن كل ذلك من أسباب القصور لم يكن حاداً في البداية . وكان هناك الأمل لدى كثيرين من أن النواحي الايجابية في شخصيته ، ومنها تشوقه إلى قبول الناس له ورضاهم عنه يمكن ان يكون لها التأثير الأكبر على تصرفاته ، خصوصاً وأن وصوله إلى قمة السلطة قد يعطيه الآن من دواعي الأمن والطمأنينة ما يؤكد أحسن ما فيه . ذلك لم يتحقق كما كان التمنى . لكن الأمور لم تبدأ بالاستفحال إلا بعد أن اتجهت إليه كل أضواء المجد بعد حرب أكتوبر . كانت في يده فرصة لم تسنح لغيره . وكان يستطيع - لو أنه فهم حقيقة الانتصار الذي تم في أكتوبر واستوعب هذه الحقيقة - أن يعيد صياغة علاقات مصر ببقية الأمة العربية ، وعلاقات العرب جميعاً بالعالم الخارجى . كان تحت تصرفه ورهن اشارته تحالف هائل لم يسبق له أن تحقق لغيره . كان العرب كلهم جيوشاً وشعوباً في المعركة ، وكانت مواردهم من نفط ومال في خدمتها ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قريبة من الساحة ومهتمة بما يجرى فيها ، وكان الاتحاد السوفيتى يؤيده ، وكان الرأى العام العالمى قد تنبه لأول مرة إلى حقائق الصراع فى الشرق الأوسط . لكن السادات أدار ظهره لهذا كله . وبدلاً من استغلال النصر - وهو فى الحقيقة لم يدرك جوهر طبيعته - فإنه التفت بسرعة ليستغل ما هو سطحى من مظاهره . كان متلهفاً على الاستمراضات وعلى الميكروفونات وعلى عدسات التلفزيون ، وتجاهل كل الصداقات والتحالفات متصوراً أنه يستطيع أن يصنع كل شيء وحده مع صديقه الجديد « هنرى كيسنجر » . والغريب أنه حتى « كيسنجر » نفسه - بنظرته العملية والعلمية - كان عاجزاً عن فهم قصور « السادات » فى استغلال جوهر النصر الذى حققه العرب . وقد عبر « كيسنجر » عن ذلك بنفسه ، وبرز تعبيره مليئاً بالصراحة والاستغراب فى نفس الوقت ، خلال المحاضر السرية لاجتماعاته مع القادة الاسرائيليين أثناء محادثات فك الارتباط . لقد جاء فى هذه المحاضر (صفحة ١٥٢ من المحاضر السرية لمحادثات هنرى كيسنجر) بالحرف : « شرح الدكتور هنرى كيسنجر أن هدف محادثات فك الارتباط هو تجنب الحاجة فى الوقت الحالى إلى الحديث عن الحدود أو الترتيبات النهائية للسلام . كما أن نجاح هذه المحادثات سوف يؤدى إلى نتائج مهمة أخرى بينها رفع الحظر عن تصدير البترول ، وهذا بدوره سوف يؤدى إلى انهاء عزلة اسرائيل ، لأنه سوف يخفف الضغوط الموجهة اليها من دول أوروبا الغربية واليابان » . ثم أضاف الدكتور هنرى كيسنجر بالحرف ومحلزراً : « إن أحداً فى اسرائيل لا يتنبهى أن يساوره أدنى شك فى أن فشل محادثات فك الارتباط سوف يؤدى إلى انكسار السد الذى يحمى اسرائيل من هذه الضغوط . وفى هذه الحالة فإن إسرائيل لن يكون عليها فقط أن تقوم باتسحاب جزئى وانما سيكون مفروضاً عليها أن تتسحب إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ » . ثم

أضاف كيسنجر بالنص : « الحقيقة أنني متدهش من سلوك السادات لأن الرئيس المصري لا يظهر أنه حتى الآن على استعداد لاستعمال كل قوى الضغط السياسى التى خلقها الموقف العالمى الجديد - فى مفاوضاته لفك الارتباط . إن السادات يستطيع استعمال هذه الضغوط لكى يفرض اتفاقاً شاملاً وعلى شروطه . وحتى لو تجددت المعارك فإن العالم سوف يلقى اللوم كله على إسرائيل » . ثم قال كيسنجر متسائلاً : « اننى لا أعرف لماذا لا يحاول « السادات » استعمال حقائق الموقف الجديد لكى يضغط من أجل انسحاب إسرائيل شامل » . ثم رد كيسنجر على نفسه وقال بالحرف أيضاً : « إن السادات فيما يبدو لى وقع ضحية الضعف الانسانى . انه يتصرف بسلوكية سياسية يريد أن يرى نفسه ويسرعه راكباً فى سيارة مكشوفة داخلاً فى موكب متصفر إلى شوارع السويس بينما آلاف من المصريين يصفقون ويهللون له » .

لقد كان محزناً حقاً فى تلك الأوقات أن « السادات » عاد بعد أكتوبر ١٩٧٣ إلى نفس مطالبه القديمة التى نادى بها فى مبادرته الجزئية فى فبراير ١٩٧١ وكان شيئاً لم يحدث بين التاريخين ، بينما الواقع أن المسافة بين التاريخين كانت شاسعة ، لكنه لم يستطع رؤيتها .

إعادة ترتيب المنطقة

كان « السادات » كثيراً ما يعطى الانطباع بأن تصرفاته وليلة انفعالاته ، ولم يكن ذلك صحيحاً في المطلق . ربما كان صحيحاً في بعض المسائل الصغيرة ، لكنه في المسائل الكبرى كانت قرارات « السادات » دائماً ما تجيء نتيجة حسابات طويلة . وإن كانت هذه الحسابات تدور وتجرى وتصل إلى نتائجها داخل شخصيته الخاصة والعوامل التي كونتها . ولم يكن هناك مجال تأثر بحسابات « السادات » - على طريقته الخاصة - أكثر من مجال السياسة الخارجية والتوجيه الجديد الذي أعطاه لها والذي تحولت مصر به من دولة غير منعازة إلى دولة يربطها حلف وثيق مع واحدة من القوتين الأعظم هي الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد أظهر لنا سياق الحوادث حتى الآن كيف أن « السادات » - بعد أن أصبح رئيساً - بدأ يتلقى الإشارات والنصائح من السعوديين بأن « الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي تستطيع أن تمارس ضغطاً على إسرائيل . وأن الولايات المتحدة لن تمارس هذا الضغط طالما أن الاتحاد السوفيتي موجود في مصر بخيراته وبسلحاه » .

وبصرف النظر عما إذا كان هذا التحليل صحيحاً إلى النهاية ، أو محكوماً في جزء منه بمصالح معينة ، فإن « أنور السادات » كان مستعداً للاقتناع . ولا بد للإلتصاف أن يقال إنه كان مستعداً للاقتناع لأبعد مما كانت توحى به الإشارات والنصائح . لكنه كان يحتفظ دائماً

بسره لنفسه ، ولم تكن تصرفاته الظاهرة تعبر بالضرورة عن نواياه الحقيقية ، بل لعله كان يعتمد العكس^(١) .

كانت لديه فى القاهرة قنوات ظاهرة للاتصال بالولايات المتحدة عن طريق مكتب رعاية المصالح (كانت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة منذ معارك ١٩٦٧ ، وحل محل السفارات فى عاصمتى البلدين مكتب لرعاية المصالح) . كان الممثل الأمريكى المشرف على مكتب رعاية المصالح دبلوماسياً أمريكياً كفوفاً هو الوزير المفوض « دونالد برجس » . وقد تمت بعض الاتصالات فعلاً عن طريق « دونالد برجس » . ولكن « السادات » لم يكن مقتنعاً بأن قنوات وزارة الخارجية الطبيعية تستطيع أن تحمل رسائله الهامة إلى الدوائر المؤثرة فى واشنطن . وربما عزز هذا الانطباع لديه أن الصراع كان محتدماً فى ذلك الوقت فى واشنطن بين « ويليام روجرز » وزير الخارجية وبين « هنرى كيسنجر » مستشار الأمن القومى للرئيس « ريتشارد نيكسون » . وكان نفوذ « كيسنجر » هو الأقوى ، وكانت قاعدة نفوذه هى لجنة الأربعين الشهيرة التى تضم كل أجهزة المخابرات والدفاع فى الولايات المتحدة ، والتى كان يتم من خلالها رسم سياسة البيت الأبيض . وللإنصاف فإن « هنرى كيسنجر » كان يحاول فى ذلك الوقت الدوران من حول وزارة الخارجية ووزيرها « ويليام روجرز » ، وبالتالى فإنه كان يشجع أطرافاً دوليين على فتح قناة موازية للاتصال تصل خطوطها إلى البيت الأبيض . ومع أن « أنور السادات » كانت لديه القناة السعودية للتوصيل - فإنه بدأ يشعر بحاجته إلى قناة مستقلة تنقل ما يريد منراً إلى واشنطن . وهكذا فإنه مع قرب نهاية ١٩٧١ كان قد أشار بـاتصالات دورية مباشرة بين الفريق « أحمد إسماعيل » - وكان وقتها مديراً عاماً للمخابرات العامة المصرية - وبين المستر « يوجين ترون » الذى كان واضحاً أنه ممثل المخابرات المركزية الأمريكية الخفى ضمن بعثة رعاية المصالح الموجودة علناً فى مصر ، والتى كانت تمارس عملها داخل إطار السفارة الأسبانية التى كلفتها واشنطن بتمثيلها فى مصر بعد قطع العلاقات . وكان الخط الذى يبدأ بـ « ترون » فى القاهرة ينتهى فى واشنطن إلى مسؤول الشرق الأوسط فى إدارة المخابرات المركزية الأمريكية ثم إلى لجنة الأربعين الشهيرة بالبيت الأبيض . وكانت هناك جهود تُعزز حركة الاتصالات على هذه القناة السرية ، وذلك من خلال نشاط كان يقوم به عدد من

(١) أن الشعب المصرى أدرك بغيره هذه الطبيعة فى سياسات السادات - وكانت من أوائل النكت التى رويت عنه فى الشارع المصرى أن الرئيس كان يلمر سائق سيارته باصطاف إشارة لليسار ويمدحها بوجه إلى اليمين .

الصحفيين الأمريكيين ورجال الأعمال ممن كانوا على صلات وثيقة بمواقع صنع القرار . وليس من السهل على أى باحث ان يتعقب حركة التبادل عبر هذه الوسائل المكتومة ، كما أنه ليس من السهل معرفة الأثر الذى أحدثته هذه الحركة على تشكيل تفكير « أنور السادات » . لأنه كان يحتفظ بكل أوراقه قريبة إلى صدره كما يقولون . ولم يكن أحد يعرف ما لديه . وحتى إذا أتبع لأحد أن يعرف ، فقد كان صعباً عليه أن يتصور كيف يستطيع « أنور السادات » أن يستوعب بطبيعته الخاصة ما لديه ثم أن يحوله إلى مواقف أو إلى إجراءات عملية . لقد ساعدته غريزة المتآمر فيه على حفظ أسرارهِ ، وربما كانت من ناحية أخرى ترضى فيه رغبة نسبة كل شيء إليه وحده ، بل وربما ساعدت أيضاً على أن تعطى لقراراته قوة المفاجأة ، وكان هذا هو ما أثر تسميته فيما بعد بوصف « سياسة الصدمات العصبية » .



ولقد أخطأت حساباته فى بعض المرات . فبعد أن طرد الخبراء السوفيت فى صيف سنة ١٩٧٢ - على سبيل المثال - فإنه انتظر مكافأة على ما فعل ، ولكن المكافأة لم تصل . وأدرك أن عليه أن يجرب وسائل أخرى للاقترب . وبدأت توجيهه التلميحات إلى ضرورة تسخين الموقف ، ثم بدأت تضغط عليه عوامل مختلفة مثل القوات المسلحة والشعور الشعبى العام ، وتدفعه دفعاً إلى اتخاذ قرار . بل وتدفعه دفعاً إلى معركة كان يتهيأ . ولكن مسار الحرب ونتائجها كانت مفاجأة له كما كانت مفاجأة للأمريكيين . فلم يتصور الأمريكيون أن الجيش المصرى كان قادراً على التخطيط وعلى الحرب على النحو الذى حدث فعلاً . وربما تصور الأمريكيون بعد الحرب أنهم قد أخذوا مقياس « السادات » ، ولكنهم لم يحسنوا قياس قدرات الرجال الذين كان يفودهم . وكان ذلك اكتشافاً كبيراً بالنسبة لهم .

ولقد بدأت أولى الرسائل المتبادلة بين « السادات » و « هنرى كيسنجر » بعد ساعات قليلة من بدء المعارك ، وقد دارت من خلال قنوات الاتصال السرية التى كان السادات قد أقامها مباشرة مع مجلس الأمن القومى الأمريكى من خلال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية^(١) . وفى يوم ١١ أكتوبر تلقى السادات رسالة هامة من كيسنجر . وكان فحواها أن

(١) كان هنرى كيسنجر دائماً من أنصار قناتين للاتصال ، والقناة الليلة (كما كان يسميها ، ويصمى بها قنات المخابرات) . وكان ذلك النظام نادماً له خصوصاً فى الفترة التى لم يكن فيها وزيراً للخارجية وإنما مستشاراً للأمن القومى للرئيس فقط .

الموقف الآن قد وصل إلى نقطة ملائمة يمكن أن تبدأ منها المفاوضات لتسوية مقبولة تبدأ بقبول لوقف إطلاق النار ثم تنتهي بمؤتمر للسلام . ويدعو أن السادات - حين تلقى هذه الرسالة - كان ما زال متشككاً بالنجاحات الأولى التي حققتها القوات المسلحة المصرية ، ولعله كان يومها أيضاً يفكر في تطوير الهجوم على الجبهة المصرية بهدف تخفيف الضغط عن سوريا . وتذكر أنه دعاني يومها إلى لقائه في قصر الطاهرة ، وقال لي وهو يتسم راضياً ، وفي يده ورقة راج يقرأ لي بعض ما فيها : « لقد أرسلوا لي هذا الآن . هي رسالة من كيسنجر . لقد بدأوا يتحركون بعد أن تأكدوا أننا لسنا جبهة هامة » . وقال لي السادات يومها : « أنه سوف يرد على هذه الرسالة ، ولكنه لن يعطى تعهدات قاطعة لكي يترك نفسه حرية الحركة » .

ويدعو أن واشنطن قررت أن تجرب ثانية بعد أن أحست أن رد « السادات » لم يكن قاطعاً . وهكذا فلقد تم الاتصال بـ « ادوارد هيث » رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الوقت ، الذي كلف السفير البريطاني في القاهرة - في ذلك الوقت السير « فيليب آدمز » - لكي يذهب لمقابلة الرئيس « السادات » - تم اللقاء في قصر الطاهرة - وأن يخمل إليه طلباً بموافقة مصر على قبول وقف إطلاق نار في المواقع التي يلفتها القوات . وكان رد « السادات » أنه إذا كان عليه أن يقبل وقف إطلاق النار ، فإنه لا بد أن يبدو من الجانب الآخر دليل على أن إسرائيل على استعداد للتسحاب من الأراضي المصرية المحتلة سنة ١٩٦٧ . ولقد وصل هذا الرد إلى واشنطن في اليوم الذي بدأت فيه محاولة تطوير الهجوم المصري فجر يوم ١٣ أكتوبر . وكان هذا هو اليوم الذي اتخذ فيه الرئيس « نيكسون » قراره بفتح جسر جوى ضخماً لإمداد إسرائيل بما كانت تحتاجه من أسلحة وذخائر ، خصوصاً بعد خسائرها الكبيرة في الأيام الأولى من المعارك ، ولقد كانت عوامل إصدار مثل هذا القرار واضحة . ويمكن أن يضاف إليها أن « كيسنجر » ربما أحس أن « السادات » يراوغ في قبول وقف إطلاق النار ، ومن ثم فقد قرر التصرف . وبصرف النظر عن العوامل التي أثرت في التفكير الأمريكي وقتها ، فإن بدء إمدادات الجسر الجوي مكن إسرائيل من أن تدفع إلى المعركة بكل احتياطيها الاستراتيجي ، ومن ثم بدأ مسار الحرب يختلف .

ويوم ١٦ أكتوبر جاء رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي « أليكسي كوسيجين » إلى القاهرة . كان السوفيت على اتصال وثيق بالأمريكيين . وكانوا هم أيضاً من أنصار قبول وقف إطلاق النار . وقام « كوسيجين » بنفسه بإعطاء « السادات » أدلة حاسمة - بصور الأعمار الصناعية - عن حجم الهجوم الإسرائيلي المضاد الذي قاده الجنرال « شارون » وعبر به قناة

السويس إلى الغرب (جرى وصفه في ذلك الوقت باسم « الثغرة ») . واقتنع « السادات » . وأبدى استعداده لقبول وقف إطلاق النار وبدء مفاوضات على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وأمكن ترتيب وقف لإطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر ، وإن كان الاسرائيليون - كما هم عادتهم - قد استغلوا لصالحهم حالة وقف إطلاق النار فعزوا مراكزهم ونشروا وجودهم إلى مواقع جديدة وبعيدة لم يكونوا فيها عندما بدأ تنفيذ وقف إطلاق النار . كان « كيسنجر » قد ذهب إلى موسكو عند الاتفاق بين القوتين الأعظم على مشروع القرار الذي قدم إلى مجلس الأمن بوقف إطلاق النار . وعندما بدا أن وقف إطلاق النار لا يحترم من جانب إسرائيل ، فقد توتر الموقف بين القوتين الأعظم إلى الدرجة التي دعت موسكو إلى إبداء التشدد ودفعت واشنطن إلى رفع درجة الاستعداد النووي يوم ٢٥ أكتوبر . وبدأ بعد هذه التطورات أن الأمريكيين قد أصبحت لهم - بشكل ما ، وبصرف النظر عن حقائق موقفهم - القدرة على اتخاذ دور الحكم في المباراة الكبرى الدائرة على ساحة الشرق الأوسط .



بدأ « هنري كيسنجر » يلعب دوراً أساسياً في إدارة الأزمة . كما عُرف أيضاً أنه يفكر جدياً في زيارة المنطقة لكي يتولى الاشراف على محاولات الحل على الطبيعة . وقرر « السادات » أن يرسل وزير خارجيته « اسماعيل فهمي » إلى واشنطن في نهاية أكتوبر لكي يستكشف النوايا ، ولكي يمهّد الأرض للمحادثات القادمة . كان « كيسنجر » يتصور أن مهمته في الشرق الأوسط - على حد تعبيره في مذكراته^(١) - سوف تكون « سيكولوجية بالدرجة الأولى » . كانت تلك أول زيارة له إلى العالم العربي ، ولم تكن لديه فكرة عما يمكن أن يتوقعه . وأتذكر أنه قال لي مرة إنه عندما أصبح مستشاراً للأمن القومي مع « ريتشارد نيكسون » فإنه حاول أن يتجنب قدر ما يستطيع الاقتراب من الشرق الأوسط ومشاكله . فقد كان يحس أنه من الممكن - بحكم كونه يهودياً - أن يتهم بالتحيز لصالح اسرائيل . ومن المقارقات أن تطورات الأحوال فيما بعد جعلته يfokus في مشاكل الشرق الأوسط بأكثر مما فعل أى وزير خارجية أمريكي سبقه . ولقد اقترب « هنري كيسنجر » من تناول أزمة الشرق الأوسط مسلحاً بمجموعة ضخمة من الدراسات وأوراق العمل ، ولكن الورقة التي أثرت عليه أكثر من غيرها - فيما يبدو - كانت تقريراً فلسفياً نصف ساخر كتبه له أسد أساتذة جامعة « هارفارد » تحت عنوان « السوق والخيمة » . كان هدف كاتب هذا

(١) ص ٢١٦ من كتاب « سنوات القرون » لهنري كيسنجر .

التقرير - فيما يبدو - أن يعطى لوزير الخارجية فكرة عن طريقة التعامل مع العرب الذين كان عليه ان يتفاوض الآن معهم لأول مرة . كان مضمون الرسالة أن القرار المزمع يصدر في « خيمة الشيخ » الذي يملك مقاليد الأمور في شؤون قبيلته ، كما أن أسلوب التفاوض يدور بمنطقة « السوق » حيث تكون المساومات صاخبة والأصوات عالية وحيث ينطلق القسم المفلط كل لحظة يحلف بأن هذا آخر سعر وأن النزول بعده ظلم كبير ، ومع ذلك تظل المساومة على أشدها . وكان مؤدى النصيحة التي يوجهها كاتب التقرير إلى وزير الخارجية الأمريكى أن عليه أولاً أن يكتشف من هو « الشيخ » فى « الخيمة » ، ثم عليه بعد ذلك أن يعد نفسه لمساومات لا يتخذ صبرها فى « السوق » .

قبل أن يحىء « كينسجر » إلى القاهرة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، فإن « السادات » - وكنت حتى ذلك الوقت لا أزال من أقرب الناس إليه - سألنى عن الطريقة التى يمكن أن تتم بها المفاوضات مع « كينسجر » . وكان رأى كما شرحت له أنه لا ينبغي له أن يتصدى بنفسه لعملية التفاوض الفعلى . وسألنى الرئيس « السادات » مستغرباً : « لماذا ؟ ألم يتفاوض بريجنيف وماوتسى تونج وغيرهما من القادة العالميين مع كينسجر مباشرة ؟ » . وقلت : « إن هذا صحيح ، ولكن مفاوضات كينسجر مع هؤلاء جميعاً سبقها تهديد من خبراء الجانبين درست خلاله - بل وطعنت - كل المشاكل والقضايا ولم يعد باقياً أمام الكبار إلا عملية تأكيد نهائية لما تم عليه الاتفاق . وليس ذلك هو حالنا الآن مع الولايات المتحدة » . ثم كان اقتراحى المحدد للرئيس : « إننى أفهم أهمية رئاسته نفسه للمفاوضات ، ولكنى أقترح أن يقوم بها مع وفد رسمى . وله وحده أن يختار هذا الوفد ، موسماً أو مضيقاً على أى نحو يراه » . ثم حددت أكثر قائلاً : « تستطيع أن تشكل وفداً موسماً يضم مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية (الدكتور «محمود فوزى») ومشار الرئيس للأمن القومى («حافظ اسماعيل») ووزير الخارجية («إسماعيل فهمى») ، أو تستطيع أن تختار وفداً مضيقاً من أى واحد من هؤلاء ، وبالطبع فإنك تستطيع أن ترأس الوفد بنفسك وأن تحضر مراسم افتتاح الجلسة الأولى ، ثم تعطى بعض توجيهاتك وتنفذ القاعة تاركاً عملية المفاوضات تأخذ مجراها » . وقاطعنى الرئيس « السادات » قائلاً : « إننى لا أرى مبرراً لكل هذا اللب والدوران » . وقلت له : « أرجوك أن تأذن لى أن أتكلم بصراحة . إن كينسجر مفاوض ذكى ، وقد درس بالتأكيد حقائق أوضاعنا هنا ، وهو يعرف أن سلطة القرار كلها فى يده ، ولهذا فإنه سوف يضغط عليك لكي يحصل على أكبر قدر ممكن من التنازلات . وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك فى إسرائيل لأنه حتى إذا تفاوض مع جولدا مائير فإن رئيسة وزراء إسرائيل سوف تقول له عند كل مطلب يتقدم به أنها مضطرة للتشاور مع

لجنة الأمن والدفاع في مجلس الوزراء أو مع قيادات حزبها الحاكم أو مع زعماء الكنيست . وهذا يعطى الجميع هناك فرصة لتدبير أمورهم وتحديد مواقفهم بطريقة أكثر صلابة ، أو فلنقل أكثر عناداً . ثم عدت ألح « بأن وجود متفاوض مصري غير أمم كينسجر يُمكن هذا المتفاوض على الأقل أن يقول لـ « كينسجر » أمام أى مطلب أو أى ضغط غير معقول - إنه مضطر للعودة للتشاور مع الرئيس ، وهذا يعطينا وقتاً لحسن دراسة المواقف والتدقيق في الصيغ » . وأصغى الرئيس « السادات » لما كنت أقول ، ثم لم يلبث أن هز رأسه غير مقتنع ، ثم أضاف بالتعبير الفرنسي الدارج : « لا » سول تكون المفاوضات بيني وبين كينسجر TÊTE À TÊTE .

وهكذا كان بالفعل . وبدأ الاجتماع الحاسم والخطير - في تاريخ مصر الحديث كله - في الساعة الحادية عشرة صباح يوم ٧ نوفمبر في قصر الطاهرة . والغريب أن « السادات » عكس اقتراحى تماماً . فلقد دعا أعضاء وفد موسع يضم مستشاره للأمن القومي ووزير خارجيته ورئيس أركان حرب القوات المسلحة إلى الجلوس معه ، بينما جلس « كينسجر » على الناحية الأخرى من المائدة ومعه « جوزيف سيسكو » مساعدته ، و « هارولد سوندرز » و « ألفريد آثرتون » من كبار خبراء الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية ، ثم بدأ مصورو الصحف والتلفزيون يلتقطون مئات الصور ، ثم خرجوا . ولم تمض بضع دقائق حتى خرج بقية أعضاء الوفدين تاركين « السادات » و « كينسجر » وحدهما تماماً . وفي اليوم التالي رأيت « أنور السادات » عند الظهر ، وكان ممدداً على سريره في غرفة النوم الرئيسية في قصر الطاهرة . كان قد أخذ حماماً ساخناً ليريح أعصابه ، ثم اندلف تحت الأغطية في السرير الفاخر . وأعطاني « السادات » فكرة عامة عما حدث في الاجتماع .



كان « كينسجر » قد بدأ بتهنئة « السادات » على أداء الجيش المصري الذي لم يكن أحد يتوقعه ، وكان « السادات » بالطبع ممتناً لسماع ذلك . وفي مقابل هذا الإطراء فإن « السادات » قدم لـ « كينسجر » إطراء مماثلاً حين قال له : « لماذا تأخرت كل هذا الوقت قبل أن نحىء إلى القاهرة . إنني كنت أريدك هنا منذ وقت طويل . ولو أنك جئت لكنا نجبتا مشاكل كثيرة . لقد كنت أريد أن تتولى أنت محاولات حل الأزمة منذ البداية » . وكان « كينسجر » بدوره سعيداً بهذا الشوق إليه . ويظهر أن « كينسجر » في ذلك الوقت فتح حقيبة أوراقه وبدأ يخرج منها بعض الأوراق . وقاطعه « السادات » - طبقاً لروايته - قائلاً له : « ما هذا الذي تفعله ؟ هل تتصور أنني سأدخل في مناقشة معك حول مواقع خطوط وقف

إطلاق النار كما كانت يوم ٢٢ أكتوبر ؟ كلا يا دكتور كيسنجر . أنت رجل استراتيجي وأنا رجل استراتيجي ، وأريد أن تكون مناقشاتنا معاً على المستوى الاستراتيجي . وتوقف « أنور السادات » في روايته ، واستطرد بعد قليل : « ثم بدأت أحدثه في موضوعات لم يكن يحلم أنني سوف أثيرها معه » . ثم سكت ولم يضيف شيئاً ، وأحسست أنه ليس على استعداد للدخول في تفاصيل أكثر ، ولم أحاول أن ألح .

لكن ما تكشف لي فيما بعد - ومن خلال اتصالات ومناقشات مكثفة - أوضح أمامي بعض الخطوط العريضة من حقيقة ما جرى من مناقشات في ذلك الاجتماع الخطير . وفيما يبدو فإن « السادات » بدأ فقال لـ « كيسنجر » أنه ضاق ذرعاً بعلاقته مع الاتحاد السوفيتي ، وأنه - أي « السادات » - قرر أن ينفخ يده نهائياً من أي علاقة مع الاتحاد السوفيتي . ثم قال لـ « كيسنجر » الذي استبدت به الدهشة - إنه الآن يعتبر أن الاتحاد السوفيتي هو العدو الحقيقي . ثم أضاف نقطة أخرى ذكرها لي هو بنفسه في اليوم التالي : « إن هذه سوف تكون آخر حرب بين مصر وإسرائيل » .

كان « كيسنجر » أمام نقطتين يستطيع هو أكثر من غيره أن يقدّر الاحتمالات الاستراتيجية الخطرة والمرتبة عليهما :

- ١ - إن العدو بالنسبة للسادات الآن هو الاتحاد السوفيتي .
- ٢ - إن حرب أكتوبر بين مصر وإسرائيل سوف تكون آخر الحروب .

ثم استخلص « السادات » بنفسه أمام « كيسنجر » - الذي استبدت به الدهشة - النتيجة المترتبة على هاتين النقطتين ، وهي أن جهود السلام في الشرق الأوسط لابد أن تتولاه الآن بالتنظيم والإشراف دولة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة . ثم أضاف « السادات » أنه سوف يكون مستعداً في المستقبل - وبعد حل بعض المشاكل العاجلة - لمفاوضات مباشرة مع إسرائيل . ولكن ذلك عليه أن ينتظر بعض الوقت للإعداد النفسي ، وحين يكون الناس في مصر قد بدأوا في تقدير واستيعاب المزايا التي سوف تجيء من وقف الحرب وبداية عملية السلام^(١) .

(١) أكد إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل السابق في مقابلة هامة نشرها له صحيفة « جير وواليم بوست » على استعداد صراحة كاملة في عهده يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٨٢ ، بوجود اتفاق استراتيجي توصل إليه السادات مع كيسنجر وانضمت إليه إسرائيل . وقال رابين بالهرق : « في سنة ١٩٧٤ كان هناك اتفاق بالتراضي بين الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل على مفهوم استراتيجي واحد يركز على ثلاث نقاط :

ثم تحدث الرئيس « السادات » بعد ذلك عن ماسماه « فشل التجربة الاشتراكية في مصر » ، وأنه يريد تنمية من نوع جديد تعتمد على مفاهيم مختلفة . وأضاف أنه تحدث في هذا الموضوع فعلاً مع « ديفيد روكفلر » .

وطبقاً لمصادر أثق تماماً في حسن اطلاعها - وقد رأيت بنفسى من الوثائق وشواهد التصرفات ما يؤكد ما - فإن الرئيس « السادات » تقدم بعد ذلك لـ « كيسنجر » بطلب غريب ، وهو أن تتولى الولايات المتحدة في المستقبل مسؤولية أمنه « لأنه يعرف أن مؤامرات كثيرة سوف تحاك ضده من السوفييت ومن العرب ،^(١) ومن بعض العناصر في داخل مصر نفسها » .

وفي نهاية المقابلة سأل « السادات » ، « كيسنجر » عما دار بينه وبين « جولدا مائير » التي كان قد قابلها في واشنطن قبل زيارته للقاهرة . كان « كيسنجر » لم يتمكن بعد من استيعاب كل هذه الجرعة من « الاستراتيجية » التي قدمها له « السادات » ، وحاول أن يستخدم مواهبه كخصائص ممتاز ، فقال لـ « السادات » : « كانت المفاوضات مع جولدا مرهقة » . ثم أضاف ضاحكاً : « تصور يا سيادة الرئيس ، ليلة كاملة في مناقشة مستمرة مع امرأة واحدة ، وكانت هذه المرأة هى جولدا . ألا تترى لحالى ؟ » وضحك « أنور السادات » . ومد « كيسنجر » يده إلى حقيبه فأخرج من أحد ملفاتها ورقة كانت تحوى ست نقاط قدمتها له « جولدا مائير » في واشنطن^(١) .

والغريب أن « كيسنجر » كان قد قال لـ « جولدا مائير » في واشنطن إنه يشك في أن « أنور السادات » يستطيع أن يقبل مقترحاتها المتمثلة في النقاط الست . لكن « السادات » أمسك بالورقة التي ناولها له « هنرى كيسنجر » وألقى نظرة عليها ، ثم قال على الفور : « حسناً ، إننى أوافق » . والأكثر غرابة أنه في مؤتمر صحفى عقده الاثنان بعد انتهاء

(أ) ان الولايات المتحدة سوف تقوم بعملية السلام في المنطقة مع إبعاد الاتحاد السوفيتى تماماً ، وكذلك أوروبا الغربية .
(ب) أن كلا من مصر وإسرائيل سوف تكونا حجراً أساسى لتأمين في سياسة للمنطقة تقومها الولايات المتحدة .
(ج) أن عملية السلام سوف تتم على مراحل . وهكذا كانت سياسة الخطوة بخطوة التي اتبناها كيسنجر ، وكذلك كانت سياسة الرئيس كارتر التي توصلت لاشقيات كليب جديد .

(١) النقاط الست للظهور التي أعلنت بعد انتهاء جلسة للمحادثات بين السادات وكيسنجر ، وكانت بداية السلام خطير في التحالف العربى والافريقى الذى لعب دوراً أساسياً في حرب أكتوبر .

محدثاتها ، فإن « أنور السادات » قال للصحفيين - دون أن تطرف له عين - إنه هو الذى قدم النقاط الست ، وأسماعها كالعادة « نقاطى الست »^(١) .



وفى هذا الوقت كانت الاتصالات العسكرية المباشرة بين مصر وإسرائيل - لتحديد خطوط وقف إطلاق النار تطبيقاً لقرار من مجلس الأمن - تجري على الكيلو ١٠١ . وكان اللواء « محمد عبد الغنى الجمسى » رئيس أركان الحرب يمثل الجيش المصرى فى هذه المحادثات ، كما أن الجنرال « أهارون ياريف » مدير المخابرات العسكرية الاسرائيلية كان هو ممثل الجيش الاسرائيلى . وكتب « هنرى كيسنجر » فيما بعد :^(٢) « من سوء الحظ أن المتفاوضين العسكريين لم يكونوا مفوضين من حكوماتهم » . ولم يكن هذا خطأ اللواء « الجمسى » الذى يرأس الوفد العسكرى المصرى ، فإن « أنور السادات » كان فى ذلك الوقت مشغولاً بمناورة معقدة . بشكل ما تصور « السادات » أن هناك صراعاً بين رئيسة الوزراء الاسرائيلية « جولدا مائير » ووزير دفاعها « موسى ديان » ، وتصور أيضاً أن الأمريكيين يشجعون « ديان » . وتصور كذلك أنه يستطيع استغلال الخلاف بين الساسة والعسكريين فى إسرائيل لمصلحته (جرب نفس الأسلوب فيما بعد فى استغلال الخلاف بين « بيجين » و « وايزمان ») . وعلى أساس هذه التصورات كلها فإن « السادات » كلف « الجمسى » بأن يتحى بـ « ياريف » جانباً ثم يسر إليه برسالة من « السادات » إلى « ديان » (كان السادات يظن بأن ياريف هو رجل ديان) . وموذى الرسالة أن « السادات » - ولعلم « ديان » شخصياً - على استعداد لقبول انسحاب جزئى إلى خط المضائق . فى ذلك الوقت كان « اسماعيل فهمى » فى واشنطن ، وكانت التعليمات الصريحة الصادرة له من « السادات » تطلب إليه أن يصبر على أن تكون أول مرحلة فى الانسحاب إلى خط العريش - رأس محمد .

وبدت الاشارات والتعليمات الصادرة من القاهرة متضاربة . ففى حين أن « الجمسى » كان يهمس فى أذن الجنرال « ياريف » بأن « أنور السادات » يقبل خط المضائق

(١) قال الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر فى مذكراته « الحفاظ على الإيمان » التى نشرت فى نوفمبر سنة ١٩٨٢ ما نصه : « لقد لاحظت فى كاتب ديفيد أن السادات يريد أن يتخذ قرارات مصر بنفسه ولم يكن يحب وجود أحد من مساعديه معاً . وكان يبدو بشكل أو آخر غير مستريح إذا كانوا فردين معاً . وقد كان السادات يقضى وقتاً قليلاً مع مساعديه ، وحل البعض من ذلك كان بيجين » . ويقول كارتر أيضاً : « كنا نعد أبى صيغة نراها معقولة ، ثم كنت أخلها للسادات الذى كان يلقى عليها نظرة سريعة ويوافق عليها بسرعة وأحياناً يدخل عليها تعديلات طفيفة . ثم كنت أقعد نفس هذه الصيغة إلى بيجين ، وإذا بنا نقضى ساعات وأحياناً أياماً لها مشتركة فيها الوفد الاسرائيلى كله » .

(٢) ص ٧٥١ من كتاب « سنوات الفروان » هنرى كيسنجر .



يادر السادات كيسنجر فور لقائه به بقوله : « لماذا تأخرت كل هذا الوقت قبل أن
تجيء للقااهرة » . وروى السادات عن هذا اللقاء الثلاثي الذي استغرق ثلاث
ساعات ونصف الساعة ، أنه حدث كيسنجر فيه عن موضوعات لم يكن يحلم بها .

كمرحلة أولى في الانسحاب - كان «اسماعيل فهمي» يصير باسم «السادات» في واشنطن على أن أقل ما يمكن القبول به هو خط العريش - رأس محمد . وكان الاسرائيليون والأمريكيون بالطبع يتبادلون المعلومات ، وأصبح هذا التضارب الواضح مبعث حيرة للجميع ، لكنهم مع الأسف استتجوا منه ما أرادوه .



إن اجتماع ثلاث ساعات بين « هنري كيسنجر » و « أنور السادات » يوم ٧ نوفمبر ترك « كيسنجر » في حالة اندهاش . كان الاهتمام الذي يوجه إليه في بعض الأوقات أنه كان يرى أزمة الشرق الأوسط من منظور واحد فقط ، وهو منظور الصراع بين القوتين الأعظم . ولكنه حين جاء إلى المنطقة لأول مرة كان يشعر - كما قال فيما بعد - أنه إلى جانب مسؤولياته الرسمية ، يحمل معه أيضاً هموم الشعب اليهودي . ولقد كان « أنور السادات » باقتراحه للتنسيق الاستراتيجي بين مصر وأمريكا ، هو الذي رفع القضية المحلية إلى مستوى الصراع بين القوتين الأعظم . وفجأة فإن كل الأسباب التي كانت تدفع « كيسنجر » إلى التردد قبل الاقتراب من أزمة الشرق الأوسط - كانت هي نفسها التي جعلت هذه الأزمة فيما بعد تجذبه إليها بشدة . هل كان يمكن له هو - اليهودي الألماني الهارب من جحيم النازية - أن يصبح الرجل الذي اختارته الأقدار لحل المشكلة التي نتجت عن هذا الجحيم ؟

كان رد الفعل الأول لدى « كيسنجر » مشوباً ببعض الشك . صحيح أنه كانت للأمريكيين اتصالات كثيرة مع « السادات » خلال الأعوام السابقة ، وصحيح أنهم رأوا بعيونهم كيف تصرف مع الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٧٢ - لكنهم مع ذلك لم يكونوا قد أعدوا أنفسهم لاقترحات كاسحة من نوع ما اقترحه « أنور السادات » . وأغلب الظن أن « كيسنجر » لم يكن يعرف إلى أي حد يحق له أن يصدق ما سمع أو أن يتصرف على أساسه ، ولهذا فقد كان متردداً في نقل كل ما سمعه رسمياً للإسرائيليين . وهناك شواهد على أنه ناقش بعض جوانب هذا الموضوع مع صديقه « اسحق رابين » الذي كان سفيراً لدى الولايات المتحدة في ذلك الوقت . كان ما يقترحه « السادات » ينطوي على متغيرات بعيدة المدى . فهل كان « السادات » قادراً على تنفيذ كل هذا الذي عرضه ؟ وبعد دراسات مستفيضة في واشنطن ، كان التقدير بأن هناك فرصة ، لم تكن هناك قوى منظمة تستطيع أن تتحدى خطته الجديدة في مصر ، ثم أن انتصار أكتوبر عزز سلطته إلى أبعد حد .

وكما طلب « أنور السادات » فإن الأمريكيين بدأوا يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن

سلامته الشخصية . ولم يكن حرمه الخاص هو الذى سافر ليتدرب من جديد على مهمته فى أمريكا فقط ، ولكن الترتيبات بدأت توضع أيضاً لإنشاء قوة خاصة لمواجهة الارهاب الدولى . وبدأت معدات أمن الكترونية معقدة وأسلحة خفيفة حديثة تنقل إلى مصر . ثم عينت المخابرات المركزية الأمريكية واحداً من خبرائها فى الشؤون العربية اسمه « جون فز »^(١) ، لكى يكون متواجداً باستمرار فى مقر الرئاسة ، وكانت المهمة الموكولة اليه أن يتأكد من كل المسائل المتعلقة بالأمن .

ثم جاء بعد ذلك الاتفاق الشهير بين أجهزة المخابرات الخمسة النشيطة وقتها فى المنطقة ، والمهمة أساساً بأفريقيا حفاظاً على الاستثمارات الهائلة فيها للبنوك الأمريكية (وبينها بنك تشيز مانهاتن) ، التى شاركت فيه كل من مخابرات السعودية وإيران والمغرب ومصر وفرنسا . ولقد نتج عن هذا الاتفاق تكوين « نادى السافارى » الذى قدمت صورة كاملة لنشاطه فى كتاب سابق^(٢) . كان هذا النادى الغريب من بنات أفكار الكونت « جاك دى ميرانش » الذى كان رئيساً لأمن الدولة والجاوسية المضادة فى فرنسا . وكان هدف هذا النادى مواجهة ما سماه أعضاؤه « التوسع الشيوعى فى إفريقيا » . وكانت أبرز العمليات التى أدارتها هذه المجموعة هى مشاركة قوات مصرية ومغربية فى انقاذ نظام « موبوتو » فى الكونغو ، لكى لا تضيق - بانهار هذا النظام - كل القروض التى استدانها من البنوك الغربية . وكان نشاط هذا النادى موضع ترحيب من الأمريكين ومن « هنرى كيسنجر » الذى كان ضيق الصدر من القيود التى فرضها الكونجىرس على أى محاولة للتدخل الأمريكى فى إفريقيا . إن التنظيم السرى الجديد أصبح يعطى الفرصة للتدخل دون إذن من الكونجىرس وبدون اعتمادات إضافية .



ولم يكن « كيسنجر » أقل سعادة بالسياسة الجديدة التى أعلنها « السادات » تحت شعار « تنويع مصادر السلاح » . فقد كان ذلك يعنى فى الواقع استبدال الاتحاد السوفيتى كمصدر رئيسى لتسليح مصر بمصادر أخرى من الغرب ، وربما بعد ذلك من الولايات المتحدة . ولم يكن معقولاً لأى بلد أن يتسوق أسلحته من عشرات المصادر . وفى الحقيقة - وللإنصاف - فإن الاتحاد السوفيتى لم يقصّر فى معاملة مصر أثناء حرب أكتوبر أو بعدها مباشرة ، ولا يمكن لأحد

(١) يعمل « جون فز » الآن بالأعمال التجارية فى سويسرا فى شركة يساهم فيها الشيخ « كمال أدهم » ومثل غيره من كبار الموقنين المسلمين فى وكالة المخابرات المركزية بمن عملوا فى الشرق الأوسط - لأنه وجد الفرصة مثالية بعد انتهاء دورة خدمته أن ينتقل من خدمة الوكالة إلى العمل فى مؤسسات اقتصادية عربية أو متصلة بالغرب .

(٢) كتاب حودة آية الله ، الصفحات من ١١٣-١١٦ من الطبعة الأصلية الإنجليزية للكتاب .

أن يتجاهل - بصرف النظر عما قيل أو يقال - أن كل ما تحقق في حرب أكتوبر تحقق بسلاح سوفيتي . وبعد حرب أكتوبر مباشرة فإن الاتحاد السوفيتي قدم لمصر ٢٥٠ دبابة من طراز « ق . يو ٦٢ » هدية من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي تعويضاً لها عن خسائر الحرب . كما أنه باع إليها فصلاً بعد ثلاثة أسراب من طائرات « ميغ - ٢٣ » المتطورة . ومع ذلك فقد كانت مكافأته هي استيعاده من مؤتمر جنيف في ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، بينما كان المقروض أن يقوم الاتحاد السوفيتي في هذا المؤتمر بدور مساول للولايات المتحدة على الأقل . وفي أبريل ١٩٧٤ كان « السادات » عنيقاً في هجومه على الاتحاد السوفيتي بأنه قصر في التزامه بتعويض مصر عن كل خسائرها في القتال ، دون أن يشرح الأساس الذي جعله يتصور أن هناك التزاماً سوفيتياً بتعويض مصر عن خسائرها .

وربما كان مفيداً هنا أن نتوقف لحظة أمام علاقات السلاح بين مصر والاتحاد السوفيتي . لقد بدأت هذه العلاقات في سنة ١٩٥٥ حين عقدت مصر أول صفقة لشراء السلاح السوفيتي ، وقد أطلق عليها في ذلك الوقت وصف « صفقة السلاح الشيكوسلوفاكية » - واستمرت حتى سنة ١٩٧٥ حين توقفت مبيعات السلاح السوفيتي إلى مصر . في هذه الفترة - ٢٠ سنة - اشترت مصر من السلاح السوفيتي ما قيمته ٢٢٠٠ مليون روبل (قيمة الروبل تساوي رسمياً قيمة الدولار تقريباً) . ودفعت مصر من ثمن هذه الصفقات ١٠٠ مليون روبل . وكانت مازالت مدينة في هذه الفترة بـ ١٧٠٠ مليون روبل .

وفيما بين سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٨١ (ست سنوات) اشترت مصر من الغرب أسلحة تقدر قيمتها بـ ٦٦٠٠ مليون دولار تقريباً .

وبالصفقات السوفيتية - ٢٢٠٠ مليون روبل على امتداد عشرين سنة - خاضت مصر خمس حروب : حرب السويس ، حرب اليمن ، حرب سنة ١٩٦٧ ، حرب الاستنزاف ، وحرب أكتوبر .

وبالصفقات الغربية - ٦٦٠٠ مليون دولار على امتداد ست سنوات - فإن مصر لم تدخل معارك حربية باستثناء معركة صغيرة ضد ليبيا نشبت بسبب معلومات سربتها إسرائيل إلى مصر عن طريق المغرب بأن هناك مؤامرة ليبية لاغتيال « السادات » .

وفي كل الأحوال ، فإنه لا يبدو أن حرباً كبيرة يمكن أن تقوم بين مصر وإسرائيل . وفضلاً عن توازن القوى العسكري ، فإن حقائق التوازن الاقليمي والدولي الآن تجعل العدوين السابقين - مصر وإسرائيل - طرفين في نفس المعسكر الذي يعتمد أساساً على

الولايات المتحدة ، حتى فى امدادات السلاح . وهكذا فإنه حتى على فرض وقوع صراع بين الاثنين فى المستقبل ، فإن حركة هذا الصراع سوف تكون أشبه بالصراع بين تركيا واليونان لا أكثر ولا أقل . والحقيقة أن قرار « السادات » بالاعتماد على أمريكا فى امدادات السلاح كان معناه أنه ليس هناك بديل للمفاوضات مع إسرائيل . فلقد أوضح كل الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين التزامهم الثابت بأمن إسرائيل ، بما يتضمنه ذلك من الاحتفاظ بالنفوذ لإسرائيل حوماً على كل الدول العربية . ولقد كان آخر من أكد هذا الالتزام بطريقة قاطعة هو الرئيس الحالى « رونالد ريغان » فى خطاب بعث به إلى رئيس وزراء إسرائيل « مناحم بييجن » بعد اتمام انسحاب إسرائيل من « ياميت » فى سيناء . وهكذا فإنه لم يعد على مصر فقط أن تواصل التفاوض إلى ما لا نهاية مع إسرائيل ، ولكن عليها أيضاً أن تتفاوض مع إسرائيل المتفوقة عليها وعلى بقية العرب - بضمنان أمريكى - فى موازين السلاح . وذلك تفاوض لا يؤدى بإسرائيل إلى تنازل عن شىء .



ولقد بدأ « الاتفاق الاستراتيجى » الجديد يلقى ظله على بعض التصرفات التى بدت فى ذلك الوقت - ولأول وهلة - نتيجة للتسرع والنقص فى الحيلة . وكانت المفاوضات من أجل فك الارتباط الأول تحمل فى كل يوم ظلاً يستوقف النظر ، ومهما كان حسن النوايا مفترضاً - فقد بدأ تكاثف الظلال على التصرفات يصنع جواً لا يستطيع أحد أن يتجاهله مهما كان من حسن النوايا . وأثناء مفاوضات فك الارتباط ، كانت موافقة « السادات » على سحب القوة الرئيسية للوحدات المدرعة فى سيناء صدمة كبيرة . وأتذكر مشهداً فى فندق « كتركت » بأسوان أثناء تلك المفاوضات - فى ديسمبر ١٩٧٣ . كان هناك وفد رسمى أمريكى يرأسه « كينسجر » . وكان « كينسجر » قد بدأ دبلوماسية المكوك متنقلاً بين أسوان والقدس . وكان هناك وفد مصرى . وكانت هناك جلسات بين الوفدين تعقد فى فندق « كتركت » ، ولكن هذه الاجتماعات كانت فى معظم الأحيان بعيدة عن الصورة الحقيقية لما يجرى . فقد كان « كينسجر » يعود من القدس إلى استراحة « السادات » فى أسوان ، وهناك يجرى كلام ترتب عليه آثار . ثم تبدأ بعض الآثار فى الوصول إلى الوفود الرسمية فى فندق « كتركت » ، بعد أن يكون كل شىء قد تم وانتهى . بل وكان بعض ما تم وانتهى يصل إلى الوفد المصرى بواسطة « هنرى كينسجر » . وفى ذلك اليوم جاء « كينسجر » من استراحة « السادات » فى أسوان ليقول للوفد المصرى : « إن الرئيس وافق على سحب كل الوحدات الثقيلة من شرق القناة فيما عدا ثلاثين دبابة وستة وثلاثين مدفعاً » . وذهل الفريق

« الجسمى » وهو يسمع هذه المعلومات وتمتم لنفسه : « لا يعقل . . . كيف يمكن أن تنسحب كل الدبابات من الشرق ولا يبقى هناك غير ثلاثين ؟ » ورد عليه « كينسجر » قائلاً : « إن الرئيس كان مستعداً حتى لسحب هذه الثلاثين ، لأننا بصدد صنع سلام » . وقال الجسمى : « لو يعلم الناس مقدار الجهد والعناء والعذاب الذى اقتضاه عبور هذه الدبابات إلى الشرق لأدركوا ما أحس به » . وبدأ التأثير واضحاً على « الجسمى » إلى درجة أنه اقترب من نافذة فى فندق « كتركت » تطل على النيل وأخرج من جيبه منديلاً ، وكان واضحاً لبقية الواقفين أن هذا الجندى المتضبط لم يتمالك دموعه . وأحس « كينسجر » أن الأمور ليست على ما يرام ، خصوصاً وأنه كان ما زال يجهل حقائق الأمور والمشاعر داخل القوات المسلحة المصرية . وتحرك صوب « الجسمى » حتى وصل إلى مكانه وسأله : « ما هو الأمر يا جنرال ؟ » . ورد « الجسمى » بعكس مرة أخرى شعور جندى مضطرب لا يعرف خفائماً ما يجري وراء ظهره حتى تلك اللحظة - قائلاً : « لا شيء يا سيدى الوزير ، ما دامت هذه هى الأوامر فسوف ننفذ . بالنسبة لنا فإن الأوامر هى الأوامر » .

وبعد سحب الدبابات وسحب المدافع بدأ سيل التنازلات السرية التى صاحبت إتمام اتفاق فك الارتباط الأول : الاستجابة لمطلب « جولدا مائير » بإطلاق سراح الأسرى الاسرائيليين (أكثر من ٢٠٠ أسير ، بينهم حوالى ثلاثين طياراً) - رفع الحصار عن باب المنذب والتعهد القاطع بعدم تكرار ذلك مرة أخرى مهما كانت الظروف - التعهد بالتفاوض عن أية شحنات من البضائع متجهة إلى اسرائيل على بواخر غير اسرائيلية - التعهد بعدم السماح بأية أعمال معادية لاسرائيل بواسطة الفلسطينيين من الأراضى المصرية - التعهد بعدم الدخول فى نشاط إعلامى ضد اسرائيل . وكان الأخطر من ذلك كله هو تعهد مصر بالبدء فوراً فى إعادة تعمير مدن القناة ، وإعادة السكان المهجرين إلى هذه المدن . وكان المقصد الاسرائيلى من هذا الطلب الغريب والاصرار عليه هو أن تعود مدن القناة الثلاثة - بمن فيها من السكان المائدين وبما يتفق عليها من اعتمادات إعادة التعمير - رهائن فى مدى المدفعية الاسرائيلية لحدث وأخل « السادات » بتعمده السرى الاكبر لـ « كينسجر » ، وهو أن حرب أكتوبر سوف تكون آخر الحروب .



وفى واقع الأمر فإن « السادات » كان فى تلك الأسابيع الحاسمة ينقل مصر من نظام اقليمى إلى نظام آخر . كان الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية مسرحاً لصراع بين

نظامين : أولهما النظام العربي الذي كان يضم بلدان الأمة العربية التي يربطها معاً ميثاق الجامعة العربية وميثاق الضمان الاجتماعي العربي ، وتشده أكثر من ذلك حركة القومية العربية التي قادها « جمال عبد الناصر » . كان هذا النظام يشعر بشخصيته العربية المتميزة ويؤمن باستقلاله في المصلحة والأمن وبالإرادة والفعل . وكان هذا النظام العربي يحدد استقلال العرب وعدم انحيازهم كاستراتيجية أساسية ، كما أنه كان يحدد إسرائيل كعدو رئيسي في المنطقة . وفي مقابل هذا النظام فقد كان هناك نظام آخر هو نظام الشرق الأوسط ، والذي كانت ترعاه دول الغرب الكبرى ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية . وكان هدف هذا النظام تجميع دول الشرق الأوسط كلها ، بما فيها تركيا وإيران وباكستان (وإسرائيل فيما بعد حين تسنح الظروف) . وكان هدف هذا النظام هو دعوى مقاومة الشيوعية ، وكان العدو الرئيسي بالنسبة له هو الاتحاد السوفيتي . والغريب أن فكرة هذا التحالف الغربي عرضت على مصر قبل الثورة سنة ١٩٥٠ باسم « منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط » ، ورفضتها . ثم رفضتها مصر مرة ثانية وقادت جهاداً مقدساً ضدها تبعتها فيه الأمة العربية كلها ، عندما عادت هذه المحاولة مرة أخرى تحت اسم « حلف بغداد » . ثم رفضتها وقاومتها مرة ثالثة حينما عادت تحت اسم « مبدأ أيزنهاور » .

ولم يكن هدف الولايات المتحدة من كل هذه المشروعات مجرد جرّ المنطقة إلى إطار الأحلاف العسكرية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي فحسب - وإنما كان هدف الولايات المتحدة إلى جانب ذلك هو تمييز التمايز العربي الذي تخلقه وحدة الأمن والمصلحة وتسند وحدة التاريخ والمصير - إلى جانب تسهيل استيعاب إسرائيل في تنظيم اقليمي مع العرب . كانت مصر دائماً - حتى من قبل الثورة - تعارض هذه المخططات وتعتبرها نوعاً من الاستعمار الجديد . وبعد الثورة فإن مصر قادت معارك ضارية دفعت فيها تكاليف ضخمة حتى تؤكد شرعية النظام العربي وأحقته في الحفاظ على مطالب الأمن القومي للأمة العربية .

وفي هذا الوقت - ديسمبر ١٩٧٣ - كان « السادات » يتحرك بمصر من نظام إلى نظام . كان يتحرك من النظام العربي وإمكاناته وتحالفاته التي حققت انتصار أكتوبر إلى نظام الشرق الأوسط الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية وتحركه لمصلحتها . وفي البداية كان الطرف الشرق أوسطي الذي ظهر أكثر من غيره هو إيران ، يحكمها في ذلك الوقت الشاه « محمد رضا بهلوي » . واختلطت الأمور حينما تصدر الشاه عملية رفع أسعار البترول ، وبدت هذه الخطوة وكأنها داخلة في مخطط استعمال النفط كسلاح سياسي ضد

مؤيدى اسرائيل . ولم يكن ذلك صحيحاً . فقد كان حظر التصدير إلى أصدقاء اسرائيل هو الركيزة الأساسية فى عملية استخدام النفط كسلاح سياسى ، لكن الأمور اختلطت وانتهز « السادات » هذه الفرصة وراح يسبغ على شاه ايران أفضالاً على مصر لم يقدمها . فقد راح يقول إنه قدم لمصر بترولاً فى وقت كانت فيه مصر تحتاج إلى هذا البترول . وكان الصحيح الذى لا مجال لمناقشة فيه هو أن الآلة الحربية الاسرائيلية التى واجهت مصر فى معارك السويس ومعارك سنة ١٩٦٧ ومعارك حرب الاستنزاف ومعارك حرب أكتوبر - كانت تتحرك وتقاتل بطاقة بترول ايرانى . لكن ذلك غطى عليه الضباب عمداً فى ذلك الوقت . وكان الضباب ستاراً لشد مصر من نظام إلى نظام آخر معاد له . . . من النظام العربى إلى النظام الشرق أوسطى .



وهكذا بدأت عملية إعادة ترتيب المنطقة . كانت تلك هى الفترة الحاسمة التى افترقت فيها الطرق . وكانت تلك هى لحظة الحقيقة التى كان يجب أن ينتبه لها الجميع . لكن الكثيرين صمتوا والغليبين تكلموا . ولا يستطيع أحد أن يكابر الآن أن اتفاقية فك الارتباط الأول كانت الخطوة الأولى فى رحلة « أنور السادات » إلى القدس بعد ذلك بقرابة أربع سنوات ، كما أن اتفاقية فك الارتباط الثانى فى أغسطس ١٩٧٥ كانت نصف الطريق إلى القدس .

كان خروج مصر من النظام العربى ينطوى على أخطار كبيرة تهدد الأمة العربية كلها حاضراً ومستقبلاً . كان خروج مصر من النظام العربى يعنى أن الأمة العربية فقدت قيادتها التاريخية . فقد كانت مصر فى العالم العربى تقوم دائماً بدورين : دور نواة عملية الوحدة التى تتجمع حولها بقية الكيانات ، ودور رائد عملية التحديث - فقد كانت امكانيات مصر الحضارية هى طريق أمتها إلى العالم الحديث . وفى الواقع فإن درس التاريخ يعلم كل من يريد أن يتعلم أنه اذا غاب دور مصر الفاعل والمؤثر فإن العالم العربى ينقسم تقليدياً إلى عدة مناطق جيوبوليتيكية تنحصر داخل حدودها وتهدر امكانياتها فى صراعات جانبية . كان العالم العربى فى غياب دور مصر التوحيدى والتحديثى ينقسم فى الغالب إلى أربع مناطق جيوبوليتيكية هى منطقة شبه الجزيرة العربية (تضم السعودية ومجموعة الدول الصغيرة المطلة على الخليج) - ومنطقة الهلال الخصيب (التى تضم العراق وسوريا والأردن ولبنان) - ومنطقة المغرب العربى (التى تضم المغرب وتونس والجزائر وليبيا) - والمنطقة

الرابعة هي منطقة وادي النيل (تضم مصر وربما السودان في الظروف التي تعجز مجموعة شرق أفريقيا عن شده إليها) .

وفي معظم الأحيان فإن الصراعات الجانبية كانت تظل برأسها كلما غابت الحركة العامة للمنطقة وتباطأت خطاها على طريق الوحدة والتحديث . وغالباً ما كانت هذه المناطق تنكفيء على نفسها وتنغمس في صراعات دينية وطائفية وقبلية ، الخ . والكارثة أن مصر كانت تخرج من النظام العربي وتسمح لهذا النظام بأن يتفكك في الوقت الذي كان هذا النظام قد حقق بها ومعها أهم انتصاراته . وأكثر من ذلك سوءاً فإن مصر كانت تعزل نفسها عن العالم العربي في الوقت الذي بدا فيه أن مركز الثقل الاستراتيجي في المنطقة ينتقل بسرعة من قناة السويس إلى الخليج . أي أنه في الوقت الذي كانت فيه كل التحديات تحتّم على مصر أن تزداد التصاقاً بأمته العربية . فإن «أنور السادات» اختار هذا الوقت بالذات لكي يؤكد عزلها .

وبالطبع فإن هذه السياسات الجديدة للسادات ، بما فيها تغييره لتحالفات مصر ، كانت تلقى ترحيباً حاراً في الغرب تعكسه وسائل الاعلام ، خصوصاً في الولايات المتحدة . وعندما كان «كيسنجر» في القاهرة في يناير ١٩٧٤ ، فإنه قام مع «السادات» بترتيب الزيارة التي سيقوم بها «نيكسون» إلى مصر وإلى غيرها من بلدان الشرق الأوسط في صيف ١٩٧٤ . كما أن «كيسنجر» استطاع أن يقنع «السادات» بضرورة رفع حظر البترول عن الولايات المتحدة . وهو المطلوب منه في ظل حظر بترولي مفروض على الولايات المتحدة ، حتى وإن كان غير مؤثر . ومن المفارقات أن «السادات» هو الذي راح يلح على الدول البترولية العربية لكي ترفع الحظر عن تصدير النفط إلى الولايات المتحدة . وكان الملك فيصل ملك السعودية في ذلك الوقت ذكياً حين قال في اجتماع جانبي عقد على هامش مؤتمر القمة في الجزائر : «إنني أرفع حظر النفط فقط إذا قالت لي دول المواجهة كتابة إن رفع الحظر الآن فيه مصلحتها» . وكان له ما طلب .



وجاء «ريتشارد نيكسون» في زيارة أعد لها «كيسنجر» و «السادات» إعداداً دقيقاً . كان الهدف من هذه الزيارة - في وسط خضم أزمة «ووترجيت» - أن تؤثر على الرأي العام الأمريكي وتقنعه أن الرئيس الآيل للسقوط في واشنطن بسبب فضيحة «ووترجيت» هو صانع السلام الذي تهلل له جماهير العالم العربي التي طالما وقفت موقف العداء ضد السياسة

الأمريكية . وربما كان في ذهن « السادات » - الذى لم يقدر مدى خطورة فضيحة « ووترجيت » - أن زيارة رئيس أمريكى له فى ذلك الوقت ترفع هيئته وتفتح له المجال الذى يريده تحت الأضواء العالمية . ولقد كان آخر مقال كتبه فى الأهرام يوم ١ فبراير ١٩٧٤ هو مقال توقعته فيه سقوط نيكسون وخروجه من البيت الأبيض . وكان غضب « السادات » من هذا المقال بالغ العنف والشدة . ومن الملفت للنظر أن التعليمات صدرت للصحف المصرية فى ذلك الوقت بأن تمتنع عن نشر تطورات فضيحة « ووترجيت » التى كانت تنفجر كل يوم فى واشنطن . واستقبل « نيكسون » فى القاهرة استقبال بطل وهو المطارد فى بلده . وكانت جماهير الشعب المصرى فى عزلة عن الحقيقة ، وكانت تدفعها آمال عريضة ووردية أعطيت لها على غير أساس . وكان الزائر البارز الآخر الذى جاء الى مصر فى تلك الفترة هو « محمد رضا بهلوى » شاه إيران . كان قادماً لمصر بعد غياب طال . فقد جاءها أول مرة حين كان ولياً للعهد ، ليخاطب لنفسه الأميرة « فوزية » شقيقة الملك « فاروق » . وكان وقتها شاباً خجولاً غير واثق من نفسه ترهقه علاقته المعقدة بوالده الطاغية . والآن عاد شاه إيران سنة ١٩٧٤ إلى مصر وكان هو نفسه الذى أصبح الطاغية ، وكان أيضاً الشريك الأساسى فى مخططات الولايات المتحدة فى المنطقة . ومن سوء الحظ أن برنامجه احتوى على زيارة للسد العالى بناء على طلبه هو . وذهبت قرينة السادات فى زيارة متقدمة إلى أسوان لتأكد من سلامة ترتيبات الزيارة . ولاحظت أثناء تجوالها فى مبنى السد العالى أن هناك صورة للرئيس « عبد الناصر » معلقة على حائط طريق يحتمل أن يسلكه الشاه فى جولته . وطلبت رفعها مخافة أن يتضايق الشاه من رؤيتها . وقد كان هذا هو « عبد الناصر » مستحكماً . ورفعت الصورة على أن تعود إلى مكانها بعد انتهاء زيارة الشاه . ولكنها لم تعد .

الفصل الثالث

صورة طبق الأصل

للترتيب الزمني البحث فإن « السادات » جاء إلى الرئاسة كخلف
الناصر . ولكن ذلك لم يكن نسق الأمور كما رآها بنفسه - أو كما بدأ يراها فيما
ذات يوم قال لي : « إننى وجمال آخر الفراعنة العظيم فى تاريخ مصر » . ولقد
رقتها لهذه الملاحظة ورجوته أن ينساها . إذا قالها أحد الصحفيين الذين يكتبون
يكون الأمر محتملاً ، وأما أن ترد على لسانه هو فقد يفسرها سامعوها على نحو قد
سليماً . لكنه لم يلبث أن كررها - كما علمت فيما بعد - وأكثر من ذلك فقد كررها
لـ « جيمى كارتر » ، وإن كان قد طور النظرية ، إذ قال لـ « كارتر » : « إن
نظرون إلى على أننى خليفة لجمال عبد الناصر ، وذلك ليس صحيحاً . فانا
مصر طبقاً لأسلوبه ، ولكن أحكمها طبقاً لأسلوب رمسيس الثانى . ذلك ما يفهمه
المصرى بطبيعته وما يريد^(١) » . وعلى أى حال فإن « السادات » راح يتخذ لنفسه

١ . هذه القصة الصحفية الأمريكية الشهيرة « جوزيف كراوت » ، وكان قد جاء إلى مصر فى إحدى المرات ليجرى حديثاً مع
أدات . وقبل عيته إلى مصر فإنه التقى فى البيت الأبيض بالرئيس جيمى كارتر الذى دعه إلى المطار ليكرمه معه ليحيطه علماً
إت فى العلاقات المصرية الأمريكية . ولقد احتضنت بمصر هذه الملاحظة سراً - كما طلب منى « جوزيف كراوت » ولتها .
قد تغيرت الظروف ففى أصبح لنفسى أن أذكر التفاصيل . وعلى أى حال فإن الرئيس كارتر بنفسه وفى مذكراته بعنوان
ل الاممان ، أشار إلى هذا المقى حينما قال إن السادات كان يشعر فى أصمائه بأنه أحد فراعنة مصر القديمة .

سمة الحاكم المطلق - الفرعون الإله . وبرغم أنه أصبح الآن حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية ، وتصور أنه لا بد أن يتحدث عن الديمقراطية ، فقد كان فهمه للديمقراطية مختلفاً . وأذكره ذات يوم وهو يحاول إقناعى بسياساته - يقول : « إن جمال وأنا نريد نفس الشيء » . لكن الفارق بينى وبينه هو أنه كان يحصل على ما يريد بالديكتاتورية ، وأما أنا فأحصل على ما أريد بالديمقراطية » !

ولقد راح « السادات » - وبطريقة واعية ومنظمة - يتخذ لنفسه « صورة » فرعونية . راح يفضل أن يقف أمام عدسات التصوير بـ « البروفيل » (الوضع الجانبي) ممسكاً في يده بمصا المارشالية كأنها مفتاح الحياة الذى كان يحمله الفرعون . ومن المفارقات أنه إذا كان هناك شبه حقيقى بين « السادات » وبين أى حاكم سابق فى مصر - فقد كان ذلك الشبه بينه وبين الخديو اسماعيل^(١) وليس « رمسيس الثانى » . كلا الرجلين كان لديهما الحظ - وربما كان الأولى أن نسميه سوء الحظ - لكى يجيئا إلى السلطة فى فترة من الرواج المالى . وفى حالة الخديو « اسماعيل » فقد كان سبب الرواج هو الارتفاع الهائل الذى طرأ على أسعار القطن المصرى حين تعذر - بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية - وصول القطن الأمريكى إلى أسواق أوروبا ومصانعها . وفى حالة « السادات » فقد كان السبب هو طوفان أموال البترول . ولقد جاء كلاهما - الخديو اسماعيل وأنور السادات - إلى السلطة بعد حاكم أدرك أهمية موقع مصر الاستراتيجى ، وحاول استغلال فهمه لهذا الموقع لكى يجعل من مصر قوة دولية . ليس هناك شك فى أن « محمد على » و « جمال عبد الناصر » كلاهما واجها نكسات عسكرية حادة خلال هذه العملية ، لكنه لا يوجد أدنى شك - فى نفس الوقت - على أن رؤية كليهما أبرزت دور مصر بأهمية موقعها فى العالم . وكان كلاهما - محمد على وعبد الناصر - مؤمناً بالتنمية بصرف النظر عن اختلاف الهدف الاجتماعى لدى كل منهما . وبالتالي فإن عهدهما كان يمكن أن يوصف - دون مبالغة - بأنه فترة تراكم اقتصادى . لكن خليفة كل منهما - الخديو اسماعيل وأنور السادات - جاء مسرفاً ومبذراً .



ولقد أدى إسراف الخديو اسماعيل وتبذيره إلى تكلس الديون على مصر ، إلى درجة دفعت دائئها الأجانب إلى أن يتحركوا لإنشاء ما أسموه « صندوق الدين العام » الذى كان

(١) الخديو اسماعيل باشا هو حفيد محمد على مؤسس أسرة ملوك مصر ، وجد آخر ملوكها الملك فاروق . ولد تولى الحكم من سنة ١٨٦٣ - ١٨٧٩ .

يضم مفوضين أجنب لهم حق مراقبة دخل البلاد ومصروفاتها . ولقد وصل الخديو اسماعيل إلى الموقف الذي اضطر فيه سنة ١٨٧٥ إلى بيع أسهم مصر في شركة قناة السويس للحكومة البريطانية بواسطة بنك « روتشيلد » ، وكان ذلك شاهداً مؤسفاً على الضبورات البائسة التي جلبها على نفسه . والغريب أنه باع أسهم قناة السويس لكي يتمكن من دفع فوائد أقساط « الدين الموحد » في موعده . وفي سنة ١٨٧٨ أصبح وزير المالية انجليزيا ، كما أن أحد الفرنسيين أصبح وزيراً للأشغال العامة . وبعد أربع سنوات وصلت سياسات الخديو إسماعيل إلى نتائجها المنطقية في معركة التل الكبير ، وبدأت سبعون سنة من الاحتلال البريطاني لمصر .

ورغم أن « الدين الموحد » بلغ حجمه - سنة ١٨٦٧ - إلى رقم ٩١ مليون جنيه استرليني - وهو رقم فلكي بمعايير تلك الأيام - فإن المبلغ كله لم يذهب إلى الضياع . صحيح أن الخديو اسماعيل لم يستطع أن يفرق بين مصاريفه الخاصة ومصاريفه العامة ، ولكن الصحيح أيضاً أن الخديو اسماعيل الذي بنى لنفسه عشرات القصور وصرف يبلخ مجنون على ضيوفه الأجانب وعلى رحلاته إلى الخارج وعلى الاحتفالات الصاخبة بزواج أنجاله - راح في نفس الوقت يمد خطوط السكك الحديدية وينشئ الطرق والكبارى والموانئ - إلى جانب حفر قناة السويس . ولقد كانت مشكلة « اسماعيل » أن غواية أوروبا له كانت غواية لآتقاوم ، وكان النموذج الأوروبي غالباً عليه بمقدار غلبة الديون والمغامرين الأوروبيين الذين جاءوه بها . وكان ذلك الطريق هو الذي أدى إلى نهايته .

كان « السادات » أيضاً مقتنعاً بأن مصر تنتمي إلى الغرب المتقدم وليس إلى الشرق المتخلف . وبرغم أن عادات « السادات » الشخصية لم تكن في البداية حافلة بمظاهر الترف الزائد ، فإنه كان محاطاً بكثيرين على استعداد للانغماس في هذا الترف ، وكان على استعداد لأن يرضى لهم العنان فيما يريدون ، ثم لم يلبث أن ذهب معهم إلى نفس الطريق .

وعندما تولى « السادات » منصب الرئاسة فإن المرتب الرسمي لرئيس الجمهورية كان تسعمائة جنيه في الشهر . إلى جانب ذلك فقد كان هناك تحت تصرف الرئيس اعتماد خاص مقداره مليون جنيه في السنة . وكان المفروض أن هذا المبلغ موجود في مكتب رئيس الجمهورية للصرف منه في نواح يراها رئيس الجمهورية لازمة ويعفيه القانون من تقديم مستندات صرف عنها . كان هذا المبلغ يُحوّل إلى مكتب الرئيس كل سنة من ميزانية المخابرات العامة التي كانت جزءاً من ميزانية الدفاع ، وكانت اعتماداتها تنقرر كل سنة في البرلمان دون تفصيلات محددة ، وإنما كان رقمها الاجمالي هو الذي يطرح للموافقة .

وفى أيام « عبد الناصر » فإن مبلغ المليون جنيه كان يؤضع فى مكتب وزير شئون رئاسة الجمهورية ، وكانت له أوجه صرف شبه محددة . فقد كان منه - على سبيل المثال - مبلغ ٦٥٠ ألف جنيه تصرف على اللاجئين الوطنيين من العرب والأفارقة الذين يختارون القاهرة ملجأ لهم أثناء الفترات القاسية من فضالهم . وكانت بعض المبالغ من هذا الاعتماد تصرف لمعاونة عدد من الضباط الأحرار^(١) الذين ساهموا فى أحداث الثورة ثم ابتعدوا إلى الظل . ثم أن بعض المبالغ كانت تصرف لمعاونة بعض اللين يلجأون لرئيس الجمهورية فى طلب المعونة من عامة المواطنين . وكانت هناك دفاتر ترصد فيها حسابات هذا المبلغ بما فيها أوجه الصرف منه إلى جانب الفائض بعد الصرف . وعندما استقال آخر وزير لشؤون رئاسة الجمهورية تحت حكم « عبد الناصر » من منصبه فى مايو ١٩٧١ كان الفائض من هذا الاعتماد والمتراكم فيه سنة بعد أخرى هو مبلغ مليون و ٨٥٠ ألف جنيه ، كما أنه كانت هناك أيضا ستة آلاف من الجنيهات الذهبية أعيدت إلى القاهرة بعد رحلة الملك « سعود » المشهورة إلى اليمن ، وقد وضعت فى حرز مقفول حتى يتم البت فى أمر التصرف فيها .

وبعد سقوط مراكز القوى فى مايو ١٩٧١ ، فإن الموظف المسئول الذى تولى استلام مكتب وزير شئون رئاسة الجمهورية السابق وجد كل هذا : الفائض التقضى وحرز الجنيهات الذهبية ، وصدر اليه الأمر أن يحمل هذا كله إلى بيت « السادات » فى العيزة وأن يسلمه هناك لسكرتير الرئيس ، السيد « فوزى عبد الحافظ » . ثم أجرى « السادات » بعد ذلك تعديلات على وضع هذا الاعتماد كله ، فقد أشار بفصل ميزانية اللاجئين عن رئاسة الجمهورية وتحويلها إلى المخابرات العامة ، وكان هذا يعنى أن مبلغ المليون جنيه قد أصبح تحت تصرف الرئيس كل سنة دون أى وجوه محددة للصرف منه عليها . ولم تمض سنوات حتى ظهر أن اعتماد المليون جنيه لم يعد كافيا ، وجرى طلب دفعات اضافية

(١) كان السادات ليل توليه الرئاسة يحصل من هذا الاعتماد على مميزات شبه دورية بأن : جمال عبد الناصر . وفى الأوراق الرسمية لهذه الفترة أوامر صرف باسم السادات كل منها بمبلغ ٥ آلاف جنيه . ويبدو أن مرتبه لم يكن يتكفى التزاماته خصوصا أمام الكثيرين من أفراد عائلته ، وهكذا بدأ - « عبد الناصر » . وكان « عبد الناصر » يرى أن إعطائه مجلس قيادة الثورة لم الحق فى ألا يشعروا بسخوط عليهم تدفيمهم إلى ما لا يأتين بهم (وجدت فى السجلات ثلاثة أذون صرف باسم « أنور السادات » كل منها بخمسة آلاف جنيه وكلها سنة ١٩٦٩ وأوائل سنة ١٩٧٠ ، وليست هناك سجلات مخفوفة لما حصل عليه أنور السادات بأن من اللين عبد الحكيم عامر أثناء حرب اليمن ، وإن كانت المعلومات كلها تؤكد أن السادات كان يحصل من أموال الشئون العامة للقرات للسلطة حل مبالغ كبيرة . وفى تلك الفترة كان السادات قد انتصق بالمشير عامر وأصبح ملازما باستمرار له حتى فى بعض شئون حياته الشخصية .

لتعزيزه من ميزانية المخابرات العامة . وفى السنوات الأخيرة من عهد السادات تضاعف هذا المبلغ تقريبا .



ولقد بدأ « السادات » يتمتع إلى أقصى حد بأبهة الرئاسة ، وعندما رأى طائرة الرئيس الأمريكى « نيكسون » - سلاح الطيران رقم ١ - فلقد بدأ على الفور يريد لنفسه واحدة مثلها ، وكان ثمن الطائرة خرافياً - ١٧ مليون دولار - ولم يكن « السادات » يريد للطائرة التى يركبها أن تكون طائرة عادية من طائرات شركة الطيران الوطنية ، كما كان الحال أيام « عبد الناصر » . كما أنه فى نفس الوقت لم يكن يريد لها تابعة للسلاح الجوى المصرى ، كما هو الحال فى طائرة « نيكسون » . ولتجنب الأقاويل التى يمكن أن تثار بسبب وجود طائرة خاصة مجهزة كـ « فيلا طائرة » للرئيس ، وغير تابعة لشركة الطيران الوطنية ولا للسلاح الجوى المصرى ، فإن الرئيس « السادات » اختصر الطريق بأن طلب من المملكة العربية السعودية أن تدفع له ثمن هذه الطائرة لتكون هدية له .

ولقد سبقت الإشارة من قبل إلى نزعة « السادات » بأن لا يستقر فى مكان واحد ، وكانت لهذا التجوال المستمر تكاليفه الكبيرة . كان له بيته الأساسى فى الجيزة ، وكان يستعمل قصر الطابرة ، كمكتب ومقر قيادة ، وأعيد تجهيز استراحة القناطر لكى تكون بدورها مقرا رئاسيا كاملا . وأعيد بناء البيت القديم فى ميت أبو الكوم وزود بنظام تكييف مركزى للهواء . وقد رأى الرئيس « السادات » سنة ١٩٧٢ و ١٩٧٣ أن يزداد كل واحد من هذه المقرات بمركز قيادة مزود بنظام حديث للاتصالات تحسبا ليوم نشوب المعركة مع اسرائيل . وبعد قليل أمر بتجهيز سيارة « مرسيدس » من طراز ٦٠٠ لكى تكون - كذلك - مقر قيادة متحرك . وكانت تكاليف تجهيزها تصل إلى ٧٠٠ ألف دولار . وأتذكر أننى ناقشته يوما فى أمر هذه السيارة وأن تكاليفها يمكن أن تكون مدعاة لقليل وقال ، خصوصا وأنى لا أرى لها ضرورة ملحة . وكان رد الرئيس « السادات » : « لتفترض أن شيئا وقع بينما أنا على الطريق » . ثم أضاف : « لا بد أن أكون قادراً حتى من السيارة على الاتصال بحافظ الأسد وبالقذافى - (فى ذلك الوقت) - لتنسيق الأمور » . ولقد ذكرنى هذا بواقعة حدثت حينما كان نائباً لرئيس الجمهورية مع « جمال عبد الناصر » ، وظهر فى أحد اجتماعات الاتحاد الاشتراكى يتكلم مرتدياً حلة صيفية ذات لون « كاكى » ، وسأله أحد الحاضرين لماذا يرتدى هذا الذى شبه العسكرى ، وكان رده على الفور : « لأن الحرب قد تشب فى أى لحظة ، ويجب أن نكون مستعدين » . ويومها ظهرت وقائع تلك الجلسة من جلسات

الاتحاد الاشتراكي وكلام « السادات » فيها وحواره مع حضورها - في الأهرام - واتصل بي الرئيس « جمال عبد الناصر » تليفونيا يقول لي : « ما هذا الذي نشره الأهرام اليوم عن أنور السادات ؟ » ثم أضاف ضاحكا : « هل ليس الكاكي هو سبيلنا الوحيد للاستعداد للحرب في أية لحظة ؟ » . ومن هذا المنطلق كان اختيار الرئيس « السادات » للمحرورة - اليخت الشهير للخديو اسماعيل - لكي يدخل به قناة السويس بعد إعادة فتحها سنة ١٩٧٥ . وقد ناقشته في ذلك طويلا واقترحت عليه أن يدخل إلى قناة السويس بإحدى قطع الأسطول البحرية ، ولأبأس من تغيير اسمها إلى اسم جديد له معنى كالعاشر من رمضان - مثلا - وهو مرادف لتاريخ ٦ أكتوبر الشهير . وكان بين الحجاج التي سقتها للرئيس « السادات » لتعزيز اقتراحى أن دخوله إلى قناة السويس على « المحرورة » سوف يعيد للأذهان ذكرى الخديو « اسماعيل » . (وراقت للرئيس السادات فكرة دخول قناة السويس على ظهر مدمرة حربية ، لكنه لم يستطع أن يتخلى عن أبهة « المحرورة » فأمر بأن تتبع مدمرته عبر قناة السويس من الشمال إلى الجنوب) .



والحقيقة أنه من الصعب إجراء مقارنة دقيقة بين ديون مصر في عهد الاسراف الكبير - أيام الخديو « اسماعيل » وأيام « السادات » - فلقد تغيرت قيمة النقود تغيراً كاملاً خلال مائة سنة .

وربما كان مفيداً إلقاء نظرة على ديون مصر الخارجية في بداية رئاسة « السادات » . سنة ١٩٧١ وعندما أصبح « السادات » رئيساً بالاسم والفعل لمصر ، فقد كانت ديون مصر للاتحاد السوفيتي (مع استبعاد الدين العسكري) حوالي ٣٨٠ مليون دولار . وكان هذا يشمل ديون بناء السد العالي والمشروعات الصناعية . وكان هناك دين للولايات المتحدة (قيمته ٢٠٥ مليون دولار) يرجع معظمه إلى منشورات القمح من الولايات المتحدة ما بين ١٩٥٨ و ١٩٦٥ . وكانت هناك ديون أخرى لإيطاليا (١٢٢ مليون دولار) . ولألمانيا الغربية (١٠٦ ملايين دولار) . وللكويت (١٣٠ مليون دولار) . وكانت هناك ديون أخرى أقل لليابان ولبعض بلدان أوروبا الشرقية وعدد من البنوك التجارية . وعلى الجملة فإن الديون المدنية على مصر بلغت قيمتها في ذلك الوقت ١٣٠٠ مليون دولار . وفيما يتعلق بالدين العسكري ، فقد اشترت مصر من الاتحاد السوفيتي على امتداد عشرين سنة أسلحة وذخائر قيمتها ٢٢٠٠ مليون دولار تم منها تسديد ٥٠٠ مليون دولار وبقي على

مصر منها ١٧٠٠ مليون دولار كان مشكوكاً فى أنها تستد فى يوم من الأيام (وهى على أى حال لم تسد حتى الآن) .

وقد يقتضى الانصاف إلقاء نظرة متأنية على حجم المساعدات السوفيتية لمصر . ففى فترة التعاون الوثيق بين البلدين بلغ حجم ما قدمه الاتحاد السوفيتى لمصر ١٨٣٩ مليون دولار . وفى نفس الفترة كان ما قدمه الاتحاد السوفيتى للصين ١٧٥٠ مليون دولار . وهذا يعنى ببساطة أن نصيب الفرد فى مصر مما قدمه الاتحاد السوفيتى لمصر زاد ١٥ مرة عن مثيله فى الهند ، و ٢٠ مرة عن مثيله فى الصين . وكان السبب أن الاتحاد السوفيتى كان يدرك وبقدر القيمة السياسية والاستراتيجية لمصر إلى جانب مقدرتها على استغلال قيمة موقعها .

والحقيقة أن مصر فى تلك الفترة أصبحت - وبجدارة - عاصمة العالم الثالث كله ، ولم تكن مجرد مصادفة أن مصر سنة ١٩٦٤ مثلاً كانت ملتقى لهذا العالم الثالث . فى تلك السنة شهدت :

مؤتمر قمة عربى فى يناير - زيارة من « خروشوف » فى مايو لمناسبة إتمام المرحلة الأولى من بناء السد العالى - مؤتمر قمة عربى ثان فى الاسكندرية فى سبتمبر - مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز فى القاهرة فى أكتوبر .

وبالتأكيد كان السوفيت يراقبون باهتمام هذا الدور الفريد لمصر . وبرغم أن السوفيت بدأوا مفاوضات شديدة المراس أمام المفاوضات المصريين ، فإنهم لم يحاولوا قط أن يعقدوا صفقة يمكن أن يكون لها أذى تأثير على السيادة المصرية . ولقد كان الادعاء الذى وجهه أمثال « جون فوستر دالاس » بأن مصر رهنت محصولها الأساسى - وهو القطن - للأجانب بنفس الطريقة التى رهن بها الخديو اسماعيل جمارك مصر لهم ، ادعاء عارياً عن الصحة . وفى كل الأحوال فإن ما حصلت عليه مصر من الاتحاد السوفيتى ذهب كله لاستثمارات صناعية ومنشآت مائية ضخمة طويلة المدى عادت بنفع دائم على البلاد . ذلك جانب من الصورة بحياد كامل .

فاذا انتقلنا إلى الجانب الآخر من الصورة لوجدنا أنه من الصعوبة بمكان أن يحصل أى باحث مدقق على صورة توضح حقيقة ما جرى لشؤون مصر المالية والاقتصادية فى السنوات العشر التالية ، وبالتحديد ابتداء من سنة ١٩٧٤ . إن كل وزير للمالية فى تلك الفترة تسلم منصبه وبدأ عمله بتصريح يقول فيه إنه صدم عندما أتبع له أن يطلع على الأرقام . بل إن

« السادات » ودد نفس الشعور بالصلمة أكثر من مرة . قال مرة إنه لم يعرف حقيقة الأرقام إلا عندما أطلعه عليها رئيس وزرائه الدكتور « عبد العزيز حجازى » . ثم قال بعدها إنه لم يعرف حقيقة الأرقام إلا بعد أن أطلعه عليها السيد « ممدوح سالم » الذى خلف الدكتور « حجازى » . ثم قال مرة ثالثة إنه لم يعرف حقيقة الأرقام إلا عندما أطلعه عليها الدكتور « مصطفى خليل » الذى خلف « ممدوح سالم » . ولقد بقيت الحقيقة لغزاً لسنوات طويلة حتى جاء الرئيس « حسنى مبارك » الى الرئاسة ودعا إلى مؤتمر اقتصادى موسع كان هدفه معرفة الحقيقة . وإذا الأرقام تكشف أن الحقيقة أفدح مما كان يتصور أحد . ففى خلال السنوات العشر الأخيرة زاد الدين المصرى المدينى فقارب ١٩ ألف و ٥٠٠ مليون دولار . كما أن الدين العسكرى وصل إلى ستة آلاف مليون دولار . لى أن ديون مصر الخارجية - مدنية وعسكرية - زادت عشر مرات فى فترة حكم الرئيس « السادات »^(١) .



ومع ذلك فما زال هناك خلط كثير فيما يتعلق بحسابات مصر ، وليس مؤكداً حتى هذه اللحظة أن الصورة قد ظهرت بكامل تفاصيلها . وربما كان جزء من الخلط راجعاً إلى أن أحداً لا يعرف بالضبط كم تلقت مصر من العالم العربى ، وفى بعض الأحيان من أوروبا الغربية (خصوصاً فى مجال استخدام القروض) ، أو من البنوك التجارية (خصوصاً فى مجال التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين القصيرة الأجل) . وفى ظل هذا الخلط فإن وزير مالية الكويت (السيد عبد اللطيف الحمد) - وهو اقتصادى عربى بارز - قدّر أن مصر حصلت من العالم العربى (ودائع - منح - قروض - ضمانات) على مساعدات تصل إلى ٢٢ ألف مليون دولار فى الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٨٠ . بينما كان هناك خبير اقتصادى مصرى كالدكتور « عبد المنعم القيسونى » الذى قدر كل ديون مصر من سنة ١٩٧١ إلى ١٩٧٧ بـ ١٤ ألف مليون دولار .

وقبل سنة ١٩٧٣ كان المصدر الوحيد للمال العربى فى مصر هو ١٢٠ مليون جنيه استرلينى سنوياً قدمتها إلى مصر دول البترول العربى - السعودية والكويت وليبيا - التى وافقت فى قمة الخرطوم صيف ١٩٦٧ على أن تدفع لمصر سنوياً هذا المبلغ دعماً لصمودها وتعويضاً عن خسائرها بسبب إغلاق قناة السويس وانقطاع دخل السياحة . لكن التدفق الحقيقى للأموال العربية إلى مصر جاء بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ . ولقد تدفق جزء كبير

(١) تقارير ومناقشات للوزير الاقتصادى الموسع المتعدد .

من هذه الأموال عن طريق الصناديق الخاصة التى أنشأتها بعض الدول المنتجة للبترول ، كصندوق التنمية الكويتى وصندوق أبوظبي والمؤسسات المالية السعودية المشابهة .

وقد نشأت أسباب لفوضى الحسابات بسبب فوضى التعاملات العربية وانعدام الضوابط التى تحكمها . وعلى سبيل المثال فهناك نموذج حى يقدمه لنا مؤتمر القمة العربى فى الرباط سنة ١٩٧٥ . فى الرباط قرر المؤتمر أن يقدم إلى مصر وسوريا دعما اضافيا قدره ألف مليون دولار تنقسمه الدولتان لتعويض بعض خسائر حرب أكتوبر . وتشكلت لجنة فرعية لبحث قواعد تقسيم هذا المبلغ بين البلدين . كان الاجراء العادى المتبع فيما قبل أن يتم تقسيم المساعدات العربية على الدول المستحقة لها بنسبة عدد سكان كل منها . وفى ذلك الوقت نبه السيد « محمود رياض » الأمين العام لجامعة الدول العربية الى ضرورة حضور وزير خارجية مصر فى اجتماعات اللجنة الفرعية التى كان عليها تقسيم المبلغ بين مصر وسوريا ، وكانت خشيته أن يحاول المندوب السورى اقتراح تقسيم المبلغ مناصفة بين مصر وسوريا . ولم يكن « السادات » على استعداد لأن يسمع شيئا من هذا ، وكان تعليقه للأمين العام للجامعة العربية : « نحن لانتسول » . ولم يحضر وزير خارجية مصر اجتماع اللجنة الفرعية . وكانت النتيجة ما توقعه « محمود رياض » . ففى غياب المندوب المصرى اقترح المندوب السورى - دون معارضة - تقسيم المبلغ مناصفة . وكان تصرف « السادات » فى الموضوع بعد ذلك غريبا ، فقد طلب أن لا يحول مبلغ الـ ٥٠٠ مليون دولار التى تخصص مصر الى البنك المركزى المصرى طبقا للعرف والقواعد ، وإنما طلب تحويلها إلى اعتماد خاص يخضع له شخصيا . وكانت حجته فى ذلك أن تحويل المبلغ الى البنك المركزى سوف يضعه تحت رحمة وزراء المالية يسدون به أى احتياجات عاجلة تقابلهم ، بينما هو يحتاج هذا المبلغ لطوارئ التطورات المحتملة فى أزمة الشرق الأوسط . ولقد قبلت بعض الحكومات بأن تدفع أنصبتها فى اعتماد الطوارئ الخاص (شراء أسلحة) ، ولكن الحكومة الكويتية صممت على أنها لا تستطيع أن تحول نصيبها إلا الى البنك المركزى المصرى ، وإلا فإنها سوف تتعرض للاستجواب أمام مجلس الأمة الكويتى . وكانت النتيجة مزيدا من الفوضى والاضطراب فى ضبط الحسابات .



ولقد اعتادت بعض الدول العربية - وبينها السعودية على سبيل المثال - أن تعطى لبعض أصدقائها اعتمادات سرية تحت بند مختلف مثل « مكافحة الشيوعية » . وبرى السيد « كمال أدهم » أن بعض رؤساء الدول الافريقية مثلا - وبينهم الرئيس السابق « عيضى

أمين - كانوا يقصدون إلى الرياض للشكوى من أن خزائنتهم خاوية وأنهم يحتاجون إلى بعض الاعتمادات لمواجهة مقتضيات أمنهم من مخاطر متعددة بينها خطر الشيوعية الدولية . وكان بعض هؤلاء الرؤساء يحملون ما يحصلون عليه في حقايب يخرجون بها من المملكة . وليس مؤكدا أن مصر استفادت من هذا الكرم السعودي في مكافحة الشيوعية الدولية . ويقرر « كمال أدهم » بأن أحدا من المسؤولين المصريين لم يحصل على مساعدات نقدية وإنما حصلوا على مساعدات نوعية فقط (معدات وأجهزة وتسهيلات) . ولقد كانت هناك مساهمات مختلفة متعددة على نحو أو آخر لمصر إزاء قضايا أمنية ودفاعية . وبسبب الطبيعة الحساسة للظروف فإن حسابات ذلك كله لم تظهر قط في الدفاتر الرسمية . وليس أدل على فوضى الحسابات من أن آخر ميزانية في عهد الرئيس « السادات » (ميزانية ١٩٨١) قدمت إلى مجلس الشعب على أساس فائض قدره ألف مليون جنيه . وفي السنة التالية مباشرة - وكان « السادات » قد اختفى من المسرح السياسي في مصر - فإن الميزانية أعيد تقديمها بمعجز قدره ٢٠٠٠ مليون جنيه (يقدر بعض الخبراء أن العجز الحقيقي يزيد عن ضعف هذا المبلغ) .



كانت هناك كذلك « المعونة الأمريكية » ، وهي قضية تحتاج إلى فحص دقيق . ان الجزء الأكبر من المساعدات الأمريكية يأخذ طريقه إلى مصر من خلال القانون المشهور برقم ٤٨٠ ، وهو قانون صدر سنة ١٩٥٤ ، لتمكين الولايات المتحدة من التخلص من فائض الأغذية المخزون لديها ، وبالذات الحبوب . وكانت الفلسفة وراء إصدار هذا القانون في الواقع هي أنه - عوضا عن إغراق السوق بهذه الفوائض من المحاصيل ، مما يؤدي إلى خفض الأسعار بالنسبة للفلاح الأمريكي - فقد يكون ملائما أكثر بيع هذه المحاصيل الفائضة إلى بعض الدول الأجنبية التي تحتاج إليها في مقابل عملات محلية . ولقد قيل في مقدمة القانون إن أهدافه هي توسيع نطاق التجارة الدولية ، وإيجاد وسيلة دفع مرتة لبعض التزامات أمريكا الخارجية ، وتشجيع النمو الاقتصادي ، وتسهيل شراء مواد استراتيجية ، ثم - وهذا هو الأهم - تدعيم سياسات الولايات المتحدة . وفيما يتعلق بهذا الهدف الأخير فإن فوائد المحاصيل هذه أصبحت سلاحا ضحما في الترسانة السياسية الأمريكية . ولقد تأكدت فائدتها على نحو مؤثر في التعامل مع بلدان مثل الهند ومصر ، التي كانت حاجتها إلى الحبوب ماسة . كانت مصر سنة ١٩٧٤ قد أصبحت مرة أخرى - ويشكل مؤثر - مؤهلة من وجهة نظر السياسة الأمريكية للاستفادة من القانون رقم ٤٨٠ .

وكانت القاعدة المعمول بها بالنسبة للمبالغ المتولدة عن تطبيق القانون ٤٨٠ هي توجيه هذه المبالغ الى ثلاث مؤسسات تحصل كل منها على جزء يتم التصرف فيه من خلالها .

كان الجزء الأول يوجه إلى بنك التصدير والاستيراد ويخصص في تمويل مشروعات محلية (مثل مشروعات إنشاء محطات حرارية في الريف) .

وكان الجزء الثاني يوجه إلى شراء أراض وعقارات تلبى احتياجات السكن أو العمل بالنسبة للموظفين الأمريكيين في مصر إلى جانب دفع نفقات السفارة والهيئات التابعة لها بالعملة المحلية (كان هذا الجزء يستغرق حوالي ٢٠ في المائة من المجموع الكلى) .

وكان الجزء الثالث يوجه لهدف ملع من أهداف السياسة الأمريكية ، وهو تشجيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري . وبالطبع فإن الحكومة الأمريكية تحتفظ لنفسها بحق الرقابة المباشرة والحازمة على المشروعات التي تستفيد من هذه الاعتمادات . وكان لها حق المتابعة والتوجيه بالنسبة لهذه الأوجه من النشاط بما في ذلك حق إنهاء المعونة اذا وجدت ذلك ملائما . ولقد أصرّ الأمريكيون أيضا على حقهم في الحصول على دعاية كافية محليا لكل النشاطات المستفيدة من تطبيق القانون ٤٨٠ . وفي بعض المرات فقد أصبحت العادة أن يحصلوا على هذه الدعاية مكررة مرتين وثلاثا في وسائل الإعلام التي كانت تمتلئ بالصور والكلمات عندما يوقع الاتفاق بالمبلغ الشامل أولا ، ثم عندما يوقع الاتفاق الخاص بحصة كل قطاع من القطاعات المستفيدة ، ثم عندما يوقع الاتفاق الخاص بكل مشروع على حدة . وكانت هناك شروط عامة مفروضة على كل مساعدة أمريكية من أى نوع- بينها أن تشحن البضائع الى مصر على بواخر أمريكية ، وبينها أن بعض الشركات الأمريكية الكبيرة التي قد يكون لها دور- ولو غير مباشر في بعض العقود- يتعين تخليصها من الحظر المفروض عليها بنصوص أحكام المقاطعة مع إسرائيل (في هذه الفترة قررت الحكومة المصرية- وبإجراء منفرد- إخراج شركات « فورد » و « جنرال إلكتريك » و « زيروكس » من القائمة السوداء للمقاطعة) . وكان على الحكومة أيضا أن توقع نصا أشهر باسم « الامتناع عن الرشوة » ، وبمقتضاها فقد حظر على أى مصري أن يحصل على شيء لنفسه من أموال المعونة الأمريكية ، وكان هذا نصا سهلا في الكتابة صعبا في التطبيق ، إلى جانب أن قبول التوقيع عليه كان مهينا .

وكان توزيع الاعتمادات في مصر يتم من خلال « هيئة المساعدة الأمريكية » التي

أصبحت ظاهرة مهمة في حياة مصر^(١) . ومن الظواهر الشاذة أن مصر وإسرائيل كانتا - طبقا لقرارات الكونجرس الأمريكي - مستفيدتين بمبالغ متقاربة من أموال المساعدات الأمريكية . وفي حين أن عدد موظفي « هيئة المساعدة الأمريكية » في مصر بلغ ١٠٣٠ موظفا أمريكيا ، فإن عدد موظفي « هيئة المساعدة الأمريكية » في إسرائيل لم يزد على أربعة . ولهذا فانه لم يكن غريبا أن يقول رجل مثل السفير « هيرمان أيلتس » السفير الأمريكي السابق في القاهرة إنه « قلق من زيادة حجم الظهور الأمريكي في القاهرة بأكثر مما تقتضيه الظروف ، وأن هذا الظهور الزائد قد يصبح قاتلا بنفس المقدار الذي كان به في إيران قبل الثورة » .

ولقد كان واضحا أن بعض أوجه نشاط هيئة المساعدة الأمريكية أصبح لها تأثير بالغ الضرر على الحياة الوطنية المصرية ، وذلك فيما يخص بما أصبحوا يسمونه اعتمادات الأبحاث . ففي سنة ١٩٨١ خصص مبلغ ٤٥ مليون دولار تحت هذا البند وبدأ تنفيذ مشروعات أبحاث ، بعضها يمكن أن يكون ضاراً بالأمن القومي بمصر^(٢) . وبعضها الآخر لم يكن له من هدف ظاهر إلا صرف الأموال ربما للالهاء أو استنفاد الطاقات . إن الجامعات المصرية تأثرت كثيرا ببعض هذه النشاطات . كانت هذه الجامعات قد ضعفت بالخسارة التي نجمت عن هجرة بعض أفضل العقول فيها إلى جامعات الدول العربية . ثم زادت المشكلة حدة حين جاء هذا التزيف لمصلحة مشروعات الأبحاث الأمريكية . وكان يمكن للهجرة الأكاديمية المصرية إلى العالم العربي أن تجد من يدافع عنها لأنها تقوم برسالة علم وتنوير لصالح الأمة العربية . وأما إهدار الطاقات في خدمة مشروعات المساعدة الأمريكية ، فقد كان صعباً تبريرها .

ومن المفارقات أن المساعدات الأمريكية - وغيرها من المساعدات - حققت شعار السادات الذي رفعه بعد حرب أكتوبر ، هو شعار مشروع مارشال لمصر . فبين سنة ١٩٧٤ و ١٩٨٠ حصلت مصر من المساعدات الأجنبية على أكثر مما حصلت عليه الدول الأربع

(١) شبه أحد المثقفين المصريين « هيئة المساعدة الأمريكية » في حديث أدلى به إلى « مجلة الأهرام الاقتصادي » التي تصدر في القاهرة بأنها أصبحت بمثابة « حكومة ظل » في مصر .

(٢) كان هناك عنصر جمع معلومات في عدد كبير من هذه الأبحاث التي تمت بدعم أمريكي ، وكان واضحا بما لا يقبل الشك أن بعض هذه الأبحاث لا يمكن أن تخدم إلا هدف الاختراق الأمريكي للمجتمع المصري . ولقد استبد القلق في بعض المرات بعدد من الأساتذة الفضالين في بعض مشروعات هذه الأبحاث ، وعقدت جماعات منهم جلسات مغلقة ضمهم ناقشوا فيها هذا المأزق وتوصلوا إلى ضرورة وضع ميثاق شرف يحكم نشاطهم ما داموا غير قادرين على إيفائه لأسباب علمية . فيما قال بعضهم - ومثاله كما كان يقول نقادهم .

المستفيدة أساسا من مشروع مارشال (وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا) . وفي حين أن مشروع مارشال حقق في هذه الدول ما حقق ، فإنه من المشكوك فيه أن يكون مشروع مارشال - على طريقة الرئيس السادات - قد حقق شيئا يذكر .



كان صندوق النقد الدولي مصدرا آخر من المصادر المهمة للديون المصرية ، وكذلك كان البنك الدولي . وكانت مصر عضوا في كلتا المؤسساتين التوأمين . وفيما يتعلق بصندوق النقد الدولي ، فقد كان الصندوق حريصا على أن يرى مصر - شأنها في ذلك شأن غيرها من الذين يتلقون مساعداته - تتبع سياسة نقدية صارمة ، بما فيها الإلحاح المستمر على تخفيض قيمة الجنيه المصري . وفيما يتعلق بالبنك الدولي - الذي لم تكن مصر مدينة له قبل حرب أكتوبر إلا بقرض واحد قيمته ٦٠ مليون جنيه ، خصصت لتوسيع وتعميق مجرى قناة السويس - فإنه الآن وابتداء من سنة ١٩٧٤ تقدم بسرعة ليصبح واحدا من أهم الدائنين لمصر . في السنة المالية ١٩٧٤ - ١٩٧٥ قام البنك بإقراض مصر ٢٢٧ مليون دولار . وفي السنة المالية ١٩٧٥ - ١٩٧٦ قام البنك بإقراض مصر ٢٢٢ مليون دولار . وفي السنة المالية ١٩٧٦ - ١٩٧٧ قام البنك بإقراض مصر ٢٦٧ مليون دولار . وهكذا ظهر فجأة على المسرح دائن كبير له عند مصر حوالى ألف مليون دولار .

من نتائج هذا الاقتراض على هذا النطاق الذي بلغه في بداية سنة ١٩٨٢ أن المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في شهر فبراير من تلك السنة لبحث شؤون مصر المالية - توصل إلى أن الخزينة المصرية سوف تدفع ابتداء من سنة ١٩٨٣* ما قيمته ٢٠٠٠ مليون دولار كل سنة لمجرد سداد فوائد هذه الديون ، وهو مبلغ يلتهم دخل مصر من قناة السويس والبتترول ، وهما اثنان من أهم مصادرها في الحصول على النقد الأجنبي .

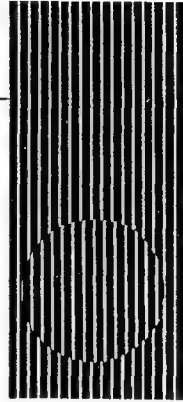
* عندما أصبح أنور السادات رئيسا للجمهورية في أكتوبر ١٩٧٠ كانت ديون مصر الخارجية في حدود ٢ بليون دولار معظمها للاتحاد السوفيتي ، أي أن دفعها يمكن أن يكون ميسرا بل - وهذا ملحوظ فعلا - يمكن التخلص عن دفع كثير منها . وعندما اغتيل الرئيس السادات كانت ديون مصر الخارجية قد وصلت إلى ثلاثين بليون دولار ، يضاهي إليها دين عسكري في حدود ما بين ٦ إلى ٨ بليون دولار . وفي آخر الأرقام عند صدور هذه الطبعة المصرية وصل حجم الديون الخارجية على مصر إلى أربعين بليون دولار يضاهي إليها الدين العسكري .

ولقد سارعت مؤسسات مالية أمريكية خاصة - مقتنية في ذلك أثر الوكالات الحكومية والدولية الكبرى - لكي تحصل لنفسها على نصيب من الفرص المالية والاقتصادية لمصر . وكان من أبرز هذه المؤسسات بنك « تشيس مانهاتن » الذي كان يرأسه - في ذلك الوقت - « دافيد روكفلر » . كانت البنوك في مصر في ملكية القطاع العام حتى حرب أكتوبر ، وكان ذلك صادرا عن فلسفة أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية الطموحة التي تريدها وتحتاجها مصر إلا بسيطرة على سوق المال . لكن « دافيد روكفلر » وجد أن الظروف السياسية السائدة في مصر ، ودوره هو في ترتيب بعضها ، يفتح له الباب ليتقدم بطلب لفتح فرع لبنكه في مصر . ولقد كانت نصيحة واحد من أبرز الاقتصاديين المصريين - وهو الدكتور « عبد المنعم القيسوني » - سنة ١٩٧٣ ترى برفض هذا الطلب . لكن الرئيس السادات كان له رأى آخر . وتم التوصل الى صيغة وسط . ويمقتضى هذه الصيغة تم تكوين بنك مشترك بين بنك تشيس مانهاتن الأمريكي وبين البنك الأهلي المصري ، وأطلق على البنك الجديد المشترك اسم « تشيس الأهلي » . كانت مساهمة البنك الأهلي في رأسماله بمبلغ ٥١٠ آلاف دولار ، وكانت مساهمة تشيس مانهاتن بـ ٤٩٠ ألف دولار . وبهذا يكتمل رأسمال البنك المشترك الجديد ليصبح مليون دولار . وبدا من الناحية النظرية أن البنك الأهلي يحتفظ بحق الأغلبية . لكن واقع الأمر جعل السيطرة الفعلية في يد تشيس مانهاتن ، الذي احتفظ وحده بحق الإدارة مقابل نصيب في الأرباح ، وهكذا أصبحت حصته من نتائج عمليات البنك أكبر من حصة البنك الأهلي . وفي الواقع فإن السنة الأولى لنشاط البنك المشترك أعطت لتشيس مانهاتن ربحا يقدر بحوالى ٤ ملايين دولار* . وكانت هذه جائزة هائلة على رأسمال يقل عن نصف مليون دولار . وكان من أهم أسباب نجاح البنك المشترك الجديد أنه أعفى من كل القوانين والقيود التي كانت تطبق على البنوك الوطنية . فالبنك الوطني لم يكن عليها فقط أن تدفع الضرائب وأن تساهم في حل مشاكل العمالة - وإنما كان عليها أيضا أن تنفذ قواعد مشاركة الموظفين والعمال في الإدارة وفي الأرباح . وكل هذا أعفى منه البنك المشترك الجديد . ليس هذا فقط ، فهذا البنك أصبح مسموحا له أيضا أن يقرر لائحة خاصة للمرتبات . وفي حين أن البنوك الوطنية كانت مقيدة بالحد الأقصى

* عند صدور الطبعة المصرية من هذا الكتاب كان بنك « تشيس مانهاتن » قد صلى شركته مع البنك الأهلي في مصر بعد أن انتهت موجة الانفتاح وانتهت أيضا فترة الإعفاء الضريبي وفق قوانينه وتشير الأرقام المرفوعة بها إلى أن بنك « تشيس » حصل في سنوات الفوضى على ربح يتجاوز الألف في المائة سنويا على رأسماله الذي بدأ به وهو أقل من نصف مليون دولار !

الرسمى للمرتبات - وهو خمسة آلاف جنيه فى السنة - فإن البنك الجديد راح يعرض مرتبات أكثر اغراء - مضاعفة عدة مرات - وهكذا فإنه استطاع أن يجذب خيرة العناصر فى مجال أعمال البنوك . كانت لديه مرونة فى العمل تساعد على الحركة السريعة . وفضل كثيرون من المصريين أن يتجهوا اليه بودائعهم . بل واتجهت اليه ودائع مؤسسات عربية تابعة لجامعة الدول العربية - التى كان مقرها القاهرة فى ذلك الوقت - وهكذا تضخم حجم ودائمه . وفى نفس الوقت فلقد كانت له سياسة مرسومة بالنسبة للمشروعات التى يتولى تمويلها فى مصر . كان معظمها للتجارة الاستهلاكية . ولم تحظ مشروعات التصنيع الحيوية بأى اهتمام منه . كذلك فإن جزءاً كبيراً من الودائع المصرية والعربية فيه وجدت طريقها للاستثمار خارج مصر . وكان دخول بنك تشيس مانهاتن خطوة أولى على طريق سار عليه فيما بعد كثيرون . فلم تكد تجيء سنة ١٩٨١ حتى أصبح عدد البنوك الأجنبية العاملة فى مصر ٥٦ بنكا لها حرية العمل بغير قيود ، بينما وقعت البنوك المصرية تحت الحصار .

الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا



حينما نشر « جون مارلو » فى بريطانيا كتابه الشهير تحت عنوان « نهب المصريين » ، ورد فى مقدمته : « إن قصة استعمار مصر اقتصاديا وماليا وعلميا بواسطة أوروبا - جاءت نتيجة الضغوط التى مارستها قوى توسعية ذات تفوق فنى وعسكرى فى العالم الغربى المتفوق صناعياً . وكانت هذه القوى تملك فائضا من السلع نبيها وتفرضها فرضا على مجتمع متخلف مكشوف أمامها ومفتوح لمخططاتها . كان مجتمعا زراعيا يضم سكانا تم ترويضهم بواسطة الطغاة من حكامهم الذين كان معظمهم من الغرباء تهاووا بسرعة أمام إغراءات الغرب » . كان « جون مارلو » يتحدث عن المصريين فى عصر اسماعيل . وهناك لمحات كثيرة مما قال يمكن أن تنطبق على عصر السادات ، مع خلاف ظاهر وهو أنه فى السبعينيات من القرن العشرين لم تكن أوروبا الغربية هى ممثل القوى التوسعية المتفوقة فنيا وعسكريا - وإنما كانت الولايات المتحدة الأمريكية هى طليعة هذه القوى فى هذه المرة . ولم تكن الولايات المتحدة وجدها التى تملك ماتريد فرضه على مصر ، وإنما كانت هناك أيضا قوى عربية وغربية ، كذلك فإن مصر لم تعد عزلاء ولا متخلفة ، ولا كان حكامها من الغرباء ولا كان شعبها مروضاً . ومع ذلك فإن عملية الاختراق حققت كثيرا من أهدافها .

إن أوجه الشبه بين ما حدث فى عصر إسماعيل وما حدث فى عصر السادات كان يرجع فى جزء منه - إذا أردنا تحرى الإنصاف - إلى مجمل الظروف المؤثرة على معظم دول العالم

الثالث ومن بينها مصر . كان مجمل هذه الظروف أن هذه البلدان كلها بلدان مصدرة للمواد الخام ومستوردة للسلع المصنعة . وكانت هي الطرف المغبون في عملية التبادل بين المتخلفين والمتقدمين . وفي سنة ١٩٧٥ فإن المستهلكين في الغرب دفعوا في المواد الخام المصدرة اليهم من العالم الثالث ثمانية أمثال المبالغ التي تلقاها هذا العالم الثالث ثمنا لما قام بتصديره من المواد الخام . كان معنى ذلك أن جهات ما وسط عملية التبادل قد حصلت على أرباح خرافية . وفي حالة البترول - الذي هو أساس حالة الرخاء السائدة الآن في العالم العربي - فإن هامش الربح كان هائلا . ففي سنة ١٩٧٥ حصل العرب من بترولهم على ١٢٥ بليون دولار ، وكان الثمن الذي بيع به نفس هذا البترول الى المستهلك في الغرب ١٠٠٠ بليون دولار - أي أن نسبة الربح كانت ٤٠٠ في المائة - وكان العالم العربي معرضا لحملات كراهية تصوره كما لو أنه كان يبنى رخاءه المالي على حساب المستهلك في الغرب . ولم تكن تلك هي الحقيقة ولا نصف الحقيقة ولا ربع الحقيقة . كان المستفيد الأول هو شركات الغرب الكبرى وحكوماته .

ولقد حاولت دول العالم الثالث - بين آن وآخر - تعديل الشروط التي تحكم التجارة الدولية بينها وبين الغرب ، ولكن جهودها لم تكلل بالنجاح . وفي الحقيقة فإن الخطأ كله لا يمكن وضعه على حساب الغرب . وعلى سبيل المثال فلقد سبقت الإشارة الى الصناديق الخاصة التي أنشأتها بعض الدول العربية لتنظيم مساعداتها الى مصر مثلا . لكن سنة ١٩٧٥ شهدت تحولا مؤسفا في دور هذه الصناديق وأساليب عملها . كان الاتفاق قد تم سنة ١٩٧٥ على إعادة جدولة الديون المصرية بدعم مشترك من صندوق عربي جديد تعاونت فيه كل الصناديق العربية المستقلة تحت اسم « صندوق الخليج » . وذهب الرئيس السادات لمقابلة الشيخ الجابر الاحمد الصباح - رئيس وزراء الكويت في ذلك الوقت (أصبح فيما بعد أميرا للكويت) - ليقول له إنه « يفكر في أن يتولى ديفيد مسؤولية الاشراف على إدارة صندوق الخليج » . وسأله الشيخ الجابر مستغربا : « من هو ديفيد يافخامة الرئيس ؟ » . ورد السادات : « ديفيد روكفلر » . وحاول الشيخ جابر أن يعترض قائلا : « ولكن لدينا عشرات من ديفيد ، ولهم نفس مؤهلاته ، لكن سوء حظهم أن أسماءهم هي أحمد وعلى ومحمد » .

وكان ديفيد روكفلر - على أي حال - هو الذي خرج رابحا آخر النهار . وكلف بنك تشيس لكى يدير صندوق الخليج لإعادة جدولة ديون مصر . وكان موقفه فريدا ، فقد كان

في الموقف السعيد الذي جعله يمثل صندوق الخليج وفي نفس الوقت يرمي مصالح مصر ، أي أنه أصبح الممثل الوحيد للطرفين العربيين !



كان تأثير أموال البترول العربي على مصر محدوداً في البداية . وذهبت معظم هذه الأموال الى مشروعات محددة بالذات ، كإعادة بناء مدن القناة المدمرة . واختيرت لبعض المواقع الجديدة في هذه المدن أسماء من نوع « مدينة الشيخ زايد » (عندما قام الملك فيصل بزيارة لمنطقة القناة في صحبة الرئيس أنور السادات قيل له إن اسمه سوف يطلق على مدينة جديدة هناك . وحاول فيصل أن يتنازل عن هذا الشرف قائلًا للرئيس السادات : « أرجوك يا سيادة الرئيس . . . لا ادعى لذلك . إننا اليوم أصدقاء وغدا من يعرف ؟ فلقد يصحح هذا الاسم مدعاة للخرج لديكم ») .

لكن طوفان الأموال الجديدة العربية والغربية سرعان ما بدأ يتدفق ليكسر البنية القائمة للمجتمع المصري . قبل ثورة ١٩٥٢ ، كانت معظم المصالح الاقتصادية والصناعية المؤثرة في حياة البلاد (بما فيها بالطبع قناة السويس) في يد الأجانب بالملكية ، أو في يدهم بالسيطرة . وغيّرت الثورة هذا كله ، فأتمت المصالح الأجنبية الكبرى لحساب قطاع عام كان ينمو يوما بعد يوم . والآن ، سنة ١٩٧٤ وما بعدها ، فلقد ظهرت جماعات جديدة - يصعب وصفها بأي قدر من الدقة العلمية بأنها طبقات - اندفعت بسرعة لتستفيد من الأوضاع الجديدة . كانت هذه الجماعات تضم بعضا من أفراد الأسر ذات النفوذ في السلطة ، وكانت تضم بعض هؤلاء الذين ذهبوا مبكرا الى البلاد المنتجة للبترول وجمعوا هناك ثروات طائلة ، وكان بينهم بعض الذين وجدوا لأنفسهم مواقع مؤثرة في البنوك والشركات الأجنبية التي كانت تظهر على المسرح كل يوم . وتم تفصيل قوانين لفتح الطريق أمام هذه الجماعات . وفي سنة ١٩٧٤ أصبح من حق أفراد مصريين أن يصبحوا وكلاء لشركات أجنبية (كان هذا الحق من قبل قاصرا على القطاع العام) . وفي يونيو من نفس السنة صدر القانون رقم ٤٣ بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، وكان بين الميزات التي أعطتها للشركات التي تنشأ وفق أحكامه ، إعفاء من الضرائب يمتد عشر سنوات . وأعلنت « بورسعيد » كمنطقة حرة ، وكانت الفكرة تشجيع الشركات الأجنبية على تصنيع منتجاتها فيها بهدف إعادة تصديرها الى المناطق المحيطة بمصر . لكن ما حدث فعلا أن ثمانين في المائة من البضائع التي دخلت الميناء وجدت طريقها إلى الأسواق المحلية .

وأصبح من حق أى إنسان يستطيع الحصول على نقد أجنبى أن يستورد - دون تحويل رسمى - ما يشاء من السلع لسوق كان جائئها لأنواع من السلع لم يكن يعرفها - أو يحتاجها - من قبل . واشتد الجوع بحملات اعلانية صارخة راحت تفتح الشهية لاستهلاك بغير حدود . ونشأت سوق سوداء ضخمة للإتجار بالنقد . وكان فى استطاعة من يريد ، أن يحصل من محل صغير فى الزمالك مثلاً على مليون جنيه من العملة الصعبة إذا كان يستطيع دفع الثمن بالعملية المحلية . وكان ذلك يمكن أن يحدث فى دقائق دون اجراءات أو أوراق أو موافقات . وتدهور سعر النقد المصرى الى درجة لم يسبق لها مثيل . (أصبحت للدولار ثلاثة أسعار ، سعر رسمى فى حدود ٤٨ قرشا ، وسعر تشجيعى فى حدود ٨٠ قرشا* ، وسعر فعلى فى السوق يتراوح ما بين ١١٠ و ١٢٠ قرشا) .

ولقد ذهب جزء كبير من الأموال المتدفقة الى الإسكان الفاخر ، وإلى أعمال المقاولات ، وإلى السياحة ، وإلى السلع الاستهلاكية ، والترفيهية ، واتخذت هذه السياسة الجديدة لنفسها اسم « سياسة الانفتاح » ، وبالفعل فلقد أصبحت مصر مفتوحة أمام كل المغامرين من « رجال الأعمال » على اختلاف جنسياتهم وهوياتهم وأطماعهم ، كما لم تكن مفتوحة قط منذ أيام « اسماعيل » . كان الكل يحاول أن يبيع أى شئ ، ولم يكن هناك من يطلب منه تصريحاً ، أو يوجه اليه سؤالاً . ولقد كتب أحد المراقبين يقول « أنه رأى فى سوبر ماركت واحد فى القاهرة ٥٨ نوعاً مختلفاً من الشامبو » . وفى الحقيقة فإن مصر كان يجرى تحويلها من منطق الاقتصاد المخطط للتنمية ، الى منطق السوبر ماركت .

ولم تكن هناك فائدة حقيقية لهذا كله . وتشير الأرقام مثلاً إلى أنه فى ظل سياسة الانفتاح تم إنشاء ٥١٢ مشروعا ، ومع ذلك فإن عدد العاملين فى هذه المشروعات كلها لم يتجاوز ٢٨ ألف عامل . ولم تصلر هذه المشروعات إلا منتجات قيمتها ٢,٤ مليون جنيه فى العام ، فى حين أنها تستورد فى العام من الخارج بما قيمته ٥٥٠ مليون جنيه . ويمكن أن يقال ان نصف هذه الواردات كان سلعا وسيطة ، ولكن النصف الآخر كان كله سلعا استهلاكية وترفيهية . وظهر فى هذا الوقت تعبير شاع استعماله كثيراً ، وهو أن السوق المصرية تعرض ثلاثة أنواع من السلع : سلع انتاجية ، وسلع استهلاكية ، وسلع استغزائية .



• عند صدور الطبعة المصرية كان سعر الدولار الرسمى لكثير من ٢٢٠ قرشا .

إن الآثار المقلقة لهذه التحولات كلها كانت بعيدة الأثر على المجتمع المصري . صحيح أنه كانت في مصر طبقة اقطاعية قبل الثورة ، لكن هذه الطبقة - التي فقدت امتيازاتها بعد الثورة - كانت صغيرة . وصحيح أنها كانت طبقة مستغلة ، لكن ثروتها ومطامعها كانت كلها تدور - على الأقل - حول ملكية الأرض الزراعية . كان التصاقها بالتراب المصري يحفظ لها ولاءها الوطني الأساسي ، فقد كانت جلوسها في هذا التراب . وأما الأغنياء الجدد ، فلم تكن لهم جذور على الإطلاق . وفي سنة ١٩٧٥ بدا كما لو أن هناك تنبه لمخاطر هؤلاء الأغنياء الجدد المستفيدين من سياسة الانفتاح ، وأطلق السكرتير العام للاتحاد الاشتراكي وقتها عليهم وصف « القلطي السمان » . وذهب رئيس الوزراء في ذلك الوقت - ممدوح سالم - إلى أبعد من ذلك حين وصفهم بـ « الأبقار السمان » . كان التقدير في ذلك الوقت أن مصر قد ظهر فيها فجأة ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليونير . وفي سنة ١٩٨١ وقف عضو بارز في مجلس الشعب (ممتاز نصار) يقول - دون أن يناقضه أحد - بأن عدد أصحاب الملايين في مصر قد وصل إلى ١٧ ألفا . وكانت الكارثة أن هذا يحدث في بلد تعيش خمسة ملايين أسرة فيه على متوسط دخل قدره ٣٠ دولارا في الشهر^(١) .

وكانت عملية فك القطاع العام تجرى بنشاط . وكان القطاع الخاص يتحرك بهمة متسابقا إلى تركته . ومن الأمثلة البارزة على ذلك ، ما حدث في صناعة الألومنيوم . كانت مصر قد استغلت كهرياء السد العالي في إنشاء مجمع ضخيم للألومنيوم يملكه القطاع العام . وفجأة ظهرت مجموعة من الشركات الخاصة الصغيرة حققت أرباحا هائلة بواسطة الحصول على سبائك الألومنيوم وتقطيعها وتجهيزها للاستهلاك المنزلي وغيره ، بأسعار باهظة . وكان من نتيجة فتح السوق على مصراعها وبدون حساب ، أن زاد المخزون السلمي الراكد لدى الشركات الوطنية الكبرى المملوكة للقطاع العام . وعلى سبيل المثال ، فإن مصانع المحلة الكبرى التي تمثل كل تقاليد صناعة النسيج في مصر ، وجدت نفسها أمام طوفان من السلع المستوردة ، وكانت النتيجة أنها وجدت لديها بضائع مخزونة تقدر قيمتها بحوالى ١٠٠٠ مليون جنيه . وفي الوقت الذي كانت فيه الدول الرأسمالية الكبرى - حتى أمريكا واليابان - تلجأ إلى نظام الحصص والتعريفات لحماية منتجاتها المحلية ، كان في مصر من خلطوا بين الرأسمالية والانفتاح . والحقيقة أن الرأسمالية في أسوأ حالاتها كانت أفضل من الفوضى الاقتصادية والاجتماعية لما حدث تحت اسم « الانفتاح » .

(١) تقرير مقبول من تقديرات البنك الدولي ، طرح للمنطقة في المؤتمر الاقتصادي الموسع الذي عقد في مصر في فبراير ١٩٨٢ .

كان النشاط الطفيلي هو قانون كل يوم ، وكانت الشركات التي تمارس أعمالها في ظل الانفتاح تظهر واحدة بعد الأخرى ، وعلى نسق يكاد أن يكون متكررا . كانت معظمها منشآت عائلية أب وأبنائه ، أو اثنتان أو أكثر من الإخوة ، وغالبا ما يكون معهم شريك عربي من النوع الذى شدته الفرص التى ظهرت فجأة فى مصر . وفى معظم الأحيان كان هناك أيضا شريك أجنبى يمثل شركة غربية كانت تريد أن تستفيد من الثمرة التى تنتظر من يقطفها فى مصر دون أن تخاطر بشيء من رأسمالها .

وزادت معدلات التضخم بالطبع ، وفى سنة ١٩٧٩ كانت معدلات التضخم - طبقا للتقارير الرسمية - تتراوح ما بين ٣٠ و ٣٥ فى المائة . وكان هناك بين الخبراء من يقدرون النسبة بأعلى من ذلك كثيرا . وراحت المباني الجديدة تظهر فى أفق القاهرة - بعضها عمارات فخمة ، وبعضها عمارات للإسكان الإدارى ، وبعضها فنادق . وكثير منها كان يجرى بيعه قبل أن ينتهى بناؤه . وبين هذه المشروعات كان هناك مشروع أثار ضجة فى وقته ، وهو مشروع « هضبة الأهرام » . كان وراءه مستثمر كنلى - أو هكذا بدا على الورق - وكان الهدف إنشاء مدينة لأغنياء السياح والأغنياء من فوضى الانفتاح . وكان المشروع هشا فى اقتصادياته ، وكانت كل تفاصيله ملأى بمظاهر التلاعب . ولقد تحمس الرئيس « السادات » شخصيا لهذا المشروع ، وكان فخورا بأنه سوف يضم ملعب « جولف » صممت مساحاته الخضراء بحيث تشبه شكل مفتاح الحياة عند قدماء المصريين . واثارت ضجة كبرى حول هذا المشروع ، فلقد اعتبره كثيرون من الوطنيين عبثا بمنطقة تضم كنوزا لاتقدر من تراث مصر .



ولم تكن كل هذه المشروعات الجديدة والبراقة قادرة على استيعاب أكثر من ٤ فى المائة من خريجي الجامعات المصرية ، على فرض أنهم وجدوا « الواسطة » القادرة على إعطائهم الفرصة . كان ذلك العالم الجديد عالما من الوهم ، ولو أن « ديفيد روكفلر » كان يتصور أن سياسة الانفتاح تستطيع أن تصنع عالما جديدا فى مصر . كانت الصيغة التى تصوّرها « ديفيد روكفلر » لهذا العالم الجديد - كما رواها لى أثناء لقاء بيننا فى مكتبه فى بنك « تشيس مانهاتن » فى نيويورك سنة ١٩٧٥ - تقوم على أساس تحالف بين : المال العربى والعمالة المصرية والتكنولوجيا الأمريكية . ولكن الواقع الذى نشأ عن هذه الصيغة كان مسخا غريبا جعل الحياة مستحيلة بالنسبة لغالبية المصريين .

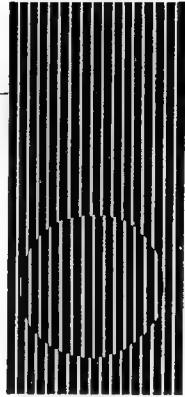
كان الحصول على شقة صغيرة في القاهرة يتكلف ٣٠ ألف جنيه على الأقل ، وكان لابد لمن يريد شراء شقة أن يدفع معظم الثمن قبل استلامها . وهكذا فإن عشرات الألوف من الشباب المصري كانوا يخرجون الى الحياة ليس فقط بدون فرصة عمل ، ولكن بدون مسكن . ولم يجد كثيرون منهم سبيلا غير الهجرة . وهكذا بدأت مصر تشهد نزيفا في طاقاتها البشرية ، لم يقتصر فقط على المتعلمين ، ولكنه امتد الى الحرفيين (عمال النجارة والبناء والكهرباء والسباكة - وحتى الفلاحين) . ولم يكن هناك فلاح في العالم أكثر التصاقا بأرضه من الفلاح المصري ، ومع ذلك فقد نزح أكثر من مليون فلاح الى العالم العربي يبحثون عن أمل (ذهب الى العراق وحدها حوالي نصف مليون فلاح - وذهب الى الأردن ما بين ١٥٠ ألف و ٢٠٠ ألف فلاح - وذهب عشرات ألوف غيرهم الى بلاد عربية أخرى) . وكان كثيرون منهم يعودون بمجرد أن يتيسر لهم ما يستطيعون أن يبدأوا به حياة جديدة في مصر . كان الواحد منهم يعود لكي يشتري قطعة صغيرة من الأرض في الريف ، أو سيارة تاكسي في المدن ، أو عربة نقل يستغلها ما بين القرية والمدينة . ويمكن أن يقال - دون مجال لخطأ كبير - إن أي مبنى جديد في الريف أو أي جرار زراعي حديث ، مملوك لفلاح ذهب الى العالم العربي ثم عاد الى مصر . وشهد المجتمع المصري عملية استقطاب حادة بين « القبط السمان » والمحيطين بهم - عدد من الناس لا يتجاوز ١٥٠ ألف شخص - في جانب ، وبقية السكان في جانب آخر .



ولم يكن « السادات » قلقا لتتائج سياسة الانفتاح . بل على العكس ، فإنه حين ارتفعت أسعار الأراضي العقارية في مصر ، كان تعليقه أن « مصر ارتفع ثمنها وأصبحت لها الآن قيمة » . وكان « ديفيد روكفلر » يضع القضية في إطار مختلف في تصريح نقلته عنه جريدة « نيويورك تايمز » وجاء فيه : « إن مصر الآن تدرك أن سياسة الاشتراكية والقومية العربية فشلت في رفع مستوى معيشة الأربعين مليوناً من سكانها . إن الرئيس السادات قد أدرك أن القطاع الخاص هو وحده الذي يستطيع أن يساعد في رفع مستوى المعيشة في مصر » . ثم يستطرد « روكفلر » قائلاً : « ولقد ناقشت ذلك مع الزعماء الاسرائيليين الذين وافقوا معي على أن اتجاهات السادات في بلاده هي اتجاهات بناءة . وهم يرون الآن أن هناك فرصة أحسن لإنهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل ، لأن السادات يريد أن يتفرغ لبناء بلاده بطريقة سليمة » . والغريب أن « ديفيد روكفلر » لم يكن مستعداً أن يستثمر من أمواله أو من أموال بنكه شيئاً في مصر . وفي نفس المقابلة التي أشرت إليها معه في مكتبه في أكتوبر

١٩٧٥ - شرح لى بنفسه الأسباب التى لا تجعل لمصر جاذبية بالنسبة لرأس المال الأجنبى . قال لى وقتها : « إن مصر منطقة مخاطرة من الناحية السياسية . وهذا يعنى أن المستثمر الأجنبى لا بد له أن يحصل على نسبة ربح لا تقل عن ٣٠ فى المائة ، وهى نسبة لا تستطيع مصر احتمالها . ولهذا فإن الأفضل لمصر أن تحاول إغراء المستثمرين العرب » .

وفى الحقيقة فإن مصر أصبحت مغرية لكل المستثمرين من أى نوع . مرة أخرى عادت مصر إلى الوضع الذى وصفه الدكتور « عبد الجليل العمرى » وزير المالية فى أول عهد الثورة ، حين قال : « إن الاقتصاد المصرى قبل الثورة كان أشبه ما يكون ببقرة ترعى على التربة المصرية ، لكن ضروعها كانت تمتد إلى الخارج حيث يتم حلب لبنها هناك » .



شرح فى شرعية النظام

ومكذاً مرة أخرى ، وكما حدث فى عصر « اسماعيل » ، وجدت مصر نفسها غارقة فى الديون . مرة أخرى فإن الدائنين الذين تسابقوا إلى تقديم الديون اليها كانوا هم أنفسهم نفس الدائنين الذين بدأوا فى إحكام الحصار وتشديد الرقابة .

فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٦ ، بعث « بول ديكى » - ممثل صندوق النقد الدولى بالقاهرة - بمذكرة سرية وشخصية الى الدكتور « زكى شافعى » وزير الاقتصاد - جعل عنوانها « بعض الأفكار حول مسألة الاصلاح الاقتصادى » . وفى هذه المذكرة أوضح « ديكى » أن الحاجة أصبحت ماسة - من وجهة نظره - لبعض الاجراءات الحازمة ، ومن ضمنها تخفيض سعر الجنيه المصرى (ما أصبح يسمى نادبا توحيد سعر الصرف) ، إلى جانب رفع - أو تخفيض - الدعم على بعض السلع الضرورية التى كانت الحكومة لسنوات طويلة تقوم بدعمها لصالح سواد الشعب (بين هذه السلع الخبز والسكر والوقود وبعض أنواع الأقمشة الشعبية) . وباختصار ، كان رفع الدعم - أو تخفيضه - عن هذه السلع موضوعا حيويا بالنسبة لمعيشة ملايين من الناس العاديين فى مصر . كانت هذه التوصيات الاقتصادية ذات أبعاد سياسية بالغة الخطورة فى نفس الوقت . ومن ناحية أخرى فإن مصر التى كان اقتصادها موجها من الخارج - وبتعبير أدق من واشنطن - كان يمكن عزلها ببساطة عن بقية العالم العربى ، كما أن أموال البترول يمكن أن تستخدم ببساطة فى إبقائها طافية على السطح -

لاتغرق وفي نفس الوقت لا تقدر على السباحة - وفي كل الأحوال فإن ذلك كان يعرقل أداءها لدورها كقيادة للعالم العربى .

ولقد أدت مقترحات « ديكى » إلى شعور بالقلق العميق لدى الدكتور « زكى شافعى » وزملائه فى المجموعة الاقتصادية ، داخل مجلس الوزراء ، وأبدوا بعض الاعتراضات . وكان بين ما حاولوا شرحه لممثل صندوق النقد الدولى ، أن مصر تحولت فى حقيقة الأمر من دولة مصدرة الى دولة مستوردة ، فإذا جرى تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، فمعنى ذلك ببساطة أن فاتورة الواردات سوف ترتفع . ولقد كانت الرعشة تصيبهم حين يتصورون ما يمكن أن يترتب على إلغاء الدعم من آثار . كان الدكتور « عبد المنعم القيسونى » - وهو من أنصار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية - خبيراً متمرساً بالمفاوضات مع الغرب ، وكان هو فى ذلك الوقت نائباً لرئيس الوزراء ومسئولاً عن الشؤون الاقتصادية والمالية كرئيس للمجموعة الخاصة من الوزراء الذين يتصل عملهم بقضايا الاقتصاد والمال . ولقد بذل الدكتور « القيسونى » كل جهده لكى يفند مقترحات صندوق النقد الدولى ، لكن الجميع ما لبثوا أن وجدوا أن ماقدمه ممثل صندوق النقد الدولى هو فى واقع الحال « طلبات » وليس مجرد مقترحات .



وعندما تسربت أخبار ما كان يجرى فى الكواليس الى بعض الدوائر السياسية المهمة فى مصر ، ثارت فى مجلس الشعب زوبعة من الاحتجاج قادها بعض النواب المستقلين فى مجلس الشعب فى ذلك الوقت . لكن الضغوط على مجلس الوزراء وعلى المجموعة الاقتصادية كانت لاتقاوم . وهكذا جرت الموافقة فى مجلس الوزراء على إلغاء الدعم عن بعض السلع تحت شعار « ترشيد الأسعار » . وصدرت صحف يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ تحمل على صفحاتها الأولى قوائم بخمس وعشرين سلعة ضرورية قفزت أسعارها إلى أعلى مرة واحدة . كان رئيس الوزراء فى ذلك الوقت هو « ممدوح سالم » ، وهو ضابط شرطة ومحافظ الاسكندرية وزير داخلية سابق . كان بحكم خبرته الطويلة فى مسائل الأمن قد اتخذ بعض الاحتياطات التى وجدها ضرورية لتعزيز قوى الأمن فى العاصمة ، خصوصاً من قوات الأمن المركزى ، ومع ذلك فقد شهد الصباح الباكر من يوم ١٨ يناير انفجاراً شعبياً هائلاً بدأ أولاً فى الاسكندرية ، وبعد قليل - ودون تنسيق - انفجر فى القاهرة . اندفعت الى الشوارع فى كل مكان كتل بشرية من عشرات ألوف الرجال والنساء فى مظاهرات ساخطة

صاخبة تعلن معارضتها القوية لقرارات انقضت على رؤوسهم مفاجئة كالصواعق ، وكان من شأنها أن تجعل الحياة مستحيلة بالنسبة لهم ولأسرهم .

ولم يكد النهار يتصف حتى كانت المظاهرات تفتح مصر من أقصاها إلى أقصاها - من الاسكندرية وحتى أسوان . كان السادات في تلك اللحظة في أسوان - مقره الشتوى المفضل - وكان يرتب هناك لاستقبال الرئيس اليوجوسلافي « جوزيب بروز تيتو » . ومن الغريب أن « السادات » لم يعرف بما كان يجرى بمصر ، ولم يسمع به إلا الساعة الرابعة بعد الظهر . وعندما علم في تلك الساعة المتأخرة ، كان جالسا في شرقه استراحتة المطلة على خزان أسوان القديم ، وكان منشغلا بحديث صحفي تجريه معه صحيفة لبنانية نشيطة . وفجأة توقف عن الكلام . ولاحظت هي أنه يتطلع في اتجاه مدينة أسوان . والتفت الى حيث كان هو ينظر ، وشاهدت عمودا من الدخان يرتفع فوق المدينة . وقال السادات تلقائيا كأنه يسائل نفسه : « ما هذا ؟ » . وقالت له الصحفية اللبنانية : « ربما كانت المظاهرات في القاهرة قد وصلت الى هنا » . وسألها الرئيس مندهشا : « أية مظاهرات ؟ » .



ولم يتظر السادات طويلا لكي يعرف الاجابة على سؤاله . كانت الحقيقة قد بدأت تواجه حرسه الخاص المنهمك في استعدادات الزيارة المرتقبة لـ « تيتو » . وكانوا يتحركون بسياراتهم من المطار الى الفنادق التي سيتزل فيها الضيف الزائر والوفد المصاحب له . وكانوا يراجعون كل الترتيبات . ولقد وجدوا أنفسهم وجها لوجه مع المظاهرات ، وتسبب الزى الرسمي لبعضهم في مشاكل حادة مع المتظاهرين ، وتحطمت بعض سياراتهم وأشعلت النيران في بعضها . ثم هرع محافظ أسوان مدعورا الى استراحة الرئيس . كان مجيء المحافظ مدعورا الى الاستراحة هو الرد الذي تلقاه السادات على تساؤل له المتأخر عن « أية مظاهرات ؟ » . وكانت الرسالة التي يحملها المحافظ حافلة بالنذر . قال المحافظ : « سيادة الرئيس ، أرجوكم أن تغادروا الاستراحة على الفور » . ثم بدأ يحذر السادات من أن الجماهير الفاضية تزحف في الطريق إلى الاستراحة ، وأنها قد بلغت نصف الطريق اليها والبوليس يقاوم ، لكن الخطر سوف يصبح محققا إذا تقدمت الجماهير أكثر وقطعت الطريق بين الاستراحة والمطار . ولم يكن لدى السادات غير أن يطيع ، فسارع بالخروج تاركا وراءه كل شيء حتى الأوراق الرسمية التي أرسلت إليه في مشاه للاطلاع أو للتوقيع . كان الخروج مهينا ، وظلت ذكرياته طويلا محفورة بمرارة في ذاكرة الرئيس .



وكان الموقف يتطور فى القاهرة . فقد بدأ « ممدوح سالم » - إزاء حجم وكثافة المظاهرات وعنفها - يشعر بالحاجة الى تدخل الجيش . وكان تصوره عندما أقبل الليل أنه إذا استؤنفت المظاهرات فى الصباح ، فسوف يكون مستحيلا على البوليس وحده أن يسيطر على الموقف . واتصل بالفريق « محمد عبد الغنى الجمسى » وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة . ولكن الفريق « الجمسى » بدا رافضا لفكرة اشتراك الجيش فى قمع المظاهرات . ولقد قام بتذكير رئيس الوزراء بأنه طلب بعد حرب أكتوبر من الرئيس السادات وعدا بالآستعمل الجيش على الإطلاق فى أية عمليات ضد جماهير الشعب مهما كانت الظروف . وقال وزير الحربية لرئيس الوزراء : « إننى اتفقت مع الرئيس على أن حرب أكتوبر وضعت الجيش بالنسبة للشعب فى موضع لائق وعزيز ، ولا ينبغي لهذه العلاقة أن تشوهها أى طوارئ سياسية . وقد وافقنى الرئيس وأعطانى هذا الوعد » . لكن رئيس الوزراء لم يكن على استعداد لقبول شيء من هذا . لقد كانت مسؤوليته عن الأمن العام كما رآها فى شوارع القاهرة وغيرها من المدن الكبرى فى مصر هى شاغله الوحيد . وإزاء الحاح رئيس الوزراء ، فقد تصور وزير الحربية أنه وجد لنفسه مخرجا حين قال إنه على أى حال لا يستطيع أن يحرك أية وحدات من القوات المسلحة الى الشوارع إلا بأمر الرئيس بوصفه رئيسا للدولة وقائدا أعلى للقوات المسلحة . وجاءه الأمر بعد اتصال بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ، ومع الأمر بالتدخل صدر قرار باعلان الأحكام العرفية ، وفرض حظر التجول ، وتكليف الجيش بمسؤولية السيطرة على الموقف .

كان السادات فى ذلك الوقت قد وصل الى القاهرة قادما من أسوان ، وقصد إلى بيته فى الجيزة . وكانت هناك طائرات هليكوبتر واقفة أمام البيت على شاطئ النيل جاهزة للاقلاع . وكانت المنطقة كلها محاطة بالدبابات الثقيلة . وفى مطار « أبو صوير » كانت طائرة السادات الكبيرة - من طراز « بوينج ٧٠٧ » - رابضة على أرض المطار مستعدة للطيران ، إذا حتمت الظروف والتطورات . وكانت وجهتها المقررة - إذا جاء وقت الرحيل - إلى طهران حيث كان الشاه على استعداد لاستقبال أصدقائه إذا اضطروا إلى الهرب من القاهرة .

ومع أن الليل كان قد هبط ، فإن المظاهرات كانت مازالت تجوب الشوارع وتحاول الاقتراب من بيت السادات فى الجيزة ، وكانت هناك هتافات معادية وقاسية فى كثير من الأحيان ، كما أن آلافا من صو « جمال عبد الناصر » ظهرت فجأة فوق رؤوس المتظاهرين .

وفى اليوم التالى - ١٩ يناير - بدأت المظاهرات عنيفة منذ الصباح الباكر ، وظهرت بعض العناصر التى اندفعت الى النهب والتدمير . وكان واضحا أن هناك جماعات أرادت استغلال الموقف ، لكن أية محاولات لاستغلال الموقف لم تكن قادرة على حجب حقيقة أن المظاهرات أساسا كانت انفجارا شعبيا دفع اليه اليأس والغضب . وبدأ الجيش يتحرك مسبقا بإعلانات متكررة فى الاذاعة والتليفزيون بأن الرئيس قد أمر بإلغاء توصيات المجموعة الاقتصادية التى أدت إلى رفع الأسعار . ويشير التزامن الواضح بين هذا الإعلان وبين نزول الجيش الى الشوارع ، الى نقطة قوية الدلالة . كان ذلك التزامن يشير - ولو بطرف خفى - الى أن صنّاع القرار لم يكونوا واثقين من موقف الجنود اذا هم نزلوا الى الشوارع للتصدى للمظاهرات بينما قرارات رفع الأسعار مازال سارية . ومن المؤكد أن بعضهم - بعض صنّاع القرار - راودهم الشك فى أن الجنود والضباط - وهم جزء من الشعب يعانون ما يعانيه ويقاسون ما يقاسيه - قد يرفضون أوامر التصدى للمظاهرات ، وقد تتطور الأمور الى ما هو أسوأ . وعندما انتجلى ضباب هذه المواجهة الحادة التى شهدتها كل مدن مصر ، كان هناك مايقرب من مائة وستين شخصا قتلوا فى الشوارع .



عندما يجد نظام من النظم الحاكمة فى العالم الثالث نفسه أمام أزمة مع جماهيره لاتكفيه لمواجهة وسائله السياسية العادية ، ولاتكفيه وسائل القمع البوليسى التى تملكها الدولة ، ولاتكفيه وسائل القمع الممنوع الذى يمكن أن تصنعه وسائل اعلامه (صحف - اذاعة - تليفزيون) - ثم يجد نفسه مضطرا إلى فرض الأحكام العرفية وحظر التجول ، واستدعاء القوات المسلحة لكى تمسك بزمام الأمور - فمعنى ذلك أن شرعية هذا النظام تكون قد أصيبت بكسر ، أو بشرخ كبير على الأقل ! وكان ذلك بالضبط ما واجهه نظام السادات فى أعقاب حوادث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ . ولقد أدرك السادات بعد الأزمة ، وإن لم يستطع تقدير طبيعتها ، وبدأ يستطلع آراء كثيرين كنت بينهم ، ولو أنى كنت فى ذلك الوقت بعيدا عن أى اتصال به . وكان رأى - عندما سئلت عنه - « أن علاج أى ظاهرة يتوقف على تشخيصها . فاذا كان الرئيس يعتقد - كما كان يقول البعض وقتها - بأن ما حدث كان مؤامرة من الناصريين والشيوعيين - إذن فإن العلاج لابد أن يكون بأجهزة السلطة . وأما إذا كان التشخيص الحقيقى لما حدث - كما كان يقول آخرون ، وأنا بينهم - بأن ما حدث كان انفجارا سياسيا له دواعيه الاجتماعية والاقتصادية - إذن فإن العلاج لايمكن أن يكون بأجهزة السلطة وأدواتها ، وإنما يتحتم أن يكون العلاج سياسيا واقتصاديا واجتماعيا » . وقلت إنه

« إذا أخذ الرئيس بنظرية المؤامرة فإنى أؤثر أن أظل بعيدا . وأما إذا أخذ بنظرية الحل السياسى والاقتصادى والاجتماعى - إذن فإنى على استعداد لبذل كل مالى من جهد لاجتياز الأزمة » .

وقضى السادات يومين فى مشاورات مع مجلس الأمن القومى ، وتأرجح بين وجهتى النظر المتعارضتين . وفى أعماقه كان مجروحا مما تصوره رفضا قاطعا من الناس لسياساته . ولقد أحس أن الناس نسوا أمجاده فى أكتوبر ، وأن صورته كقائد وطنى وه كبير للعائلة - كما كان يجب أن يقدم نفسه للعالم - قد تم تمزيقها فى شوارع القاهرة خلال ساعات عاصفة .



ومما جعل الأمور أشد سوءا بالنسبة له أنه فى تلك اللحظة كان هناك رئيس جديد يدخل الى البيت الأبيض (جيمى كارتر الذى أقسم اليمين كرئيس ودخل البيت الأبيض يوم ٢٠ يناير ١٩٧٧) . كان السادات قد ربط نفسه نهائيا بالسياسة الأمريكية عن طريق اتفاقه الاستراتيجى الشهير ، ولكن المشكلة كما بدت له أن الناخب الأمريكى راح يخذله مرة بعد أخرى . فى البداية كان يراهن على « نيكسون » ، وكان قد أنشأ علاقة تعاون ممتازة معه من خلال « هنرى كيسنجر » ، وإذا به « نيكسون » يخرج من البيت الأبيض وسط ضجيج فضيحة مدوية وجدها السادات بمنطقه طريقة غريبة فى معاملة رئيس للجمهورية ! وأفاق السادات من صدمة سقوط « نيكسون » ، وراح يبنى جسورا جديدة مع خلفه « جيرالد فورد » ، وساعده على ذلك أن « كيسنجر » كان لا يزال وزير خارجيته . وبدأ السادات يطمئن إلى « فورد » - اطمئنان « فلاح الى فلاح » كما كان يقول ! وجاءت الانتخابات ، وإذا « فورد » يخسر المعركة ، وإذا رجل جديد - لا يعرفه السادات - يحىء من المجهول ويدخل البيت الأبيض . ولم يكن ما سمعه السادات عن الرئيس الجديد « جيمى كارتر » يدعوه إلى التفاوض .



وفى الحقيقة ، كانت تلك فترة صعبة بالنسبة للسادات . فالى جانب كل هذا الذى كان يواجهه فى الشارع المصرى وفى البيت الأبيض الأمريكى ، فإن علاقة السادات بالعالم العربى كانت متوترة . لقد تقلبت بعض القوى فى العالم العربى اتفاق فك الارتباط الأول المنفرد بينه وبين اسرائيل بالسكوت . وساعد على هذا السكوت أن الآمال الكبيرة التى

ولدتها حرب أكتوبر كانت لازتزال شائعة فى الأجواء . ولكن فك الارتباط الثانى سنة ١٩٧٥ - وكان أيضا اتفاقا منفردا - جعل القشعريرة تسرى فى أوصال بقية العالم العربى . وآلآن وقد حدث ماحدث - فى الشارع المصرى وفى البيت الأبيض الأمريكى - فإن السادات بدأ يحس أن موقفه يضعف وأن الضوء يشحب من حوله ، خصوصا أمام أصدقائه الجدد من « آل بهلوى » و « آل روكفلر » و « آل أوناسيس » . أحس بالضعف الشديد . ثم أحس بالعزلة . ثم بدأت ترواه مشاعر اليأس .

ومرة أخرى - كما هى عادة - كان رد فعله هو الهرب . وفى هذه المرة لم يكن هربه الى الوهم ، ولكنه على أى حال كان هربا للمجهول . وعلى وجه اليقين ، لقد كان هناك خط فى تفكير السادات ربط مباشرة ما بين مظاهرات يناير سنة ١٩٧٧ ، وما بين الرحلة الشهيرة إلى القدس فى نوفمبر من نفس السنة .



إن الرابطة بين الحداثين الكبيرين : - أولهما الذى اشتهر باسم « مظاهرات الطعام » ، وثانيهما الذى اشتهر باسم « مبادرة السلام » - كانت رابطة معقدة إلى أقصى حد ، ولكن التدقيق فى مسار الحوادث يظهر بوضوح أن هذه الرابطة مباشرة وموصولة بأسباب كثيرة متشابكة .

بعد المظاهرات مباشرة كان السادات يحس بحاجة النظام الى عملية « ماكياج » - أوروبا عملية « ترميم » تغطى على حقيقة ما حدث وتخفى الشرخ الكبير فى الواجهة . وكان أسلوبه فى ذلك هو الأسلوب التقليدى الذى لجأ إليه دوما ، وهو أسلوب الاستفتاء . لقد خرج من فترة الحيرة وقد استقر رأيه مع الدين يرون أن ما حدث يومى ١٨ و ١٩ يناير كان مؤامرة دبرها وخطط لها ونفذها بعض الشيوعيين وغيرهم ممن تحركهم الأرواح الشريرة . وهكذا تقدم السادات الى الناخبين باستفتاء يضم أحد عشر اقتراحا ، وكان على هؤلاء الناخبين أن يقولوا رأيهم فى هذه المقترحات . وكانت هذه المقترحات من أغرب ما قدم الى المواطنين ، مع أن الاستفتاء جرى تحت عنوان « حماية أمن الوطن والمواطنين » . ولقد وردت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ست مرات فى بتود هذا الاستفتاء . « الأشغال الشاقة المؤبدة لكل من أنشأ تنظيمات معادية لنظام المجتمع وكل من شارك فيها ، أو دعا إلى إنشائها » . « الأشغال الشاقة المؤبدة لكل من تجمهر بقصد تخريب أو إتلاف الأملاك العامة أو التعاونية أو الخاصة ، وتطبق نفس العقوبة على المخربين والمشجعين » . . . « الأشغال الشاقة

لكل من يقدم بيانات غير صحيحة عن ثروته أو يتهرب من أداء الضرائب والتكاليف العامة . . « الأشغال الشاقة المؤبدة لكل من دبر أو شارك في تجمهر يؤدي إلى إثارة الجماهير ، وتطبيق نفس العقوبة على مديري التجمهر ولو لم يكونوا مشتركين فيه ، وعلى المحرضين والمشجعين » . . « الأشغال الشاقة المؤبدة للعمال الذين يضربون عن عملهم عمدا متففين في ذلك ، أو متففين تحقيق غرض مشترك » . . « الأشغال الشاقة المؤبدة لكل من دبر أو شارك في تجمهر أو اعتصام » . . وكانت نتيجة الاستفتاء كما أعلنت رسميا أمام السادات : ٩٩,٤٢ في المائة .

وتظاهر السادات - على الأقل أمام الآخرين - أن نتيجة هذا الاستفتاء قد قامت بمهمة « الماكياج » أو « الترميم » المطلوب . فقد أظهرت أن هناك « جماهير واسعة » تقف وراءه وتؤيده ، وأن أقلية ضئيلة هي التي تعارضه وتثير له المتاعب . لكن من المشكوك فيه أن هذا الذي تظاهر به كان يعكس دخيلة نفسه حقيقة . ولعل هذا هو التفسير المحتمل للمرارة التي كانت تنعكس في تصرفاته وأقواله ، وحتى تعبيرات وجهه ، كلما تذكر أحداث يناير ١٩٧٧ .

ولقد كان عليه أن يتحرك بسرعة ، فقد كان أمامه لقلؤه الضروري والمتنظر مع الرئيس الأمريكي الجديد . ويثبت سياق الحوادث أن هذا الاجتماع المتنظر كان حلقة في سلسلة من الحلقات . لم يكن السادات مطمئنا إلى الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كارتر على أساس ما سمعه عنه ، فضلا عن أن نجاحه أبعد عن دائرة القرار والضوء صديقيه « فورد » و « كيسنجر » . ومع ذلك فإن الاجتماع الذي كان يشغل بال السادات نجح بأكثر مما كان يتصور هو . والذي لم يكن السادات قادرا على فهمه هو أن القرار السياسي في الولايات المتحدة يعتمد على مؤسسات ثابتة ودائمة ، كما أن القرار ليس متروكا بالكامل لمزاج الجالس في البيت الأبيض . وعندما التقى السادات وكارتر ، وجد السادات أن كارتر حريص عليه بمقدار حرص من سبقوه . ولقد كان الاستثمار الأمريكي في السادات أكبر من أن يترك لمزاج رئيس يلتقي مزاجه مع ضيف أجنبي أو يصطدم . كانت السياسة الأمريكية الثابتة حريصة على السادات ، راغبة في تدعيمه . لكنها تصورت في نفس الوقت أنه في هذا الموقف الذي واجهه في حوادث ١٨ و ١٩ يناير قد يكون الآن أكثر استعدادا لحركة أنشطا في مجال تنفيذ الاتفاق الاستراتيجي الشهير . كان كارتر بطبيعة الحال قد أحيط علمه بتفاصيل هذا الاتفاق الذي اقترحه السادات بنفسه على كيسنجر ، وكان يعرف أن هذا الاتفاق يقتضي التدرج خطوة خطوة نحو مفاوضات مباشرة مع الاسرائيليين . والآن فلا

كارتير واح يسأل الرئيس السادات هل هو على استعداد لخطوة كبيرة و« شجاعة » أخرى . وكان رد السادات أنه على استعداد ، ولكن الأمر يحتاج إلى إعداد عملي ونفسى .



كان السادات يتصور أن مفاوضات الاسرائيلى - عندما تجيء اللحظة « للخطوة الكبيرة الشجاعة » - سيكون شيمون بيريز . ولقد تصور - شأنه شأن آخرين غيره من ساسة العالم المهتمين بالشرق الأوسط - أن الانتخابات الوشيكة فى إسرائيل سوف تؤدى إلى انتخاب شيمون بيريز رئيس حزب العمل الذى سيعود مرة أخرى رئيسا لوزراء اسرائيل . ولقد كانت هناك بينه وبين شيمون بيريز بالفعل اتصالات ، لكنها كانت اتصالات عن طريق وسطاء ، بينهم الملك الحسن ملك المغرب ، والرئيس نيكولاى شوشيسكو رئيس رومانيا ، وبيرونو كرايسكى مستشار النمسا ، ومحمد رضا بهلوى شاه إيران . وربما خطرت للسادات فى ذلك الوقت فكرة عقد لقاء سرى بينه وبين بيريز كواحد من الاحتمالات .

كان لقاء السادات مع كارتير فى ابريل ١٩٧٧ . وفى ٤ مايو ١٩٧٧ التقى السادات مع الملك الحسن ملك المغرب فى الرباط ، وكان الملك الحسن قد التقى بشيمون بيريز قبلها بأسبوع واحد . وفى ١١ مايو جاء الرئيس الرومانى شوشيسكو الى القاهرة ، وتقدمت الاتصالات خطوة أخرى . لكن الجميع كانوا فى انتظار نتائج الانتخابات لكى تؤكد سلطة بيريز على المرحلة القادمة من الاتصالات .



ولمحة وقعت الواقعة . فقد كان مناحم بيجن - وليس شيمون بيريز - هو الذى أصبح رئيسا لوزراء اسرائيل . وبدأ كما لو أن كل الخطط والمناورات ضاعت هباء وتبددت فى الهواء . فقد كان السادات يعتقد أن بيجن وتحالف الليكود هم آخر من يستطيع الوصول معهم إلى اتفاق .

وفى ١٥ يوليو كان الدور على بيجن المتصبر لكى يزور واشنطن . وحدته كارتير نعن مقابلته مع السادات . وكان بيجن بالطبع قد أحبط علما بالاتفاق الاستراتيجى المشهور . ونقل اليه كارتير مخاوف السادات من تعنت بيجن . وكان رد بيجن أنه على العكس من ذلك - سوف يكون مستعدا كما كان بيريز تماما للوصول إلى اتفاق ، بل انه كان مستعدا - كذلك قال - للوصول إلى أكثر مما كان يستطيع بيريز أن يصل اليه .

وفى نفس الوقت كان السادات قد بدأ يتلقى إشارات من تل أبيب بأن الحكومة الجديدة

هناك ليست مستعدة لأن تواصل التعامل مع السادات سرا وعن طريق طرف ثالث ، كما كان الحال أخيرا . وربما تصور بيجن - بتأثير ما سمعه من كارتير - أن بعض الحركة المحسوبة تجاه السادات قد تساعد الآن على فتح الطريق دون حاجة الى وساطة ملك المغرب أو شاه إيران أو الأمريكيين . ولقد ألمح الإسرائيليون من خلال القصر الملكي في المغرب أن لديهم معلومات عن مؤامرة ليبية ضد الرئيس السادات . وأوضحوا في نفس الوقت أنهم على استعداد لإعطاء التفاصيل مباشرة لمندوب مصرى مفوض ، وليس عن طريق أى وسيط . وقبل الرئيس السادات . ومن الصعب أن يقطع أحد بالسبب الكامن وراء قبوله السريع ، وهل كان السبب تلغفه على معرفة تفاصيل مؤامرة تدبر ضده في ظروف حرجية ؟ أو أنه كان متلهفا بنفس المقدار الى استكشاف النوايا الاسرائيلية مباشرة ؟ وعلى أى حال ، فإنه سارع بارسال مدير المخابرات العسكرية المصرى الى الرباط حيث التقى هناك برئيس الموساد (المخابرات العامة الاسرائيلية) الذى أعطاه قصة تفصيلية عن مؤامرة يدبرها القذافى لاغتيال السادات . وليست هناك تفاصيل كافية يستطيع الباحث على أساسها أن يقيم أهمية المعلومات التى تلقاها المندوب المفوض المصرى من نظيره الاسرائيلى فى الرباط . وفى كل الأحوال فقد كان الرد الذى اختاره الرئيس السادات على المعلومات التى أبلغه بها الاسرائيليون غريبا ومحيرا . فبناء على هذه المعلومات عن مؤامرة على حياته يدبرها القذافى ، أمر الرئيس السادات بشن حرب « تأديبية » على ليبيا . ولمدة أسبوع كامل فإن الطائرات المصرية قامت بقصف مواقع ليبية على الحدود ووراء الحدود . وفى خضم هذه الحرب « التأديبية » ظهر فجأة عن آخر ، هو أن « السوفييت كانوا يكذبون أسلحة كثيرة متقدمة فى ليبيا ، وكان هذا التكليس السوفييتى يشكل خطرا على أمن مصر » . ثم عاد الرئيس السادات فى حديث صحفى بعد سنة كاملة من هذه الحرب « التأديبية » فقال انه « كان يريد أن يلحق القذافى دسا . لكن المشكلة أن القذافى نفسه لم يقاس من هذه الحرب ، وإنما الذى قاسى هو الشعب الليبى والجيش الليبى ، وكلاهما لم يكن ضالعا فى المؤامرة على حياة السادات - على فرض أنه كانت هناك مؤامرة^(١) كذلك قاسى من نتائج ما حدث عدد كبير من المصريين يعملون ويعيشون فى ليبيا ، وكان يمكن لهذه الحرب

(١) تقول مصادر موثوقة فى الغرب إنه فى صيف ١٩٨٢ بعث الرئيس حسنى مبارك باحتجاج لاسرائيل يشجب تصرفاتها فى لبنان . وكأنت اسرائيل قد قلعت بفرو كامل للبنان تحت دھوى « تأمين الجليل » . ورد بيجن على الرسالة بخطاب قال فيه إنه « يود تذكير الرئيس المصرى أن أسفقه آثار السادات استعمل حقه فى الدفاع عن النفس بقصف أهداف فى ليبيا للجواررة عندما قام الاسرائيليون بإبلاغه أن هناك مؤامرة ليبية ضده » .

« التأديبية » أن تعرضهم لمخاطر . وقد عرّضت بعضهم بالفعل لأزمات ضمير . فقد وجد أحد مشاهير الجراحين المصريين - وكان يشرف على قسم الجراحة فى مستشفى بنى غازى - نفسه يجرى عمليات جراحية لمدنيين وعسكريين ليبيين أصابتهم قنابل مصرية . وقال لى هذا الجراح الشهير أن الدموع كانت فى عينيه وهو يجرى بعض هذه العمليات . فقد بدا له كل ما حدث مأساة غير ضرورية .

لماذا اتخذ السادات هذا الأسلوب لمعاقبة القذافى ؟ كان القذافى بلا شك مصدر متاعب ، لكن قرار حرب « تأديبية » تشن على ليبيا لم يكن رد الفعل الملائم لخلافات أو مشاكل نشبت بين حاكمين . وحتى لو كانت هناك مؤامرة من القذافى لاغتيال السادات ، فلم يكن من المعقول توجيه العقاب للشعب والجيش اللبيين على نحو يخلق سابقة خطيرة فى العلاقات العربية ، خصوصا بين شعبين متجاورين تربطهما وشائج قرى وثيقة .

إذا كانت قصة مؤامرة الاغتيال لاتصلح تفسيراً عقلانيا لرد فعل السادات ، فهل كان التفسير الحقيقى هو أن السادات أراد فى تلك الفترة الحرجة أن يثبت قدرته على التصدى للنظم المناوئة للولايات المتحدة ، وعلى تعقب « مخازن السلاح السوفيتى » أينما تكون ؟



وفى أول أغسطس ١٩٧٧ وصل « سيروس فانس » وزير الخارجية الأمريكى الى القاهرة لكى يحيط السادات علما بتفاصيل المحادثات التى دارت بين كارتر وبيجن . وجاء فانس معه بخطاب مكتوب بخط يد الرئيس كارتر ، موجه الى الرئيس السادات ، وفيه يعرب الرئيس كارتر عن « اعتقاده بأن الوقت ملائم تماما للخطوة الجريئة والشجاعة المنتظرة ، وأن محادثاته مع بيجن أكدت له أن الجو مهيأ ، وأن رئيس الوزراء الإسرائيلى صادق فى رغبته من أجل السلام ، بل أنه قادر على أن يقابل السادات فى منتصف الطريق » . وقال كارتر فى خطابه ما مؤداه أن تقديره الشخصى هو أن بيجن ليس بالتطرف الذى شاع عنه ، وأن الفرصة قد تكون الآن سانحة ، وهو على استعداد من جانبه أن يلعب دوره فى الامساك بها .

ويبدو أن بيجن - وقد أصبح الآن على علم برسالة كارتر المكتوبة التى حملها فانس إلى السادات - قرر أن يتخذ من جانبه مبادرات مستقلة تساعد محاولة الرئيس الأمريكى ، وربما وصلت إلى فتح قنوات اتصال مباشرة ومستقلة .

حين عاد بيجن إلى اسرائيل ومعه وزير خارجيته موشى ديان ، فإنهما قدّما تقريرا للجنة

الأمن الخاصة في مجلس الوزراء ، وتقرر على أثره ضرورة البحث عن قنوات موازية للاتصال مع الرئيس السادات .

وفي يوم ١٤ أغسطس ، قام موسى ديان وزير خارجية اسرائيل بزيارة سرية إلى نيودلهي عاصمة الهند^(١) . لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين الهند واسرائيل ، ومع ذلك فإن ديان تمكن من مقابلة « مورارجى ديساي » رئيس الوزراء الهندي في ذلك الوقت . وكان « ديساي » صديقا قديما لاسرائيل ، وكان معارضا دائما لسياسة « جواهر لال نهرو » و « أنديرا غاندي » المتعاطفة مع العرب . ومع ذلك فلقد أحس ديان بخيبة أمل لأن مورارجى ديساي أعرب عن اعتقاده بأن الفلسطينيين لا بد أن يتحدثوا عن أنفسهم ، وأنهم لب المشكلة في الشرق الأوسط ، ولا بد أن يشاركوا في أية محادثات لحلها . ولم يكن ذلك ما كان يريد ديان أن يسمعه ، وربما لم يكن يتوقعه من مورارجى ديساي . وعاد ديان الى تل أبيب من رحلته السرية الى الهند دون أن يفتح بابا جديدا .

وبعد يومين طار ديان إلى طهران للقاء مع شاه إيران صديق السادات الحميم - لنفس السبب^(٢) .

وبعد ثمانية أيام وصل ديان فجأة الى لندن ، وانتهاز فرصة وجود الملك حسين ملك الأردن هناك وطلب مقابلة سرية معه . ولم يقل ديان للملك ما كان يدور في الكواليس في ذلك الوقت ، ولكنه سأله عما إذا كان مستعدا لنقل رسالة الى السادات . لكن الملك حسين لم يكن يريد أن يتورط . مع أنه وجد وسيلة غير مباشرة لإحاطة الرئيس السادات علما بما حدث^(٣) .



وكان ديان أكثر حظا مع الملك الحسن ، وذلك بفضل الاتصالات الوثيقة بين الجالية اليهودية في المغرب وبين القصر ، وكذلك بين المخابرات المغربية والمخابرات الاسرائيلية . وكان « نلدى سافارى » وأجهزة المخابرات المتعاونة فيه قد اتصلوا في بعض المناسبات بالمخابرات الاسرائيلية^(٤) . كان الملك الحسن قد التقى ببعض الاسرائيليين بين

(١) الجزء الأخير من مذكرات موسى ديان . بعنوان الاختراق صفحة ٢٧ .

(٢) الجزء الأخير من مذكرات موسى ديان بعنوان الاختراق صفحة ٣٢ .

(٣) نفس المصدر صفحة ٣٥ .

(٤) كتاب « ملحق آية الله » ، صفحة ١١٦ .

وقت وآخر ، ولكنه لم يكن قد التقى بديان . وهكذا فانه فى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ١٩٧٧ وصل ديان الى المغرب والتقى بالملك الحسن^(١) . وكان من نتيجة هذا اللقاء أن قام الملك الحسن بترتيب اجتماع بين موسى ديان وزير خارجية اسرائيل ، وبين السيد حسن التهامي ، الذى كان وقتها بدرجة نائب رئيس وزراء فى رئاسة الجمهورية . وكان التهامي فى ذلك الوقت مقربا من السادات . وتم الاجتماع بالفعل تحت رعاية الملك الحسن . ومن سوء الحظ أن أطراف هذا الاجتماع أداروا فيما بينهم حوارا يشبه حوار الصم ، فلقد تكلم كل منهم ولكن من المشكوك فيه أن يكون الاجتماع قد أدى إلى فهم لمقاصد أطرافه . ولعل ديان كان الوحيد الذى لعب أوراقه بمهارة ، فقد قال مايريد بالطريقة التى تروقه ، وفهم مايريد على النحو الذى يسمح لاسرائيل بأن تحقق أهدافها . ولا يمكن لأحد أن يقطع بشيء حول الصورة التى نقلت الى السادات عن هذه الاجتماعات مع ديان . ويمكن أن يقال إن ما وصله كان مشويا بكثير جدا من الخلط والتشويش . وعلى أى حال فقد كان يروق له دائما أن يفهم من الأمور ما يناسب هواه . ولقد قيل له - على أرجح الأحوال - إنه سوف يدهش من حجم التنازلات التى يمكن أن تقدمها اسرائيل له فى حالة مفاوضات مباشرة . وأن اسرائيل على استعداد لأن تضع كل شيء بدون أفكار مسبقة على مائدة المفاوضات .



لكن السادات كان لا يزال حائراً فى الأسلوب الذى يواصل به ما بدأ الآن يتبلور فى ذهنه . ولقد نشرت تلميحات وإشارات فى بعض الصحف الأوروبية عن اجتماعات سرية عقدت بين ديان وبين شخصية عربية بارزة . ثم بدأت التلميحات تحدد هذه الشخصية بأنها شخصية مصرية . وبدأ السادات يقلق من أن استمرار تسرب الأخبار قد يؤدى إلى نسف كل ما مهد له حتى الآن . ثم قُدِّرَ لزيارته الى رومانيا يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٧٧ أن تكون زيارة حاسمة . وصل السادات فى ذلك اليوم الى العاصمة الرومانية بوخارست ، واجتمع بالرئيس شاوشيسكو الذى كان بدوره على اتصال وثيق بالحكومة الاسرائيلية . وكان شاوشيسكو على استعداد لأن يعطى إجابات هامة وحاسمة على سؤالين محددين طرحهما عليه السادات :

□ السؤال الأول : هل ييجن راغب حقيقة فى السلام ؟

□ السؤال الثانى : وهل ييجن يملك القوة على أن يتخذ عملية السلام ، ويفرض أى

اتفاق يمكن الوصول اليه ؟

(١) الجزء الأخير من مذكرات موسى ديان . بعنوان الاختراق صفحة ٣٨ .

وكان رد شاونيسكو على السؤالين بالإيجاب . كان رده قاطعاً لاى شك وأى تردد . بل وأضاف شاونيسكو أن يجب على أساس سمعته كصقر متشدّد يستطيع أن يلعب دور ديجول فى الجزائر ، ولن يستطيع أحد أن يزايد عليه أو أن يتهمه بالتفريط . وبالتالي فإنه يستطيع أن يفرض اتفاقاً يعجز غيره من السياسيين المعروفين « بالاعتدال » أن يفرضوه . واقترح شاونيسكو على السادات فكرة ترتيب اجتماع سرى بينه وبين بيجن فى بوخارست لمجرد استطلاع النوايا . لكن السادات كان يحس أن ذلك ليس هو بالضبط ما يريد . كان يعرف أكثر من غيره أن أى سر لا يمكن أن يبقى كذلك لمدة طويلة ، وأنه إذا تسرب خبر اجتماعه سرّاً ببيجن ، فإن ذلك سوف يضعه فى موضع ضعيف وحرج . وفى تلك الظروف طرحت فكرة غربية مؤداها عقد اجتماع موسّع يضم رؤساء الدول الخمس الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا والصين - ويحضره هو وبيجن . ومضى السادات أكثر من ذلك ، فاقترح أن يتم مثل هذا الاجتماع فى القدس باعتبارها مدينة السلام . لكن هذا الاقتراح الغريب لم يجد أجنحة يحلق بها فى الهواء ، ومالبث أن سقط على الأرض . وكان على السادات أن يقرردون إبطاء موقع خطوته التالية .



ومن المفارقات الملفتة للنظر أن النشاط السياسى المفتوح لحل أزمة الشرق الأوسط فى ذلك الوقت كان قد اقترب كثيراً من إمكانية عقد مؤتمر لبحث الأزمة جدياً فى جنيف . بل إن تلك الفترة شهدت محاولات أمريكية وسوفييتية عبرت عن نفسها فى بيان مشترك عن مبادئ وخطوط حل الأزمة ، أعلن عنه فى واشنطن وموسكو . لكن السادات لم يكن يريد أن يسلك هذا الطريق . فلقد تصور أن سلوك هذا الطريق سوف يضعه تحت رحمة السوريين والفلسطينيين ، فضلاً عن الاتحاد السوفيتى . ثم انه كان قد تجاوز نقطة اللاعودة فى قنوات الاتصال السرى المفتوحة مع أكثر من جهة .

كان السؤال يزداد إلحاحاً عليه كل يوم ، وراح يجترّ كل الصور وكل الكلمات التى نقلت اليه ، ومن بينها ما نقله اليه حسن التهامى من ديان الذى قال له حينما التقيا فى المغرب « أن العامل النفسى هو وحده العقبة الحقيقية التى تعترض سبيل الاتفاق » ، وأنه إذا ما تم اجتياز هذا الحاجز النفسى - فلن تصبح هناك مشكلة مستعصية على الحل .

والسؤال مازال أكثر إلحاحاً ، ولم يعد يحتمل التأجيل . طريق جنيف لا بد من إيقافه - والاتصالات عن طريق القنوات السرية يمكن أن تتسرب فى أية لحظة وتؤدى الى مشاكل مزعجة .

وإذا كانت المسألة مسألة الحاجز النفسى واجتيازه ، فذلك هو لعبته المفضلة .
فى تلك الظروف لاح فى فكره خيال الذهاب الى القدس (وليس معروفا إذا كان قد
ناقشه مع أحد ، أو احتفظ به طول الوقت لنفسه يدور حوله ويعود إليه) .

ولقد قال هو على أى حال فى حديث منشور له ، وكرر ذلك القول أكثر من مرة :
« ركبت الطائرة من بوخارست بعد انتهاء زيارتى لساوويسكو ، وكانت تأكيدات
ساوويسكو تدور فى رأسى . وعندما وصلت الطائرة قرب الحدود البلغارية (مسافة ثلث
ساعة) كانت فكرة الذهاب الى القدس بنفسى قد استقرت » .

كانت الفكرة ملائمة للسادات من كل الوجوه ، وكانت قدرتها على الاستجابة لكل
التزعزعات المكبوتة فى خياله حافلة بالاحتمالات .

العالم كله سوف يصبغ من المفاجأة . . .
الدنيا كلها سوف تركز أنظارها عليه . . .

الصحف والاذاعات والتلفزيون لن يكون لها جميعا موضوع غيره . . .
وعندما يفتق الكل من الصدمة - بما فيهم العرب - يكون هو قد اجتاز الحاجز النفسى
وحقق النتائج المرجوة ، وعاد بها وفى يده حجة حاسمة تصفع وجوه كل ناقديه الذين سوف
يجدون أنفسهم فى العراء تماما ، بينما هو « أنور السادات » قد تمكن بضربة جسورة
واحدة من أن يحقق الحل الذى عجز العرب - بالسلاح وبالسياسة - عن تحقيقه لعشرات
السنين . وهكذا انتقل فى فكره من أقصى درجات السرية إلى أقصى درجات العلانية .
أصبحت دراما العلنية هى سلاحه الأساسى فى تحقيق التأثير المطلوب . كان ذلك هو
السادات فى « أروع » أحواله - على حد تعبيره .



ويبدو من ظواهر الأحوال أن السادات الذى مرّ بطهران - يوم ٣١ أكتوبر - ثم الرياض ،
فى طريق عودته من بوخارست الى القاهرة ، قد أسرّ إلى صديقه شاه إيران بفكرته
الجديدة ، وشجعه الشاه . لكنه فى الرياض كان غامضا ، فقد اكتفى بأن قال للأمير فهد إن
الأمريكيين يضغطون عليه من أجل اتصالات مباشرة مع إسرائيل ، وأنه يفكر فى الأمر .
وكان تعليق الأمير فهد غامضا بمقدار غموض ملاحظة أنور السادات .

وعاد أنور السادات إلى القاهرة ، وكان « الممثل » الكامن في أعماقه هو الذى تولى توجيه دفة الأمور .

بدأ إعداد المسرح . وتحلد موعد رفع الستار يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧ مناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة . وبدأ السادات يلقي خطابه على نواب لم يكونوا مستعدين للمفاجأة التى أعدها لهم . قرب نهاية الخطاب قال السادات : « إننى مستعد للذهاب إلى أقصى الأرض ، حتى إلى الكنيست نفسه ، لكى اتحدث للاسرائيليين فى عقر دارهم عن رغبتنا فى السلام » . . ومع أن مجلس الشعب صفق بحماسة لهذه العبارة ، فقد كان ظن الأعضاء بغير استثناء أنها مبالغة خطابية . وحتى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت - ممدوح سالم - ظنها كذلك . . . فقد أصدر رئيس الوزراء تعليمات الى مكتب الرقابة على الصحف بطلب عدم إبراز هذه العبارة فى العناوين أو المقدمات التى توضع لخطاب الرئيس . ووصل السيد اسماعيل فهمى - نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية - إلى أبعد من ذلك ، فقد طلب من الصحف حذف هذه العبارة تماما من خطاب الرئيس . لكن السادات كان متبهاً ، فلم يتم إلا بعد أن أطلع على الطبعات الأولى للصحف ، وأصدر تعليماته - غاضباً - معاكسة لتعليمات رئيس وزرائه ووزير خارجيته - بأن على الصحف أن تبرز إبرازاً كاملاً ما يعتبره هو أهم جزء فى خطابه ، وهو « الذهاب إلى أقصى الأرض بما فى ذلك الكنيست من أجل السلام » . وبدأت العاصفة هبوبها .



كان ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية بين الذين حضروا جلسة مجلس الشعب الشهيرة ، وبالتأكيد فلقد أفرغه ما قاله السادات فيها عن استعداداته للذهاب الى القدس . ومع أن عرفات لم يأخذ الأمر جدًا - شأنه فى ذلك شأن غيره من السامعين ، فضلاً عن تأكيدات قدمها له رئيس الوزراء ووزير الخارجية بأنها كانت « زلة لسان » دفع اليها فرط الحماسة - فإن ياسر عرفات استبد به القلق . والغريب أن السادات كان حريصاً على أن يحضر عرفات جلسة مجلس الشعب التى أعدها مسرحاً لقبيلة المدوية . قبلها كان ياسر عرفات فى طرابلس يحاول التوسط بين مصر وليبيا لإزالة الخلاف الذى نجم بين البلدين فى أعقاب الحرب « التأديبية » . وكان ياسر عرفات يظن أنه توصل الى حل ممتاز . فقد تلقى وعداً من القذافى بأنه سوف يقدم الى مصر ٥٠٠ دبابة جديدة تعوضها عما كانت تشكوه من نقص فى امدادات السلاح . كان عرفات مشغولاً بمفاوضاته فى طرابلس حين تلقى رسالة من السادات تلح عليه فى الحضور الى القاهرة فوراً . وأكثر من ذلك ، بعث اليه السادات

بطائرة خاصة تنقله من طرابلس الى القاهرة لكي يحضر جلسة مجلس الشعب . والآن كان يامر عرفات غاضبا ، ولقد غادر القاهرة في نفس الليلة وهو يقول لمودعيه : « لقد وضع العمامة فوق رأسي » .



كان السادات يعرف عن مقاصده ، ما كان يجهله كل الذين سمعوه . ولم تكن هناك حماسة زائلة جرفته ولا زلة لسان ، وإنما كان قصده هو بالضبط ما قاله . وتداعت التطورات بسرعة خيالية . بل إن مفاوضات إتمام الرحلة إلى القدس دارت أمام عدسات التليفزيون الأمريكي ، التي أصبح السادات أمامها نجم الساعة ، بل نجم العام بغير منازع . ومع أن الرئيس كارتر الذي كان يلح على مفاوضات مباشرة قد فوجئ بالمسار الذي اتخذته الحوادث ، إذ أنه لم يتوقع قط هذه الخطوة الدرامية . فإنه على أى حال اندفع يشجعها ويحاول الوصول بها إلى نتيجة ناجحة . كان كارتر قبل هذه المبادرة قد اعترض على فكرة الاجتماع الموسع في القدس ، وكان قد بدأ يفكر مع مستشاريه في سيناريو للقاء بين بيجن والسادات يبدأ بالذهاب كل واحد من الاثنين في مواعيد متقاربة لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . وبينما الاثنان في الولايات المتحدة الأمريكية بعد خطاب كل منهما في الأمم المتحدة ، فإن كارتر يوجه لهما الدعوة للاجتماع به معا في البيت الأبيض . والآن فقد بدأ اقتراح السادات بالذهاب مباشرة للقدس أكثر بريقاً ، وربما أكثر نفعاً ، خصوصاً إذا استطاع الأمريكيون إقناع آخرين - وبينهم السعوديون - بالانضمام أوبالتأييد ، أو على الأقل بالسكوت . وكان تفكير كارتر - وكذلك تفكير السادات الذي راح يتصور نفس الشيء تقريبا - خطأ فادحا في الحكم على الأمور .



وجاء اليوم المحدد للرحلة المثيرة . أول رئيس عربي يضع قدمه في القدس المحتلة . ثم يكون ذلك يوم وقفة عرفات . كان العالم كله مشدوداً بالانبهار ، وكان العالم العربي على العكس مشدوهاً بالصدمة . حتى أن الملك خالد ملك المملكة العربية السعودية وقتها ، وهو بطبيعته رجل قليل الكلام ، لم يستطع إخفاء أساه . ولقد قال : « يومها كنت ذاهبا لأفضل الكعبة الشريفة في وقفة عرفات . ودخلت البيت العتيق . ولم اتعود في بيت الله أن أدعو على أحد ، وإنما تعودت أن أدعو لكثيرين . وبالرغم منى في ذلك اليوم فقد وجدتنى ابتهل إلى الله بأن تسقط الطائرة التي تقل السادات الى القدس وتتحطم قبل أن يصل إليها ،

وحتى لا يفضح المسلمين والعرب بذهابهم هناك . ولقد راعى أن أدعو على مسلم داخل الكعبة ، لكن الرجل لم يترك لى خيارا .



كان الشعور السائد لدى جماهير عريضة من الشعب المصرى مختلفا . عندما سمعوا عرض السادات بالذهاب الى القدس فانهم قابلوه بسخرية من عدم التصديق . كان ذلك فى رأيهم مثالا جديدا للسادات « الممثل » الذى حملته ألفاظه بأكثر مما تحتمل أفعاله ، وبالتالي فان ما قاله لا ينبغي أن يؤخذ جدأ . لكنه عندما راح يكرر عرضه ، وعندما بدأوا يرون بأعينهم استعدادات الرحلة والمفاوضات الجارية بشأنها أمام عدسات التلفزيون تنقلها اليهم نشرات الأخبار - تحول إنكارهم الى دهشة . وبدأوا يراقبون رئيسهم باستغراب . كانوا فى تلك اللحظات كمن يشاهد لاعبا فى سيرك يوشك أن يقوم بحركة خطيرة سوف تؤدى حتماً إلى سقوطه . هل يستطيع ؟ وكيف ؟ أو هل يقع ويكسر رقبة ؟ ثم ماذا ؟ ولابد من التسليم أنه كان هناك عنصر آخر مكبوت لكنه راح يؤدى دوراً خطيراً فى تلك الظروف . فعلى طول ثلاثين سنة اشتبكت مصر فى خمس حروب مع اسرائيل ، وخلال هذه الحروب فإن مساحة من الغموض الخرافى راحت تحيط بحقيقة اسرائيل . إن الخرافة راحت تصوّر لهم أن الاسرائيليين يتمتعون بقدرات خارقة ، وليس مستبعداً أنه كانت هناك لمسة إعجاب خفية باسرائيل (مثل ذلك تكرر مع شعوب أخرى غير الشعب المصرى إزاء أعداء حاربوه ، وعلى سبيل المثال فقد كان هناك إعجاب بريطانى مكبوت بعدد من القادة الألمان الذين حاربوهم فى معارك الحرب العالمية الثانية ، وأظهروهم على سبيل المثال القيلد مارشال أروين روميل) .



وعندما نزل السادات فى مطار بن جوريون بالقدس وعدسات التصوير تطبق الحصار حوله ، فإن الشعب المصرى أتاحت له - ولأول مرة - أن يرى اسرائيل دماً ولحمأ . أن يرى أمامه رجالاً ونساء كانوا كمفاريت الجن فى خياله ، من أمثال جولدا مائير وديان وبارليف وشارون . إن اللفز الاسرائيلى القامض بدأ يقض أسراوه واحداً بعد الآخر أمام عيون المشاهدين المصريين الذين التصقوا تقريباً بأجهزة التلفزيون يتابعون - مأخوذين - ما تنقله لهم ، وربما دون قصد منهم تراجع شعورهم بالدهشة ليحل محله شعور بالمشاركة فى الحدث من خلال متابعتهم لتفاصيله تجرى ثانية بثانية أمام عيونهم . كانت كل عائلة فى



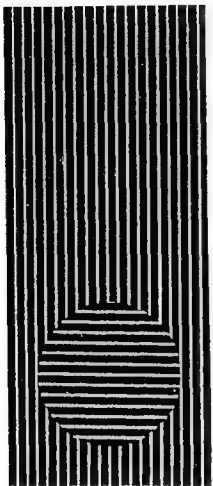
السادات والتهامى
يصلبان تحت قبة
الصخرة في المسجد
الاقصى ، أثناء زيارته
المثيرة للقدس يوم
ولفة عرفات ، والتي
قل عنها الملك خالد انه
دعا عليه في الكعبة لن
تسقط طائرته قبل
وصوله للقدس حتى
لايفضح العرب
والمسلمين .

مصر - وكل فرد - تشاهد الآن نجماً لامعاً يتحرك أمامهم . ولم يكن لديهم إلا أن يأملوا في
أن يستطيع هذا العمل أن يحقق لهم ما كانوا يتمنونه . كانوا بالتأكيد يتمنون السلام ،
ويعتقدون في أذهانهم بالرخاء . والآن بدا السادات أمامهم وكأنه يمد يدا ليمسك بالسلام ،
ويستعد باليد الأخرى لكي يمسك بالرخاء . لا ريب بعد الآن - هكذا حلموا - أن الأمريكيين
سوف يكونون كرماء . ثم أن اليهود ، وهم الذي يمسكون بمفاتيح خزائن الأرض - هكذا
تصوروا - سوف يفتحون أبواب الخزائن . وسوف تهبط الأسعار ويخف عناء الناس . إن
حياة جديدة على وشك أن تبدأ .



ومع الأسف ، لم يكن لهذا كله أساس . ولقد كان مهرجان السادات الكبير بلا قاعدة حقيقية . وحتى عندما جاءت كامب دافيد بعد الرحلة المسرحية للقدس ، فإن كل ما أمكن تحقيقه هو استرجاع سيناء . وفي الحقيقة فإن سيناء لم تكن أبدا مطمعا للأسرائيليين . لم تكن لديهم فيها دعاوى تاريخية - من ناحية - وإنما كانت لهم فيها ضمانات أمن . ومن ناحية أخرى ، فلقد كان هدفهم الكبير هو إخراج مصر من المعركة ، وإبعادها عن آسيا وحصرها في أفريقيا ، وذلك لا يمكن أن يتأتى إذا استمر احتلالهم لسيناء . فقد كان استمرار احتلال سيناء يعنى ببساطة استمرار ارتباط مصر بالصراع العربي الاسرائيلي . وثمة اعتبار ثالث كان يلح على اسرائيل لاتمام صلح منفرد مع مصر ، وهو أن مصر بإمكانياتها البشرية والحضارية والاقتصادية هي الطرف العربي الوحيد القادر على الحرب الى النهاية ضد اسرائيل . وبالتالي فإن خروجها من الساحة يعطى لاسرائيل يدا طليقة في مجال مطالبتها الحقيقية ، وكلها في آسيا (في كل فلسطين وأجزاء من سوريا ولبنان) .

ومع ذلك فقد عادت سيناء بترتيبات أمن أكثر مما كانت تحلم به اسرائيل ، وأخطر من ذلك فإن الولايات المتحدة بنفسها شاركت في ضمانات الأمن ، وراحت تحوّل هذه المشاركة الى خطوة أولى في تغيير نظام الأمن في المنطقة كلها : الانتقال من نظام عربي خالص للأمن ، الى نظام الشرق الأوسط . . . الحلم الأمريكي العتيد القديم ا



الجزء الثالث

الإسلام والسياسة

« من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ،
فإن لم يستطع فبلسانه ،
فإن لم يستطع فبقلبه ،
وذلك أضعف الإيمان » .

(محمد رسول الله ﷺ)

القبضة الحديدية

في سنة ١٩٧٨ كان المناخ السياسي في مصر مثقلا بالحيرة والتخبط . كانت بعض الآمال لاتزال معلقة بالمبادرة - التعبير الذي شاع في وصف رحلة من - لكن احدا لم يكن يعرف سبيلا إلى تحقيق هذه الآمال . ولا كانت هذه محددة . وكان الأمريكيون ومعهم معظم بلدان الغرب - شديدي الحماسة ات وللشجاعة التي راوها في رحلته إلى القدس . وكانوا لا يكفون عن تهنتته م . لكن ذلك كله كان بلا نتيجة ملموسة ومحقة .

لنظر عن الآمال المصابة بالاحباط في داخل مصر ، وعن « الشجاعة » المثيرة ، الغرب - فإن السلام لم يكن قد جاء بعد .

دولة عربية واحدة لكي تنضم إلى عملية « السلام » ، وبالعكس ، فقد تبارت ل مع بعضها في شجب هذه العملية ، ثم بدأت تدفقات المساعدات العربية بطيء ، ثم تتوقف .

م في مصر في حاجة ماسة إلى بعض المكاسب المادية التي يمكن نسبتها إلى يدة ، بحيث لا يستثار السخط الكامن لدى الناس ، والذي أمكنت السيطرة بعد انفجاره في يناير ١٩٧٧ . كانت كل عوامل السخط موجودة ، لكن مزيج اية ١٩٧٧ ، مع أفراح « مهرجان السلام » في نهاية ١٩٧٧ - ساعد على تغطية

الحقيقة . لكن هذا المزيج من السخط والفرح كان هشاً . لم تكن الحياة قد أصبحت أكثر سهولة بالنسبة للسواد الأعظم من الشعب المصرى ، ولم يكن التضخم قد أصبح أقل حدة . كان الأغنياء ما زالوا يزدادون غنى ، بينما الفقراء يزدادون فقراً . صحيح أن الدعم على السلع الأساسية لم يبلغ كما كان مخططاً ، ولكن الصحيح أيضاً أن أسعار كثير من السلع راحت تتحرك ببطء وتدرجياً إلى أعلى . وإذا دل ذلك على شيء ، فقد كان يدل على قوة المحكومين وضعف الحاكمين ، فعندما تتقهقر حكومة أمام جماهيرها ، ولا تجد ما تلجأ إليه غير خداعهم - فإن الاحساس بالمرارة يخلق حالة غريبة ومشحونة بالشكوك بين الاثنين .



وكانت هناك شواهد مهمة على تغييرات هامة تجرى فى التركيب النفسى للفرد المصرى العادى . كانت الأوهام الشائعة القديمة عن خنوع هذه الشخصية واستسلامها للواقع ، تتبدد بالتجارب واحلة بعد الأخرى . والحقيقة أن الشعب المصرى كان فى حالة فوران لم تهدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وكان هذا الفوران هو الذى فتح الطريق لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والتحولات الهائلة التى شهدتها مصر والمنطقة بعدها . ولقد ساعدت حرب ١٩٦٧ والنتائج التى ترتبت عليها فى حقن هذا الفوران المصرى بجرعة من العنف كان من الخطأ اغفال تأثيراتها . وتذكر أن مشكلة نشأت بين العمال والادارة فى مصانع المحلة الكبرى سنة ١٩٧٥ وقام العمال باعتصام داخل مصانعهم ، وأعلنوا أنهم مسؤولون عن الحفاظ على آلاتها . ومن سوء الحظ أن السلطات ما لبثت كالعادة أن ألقت اللوم على الشيوعيين . وفى ذلك الوقت - مارس ١٩٧٥ - وكانت علاقته مع الرئيس السادات قد تجددت بعد قطيعة استمرت من شتاء ١٩٧٤ حتى خريف نفس العام - فإنه راح يتحدث عن ذلك الاعتصام فى المحلة الكبرى ، وعن سيطرة الشيوعيين على عملية الاعتصام . وكان رأيه أن التنظيم الذى تمت به عملية الاعتصام ، والمقدرة التى تجلت فى مواجهة المعتصمين لقوات الأمن المركزى التى أرسلت لفض الاعتصام - هى دليل على وجود مخطط مدير . كنا فى ذلك الوقت فى استراحته فى أسوان ، وكانت محادثاته مع كيسنجر من أجل تحقيق مرحلة ثانية لفصل القوات على الجبهة المصرية لاثحرز أى تقدم بسبب تعنت الاسرائيليين . وفى ذلك اليوم كان قد بدأ حديثه بالمصاعب التى تواجهها المفاوضات ، ثم انتقل فجأة إلى حوادث المحلة ، ثم بدأ يلقي اللوم على الشيوعيين . وكان رأى مختلفاً ، وحاولت أن أشرح له وجهة نظرى . وكان مؤداها أنه ينبغى إعادة الحسابات التقليدية عن السلوك الشعبى المصرى . فهذا السلوك بدأت تدخله نزعَة عنف صنعتها ظروف تاريخية ،

ثم أضافت إليها تجربة ما بعد ١٩٦٧ . وقلت له : « خلال ست سنوات ، ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، دخل الى القوات المسلحة مايزيد عن مليونى شاب . قيل لهم جميعا كل يوم إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرها ، ثم دربوا على استعمال السلاح ، ثم تعرضوا لتجارب الحياة فى الصحراء وفى الخنادق ، ثم صهرتهم تجربة القتال ، وتجربة القتال ليست بالضبط تجربة وديعة ، وليست سلبية ، وإنما هى قمة ممارسة الإرادة فى أقصى ظروف العنف . إن مثل هذا كله لا بد أن يكون قد ترك أثرا على مئات ألوف من الشباب تركوا خدمة القوات المسلحة بعد انتهاء الحرب وعادوا الى مدنهم وقراهم يواجهون حياة جديدة . ولا يمكن أن نتصور أن التجربة التى عاشوها من قبل لم تترك عليهم بصماتها » . ثم قلت للرئيس : « بصرف النظر عما يمكن أن يظنه من نوايا الشيوعيين ومخططاتهم ، فأتنى أقرب إلى الظن بأن قيادات الاعتصام التى خططت ونفذت هى من المجتنبين السابقين ، وليست من الشيوعيين » . ولعلنى لا أتجاوز إذا قلت إن نتائج التحقيقات أثبتت أن ما قلته للرئيس السادات وقتها كان صحيحا إلى حد ما . والحقيقة أن الذى تسرب من تجربة الحرب على أنماط السلوك لدى جماعات كثيرة من الشباب - لم يكن هو وحده الذى تسرب من الميدان إلى الوادى . تسربت ظواهر جديدة إلى النفس المصرية فى عدد مختلف من قطاعات الشعب المصرى ، خصوصا الشباب . تسربت أيضا من ميدان القتال الى الوادى كميات هائلة من الأسلحة والذخائر . ولقد ظهر ذلك فيما بعد جليا حتى فى معارك الانتخابات . وعلى سبيل المثال ، فإنه فى انتخابات دائرة البدارى سنة ١٩٨٠ ، كانت الحكومة تحاول فى هذه الدائرة ما حاولته فى دوائر أخرى مع النواب المستقلين الذين قادوا تيار المعارضة النشط فى البرلمان السابق . وحشدت وزارة الداخلية قوة لواء كامل من الأمن المركزى داخل الدائرة . وأحس المرشح المستقل - المستشار ممتاز نصار - أن وزارة الداخلية تقوم باستعراض قوة وراءه ما وراءه . وبينما هو يحاول بالحوار الديمقراطى مع قائد القوة البوليسية المحتشدة أو المتأهبة ، إذا أنصاره يتأهبون لمواجهة القوة بالقوة . وعاد المستشار - الذى عاش حياته فى خدمة القانون - إلى قائد القوة يقول له : « إننى أرى أمامى عواقب وخيمة لهذا الذى تفعلونه . إذا كان معكم هنا خمسة آلاف قطعة سلاح ، فإن الناس هناك قد احتشدوا بسبعة آلاف قطعة سلاح ، وسوف تكون المواجهة دامية ، وأنا أحملكم النتائج » . وقدر قائد القوة موقفه ، وكانت الحقائق أمام عينيه تتحدث عن نفسها . وتمت الانتخابات دون تدخل ، وكان ممتاز نصار واحدا من المستقلين القلائل الذين نجحوا فى تلك الانتخابات ، رغم أن الأوامر الصادرة كانت صريحة فى ضرورة إسقاطه .

فى هذا المناخ المفعم بالقلق أو الشك ، وشواهد العنف الكامن - كان أنور السادات لا يزال مقتنعا بنجاح مبادرته ، ولا يزال يشجع الأحلام القائلة بأن هذه المبادرة سوف تحل مشاكل مصر الداخلىة والخارجية . كان السادات يريد أن يصدق أحلامه . وكان يريد من الآخرين أن يصدقوا . وبعد عودته من القدس تصادف أن كان معه أحد كبار الصحفيين المصريين^(١) ، وفوجيء الصحفي بالرئيس السادات يقول له : « إننى أرى لكم جميعا . لم يعد لديكم ما تقولونه أو تكتبونه . لقد فقدتم الموضوع الذى عشتم عليه سنوات طويلة . والآن انتهى الموضوع ، وحلت المشكلة ، وعليكم - أيها المساكين - أن تبحثوا عن موضوع آخر » . وفهم الصحفي بالطبع أن السادات يتحدث عن الصراع العربى الاسرائيلى ، وأبدى فهمه لاحتمالات التنازل لدى الرئيس فيما يتعلق بسيئاء ، لكنه سأل الرئيس عن الاحتمالات فيما يتعلق بالضفة الغربية وفزة ؟ وقال السادات بطريقة الدرامية التى كان يلجأ إليها فى مثل هذه المواقف : « وهذه أيضا انتهت » . ومضى الصحفي فى تساؤلاته : « والقدس ياسيادة الرئيس ؟ » ، وكان رد السادات : « القدس هنا فى جيبى » .

لعله كان يصدق . لكنه كان حريصا على أن يصدق الآخرون أيضا . ومن نماذج هذا الحرص أنه عندما وجد السعوديين حريصين على البقاء بعيدا عن كل ما يتصل بمبادرته - قرر أن يرسل إليهم السيد حسن التهامى نائب رئيس الوزراء لينقل إليهم رسالة منه . وكانت الرسالة غريبة فى تصادمها مع الحقائق الواقعة . كان الملك خالد ملك السعودية فى ذلك الوقت فى جنيف . وقيل للملك إن حسن التهامى يرغب فى مقابلته لينقل إليه رسالة هامة تتعلق بالقدس ، وهى الموضوع الذى يعرف السادات حساسيته لدى ملوك السعودية . وبعد الحاح شديد ، قبل الملك خالد مقابلة حسن التهامى . ولكنه أعتذر له بأنه مريض ، وهو غير قادر على الحديث فى السياسة ، فإذا كان لديه مايقول سياسيا فمع الخير أن يقوله للأمير فهد . وهكذا فإن حسن التهامى تمنى للملك شفاء عاجلا ، ونقل إليه تحيات الرئيس السادات وتمنياته ، ثم خرج مع الدكتور رشاد فرعون مستشار الملك الذى قال له أنه مخوّل بأن يسمع ما عنده . وقال له حسن التهامى : « إننا حصلنا على تعهد مكتوب من الاسرائيليين باستعادة القدس » . وكان الدكتور رشاد فرعون كالعادة واعيا وحذرا ، ولهذا فلقد طلب من السيد حسن التهامى أن يسجل هذا الذى قاله له كتابة . وكتب حسن التهامى ما مؤداه : « إننا حصلنا من الاسرائيليين على تعهد يؤكد أن القدس سوف تعود الى السيادة

(١) الأستاذ أحمد بهاء الدين . وكان الرئيس السادات قد عينه رئيسا لتحرير الأهرام سنة ١٩٧٥ بقرار منه ، ثم عزله من هذا المنصب بعد شهر بقرار أبطله به الدكتور كمال أبوالمجد وزير الاعلام فى ذلك الوقت .

العربية » . ولم يكن هناك أساس لمثل هذا القول ، فلقد كانت شروط الاسرائيليين - خصوصا فيما يتعلق بالقدس - قاطعة : إن القدس لم تكن موضوعا للمفاوضات ولن تعود مرة أخرى مدينة مقسمة ، وسوف تكون هي العاصمة الأبدية لاسرائيل . وفوق ذلك فقد كانت المواقف الاسرائيلية فيما يتعلق ببقية النقط الأساسية في الأزمة واضحة ، وهي أنه : لاعودة إلى خطوط ما قبل ١٩٦٧ - ولا دولة فلسطينية - ولا اعتراف أو اتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية .



ويصرف النظر عن كل الأحلام أو الأوهام ، فلم تكن اسرائيل في الحقيقة على استعداد لأن تعطى شيئا . وكان من الصعب اخفاء هذه الحقيقة طويلا ، فقد كانت ظاهرة منذ أول يوم ، وازدادت وضوحا يوماً بعد يوم .

حتى في اللقاء الأول الذي تم في إطار مبادرة زيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧ ، كانت الأمور ظاهرة لمن يريد أن يفهم . كان السادات في الطريق إلى القدس قد واجه استقالة وزير خارجيته اسماعيل فهمي ، ثم واجه استقالة محمد رياض الذي عينه ليحل محله . ولم يجد أمامه إلا أن يختار قائما بأعمال وزارة الخارجية لكي يذهب معه ضمن الوفد الذي صحبه الى القدس . وكان اختياره قد وقع على الدكتور بطرس غالي الذي كان مستعدا للمهمة لأكثر من سبب . كان بطرس غالي ينتمي الى واحدة من أقدم العائلات القبطية ، وكان اسم عميد هذه الأسرة - وهو بطرس باشا غالي - مقترنا في مصر بتهمة الخيانة ، فقد كان رئيسا لمحكمة دنشواي الشهيرة ، وجرى اغتياله بعدها . وكان الدكتور غالي قد تلقى تعليمه في فرنسا ، ثم أصبح أستاذا في الجامعة ، وتولى لسنوات طويلة رئاسة تحرير « الأهرام الاقتصادي » . وكانت زوجته من أسرة يهودية عاشت طويلا في مصر (أسرة « نادلر ») التي كانت تملك مصنعا للحلوى في الاسكندرية) - وكان لدى الدكتور غالي احساس واقعي بالمدى الذي يمكن أن يصل إليه رجل في مثل ظروفه في إطار السياسة المصرية . وكان يمكن تلخيص موقفه كله في أنه « ليس لديه ما يخسره » .

وفي المفاوضات القادمة في القدس ، فقد كان على الدكتور غالي أن يركز اهتمامه على نظيره موسى ديان . بينما كان على عضو آخر في الوفد ، هو الدكتور مصطفى خليل - مهندس تلقى علومه في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويرز كوزير للمواصلات في عهد عبد الناصر ، واختاره السادات رئيسا للوزراء - أن يركز اهتمامه على المؤسسة العسكرية



حسن التهامي وديان ويطرس غالي . وقد اختار السادات الأخير ليذهب معه للمقدس
بعد استقالة وزيرين للخارجية ، وكان بطرس مستعدا للمهمة لأكثر من سبب .

الاسرائيلية ، وعلى رأسها عازار وايزمان وزير الدفاع ، وأنيطت بحسن التهامي مهمة التركيز على ساسة حزب العمل الاسرائيلي - وبينهم جولدا مائير وشيمون بيريز واسحق رابين وأبا اييان . وكان المقاول المليونير عثمان أحمد عثمان مكلفا بالمساعدة على كل الجبهات . . . هكذا حشد السادات لكل عضو في الوفد الذي صحبه موقعه ، لكن السياسات لم تكن محددة ، ولا كانت وسيلة ادارة هذه السياسات خلال عملية المفاوضات محدلة أيضا . وضاعت مبادرة الزيارة في احتفالات عارمة ، وفي عبارات مبهمه لاتعنى أى شيء . وكان الشيء الوحيد الذي انتهت إليه هذه المسرحية الكبيرة هو ضرورة عقد مؤتمر في القاهرة تمثل فيه كل الأطراف المعنية . لكن أحدا من العرب لم يكن على استعداد للاشتراك ، كما أن الطرف الأمريكى لم يكن متأكدا بالضبط من أهداف الاقتراح بمقد

المؤتمر . وعلى أى حال فقد شهد شهر ديسمبر من تلك السنة مؤتمرا عقد فى فندق « مينا هاوس » تحت سفع أهرامات الجيزة . وكانت الوفود التى أتت هى فقط وفود مصر وإسرائيل والولايات المتحدة . وتولى رئاسة الوفد الاسرائيلى الياهو بن اليسار ، وهو مدير مكتب مناحم بيغن . وكان بن اليسار فى السابق من كبار مسؤولى الموساد (المخابرات العامة الاسرائيلية) .



ومن أول لحظة ، تجلت العجرفة فى تصرفات رئيس الوفد الإسرائيلى . أثار أزمة قبل أن يدخل قاعة المفاوضات ، وقال إنه فهم أن هناك مائدة مستديرة وأن حولها مقاعد الوفود- التى لم يحضر نصفها - (لم يحضر الأردن ولا سوريا ولا الفلسطينيون) . ثم قال بن اليسار إن مائدة المفاوضات أمام مقاعد الوفود تحمل أعلاما بينها العلم الفلسطينى أمام المقعد المخصص للوفد الفلسطينى . وقال بن اليسار إنه لن يدخل القاعة قبل أن يرفع هذا العلم الفلسطينى لأنه لا يعترف به . وبعد أخذ وردّ استغرق ساعات ، أمكن الوصول إلى حل بدا أنه حل وسط ، وفى الحقيقة فإنه أعطى لبن اليسار كل ما كان يريد - فقد اتفق على رفع كل أعلام الوفود التى لم تحضر للاشتراك فى المؤتمر . وفى نفس اليوم أثار بن اليسار أزمة أخرى ، فقد قال إنه لاحظ وهو يدخل الفندق بعد الظهر أن إدارة الفندق رفعت على المدخل مجموعة أعلام بينها علم غريب ، وهو لا يستطيع أن يدخل قاعة المفاوضات - بل الفندق كله إذا ظل هذا العلم مرفوعا (العلم الفلسطينى) . وكانت هذه مشكلة أعقد . فما كان يجرى داخل القاعة كان يمكن ابقاؤه فى طى الكتمان ، وأما الأعلام المعلقة على الساريات أمام مدخل الفندق ، فقد كانت هناك على مرأى من الجميع . وبعد أخذ وردّ ، حصل بن اليسار مرة أخرى على كل ما كان يريد . وكان « الحل الوسط » الذى تم التوصل اليه هو تجريد كل الساريات من أعلامها ، بما فيها أعلام الدول المشتركة فى المؤتمر .

ولقد أثبت هذا المؤتمر أنه كان مضیعة كاملة للوقت ، فقد دّاح الاسرائيليون يصرون على ضمانات للأمن . وكان مشهدا غريبا ذلك الذى تطلب فيه دولة نووية تملك القنبلة الذرية ضمانات أمن من آخرين لا يملكونها . وعجزت المناقشة عن الاقتراب من أية نقطة محددة يمكن عندها استيضاح موقف الاسرائيليين من القضايا الخلافية الكثيرة . ولم يكن فى وسع الأمريكيين أن يساعدوا بشئ ، وكان باديا فى تصرفاتهم تباعد ظاهرى عن التورط فى المناقشات ، وكان باديا من ذلك حرصهم على علاقاتهم بأطراف أخرى كالسعوديين

والأردنيين ، وربما السوريين - ولعلمهم في ذلك الوقت كانوا يطعمون إلى استدراجهم على نحو أو آخر للاقترب من « عملية السلام » .



إن مؤتمر « مينا هاوس » الضائع لم تلبث أن طويت صفحته ، ثم بدأت صفحة جديدة بمؤتمر الاسماعيلية الذي تحول الى فشل مدوّ . ففي يوم عيد الميلاد سنة ١٩٧٧ ، وقد وافق عيد الميلاد التاسع والخمسين لأنور السادات ، وصل مناحم بيجن الى الاسماعيلية لجولة جديدة من المفاوضات على مستوى القمة . وفي ذلك اليوم كان السادات قد انتهز الفرصة لإجراء تعديل في وفد المفاوضات ، ثم هو الآخر بنفس الطريقة العشوائية . كان السادات يشعر أن الدكتور بطرس غالي - لظروفه المثيرة للجدل - لا يستطيع أن يكون وزيرا كاملا للخارجية . ووقع اختيار أنور السادات على السفير المصري في بون - السيد محمد ابراهيم كامل - ليشغل منصب وزير الخارجية . وكان محمد ابراهيم كامل رجلا مشهودا له بالوطنية . وكان في شبابه - مع السادات - أحد المتهمين في قضية اغتيال أمين عثمان . وكانت ملايسات تلك القضية قد تركت لدى محمد ابراهيم كامل تحفظات كثيرة على شخصية أنور السادات . ولم يتقابلا غير مرتين طوال مدة رئاسة السادات للجمهورية قبل تعيينه وزيرا للخارجية . وكان محمد ابراهيم كامل في القاهرة لعمل يتصل بمفاوضات مع حكومة ألمانيا الاتحادية ، حينما سمع مندهشا من الاذاعة نبأ تعيينه وزيرا للخارجية . واستدعى على عجل إلى الاسماعيلية لكي يلتقي بالسادات الذي جلس معه لمدة ريع ساعة قبل أن تدوى الصفارات مؤذنة بأن موكب مناحم بيجن ورئيس وزراء إسرائيل قد وصل مع وفده من المطار الى استراحة الرئيس بالاسماعيلية . وفي تلك الريع ساعة قبل وصول بيجن ، قال السادات لمحمد ابراهيم كامل : « إنه اختاره وزيرا للخارجية في هذا الظرف الدقيق لمعرفة لسجله الوطني الناصع » . ثم أضاف : « إن الاسرائيليين لديهم شكوك في بعض المسؤولين الكبار في وزارة الخارجية ، ولقد شكوا أكثر من مرة من « تشدد » هؤلاء المسؤولين وهو تشدد عكسته أوراق العمل التي قدموها ، وكانت تعكس في رأي الاسرائيليين « عقلية » ما قبل مبادرتي » . ثم أضاف السادات أنه يريد أن يطمئن الاسرائيليين . وخرج محمد ابراهيم كامل لأن الوفد الاسرائيلي كان قد وصل إلى أبواب الاستراحة ، لكنه لم يلبث بعد قليل أن فوجيء بالسيد حسن كامل رئيس الديوان ينقل إليه رسالة من الرئيس الذي كان قد انشغل بالترحيب بالوفد الاسرائيلي . وكان مؤدى الرسالة التي حملها حسن كامل هي : « إن الرئيس رغبة منه في طمأنه الاسرائيليين إلى سلوك وزارة

الخارجية تحت رئاسة وزيرها الجديد - يرغب في دعوة أعضاء الوفد الاسرائيلي - يبجن ووايزمان وديان - الى حضور مراسم حلفه لليمين الدستورية كوزير للخارجية . ونزل هذا الطلب المفاجيء كالصاعقة على رأس الوزير الجديد ، وقال لرئيس الديوان إنه « لا يستطيع أن يوافق على هذا الاقتراح لأنه سوف يكون بداية سيئة لعمله كوزير خارجية ، وهو لا يتصور أن يقوم وزير مصرى بحلف يمين الولاء للدستور فى حضور أى وفد أجنبى . فضلا عن أن يكون هذا الوفد من إسرائيل » . ولم يتزحزح محمد ابراهيم كامل عن موقفه ، وأدى اليمين فى النهاية أمام السادات فى غرفة ، بينما الوفد الاسرائيلى ينتظر فى غرفة مجاورة ليكون أعضاؤه - وعلى رأسهم يبجن - أول المهشين لوزير الخارجية الجديد .



ثم بدأت جلسة المفاوضات الأولى فى اجتماعات الاسماعيلية . ولم ينس يبجن فى بداية حديثه أن يشير من طرف خفى إلى العراقيل التى يضعها الدبلوماسيون المصريون « المحترفون » أمام عملية المحادثات . وفى الحقيقة فإن هؤلاء الدبلوماسيين لم يكونوا يضعون العراقيل ، وإنما كانوا يحاولون قصارى جهدهم أن يواجهوا الآراء العامة والمبهمة للرئيس السادات بأوراق عمل تحدد القضايا وتبرز عناصر ما يرونها ضروريا لسلامة الموقف التفاوضى المصرى . ودخل يبجن بعد ذلك فى موضوع المستوطنات الاسرائيلية فى سيناء ، يحاول أن يرر رقبته اسرائيل لمبدأ « عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة » . وكان رأى يبجن أن هذا المبدأ لا يصلح فى حالة سيناء الشمالية لأن مصر - فى رأيه - هى التى بدأت بحرب ١٩٦٧ . ولم يكتف يبجن بهذه المقولة الاستغزائية ، وإنما سارع فأخرج من حقييته كتابا فى القانون الدولى يقول بجواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة إذا كان الطرف الذى استولى عليها هو الطرف الذى تعرض للعدوان . ثم بدأ يوجه إلى الرئيس السادات عبر مائدة المفاوضات سلسلة من الأسئلة راح يسوقها واحدا بعد واحد بالحاح منفر : « ألم تكن مصر يسيادة الرئيس هى التى حشدت قواتها فى سيناء سنة ١٩٦٧ تمهيدا لهجوم على إسرائيل ؟ » . كان السادات يستمع إليه وهو ينفث دخان غليونه ، ويهز رأسه بما يمكن تفسيره بمعنى الموافقة . وواصل يبجن أسئلته بنفس الالاح المنفر : « ألم تكن الأصوات عالية فى العالم العربى تنادى بالقاء اليهود فى البحر ؟ ^(١) . وكان السادات مازال ينفث

(١) لم يحدث مطلقا أن ورد تعبير القاء اليهود فى البحر على لسان أى مسؤول مصرى فى أى وقت من الأوقات . ورغم أنه كان هناك انتطباع عام بأن مثل ذلك القول ترد على لسان مسؤولين مصريين فقد حدث تحقيق رسمى كبير فى هذا الموضوع ، وأثبت هذا التحقيق حقيقة كذب نسبة هذا التصريح إلى مسؤول مصرى . وكانت مناسبة هذا التحقيق الذى أجري سنة ١٩٦٥ ، أن الرئيس

دخان غليونه ويهز رأسه . وواصل بيجن ضغطه : « ألم يحدث أن مصر هي التي فرضت الحصار على اسرائيل وكانت تريد خنقها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ؟ » . وحاول أحد أعضاء الوفد المصري أن يتدخل للرد على كل ادعاءات بيجن ، لكن السادات أسكته ! ثم خلس بيجن إلى النتيجة التي كان يريد أن يصل إليها حين قال : « وإذن فأنت توافق معنا بإساية الرئيس على أن مصر هي التي بدأت الحرب الهجومية سنة ١٩٦٧ ، وأن هذا يعطى لاسرائيل الحق القانوني في الاحتفاظ بالأراضي التي استولت عليها ؟ » . ثم ختم بقوله : « ومع ذلك فنحن لانريد الاستيلاء على كل هذه الأراضي » . ثم أوضح بعد ذلك أنه قد يكون مستعدا لاعادة السيادة القانونية لمصر على كل سيناء ، والاحتفاظ بالمستوطنات في حماية قوات مسلحة اسرائيلية ، وإلا « فإن هؤلاء المستوطنين لا يستطيعون أن ينموا سالمين في أسرهم » . وعندما انتقل بيجن للحديث عن « يهودا » و « السامرة » ، فقد أحس الرئيس السادات بتملل ظاهر على بعض أعضاء الوفد المصري ، ورأى مناسبا لحفظه إنهاء الجلسة والانتقال إلى مفاوضات مغلقة وشخصية بينه وبين بيجن وحدهما . ومع ذلك لم يكن هناك حل سهل ، وجاءت النهاية المأساوية لمؤتمر الاسماعيلية حين استطاع بيجن ببراعة أن يجعل السادات يعرض أمام مؤتمر صحفى مداع على الهواء نقاط الاتفاق التي توصلا إليها ، وتلك التي لم يتوصلا فيها إلى اتفاق .

اتفقا - كما قال السادات - على « أن حرب أكتوبر سوف تكون آخر الحروب بين مصر واسرائيل » . واتفقا على « أن السلام هو الهدف الوحيد الذي يسعيان إليه » . وأما عن نقط عدم الاتفاق ، فإن الاسرائيليين - كما قال السادات - يحتفظون بموقفهم في « يهودا » و « السامرة » ، كما أن الاسرائيليين يصرون على أن القدس سوف تكون عاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل - بينما الطرف المصري لا يزال محتفظا بحقه في مناقشة مستقبل الضفة الغربية وغزة والقدس . قيل ذلك كله أمام مئات من الصحفيين وأمام عدسات التلفزيون . وأحس المصريون بالصدمة وهم يسمعون رئيسهم يقرأ من تصريح مكتوب تعبير « يهودا والسامرة » ، بينما بيجن يجلس إلى جواره . ثم ان ديان - بالمصابة السوداء المشهورة على حينه - كان يجلس وراءه ورأسه تظهر ملتصقة برأس السادات على شاشات التلفزيون . كان المشهد بالنسبة للمصريين والعرب جميعا مدعاة لمشاعر متضاربة تمزقها الشكوك والاحساس بالاحباط .

البروفيسور لئو سال الرئيس عبد الناصر عنه ، وقال له إن هناك احتفاظا شاملا بأن ذلك ما يردده المسؤولون المصريون في خطباتهم . وأكد له الرئيس عبد الناصر أن الدعاية الاسرائيلية هي التي خلقت هذا الانطباع حل غير أساس من الواقع . ثم طلب الرئيس عبد الناصر إجراء تحقيق كبير للتأكد من الحقيقة ، وكانت نتيجة التحقيق قاطعة .



بيجن يشاهد الرقص الشرقي في احتفال اقيم له في احدى زياراته لمصر .

كان السادات قد تعهد علنا بأنه سوف يستقيل اذا فشلت مبادرته ، ولعله تعهد دفعته إليه غمرة حماسه للمشهد الكبير الذي كان نجمه الرئيسي ، أو لعله قطع هذا التعهد كحجة نهائية وحاسمة إزاء الذين تشككوا في امكانيات مبادرته منذ البداية ، فأراد أن يظهر لهم أنه على استعداد للمقاومة بمستقبله كله ، وبما أن قيمة الرهان عالية إلى هذا الحد - إذن فإن لديه ما يبرر إقدامه على المقاومة . لكن زيارة القدس تمت وانتهت ولم يحدث شيء . . . ومحادثات القاهرة ، وبعدها محادثات الاسماعيلية التأمت ثم انفضت ولم يحدث شيء . كان واضحا أن رهانه لم يصل الى نتيجة ، ومع ذلك فإنه لم يقدم استقالته . كان يشعر أنه لا بد من عمل شيء ، وكان يدرك أن الوقت لم يعد في صالحه . وكان الاحساس بخيبة الأمل قد راح يتشرب ، وكانت ذكريات مظاهرات يناير ١٩٧٧ لا تزال حية في أذهان الناس بل

أن بعض أثارها كانت أيضا لاتزال حية . كانت سلطات الأمن قد اعتقلت حوالى خمسة آلاف شخص فى القضايا المتصلة بحوادث مظاهرات القاهرة ، وأفرجت هذه السلطات عن بعضهم بعد قليل ، ثم قدمت عدة مئات من الباقين الى المحاكمة . ولم تكن هناك أدلة على وجود مؤامرة ، وإن ثبتت تهمة النهب على بعض الذين وجدوا فى المظاهرات فرصة يحصلون فيها على بعض ما كان يعز عليهم الحصول عليه فى ظروف عادية . وصدرت الأحكام على من صدرت عليهم خفيفة وهينة ، بل إن القضاء المصرى فى تلك المناسبة سجل فى أحكامه أنه كانت هناك دواع حقيقة لسخط الناس واحتجاجهم . وكانت تلك كلها اشارات مقلقة بالنسبة للسلطة ، وهكذا فى مواجهة موقف تتزايد مصاعبه فان الرئيس السادات قرر أن العلاج الوحيد هو أن لاينتظر حدوث شئ ، وإنما يبادر هو بالانتفاض على كل مصادر المعارضة . كانت سياسته الآن هى سياسة القبضة الحديدية .



إن الذين أفرجت عنهم المحاكم يمكن الآن استمرار سجنهم عن طريق القوانين الاستثنائية (كان بعض هؤلاء مازال فى السجن حين اغتيل السادات) . كان أمر هؤلاء سهلا ، ولكن ماذا عن الآخرين الذين مازالوا يملكون هامشا للحركة . لم يكن يكفي أن يهاجمهم باعتبارهم ناصريين أو شيوعيين - مع أن هذه كانت التهم التى راح يلصقها بكل الذين عارضوا مبادرة ذهابه للقدس ، كما ألصقها من قبل بكل الذين تظاهروا ضد عملية رفع الأسعار . كان السادات فى حاجة إلى أسلحة أخرى جديدة يواجه بها هؤلاء الذين لايزالون يملكون هامشا للحركة .

كان سنة ١٩٧١ قد أنشأ سلطة جديدة أطلق على رئيسها لقب « المدعى العام الاشتراكى » . وكان مصدر هذه البدعة القانونية مشكوكا فيه ، وقد تضاربت الأقوال حول من أوحى إليه بهذه الفكرة . كان فى الاتحاد السوفيتى فى عصر ستالين سلطة مماثلة ، وبعد موته فإن المنصب جرى إلغاؤه . ولقد أدخل السادات فى دستور سنة ١٩٧١ سلطة منصب المدعى العام الاشتراكى ، وفى البداية استخدم ذلك فى محاكمة مراكز القوى . ولوأنه كان قد عثر على الدليل الذى أخفاه الفريق « صادق » عدة سنوات لكان قدمهم الى محكمة عسكرية . وهكذا فان المدعى الاشتراكى بدا له فى ذلك الوقت وسيلة طبيعية لبلوغ أغراضه . والآن فان السادات حوّل المدعى الاشتراكى كل السلطات التى تجعله يتصرف

مع أى شخص يهدد مصالح الشعب وأمنه كما يتصورها السادات^(١) ، وأعطاه السلاح الذى ممكن من التصرف الى آخر الحدود ، وكان هذا السلاح هو « قانون العيب » ، وهو قانون اخترعه وصممه أنور السادات شخصيا .

إن لفظ « العيب » لفظ شائع فى مصر لوصف أى تصرف لا يكون لائقا ، ولكن تحويل رأى معنى إلى تجريم قانونى قضية بالغة الخطورة حتى بالنسبة لروح التشريع فى أى بلد . وكانت نصوص « قانون العيب » بالفعل شيئا لا مثيل له فى أى بلد متحضر . كانت هذه النصوص خليطا من عبارات مشوشة وألفاظ تحتل أكثر من معنى ، لكنها جميعا كانت تقود إلى كوارث محيقة . كانت المادة الأولى فى هذا القانون تقول إن « حماية القيم فى المجتمع هى واجب كل مواطن فيه » . وكانت المادة الثانية تحدد القيم الأساسية فى المجتمع « بما فيها التقاليد الأصيلة لمجتمع العائلة المصرية » . ثم جاءت المادة الثالثة تضع العقوبات للإخلال بالقيم ، وكان يعتبر إخلالا بالقيم نشر أى دعوى تحمل فى طياتها تشكيكا فى تعاليم السماء أو اختلافا معها (هكذا تدخل القانون فى ضمير المواطن وعلاقة الإنسان بربه ، دون أن يحدد كيف يمكن اعتبار رأى ما تشكيكا فى التعاليم السماوية ؟ وكيف ؟) . كذلك كان يعتبر إخلالا بالقيم الحُصْن على معارضة سياسة الدولة أو نظامها الاجتماعى الاقتصادى (دون أن يكون هناك تحديد يمكن قبوله لسياسة الدولة أو لنظامها الاجتماعى الاقتصادى . ومعنى ذلك أن أى رأى يختلف عن الخط الرسمى يمكن أن يقع تحت طائلة القانون) . وكان يعتبر إخلالا بالقيم تشجيع الشباب على الاستهانة بالقيم الوطنية أو المعنوية (هكذا دون أية ضوابط) . وكان يعتبر إخلالا بالقيم إذاعة أو نشر أخبار أو معلومات تؤدى إلى استئثار الرأى العام ، أو بذل بدور الشقاق بما يهدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى . وهكذا بقية مواد « قانون العيب » . وكانت العقوبات المترتبة بالذين يقعون تحت طائلة هذا القانون - وكل مواطن كان معرضا لذلك - تصل إلى حد إهدار

(١) شامت الظروف - أو بمعنى لفظ شاه الرئيس السادات - أن يفتنى للاستجواب أمام المذمى الاشتراكي سنة ١٩٧٨ . واستغرقت التحقيقات مئى شهرين كاملين - يوليو وأغسطس من تلك السنة - وكان الذى تولى التحقيق مئى هو المذمى الاشتراكي بنفسه - المستشار أنور حبيب فى ذلك الوقت - وماونه اثنان من مساعديه . وتناوبت التحقيقات مئى سؤال من أرائى وممتلذات وبعض موافقى . ولقد كان بين ما سئلت فيه مقالات كتبها قبل أكثر من عشر سنوات . ولقد مُنعت قبل التحقيق بشهر وبمئله بشهور من السفر إلى الخارج وكانت هناك حالات على دون أن يكون فى حق الرد عليها ، فقد كنت ممنوعا من الكتابة فى مصر . ولابد أن أصراف أن اهتمام وسائل الإعلام العالمية - خصوصا الصحافة - بخصيى فى ذلك الوقت عُلقت ضطربا كان من شأنها أن توقفت الاجراءات مئى . ولابد أن أصراف للأمانة أن بعضى الذين كانوا يحفظون مئى كانوا عززين بين روح القانون - أى قانون - كئى يلمهوئها وبين الأوامر الصادرة إليهم بالتحقيق مئى من الرئيس السادات شخصيا .

كل حقوقهم الانسانية والسياسية بما فى ذلك سلبهم حق الانتخاب ، ومنعهم من السفر ، وفرض التحفظ عليهم فى أى مكان يقرره المدعى العام الاشتراكى (أحد السجون العادية فى معظم الأحيان ، أن لم يكن فى كلها) ، ثم فرض الحراسة على ممتلكاتهم وأموالهم . وهكذا كان المدعى الاشتراكى وهو ينفذ هذا القانون يملك سلطة غير محدودة ليس فقط على تصرفات المواطنين ، ولكن أيضا على ما يدور فى عقولهم أو تختلج به ضمائرهم . ومن الغريب أن كلمة « الاشتراكية » فى لقب المدعى الاشتراكى هى الذكر الوحيد الذى بقى من تجربة تطبيق الاشتراكية فى مصر ، كأن النظام الاجتماعى الذى ساد فى عصر عبد الناصر على أساس التنمية الشاملة والمخططة قد تمت عملية تفكيك أوصاله ليحل محله نظام آخر شبه رأسمالى على النموذج الأمريكى . وبالتالي فإن كلمة الاشتراكية تلاشت من قاموس الحياة السياسية الجديدة فى مصر ، لكن الكلمة بقيت فقط فى لقب المدعى الاشتراكى لكى توحى « جوا » اجتماعيا معنا حول هذا المنصب الغريب . وليست هناك حاجة بالطبع الى القول بأن قانون العيب وجد طريقه بدوره إلى استفتاء عام ، وكانت النتيجة « بالطبع » أن أكثر من ٩٩ فى المائة من الناخبين وافقوا عليه .



كان السادات الآن معزولا عن بقية العالم العربى ، وكانت علاقته مع اسرائيل قد قوبلت برفض كامل من جانب الدول العربية ، سواء تلك التى كانت تسمى نفسها « تقدمية » ، أو تلك التى كانت ترى نفسها ممثلة للاعتدال . وكان رد السادات هو محاولة خطيرة لإعادة بعث العصية المصرية المحلية تحت ادعاء « الوطنية المصرية » . وبدأت حركته السياسية فى الداخل تعكس حقائق هذه العزلة .

كان قبل ذلك بستتين قد أنشأ ما سماه « المنابر » ، وكانت فى حقيقتها أجنة أحزاب سياسية . ولقد قرر هو على أى حال أن تكون هناك ثلاثة منابر : يمين ووسط ويسار . وقد دخلت هذه المنابر الثلاثة انتخابات سنة ١٩٧٢ ، وعندما ذهب السادات لافتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب فى تلك البنية ، قال للنواب إنه قرر تحويل المنابر إلى أحزاب سياسية لأنه رآها جميعا تخوض المعركة الانتخابية على أسس حزبية . وكان رأيه أنه لا داعى للتخفى ، واذن فلنسماها أحزابا . كان هو قد اختار لنفسه منبر الوسط وأصبح راعيا له ، وإن لم يصبح رئيسه ، لأنه كرئيس للجمهورية كان يجب نظريا أن يكون فوق الأحزاب . وهكذا اتخذ ما كان يعرف باسم « منبر الوسط » اسما جديدا لنفسه هو « حزب مصر » ، وكانت

شعارات هذا الحزب : « مصر أولا ومصر أخيرا » و « مصر كانت دائما ولا تزال مصر » ،
وعبارات أخرى باهتة من هذا النوع . ولقد اختار رئيس وزرائه - فى ذلك الوقت السيد
ممدوح سالم - ليرأس هذا الحزب ، ولم يكن ذلك اختيارا سعيدا ، فلقد كانت شهرة
ممدوح سالم الأساسية أنه رجل أمن . وبصرف النظر عن مزايا كثيرة للرجل ، فإن الأمر يقى
مشيرا للجلجل . ولقد كان يمكن فهم ضرورة تعيين رجل أمن فى منصب رئيس الوزراء فى
حالة طوارئ ، ولكنه كان من الصعب رؤية رجل أمن يحاول لَمْ شتات حزب سياسى صدر
له قرار بأن يصبح حزب الأغلبية . وللانصاف فإن ممدوح سالم حاول أن يعطى نفسه هوية
سياسية ، وفى بعض الأحيان فإنه كاد ينجح ، لكن الوضع كله كان ضد طبيعة الأشياء .

وتحوّل « اليمين » أيضا الى حزب هو « حزب الأحرار » ، وعهد برأسته الى السيد
مصطفى كامل مراد ، وهو ضابط سابق أبدى اهتماما ملحوظا بالقضايا الاقتصادية .
أما « اليسار » ، فقد اختار لنفسه اسم « حزب التجمع الوطنى الاشتراكى » ، ورأسه السيد
خالد محيى الدين ، وهو واحد من الأعضاء القدامى فى مجلس قيادة الثورة وجد نفسه قريبا
من الفكر الماركسى .

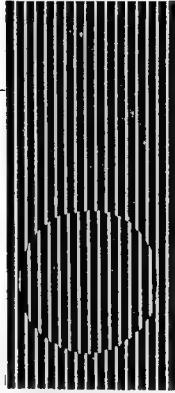
ولم يلبث السادات بعد قليل - وإزاء التحديات الجديدة - أن وصل إلى نتيجة مؤداها أن
الموقف يحتاج إلى علاج آخر لا يقوى عليه حزب مصر ولا رئيسه ممدوح سالم . وهكذا
أعلن فجأة عن اعتزامه العودة شخصيا إلى ما أسماه « الشارع السياسى » . وهكذا أعلن أنه
سيبدأ حزبا جديدا تحت اسم « الحزب الوطنى » . ولم يكن هذا حزبا جديدا ، وإنما كان
حزبا قديما أعيد بعثه مرة أخرى . كان اسم الحزب يمثل معنى مقصودا . كان القصد هو
العودة الى الوراء سبعين سنة ، الى أيام مصطفى كامل ومحمد فريد . لقد تم القفز فوق
مرحلة سعد زغلول ، والوفد ، وعبد الناصر ، وتجربته ، ورجعت الأمور مرة أخرى إلى أيام
مصطفى كامل الذى كان يمثل المرحلة الرومانسية المبكرة فى الوطنية المصرية . وكانت
تلك قراءة غريبة للتاريخ ، فإن مصطفى كامل الذى كان خطيبا مؤثرا وداعية مخلصا للقضية
الوطنية ، بدا فى آخريات القرن العشرين شخصية عاطفية ، يذكره الناس بعباراته الحماسية
الشهيرة : « لو لم أكن مصرياً لوددت أن أكون مصرياً » . كان ذلك يتفق مع نزعات الانعزال
الجديدة . ولكى لا يخطئه أحد فى مقاصد السادات وفى اتجاه ما يفعله ، فلقد قرر أن يكون
مقر الحزب الجديد هو نفسه مقر الحزب الوطنى القديم . ومن سوء الحظ أن مبنى
الذكريات القديم كان قد تحول الى أطلال فى واحد من أحياء القاهرة المزدهمة . وهكذا
عاد السادات الى نفس المبنى الذى كان مقرا لحزب مصر . نفس المبنى الذى كان من

قبل مقرا للاتحاد الاشتراكي العربى . وربما فكر السادات فى ذلك الوقت فى أن حزب مصر والحزب الوطنى يمكنهما الحياة كتنظيمين مستقلين، مع استمرار ولائهما معا لنظامه . وكان ذلك فوق ما تحتمله طبائع الأمور أو طبائع الناس . فما كاد السادات يعلن عن عودته الى « الشارع السياسى » ، وانشائه لحزب جديد تحت رئاسته ، حتى سارع كل أعضاء حزب مصر إلى الوقوف وراءه تحت راية الحزب الجديد ، وذاب حزب مصر - أو تبخر - ولم يبق من أعضائه غير اثنين أو ثلاثة تصوروا بصدق أنهم يستطيعون أن يجعلوا حزب مصر قوة فعالة فى الحياة السياسية . وكان أحد هؤلاء هو عبد العظيم أبو العطا ، وهو وزير رى سابق ومهندس ممتاز ، وأحد المشاركين الكبار فى عملية بناء السد العالى ، وكان فى نفس الوقت أميناً عاماً لحزب مصر . ولقد وجد نفسه فى نهاية المطاف معى فى نفس الزنزانة بسجن ملحق طرة ، وشاءت له المقادير أن يفارق الحياة أمام عيوننا فى ظروف أسيفة ومحنة . فقد قبض عليه وهو مريض ، وأودع السجن دون أية رعاية طبية ، ولا حتى فى الغذاء أو الدواء . وحين فاجأته نوبة قلبية لم يكن هناك طبيب ولا جهاز يمكن الاستعانة به فى محاولة إنقاذه .



ولقد راح السادات فى مقابلاته مع الصحف أمام عدسات التليفزيون يصرّ على أن أكثر من ٩٩ فى المائة من الناس يؤيدون سياسته ، لكن الاجراءات العنيفة التى بدأ يتخذها كانت تكذيباً عملياً لكل ما كان يدّعيه . وهكذا بدأت مصر تنضوى تحت النموذج المعروف فى عدد من بلدان العالم الثالث حين يقرر الحاكم أن الوقت قد حان للضرب بيد من حديد . على السطح فى هذه البلدان كان أى مراقب يستطيع أن يرى واجهات تحمل لافتات : رئيس للجمهورية - رئيس للوزراء - مجلس للوزراء - برلمان فى بعض الأحيان - أحزاب سياسية . . . لكن شيئا من ذلك لم يكن يمثل الحقائق السياسية الواقعة فى هذا البلد ، خصوصا إذا ما حاول المراقب أن ينفذ الى ما تحت السطح . فى مثل هذه الحالات ، فإن الحقائق السياسية كلها تخفى من فوق السطح لكى تغوص تحت الأرض . هناك ، بعيدا عن العيون ، تظهر الحركات الفاعلة . . هناك يتحول السخط الى تيارات سياسية متحفزة ومتأبهة . . هناك تغور وتغلى المشاعر الحقيقية للناس .

هكذا كان الحال فى السنوات الأخيرة لحكم الشاه فى ايران . وهكذا أصبح الحال فى السنوات الأخيرة من حكم السادات فى مصر .



النزول إلى العمل السرى

كانت الواجهة التى تقدمها مصر إلى العالم الخارجى واجهة مثيرة للإعجاب لأول وهلة . كانت هناك كل الظواهر التى تشير إلى دولة تقع وسط منطقة حساسة من العالم ، وتضج بالنشاط المالى والتجارى ، وعلى رأسها سياسى له شهرته الدولية التى تضمن له عناوين الصفحات الأولى من صحف العالم فى كل مرة يفتح فيها فمه . لكن الحقيقة كانت مختلفة عما تقول به الواجهة ، فقد كان هناك شعور بالإحباط يتتاب الناس فى كل مناحى حياتهم .

وللدواعى الإنصاف مع السادات ، فإن هذا الشعور بالإحباط لم يكن من العدل نسبته إليه وحده ، ولا إلى فشل مبادرته بالذهاب إلى القدس . وإنما تعود أصول هذا الشعور بالإحباط إلى ما قبل ذلك كثيرا ، وربما إلى أيام جمال عبد الناصر . كان عبد الناصر قد حقق كثيرا من المنجزات فى زمانه ، ولكنه أيضا فى نفس الوقت خلق آمالا لم يكن فى استطاعته تحقيقها . إن الجيل الذى شب فى عصره وجد الملكية تسقط والجمهورية تقوم ، ورأى قناة السويس تؤمم مع هزيمة ساحقة تلحق بامبراطوريتين كبيرتين (بريطانيا وفرنسا) فشلنا فى منعه من تحقيق هدفه فى تأميم قناة السويس . ثم ان هذا الجيل رأى مصر زعيمة معترفا بها فى بناء عالم عربى جديد ، وبناء نظام اجتماعى جديد يصلح لأن يكون نموذجا تحتذى كل دول العالم الثالث . وبدأ هذا الجيل يظن أن أكبر الأهداف تقع فى متناول يده وفى نطاق

قدرته . ثم جاءت كارثة حرب سنة ١٩٦٧ . وبدأ لبعض الوقت أن كل شيء قد ضاع ، وأن منجزات الماضى جميعها كانت سرايا نفته كارثة الحرب .

وليس هناك مجال للإنكار أن عبد الناصر سنة ١٩٦٧ فشل فى تحقيق الهدف الأساسى لآى نظام ، وهو قدرته على حماية حدود وطنه . وبهذا الفشل فإن شرعية نظام عبد الناصر اهتزت على نحو واضح بنفس المقدار الذى اهتزت به شرعية نظام السادات بعد حوادث يناير ١٩٧٧ . ومع ذلك فقد كان هناك فارق حيوى بين الطريقة التى واجه بها كل من الرجلين أزمة نظامه . إن هزيمة سنة ١٩٦٧ - بالنسبة لنظام عبد الناصر - لم تكن نهاية العالم ، ولا آخر فصل فى التاريخ . فالمعركة مازالت مستمرة ، والمواجهة مع اسرائيل حية ، تتحرك إلى حرب الاستنزاف ، والقوات المسلحة يعاد بنؤها وتسليحها ، والهدف واضح والقوى كلها تجرى تعبئتها . ومع ذلك فقد انفجرت فى أعقاب الحرب مشاعر قلق عكست نفسها فى مظاهرات الطلاب فى فبراير سنة ١٩٦٨ . وكان رد فعل جمال عبد الناصر إزاء هذا الشعور بالقلق - وبالسخط - هو أنه حاول فهم الأسباب الحقيقية التى تسببت فيه . وهنا كانت مسأرحته إلى إصدار بيان ٣٠ مارس الذى وعد بعالم جديد من الحريات السياسية والشخصية فور انتهاء المعارك . وهكذا فإن جمال عبد الناصر اقترب من وجدان الناس وحاول أن يلتقى مع آمالهم . ولم يكن ذلك رد فعل السادات إزاء مظاهر القلق - والسخط - التى واجهته بعد أزمة الشرعية التى أصابت نظامه . لقد ابتعد أكثر عن الناس ، واستغناهم على سنة بنود تتضمن أحكاما بالأشغال الشاقة المؤبدة . وبدلاً من أن يقدم لهم الخبز فقد نصب لهم مهرجان المبادرة الكبير ، وبدلاً من وعد الحرية لم يجد ما يقابلهم به إلا سياسة القبضة الحديدية .



هكذا فإن الحياة السياسية فى مصر ، أو على الأقل قواها الحية والنشطة ، بدأت تتحرك نحو النزول إلى العمل السرى . الآن ماى القوى التى بدأت تتواجد وتنشط تحت الأرض فى حوالم العمل السرى ؟ بالطبع كان هناك الناصريون الذين لم يجدوا لأنفسهم مجالاً فى العمل السياسى القانونى فوق الأرض ، وكانت مشكلتهم أنهم جماعات ضخمة لكنها مبشرة ويشير قيادة . ولم يكن سبب ذلك أن كثيرين من معاونى عبد الناصر وجدوا أنفسهم فى

السجن بعد حوادث مايو سنة ١٩٧١ ، ولكن أيضا لأن الجماعات الناصرية كانت تظن - ولأسباب وجيهة - أنها الممثلة الطبيعية للقوى الشعبية لثورة سنة ١٩٥٢ . وبعد مظاهرات سنة ١٩٧٧ فإن كثيرين من هؤلاء وجدوا أنفسهم في السجن ولم يكونوا على استعداد مادي أو معنوي لتقبل هذا التغيير العنيف في مقاديرهم . لم تكن لدى هذه الجماعات الناصرية أية تجربة سابقة في العمل السري تحت الأرض ، بينما كان الإخوان المسلمون والشيوعيون مستعدين أكثر لتحمل ضربات القبضة الحديدية . بعد أربع وعشرين ساعة من حملة الاعتقالات في أواخر يناير ١٩٧٧ ، كان المعتقلون من الإخوان المسلمين والشيوعيين يجدون التنظيمات التي تملهم بالطعام في السجن ، ويجدون المحامين الذين يدافعون عنهم ، ويجدون من يرضي شؤون عائلاتهم في غيابهم . وأما المعتقلون من الناصريين فقد كان الشعور بالدمشة والاستغراب يحيط بهم . كانوا يتصورون أنهم طلائع النظام الذي أقامه عبد الناصر ، ثم فجأة وجدوا أنفسهم في سجون هذا النظام . ولقد كانت هناك تنظيمات ناصرية بينها على سبيل المثال نواحي الفكر الناصري في الجامعات ، ولكن هذه التنظيمات كانت أعجز من القيام بالمهمة التي أُلقيت عليها الظروف ، فضلا عن أنه لم تكن لها قيادة قادرة ومعترف بها . وحتى من قبل حوادث ١٩٧٧ ، فإن الناصريين كانوا في حيرة من أمرهم . ولم يكونوا قادرين على حسم موقفهم أمام النظام . وفي ظلال هذه الحيرة فإن بعضهم أثر أن ينضم إلى « خالد محيي الدين » في حزب التجمع التقدمي الوحدوي . كذلك انضم إلى هذا الحزب بعض من الشيوعيين الذين أرادوا أن يحصلوا على مساحة من الشرعية والاحترام أمام بقية العالم العربي . وفي حين تردد كثيرون من الناصريين في النزول إلى العمل السري تحت الأرض - فإن أعدادا من الشيوعيين تحركت بسرعة - وكانت لديهم تجارب الماضي - وما لبثوا أن اختضوا تحت الأرض . ولم يكن لهؤلاء تأثير كبير لأن تاريخ الحركة الشيوعية في مصر حافل بالانقسامات وشبه الحروب القبلية !

وعلى أي حال ، فسواء كانوا تحت الأرض أو فوق الأرض ، فإن الناصريين والشيوعيين وضعوا جميعا في سلة واحدة بالنسبة للنظام الذي اعتبرهم جبهة واحدة معادية له . وكان منطقيا أنه إذا أراد السادات أن يبحث لنفسه عن حلفاء يساندونه فإن اليمين كان هو الاتجاه الطبيعي الذي يتحتم عليه أن يبحث فيه - ليس فقط اليمين السياسي ، ولكن أيضا اليمين الديني .



كانت قوى اليمين الدينى تتلقى بالفعل تشجيعا ومساعدة من خارج مصر قبل أن يلتفت إليها السادات ليمدها بتشجيعه ومساعدته . وفى سنة ١٩٧١ - على سبيل المثال - حدث شىء غريب لم تكن له سابقة من قبل فى تاريخ الأزهر - تلك المؤسسة العريقة التى شاركت فى عصور ازدهارها بدور كبير فى حركة التحرر الوطنى المصرى . ففى تلك السنة عقد الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية ما يكاد أن يكون اتفاقية مع شيخ الأزهر الأسبق الشيخ « عبد الحليم محمود » . وفى الاتصالات التى سبقت الاتفاق ، فإن الملك فيصل عرض على مشيخة الأزهر اعتمادات تصل قيمتها إلى مائة مليون دولار لكى يتولى الشيخ قيادة حملة دعوة ضد « الشيوعية والإلحاد » (دفع الملك فيصل بالفعل جزءا من هذا المبلغ - ٤٠ مليون دولار طبقا لبعض التقديرات - ولكن رئيس الوزراء فى ذلك الوقت السيد « ممدوح سالم » وجد أن الدولة تشدد حاجتها إلى النقد الأجنبى ، وهكذا حوّل هذا المبلغ إلى الخزينة ثم قدم لشيخ الأزهر بلده نقدا مصريا للصرف على ما يراه من أغراض الدعوة) . واندفع الشيخ إلى برنامج إعلامى كبير فكتب بنفسه عدة كتب عن الشيوعية ، ثم رتب لترجمة بعض الكتب عن نفس هذا الموضوع كان بينها كتاب « الإله الذى هوى » والذى شارك فى تأليفه عدد من المفكرين الأوربيين والأمريكيين الذين بهرتهم الشيوعية لأول وهلة ، ثم استيقظوا على الواقع المر فى التطبيق أيام ستالين . وتم بناء بعض المساجد الجديدة ، كما صرفت مبالغ كبيرة على سفر وفود دينية تحمل رسالة الدعوة .

لم يكن ذلك هو الطريق الوحيد الذى اتبعه الملك فيصل فى تشجيع ومساعدة اليمين الدينى فى مصر ، وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك حين حاول أن يرتب مصالحة بين الرئيس السادات ومجموعة من الإخوان المسلمين . كان الإخوان المسلمون الآن موزعين على عدة مجموعات . كانت هناك أولا تلك القلة التى ظلت على اعتقادها بأن العنف والإرهاب هما أفضل الوسائل لتحقيق أهدافهم ، لكن معظم هؤلاء كانوا لا يزالون إما فى السجون أو مختفين تحت الأرض . وكانت هناك مجموعة ثانية ، هم هؤلاء الذين غادروا مصر هربا من الاضطهاد أو بحثا وراء فرصة عمل فى الخارج ، وكان كثيرون من هؤلاء قد جمعوا ثروات طائلة . وأخيرا كانت هناك مجموعة هؤلاء الذين آثروا البقاء فى مصر وحاولوا قدر ما يستطيعون أن يواصلوا الدعوة فى ظل الظروف القائمة مهما تكن صعوباتها .

وفى صيف سنة ١٩٧١ نجح الملك فيصل فى أن يرتب اجتماعا بين السادات وبين مجموعة الإخوان المسلمين الذين ذهبوا إلى الخارج . وبالفعل فقد عقد اجتماع فى

استراحة الرئيس في «جاناكليس» في إطار من السرية المطلقة ، حضره بعض زعماء الإخوان في الخارج بعد أن حصلوا على ضمان يتأمين دخولهم إلى مصر وخرجهم منها ، والتقوا هناك بالرئيس السادات . كان بين هؤلاء الدكتور « سعيد رمضان » الذي عاش بعض الوقت في السعودية ثم قصد إلى جنيف حيث رأس منظمة إسلامية ترعاها المملكة العربية السعودية . وخلال المناقشات التي جرت في ذلك الاجتماع قال الرئيس السادات للإخوان الذين قابلهم إنه يواجه المشاكل من نفس العناصر التي قاسوا هم منها (كان قد فرغ لتوه من معركته مع مراكز القوى) ، ثم أنه يشاركهم أهدافهم في مقاومة الإلحاد والشيوعية ، وكذلك فإن عبد الناصر قد خلف له تركة ثقيلة . وقد عرض عليهم استعداده لتسهيل عودتهم إلى النشاط العلني في مصر ، بل وكان على استعداد لعقد تحالف معهم . لكن الإخوان الذين قابلهم السادات في ذلك الوقت لم يكونوا قادرين على اتخاذ قرار ، ويبدو أنهم لم يكونوا واثقين من احتمالات التعاون معهم ، وكانت لهم شكوكهم حول نواياه . وفي كل الأحوال فإنهم حتى ذلك الوقت كانوا يعتبرونه جزءا من ثورة ٢٣ يوليو التي اصطدموا معها .

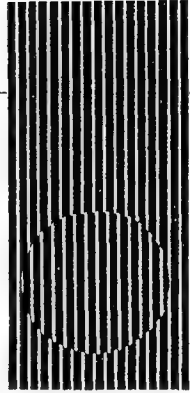


ومضت سنوات ، والآن أصبح الإخوان المسلمون - شأنهم شأن غيرهم من القوى في مصر - يدركون رغبة نظام السادات في التعاون مع العناصر الدينية . ووجد بعضهم رعاية خاصة من أحد الأصدقاء المقربين للرئيس ، وهو المهندس عثمان أحمد عثمان . كان عثمان أحمد عثمان من أغنى الناس في مصر ، وكان ينحدر من أسرة أصلها من العريش عاصمة سيناء ، وقد جاء إلى الاسماعيلية ليعمل في المقاولات ، ونمت أعماله حتى في الوقت الذي كانت فيه مصر تتخذ نهجا اشتراكيا . وكانت الاسماعيلية التي أصبحت قاعدة نشاطه في ذلك الوقت هي الموطن الذي تأسست فيه جماعة الإخوان المسلمين ، فهناك قام بإنشائها مرشدوها العام الأول الشيخ « حسن البنا » سنة ١٩٢٨ . ولقد مرت الجماعة بظروف دقيقة حتى جاء صدامها الكبير مع « محمود فهمي النقراشي » رئيس الوزراء سنة ١٩٤٨ ، وقام أحد أعضاء الجماعة باغتياله ، وتولى بعده رئاسة الوزارة « إبراهيم عبد الهادي » . وفي عهده ويتوجه من القصر جرى اغتيال « حسن البنا » سنة ١٩٤٩ . وفي سنة ١٩٥٤ ، وبعد محاولة لاغتيال « جمال عبد الناصر » قام بها أحد أعضاء الجماعة ، واجهت الجماعة أصعب ظروفها ، وحكم بالإعدام على بعض قادتها ، كما وضع في السجون عدد آخر منهم ، وفر من استطاع إلى الخارج . ووجد بعضهم مجالا فسيحا في مشروعات « عثمان

أحمد عثمان « الذي كانت ظروف التحول الاشتراكي في مصر قد جعلته يتوسع في نشاطه خارجها . كان على استعداد لأن يعطيهم وظائف في مشروعاته ، وعلى استعداد لمساعدتهم في الحصول على أعمال خارج مشروعاته . وبعد تغير الظروف في مصر عاد بعضهم إليها ومعهم بعض ما جمعوه من مال . ولقد عادوا إلى مصر ليجدوا أن « عثمان أحمد عثمان » قد أصبح قوة كبيرة فيها بقرب الرئيس السادات . كان مازال صديقا لهم ، وكان من حوافزه للاحتفاظ بهذه الصداقة أنه يشاركهم العداة لـ « جمال عبد الناصر » ولتجربته في التحول الاشتراكي ، إلى جانب أنه كان حريصا على الحصول على تأييدهم للسادات كقوة في الشارع تواجه من كان يسميهم - ويسميهم السادات معه - بالناصرين والشيوعيين . ولقد راح يحاول إقناعهم بالتعاون مع السادات ، بل إنه كان يبدو أمامهم مفوضا من السادات بالتعامل معهم . ولقد حمل إليهم تظلمات كثيرة باسم الرئيس ، لكن بعضهم كان لا يزال متشككا ، فقد بدا لبعضهم أن سياسات السادات في تقليد الغرب غير ملائمة ، بمقدار ما بدت لهم سياسات « عبد الناصر » التقدمية خطرا على فكرهم التقليدي .

وبعد رحلة السادات إلى القدس ، وجدوا أن سبيل التقارب بينهم وبين النظام محفوفة بالعقبات . لم يتقبلوا صلحه المنفرد مع إسرائيل ، ولم يتقبلوا أن هذا الصلح المنفرد أدى إلى التضحية بالقدس . . ومن ناحية أخرى كان لديهم عداة لم يخفوه لليهود باعتبارهم يهودا قبل أن يكونوا صهيونيين ، وكان ذلك دائما عنصرا بارزا في تفكير الإخوان المسلمين . ومع ذلك فقد كان بعضهم على استعداد لمواصلة العمل في ظل هذه الظروف مهما كانت صعبة . وكان بين هؤلاء الشيخ « عمر التلمساني » ، وهو رجل يحظى باحترام الكثيرين . وبدأ عمر التلمساني يحرر ويصدر مجلة « الدعوة » . وحاول قدر ما استطاع أن يتجنب القضايا السياسية الحادة . ورغم أن « الدعوة » صدرت بلون تصريح رسمي كما ينص قانون المطبوعات ، فإن البوليس لم يتعرض لها . كذلك صدرت مجلة أخرى هي « الاعتصام » عن مجموعة ثانية من الإخوان المسلمين . وحين كان السادات يحاول ترتيب علاقات أوثق بهم ، فأنهم كانوا يضعون بعض الشروط . وكان بين هذه الشروط ما استجاب له السادات عن طيب خاطر ، ومن بينها مثلا أن بعضهم طلب سحب الحرس الجمهوري من المراسم المحيطة بضريح « جمال عبد الناصر » . واختفى الحرس الجمهوري ذات صباح من حول الضريح . لكن التعاون بين الفريقين لم يجد لنفسه طريقا سهلا ، وأثر كثيرون من جماعات الإخوان المتفرقة أن يسربوا إلى عالم النشاط السري تحت الأرض منتظرين هناك تطور الأحوال .

وكان مسرح الإسلام السياسى يتسع ، وكان اتساعه يفسح الطريق أمام موجة جديدة من العودة إلى الأصول الإسلامية . كان الإسلام هو الملاذ الأخير لكل هؤلاء الذين راحوا - فى ظروف الفوضى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التى بدأت تسود مصر - يبحثون جميعا عن يقين مطلق يعتصمون به فى أجواء حافلة بمتناقضات العصر كله ومتناقضات ما كان يجرى فى مصر بالذات .



العودة إلى الأصل

فى مناخ مثقل بالمتناقضات وأسباب الشك والحيرة والقلق ، وتضارب فى القيم الاجتماعية والثقافية ، وتخبط فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية كانت العودة إلى الدين طلباً لليقين حركة طبيعية . وبدا ذلك وحده - أمام عناصر جديدة خصوصاً بين الشباب - وكأنه السبيل الوحيد إلى الخلاص . وراح ما اصطلح على تسميته « بالاصولية الإسلامية » يشكل قوة جذب غالبة تشد كثيرين . إن « الأصولية الإسلامية » فى جوهرها كانت - كما يشير منطوق اللفظ - تمثل عودة إلى الأصول الأولى للإسلام بالنقاء الذى كانت عليه حين تنزل بها وحى السماء على « محمد ابن عبد الله » (ﷺ) . لم تكن رسالة « مُحَمَّد » قاصرة على مجرد العقائد الدينية ، ولكنها أيضاً كانت ترسم منهاجاً لتنظيم المجتمع وسلوك أفراده . إن الإسلام حدد علاقات الإنسان بربه ، كما أنه حدد أيضاً علاقاته مع غيره من البشر . ولم يكن هذا التنظيم الاجتماعى صالحاً فقط لأهله وبلادهم ، وإنما كان صالحاً للناس فى كل زمان ومكان ، ومن هنا اتخذت العقيدة الإسلامية طابعها الشامل والمتكامل .

وتحت رايات الإسلام ، وفى عصور الخلفاء الراشدين ، زحفت قوات المسلمين لى تهزم أكبر امبراطوريتين فى ذلك الزمان وهما بيزنطة وفارس ، ولتبنى على أنقاضهما صرح امبراطورية عظمى اتسعت حتى شملت المسافة من الأندلس إلى الهند . كانت

الرسالة نفسها قد اكتملت بـ « مُحَمَّد » ، وكانت الإمبراطورية الإسلامية الجديدة مسؤولة المسلمين وقدراتهم وطاقاتهم . والآن فإن قيام الإمبراطورية الإسلامية العظمى جاء معه . طبقاً لقوانين التاريخ - يبدؤ الضعف والتحلل . إن الإمبراطورية البيزنطية التي هُزمت في الشام استطاعت أن تسرب كثيراً من مؤثراتها - بما فيها أساليب الحياة - إلى عصر الأمويين ، كما أن الإمبراطورية الفارسية فعلت نفس الشيء في عصر العباسيين . وبدأت المراكز الحضارية الجديدة للإمبراطورية الإسلامية تحل محل بساطة الصحراء القديمة . ورغم أن الإسلام كان قوة توحيد هائلة استطاعت أن تخلق ديناميكية قوة عظمى في ذلك الوقت ، فقد ضمت أطرافه شعبياً وأمماً كثيرة - كالمصريين والسوريين والعراقيين - وكلها شعوب لها تجارها الغنية وتاريخها الملىء بذكرى أمجاد غابرة . وكان من الصعب على هذه الشعوب والأمم أن تنسى الماضي والتاريخ ، وأن تتسلخ عنها تماماً .

ومنذ عهود هذه الإمبراطوريات الكبرى - خصوصاً عهد الإمبراطورية العباسية وبلاطها الذي شاع فيه الترف والأكبة - فلقد برزت في بغداد ، وفي عز ازدهارها ، دعوة العودة إلى الأصول الأولى النقية للإسلام ، أو بمعنى أدق إلى « الأصولية الإسلامية » . وكان الداعية البارز إلى هذه الأصولية في ذلك الوقت هو الفقيه الإسلامي العظيم الإمام « أحمد بن حنبل » الذي حمل لواء الدعوة السلفية . ويمكن القول إن هذه الدعوة السلفية هي الأب الشرعي لما يسمى الآن بتيار « العودة للإسلام » في إطار « الأصولية الإسلامية » . كان رأى « ابن حنبل » أن التزام المسلمين الأوائل بأصول الإسلام هو وحده الذي جعلهم يحققون ما حققوه من مجد ، فإذا كانت استعادة ذلك المجد ضرورية ، إذن فإن العودة إلى مصادر الإلهام التي حركت هؤلاء المسلمين الأوائل تصبح هي الأخرى ضرورية . وإذا كان استلهم تلك المبادئ صالِحاً في الماضي ، فإنه لا يزال صالِحاً للحاضر وصالِحاً للمستقبل . إن القوة والعظمة التي حققتها هذه المبادئ يمكن استعادتها في أى وقت بواسطة نفس المبادئ . كان « ابن حنبل » إلى جانب ذلك مؤسساً لمذهب الشهير في الفقه الإسلامي .



في القرن التاسع وما بعده ، كانت الإمبراطورية العباسية تزداد ضعفاً . وكان التدفق العربي القادم بنقائه من شبه الجزيرة قد خفَّ تياره ، وبدأت الغلبة داخل الدولة الإسلامية لعناصر أخرى نشر عليها الإسلام عباءته . وأصبح السلاجقة الأتراك هم القوة المسيطرة في عاصمة الخلافة في بغداد ابتداء من منتصف القرن الحادى عشر ، وبعد قرنين من

الزمان .. ١٢٥٨ - جاءت الكارثة العظمى المتمثلة في زحف المغول بقيادة «هولاكو» ، وهبت عاصفتها على بغداد تدمر معالم الحضارة وتسفك الكثير من الدماء ، وبينها دماء بقايا العباسيين .

إن هؤلاء الغزاة الجدد القادمين من أواسط آسيا أصبحوا مشكلة ، ليس فقط بالنسبة لهؤلاء الذين كان يعينهم الدفاع عن حدود دار الإسلام ، وإنما أيضاً لهؤلاء الذين كان يعينهم الدفاع عن تفسير أصيل لمقائد الإسلام . وبالطبع فإن الغزاة الجدد أصبحوا يسمون أنفسهم « مسلمون » . ولكن أى نوع من المسلمين ؟ وهل كان كافياً لأى إنسان أن يشهر إسلامه فيصبح مسلماً ، أو أن ينطق بالشهادتين فيصير بذلك إلى جوهر العقيدة ؟ وهل كان الإسلام هو مجرد ترديد أقوال وترتيل عبارات لا يفهم القائلون بها حقيقة معانيها ؟

كانت تلك فترة جيشان بعيدة الأثر في الفكر الإسلامي ، وكان لابد لهذه الفترة أن تثبت فكرها ، وكان أحد مفكريها شيخاً من المهاجرين الذين هربوا من بغداد إلى دمشق أمام جحافل المغول الغازية . وعندما مات هذا الشيخ ، أخذ مكانه ابنه الفقيه الأصولي « أحمد ابن تيمية » الذى كان استلهامه لأفكار « ابن حنبل » استلهاماً مباشراً ، والذي أصبح فكره الآن بلوره من أبرز مصادر الإلهام لدى الحركة الأصولية الإسلامية الجديدة . كانت حياة « ابن تيمية » موزعة بين دمشق والقاهرة ، وفي نفس الوقت كانت موزعة بين رضا الحكام عنه وغضبهم عليه . وكان يظهر في حلقته يوماً ثم يغيب في السجن أياماً أخرى . وكانت دعوته إلى الجهاد ضد المغول صلبة ، وكان اعتقاده أنه لا يكفي لصحة إسلامهم مجرد إعلانهم اعتناق الإسلام . وحين رفعت جيوش المغول المصاحف على أسنة السيوف أثناء حصارهم لدمشق ، كان « ابن تيمية » هو الذى رفع صوته محذراً من هذه الخديعة ، واصفاً إياها بأنها محاولة لقهر الإسلام تحت غطاء التظاهر بالإيمان به .

ولقد امتد تأثير « ابن تيمية » عبر العصور ، وكان تأثيره بارزاً على اثنين من كبار المفكرين السلفيين الجدد في العالم العربى في أواخر القرن التاسع عشر ، وهما الشيخ « جمال الدين الأفغانى » والشيخ « محمد عبده » . كان « الأفغانى » يحث الناس على العودة إلى قيم الإسلام الأصولية قبل أن يفسدها طغيان الخلفاء وضعف العلماء ، وكان مستعداً للحض على العنف - بما فى ذلك الاغتيال - فى سبيل استعادة القيم الأصولية الأولى . وكان هناك اعتقاد شائع بأنه هو الذى حرّض على اغتيال « نصر الدين شاه » فى فارس ، ولم يخف مساعده حين جرى اغتيال هذا الشاه على يد أحد تلاميذ الشيخ . وكان الشيخ « محمد عبده » أحد مريدى الأفغانى ومن أقرب الناس إليه . وفى بداية شبابه كان

« محمد عبده » أيضاً من أنصار استعمال العنف إذا كان ذلك لازماً لتجديد العالم الإسلامى بقيم الأصولية الإسلامية . وكان القرن التاسع عشر قد شهد محاولات أخرى للعودة إلى بساطة الإسلام الأولى ونقائه . وكانت الحركة الوهابية فى نجد والحركة المهدية فى السودان والحركة السنوسية فى ليبيا من النماذج الشهيرة لتلك المحاولات المستمرة لمواجهة تحدى الغرب بالعودة إلى روح الإسلام الأولى . وعلى أى حال فإن هذه الحركات لم تكن قادرة على التحدى ، وما لبثت أن تحولت إما إلى ملكيات (كما حدث فى السعودية وليبيا للوهابية والسنوسية) ، أو إلى أحزاب سياسية (كما حدث للمهدية فى السودان) .



وفى مصر فقد بدأ هبوب العاصفة الفكرية التى أطلقها الثوار والمصلحون مثل الشيخ « جمال الدين الأفغانى » والشيخ « محمد عبده » ، إلى جانب التيار الضخم المتأثر بالفكر الأوروبى الذى بداه المعلم العظيم الشيخ « رفاعة رافع الطهطاوى » . إن هذه العواصف والتيارات أدت بدورها إلى تنشيط عدة اتجاهات هامة فى الحياة الفكرية والسياسية فى مصر . لكن تيار المحافظة بقى له أنصاره ، وكان أبرزهم الشيخ « رشيد رضا » وهو تلميذ الشيخ « محمد عبده » ومؤرخه . وكان إلى جانب إعجابه بالشيخ « محمد عبده » - من أنصار العودة إلى الفكر السلفى التقليدى . وهكذا كان اهتمامه باجتهادات « ابن حنبل » و « ابن تيمية » ، وأصبحت جريدته « المنار » ممثلة لهذا الفكر . ولقد كان من هذه العودة إلى الفكر السلفى تأييده لدخول الوهابيين إلى مدن الحجاز ونشره للكثير من أعمال « ابن تيمية » ، كما انعكس ذلك على كتابات الشيخ « رشيد رضا » نفسه فى شؤون السياسة والدين . لكن الشيخ « رشيد رضا » كان بشكل ما يفتقر إلى قوة التجديد التى تسلح بها أساتذته ، خصوصاً الشيخ « محمد عبده » . وهكذا فإن « المنار » لم تلبث أن تجمدت وتضاءل إشعاعها الفكرى وعجزت عن ملاحقة تطورات العصر .

وفى المقابل فإن التيار الفكرى العلمانى المتحرر المتأثر إلى حد كبير بالشيخ « محمد عبده » ، والذى مثله فى مطلع القرن أصدقائه ومريده من أمثال الأستاذ « أحمد لطفى السيد » - كان يزداد قوة وفعالية . وتعزز هذا التيار سياسياً بظهور « سعد زغلول » الذى كان أيضاً من تلاميذ « محمد عبده » ، كما أنه تعزز فكرياً بتلاميذ « لطفى السيد » والمعجبين به من جيل الرواد الذين برز دورهم فى الحياة السياسية والفكرية لمصر فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ . إن الإسهام الفكرى لهذه التيارات والاتجاهات منح الحياة المصرية خصوصية وغنى ، لكن الضعف الماثب أن اعترى هذه الحيوية الجديدة . وربما كان السبب الأساسى

فى الضعف هو أن القوى السياسية والاجتماعية التى حركتها هذه التيارات والاتجاهات انتهت إلى التهادن مع الاستعمار الأجنبى بدل أن تنصرد لمقاومته . لقد أغرتها مواقع السلطة والنفوذ التى احتلتها ، كما دفعتها الامتيازات الطبقية التى حصلت عليها . وانتهى الأمر إلى أن المجرى الأساسى للحياة الوطنية دبّ فيه الفساد- ولم يكن ذلك قاصراً على مصر وحدها ، وإنما كان نفس النموذج يجد صده فى سوريا والعراق وفى بقية بلدان العالم العربى . وظهر فراغ فى مناحى الفكر والعمل حاولت بعض القوى وبعض القيادات أن تملأه ، كل حسب تصوراته . وكان بين الذين حاولوا ، الشيخ « حسن البنا » المرشد العام الأول للإخوان المسلمين . وربما لم تكن محض المصادفة أن الشيخ « حسن البنا » أسس حركة الإخوان المسلمين أولاً فى الاسماعيلية ، فقد كانت الاسماعيلية فى ذلك الوقت - خلافاً لمعظم المدن المصرية - مدينة شبه أوروبية باعتبارها المركز الرئيسى لشركة قناة السويس التى كانت دولة داخل الدولة . ثم أن الاسماعيلية فى ذلك الوقت أيضاً كانت قلب منطقة الاحتلال البريطانى . وربما من تأثير رد الفعل لهذا المناخ الغريب أن حركة الإخوان المسلمين كان يمكن أن تظهر فى الاسماعيلية وأن تقوى هناك ، وأن يتصور بعض الأطراف أنها يمكن أن تكون بديلاً فى الشارع المصرى لقوة الوفد . كان « حسن البنا » مدرّساً ، وكان متأثراً بالاتجاهات السلفية للشيخ « رشيد رضا » . لكن « حسن البنا » أثبت بسرعة أنه داعية نشيط ، كما أنه منظم من الطراز الأول ، وكانت له جاذبية شخصية للذين يتصلون به . ولقد استطاع أن يصبك شعارات - مثل شعار « القرآن دستورنا والنبي قائدنا » - لها قوة فعل لا يستهان بها . والحقيقة أن هذا الشعار كان بشكل ما تحدياً لدستور سنة ١٩٢٣ الذى كان يقوم نظرياً على أسس علمانية . وكان الوفد - حزب الأغلبية - تحت زعامة « زغلول » ثم « النحاس » من أنصار هذا الدستور وحماة . وهكذا فإن البلور الأولى لخلافات بين الإخوان والوفد كانت قد وضعت فى الأرض - فكرياً على الأقل - منذ البداية الأولى وحين تم تأسيس جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٢٨ .



وانتقل « حسن البنا » من الاسماعيلية إلى القاهرة . أى أن وجود الإخوان المسلمين امتد إلى العاصمة ، ومنها إلى مصر كلها . ومن مصر إلى بعض أنحاء العالم العربى وخارجه . ولقد أصبحت الجماعة قوة لا يستهان بها ، ولا يستغرب والحال هذه أن الوفد راح ينظر إليها بشك ، كما أن القصر راح يرقبها باهتمام . كان القصر يعتبر نفسه - بصرف النظر عن صديق دعاويه - راعياً للمؤسسة الدينية الرسمية فى مصر . وكان الأزهر - تقليدياً -

موضع اهتمام خاص من القصر . لكن ظهور الإخوان المسلمين جاء إلى الساحة بقوة منظمة ترفع شعارات الدين ، وهي في نفس الوقت ليست مدينة بشيء إلى القصر . ورغم ذكاء الشيخ « حسن البنا » ومهاراته المتعددة فقد كانت الحياة السياسية المصرية - بكل التعقيدات الطارئة فيها - مشكلة عويصة بالنسبة له . ولقد بدأ بعض العسكريين وبعض السياسيين ينظرون إلى الإخوان المسلمين كحليف محتمل . وكان بينهم رجال من أمثال اللواء « عزيز على المصرى » باشا ، واللواء « صالح حرب » باشا . ومن السياسيين كان هناك « على ماهر » باشا و « عبد الرحمن عزّام » باشا . وحتى من قبل أن تولد الجامعة العربية ويوقع ميثاقها (سنة ١٩٤٤) ، فلقد كان هناك شعور متزايد بالإنتماء إلى العالم العربى ، وكان هؤلاء الرجال - عسكريين ومدنيين - يمدون أبصارهم شرقاً إلى العالم العربى والإسلامى مدركين أن لمصر روابط وصدقات هناك . كانت لهؤلاء الرجال - عسكريين ومدنيين - صلات كما قلنا بالإخوان المسلمين ، ولم تكن هذه الصلات قاصرة على ما يمكن عمله فى مصر ، وإنما بدأ للجميع أن هناك صلات أخرى تشدهم نحو الشرق . وعندما جاءت ظروف الحرب العالمية الثانية وآزقتها ومصاعبها ، فليس مستبعداً أن الشيخ حسن البنا لم يكن بعيداً عن أفكار « على ماهر » الذى كان فى ذلك الوقت رجل القصر القوى وعدو الوفد العنيد .



وتفجرت الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان على الإخوان المسلمين أن يجدوا لأنفسهم مكاناً وموقعاً فى خضم الحياة السياسية . وكان هناك جيل جديد من « رهبان الليل وفرسان النهار » ، كما كان الشيخ « حسن البنا » يسمى الطلائع من أنصاره . وشاركت بعض هذه الطلائع فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . ولقد أثبت بعضهم نفسه تحت نيران القتال . وفى الطريق إلى فلسطين وخلال معاركها ، فقد حدث اللقاء بين عناصر مما أصبح فيما بعد تنظيم الضباط الأحرار - وبين عناصر من الإخوان المسلمين . وأعجب عدد من الضباط الأحرار - وبينهم « جمال عبد الناصر » - بتنظيم الإخوان المسلمين واقتربوا منه ، وربما راودتهم الأفكار فى لحظة من اللحظات أن يصيحوا جزءاً منه . لكن عدلوا عن هذه الفكرة عن اقتناع بأن بمجمل فكر الإخوان ونشاطهم وارتباطاتهم السياسية غير قادر على تلبية احتياجات مصر . وفى الحقيقة فإنه لم يكن هناك برنامج عمل محدد للإخوان المسلمين ، فلم يكن كافياً للشيخ « حسن البنا » أن يقول لكل من يسأله عن برنامج الجماعة إن ذلك البرنامج هو « القرآن » ، ولا كان كافياً أن يقول إن مطلبه هو « إقامة حكم إسلامى » ، ولا كان كافياً بنفس المقدار أن يزداد الضغط عليه للإفصاح عن

برنامجهم فلا يجد ما يقوله غير « عندما تكون لدى الكلمة وتجيء الظروف المناسبة ، فسوف نتكلم عما يمكن عمله على ضوء الواقع الذى نجلده . وحتى يحدث هذا قلن ندخل أنفسنا فى ضباب التفاصيل » . كل ذلك لم يكن كافياً ، فليس فى مقدور حركة سياسية أن تكون فعالة ومؤثرة دون أن يكون لها برنامج محدد يلتقى على أهدافه كل المؤمنين بهذه الأهداف .

وكان « حسن البنا » واعياً للمخاطر التى تحيط به ، كما أنه كان يعرف أن هناك قوى كثيرة ترغب فى تصفية حركته أو استيعابها . وهكذا فإنه أنشأ جناحاً سرياً من الإخوان المسلمين أطلق عليه اسم « النظام الخاص » ، وتم تسليح هذا « النظام الخاص » وتدريبه ليصبح قوة قادرة على الضرب والردع . ولقد كان الشيخ « حسن البنا » - وبعض أنصاره - يقولون إن هذا « النظام الخاص » بتدريبه وتسليحه ، يعد لمواجهة قوة الاحتلال . ولكن الواضح أن هذا « النظام الخاص » كان يُعد للعمل الداخلى . فلم يكن حجمه أفراداً وسلاحاً وتدريباً قادراً على أن يمثل أى تحدٍّ حقيقى لقوات الاحتلال البريطانى . ولقد أحيط « النظام الخاص » بطبوس غامضة تؤكد بدورها غموض أهدافه . فقد كان « الجاهزون » للالتزام له يؤخذون لكى يحلفوا يمين السمع والطاعة للمرشد العام داخل غرفة مظلمة وعلى مصحف ومسند . وبعدما يصبّحون على استعداد لتنفيذ أى أمر مهما كان دون تساؤل أو تردد . وفى ظروف الفوران السياسى التى سبقت حرب فلسطين وما اكتنفها من تحركات ومناورات ، فإن التنظيم العام للإخوان المسلمين بدأ يضعف ، بينما كان « النظام الخاص » يحتفظ بعنفه وصلابته . ولقد قام أفراد هذا النظام بهجمات إرهابية على بعض المواقع التى تصورها رموزاً للانحراف ، فألقيت قنابل على بعض دور السينما والمحلات الأجنبية والنوادر الليلية وما شابهها . وفى مارس ١٩٤٨ ضرب « النظام الخاص » أول ضربة عشوائية تثير القلق . ففى هذا الشهر أصدر أحد القضاة فى مصر ، وهو المستشار « أحمد الخازندار » - أحكاماً بالسجن على بعض الذين ثبت عليهم القيام بهذه الأعمال الإرهابية ، وإذا « النظام الخاص » يقرر اغتيال المستشار « الخازندار » ويقتله فعلاً أمام باب بيته . وتضاعفت المواجهة بين الإخوان المسلمين والحكومة ، وقرر « محمود فهمى النقراش » باشا - رئيس الوزراء فى ذلك الوقت - حل جماعة الإخوان المسلمين لأنها تمثل فى رأيه خطراً على النظام العام فى مصر . وصدر أمر الحل يوم ٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، وتبعه أمر آخر بمصادرة كل أموالها وممتلكاتها . وبعد ثلاثة أسابيع من هذا القرار جرى اغتيال « النقراش » باشا فى مدخل وزارة الداخلية بواسطة شاب من أعضاء « النظام الخاص » تنكر فى زى ضابط بوليس .

كان « حسن البنا » - فيما يبدو - قد أحل اغتيال « النقراشى » ، لكنه لم يلبث أن غير رأيه مدركاً أن اغتيال رئيس الوزراء أمر أخطر من أن يمضى بغير عقاب . ولعله تصور أن العقاب يمكن أن يناله هو شخصياً ، ويتدبير سلطات لا يقوى على مواجهتها . لكن تغييره لرأيه جاء متأخراً . فلقد مضى « النظام الخاص » فى خطته ونفذ بنجاح عملية الاغتيال . وتولى رئاسة الوزارة « إبراهيم عبد الهادى » باشا . وكان « حسن البنا » يشعر بالحلقة حوله تضيق يوماً بعد يوم . ولقد حاول أن يتصل من مسؤولية الاغتيال ، ومضى أكثر حين أصدر بياناً بإدانتها ، وكان عنوان بيانه الشهير فى ذلك الوقت هو « ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين » - يقصد بذلك الذين قلموا بالاغتيال . ولم يكن ذلك كله كافياً لإنقاذه ، فقد رتب رئيس الوزراء بالتعاون مع القصر ضربة انتقام وجهت إلى الشيخ « حسن البنا » نفسه ، وعهد إلى قائد حرس الزارات بمهمة اغتياله . واستعان الضابط الكبير المكلف بالاغتيال - القائمقام « محمد وصفى » - باثنين من جنود البوليس جىء بهما من صعيد مصر ، وأعطيا السلاح اللازم ، وقاما بالفعل بضرب الشيخ « حسن البنا » بالرصاص أثناء خروجه من مبنى جماعة الشبان المسلمين فى الساعة التاسعة من مساء يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ . لم يكن « إبراهيم عبد الهادى » ، والقصر معه ، مستعدين للمساومة . وتعرض الإخوان المسلمون لاضطهاد لا حدود له .

وظل الحظر على الإخوان المسلمين قائماً - وكذلك اضطهادهم - حتى تغير المسرح السياسى فى مصر سنة ١٩٥٠ ، فقد أجريت فى ذلك الوقت انتخابات عامة جاءت بحزب الوفد إلى الحكم . ويبدو أن بعض أصدقاء القصر ورجاله وجدوا أن عودة « النحاس » باشا - عدو الملك القديم - إلى الوزارة قد تعنى مواجهة جديدة بينه وبين الملك . ومع أن « النحاس » باشا كان مستعداً فى هذه الوزارة للمهادنة بغير حدود ، فإن القصر وأصدقاءه راحوا يبحثون عن حلفاء يستطيعون الوقوف أمام قوة الوفد فى الشارع . وكان المرشح الطبيعى لهذا الدور هو جماعة الإخوان المسلمين التى تصور هؤلاء أنه قد تم ترويضها واستئناسها بعد أن جىء لها بمرشد عام جديد هو الأستاذ « حسن الهضبي » ، الذى كان قاضياً محافظاً محترماً . وفى بداية سنة ١٩٥٢ كان التحالف الجديد بين الإخوان المسلمين والقصر قد استكمل أواصره ، ودعى المرشد العام الجديد الأستاذ « حسن الهضبي » إلى مقابلة مع الملك « فاروق » ، خرج بعدهما إلى الصحفيين الذين سألوهم عن هذه المقابلة وما جرى فيها ، وكان رده المشهور « زيارة كريمة لملك كريم » .



وعندما قامت الثورة في يوليو ١٩٥٢ كان الإخوان المسلمون - بحكم الأفكار القديمة والروابط السابقة - قريين منها . وتمتعت الجماعة وحدها بتسامح لم تحظ به غيرها من التنظيمات القائمة في ذلك الوقت . لقد قام الضباط الأحرار بعد شهور قليلة من الثورة بحل كل الأحزاب السياسية القائمة وحظر نشاطها ، لكن هؤلاء الضباط الأحرار لم يستطيعوا نسيان صلاتهم القديمة بالإخوان المسلمين ، فكانت جماعتهم وحدها هي التنظيم الوحيد الذي واصل وجوده ونشاطه بطريقة علنية . وحاول « الهضيبي » أن يلعب دوراً على المسرح السياسي بعد الثورة . لكنه هو الآخر لم يكن قادراً على تحديد برنامج سياسي له بمقدار ما كان سلفه نفسه غير قادر على مثل هذا التحديد . كان لا يزال مصمماً على تطبيق المبادئ الإسلامية ، لكن ذلك كان شعاراً عاماً لا يحدد أى شيء . وتعمّدت الأمور أكثر حين أثر جناح من الإخوان المسلمين أن يتفصل عن صفوفهم وأن ينضم إلى حكومة الثورة . وفي نفس الوقت فإن « الهضيبي » لم يكن قادراً على قيادة تنظيم كان يجهل الكثير من ظروف نشأته وظروف عمله . ولم يلم الوفاق بين مجلس الثورة والإخوان المسلمين طويلاً .

تصوّر الإخوان المسلمون أن الضباط الأحرار يريدون استغلالهم ، كما تصور الضباط الأحرار - الذين تحوّلوا الآن من تنظيم ثوري إلى نظام دولة - أن الإخوان المسلمين يريدون أن يملأوا عليهم ما ينبغي - أو ما لا ينبغي - عمله . وأخطر من ذلك أن « النظام الخاص » داخل الجماعة كان لا يزال موجوداً ، ولم تكن لـ « حسن الهضيبي » سلطة ولا قوة السيطرة عليه . وكان « جمال عبد الناصر » يدرك طبيعة هذا « النظام الخاص » وزعات العنف التي تحكم بعض قياداته . بل لقد كان يعرف بعض هذه القيادات شخصياً . ولم يكن في استطاعته أن يتركهم وما يريدون . وتجمعت عوامل الصدام ، ومرة أخرى في يناير ١٩٥٤ جرى حل جماعة الإخوان المسلمين واختفت مجموعات من قيادات تنظيمهم الخاص تحت الأرض . وفي ٢٦ أكتوبر من هذه السنة جرب « النظام الخاص » أن يضرب ضربه بمحاولة لاغتيال « جمال عبد الناصر » في ميدان المنشية بالاسكندرية . ونجا « عبد الناصر » بمعجزة ، وتشكلت محكمة خاصة حاكمت المتهمين بمحاولة الاغتيال . وكان « أنور السادات » واحداً من القضاة الثلاثة لهذه المحكمة التي أصدرت أحكامها بإعدام ستة من المتهمين أو من الذين اعتبرتهم محرّضين ، كما شملت الأحكام أيضاً عدداً من أحكام السجن لمدد طويلة . وربما كان الباعث على هذه الأحكام التي بدت قاسية هو أن النظرة إلى محاولة الاغتيال كانت نظرة إلى مواجهة شاملة بين جماعة مسلحة سنية وبين نظام ثوري

كان فى ذلك الوقت يواجه تحديات ضخمة فى الخارج والداخل ، وكان على وشك الفيلم بتحويلات أساسية كبرى على مستوى مصر والمنطقة العربية . وفى كل الأحوال فلقد بدت هذه الأحكام قاسية ، خصوصاً وأنها شملت بعض القيادات الفكرية للجماعة وبينهم « عبد القادر عودة » .



وبهذه الضربات المتلاحقة ضد جماعة الإخوان المسلمين التى مثلت محاولة لإعادة بعث وتنشيط الفكر الإسلامى السلفى - فإن مركز الأصولية الإسلامية كان لابد له أن يبحث عن موطن جديد . وبالفعل فقد نشأ موطن جديد ، وكان هذا الموطن فى باكستان . كانت فروع تنظيم الإخوان المسلمين قد امتدت إلى هذا البلد الذى ولد تاريخياً بفعل حركة إسلامية قوية . وبين الأعضاء النشيطين لهذا الفرع الباكستانى من الإخوان المسلمين - كان هناك عضو قنر له أن يلعب دوراً بعيد الأثر فى إعادة صياغة وتوجيه الأصولية الإسلامية الجديدة ، وكان ذلك العضو هو « أبو الأعلى المودودى » الذى كان يصدر جريدة فى كراتشى أسماها « ترجمان القرآن » . كانت هذه الجريدة تعبر عن فكر الإخوان المسلمين وتدعو إلى عودة للأصول النقية الأولى للإسلام . وحينما اختفى تأثير المركز الرئيسى فى القاهرة - فإن « أبو الأعلى المودودى » أصبحت له سلطة لم تكن له فى ترجمة الأصولية الإسلامية دون توجيه أو إرشاد من القاهرة . وبرزت على الفور مشكلة أدت إلى مضاعفات كبيرة . فباكستان كانت تختلف عن مصر . فمصر كانت مركزاً لمحيط عربى يمتد حولها ، وبالتالي فإن التعبير الإسلامى كان فيها بضرورات الطبيعة والتاريخ تعبيراً توحيدياً . وأما فى باكستان التى نشأت تاريخياً بحركة انسلاخ عن البحر الهندوكى المحيط بها ، فقد كان من الطبيعى والتاريخى أن يكون تعبيرها الإسلامى ذا طابع انسلاخى ، وليس الطابع التوحيدي الذى برز فى مصر . فى باكستان كان تمايز الإسلام يتحقق بالفرقة والانزعال الدينى والثقافى عما حوله من تأثير هندي . كان ذلك أساس قيام واستمرار وجود باكستان كدولة وكأمة . وانعكس تأثير هذا الوضع على فكر « أبو الأعلى المودودى » وإسهامه فى إعادة صياغة وتوجيه الأصولية الإسلامية .



هكذا برز فى فكره عنصر « الجهاد » وراح يفرق بين مرحلتين مختلفتين تعيشهما المجتمعات الإسلامية :

□ مرحلة الاستضعاف : وفيها تكون الجماعة الإسلامية غير قادرة على أن تتولى زمام أمورها بنفسها . وفي هذه المرحلة - طبقاً لفكره - فإنها تسحب لتُعد نفسها حتى تصبح قادرة على مواجهة المرحلة الثانية .

□ والمرحلة الثانية هي مرحلة الجهاد : وهي تنجى حين تكون الجماعة الإسلامية قد أتمت استعدادها وحن لها أن تخرج من عزلتها لتتولى بنفسها زمام الأمور عن طريق الجهاد .

وكان « أبو الأعلى المودودي » يعقد المقارنة بين مرحلة الاستضعاف ومرحلة الجهاد من ناحية ، وبين كفاح « مُحَمَّدٌ ﷺ » في « مكة » ثم في « المدينة » بعد ذلك .

كان « مُحَمَّدٌ » في مكة في مرحلة الاستضعاف (طبقاً لأبي الأعلى المودودي) ، واضطر إلى الهجرة إلى المدينة حيث جمع الأنصار وحشد قواهم ، وهكذا بلغ مرحلة الجهاد فعاد بالفتح إلى مكة وقاد انتصار الإسلام الأكبر والنهائي .

وناقش « أبو الأعلى المودودي » في فكره قضايا متعددة وخطيرة ، وبينها قضية الحاكمية - أي مصدر السلطة التي تفصل في شؤون البشر . بالنسبة له كانت الشرعية والسلطة لله وحده ، وكان القانون هو نصوص القرآن . ولم يكن « المودودي » - بحكم حواجز اللغة - يعرف من اجتهادات فقهاء الإسلام العظام ما يعرفه غيره ممن يملكون ناصية اللغة العربية . وهكذا فإن حرفية النص القرآني بقيت هي وحدها الفصيل النهائي بالنسبة له ، بعيدة عن ذخيرة الاجتهادات الهائلة التي أسهم بها فقهاؤه الكبار خصوصاً في عهد الخصوية والازدهار . بالنسبة لأبي الأعلى المودودي كان النص يقف وحده بعيداً عن التاريخ ويعيداً عن كتابات أئمة الفقه . كانت حرفية النص في تقديره تحوي كل شيء وتشرح كل شيء وتفصل في كل شيء . هكذا أصبح « أبو الأعلى المودودي » - ولو حتى يحكم حاجز اللغة - أصولياً حرفياً . وبسبب ظروف باكستان التاريخية والطبيعية فإن هذه الأصولية الحرفية أصبحت أيضاً أصولية انتمزالية جاهزة للانفصال عما حولها ، متأبئة للاقتضاض عليه وتحطيمه وإزالته . وأصبح « أبو الأعلى المودودي » على هذا النحو أكثر من مجرد داعية للتغيير والثورة . أصبح داعية للعنف بغير حدود . ولقد وجدت أفكاره جمهوراً يسمعها باهتمام عبر الحدود خصوصاً في إيران ، كما ظهر في ثورة « الخميني » فيما بعد^(١) .

(١) احتل أبو الأعلى المودودي في باكستان إبان حكم الجنرال أيوب خان ، وحكم عليه بالإعدام =

لقد توسع « أبو الأعلى المودودي » في فكرة الحاكمية وأصبحت كتاباته فيها مرجعاً لا يمكن الاستغناء عنه في فهم موجة الأصولية الإسلامية الزاحفة من الشرق . لقد بدأ « أبو الأعلى المودودي » بكتاب صغير شهير تحت عنوان « المصطلحات الأربعة » وركز فيه كما يبدو من عنوانه على أربع نقاط :

- حاكمية الله في مقابل حاكمية البشر .
- ألوهية الله في مقابل ألوهية الإنسان .
- ربانية الله في مقابل العبودية لغيره .
- وحدانية الله في مقابل الاعتماد على أي مصدر آخر في تنظيم أمور المجتمع .

كانت فكرة الحاكمية على هذا النحو فكرة « انقلابية » - تعني ببساطة « تكفير النظام القائم وتكفير الحاكم والخروج عليه ، وجواز قتاله وجواز الاستيلاء على أموال الدولة ومحاربة سلطاتها ، واعتبار الخدمة في قواتها - جيشاً أو بوليساً - مكروهاً يجب تفاديه ، بل هي أيضاً نوع من الكفر لأن الطاعة ليست واجبة إلا للإمام ، ولا يمكن أن تكون هناك طاعة لإمارة الكفر والسفاهة والجاهلية » . وإذا كانت الحاكمية على هذا النحو هي نقطة البداية ، فإن النتيجة التي تترتب عليها منطقياً هي الثورة على النظام إذا كان أساسه هو حاكمية البشر وليس دولة إسلامية .

وعلى هذا الأساس تصبح للدولة الإسلامية ثلاث خصائص : الخاصة الأولى أنه ليس لفرد أو أسرة أو طبقة أو حزب أي نصيب من الحاكمية لأن الحاكم الحقيقي هو الله . والخاصة الثانية أنه ليس لأحد من دون الله شيء من أمر التشريع . والخاصة الثالثة أن الدولة الإسلامية لا يقوم بنزاعها إلا على ذلك القانون الإلهي الذي جاء به النبي من عند الله مهما تغيرت الظروف والأحوال^(١) .

= واستطاع انتصاره في العالم الإسلامي كله أن يقوموا بضغط هائل شافكت فيه بعض الحكومات العربية . وهكذا خفف حكم الإعدام إلى السجن ، ثم اتصلت الجهود من أجله فاطلق سراحه ثم مات قبل عدة سنوات وأصبح قبره مزاراً لدعاة الأصولية الإسلامية من كل مكان .

(١) كتاب « منهج الانقلاب الإسلامي » لأبي الأعلى المودودي .

هذه هي حاكمية الله ، وأما حاكمية البشر فتتمثل في ثلاثة نظم هي العلمانية والقومية والديمقراطية . فالعلمانية تعنى عزل الدين عن الحياة الاجتماعية للأفراد وقصره فقط على العلاقة بين الفرد وربه . وأما القومية فإنها تقوم على مصلحة شعب واحد بصرف النظر عن مصالح بقية شعوب أمة الإسلام ، ومن ثم تنشأ الحروب بين القوميات . وأما الديمقراطية فإنها تعنى سيادة الأكثرية على الأقلية ، وهو تجسيد لحاكمية البشر .



ولقد وصلت أفكار « أبو الأعلى المودودي » وكتاباته إلى مصر في ظروف ضغط شديد كانت تعرض له بقايا جماعة الإخوان المسلمين ، وكان كثيرون منهم في السجون في ذلك الوقت يقاسون ظروفاً صعبة . إن أفكار السلفية الإسلامية التي نشأت في مصر مفتوحة على التراث الإسلامي كله ، وتوحيدية في نظرتها الواسعة إلى العالم الإسلامي - عادت إليها الآن عن طريق باكستان وقد اكتست طابعاً متزمتاً وانعزالياً . وكانت الظروف الصعبة مناخاً صالحاً لهذه العودة الانقلابية بمنطقها ودوافعها . وكان من بين الذين أثرت فيهم هذه الدعوة في سجون مصر في ذلك الوقت الأستاذ « سيد قطب » . ويبدو أن كتابات « أبو الأعلى المودودي » وصلت إليه بطريقة ما داخل أسوار السجن ، فتلقفها مشتاقاً وكان مستعداً للتفاعل معها والإضافة إليها . كان « سيد قطب » في السجن يرى نفسه ويرى الأصولية الإسلامية كلها في مرحلة استضعاف ، وراح من وراء الأسوار يحلم بالمرحلة الثانية ، وهي مرحلة الجهاد . وفي تلك الفترة تبلورت في ذهنه أفكار كتابين : « في ظلال القرآن » و« معالم على الطريق » .

وفي « معالم على الطريق » كان المنهاج الذي رسمه « سيد قطب » بسيطاً وواضحاً :

« ١ - إن هناك تعارضاً شديداً بين فكرتين وتصورين ومجتمعين ونظامين وحقيقتين : الإسلام والجاهلية ، الإيمان والكفر ، الحق والباطل ، الخير والشر ، حاكمية الله وحاكمية البشر ، الله والطاغوت - وإنه لا بقاء لطرف إلا بالقضاء على الطرف الآخر ، ولا سبيل إلى المصالحة أو الوساطة بينهما .

٢ - إن الإسلام هو الحق والخير والعدل ، وإن مجتمع الإيمان هو المجتمع الذي تكون فيه الحاكمية لله ، وإن نظام الدولة القائم هو الباطل والشر والظلم ، مجتمع الكفر حيث تكون الحاكمية للطاغوت . ولما كان الإيمان قولاً وعملاً ،

فإن الدولة الإسلامية تصبح مشروعاً ممكناً على شرط أن تصبح الشهادة مطلباً وأمنية .

٣- لا يمكن أن يحدث التغيير إلا عن طريق الانقلاب ، الانقلاب فى السلطة والقضاء على أئمة الكفر ووضع أئمة الإيمان محلهم .

٤- إن هذه العملية تقوم بها الصفوة المؤمنة ، جيل قرآنى جديد مثل جيل الصحابة الأوائل ، قادر على قيادة مجتمع الإيمان ضد مجتمع الكفر . فالأولوية للصفوة وليست للجماهير ، والصدارة للنخبة وليست للشعب .

٥- إن هذه العملية عملية تحرر شامل واجبة وضرورية ، مفروضة فرضاً عينياً على كل مسلم ومسلمة ، مسؤولية فردية وجماعية ، دينية وأخلاقية لتحويل مجتمع الكفر والطاغوت إلى مجتمع الإيمان والحرية ، وحتى تصبح « لا إله إلا الله » منهج حياة وتحرير للوجدان البشرى والتخلص من حكم الطاغوت » .



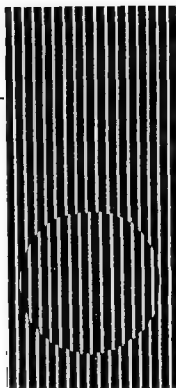
وكانت لكتابات « سيد قطب » تأثيراتها . ولقد ساعد على انتشار هذه التأثيرات أن الإخوان المسلمين لم يقللوا مجمل الأفكار الرئيسية التى جاءت بها الثورة المصرية . كانت أفكار هذه الثورة عن المساواة وتلويب القوارى بين الطبقات تبدو متعارضة مع قول القرآن ﴿ ورفعنا بعضكم فوق بعض درجات ﴾ . كما أن سلطة مجلس قيادة الثورة بدت لهم تجسيدا لحاكمية البشر . وكانت لهم اعتراضات أساسية على سياسة الثورة المصرية خصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد السوفيتى الذى يعتبر دولة ملحدة .

وفى سنة ١٩٦٥ ، كانت أفكار « سيد قطب » هى المحرك الذى دفع بعض جماعات الإخوان المسلمين إلى التخطيط لعملیات انقلابية تبدأ باغتيالات و ضربات ضد قيادات الدولة ومؤسساتها ومشروعاتها . وانكشف المخطط ، ومرة أخرى كانت هناك محاكمات وأحكام بينها حكم بالإعدام على « سيد قطب » نفسه .

وعندما رحل « جمال عبد الناصر » عن هذه الدنيا وجاء « أنور السادات » إلى رئاسة الجمهورية ، كان هناك جيل جديد تحت الأرض من الجماعات الدينية . كانت السجون قد صهرتهم وقوت استعدادهم للتضحية . ولم يكن إلهامهم هذه المرة من أفكار « حسن البنا » الذى بدا لهم تاريخاً مضت أيامه ، وإنما كان الأساتذة الجدد هم « أبو الأعلى المودودى »

الذى أصبح لهم إماماً ، و « سيد قطب » الذى أصبح بالنسبة لهم شهيداً . لقد دخلوا إلى إطار الفكر المطلق حيث لاساومة ولا تعايش بين مجتمعين وعقيدتين . لم يعد أمامهم إلا الجاهلية أو الإسلام ، وإلا حاكمية البشر تعترض الطريق أمام حاكمية الله .

وكانت سياسات الانفتاح بكل آثارها الاقتصادية والاجتماعية ، وزيادة ظهور النفوذ الأجنبي بكل ما يمثل من دواعى الكفر ، وكانت سيادة قيم مجتمع استهلاكي تمادت فيه ظواهر الإنحلال - كانت تلك كلها عوامل جديدة وقوية أضافت إلى شعورهم بعدالة هدفهم .



إخراج الجن من القمم

لم يظهر نظام السادات وعياً على الإطلاق لحقيقة ما كان يجري تحت السطح في الحياة السياسية المصرية . كان يبدو مشغولاً بهؤلاء الذين اعتبرهم أعداءه « الشرسين » ، مثل الناصريين واليساريين والمثقفين ومن بقوا من الوفديين . كان هؤلاء بالتأكيد قوة لا يستهان بها في معارضته . وكانت صفوفهم في هذه الفترة تتسع ، فقد انضم إليهم كل هؤلاء الذين رفضوا مبادرة السادات والصلح المنفرد مع إسرائيل ، وكل هؤلاء الذين آمنوا بالوحدة العربية ، وكل هؤلاء الذين قاوموا تزايد الدخول الأمريكي إلى مصر ، وكل هؤلاء الذين تأثروا بارتفاع الأسعار والتضخم وزيادة الديون الخارجية ، والذين أحسوا بالأسى ازاء عملية الإفساد المعنوى والمادى الذى صنعتته سياسة الانفتاح . كان هؤلاء جميعاً هم الذين تصور النظام أنهم عناصر المقاومة من « الأرفال » الذين يتعين عليه أن يقمعهم ، ولكن كيف ؟

لم يكن هناك من يساوره أدنى شك حول قدرة المؤسسات الرسمية ، بما فيها البرلمان والأحزاب السياسية ، فقد كانت هذه كلها تقريباً من صنع النظام . لم تكن لدى حزب مصر - على سبيل المثال - ولا الحزب الوطنى بعده - من القوة السياسية إلا ما أسبغه النظام من السلطة عليهم ليكونوا واجهات يتستر وراءها الفعل الحقيقى . وكان أكثر من نصف أعضاء مجلس الشعب من هؤلاء الذين غيروا آراءهم مع تغيير الحكومة لسياساتها .

كانوا اشتراكيين في الوقت الذي كان من الحكمة فيه أن يكونوا أعضاء في الاتحاد الاشتراكي العربي . وأصبحوا رأسماليين عندما انفتحت الأبواب لرأس المال الأجنبي . وكانوا أصدقاء للاتحاد السوفيتي حين كان ذلك ملائماً ، ثم انتقلوا بسرعة - حين تغيرت الظروف - إلى الصداقة مع الولايات المتحدة . وكانوا دعاة الحرب مع إسرائيل ، وبعد المبادأة أصبحوا كلهم من دعاة السلام . كان معظم هؤلاء النواب مؤيدين دائمين ، لهم ما يكسبونه من وراء التأييد ، ولم يكن عندهم ما يعطونه إلا مزيداً من التأييد بقصد مزيد من المكاسب . وكان بعضهم من الطبقة الطفيلية المستفيدة من الانفتاح . ظهر بالتحقيقات الرسمية أن أحدهم مثلاً - وهو رشاد عثمان - كَوّن ثروة مقدارها ثلاثمائة مليون جنيه في سبع سنوات ، وكان من بين التهم التي وجهت إليه بواسطة المدعي الاشتراكي تهمة تهريب المخدرات . والغريب أن سلطات التحقيق طلبت رفع الحصانة عن رشاد عثمان تمهيداً لمحاكمته ، ولكن الطلب تعطل في البرلمان بسبب صداقات رشاد عثمان ، ولم ترفع عنه الحصانة إلا في عطلة المجلس . وتمت إجراءات محاكمته سنة ١٩٨٢ ، وحكم عليه . ومع أن البرلمان رغم ذلك كله شهد مجموعة من النواب النشطين الذين استحقوا بالفعل الوصف الذي أطلق عليهم ، وهو وصف « المستقلين » لما اتخذوه من مواقف مبدئية وما أثاروه من قضايا حيوية - إلا أن هؤلاء كانوا أقلية صغيرة .

فإذا كان البرلمان والأحزاب السياسية أضعف من أن يكونوا صمامات أمن تحمي النظام - فما الذي يبقى ؟

كان من الصعب تصور إمكانية استخدام الجيش مرة أخرى في حالة ظهور قلاقل ، على النحو الذي استخدم به في يناير ١٩٧٧ .

وإذن فقد كان النظام في حاجة إلى قوى أخرى تساعد على خصوصاً في الشارع . وهكذا جرى تبني سياسة استدراج بعض القوى من التيار الديني ليكونوا حليفاً للنظام . إن الدين كان في كل العصور وفي كل البلدان سلاحاً قابلاً للاستخدام بواسطة مختلف القوى بما يناسب كل عصر ومكان . وعلى سبيل المثال فإن الدين لم يكن عقبة ضد التحولات الاجتماعية الكبرى التي حدثت في عصر « جمال عبد الناصر » . وبالعكس فقد خرجت أقوال النبي والصحابة تؤيد كلها مطالب العدل الاجتماعي ، وشاع في كتابه الكتاب والمفكرين القول المأثور عن الصحابي الجليل « أبوذر الغفاري » : « ثلاث للناس جميعاً : النار والماء والكلأ » . كانت تلك هي وسائل الإنتاج في العصر الذي قُلت فيه ، واعتبرها « أبوذر الغفاري » ملكاً للمجتمع . وبهذا القول فإن « أبوذر الغفاري » سبق

الفكر الاجتماعي التقدمي الحديث بأربعة عشر قرناً كاملة . لكن احتضان الدين للفكر التقدمي كان الآن مرحلة أزاحتها التطورات الجديدة . وأصبح على الدين الآن أن يُستغل لخدمة مقولات جديدة ، وهكذا بدأ الضغط على فكرة الطاعة لأولى الأمر ، وهو معنى موجود في تراث الدين ، لكنه مشروط بضمانات لم تكن متوفرة . وكان الإلحاح عليه الآن إخراجاً للكلم عن موضعه .



كانت نتائج محاولة النظام لاستغلال الدين في خدمة أهدافه ظاهرة للعيان . فقد جرت تقوية محطة القرآن الكريم التي بدأت عملها في عصر « عبد الناصر » - ولكن موادها الآن تحولت في أغلبها من خدمة أهداف التقدم الاجتماعي إلى خدمة مطالب طاعة أولى الأمر . كان الناس في تشوق إلى اقتراب أكثر من حقائق دينهم ومن روحه ، واستخدم هذا التشوق لأهداف سياسية ضيقة . وأصبح الأذان يقطع برامج الإذاعة والتلفزيون حين يحى مواعده . وكان التناقض في بعض الأحيان مروعاً . فقد أصبحت معظم برامج التلفزيون مسلسلات أمريكية وأفلام إثارة ومسرحيات هابطة ، وفجأة وسط هذا كله ينبعث صوت المؤذن منادياً المؤمنين إلى الصلاة .

وخرج السادات بنفسه إلى الساحة . لم يكتف بلقب « الرئيس المؤمن » ، ولكنه الآن بدأ يظهر كل أسبوع في صلاة الجمعة يؤدي الصلاة أمام عدسات التلفزيون ويتمتع بشفتيه آيات من القرآن ويسبل عينيه فرط تقوى وخشوع وهو يعرف أن الأضواء والعدسات كلها مسلطة عليه . وعلى أى حال فقد أصبحت صلاة الجمعة مناسبة إعلامية أسبوعية يستعملها الرئيس . كانت الصحافة الأجنبية والمحلية تُحظر مقدماً بالمسجد الذي ينوي الصلاة فيه ، وكان عدد كبير منهم يحتشد خارج المسجد في انتظاره ، وهناك ينعقد كل أسبوع مؤتمر صحفي « تلقائي » .

لكن النشاط الأكبر في محاولة استغلال الدين جرى في الجامعات . كان العنصر المسيطر قبل ذلك في اتحادات الطلاب هو عنصر الناصريين والتقدميين . ولم يعد ذلك مسموحاً به . وفي البداية فإن السادات اختار لوزارة الشباب خريجا من كلية طب كان قد ظهر أيام المظاهرات التي وقعت سنة ١٩٦٨ - وهو الدكتور « عبد الحميد حسن » . وعُززت وزارة الشباب في عهدها الجديد باعتمادات كبيرة ، لكن هذه المحاولة لم تحقق الهدف المنشود منها ، فليس يكفي أن يعين أحد الشبان وزيراً لكي يكون قادراً على قيادة جموع الشباب والتأثير عليهم ؛

وحاول السادات بعد ذلك تجربة أخرى . فقد بدأ يدعو بعض القيادات الطلابية إلى لقاءات معه في استراحة القناطر ، وحرص على أن تجرى أمام عدسات التلفزيون لكي تبدو أمام الناس قدرته على فنون الإقناع وإبراز رغبته في التصالح مع الأجيال الجديدة . ولكن هذه التجربة لم تنجح أيضاً ، فقد حدث ذات مرة أن بدأ أحد الشبان على مرأى ومسمع من ملايين يناقش رئيس الجمهورية ويشكو إليه من الامتيازات التي تتمتع بها الطبقات المستفيدة من حكمه و« المنافقون » من الذين يحيطون به . وفقد السادات أعصابه ورآه ملايين المشاهدين وهو يصرخ في الشاب بعصية « الزم مكانك . . الزم مكانك . . حذار ، إنك تتحدث إلى رئيس الجمهورية . . إلى كبير العائلة المصرية . . ولم تتكرر التجربة مرة أخرى .



وكانت التجربة الثالثة هي استغلال الدين مباشرة . ولم يكن الذين يقومون بهذه المحاولة على علم بحقيقة التيارات المؤثرة والفاعلة في مجال الحركة الإسلامية . تصور الذين كانوا يقومون بهذه المحاولة أن ساحة الحركة الإسلامية لا تضم إلا أحد فريقين : إما جماعات من الشباب المتدينين وغير المرتبطين بأي تنظيم ، وإما بقايا من جماعة الإخوان المسلمين . ومع أنه جرت محاولة لتبنيهم إلى أن الصورة قد اختلفت في الساحة الإسلامية ، فإنهم لم يكونوا على استعداد لسماع أى تنبيه .

لم يتوقفوا طويلاً أمام ما حدث سنة ١٩٧٤ حين استطاع شاب حصل على الدكتوراه في الفلسفة - هو الدكتور « صالح سرية » - أن يقود مجموعة من الشباب معظمهم من الطلاب - في هجوم على الكلية الفنية العسكرية حيث كان يتصور أن بمقدوره الحصول على مزيد من المتطوعين ومزيد من الأسلحة لكي يزحف ويحتل قاعة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي . وكانت خطته أن تتمكن جماعته من اغتيال السادات وآخرين من أركان حكمه ، ثم تعلن الاستيلاء على السلطة . كانت المحاولة يائسة بالتأكيد . وقد جرى سحقها بسرعة ، وقتل بعض الأفراد ، وحُكِمَ « صالح سرية » ومعه بعض زملائه ، وأعدم عدد منهم ، وما لبث الموضوع أن نُسى . نُسِبَ كله إلى تأثير حزب مغمور هو « حزب التحرر الإسلامي » . ولم يتوقف أحد ليدرس أبعاد ما حدث .

ولم يتوقف هؤلاء الذين كلّفوا بمحاولة استغلال الدين أيضاً - أمام عملية اختطاف الشيخ « محمد الذهبي » من بيته في حلوان - إحدى ضواحي القاهرة - بواسطة مجموعة من

الشبان كانوا يرتدون زى ضباط البوليس . وكانت هذه المجموعة بعد اختطافها للشيخ الذهبي قد أعلنت شروطاً للإفراج عنه ، بينها ضرورة قراءة بيان أعلنوه فى الإذاعة والتليفزيون . وكان البيان يندد بالنظام باعتباره نظاماً لا يقوم على أحكام الإسلام . ولقد هددوا بقتل ضحيتهم إذا لم يستجب لمطالبهم . وقتلوه فعلاً . ولقد اعتقل المدبرون ، وأظهرت التحقيقات وجود تنظيم أطلق عليه البوليس وصف « التكفير والهجرة » . وكان ذلك هو الوصف الذى وجدوه لما سمعوه فى التحقيقات من شباب اعتبروا أنفسهم يعيشون فى مجتمع دمغوه بالجاهلية ، وشبهوه بمجتمع مكة قبل هجرة الرسول إلى المدينة . كان تنظيم « التكفير والهجرة » يضم شباباً رفضوا المجتمع الذى وجدوا أنفسهم فيه ، وأرادوا قطع الصلات بينهم وبينه . كان فكرهم - فى مرحلة استضعاف - ينادى بالانسحاب من المجتمع إلى المساجد أوحى إلى الصحارى والجبال ، ليقبضوا هناك مجتمعات إسلامية جديدة تقوى نفسها ثم تعود لتهدم المجتمع الذى اعتزلوه . ولقد وجدوا أنفسهم مضطرين للخروج على أفكارهم فى حالة الشيخ « الذهبي » لأنهم تصوره فى وقت من الأوقات متعاطفاً ثم مالبت - فى رأيهم - أن ارتد حين أصدر كوزير للأوقاف فتوى تدين أفكارهم . وجعله ذلك فى عيونهم خائناً ينبغي أن يحاسب . وكان ما كان . لكن السلطات الآن أثرت أن تكفى بالنظر إلى سطح الأمور وتعتبر ما جرى مجرد حادثة يمكن نسيانها .

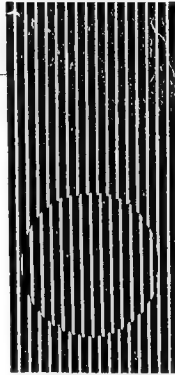


وكان النظام لا يزال يتصور أن فى مقدوره أن يواصل التعامل مع الحركة الدينية بالطريقة التقليدية . طريقة التعامل مع المؤسسة الدينية الرسمية أو الشخصيات ذات الاتجاه الدينى المعروف . وفى شهر رمضان فى سنة ١٩٨٠ قرر السادات أنه سوف يجتمع بعد الإفطار بجماعات من علماء الأزهر والشيخوخ ، ثم قرر فى اللحظة الأخيرة أن يدعو الأستاذ عمر التلمسانى ليحضر الاجتماع ، باعتباره ممثلاً لجماعة الإخوان المسلمين . وكانت الجماعة فى ذلك الوقت - فيما يبدو من ظواهر الأمور - لا تعارضه إلا فى شىء واحد وهو « الصلح مع اليهود » . وكالعادة فقد كان لا بد أن يجرى اللقاء أمام عدسات التليفزيون . كانت المواجهة التى حدثت بينه وبين اتحاد الطلاب فى القناطر قد نسيت وأصبح السادات يتصور أنه مهما قال فإن مواطناً عادياً لن يتجاسر على الاعتراض على شىء مما يقول^(١) .

(١) حدث مرة فى أحد الاجتماعات السياسية وفى وجود خالد محيى الدين أن قال الرئيس السادات إنه هو الذى جند خالد محيى الدين فى حركة الضباط الأحرار . ولم يشأ خالد محيى الدين أن يعارض هذه المقولة التى لم تكن بالقطع صحيحة ، ولم يكن أمامه إلا أن يترك أصابعه تنفل فى صمت .

وبعد أن انتهى السادات من الحوار مع العلماء والمشايخ ، فإنه التفت فجأة إلى الأستاذ « التلمساني » وبدأ يوجه له ما يكاد أن يكون إنذاراً لأنه يكتب في مجلة « الدعوة » مقالات في الهجوم على الصلح مع إسرائيل . وقال السادات : « يا عمر ، إنني لازلت أسمع للدعوة بأن تصدر بدون ترخيص ، وهذا ضد القانون ، وأنا اتسامح ، لكنكم ذهبتُم بعيداً جداً ، وأستطيع غداً إذا شئت أن أطبق القانون وأن أغلق مجلة الدعوة » . كان « التلمساني » شيخاً تقياً وذكياً في الوقت نفسه . ومع أنه فوجئ بحديث الرئيس الموجه إليه ، وكان في الأصل قد اندهش من الدعوة التي وجهت إليه لحضور هذا الاجتماع . إلا أنه مع ذلك وقف في ثبات وقال : « أنت يا سيادة الرئيس تضمني في موقف صعب . . كيف أستطيع أن أرد عليك وأنت في مكانك هذا محاط بكل أبهة مركز و بكل أركان حكومتك ؟ . . إنني لا أجِد عندى إلا أن أشكوك إلى الله » . ووجد السادات نفسه في موقف حرج ، فإن التلمساني يوشك أن يخطف منه اهتمام الناس ، ويبدو وكأنه تفوق عليه أمامهم . وهكذا اندفع السادات فوراً واضعاً في صوته كل الخشوع الذي تمكن من تطويعه بهذه السرعة ليقول للتلمساني : « لا يا عمر ، لا تشكوني إلى الله . إنني رجل يخاف الله ، فلا تشكوني إليه » . وتصور السادات أنه قد أفحم التلمساني واستعاد لنفسه مرة أخرى ذروة الاهتمام ، ولكن التلمساني لم يسكت ، بل استطرد ليقول : « ولماذا تخاف من أن أشكوك إلى الله يا سيادة الرئيس ؟ إنني أشكوك إلى عادل الحاكمين ، وهو لا يظلم أحداً ، فلماذا تخاف يا سيادة الرئيس ؟ » .

وفي اليوم التالي كان هذا الحوار حديث المدينة .



هدنة مع الجن

لقد بدأ يتضح يوماً بعد يوم أن هؤلاء الذين استفادوا من الأوضاع الجديدة في مصر - وجدوا ملائماً لهم أن يفرقوا كل النقد الموجه إليهم في موجة عاتية من التدين . كانت هناك أموال كثيرة تجيء من الخارج ، وكان بعضها يذهب إلى جماعات الإخوان التي كانت على استعداد لتأييد سياسات النظام . وتقدم المهندس « عثمان أحمد عثمان » - المقاول الشهير - والسيد « محمد عثمان اسماعيل » - كان محافظاً لأسقوط ، وقبلها كان أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي العربي في وقت السادات - وراح الاثنان يقدمان المساعدات لبعض الجماعات الإسلامية . وكانت مساعدتهما أموالاً وأسلحة . كان الجزء الأكبر منها يذهب إلى الجماعات . وجرى تمويل أوجه نشاط تنوعت أساليبها ومظاهرها ، بل وجرى إنشاء جمعيات من أغراضها تزويد الطلاب بما وصفوه بأنه « الزى الديني » : زى الجلابيب للشبان ، وزى الحجاب للشابات . ويمكن أن يقال إنه لأسباب اجتماعية بحتة ، فإن كثيرين من الشباب أقبلوا على هذا الزى . كان هذا الزى على الأقل قادراً على إخفاء الفوارق الطبقية . وبذل جهد كبير لتمكين الجماعات الدينية من السيطرة على اتحادات الطلاب . وكان تشجيع شباب الجماعات الدينية على النجاح في انتخابات الاتحادات عملية منظمة قصد منها استبعاد القيادات الناصرية والتقدمية وإلغاء وجودها تماماً من القيادات الطلابية . ومضت هذه العملية شوطاً بعيداً على طريق النجاح . وعلى سبيل

المثال فإنه فى خريف العام الدراسى لسنة ١٩٧٨ استطاع شباب الجماعات الدينية أن يحصلوا فى جامعة الاسكندرية على كل الستين مقعداً لاتحاد الطلاب فى كلية الطب وفى كلية الهندسة . وحصلوا على ٤٧ مقعداً من ٤٨ فى كلية الحقوق ، و٤٣ مقعداً من ٦٠ فى كلية الصيدلة . وبدأت هذه القيادات الطلابية الجديدة تؤكد نفسها ، وبدأ أعضاؤها يمارسون داخل الجامعة - فى قاعات الدرس وخارجها - سلطات واسعة . أمروا بأن تبدأ الدراسة كل يوم بالصلاة ، واستجيب لطلبهم . ثم نهوا عن الاحتفال بالأعياد الوطنية والشعبية لأنها مناسبات علمانية . ولأنهم كانوا يعلمون أن لديهم تأييد سلطات علياً فإن هذه القيادات الطلابية راحت تصرف وكأنها مسؤولة عن ادارة الجامعات . بدا وكأنهم يمتدنون أن لهم وحدهم حق تقرير المصير ، ولهم وحدهم حق حذف ما هو « غير ضرورى » منها (على سبيل المثال نظرية النشوء والارتقاء لـ « داروين ») . ثم بدأوا يعترضون ويمنعون بالقوة أية احتفالات فى الجامعة يدخل فيها عنصر الموسيقى . وكذلك بدأوا يتدخلون حتى فى أنواع الطعام التى يمكن أن تقدم فى مطاعم الجامعة . فقد كان هناك فى رأيهم طعام إسلامى وطعام غير إسلامى . ولم يعد هناك من يجسر على معارضتهم والا كان العقاب جزاءه . ثم تصدوا للحفاظ على مكارم الأخلاق كما يتصورونها ، وأصبح أى شاب وشابة سيران معاً فى حرم الجامعة أو يتبادلان حديثاً بينهما معرضين للضرب . ثم تجاوزت الأمور كل الحدود حين ظهر أعضاء هذه الجماعات وفى أيديهم السكاكين . وكان القريب أنها كانت سكاكين من نوع موحد ، وهو النوع المعروف بمطاوى « قرن الغزال » . ولقد قبض على بعض من هؤلاء بعد أن أصابوا عدداً من زملائهم بجروح . ثم أفرج عنهم بأوامر . أصبح واضحاً أن السلطات لا تتسامح معهم فقط ، وإنما هى تشجعهم أيضاً . ولم يعودوا يكتفون بالسيطرة داخل الجامعات وإنما راحوا يمدون نشاطهم خارجها . وفى إحدى المناسبات استولوا على مسجد كبير فى القاهرة يواجه الجامعة ، ثم وضعوا عليه الميكروفونات وراحوا يتادون الناس للاتضمام إليهم . وفى صلاة عيد الأضحى سنة ١٩٨٠ وجهت الجماعات الدينية دعوة للصلاة فى ميدان عابدين . وتجمع ما يقرب من أربعمئة ألف مصل أمام القصر الجمهورى بمابدين ، ولم يكن ممقولا تدفق مثل هذا العدد بدون رضا السلطات .

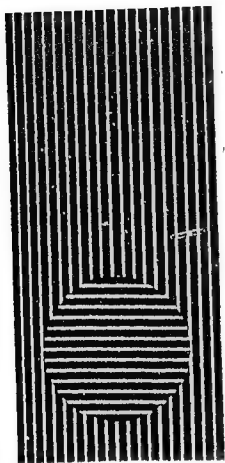


وبدا البعض يتنبه إلى الخطورة الكامنة فى هذا النوع من النشاط . وفى بداية سنة ١٩٨١ ذهب المدعى الاشتراكى ليقابل الرئيس السادات فى استراحته بأسوان ، وهناك أبدى تخوفه مما يجرى . وكان رأيه أن هذا النشاط لم يعد محتملاً ، وأنه لابد من وضع حد له

قبل أن يفلت زمام الأمور . ولكن الرئيس لم يكن فى عجلة من أمره ، بل إنه ما لبث أن أمر بالإفراج عن اثنى عشر طالبا كانوا معتقلين متلبسين باستعمال السكاكين .

ولم يكن شباب هذه الجماعات هم الذين أصابتهم الحمى فقط ، ولكن كان هناك بجوارهم ووراءهم كثيرون من المستفيدين من سياسة الانفتاح وممن راحوا يغطون أنفسهم بمظاهر التدين . راحوا يبنون المساجد ، بل إن بينهم من بنوا عمارات سكنية فاخرة فى القاهرة والاسكندرية وحولوا الطوايق الأرضية منها إلى مساجد للصلاة . ولم يكن ذلك ابتغاء مرضاة الله وحده ، وإنما كان فيه أيضا تجنب لمصلحة الضرائب . فبناء مسجد فى عمارة كان كفيلاً بتخفيف عبء الضرائب عن صاحبها . بدا وكان النظام الذى يعادى الشيوعية يريد أن يجعل من التدين تطبيقا عمليا لمقولة « ماركس » المشهورة بأن الدين أفيون الشعوب . وبالفعل فلقد بدأوا يتعاملون مع الدين بنفس منطق التعامل مع مخدر . لكن المشكلة أن النظام لم يعد يعرف مع من يتعامل . ولم يكن قد استوعب درس التاريخ أو تعلم منه شيئا . فإن تيار التدين كان خليقا أن ينمو إلى درجة لا تسمح لأحد بالسيطرة عليه ولا باستغلاله لصالحه . لم تكن المحاولة فى البداية لصالح الدين وإنما لخدمة السياسة ، وكان يمكن أن يستمر ذلك بعض الوقت . لكن الشباب الذى دُفع إلى ساحة الدين ما لبث أن اكتشف أنه دخل فى بحر واسع فيه الكثير مما يستطيع أن يتعلمه . وبدأت أفكار الأصولية الإسلامية تفرض نفسها . وعاد الإمام « ابن حنبل » والفقيه الكبير « ابن تيمية » يمارسان تأثيراً لم ينتبه إليه النظام ولم يكن يستطيع مراقبته أو احتواءه . . ثم لحق بهما « أبو الأعلى المودودى » و« سيد قطب » . .

كان الجن قد خرج من القمقم ، ولم يكن فى مقدور أحد أن يعيد حبسه فيه مرة أخرى مهما استعان بالطلاسم أو فنون السحر . .

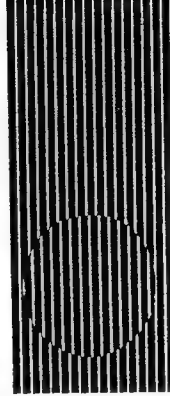


الجزء الرابع

الكنيسة القبطية

« .. اتمشى متمهلاً كل سنّى
من أجل مرارة نفسى »

(الكتاب المقدس - العهد القديم - أشعيا ٣٨ : ١٥)



المسيح والصليب

القد كانت مصر هي التي اخترعت الأبدية . . كان محدثي هو « أندريه مالرو » المفكر والكاتب والسياسي وصديق « دييجول » المقرب ووزير ثقافته الشهير ، وكنا على مائدة غداء في باريس في شهر ديسمبر سنة ١٩٧٠ . كان حديثنا بداية عن مصر وفرنسا ، وعن « عبد الناصر » و« دييجول » ، ثم تشعب الحديث حتى قال « مالرو » تلك العبارة الصغيرة في عدد كلماتها والكبيرة بما تحويه من معان وإشارات . كان فيها كثير جداً من الحقيقة . فمما لا شك فيه أن فكرة الأبدية لعبت دوراً كبيراً في الفكر والفنون والآداب في مصر القديمة . وهذه الحقيقة واضحة كل الرضوح لكل من أتبع له أن يتعرف - ولو بطريقة عابرة - على الآثار الباقية من التاريخ الفرعوني . وثمة عبارة يصادفها الباحث كثيراً وهو يتابع مجرى الحياة المادية للناس في ذلك التراث المصري الذي حفظته الأحجار وأوراق البردي . عندما يراد تحذير أحد الناس من أنه يوشك أن يعاقب بخطاياهم فإن التهديد الذي يوجه له عادة من الناصحين هو قولهم : « حذار ، إنك على وشك أن تفقد أبديتك » !



إن ديانات مصر القديمة لا يمكن اعتبارها من تلك العبادات شبه القبلية التي ظهرت في أماكن متفرقة (كالهند مثلاً) ، ثم اندثرت ودفنها التاريخ في أودية النسيان دون أن تترك

وراءها أثراً . بالعكس من ذلك تماماً ديانات مصر القديمة ، فإن رموز عقائدها كانت قريبة الشبه - على سبيل المثال - برموز العقائد فى المسيحية : موت ويعث أوزوريس - الإلهة الأم إيزيس وطفله المقدس حورس قابع فى حجرها - مفتاح الحياة الذى يكاد أن يكون فى شكله صليباً . كل هذه الرموز تستثير فى الفكر مقارنات تبدو أمثالها فى مبنى كل كنيسة مسيحية وفى أى صلاة مسيحية . وليس ضرورياً أن يكون هذا التقارب مجرد صدفة .

إن المسيحية جاءت إلى مصر مبكراً . لقد حملها معه القديس مرقس نفسه ، أحد حوارى المسيح الذى تقول مصادر التاريخ إنه هو نفسه كان مصرياً من الصحراء الغربية (أى ما يمكن أن يكون ليبيا الآن) . وطبقاً للروايات التاريخية فإن القديس مرقس وصل إلى مصر حاملاً تعاليم المسيح بعد سنوات قليلة من صلب معلمه . وطبقاً لنفس الروايات التاريخية فإن القديس مرقس كتب الإنجيل الذى يحمل اسمه حينما جاء إلى مصر فى صحبة القديس بطرس . ثم إن مصر كان لها الحق - دون كل ولايات الامبراطورية الرومانية - أن تتباهى فخراً على غيرها لأنها كانت الملجأ الذى هاجرت إليه العائلة المقدسة تحاشياً لاضطهاد هيرودس .

ولقد واجه المسيحيون فى مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد فى العصر الرومانى ، خصوصاً تحت حكم « ديسيوس » و « فاليريان » و « ديوكليتيان » فى القرن الثالث وبداية القرن الرابع الميلادى ، حتى أصدر الامبراطور قسطنطين مرسوم التسامح الدينى سنة ٣١٣ . ولم يتضمن مرسوم التسامح مجرد اعتراف الامبراطور بالمسيحية فحسب ، وإنما كان من بعض آثاره أن الامبراطور وضع شارات المسيحية على أعلام جيوشه وعلى دروع جنوده ، وبعث برسله إلى الاساقفة يحملون هداياه . ويرغم ذلك فإن الاضطهاد لم يتوقف .



وقبل أن يصدر قانون التسامح فإن الكنيسة المصرية لم تكن تحتضن رموز مصر التاريخية فحسب ، وإنما كانت أيضاً تحتضن فكرة الوطنية المصرية المتميزة والمستقلة . ولقد أسهمت الكنيسة المصرية بنصيب بارز فى دراسة وحفظ الفكر المسيحى كله . وكانت الكنيسة المصرية على سبيل المثال هى التى أنشأت نظم الرهبنة^(١) ، فقد كان الأقباط يحملون صلواتهم ويلهبون إلى عزلة الصحراء ابتعاداً عن الاضطهاد وتقرباً من الله فى عزلة يتغطون فيها له . ولقد كان القديس أنطونيوس - ابن أسرة مسيحية غنية - هو أول من

(١) كانت للرهبنة من قبل سواين لى ديانات مصر القديمة قبل المسيحية .

استجاب - سنة ٢٦٨ - لقول المسيح : « اذهب وبع ما تملك واعطه للفقراء » . وفعل أنطونيوس ذلك وأنشأ نظام الرهبة ، فقد ذهب إلى صحراء وادي « النطرون » وتبعه تلاميذ له اقتفوا أثره فى الانقطاع للعبادة . ولم تكد تمضى سنوات حتى شهد وادي النطرون بناء ما يقرب من خمسين ديراً جمعت خمسة آلاف راهب قرروا أن يهبوا حياتهم كلها للمسيح .

كان نظام الرهبة أول عطاء من الكنيسة المصرية لكل الكنائس المسيحية الأخرى . ولقد كان الدور الوطنى الذى قامت به الكنيسة المصرية من أهم الخصائص التى ميزتها عن غيرها من الكنائس . كانت مصر منذ غزاها « أغسطس » - ٣٠ قبل الميلاد - قد أصبحت ولاية رومانية ، لكن شعبها لم يستطع أن ينسى أنه وريث أكثر من ألفى سنة من الاستقلال . كانت الاسكندرية وقت الغزو الرومانى أعظم مدن العالم قاطبة ، سواء فى مجالات التجارة أو فى مجالات العلم . وعندما دخلت المسيحية إلى مصر فإن بطريرك الاسكندرية كان يقف على قدم المساواة مع بطاركة القدس وأنطاكية وروما وإسطنبول ، بل وكان هناك من يتصورون أنه يقف فى مرتبة أرفع منهم . وبهذا التراث وراءهم فلم يكن غريباً أن يشعر المصريون بمرارة من التدخل الأجنبى مهما كانت الصورة التى يتخذها . وراحوا يقاومون . رفضوا العقائد التى أريد فرضها عليهم ، كما رفضوا الضرائب التى أريد فرضها عليهم أيضاً .

ولقد كان عصر قسطنطين هو الذى شهد أعظم البطاركة المصريين الذين جلسوا على كرسي الاسكندرية وهو الأنبا^(١) « أناسيوس » . كان « أناسيوس » شاباً صغيراً عندما انتخب سنة ٣٢٦ لكى يخلف البطريرك « اسكندر » . وكان « أناسيوس » سكرتير « اسكندر » قبل أن يلى مقعده . ولقد ظل على هذا المقعد ستاً وأربعين سنة لعب خلالها دوراً لم يتح لغيره من البطاركة - فى أى بلد - فى تشكيل الخريطة الدينية والفكرية - والسياسية - للعالم المسيحى . كان « أناسيوس » رجلاً نشيطاً لا يهدأ ، وكان إيمانه ثابتاً وشجاعته لا يرقى إليها شك ، وكان قادراً على الكلام وعلى الكتابة ، وأعطى جزءاً من حياته فى محاربة هرطقة أريوس التى كانت تقلل من الطبيعة المقدسة للمسيح ، وبالتالي تؤثر على صلب عقيدة الثلاثى . وفى الحقيقة فإن « أناسيوس » لم يجلس على كرسي البطريركية طويلاً ، فقد قضى أكثر من عشرين سنة من ولايته فى المنفى ، بينها ست فى عهد ابن « قسطنطين » وخليفته « قسطنطيوس » الذى طارد « أناسيوس » ووضع جائزة لمن يأتيه برأسه . وفى ذلك الوقت كان « أناسيوس » ينتقل من ملجأ إلى ملجأ هارباً من اضطهاد الامبراطور . كان

(١) كلمة « أنبا » لى اللغة القبطية القديمة تعبد نظرياً وصف « القديس » .

الرهبان يسبقونه إلى مخابته ويلحقونه ، وكان الفلاحون يتسترون على تحركاته ، ولم تحدث خيانة واحدة رغم أن كثيرين من الذين حموه تعرضوا للموت بسبب ما فعلوه له . وأصبح بطريك الاسكندرية رمزاً لمقاومة المصريين لغير المصريين وتأكيذاً لرفض مصر أن يملأ عليها أحد من خارجها آراءه وعقائده . ولقد بدأ صدام « اثناسيوس » مع أباطرة بيزنطة (من الروم) منذ اللحظة الأولى . فعندما أصبحت المسيحية ديناً رسمياً للإمبراطورية سنة ٣٨١ ونشأ الارتباط الوثيق بين الدين والدولة - فإن « اثناسيوس » رفض هذا الربط بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية واعتبره خلطاً بين ما لله وما لقيصر في حين أن المسيح يقول : « اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله » . وتقول مصادر التاريخ الكنسى المصرى إن اثناسيوس كتب إلى إمبراطور بيزنطة يقول له : « لا تقحم نفسك فى المسائل الكنسية ولا تصدر إلينا أمراً بشأن هذه المسائل . لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة ، وليس مسموحاً لنا بأن نمارس حكماً أرضياً ، وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسى » .



كان هناك بطارقة فى بقية أرجاء الامبراطورية قبلوا بسلطة الامبراطور متصورين أن رعايته للكنيسة تعطيها مزايا كبرى ، لكن « اثناسيوس » لم يكن على هذا الرأى . وربما كان فى فكره أن تبعية الكنيسة للامبراطور سوف تؤدي أيضاً إلى تبعية الشعب ليس فقط فى مسائل الحكم والسياسة ولكن أيضاً فى مسائل الوجدان والضمير ، وهذا يؤدي إلى الذلوان الكامل بما يحمله من مخاطر . ثم أصبح « اثناسيوس » طرفاً فى المناقشة الحامية التى احتدمت فى العالم المسيحى ، وأصبح اسم « اثناسيوس » علماً على الأرثوذكسية التى أصبحت أكثر المذاهب تمسكاً ومحافظة . ويسبب التقاليد التى أرساها « اثناسيوس » فإن خليفته بعد قرن من الزمان - وقت انعقاد مجمع كالندونيا - ٤٥١ ميلادية - وجد نفسه محروماً بسبب الخلاف حول طبيعة المسيح . كان حرمان البطريرك المصرى « ديوسكورس » تعبيراً عملياً عن تمسك الكنيسة القبطية بفكرها المصرى الاصيل . كانت مصر التى احتضنت المسيحية قد أعطتها بقدر ما أخذت منها وأصبحت طرفاً أساسياً فى الحوار الذى دار حول طبيعة المسيح . ووقفت الكنيسة المصرية ودافعت وانفصلت بسبب إصرارها على الطبيعة الواحدة للمسيح . كانت معظم الكنائس الأخرى واقعة تحت تأثير رجال الدين المملكتيين (أى رجال الملك) ، وأما الكنيسة المصرية فقد رفضت تسرب السلطة إليها . وبلغت النظر أن الكنيسة المصرية فى ذلك الوقت استقطبت معها كنائس السورين والأرمن واليونانيين .

كانت كنيسة بيزنطة تقول بطبيعتين للمسيح : رجل وإله . وأما الكنيسة المصرية فقد كانت تقول بطبيعة واحدة للمسيح : حلول الإله في الرجل . كان « ديوسكورس » عنيداً في دفاعه عن معتقدات الكنيسة المصرية ، وعندما وصل القرار بحرماته إلى مصر فإن غضب الشعب كان بغير حدود . لقد رفضوا بصوت واحد أن يكونوا محرومين معه . لقد كان رأيه كانت السلطة قد حرمت بطريقتهم فإنهم اختاروا أن يكونوا محرومين معه . لقد كان رأيه الذي أعلنه في المجمع هو عقيدتهم ، وكان ذلك يكفيهم بصرف النظر عما تعتقده بيزنطة وإمبراطورها وبطريقتها ، وأية قرارات تصدر عنهم جميعاً . وزادت الخطوط الفاصلة بين مصر وبيزنطة حدة . ورغم أن عهداً من السلام ساد بين الدين والدولة ، فإن مصر لم تتمتع بهذا السلام . ولم يكن الإمبراطور « تيودوسيوس » على استعداد لقبول تحد سلطته من إحدى مستعمراته ، وهكذا فإنه بعث إلى نائب الملك في مصر يقول له : « إذا لم يوافق البطريرك المصري على قرارات مجمع كالدونيا فليخرج من المدينة . وإذا وافق نجعله بطريكاً وحاكماً في نفس الوقت » . وخرج البطريرك ماشياً حافياً .



وتبع ذلك انقسام في مصر ، فإن سكانها من بقايا الإغريق انحازوا إلى كنيسة بيزنطة ، وأما الأغلبية الوطنية فإن عقائدها اختلطت بدمها وبشرتها ، وتجسد ذلك في رفضها قرارات مجمع كالدونيا . ولقد وقف الشعب للرجل^(١) الذي عينه الامبراطور خلفاً للبطريك المنفى ، ومنعه من دخول كنيسة الاسكندرية . وعندما تدخل جنود الامبراطور وقاموا بمذبحة رهبة للناس على أبواب الكنيسة وأدخلوا إليها صنعة الامبراطور فإن الشعب أدار له ظهره ورفض الاعتراف به أو الخضوع دينياً لسلطته . ووسط اضطهاد عنيف ودام أصدرت الكنيسة المصرية ما سمي بـ « قانون الإيمان » (نصه : نؤمن برب واحد - يسوع المسيح - ضابط الكل - أتى وتجسد من سيدتنا وملكتنا مريم - ونؤمن بأن لاهوته لم يفارق ناسوته لحظة واحدة أو طرفه عين) . ولقد بقى البطريرك الملكي لبعض الوقت جالساً على كرسى الاسكندرية يتمتع بالسلطة الرسمية ، وأما البطريرك المصري فقد كان ينتقل بين أديرة الصحراء يحمل معه السلطة الفعلية للكرسى البطريركى . كان هناك بطريك للإمبراطور البيزنطى ، وكان هناك بطريك للشعب المصري . كان بطريك الامبراطور من

(١) نائب البطريرك أبوليتاروس .

الملكانيين . وأما بطريك الشعب المصرى فقد التصق به منذ ذلك الوقت وصف
« القبطى » نسبة إلى اسم مصر القديم .



وفى سنة ٦٢٣ جلس على كرسى البطريرك بطرك مصرى جديد قدر له أن يشهد فترة
حاسمة من التاريخ ، وهو البطريرك بنيامين . كان بنيامين - مثل اثناسيوس من قبل - ينتمى
إلى أسرة غنية من فرشوط ، ومثل اثناسيوس أيضاً فإن بنيامين كان مسكوتراً لسلفه البطريرك
اندرونيكوس وأصبح خليفة له . أصبح بنيامين بطريكاً إبان الغزو الفارسى لمصر . ولم
يحدث صدام بين الفرس وبين الكنيسة القبطية ، فإن الفرس تركوا البطاركة والشعب
وشأنهم . وفى نفس الوقت فإن البطاركة والشعب لم يكونوا أسفين لهزيمة البيزنطيين .
وعلى كل حال فإن الكنيسة القبطية من جانبها تحفظت بالابتعاد عن سلطات الغزو
الفارسى . وبعد عشر سنوات من الحكم الفارسى عاد الامبراطور البيزنطى (كان هرقل هو
الذى يجلس على عرش امبراطورية الروم الآن) ، فاقنم مصر مرة أخرى . وحاول هرقل
بكل النفوذ الذى حصل عليه من حملاته العسكرية الناجحة ضد الفرس فى سوريا ومصر أن
يتنزه الفرصة ويفرض بالقوة توحيد الكنيسة المصرية والكنيسة البيزنطية . ويرغم عشر
سنوات من الاضطهاد الدموى البشع فإن المحاولة لم تفلح ولم يكن هناك أمل لآى حل وسط
يطرحه هرقل ، وفى الحقيقة فإن القضية لم تكن مجرد خلافات عقائدية ، وإنما كانت
القضية قد أصبحت صراعاً قومياً أيضاً . لقد تمسك الأقباط ، وأصرروا على التمسك
باستقلالهم الدينى . كانت تلك آخر ضرورات الاستقلال التى بقيت لهم . صحيح أن مصر
فقدت استقلالها السياسى وأصبحت مستعمرة ، لكن استقلالها الدينى الذى حاربت من
أجله أصبح فى ضميرها نوعاً من عودة الروح إلى استقلالها السياسى . استقلال فى القلب
حتى وإن بعد هدف استقلال الأرض . وكان هذا الاصرار على استقلال القلب دائماً من
مفاتيح فهم التاريخ المصرى .

ومرة أخرى فإن الامبراطور البيزنطى هرقل عين بطريكاً آخر يقوم فى نفس الوقت
بأعمال نائب الملك . ووجد الأنبا بنيامين نفسه لاجئاً فى بلده ، وراح ينتقل طول الوقت بين
أديرة الصعيد بينما الشعب كله معه ضد البطريرك الملكى ونائب الملك الجالس فى
الاسكندرية . ولم يكن غريباً والأمر كذلك أن يكون الشعب المصرى جاهزاً لاستقبال شىء
جديد . كان الشعب الصامد للاضطهاد ينتظر الخلاص .



وجاء الفتح الإسلامي . كان « محمد » ﷺ قد لقي وجهه ربه في المدينة في يونيو سنة ٦٣٢ ، ووصلت جيوش المسلمين إلى العاصمة السورية دمشق في سبتمبر سنة ٦٣٥ ، ثم دخل الخليفة عمر بن الخطاب إلى القدس في يناير سنة ٦٣٨ . وبعد أقل من سنة من هذا التاريخ كان القائد العربي عمرو بن العاص يقود قوة صغيرة يتراوح عدد أفرادها ما بين ثلاثة إلى أربعة آلاف فارس ، وكانت وجهتهم هي فتح أغنى الولايات البيزنطية وهي مصر .

لم يكن العرب غرباء بالنسبة لكثيرين من المصريين ، فإن قبائل عربية كثيرة كانت قد استقرت في الصحارى المحيطة بوادي النيل ، واختلطت بالمصريين وتعاملت معهم . ثم إن المصريين كانوا قد سمعوا عن الفاتحين العرب الذين فتحوا سنوريا . وصحيح أن هؤلاء العرب المسلمين كانوا شديدي الإيمان بدينهم وتعاليمه ، إلا أنهم لم يكونوا كغيرهم من الغزاة يحملون السيف ولا شيء غيره . وبالتالي فإن الناس في مصر كانوا قد سمعوا بارتياح كيف أن الخليفة عمر لم يرض أن يصلى ولا أن يصلى جنوده في كنيسة القيامة في القدس حتى لا تختلط الأمور فيديعها المسلمون لأنفسهم ويجرحون بذلك مشاعر المسيحيين . هكذا فإنه أم الصلاة ومعه جنوده خارج الكنيسة . كانت هناك أيضاً عوامل تاريخية أخرى تلذّب دورها في ربط المشاعر بين الفاتحين العرب وبين الأقباط . كان الفاتحون العرب يعتبرون إسماعيل جدّاً لهم ، وكان إسماعيل ابن جدهم الأكبر إبراهيم من زوجته المصرية هاجر . كانت هناك أيضاً ذكرى لا تنسى ، فقد كان الابن الوحيد الذي ولد للرسول ولم يقتل له أن يعيش طويلاً - من فتاة مصرية هي « مارية » القبطية .

ويجمع كل المؤرخين على أن أقباط مصر استقبلوا الفاتحين العرب باعتبارهم مخلصين من طغيان كانوا يريدون التحرر من أغلاله . ولقد زادت طمأنينة الشعب في مصر حينما سمعوا أول خطاب ألقاه عمرو بن العاص يوم الجمعة الحزينة سنة ٦٤٤ وهو يقول : « انهضوا بعون الله فازرعوا الأرض وكلوا من خيراتها ولبنها وقطعائها وصيدها . واطعموا جيادكم وحافظوا عليها ، فهي عدتكم ضد العدو وبها تنتصرون وتفنمون . واحفظوا عليها عهد جيرانكم الأقباط . إن أمير المؤمنين عمر قال لي إنه سمع رسول الله يقول إن الله سيفتح عليكم مصر بملأى فاحفظوا عهد أقباطها فهم أهلكم وهم في حمايتكم » .



ومع أن عدد الجنود الأصليين الذين جاءوا مع عمرو بن العاص في فتح مصر كان

صغيراً ، إلا أن تعريب مصر تعريباً كاملاً تم بسرعة مذهشة وفي زمن قصير . في القرن الثامن أصبحت اللغة العربية لغة رسمية للدولة ، وبالتالي فقد أصبحت لغة المعرفة والعلوم وحلت محل اليونانية . ومع مجيء القرن الحادى عشر كانت اللغة العربية قد أصبحت لغة عامة سكان مصر ، بينما تراجعت اللغة القبطية إلى الأديرة . ومع أن صلوات الكنائس كانت لا تزال تتلى وترتل باللسان القبطى القديم فإن المواعظ أصبحت الآن باللغة العربية . ومما يلفت النظر حقيقة أن الحكم والحضارة الرومانية والهلنستية حكمت مصر أكثر من ألف سنة غير أنها لم تستطع أن تنفذ إلى صميم الشعب المصرى - بينما لم تكد تمضى أكثر من أربعة قرون بعد الفتح العربى حتى أصبحت مصر عربية فى كل شيء . وكما كانت مصر تحت حكم الرومان والبيزنطيين أغنى ولاية فى الامبراطورية - فإنها استمرت كذلك تحت حكم العرب ، وبالتالي أصبحت مصدر غنى لكل من تولى حكمها . وليس هناك ما يدعو للدهشة على هذا الأساس أن مصر شهدت ٣١ واليا فى عهد الأمويين (بمعدل وال كل ثلاث سنوات) ، ثم شهدت ٧٤ واليا فى ظل العباسيين (أى وال كل سنة ونصف) . كانت مصر أكبر مكافأة يحصل عليها أحد البارزين من رجال الخلافتين الأموية والعباسية لأنها كانت تضمن لهم ثراء مؤكداً . وربما كان من هنا أن بعض الولاة تجاوزوا فى طلب المغنم ، ثم كان من تجاوزهم فى بعض المرات ما أدى إلى احتجاج جماهير الشعب المصرى ، مما أدى بدوره إلى ظهور بعض حوادث الصدام .

ومع ذلك فإنه عندما ظهر الصليبيون فى المنطقة بعد خمسمائة سنة من حكم العرب والتعريب الكامل ، فإن أقباط مصر لم يظهروا أى قدر من التعاطف ولا من التعاون مع زملاء لهم فى المسيحية . بعض ذلك كان يرجع دون شك إلى حقيقة أن المصريين تذكروا على الفور أن هؤلاء الفزاة القادمين من الشيطان الشمالية للبحر الأبيض المتوسط - سواء كانوا الرومان أو الإغريق - لم يحملوا إليهم خيراً ولا حملوا إليهم حرية . كان هناك أيضاً سبب آخر هو أن الصليبيين الكاثوليك كانوا يعتبرون عقائد أقباط مصر - وأولها عقيدة الطبيعة الواحدة للمسيح - نوعاً من الهرطقة الدينية لا تقبل فى رأيهم سوءاً عن « هرطقة » المسلمين . وتصرف الصليبيون كما كان أقباط مصر يتوقعون ، فإنهم لم يسمحوا لهم - كما أنهم لم يسمحوا للمسلمين - بزيارة القدس عندما كانت المدينة المقدسة فى أيدي الصليبيين . وعندما سقطت مدينة دمياط فى أيدي الصليبيين أثناء الحملة الخامسة (١٢١٩) ، فإن الصليبيين خطفوا كل أطفال المدينة وباعوهم إلى أسقف عكا الذى قام بتعميدهم وفق العقائد الكاثوليكية . وبعد ثلاثين سنة من ذلك ، وحينما استطاع الملك

لويس التاسع ملك فرنسا أن يحتل دمياط مرة أخرى فإنه - رغم محاولاته للحذر في التعامل مع الأقباط - أساء إليهم أبلغ إساءة حينما عين قسيساً كاثوليكياً ليكون بطريكاً للمدينة . وقرب نهاية الحروب الصليبية (١٣٦٥) وحين تمكن الملك بطرس ملك قبرص من أن يقوم بهجوم ناجح على الإسكندرية - فإن جنوده لم يكونوا يبدون اهتماماً إلا بأمرين : إما النهب والسرقه ، وإما القتل المباح للأقباط ولل يهود والمسلمين على السواء . ولم تمض إلا سنوات حتى قتل بطرس نفسه ، ومضت أربعمئة عام قبل أن يظهر غاز مسيحي آخر أمام شواطئ الاسكندرية .



لقد نزل نابليون على شواطئ مصر فى يوليو ١٧٩٨ . وبعد معركة الأهرام ، وبعد إتمام احتلال القاهرة - فإن نابليون حاول أن يبنى مؤسسات لحكومة محلية . وفى هذا فإنه - مثل حكام المماليك الذين سبقوه - لم يلبث أن وجد نفسه يستعين بالأقباط فى عدد من الوظائف الإدارية فى مسائل الرى والجمارك والضرائب وما يشبه ذلك من المهام . كان الأقباط - خصوصاً طوال عهد المماليك - هم المكلفون بمثل هذه الأعمال ، فقد كان الأمراء يستعينون بهم على رعاية المصالح دون أن يخشوا خطراً منهم على سلطة الحكم . وهكذا فإن أقباط مصر كانوا مستودع أسرار شؤونها الادارية . وفعل نابليون نفس الشيء ، وربما لم يكن أمامه بديل - هكذا فإنه قام بتعيين المعلم جرجس الجوهري (وهو أكبر موظف قبطى فى جهاز الحكم المملوكى الذى قهره نابليون) - مفتشاً إدارياً عاماً لمصر ، وطلب إليه أن يضع على الورق قواعد للوائح المتبعة فى مسألة الجمارك والرى كخطوة أولى . بل إن نابليون ما لبث أن عثر على قبطى آخر فى المجال العسكرى ، وهو الرجل الذى اشتهر باسم الجنرال « يعقوب » والذى لما لبث أن شكل ما عرف باسم اللواء القبطى الذى عمل فى خدمة الفرنسيين . ولقد أصبح الجنرال يعقوب فيما بعد قائداً مساعداً للجنرال « ديزيه » على رأس القوة التى طاردت « مراد » بك إلى صعيد مصر . وبلغت النظر على الفور أن بطريك الأقباط فى ذلك الوقت رضى عن جهود المعلم جرجس الجوهري فى تنظيم الإدارة المصرية ، ولكنه أعلن معارضته للدور العسكرى الذى قام به يعقوب . بل إن الخلاف بين البطريك القبطى والجنرال القبطى تطوّر إلى درجة أن يعقوب حاول ذات مرة أن يقتحم مقر البطريكية ركباً صهوة جواده ، لكن جنوده لم يتبعوه واضطر إلى الانسحاب . ولم ينسحب الجنرال يعقوب من مدخل البطريكية فقط ، ولكنه ما لبث أن انسحب من مصر كلية مع قلائل من أفراد لوائه عندما انسحبت كل الجيوش الفرنسية من مصر سنة ١٨٠١ .

وقد اختفى ذكره من صفحات التاريخ بعد أن غادر مصر . وتقول بعض الروايات إنه مات على الباغرة التي كانت تقله إلى فرنسا .



إن الحملة الفرنسية فتحت مصر لرياح التغيير . والحقيقة أن أفكار الثورة الفرنسية - الحرية والإخاء والمساواة - كانت قد وصلت إلى مصر قبل أن تصل إليها جيوش نابليون . ثم إن هذه الأفكار كانت أقرب إلى روح الإسلام من كل الدعاوى التي حاولت الامبراطورية العثمانية - خصوصاً في فترة انحلالها - أن تفرض بها - وباسم الإسلام - ستاراً حليدياً من حول ممتلكاتها العربية . وهكذا فإن الفترة السابقة واللاحقة على الحملة الفرنسية كانت فترة بالغة الأهمية بالنسبة للعرب من رعايا السلطان العثماني - مسيحيين كانوا أو مسلمين . كانت تلك الفترة فترة بحث دقيق في أعماق النفس وبداية لتنبه راح يحاول أن يتطلع حوله ليعيد اكتشاف ذاته وعالمه . وكان ذلك أصدق وأعمق ما يكون في مصر .

إن الحملة الفرنسية من ناحية أخرى فعلت ما هو أكثر من ذلك ، فلقد لفتت أنظار أوروبا - وعلى وجه الخصوص إنجلترا - إلى أهمية الطريق البحري والبري إلى الهند والشرق الأقصى . ثم انها أيضاً لفتت أنظار جماعات من الرجال والنساء إلى دور ينتظرهم في التسلسل الغربي إلى الشرق - وهم المبشرون .

إن الإرسالية التبشيرية البريطانية الأولى وصلت إلى مصر سنة ١٨١٥ ؛ ثم لم تلبث أن رحلت عنها دون أن تحقق أى شيء . وبعد أربعين سنة كان قد جاء دور المبشرين الأمريكيين لكي يحاولوا في مصر . كان هؤلاء المبشرون قد صنعوا لأنفسهم قاعدة في لبنان ، والآن فقد بدأوا يمدون فرعاً منهم إلى صعيد مصر حيث كانت توجد الكثافة السكانية للأقباط . كان المبشرون البريطانيون والأمريكيون يتصورون في الأصل أنهم يستطيعون أن يمارسوا عملهم التبشيري بين المسلمين . وعندما اكتشفوا أن هذه المحاولة من ضروب المستحيلات - فإنهم لم يلبثوا أن حوّلوا اهتمامهم إلى العمل بين الأقباط .

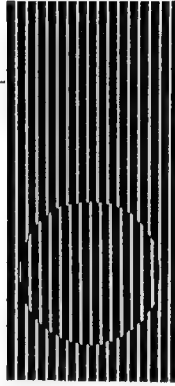
ومن سوء حظ الكنيسة القبطية أنها لم تكن مهية في ذلك الوقت - منتصف القرن التاسع عشر - لمواجهة هذا التحدي المنقض عليها من وراء البحار حاملاً معه أفكاراً جديدة ورجالاً جديداً . فلمدة قرون قبل ذلك كان أقباط مصر يعيشون جنباً إلى جنب مع إخوانهم المسلمين ، وفي معظم الأحيان كانت العلاقات طيبة ، وفي أقلها كانت هناك أسباب للاحتكاك . لكن أتباع الدين كانوا يعتبرون أنفسهم مصريين . وربما كان الأقباط في

صميم قلوبهم يعتبرون أنفسهم مصريين أكثر من بقية سكان مصر ، لكن التفاوت العددي بين أتباع الدينين كان يصنع فى النهاية نوعاً من التوازن ضم الكل على أرض مصر فى إطار من السلام . والحقيقة أن شبه نظام قام واستقر لتحديد ودمج العلاقات بين الطائفتين . فى كل قرية مصرية تقريباً كان هناك نمط واحد لا يكاد يتغير : العمدة مسلم والصراف قبطى . أولهما فى القرية مسؤول عن سلطة الحكم ، والثانى مسؤول عن شؤون المال ، وكلاهما لا يخشى منافسة من الآخر . وكان من الصعب فى أى قرية تمييز القبطى عن المسلم . بل إن القسس الأقباط كانوا من الفلاحين العاديين . كان الواحد منهم يعمل حافياً فى حقله طوال الأسبوع ، وفى يوم الأحد يفتح حجرة فى بيته ومنها يقود طقوس الصلوات التى كان يحفظ نصوصها القبطية عن ظهر قلب بطريقة السماع - لأنه لا يكتب ولا يقرأ - كما أنه لا يعرف هذه اللغة أساساً . وفى يوم الاثنين كان القسس القبطى يعود إلى عمله فلاحاً عادياً شأن غيره من مئات الألوف على التربة السمراء . بل إن عرش البطريك القبطى فى ذلك الوقت لم يكن غير حصيرة على الأرض يجلس عليها ومن فوقها يباشر سلطاته الدينية .



ولقد كان البطريك كيرلس الرابع - الذى جلس على الكرسي البطريكى القبطى من سنة ١٨٥٤ إلى سنة ١٨٦٢ - رجلاً ذكياً بالفطرة : كان من أوائل من راوا المخاطر التى تهدد الكنيسة القبطية واستقلالها من جراء نشاط المبشرين الغربيين . وهكذا فإنه منذ اليوم الأول بدأ يحارب نشاطهم . وتروى « ريتا هوج » - وهى ابنة المبشر الأمريكى المشهور « جون هوج » - فى كتاب لها أن والدها جلس مرة يحاول إقناع كيرلس الرابع بأن يرفع الحظر الذى فرضه على نشاط الارساليات التبشيرية الغربية بين أقباط مصر . كان جون هوج قد أتى معه - لمقابلة البطريك - بالقميص الأمريكى العام فى القاهرة فى ذلك الوقت ، لكى يعطى وزناً لجهوده مع البطريك ، لكن البطريك كان حازماً . ولم يكن حزم كيرلس الرابع مجرد حزم سلبى بل إنه قرر أن يتحرك هو نفسه لمواجهة تحديات الحصر . إن البطريك كيرلس الرابع فى ذلك الوقت قام بشراء مطبعة لطبع الكتب ، وعندما وصلت مطبعته إلى القاهرة فإن البطريك رأى أن يكون ذلك باحتفال عام يكون من شأنه إعلان رغبته فى تجديد شباب الكنيسة القبطية . وهكذا فإن القسس والشمامسة قلموا بزف الصناديق التى تحوى قطع المطبعة فى موكب كنسى إلى المبنى الذى أعد لها . كان زفافاً بالمعنى الحقيقى والرمزى ، فقد غنى فيه الشمامسة ترنيمة « أوبورو » ، وهى الترنيمة التى كانت تستعمل فقط حينما يدخل إلى الكنيسة شخص مرموق . لقد قرر البطريك أن يجعل موكب المطبعة مناسبة

ترحيب واستقبال كنسى وشعبى لكى يعلن أن الأقباط على استعداد لمواجهة تحديات العصر . وهناك قصص كثيرة تروى عن البطريك كيرلس الرابع أشهرها ما حدث بينه وبين القنصل العام لروسيا القيصرية فى القاهرة . فقد ذهب القنصل إلى مقابلة البطريك لكى يقول له إن الكنيسة الأرثوذكسية فى روسيا ، شأنها فى ذلك شأن الكنيسة القبطية فى مصر ، لا تقبل أحكام كالدونيا - ثم يسأله ما إذا كان يرى مناسباً أن يضع رعاياه من الأقباط فى مصر تحت حماية القيصر الروسى العظيم (كان ذلك عصر تسابق كل الامبراطوريات على مواقع الاستغلال والنفوذ فى الشرق) . ولكن البطريك كيرلس الرابع رد على تساؤل القنصل الروسى بتساؤل من جانبه - سأل : « هل يموت القيصر الروسى ؟ » - ورد القنصل : « بالطبع ، إنه شأن جميع البشر يموت عندما ينتهى أجله » - ورد البطريك كيرلس : « إذن ، فلماذا أضع نفسى وأهلى تحت حماية من يموت ، فى حين أننا جميعاً فى حماية حتى لا يموت ؟ » .



رياح التغيير

كان كيرلس الرابع مشهوراً بلقب « المصلح » . ولم يكن سبب هذا اللقب مجرد أنه جاء بمطبعة ، ولكن أيضاً لأنه كان أول من فتح مداوس اللبنات كما للصبيان في القاهرة ، ثم أيضاً لأن داراً جديدة للبطريركية بُنيت في عهده . وبعد وفاته فقد حل محله البطريرك ديمتريوس ، لكنه لم يمكث طويلاً على الكرسي البطريركي لأن الموت عاجله قبل أن يترك أثراً باقياً في تاريخ الكنيسة القبطية . ولفترة انتقالية قصيرة تولى الكرسي البطريركي بالنيابة أسقف الاسكندرية مرقص .

كان اسماعيل الآن خديوى مصر ، وكانت رياح التغيير تهب من الغرب على وادى النيل بقوة إعصار . ولقد أثرت هذه الرياح بقوة على أقباط مصر ، شأنهم في ذلك شأن المسلمين فيها . وكان من أول آثار رياح التغيير أن الرجل العادى بدأ يشعر أن هناك دوراً يستطيع أن يؤديه - بل لابد له أن يؤديه - في مجتمعه . وأحس المواطن القبطى أن شؤون الكنيسة تعنيه . كان بين الآراء الجريئة لكيرلس « المصلح » رأى بأن يكون لكل أبرشية مجلس يتولى أمورها يضم فرعين : فرع للشؤون الكنسية يضم رجال الدين ، وفرع للشؤون المدنية يضم مواطنين عاديين . ولقد نظم هذا الفرع الأخير فيما بعد ، ورتب نظامه بحيث يجرى انتخاب أعضائه كل خمس سنوات بالاقتراع العام ، وأوكل إليه بطريقة واضحة دور الإشراف على المسائل المالية والمدنية للأبرشية . ولقد آيد مرقص هذا التنظيم الذى

أصبحت له قوة القانون سنة ١٨٧٤ ، وتطور ليصبح المجلس الملى (على نمط غيره من المجالس الملية التي وجدت في الامبراطورية العثمانية لكي ترمى المسائل الطائفية الدينية لكل مجتمعات الأقليات الدينية) . وكان النظام يقتضى أن يرأس المجلس الملى أرفع موظف قبطى فى الحكومة ، وفى العادة فقد كان هذا الموظف بدرجة وكيل وزارة فى إحدى الوزارات .



وفى سنة ١٨٧٥ جرى انتخاب بطريك جديد . كان راهباً من دير فى مديرية البحيرة ، وقد اشتهر باسم « يوحنا الناسخ » لأنه قضى ثلاثة عشر عاماً من حياته فى نسخ عدد من المخطوطات القديمة بهدف الحفاظ على تراثها ، واتخذ يوحنا الناسخ لنفسه اسم « كيرلس الخامس » . ولفترة من حكمه فإن العلاقات بينه وبين المصلحين المدنيين كانت طيبة ، لكن الخلافات ما لبثت أن ظهرت بين الفريقين بسبب حقوق الإشراف على أوقاف الكنيسة القبطية . واحتدمت المعركة بين الفريقين لأن البطريرك راح يراقم تدخل المجالس الملية فيما اعتبره اختصاصاً مطلقاً للكنيسة ، وبالتالي تحدياً غير شرعى لسلطته . وفى نفس الوقت فإن المصلحين المدنيين كانوا يشعرون أن الأوقاف القبطية والمصالح المتصلة بها كانت أكبر من أن تترك تحت السيطرة الكاملة لراهب واحد ، وأصبح الصراع مريراً . كان بطرس غالى باشا قد أصبح رئيساً للمجلس الملى العام ، وقد حاول أن يحل الخلاف عندما طلب إلى الخديو أن يتدخل فى الأمر ، وفى نفس الوقت تألفت أيضاً جمعية للتوفيق بين الفريقين أطلق عليها اسم « جمعية التوفيق القبطية » . ولم تنجح كل جهود التوفيق . وفى سنة ١٨٩٢ لجأ بطرس غالى باشا ومعه أغلبية من المجلس الملى العام إلى خديو مصر الشاب فى ذلك الوقت - « عباس حلمى » الثانى - ليطلبوا منه تنحية البطريرك كيرلس الخامس . وحاول القنصل العام الروسى فى القاهرة أيامها أن يتدخل فى الخلاف ، ولكن جهوده لم تصل إلى نتيجة . واستجاب الخديو عباس حلمى الثانى لطلب بطرس غالى وأغلبية المجلس الملى ، وقرر تعيين أحد الأساقفة - وهو الأسقف « أنناسيوس » من دير صنبو - قائماً بأعمال البطريرك ، لكن البطريرك كيرلس كان أسرع من الكل . وبينما كان أنناسيوس يركب القطار من الصعيد فى الطريق إلى القاهرة ، لقيه على محطة بنى سويف أسقف بنى سويف بأمر من البطريرك حاملاً له رسالة مؤداها : « أنه قد تجاوز سلطات ، وعصاه ، ولهذا فقد قرر البطريرك حرمانه » . وتصور أنناسيوس أنه يستطيع أن يتجاهل قرار الحرمان ، فواصل السفر إلى القاهرة ، لكنه عند وصوله إليها وجد جماهير غفيرة تحيط بدار

البركخانة وتمنعه من الدخول ، والمظاهرات تهتف في وجهه : « اذهب يا محروم » .
وبالرغم من التأييد الشعبي الكاسح للبطريك كيرلس ضد أعدائه في المجلس الملي ،
وعلى رأسهم بطرس غالى ، فإن الخديو عباس حلمى الثانى - بتأثير نصائحهم - قرر نفي
كيرلس إلى دير فى وادى النطرون . ولقد كان أحد رؤساء الوزارات المسلمين - رياض
باشا - هو الذى ذهب إلى الخديو عباس حلمى ليقول له « أن الدستور لا يعطيه الحق فى
نفي مواطن مصرى عادى ، فكيف ينفى زعيماً روحياً له مكانة لا تقل عن مكانة بابا روما » .
وعاد كيرلس الخامس من المنفى متصراً على كل أعدائه . وأتيح له أن يلعب دوراً
بارزاً فى الثورة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى سنة ١٩١٩ .



إن الاحتلال البريطانى لمصر كان قد أدى إلى تغييرات فى أحوال أقباطها نتيجة لفتح
أبوابها للنفوذ الأوروبى فى عصر الخديو اسماعيل . كانت الثورة العرابية - إلى جانب ذلك -
رد فعل مصرى أصيل تجاه زيادة النفوذ الغربى . وقد انتهى الصراع بين الوطنية المصرية
والتدخل الأجنبى فى ذلك الوقت إلى احتلال مصر بواسطة الانجليز - لكن بمجمل ظروف
ذلك العصر كله جاءت بظواهر كثيرة ومختلفة ، منها ظاهرة نمو طبقة متوسطة مصرية راحت
تحصل على جزء من الثروة المتدفقة من التجارة ، وعلى نصيب يتسع يوماً بعد يوم فى ملكية
الأرض الزراعية . وبالمطبع فإن الطبقة المتوسطة المصرية الجديدة التى بدأت تنمو كانت من
الطائفتين : المسلمين والأقباط . ويمكن أن يقال إن حظ الأقباط فى هذه الظروف كان -
لأسباب متعددة - أكثر ظهوراً ، فقد أتيحت لهم - لأول مرة - ملكية مساحات شاسعة من
الأراضي الزراعية ، كما أن عدداً كبيراً من الوظائف الرئيسية فى الدولة تفتحت أمامهم
خصوصاً فى عدد من وزارات الحكومة ، كوزارة المالية والأشغال العامة ومصالح البريد
والسكك الحديدية . وربما كان ذلك اتساقاً - على نطاق أوسع - مع التقليد القديم الذى
جعل شؤون الحسابات وجباية الضرائب من نصيبهم خلال قرون طويلة من تاريخ مصر .
وبالمطبع فإن ذلك أحدث بعض الحساسيات ، لكن هذه الحساسيات تعقدت بعض الشيء
عندما وقع اختيار سلطة الاحتلال البريطانى على بطرس غالى باشا لكى يرأس محكمة
دنشواى فى يونيو ١٩٠٦ . كانت محكمة عجيبة ومحاكمة أعجب ، وكانت فى كل الأحوال
تمثيلاً فظاً لأهباب الاحتلال البريطانى . وكان رد فعل الأحكام التى صدرت بالاعدام عن
محكمة دنشواى شديداً لدى كل جماهير الشعب المصرى ، وتبلور رد الفعل فى فبراير
١٩١٠ حينما أقدم وطنى مصرى مسلم هو « إبراهيم الوردانى » على اغتيال بطرس غالى

باشا عقاباً له وقصاصاً . فى هذا المناخ حاولت سلطات الاحتلال البريطانى - وطبقاً لمبدأ « فرّق و احكم » - أن تستغل المشكلة الطائفية ، كما أن آخرين غيرها حاولوا استغلالها ، وبينهم بعض البعثات الدبلوماسية وبعض البيوتات المالية التى راحت تتظاهر بالعطف على الأقباط بدعوى أنهم أكثر قدرة على العمل وأشدّ جلدأ وإخلاصاً .

وفى جو النذر الذى أعقب اغتيال بطرس غالى وعمليات الإثارة التى لحقت به - جرت الدعوة إلى عقد مؤتمر قبطى عام تم عقده فعلاً فى أسيوط سنة ١٩١٠ ، وبدأت فيه محاولة لوضع ما سعى به - « حقوق الأقلية » . وكان الرد عليه بمؤتمر إسلامى عام عقد فى القاهرة فى السنة التالية . وحاول الانجليز تمويض خسارتهم - باغتيال بطرس غالى - بتعيين قبطى بارز آخر ، وهو يوسف سليمان باشا ، لتشكيل الوزارة - لكن البطريرك كيوس الخامس نصح يوسف سليمان باشا بعدم القبول . غير أن ضغوط الآخرين على يوسف سليمان باشا كانت أقوى من نصيحة البطريرك ، وهنا تطوّع وطنى مصرى آخر ، وهو قبطى هذه المرة - عربان سعد - بأن يغتال يوسف سليمان باشا . وبالفعل فإنه قام بإلقاء قنبلتين على موكبه ، نجا منهما بمعجزة - وافتتح بعدها أن رئاسته للوزارة لا تخلم إلا هؤلاء الذين يحاولون إثارة واستغلال الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط .



كان ذلك سنة ١٩١٩ ، وكان الجدل الدائر حول شكل الحركة الوطنية المصرية قد بدأ يستقر نهائياً لصالح نضال موحد فى اتجاه هدف واحد ، هو هدف الاستقلال . قبل ذلك كان مصطفى كامل - والحزب الوطنى معه - يرى أن مصر كبلد إسلامى تقع ضمن إطار الخلافة العثمانية ، وبهزيمة تركيا فى نهاية الحرب العالمية الأولى فإن نظام الخلافة سقط . وبدا لفترة من الزمن أن الملك فؤاد - ملك مصر وقتها - تداعبه فكرة إرث الخلافة ، لكن الفكرة ما لبثت أن تبخرت بحكم حقائق الظروف . وعلى أى حال فإن التيار العلمانى فى ذلك الوقت أكد قوته . وتجمعت قوى الثورة ضد الاحتلال البريطانى على الأساس الوطنى ، وكانت ثورة سنة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول شديدة الوعى بحقائق مصر عندما رفعت شعار « وحدة الهلال والصليب » . ولقد أدرك أقباط مصر أن الاحتلال البريطانى لمصر ليس إلا عارضا طارئاً فى تاريخها . ورغم أنهم قد لا يكونون أكثر من عشرة فى المائة من السكان ، إلا أن أقدارهم تتصهر فى نفس البوتقة مع أقدار إخوانهم من المسلمين . وربما ساعدت المصالح المتسعة للطبقة المتوسطة فى ذلك الوقت - بما فيها من مسلمين ومسيحيين - على توحيد المواقف بأكثر مما استطاعت اختلافات الدين أن تفرّق بينهم . لقد

أحسن كل من المسلمين والأقباط أن أى خلافات بينهم سوف تستغل بواسطة الانجليز لاستيلاء سيطرتهم . وقد تبين الفريقان أن محاولات التفرقة لا ينبغي أن تنجح ، وكتعبير عن التضامن الوثيق فإن مشايخ الأزهر راحوا يحرضون على الثورة فى الكنائس ، كما راح القسس الأقباط يلقون عظاتهم فى المساجد - وفى الأزهر على وجه التحديد - بعد صلاة الجمعة .

كان سعد زغلول شديد الوعى بالمشكلة الطائفية ، وبفضل قيادته للثورة سنة ١٩١٩ ، وبفضل المبادئ التى أرساها فى « الوفد » ، فإن هذه المشكلة التى ظهرت لها بوادر فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لم تلبث أن تراجعت ، وبدأ أنها حُلّت . وتحتوى محاضر مناقشات اللجان التحضيرية لدستور سنة ١٩٢٣ - وبالأذات لجنة الأقليات ، التى ضمت أعضاء من المسلمين والأقباط - على صفحات تشهد للفريقين ببعد النظر وصدق التعبير عن الضرورات والحقائق الوطنية . إن هذه اللجنة رفضت مبدأ التمثيل النسبى للأقليات فى البرلمان ، على أساس أن ذلك سوف يؤكد منطلق التفرقة بين مواطنين فى أمة واحدة .

وفى حزب الوفد - تحت قيادة سعد زغلول ، وبعده تحت قيادة مصطفى النحاس - فإن عدداً من أبرز أقطاب الوفد كانوا من الأقباط (وعصا واصف وسينوت حنا) . وكان سكرتير عام الوفد تحت زعامة مصطفى النحاس هو مكرم عبيد باشا ، الذى تولى وزارة المالية دائماً فى كل وزارات الوفد حتى سنة ١٩٤٢ . وكان مكرم عبيد من ألمع الشخصيات فى الحياة السياسية المصرية ، ومن أبرز وزراء الاقتصاد فى مصر ، بل إن مكرم عبيد كان من أكثر السياسيين المصريين فى تلك المرحلة وعياً باحتياجات مصر الاجتماعية ، وكان - فى وسط ظروف الحرب العالمية الثانية - هو الذى أعلن شعاره المشهور بأنه « إذا كان واجبنا أن نحرق المصرى من استغلال الأجنبى - فإن علينا فى نفس الوقت أن نعمل لتحرير المصرى من استغلال المصرى » .

هكذا فإنه - سياسياً واقتصادياً واجتماعياً - كان الأقباط فى مصر قد أصبحوا عنصراً مندمجاً مع التيار الرئيسى للحياة المصرية .

وفى داخل الكنيسة القبطية - وفى هذا الوقت - كانت هناك صورة جديدة تظهر وتتضح معالمها يوماً بعد يوم .

جيل جديد

في بداية هذا القرن كان هناك موظف في البطريركية يدعى «حبيب جرجس» . كان عمله متصلاً بالتعليم الديني ، ولكن اهتماماته كانت أبعد وأوسع بحيث شملت كل مناحي الحياة في المجتمع القبطي . كان شديد الاحساس بمراث الكنيسة القبطية وبالتحديات التي تواجهها . في رأيه - سواء من المبشرين الأجانب أو من التيار العلماني الذي ظهر في مصر مع حركة التنوير ، أو من التأثيرات الإسلامية التي وافقت نمو الحركة الوطنية المصرية خصوصاً بنفوذ رجال من أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ، ثم الاتجاه الواضح في الحزب الوطني تعاطفاً مع الخلافة العثمانية . كان حبيب جرجس قد ألف مجموعة من الكتب والمنشورات ، وكانت كلها تتناول ما يشغل باله من قضايا ، وكانت القضية الأساسية التي تشغله كما يبدو من كتاباته هي « خصوصية » أقباط مصر . وقد كتب مرة يقول : « نحن الأقباط يحق لنا أن نفخر بالدور القيادي الذي لعبناه في تطور المسيحية » . وكان ذلك صحيحاً بدون جدال ، فإن أي قبطي مصري يذهب إلى فنلندا مثلاً يكتشف أن المسيحية لم تدخلها قبل القرن الحادي عشر . . بينما وجدت المسيحية في مصر منذ أيامها الأولى . ثم أن الكنيسة القبطية في مصر كانت طرفاً رئيسياً في الحوار الذي شكل العالم المسيحي منذ الأيام الأولى وحتى الآن . وكان « جرجس » أول من استعمل التعبير الخطير « الأمة القبطية » . . . يعني به شيئاً أكبر من مجرد الكنيسة القبطية ورعاياها .

وقد بدأ جرجس حملة واسعة لإعادة بعث اللغة القبطية القديمة . وبشكل عام فلقد يمكن القول إن دوره في المجتمع القبطي وبين الأقباط كان يتوازي مع الدور الذي قام به بعض المصلحين الإسلاميين من أمثال الأفغاني وعبد . كان التوازي زمنياً على وجه التقريب ، كما أنه كان هناك نوع من التشابه - مع اختلاف الغايات - في النظرة النقدية إلى أحوال المجتمع في الحدود التي شغلت بالالمجدين أو الأصوليين بالنسبة للإسلام والمسيحية .

ويبدو من كتابات حبيب جرجس أن أوضاع الكنيسة القبطية كانت تزداد ، خصوصاً بما لحق بها في رأيه من عوامل الضعف والتفكك . كان الهرم الكنسي الذي يقف البطريرك على قمته لا يزال على شكله الظاهر ، ولكن هذا الهرم من الداخل كان يبدو لحبيب جرجس خاوياً من الحيوية . كانت قاعدة هذا الهرم الكنسي تتكون من الشماسة ، والشماس هو الدرجة الأدنى في سلم الكنيسة ومهمته أن يساعد الكاهن في الخدمة الكنسية . وكان الأصل في مهمة الشماس أن يكون متفرغاً لعمله ، وعندما سامت الأحوال داخل الكنيسة فإن معظم الشماسة أصبحوا صبياناً متطوعين ، ولمدة ثلاثة أو أربعة قرون كان هذا هو الوضع .

فوق القاعدة العريضة من الشماسة في التركيب الهرمي للكنيسة كان هناك الكهنة وهم العمود الفقري في الخدمة الكنسية ، وكان هؤلاء الكهنة من القسس الذين يسمح لهم بالزواج ، ولقرون طويلة أيضاً فإن معظمهم كانوا من فلاحى الريف الذين يعملون في الأرض طوال الأسبوع ويفتحون حجرة للصلاة في آخره .

فوق القسس (أو الكاهن) يجيء القمص ، وهو عادة رئيس كنيسة كبيرة يقوم بمساعدته ما بين ثلاثة أو خمسة من القسس . وإذا لم يكن رئيس كنيسة كبيرة ، فإنه يكون عادة مسئولاً عن أكثر من كنيسة صغيرة في منطقة واحدة .

وعندما يصل التركيب الهرمي للكنيسة إلى تلك الدرجة فإنه يبدأ في الاختلاف نوعياً في اتجاهه نحو القمة ، إذ يبدأ من هنا سلك الرهبان ، فمنهم يجيء الأساقفة الذين يتولون الرعاية الكنسية على مستوى الأقاليم . إن الأساقفة لا يتزوجون باعتبارهم من الرهبان ، وتعتبر رسامة كل واحد منهم على أبرشيته نوعاً من الزواج المقدس بينه وبينها . والأبرشية هي منطقة الولاية الجغرافية لسلطة الأسقف ، والذي يرسم حدودها هو المجمع المقدس ، وهذه الحدود غير قابلة للتغيير في حياة نفس الأسقف على قاعدة أنه وأبرشيته في زواج لا يفصله إلا الموت . وفي العادة فإن تقسيم الأبرشيات كان يتسق في مصر إلى حد كبير مع تقسيم المديريات والمحافظات فيما بعد .

ومن الأساقفة - الرهبان - كان يتكوّن المجمع المقدس الذى هو أعلى سلطة فى الكنيسة ، والذى كان يقوم بالدور الأساسى عادة فى اختيار البطريرك .

كان هذا هو الشكل الهرمى بصفة عامة ، وكان لا يزال باقياً على حاله منذ قرون طويلة ، لكن حبيب جرجس بدأ الآن يرى أن هذا الشكل يحتاج إلى إعادة بعث جديد . وباعتباره متصلاً بشؤون التعليم فى البطريركية فإن حبيب جرجس بدأ من النقطة التى كان يقف عندها . كان يرى أن قسيس القرية قد أصبح فى الواقع فلاحاً أميناً يتلو ترانيم ودعوات يحفظها بالسماع دون أن يعرف لها قاعدة أو يدرك لها معنى ، وكان ذلك فى رأيه طبيعياً لأن مسؤولية التعليم القبطى فى القرى كانت تقع على عريف يتولى تحفيظ الأطفال صوت الترانيم ونبرات الأذعية ، وكانوا فى كل قرى مصر يدفعون له أجره فى المواسم ، ويدفعونه عيناً : بالبيض وبالدجاج وبالبلح ، الخ . لكن حبيب جرجس كان يرى أن الأمور تتغير بسرعة . إن الرسائل البريطانية والأمريكية بدأت تتجه إلى بناء مستشفيات ودور ملاجئ لليتامى . ثم إن هؤلاء المبشرين هم الذين أدخلوا إلى مصر فى أواخر القرن الماضى أول إنجيل مطبوع ، وكان قادمًا من لبنان . ولم يكن الإنجيل هو المطبوع الوحيد ، وإنما كانت هناك مطبوعات أخرى عن أدبيات المسيحية غيره تباع فى السوق وتباع بأسعار رخيصة على عربات « الكارو » فى شوارع مدن مثل أسيوط وغيرها (كانت نسخة الإنجيل تباع على هذا النحو فى أسيوط بنصف قرش) . وهكذا فإن الرسائل - سواء بوجودها المباشر أو بتأثيرها المحسوس - راحت تعمل فى المناطق القبطية الحساسة فى صعيد مصر . وبدأ أن جهود هؤلاء المبشرين تلاقى نجاحاً كبيراً ، فقد بدأ كثيرون من الأقباط فى صعيد مصر يغيرون مذهبهم ويتنقلون بأعداد ملفنة للنظر إلى المذهب البروتستانتي والمذهب الكاثوليكي .



ومع أنه كانت هناك محاولة من جانب الكنيسة القبطية لمواجهة هذه التحديات الجديدة - إلا أن حبيب جرجس كان يرى أن الأمر يحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك . كانت الكنيسة قد أسبغت رعايتها على جمعية اسمها « جمعية أصدقاء الكتاب المقدس » ، وكان على هذه الجمعية أن تستعمل مطبعة البطريركية وأن تنشر كل ما تستطيع نشره من تراث الكنيسة القبطية . وكان رأى حبيب جرجس أن الضرورات تقتضى العودة إلى البداية - أى البدء بالتعليم من أول مراحله . وعلى هذا الأساس فقد اقترح ودعا إلى إنشاء مدرسة دينية فى أحضان البطريركية ، وتأسست هذه المدرسة بالفعل باسم « المدرسة اللاكيريكية » سنة ١٩١٠ . وفى البداية فقد فتحت أبوابها لأبناء عدد من القسس ، وكان رأى حبيب

جرجس أن هؤلاء - بحكم نشاطهم - أقرب استعداداً إلى تلقى التعليم الدينى عن غيرهم من الصبيان . وكان المؤهل الوحيد المطلوب فى المدرسة الاكليريكية فى ذلك الوقت هو شهادة الدراسة الأولية . ومع تقدم التعليم العام فى مصر ، فقد ارتفع مستوى القبول ليصبح الحصول على البكالوريا (الثانوية العامة) شرطاً لدخول المدرسة الاكليريكية . ولم يتح لحبيب جرجس أن يعيش لكى يرى المدرسة الاكليريكية وقد تحولت إلى كلية ، ثم يرى الكلية وقد تحولت إلى جامعة دينية قبطية .

ولم تكن المدرسة الاكليريكية وما تطورت إليه هى كل إسهام حبيب جرجس فى تطوير الكنيسة القبطية من الداخل عن طريق التعليم ، وإنما كانت له جهود أخرى من أهمها دوره فى إنشاء «مدارس الأحد» التى قدر لها فيما بعد أن تلعب دوراً كبيراً فى الحياة المعاصرة للكنيسة . ولم تكن فكرة مدارس الأحد فكرة جديدة اخترعها حبيب جرجس ، ولكنها كانت فكرة انتشرت فى الغرب ووجدتها حبيب جرجس ، صالحة للتطبيق فى مصر ، بل لعله لم يكن أول من وجدها صالحة للتطبيق فى مصر ، لأن الإرساليات الكاثوليكية طبقتها قبله فى مراكز نشاطها فى الصعيد . وحين قام حبيب جرجس بتطبيق فكرة مدارس الأحد فى القاهرة أولاً ، فإنها أخذت على الفور بُعداً جديداً . كانت فكرة مدارس الأحد الاساسية هى أن الأطفال يذهبون إلى الكنيسة مع ذويهم يوم الأحد ، لكنهم عندما يصلون إلى هناك يفصلون عن ذويهم ويذهبون وحدهم ومع غيرهم من الأطفال إلى غرفة أخرى . وبينما ينهمك الكبار فى الصلوات فى القاعة الرئيسية للكنيسة فإن أطفالهم فى مكان آخر قريب منهم ينهمكون فى دروس مكثفة لا تشمل الإنجيل وحده ، إنما تمتد إلى تاريخ المسيحية والتاريخ القبطى والتراث المتميز للكنيسة القبطية .

ولابد أن يقال أن كلا الخطوتين : خطوة إنشاء المدرسة الإكليريكية من ناحية - وخطوة إنشاء مدارس الأحد من ناحية أخرى - تضافرتا معاً لتصنعا تياراً قوياً كان له تأثيره المحسوس فى الكنيسة القبطية . إن هذا التأثير راح يتزايد مع السنين ومع زيادة عدد الخريجين من المدرستين وتقدمهم فى مختلف مناحى الحياة . ثم إن هذا التأثير المتزايد ، والذى كان فى البداية دينياً أو ثقافياً بحتاً ، ما لبث أن بدأ يأخذ نبرة سياسية بدأت تسمح بوضوح ، خصوصاً فى المحيط القبطى .



إن الأجيال الأولى من خريجي المدرسة (الكلية) الإكليريكية ومن مدارس الأحد ..

بدأت تصل إلى مواقع التأثير في الثلاثينات والأربعينات . في هذا الوقت كان الشباب كله في مصر وغيرها يتلقت حوله بقلق باحثاً عن حلول سياسية لمشاكل اجتماعية ملحة . كان ذلك حال الشباب من المسلمين ، فاتجه بعضهم إلى الإخوان المسلمين وإلى التنظيمات اليسارية . وفيما يتعلق بشباب الأقباط ، فقد بدأ الأمر أن الحركة الشيوعية جاهزة لاستقبال كثيرين منهم . لم يكونوا بالطبع مستعدين للانضمام للإخوان المسلمين ، ولم يكن هناك حتى ذلك الوقت - وبوضوح - تنظيم على نمط الإخوان المسلمين في الناحية القبطية يمكن أن يستقطب نشاطهم . ولسنوات قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها برز في الحركة الشيوعية المصرية وفي التيار الأكثر تصلباً فيها - وهو تيار « التروتسكيين » - عدد من الشباب الأقباط . لكن ظاهرة ملفتة للنظر طرأت فجأة بعد الحرب العالمية الثانية . لقد بدأ عدد من شباب الأقباط من خريجي الجامعات - من كليات الهندسة والحقوق ، ومن المتخصصين في الآداب والفلسفة - يقدمون أنفسهم إلى الإدارة طالبين الالتحاق بسلك الرهبنة . كانت الظاهرة مفاجئة ، كما كانت ملفتة للأنظار . ولم يكن ممكناً لهذه الظاهرة أن تكون محض مصادفة ، وإنما كان وراءها بالتأكيد منطق محدد في فكره وفي هدفه . كان واضحاً أن هناك مجموعات من الشباب تؤمن أن الكنيسة القبطية لا تزال هي العنصر الأساسي في حياة الأقباط في مصر . وكان واضحاً أيضاً أن هذه المجموعات من الشباب تعتقد أن السيطرة على شؤون الكنيسة تتركز في أيدي الرهبان الذين يرأسون الأديرة أو يشغلون مراكز الأساقفة ، وبالتالي يكونون المجمع المقدس . وكان واضحاً أخيراً أن هذه المجموعات من الشباب ترى أن القوة في الكنيسة ، ومن ثم القوة في المجتمع القبطي ، تكمن في الأديرة .

ثم جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ . وفي أول الأمر هلّل لها كل الشعب المصري بمن فيهم المسلمون والأقباط . ومع أنه كان هناك عدد من كبار ملاك الأراضي والأثرياء الأقباط ضمن صفوف النظام القديم - السابق على الثورة - إلا أن هؤلاء كانوا أقلية ضئيلة . ولقد كان هناك مثيل لهذه الأقلية المتميزة بين المسلمين ، وربما كان يحق للأقلية من الفريقين أن يقلقوا لانتهاء نفوذهم بقيام النظام الثوري الجديد - إلا أن التيار الكاسح بين الجماهير (المسلمين والأقباط) كان صلباً في تأييده للثورة في تلك الأيام .

ثم بدأ بعض الأقباط يلاحظون ظواهر بدلت لهم في ذلك الوقت مما يستحق الاهتمام . على سبيل المثال لم يكن هناك عضو قبطي في مجلس قيادة الثورة الذي أصبح بعد يوليو ١٩٥٢ سلطة الحكم العليا في البلاد . ومع أنه لم يكن من حق أحد أن يتصور أن

حركة سرية تحت الأرض للضباط الأحرار كان عليها أن تراعى التوازنات الطائفية - إلا أن الملاحظة بدت متطابقة في الشكل ، خصوصاً بعد أن أصبحت قيادة الثورة سلطة عليا . ولقد كان هناك عدد لا بأس به من الضباط الأقباط بقرب صفوف حركة الضباط الأحرار ، لكن هؤلاء لم يكونوا ضمن البارزين في الصفوف . وكان بعض هذا منطقياً بطبائع الظروف ، فالأقليات عادة في أى بلد - خصوصاً إذا كان الونثام يسود حياتها مع الأغلبية - لا تنضم بسهولة إلى حركات سرية تحت الأرض . ومثل هذا كان يمكن تصوره في حالة الانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار في العصر الملكي .

ثم بدت ظاهرة أخرى ، تلك هي أن حظر نشاط الأحزاب السياسية القديمة ، وخصوصاً حزب الوفد - الذي كان الأقباط عنصراً بارزاً في نشاطه - أدى على الفور إلى اختفاء عدد كبير من القيادات السياسية القبطية من ساحة الحياة العامة في مصر . وبالتالي فقد بدا بين الأقباط شعور بأن شيئاً ما قد ضاع .



ولقد حاول النظام الثوري الجديد في مصر مواجهة بعض هذه الحساسيات ، فركز اهتمامه على عدد من الوزراء الأقباط الذين اشتركوا مع الثورة في الحكم . لكن هؤلاء الوزراء الأقباط - وإن كانوا في حدود اختصاصهم مؤهلين لما تولوه من مناصب - لم يكونوا أكثر من مجموعة من التكنوقراط ليس لهم تأثير عميق في مجتمع الأقباط المصريين . كان لهم بالطبع تأثير وظائفهم ، لكن هذا التأثير لم يكن كافياً لكي يحولهم إلى قيادات أوزعامات سياسية بارزة على مسرح الحياة العامة . وبالطبع فإن بطريك الأقباط وسلطات الكنيسة تحته حاولت استخدام هؤلاء الرجال الجدد كقناة اتصال مع الحكومة . لكن الكل كان يعي أن الصورة الآن تختلف عن الصورة القديمة ، والسبب بسيط وهو أن الوضع الإداري قضية تختلف تمام الاختلاف عن النفوذ السياسي خصوصاً إذا كانت له قاعدة شعبية . إن التكنوقراط الجدد كانوا يختارون لمناصبهم لتخصص لهم في أحد ميادين العمل ، ولم يكونوا يختارون لأن لهم تأثيراً على غيرهم أو بإسهام سابق لهم في مجال العمل السياسي العام . وفي العادة فقد كان تعيينهم في مناصبهم هو بداية دخولهم باب الحياة العامة ، ولم يكن ذلك كافياً .

ثم جاءت قوانين يوليو الاشتراكية ، بما فيها التأميم وإعادة تحديد الملكية . ولقد كانت هذه القوانين ضربة شديدة إلى البورجوازية المصرية . وكانت الضربة محسوسة أكثر

بين الأقباط الذين كانوا قد تقدموا بعيداً في عدد من قطاعات الأعمال والتجارة والتوكيلات . . الخ .

وفي أثناء هذا كله كان التوجه العربي للنظام الثوري يتأكد يوماً بعد يوم ويدفع - بدوره - الحركة العامة للقومية العربية ، ويزيد من قوتها المتنامية . ومع أن الأقباط في مصر - شأنهم في ذلك شأن عدد من الأقليات المسيحية في المشرق - قد شاركوا بنشاط في مناقشة قضية العروبة ، إلا أن عدداً لا يستهان به بينهم كان يتخوف من أن العروبة تحتوي قطعاً على تأثيرات إسلامية لا شك فيها .

وهكذا فإنه بمجمل التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعربية في مصر ، فإن شعوراً بشيء من القلق أصبح محسوساً في أجواء المجتمع القبطي في مصر . وعلى أي حال فقد بدا لكثيرين أن الكنيسة هي المجال الوحيد الذي يمكن أن يضم ويحمي نشاطهم . وهكذا فإن تيار التحديث القبطي الذي بدأ يخرج من الكنيسة مع نهاية القرن التاسع عشر بدأ يعود إليها مرة أخرى في الستينات والسبعينات من القرن العشرين .

كنيسة تنطلق

في أواخر الأربعينات لاحظت في الأفق إشارات تستحق بعض الالتفات . ظهر تنظيم يحمل اسم « جماعة الأمة القبطية » ، وبدأ يوزع منشورات تحمل دعاوى مثيرة ، بينها طلب الحكم الذاتي للأقباط . كان اسم هذا التنظيم - « جماعة الأمة القبطية » - في حد ذاته داعياً إلى التساؤل . ومع أن هذه الحركة السرية كانت صغيرة وغير قادرة على التأثير ، إلا أن إنشائها كان إشارة تستوجب الالتفات . وفي سنة ١٩٥٤ أقدم رجل يدعى « إبراهيم هلال » ، ينتمى إلى هذا التنظيم ، على مغامرة من النوع الحافل بالإثارة والمفاجآت . كان إبراهيم هلال - كما ظهر فيما بعد - شاباً في الرابعة والثلاثين من عمره ، وكان من خريجي مدارس الأحد ، وكان محامياً . وفي فجر أحد أيام تلك السنة قام خمسة من الشبان الأقباط - يقودهم إبراهيم هلال - بهجوم مسلح على المقر البابوي . اقتحموا بوابة دار البطريركية بقوة السلاح وجردوا حرسها من عصيهم ، وشقوا طريقهم إلى الداخل ، ولم يجدوا صعوبة في الوصول إلى غرفة نوم البطريرك المعجوز الأنبا « يوساب » ، الذي أوقف من نومه بفلظة ليجد نفسه أمام ثلاثة من المسلحين (تركوا واحداً منهم على بوابة دار البطريركية ليمنع أحداً من طلب النجدة ، وتركوا ثانياً على مدخل جناح البطريرك لكي يعرقل أية محاولة للاقتراب من حجرة النوم التي اقتحمها بقية المهاجمين) . ولدهشته الكبيرة فإن البطريرك المعجوز الأنبا يوساب وجد مهاجميه الثلاثة المحيطين بفراشه يطلبون منه أن يسارع بارتداء ملابسه لأنه « سيذهب » معهم . واستسلم الرجل المعجوز للقضاء

والقدر ، فازتدى ملابسه بسرعة واستعد ليذهب معهم حيث يريدون . ولكنهم أبرزوا له دون سابق انذار مجموعة من الأوراق طلبوا إليه أن يوقع عليها بإمضائه . ولم يكن هناك مفر أمامه من التوقيع ، وهكذا وقع على وثيقة بتنازله عن العرش البطريكى ، ووثيقة أخرى بدعوة المجمع المقدس والمجلس المحلى لإجراء انتخابات لبطريك جديد ، ووقع على وثيقة ثالثة بتوصيات لتعديل لائحة انتخاب البطريك بحيث يشترك فى انتخابه جمهور رعاياه الدينين . ثم خرج الثلاثة بالبطريك ، وانضم اليهم بقية رفاقهم ، ليركبوا سيارة كانت فى انتظارهم ومضت بسرعة إلى دير وادى النطرون . وهناك سلموا البطريك المجوز لراهب الدير الذى اعترته الدهشة لكل ما رآه أمامه . ثم «أمروه» أن يستبقى البطريك لديه رهن الاحتجاز يفرغ للصلاوات والعبادة لأنه تنازل عن العرش البابوى . وحدث المجموعة بعد ذلك سرعة إلى القاهرة لتصدر بياناً أرسلته إلى الكنائس وإلى المصحف وإلى بعض الجهات الرسمية تعلن فيه تنازل البطريك وإقراره بالفساد المستشرى فى الكنيسة ، وتطلب إلى الشعب القبطى أن ينتخب بدلاً منه ، وتحذر سلطة الدولة « من أى تدخل فى الشؤون الداخلية للأقباط » .

كانت المغامرة كلها لأى مراقب محايد محاولة يائسة لا تحتوى على أى عنصر من عناصر النجاح . وبالفعل فإن الحكومة سرعان ما تدخلت فألقت القبض على مختطفى البطريك ، وأطلقت سراح البطريك العجوز من أسوار الدير ، ثم أعادته إلى المقر البابوى ليواصل ممارسة سلطانه . لكنه مهما كانت عناصر اليأس فى المغامرة ، فإنها كانت إشارة إلى أشياء تجرى وتتفاعل فى المحيط القبطى .



وفى أواسط الخمسينات ، ومع تأميم شركة قناة السويس وتعدد من البنوك الكبرى بينها البنك الأهلى وبنك مصر - بدأت ظاهرة أخرى ملفتة للنظر وهى الهجرة الواسعة لعدد من شباب الأقباط الذين ذهبوا يحاولون بناء حياة جديدة فى الغرب ، خصوصاً فى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا . كان هؤلاء نوعاً جديداً من المهاجرين ، فقد كانوا مؤهلين علمياً بأعلى الدرجات فى تخصصاتهم . وكانت البلاد التى هاجروا إليها على استعداد للترحيب بأمثالهم . وعندما جاءت القوانين الاشتراكية ومعها التأمينات الواسعة ، فقد لحقت بموجة الهجرة الأولى موجة ثانية . وكانت هذه المرة جماعات من أغنياء الأقباط . لقد ذهبت عائلات بأكملها استطاعت ان تنقل أجزاء لا بأس بها من ثرواتها إلى الخارج لكى تخوض تجربة حياة أخرى فى عدد من البلدان الأوروبية التى لم تكن أنماط الحياة فيها بعيدة عما

ألفته هذه العائلات . وهكذا وجد هؤلاء لأنفسهم مقرات جديدة في سويسرا وفرنسا وغيرهما من بلدان أوروبا .

ومن نتيجة هذه الهجرات أن الكنيسة القبطية أصبح لها فروع عبر البحار . فإن المهاجرين لم يأخذوا معهم تخصصاتهم العلمية أو ثرواتهم المتقولة فحسب ، وإنما أدخلوا أيضا عقيدتهم الدينية . وأصبحت الفروع الجديدة مراكز متقدمة للكنيسة الأم في مصر تتبّع تعاليمها وتبعث إليها بمساعداتها ، وتتوقع بالطبع في مقابل ذلك أن يكون لها بعض التأثير على توجهات الكنيسة ذاتها . ولقد بدأ هؤلاء في الخارج يشكلون نوعاً من جماعة الضغط حتى في مواجهة السلطة المصرية ، فقد كان من حقهم أن يرفعوا أصواتهم بالشكوى ضد أى إجحاف يتصورونه ، دون أن يكون فى مقدور سلطة الدولة أن تحاسبهم عما يقولون .



لقد توافقت هذه التطورات مع اهتمام متزايد فى الغرب - وبالذات فى الولايات المتحدة الأمريكية - تجاه كنائس العالم . كان مجلس الكنائس العالمى قد تأسس سنة ١٩٤٨ إبان اشتداد رياح الحرب الباردة . وكانت عملية إنشاء مجلس الكنائس العالمى تعكس دون أدنى شك رغبة جهات أمريكية معينة فى أن يقوم الدين بدور رئيسى فى الصراع ضد ما كانت هذه الجهات تسميه « الإلحاد الشيوعى » . وفى الحقيقة فإن تلك كانت معركة سياسية وإن تنكرت ببراقع الدين . بل إن التحقيقات التى جرت فى الكونجرس فيما بعد أثبتت أن مجلس الكنائس العالمى كان من الجهات التى حصلت على مساعدات ضخمة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ضمن الصراع بين واشنطن الرأسمالية وموسكو الشيوعية . ولم تكن محض صدفة أن الجلسة الافتتاحية لمجلس الكنائس العالمى فى دوره التأسيسى لى لاهاي أوجدت « جون فوستر دالاس » بين الجالسين على منصة الرئاسة . لم يكن دالاس ابن قسيس فحسب ، لكنه كان أبرز نجوم عصر الحرب الباردة ، وقد أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية مع الرئيس الأمريكى « دوايت ايزنهاور » . وكان شقيقه « آلان دالاس » هو الرئيس المزمّن لادارة المخابرات المركزية الأمريكية . ومن فوق منصة الرئاسة فى جلسة تأسيس مجلس الكنائس العالمى كان كلام دالاس داعياً إلى التأمل . كان بين ما قاله : « أن نشر بالمسيحية فهذا معناه أننا نبشر بالحضارة الغربية » .



كان البطريرك القبطى فى ذلك الوقت هو الأنبا « كيرلس السادس » الذى انتخب سنة

١٩٥٩ . ولقد لعب شباب الجامعات الذين التحقوا بالأديرة من قبل دوراً كبيراً في انتخابه . كان هو راهب دير وادى النظرون الذى فتح لهم أبوابه في الوقت الذى تشكك فيه غيره من رهبان الأديرة في قبول هؤلاء الوافدين الجدد . ولقد وقفوا بحماسة وراء انتخابه بطريركا ، وحركوا في ذلك كل مواقع تأثيرهم خصوصاً مدارس الأحد . ولم يكن هناك ما يربط هؤلاء الشباب بالممثلين الرسميين للأقباط في الحكومة . وبالعكس فإن هؤلاء الممثلين - بأصولهم التكنوقراطية - كانوا يتشككون في جيل الرهبان الجدد ويعتبرونهم من المتشددين . بل وكان بعضهم يسمى هذا الجيل من الرهبان « الإخوان المسلمين الأقباط » . ومع أن هذا الجيل من الرهبان الشباب لعب دوراً نشيطاً في انتخاب البطريك كيرلس السادس ، إلا أن تأثيره بعد عملية الانتخاب ظل محصوراً داخل نطاق معين .

كانت العلاقات بين جمال عبد الناصر وكيرلس السادس علاقات ممتازة ، وكان بينهما إعجاب متبادل . وكان معروفاً أن البطريك يستطيع مقابلة عبد الناصر في أى وقت يشاء . وكان كيرلس حريصاً على تجنب المشاكل ، وقد استفاد كثيراً من علاقته الخاصة بعبد الناصر في حل مشاكل عديدة ، وبين هذه المشاكل كانت هناك المشكلة الحساسة وهي بناء الكنائس الجديدة . كان بناء الكنائس الجديدة لا يزال محكوماً بما يسمى بـ « الخط الهمايوني الصادر عن الباب العالي بتحديد إنشاء دور العبادة لأهل الذمة في مصر » . كان هذا الخط الهمايوني يضع قيوداً على بناء الكنائس الجديدة ، ويسمح لها بشروط استقر أمرها في النهاية في يد وزارة الداخلية . وبالطبع فقد كانت هناك محاولات كثيرة من جانب أقباط مصر لتفادى أحكام هذه اللوائح بكل الطرق . كانت المشكلة حساسة ، فبمبدأ حرية العقيدة كان لابد أن يكون للأقباط حق بناء الكنائس بدون قيود الخط الهمايوني ، ولكن من ناحية أخرى فإن مجرد وجود هذا الخط الهمايوني وما ترتب عليه من تقاليد - وربما من روااسب - فإن الأمر لم يكن سهلاً إلى هذا الحد . كانت الفكرة التى يقوم عليها هذا الخط الهمايوني هي أن الإسلام خاتمة أديان النعماء ، وأنه إذا كان قد حرص بمبادئه على حماية دور العبادة للأديان التى سبقتة ، فإن التوسّع في هذه الدور بعلمه ليس له مبرر من وجهة نظره . وبالطبع فإن المسيحيين كان لهم رأى آخر إلى جانب أن تعدادهم كان بالفعل يتزايد ، وبالتالي كانت تتزايد حاجتهم إلى الرعاية الروحية بما فيها الكنائس .



وكانت المشاكل تتحوّل إلى احتمال صدام حينما تنشأ فجأة كنيسة جديدة لم يصريح بقيامها . وفي الواقع فإن عملية إنشاء الكنائس الجديدة بدت في جزء منها - وفي بعض

المراحل- وكأنها عملية تهرب أو تهريب . كان أحد القادرين يقوم - بإرادته أو بتكليف - بشراء قطعة أرض في موقع ممتاز ثم ينشئ على أطرافها مجموعة من المباني الصغيرة تضم في الغالب بعض الدكاكين التجارية ، وينشئ في وسط الأطراف مساحة من الفراغ تستعملها في البداية مجموعات من الشباب للرياضة ، ثم تتحول لقاعات الرياضة إلى اجتماعات دينية ، ثم يُقام من حول الساحة جدار . وذات ليلة وتحت جنح الظلام يُقام فيها مذبح كنسي ، ثم يجيء أحد الأساقفة لتلشين المذبح ، وتصبح الساحة كنيسة من الناحية الدينية لا يجوز المناس بها لما اكتسبته من قداسة الصلوات . وبعد فترة من الزمن تنشأ المداخل والمنارات والأجراس ، ويتم الدهان الداخلي وتعلق الصور وحجاب الهيكل من أموال التبرعات ، وتصبح الكنيسة - شكلاً وموضوعاً - أمراً واقعاً مهما كانت اللوائح والخطوط .

ولقد كان نشوب المشاكل واحتمال تطورها إلى احتكاكات - سواء مع سلطات وزارة الداخلية التي لم تصرح ببناء الكنيسة ، أو مع السكان المسلمين في المنطقة الذين وجدوا فجأة كنيسة تظهر بجوار مسجد حيهم - مدعاة لحرج شديد بالنسبة للبطريرك . كان يرى من ناحية أن طلبات إنشاء الكنائس الجديدة تضع في سراديب وزارة الداخلية ، أو على الأقل تتأخر . ومن ناحية أخرى فإنه لم يكن متحمساً لأي استفزاز على أساس مواجهة وزارة الداخلية بأمر واقع لم تصرح به . ولقد تحدث في القضية مع جمال عبد الناصر الذي أبدى تفهماً ، وسأل البطريرك عن عدد الكنائس الجديدة التي يرى من المناسب بناؤها سنوياً ، وكان رد البطريرك : « ما بين عشرين وثلاثين » . وكان رد عبد الناصر أنه يوافق على اقتراح البطريرك بأن يكون عدد الكنائس الجديدة سنوياً خمساً وعشرين كنيسة ، وأن يكون التصريح بها بتوجيه من البطريرك نفسه إلى الجهات الرسمية .

وكانت هناك مشكلة أخرى واجهت البطريرك كيرلس السادس ، فقد كان توافراً إلى بناء كاتدرائية جديدة تليق بمكانة الكنيسة القبطية . كان بناء كاتدرائية جديدة مشروعاً محبباً إلى قلب البطريرك ، لكنه لم يكن يريد أن يلجأ إلى موارد من خارج مصر يبنى بها الكاتدرائية الجديدة . وفي نفس الوقت فإن موارد التبرعات المحتملة من داخل مصر كانت قليلة لأن القرارات الاشتراكية أثرت على أغنياء الأقباط - كما أثرت على أغنياء المسلمين - ممن كانوا في العادة قادرين على إعانة الكنيسة بتبرعاتهم ، إلى جانب أن المهاجرين الأقباط الجدد لم يكونوا بعد في موقف يسمح لهم بمد يد المساعدة السخية . ثم إن أوقاف الأديرة القبطية أثرت فيها أيضاً قوانين الغناء الأوقاف . وهكذا وجد البطريرك نفسه في مأزق . ولم ير مناسباً

أن يفتح جمال عبد الناصر مباشرة في مسألة بناء الكاتدرائية ، فلقد تصوّر في الموضوع أسباباً للحرص . وهكذا فقد تلقيت شخصياً دعوة من البطريك لزيارته ، وذهبت فعلاً لِقائه بصحبة الأبا صموئيل الذى كان أسقفاً بدار البطريكية . وفى هذا اللقاء حدثنى البطريك عن المشكلة ، وأظهر تخرجه من مفاتحة جمال عبد الناصر مباشرة فى الأمر حتى لا يكون سبباً فى إثارة أية حساسيات . ثم سألتى ما إذا كنت أستطيع مفاتحة الرئيس فى الموضوع دون حرص للبطريك ولا حرص على الرئيس نفسه . وعندما تحدثت مع الرئيس عبد الناصر فى هذا الموضوع ، كان تفهمه كاملاً . كان يرى أهمية وحقوق أقباط مصر فى التركيب الإنسانى والاجتماعى لشعبها الواحد ، ثم إنه كان يدرك المركز الممتاز للكنيسة القبطية ودورها الأساسى فى التاريخ المصرى ، ثم إنه كان كذلك واعياً بمحاولات الاستقطاب التى نشط لها مجلس الكنائس العالمى . وهكذا فإنه قرر على الفور أن تساهم الدولة بنصف مليون جنيه فى بناء الكاتدرائية الجديدة ، نصفها يلغى نقداً ونصفها الآخر يقدم عتياً بواسطة شركات المقاولات التابعة للقطاع العام والتى يمكن أن يعهد إليها بعملية البناء .

وطلب إلى الرئيس إبلاغ البطريك بقراره ، وكان الرجل شديد السعادة عندما قمت بإبلاغه ، إلى درجة أنه طلب إلى اثنين من الأساقفة - أحدهما الأبا صموئيل - أن يقيما قداس بركات فى بيتى . وكان بالغ الرقة حين قال : « إن بركات الرب تشمل الكل ، أقباطاً ومسلمين » . وتم بناء الكاتدرائية ، وحضر جمال عبد الناصر احتفال افتتاحها .

ولم تكن هذه هى كل أسباب المشاكل ، فقد أضيف إليها عنصر سياسى ، وهو أن قيام تنظيم سياسى واحد - وهو الاتحاد الاشتراكى - غير النظم القديمة لقوائم الأحزاب التى كانت تحرص على أن تتقدم إلى الناخبين بمرشحين يمثلون نوعاً من التوازن بين عنصرى الأمة . أصبحت انتخابات الاتحاد الاشتراكى باباً مفتوحاً بدون أية اعتبارات مرسومة . وهكذا فقد بدا أن وجود الأقباط فى المجالس التشريعية أقل مما هو لازم وضرورى . وجرى محاولة لمواجهة هذه المشكلة على أساس حق رئيس الجمهورية فى تعيين عشرة أعضاء فى مجلس الشعب بقرار منه . وكان معظم هؤلاء فى العادة يجرى اختيارهم من الأقباط ، لكن الإنصاف يقتضى القول بأن هذا الحل لم يكن مرضياً .



وفى هذا المناخ بدأت العناصر الشيعة ، خصوصاً من جيل الرهبان الجدد ، تلح على البابا (أصبح له لقب البابا بعد تدشين كاتدرائية القديس مرقس الجديدة) أن يسمح

لهم يقسط أكبر من النشاط . كانوا قد ساعدوه على تولي العرش البابوي ، ولقد آن له الآن بدوره أن يساعدهم . وكان أهم مطالبهم أسقفيات جديدة تعطيهم مكاناً في المجمع المقدس . ولم تكن هناك أسقفيات خالية ، وهكذا فإن البابا أقدم على خطوة جديدة لأول مرة في الكنيسة القبطية ، فقد أنشأ أسقفيات جديدة لا تمثل مناطق جغرافية . « أساقفة دولة » كما جرى التعبير في ذلك الوقت - أساقفة يتفرغون لمهام معينة دون أن يرتبطوا بمناطق جغرافية أو سكانية محددة . إن هذه الخطوة الجديدة كانت تعبر عن قوة رياح التغيير داخل الكنيسة القبطية ، كما أنها كانت تعبر عن اتساع دائرة نشاطها خارج حدود مصر ، كما كانت تعبر أيضاً عن المطامح المستجدة لجيل مختلف من الشباب .

كان أبرز نجوم هذا الجيل من الرهبان الشباب الذين أصبحوا الآن أساقفة « سعد عزيز » ، وهو خريج آداب أصبح راهباً باسم « مكاري السورباني » (نسبة إلى دير السوربان) ، ثم أصبح أسقفًا باسم الأنبا « صموئيل » وعين أسقفًا للخدمات ، وكان في واقع الأمر بمثابة مسئول عن العلاقات الخارجية للكنيسة القبطية ، فقد أصبح اختصاصه يشمل الاتصال مع الكنائس الأخرى (الفاتيكان وكثير برى) ، ومع مجلس الكنائس العالمي ، ومع الكنائس القبطية التي بدأت تنتشر في المهجر خصوصاً في أوروبا وأمريكا . وأصبح الأنبا صموئيل مسؤولاً أيضاً عن الشؤون المالية للكنيسة . ومع بداية سياسة الانفتاح أظهر الأنبا صموئيل براعة ملحوظة في إعادة ترتيب الشؤون المالية لعدد من العلاقات القبطية المشهورة التي كانت قد بقيت في مصر . كان الأنبا صموئيل هو المسؤول عن إيجاد فرص عمل ضخمة لهم . واستطاع أن يجيئهم بتوكيلات عديدة لأكثر البنوك ، خصوصاً في ألمانيا الغربية التي بدأت في ذلك الوقت تلعب دوراً ظاهراً في نشاط وتمويل وتوجيه مجلس الكنائس العالمي بعد أن تأثرت الموارد الأمريكية لهذا المجلس نتيجة لانكشاف علاقته بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية . وكان الأنبا صموئيل هو الذي أوجد ووظائف كبيرة لكثيرين منهم في البنوك الأجنبية التي عادت مسرعة ونشطة تفتح أبوابها في مصر . وعندما قتل الأنبا صموئيل - مع الرئيس السادات - في حادث المنصة أثناء العرض العسكري يوم ٦ أكتوبر ، ظهر أن هناك حساباً باسمه في أحد البنوك السويسرية مقداره ١١ مليون جنيه استرليني . وكانت هناك في نفس الوقت وصية من الأنبا صموئيل تحدد أن هذه الأموال أموال الكنيسة ، ولا حق فيها لأحد غيرها . وبالفعل فقد كانت هذه كلها تبرعات واعتمادات وضمت تحت تصرفه بوصفه أسقفًا للخدمات مسؤولاً عن العلاقات الدولية للكنيسة .

وكان من أبرز نجوم هذا الجيل من الأساقفة الجدد أيضا « وهيب عطا الله » ، وهو حاصل على دكتوراه في فلسفة اللغات ، ورسم أسقفا باسم الأنبا « جريجوريوس » ، وعينه البابا كيرلس أسقفا للبحث العلمي . ولقد قام جريجوريوس في إطار مهمته بإنشاء معهد عال للدراسات القبطية ، ثم شكل لجنة لإصدار نص نهائي كامل للكتاب المقدس ، وكذلك شكل هيئة علمية ضخمة لوضع دائرة معارف قبطية . وبدأ الأنبا جريجوريوس محاولة طموحة أخرى لإعادة تسجيل الترانيم القبطية التي كانت تنتقل بالسماع من جيل إلى آخر . حتى يتم حفظها ، تمهيدا لمحاولة بثها وأعطائها حياة جديدة . وكانت هناك اعتمادات طائلة وراء كل هذه العمليات .



لكن النجم الأكثر لمعانا في هذا الجيل من الأساقفة كله كان « نظير جيد » . فقد تخرج من كلية الآداب وأصبح صحفيا وكاتبا وشاعرا قبل أن ينخرط في سلك الرهبنة ، ثم جرى رسمه أسقفا تحت اسم « الأنبا شنودة » ، وجلس فيما بعد على الكرسي البابوي . كان الأنبا شنودة قد عين أسقفا للتربية في الكنيسة ، وهكذا فإن كل كليات اللاهوت وكذلك مدارس الأحد دخلت في اختصاصه . وعندما أنشئت الكاتدرائية ، فإن الأنبا شنودة استن تقليدا مشهورا ، هو درس الجمعة (يعيد إلى الذاكرة درس الثلاثاء الذي اشتهر به الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين) . وأصبح درس الجمعة مناسبة هامة في حياة الكنيسة القبطية . فقد كان الألف يتقاطرون لسماع الأنبا شنودة ، بل إن الأنبا شنودة أصبح معبود الشباب القبطي .

لكن واحداً من أبرز نجوم هذا الجيل من الرهبان الشبان آثر أن يظل في الدير ، ولم يصبح مثل بقية زملائه أسقفاً بغير أبرشية محلثة . كان اسمه « يوسف اسكندر » . وكان قد حصل على بكالوريوس الصيدلة ، بل إنه أنشأ صيدلية قبل أن يقرر الانقطاع للرهبنة . ولقد اختار لنفسه بعد رسامته لقب « متى المسكين » . وقد استقر في دير أبو مقار قرب الاسكندرية ، واستطاع تحويل هذا الدير إلى منشأة انتاجية كبيرة بما استصلح من أراض حوله ، وبما أضاف من معدات إلى الأرض الزراعية . وكانت التبرعات تأتيه من كل مكان في العالم ، ولم يعد ديره مجرد مكان للعبادة ولا مجرد منشأة انتاجية فحسب ، ولكنه أصبح أيضا مركز اتصالات واسعة ومؤثرة في شؤون الكنيسة .



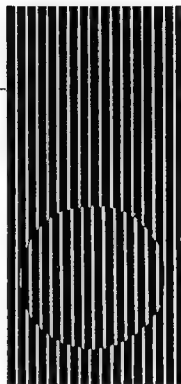
إن هذا الخيل من الرهبان الجدد الذى وجد نفسه قرب القمة فى هرم الكنيسة لم يكن طرفاً فى صراع مع القديم فقط ، وإنما دبت الصراعات بين أفراده أيضا نتيجة لاختلاف رؤى كل منهم . كان البابا كيرلس قد تقدم فى السن ، وكان يتصور أنه يستطيع أن يعتمد على جيل الشباب الذين فتح لهم هو طريق التقدم إلى أعلى المراتب . لكنه بدأ يحس بشكل ما أن المسائل تتجاوز ما كان يقدره لها .

فى البداية شعر أن نشاط الكليات والمدارس الدينية قد بدأت تظهر فيه نبرة سياسية يمكن أن تؤخذ على الكنيسة ، وبدأ يتدخل مع الأنبا شنودة . لكن الخط الفاصل بين الوعظ الاجتماعى والايماءات السياسية لهذا الوعظ الاجتماعى كان فاصلا دقيقا . وبالتالي أحس البابا كيرلس أن الأنبا شنودة لا يطيع تعاليمه ، وهكذا قرر نفيه إلى دير وادى النطرون . لكن نفى الأنبا شنودة أثار عاصفة من الاحتجاج ، خصوصا فى أوساط الشباب . ولم يلبث البابا المعجوز أن أعاد الأنبا المتحمس إلى المعجيين به فى القاهرة .

وفى نفس الوقت كان البابا كيرلس لا يستريح لبعض ما بدا له من تصرفات « متى المسكين » ، الذى كان يتصرف بكامل حريته فى دير البعيد « أبو مقار » . وغضب البابا على « متى المسكين » وراح يطلق عليه وصف « متى المسكون » ، ثم أمره أن يخرج من ديره وأن يهيم على وجهه فى الصحراء . وكان غريبا أن يتوسط الفاتيكان بين الاثنين ، ونتيجة لهذه الوساطة عاد متى المسكين إلى ديريه وهو يقول : « إن عودتى من الله وليست من أحد » .

وفى نفس الوقت فقد دب الخلاف بين الأنبا شنودة وبين متى المسكين . كان كلاهما يمثل مدرسة فى الفكر وفى العمل ، وفى حين أن الأنبا شنودة كان يرى أن الكنيسة مؤسسة شاملة مكلفة بأن تقدم حلولاً لكل المشاكل وأجوبة لكل الأسئلة المتصلة بالدين والدنيا ، فإن متى المسكين كان له رأى آخر هو أن الدين علاقة بين الله وبين ضمير كل فرد ، وأنه لا ينبغي أن تكون لها علاقة بالسياسة . لقد كان هذا خلافا موجودا فى كل العقائد وفى كل الكنائس ، لكن الأنبا شنودة كانت لديه فرصة أوسع من غيره . فلقد كانت فصول التربية الكنسية تمتلئ بالرجال والنساء ، كما أن مدارس الأحد كانت تمتلئ بالأطفال . بل إن الأنبا شنودة أنشأ فصولا خاصة لخدم الكنيسة . وكانت دراسة الإنجيل بالطبع تقود إلى مناقشات واسعة حول القضايا الاجتماعية ، وعلاقات الطبقات ، بل وتنظيم الأسرة . الخ .

وفى سنة ١٩٧١ مات البابا كيرلس .



الراهب المقاتل

كان الوزراء الأقباط فى عهد الثورة فى موقفٍ صعب . كانت تحيط بدورهم مجموعة من العوامل المتناقضة .

من ناحية كان معظمهم من التكنوقراط الذين لا يستندون إلى قواعد راسخة فى المجتمع القبطى .

ومن ناحية أخرى فقد كانوا فى هذا المجتمع حائرين بين بقايا العائلات القبطية التقليدية والكنيسة . العائلات القبطية القديمة مازالت تتصور لنفسها دوراً علمانياً فى الحديث عن الشؤون القبطية . والكنيسة ترى أنها أصبحت صاحب الحق الوحيد فى هذه الشؤون . وزاد من صعوبة الموقف أن الكنيسة انقسمت إلى تيارين : التيار المحافظ القديم ، وجيل الرهبان الشباب المتحمسين . ثم أضيف إلى ذلك كله أن قوى من الخارج - مجلس الكنائس العالمى مثلاً - راحت تمارس تأثيرات محسوسة .

ومن ناحية ثالثة فقد كانت هناك أجهزة الدولة - وبخاصة وزارة الداخلية - التى كانت مكلفة بتنفيذ اللوائح والقوانين بما فيها الخط الهمايونى الشهير الذى ينظم عملية بناء الكنائس .

ومهما كانت ظروف هؤلاء الوزراء الأقباط ، فقد بدا لهم على الفور أن أول مصدر

للمتعاب المحتملة هوجيل الرهبان الشبان . ولقد كان تخوفهم من هؤلاء الرهبان هو الذى دعاهم إلى اقتراح أن ينص فى اللوائح التى تنظم انتخابات الكنيسة أن لا يقل عمر أى مرشح للكرسى البابوى عن أربعين سنة . ولقد تصوّر بعضهم أن هذا النص كفيل بأن يبعد عن قمة الكنيسة سيطرة هذا الجيل من الرهبان الشبان . لكن الصورة كانت قد تغيرت عندما توفى البابا كيرلس السادس ، فقد كان معظم الرهبان من هذا الجيل قد وصلوا الأربعين أو تجاوزوها . وكانت اللوائح الجديدة التى تنظم انتخابات البابا قد استقرت على عدة ضمانات للاختيار . كان هناك نظام لاستطلاع رأى الجماهير القبطية عن طريق نوع من الاستفتاء . ثم كان على المجمع المقدس أن يختار من بين أعضائه ثلاثة من الرهبان . ثم تقرر تقليد أن يترك للعناية الإلهية دور فى عملية الاختيار ، وذلك عن طريق وضع أسماء الرهبان الثلاثة أصحاب أعلى الأصوات فى المجمع المقدس - فى صندوق صغير ، ثم وضع هذا الصندوق الصغير فى غرفة مظلمة ، ثم الإتيان بطفل يدخل وحده إلى الغرفة المظلمة ويمد يده إلى الصندوق ثم يسحب ورقة واحدة ، ويكون اسم الراهب المكتوب عليها هو البابا الجديد الذى تلعب العناية الإلهية دورها فى اختياره عن طريق الاختيار العفوى ليد طفل صغير تمتد فى غرفة مظلمة إلى صندوق يحتوى على ثلاثة أسماء . وبعدها كان المجمع المقدس يخطر الحكومة باسم الراهب الذى شارك الشعب والمجمع المقدس والعناية الإلهية فى اختياره ، فيصدر مرسوم جمهورى باعتماد نتيجة الاختيار ، وتكون قيمة المرسوم العملية هى مجرد أن الدولة تتعامل مع البابا الجديد باعتباره رأساً للكنيسة ، لكن ذلك الاعتراف لا يعطيها حقوقاً ضمنية أو صريحة أخرى ، فلا أحقية البابا الجديد فى العرش البابوى-تتوقف على اعترافها ، ولا هى تملك عزله .

لقد كان الدور الموكل للعناية الإلهية عن طريق الصندوق وأوراقه والغرفة المظلمة ويد الطفل التى تختار بالمصادفة - موضع جدل كبير حتى بين الأساقفة . ويذكر للأبنا جريجوريوس فى هذا الصدد تعليق مشهور قال فيه : « إذا كنا نريد أن نستطلع رأى العناية الإلهية فى المرشحين ، فلماذا نقصر دورها على ثلاثة مرشحين ؟ وألا يحتمل أن لا تكون العناية الإلهية راضية عن الثلاثة الذين كتبت أسماؤهم على ثلاثة أوراق وضعت فى الصندوق ؟ » . وكان اقتراح الأبنا جريجوريوس بعدها هو أن توضع ورقة رابعة بيضاء ، فإذا خرجت فى يد الطفل الذى يقوم بالسحب من الصندوق الصغير - كانت تلك علامة على أن العناية الإلهية ليست راضية عن الثلاثة .



وعلى أى حال فقد أتاحت لى المصادفات مرة أن أحضر مناقشة فى بيت الرئيس السادات فى الجيزة حول انتخابات البابا الجديد بعد وفاة البابا كيرلس السادس . كان الاجتماع يضم كلاً من الرئيس السادات ، وزير الداخلية فى ذلك الوقت السيد مملوح سالم ، ونائب رئيس الوزراء الدكتور محمد عبد السلام الزيات وهو قانونى متمرس إلى جانب أنه كان فى تلك الأيام من أكثر المقررين إلى الرئيس السادات (ولو أن ذلك لم يمنع الرئيس السادات فيما بعد من اعتقاله مع آخرين ضمن الاعتقالات الواسعة التى جرت فى سبتمبر ١٩٨٩) - ولقد رحت أتابع تفاصيل المناقشة ، وكان موضوعها الاحتمالات الممكنة فى انتخابات البابا الجديد الذى يجلس على الكرسي البابوى بعد البابا كيرلس . وبدأ لى من سير المناقشات بين الرئيس ومعاونيه أن الأمر قد انتهى إلى منافسة بين اثنين من الرهبان ، أحدهما من الجيل القديم ، والآخر من جيل الرهبان الشبان المتحمسين وهو الأنبا شنودة . وسألنى الرئيس عن رأى فى المسألة . وكان واضحاً أمامى من اتجاه المناقشة التى كانت فى معظمها دائرة بين رئيس الجمهورية ووزير داخلته - أن وزير الداخلية يميل إلى تأييد انتخاب الأنبا شنودة . فقد كانت بينهما معرفة ، وكانت الصلات بينهما صلات ود وثقة . وأبديت رأياً عاماً فيما مثلت فيه ، وكان رأى « أننى لا أعرف شخصياً أحداً من الاثنين ، ولكنى بصفة عامة - وفيما يتعلق بكبار رجال الدين - أجدنى أميل إلى ترجيح كفة الأكبر سناً ، وذلك لعدة اعتبارات بينها اعتبار سياسى هو أنه إذا ثبت بالتجربة أن الأكبر سناً أكثر صعوبة فى التعامل معه ، فإن الطبيعة نفسها لن تعطيه زمناً طويلاً لإثارة المصاعب ، فى حين أن ذلك لو حدث مع الأصغر سناً ، فإن الطبيعة كفيلة - فى الظروف العادية - بأن تعطيه زمناً طويلاً لإثارة المصاعب » . لكن مملوح سالم كان فيما يبدو متأكداً مما يقول ، وأضاف يومها أنه يستطيع أن يضمن نوايا شنودة ، ولا يتق أن يستطيع أن يفعل ذلك بالنسبة للمرشح الآخر . وانحاز الرئيس السادات إلى رأى وزير الداخلية . وكان من عجائب المصادفات بعدها أنه حين تمت إجراءات الانتخابات ودخل الطفل إلى الغرفة المظلمة يسحب ورقة من الصندوق الصغير فإن الاسم الذى كان مكتوباً عليها كان هو اسم الأنبا شنودة .



كان الرئيس السادات لا يعلم إلا القليل عن الرجل الذى قُدر له فيما بعد أن يصطدم به . لقد كان الأنبا شنودة ممثلاً بارزاً لجيل الرهبان الشبان المتحمسين المصممين على إخراج الكنيسة القبطية من أوضاع العزلة التى كانت فيها ، وتحويلها إلى مؤسسة قادرة على التواصل مع العصر ومع العالم .

وفى الواقع فإن البابا شنودة وجد نفسه على رأس كنيسة هبت عليها رياح التغيير وأعطتها مجموعة من أسباب القوة كانت جاهزة لمن يستطيع استعمالها . وكانت أبرز عوامل التغيير فى أوضاع الكنيسة هى فروعها التى امتدت فى المهجر ونشطت ، خصوصاً فى الولايات المتحدة وكندا ، وأعطت للكنيسة سنداً نشيطاً ، بعيداً فى نفس الوقت عن سلطة الدولة فى مصر .

ثم إن هذه الفروع أصبحت مصدر موارد مالية تستطيع أن تساعد وتدعم . ولم تقتصر المساعدة والدعم على الموارد المالية ، وإنما امتدت أيضاً إلى مجال الدعم والمساندة المعنوية والسياسية .

كذلك فإن الصلات العالمية التى أتاحت للكنيسة - سواء مع الكنائس الأخرى الكبرى فى العالم ، أو مع مؤسسات مجلس الكنائس العالمى وغيره - أضافت احتمالات للنموذ لم تكن موجودة . من قبل .

وبالتالى فإن الكنيسة كانت مهية لأن تصبح طرفاً مستقلاً إزاء سلطة الدولة . وكان مما يسهل ذلك حقيقة أن الكنيسة أصبحت وحدها فى الساحة دون وجود زعامات مدنية سياسية تنافسها فى التأثير على الجماهير القبطية .

هكذا فإن المسرح كان مهياً لدور يقوم به رجل يستطيع أن يتحمل مسؤوليته . وكان شنودة يملك الكثير من المقومات اللازمة . كان شاباً ومتعلماً ، وكان كاتباً وخطيباً متمكناً ، وكانت شخصيته قوية إلى جانب كثير من صفات الزعامة ، إلى جانب قوة احتمال ومثابرة لاشك فيها . فقد فرض على نفسه - على سبيل المثال - أن يظل داخل أسوار دير وادى النطرون ، لا يغادرها ولو مرة واحدة ، أحد عشرة سنة كاملة (١٩٥٢ - ١٩٦٣) . ولقد قضاهما كلها فى الدرس والقراءة والترجمة ونسخ مخطوطات قديمة .

وحين ينظر أى مراقب الآن إلى الوراء ويستعرض ما كان ، فإنه يبدو أن صداماً كان محتملاً بين السادات وشنودة . والحقيقة أن كلاهما كان فيه شيء من الآخر ، على الأقل من ناحية الإحساس بالذات . ولم يتأخر الصدام كثيراً ، فقد بدأ أول احتكاك بين الاثنين بعد ستة أشهر من انتخاب البابا شنودة . كان سبب الاحتكاك هو السبب التقليدى القديم : كنيسة قامت بغير ترخيص فى الخانكة (إحدى ضواحي القاهرة) . وكان قيامها بنفس الطريقة القديمة : قطعة من الأرض اشترت وأحيطت بسور من الدكاكين ، ثم أصبحت الأرض الفضاء فى قلبها ملعباً ، ثم مدرسة ، ثم ملتقى دينياً ، ثم جاءها المذبح ذات ليلة ،

ودشنها أحد الأساقفة ، وفتحت لإقامة الصلوات . وطبقت وزارة الداخلية أحكام الخط الهمايوني القديم . فقامت وزارة الداخلية بواسطة البوليس بإزالة بعض المنشآت ، ومنعت استعمالها للغرض الذى كان مقرراً لها . ولم يسكت شنودة ، وإنما أصدر أمره فى اليوم التالى إلى مجموعة من الأساقفة أن يتقدموا موكباً ضخماً من القسس ويسيروا صفّاً بعد صف فى زحف شبه عسكري إلى ما بقى من مبنى « الكنيسة » ، ثم يقيموا قداس صلاة حتى بين اطلاله . وكانت الأوامر لهم أن يواصلوا التقدم مهما كان الأمر ، حتى إذا أطلق البوليس عليهم نيران بنادقهم . وحاول البوليس أن يتعرض لموكب الأساقفة والقسس ، لكن الموكب مضى حتى النهاية ، وكان المشهد مثيراً ، وكانت عواقبه المحتملة خطيرة .



ولقد غضب الرئيس السادات غضباً شديداً مما اعتبره ليس فقط تحدياً له ، وإنما أيضاً مما اعتبره نكراً للجميل من مرشح للكرسى البابوى كان هو نفسه - بنصائح وزير داخلته - متعاطفاً معه . ويبدو أن الرئيس السادات قرر فيما بينه وبين نفسه أن المسائل تحتاج إلى مواجهة مع البابا الجديد . وتذكر أنه اتصل بى تليفونياً فى مكتبى فى الأهرام فى تلك الأيام ، وقال لى : « إننى قررت أن أفجر المسألة الطائفية ، وسأذهب إلى مجلس الشعب بنفسى وأشرح لأعضائه تفاصيل ما يجرى ، وأطلب منهم اتخاذ ما يرونه من قرارات » . وكان الرئيس السادات بعد ذلك يطلب منى إعداد خطابه الذى « سيفجر فيه المسألة » أمام مجلس الشعب . وقلت للرئيس السادات : « إن المشكلة الطائفية - على فرض أن هناك مشكلة - لا يمكن أن تواجه بأسلوب التفجير » . وكان رده عصبياً : « إننى لا أستطيع أن أجلس بقنبلة موقوتة تحت الكرسى ، وأنا لست مثل جمال (عبد الناصر) أترك المسائل تحل نفسها » . واستطرد الرئيس السادات : « إن شنودة يريد أن يلوى ذراعى ، ولن أسمع له أن يفعل ذلك » .

كان الرئيس السادات أيامها يشعر بأن الموقف العام كله فى مصر حافل بأسباب الفلق . فقد كان الشعب كله معاً لمعركة مع إسرائيل لم تقع بعد ، وكانت كل الموارد والأعصاب مرهونة بهذه المعركة التى لازالت فى إطار المجهول ، وكان هناك نقد شديد فى الداخل يوجه للرئيس . ويبدو على نحو أو آخر أن فكرة تفجير المشكلة الطائفية طرحت نفسها عليه باعتبارها فرصة يظهر فيها حزم قيادته ، ويحوّل بها الأنظار عن مشاكل أخرى ، إلى جانب أن تفجيره للمشكلة على النحو الذى يتصوره كان كفيلاً بأن يحقق له شيئاً من

التعاطف من جانب العناصر الإسلامية المتطرفة التي كان قد بدأ منذ ذلك الوقت يسعى إلى كسب تأييدها .

وعرضت أن اذهب إليه على الفور في بيته لكي نتناقش في الموضوع . وذهبت إليه وعرضت أمامه مخاوفي من أن تفجير المشكلة الطائفية في مجلس الشعب سوف يحوّل مصر إلى مجتمع طائفي من طراز لبنان ، ثم إن أي انقسام في الأمة الآن سوف يعرقل احتمالات المعركة المحتملة . لكن الرئيس السادات راح يصمم على ضرورة « فتح الجرح » لتنظيفه . على حد تعبيره . واقترحت عليه حلاً وسطاً هو أن يبعث بخطاب منه إلى مجلس الشعب يطلب منه فيه - وبطريقة محايدة - أن يبحث موضوع الاحتكاكات الطائفية لخطره على وحدة الأمة . وبدأ الرئيس يفكر في الأمر ، ودعمت اقتراحى بأن أخذت ورقة وقلماً وكتبت أمامه مشروع الخطاب الذى يستطيع إرساله إلى رئيس مجلس الشعب لطلب التحقيق . واقترحت أيضاً - تسهلاً للأمر - أن تجرى المجلس مناقشة عامة حول خطاب الرئيس ، ثم يحيل الموضوع إلى لجنة خاصة يرأسها أحد الأعضاء البارزين فى المجلس ، وهو الدكتور جمال العطفى ، وهو زميل وصديق لى . ووافق السادات على مقترحاتى ، وذهب الخطاب إلى المجلس ، ودارت مناقشة عامة حوله ، ثم أحيل إلى لجنة يرأسها الدكتور جمال العطفى . كان العطفى وقتها يشغل أيضاً منصب المستشار القانونى « للأهرام » الذى كنت رئيساً لتحريره ولمجلس إدارته . وكنا ننشاور فى الأمر كثيراً . وفى الحقيقة فإن عمل اللجنة كان شبه مستحيل . كان فى استطاعتها أن تحقق فى ملابسات حادث الخانكة ، لكن القضية كانت أكبر من هذا الحادث ، ولم يكن هناك مفر أمام اللجنة فى النهاية من أن تكتب تقريراً عاماً تبعث به إلى الرئيس ومعه خطاب موجه إليه يقول : « إن هذا الأمر لا يتدركه إلا رئيس الدولة بحكمته وبمسؤوليته عن كل مواطنيها ، وكونه الحارس لوحدةها الوطنية » . وعندما وصل تقرير اللجنة وخطابها إلى الرئيس السادات ، اتصل بى تليفونياً ليقول لى إن اقتراحى لم يصل إلى نتيجة ، وأن مجلس الشعب أعاد إليه « الكرة » . وقلت له « إننى كنت أتوقع ذلك ، فلم يكن معقولاً فى مثل هذا الأمر أن يصل التحقيق إلى إلقاء المسؤولية على أحد ، فذلك شيء لا فائدة لأحد فيه ، ثم إن القضية برمتها أخطر من أن يتناولها تقرير لجنة فى مجلس الشعب مع كل الاحترام له » . وقلت للرئيس أيضاً « إننا على أى حال لم نخسر شيئاً بإحالة الأمر إلى المجلس ، بل إننا كسبنا وقتاً تهدأ فيه المشاعر وتخف فيه حرارة الاحتكاك ، ومن ثم يمكن له أن يصل إلى حل معقول » .

وذهبت إلى مقابلة الرئيس السادات فى بيته فى الجزيرة أعرض عليه وجهة نظر مفصلة

فى إمكانية الحل . كان رأى أن قضية الخط الهمايونى لازالت أكبر سبب للمشاكل ، وأنه لابد لها من حل « يعطى ما لله الله وما لقيصر لقيصر » . ثم رويت للرئيس السادات كيف جرى حل هذه المشكلة أيام الرئيس عبد الناصر ومن خلال اتفاقه مع البابا كيرلس على وضع عدد معين من تصريحات بناء الكنائس الجديدة تحت تصرف البابا . وكان رأى أن ذلك لا يحل المشكلة عملياً فحسب ، وإنما هو أيضاً يرضى مشاعر البابا حين يجعله يحس أنه يملك صلاحيات عملية وفعالة كرئيس لكنيسة عالمية كبرى . وسألنى الرئيس السادات كم عدد الكنائس الجديدة التى صرح بها عبد الناصر سنوياً للبابا كيرلس . وحين ذكرت له العدد ، هز الرئيس السادات رأسه معترضاً وقائلاً : « إن ذلك كثير جداً » . ومضيت أشرح له الصورة العامة فى العلاقات بين المسلمين والأقباط . وكان رأى بأمانة أن هناك ظواهر للتشدد بين الفريقين ، واقترحت عليه أن يذهب بنفسه إلى الأزهر فيقابل هيئة كبار العلماء ، ثم يذهب بعد ذلك إلى البطريركية فيقابل البابا وأعضاء المجلس المقدس حاملاً معه لكل من الفريقين رسالة مؤداها « إن الوطن أحوج ما يكون الآن إلى وحدته الوطنية ، ثم إن التسابق فى بناء المساجد والكنائس تسابق حافل بدواعى الإثارة ، وإن احتياجات التطور الاجتماعى لا تتطلب فقط بناء مساجد وكنائس جديدة ، ولكنها تتطلب أيضاً بناء مدارس ومستشفيات جديدة » .



وفى اليوم التالى ذهب الرئيس السادات بالفعل إلى الأزهر والتقى بهيئة كبار العلماء وعلى رأسهم شيخ الأزهر - ثم انتقل من هناك إلى المقر البابوى حيث التقى بالمجمع المقدس وعلى رأسه البابا شنودة . ويبدو أن الرئيس السادات كان يتوقع الود فى اجتماعه بالأزهر ، لكن الشكوك كانت تساوره بشأن اجتماعه فى المقر البابوى ، ولقد فوجئ هناك بالحفاوة التى استقبل بها ، خصوصاً حين حيّاه البابا باعتباره « أباً لكل الشعب » . وكان الملفت للنظر أن الرئيس السادات أثناء هذا الاجتماع نظر فى ساعته ثم قال لمن حوله من الرهبان أعضاء المجلس المقدس - وعلى رأسهم البابا - إن موعد صلاة الظهر قد حان ، ثم قام يودى صلاة الظهر فى غرفة اجتماعات المجمع المقدس ، وكانت الصور تلتقط له أثناء الصلاة ، ونشرت فى كل الصحف فى اليوم التالى على عرض صفحاتها الأولى ، وبدا فيها « الرئيس المؤمن » يصلى الظهر بينما رهبان المجمع المقدس يظهرون وراءه فى خلفية الصورة .

وكنّت فى انتظار الرئيس السادات فى بيته عندما عاد من الزيارتين : إلى الأزهر وإلى



انتقل السادات من الازهر حيث التقى بهيئة كبار العلماء ، إلى المقر البابوي . وهناك حرص على أداء صلاة الظهر والنقاط الصور له أثناء ذلك لختشر في اليوم التالي على عرض الصفحات الأولى للصحف .

المقر البابوي . وسألته كيف سارت الأمور ، وكان رده : « رائعاً » . ثم راح يصف لى كيف استقبله شنودة ، وكيف قال له « أنه زعيم الشعب وأب كل طوائف الأمة وراعيها جميعاً » . ثم استطرد : « إن شنودة ليس سيئاً كما تصورت » . وأضاف الرئيس السادات : « لقد قلت له إن كيرلس كان تحت تصرفه تصريحات بيناء ٢٥ كنيسة جديدة ، وسوف أضع تحت تصرفك أنت تصريحات بنخمسين » . وقلت للرئيس : « إنك كنت تستكثر خمسة وعشرين ، وعلى أى حال فأنا سعيد لأنك أعطيته خمسين » . وقال السادات : « إنك لا تتصور ماذا قال لى ، إنه لم يتوقف لحظة طول الوقت عن تكرار قوله إنك قائدنا وزعيمنا وأبونا وراعيها » .



لم تتوقف الأمور عند هذا الحد . فإن الأبا شنودة كان قادماً إلى الكرسي البابوي بقوة

اندفاع جديدة ، ولقد راح يركز على كنائس الخارج ويتوسع فيها ويرسم لها أساقفة جديداً ، خصوصاً في أمريكا الشمالية وفي القارة الإفريقية التي بدأ يمد نشاط الكنيسة القبطية إلى كل أرجائها . كما أن البابا شنودة راح يوثق علاقات الكنيسة القبطية ببقية الكنائس الكبرى في العالم وراح يحقق تواجداً دولياً ملحوظاً لكرسى مرقس الرسول . وكان من الخطوات ذات الدلالة في هذا الاتجاه أن البابا شنودة وقّع سنة ١٩٧٣ إعلاناً مشتركاً مع البابا « بول » الجالس على عرش الفاتيكان في روما وقتها ، يعربان فيه معاً عن اهتمامهما المشترك بتحقيق الوحدة بين كل الكنائس المسيحية . ولقد وصل ذلك كله إلى ذروته حينما دعى البابا شنودة لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أبريل سنة ١٩٧٧ . ذهب البابا شنودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد شهر واحد من زيارة قام بها إليها الرئيس السادات لمقابلته الأولى مع الرئيس الأمريكى الجديد « جيمى كارتر » . وصل البابا شنودة إلى نيويورك يوم ١٤ أبريل ١٩٧٧ ، واستقبلته في نيويورك مظاهرة كبيرة ترحب به . وكان برنامجه يتضمن زيارة إلى واشنطن يلتقى خلالها بالرئيس كارتر ، وقد دعى معه إلى هذا اللقاء مع الرئيس الأمريكى الأنبا صموئيل أسقف الخدمات ومسؤول الكنيسة القبطية عن العلاقات الدولية . وطلب البابا أن يرافقه في زيارته إلى البيت الأبيض سفير مصر في واشنطن الدكتور أشرف غربال .

ويمكن فهم الكثير عن ظروف هذه المرحلة وملابساتها مما نشرته في تغذية أخبارها مجلة « الكرازة » ، وهى مجلة تنطق عادة بلسان البابا ، وتعتبر شبه ناطق رسمى للمقر البابوى . فى عددها رقم ١٧ الصادر بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٧٧ نشرت مجلة « الكرازة » رسالة من واشنطن عن زيارة البابا للولايات المتحدة . كانت العناوين الكبيرة للرسالة كما يلى :

« استقبال حافل لقداسة البابا فى نيويورك .

أول بابا للاسكندرية يزور الولايات المتحدة .

الصحف الأمريكية تنشر أخبار الزيارة فى صفحاتها الأولى .

قداسة البابا يلتقى بالرئيس كارتر فى البيت الأبيض بواشنطن .

الرئيس كارتر يتحدث عن رحلة العائلة المقدسة إلى مصر » .

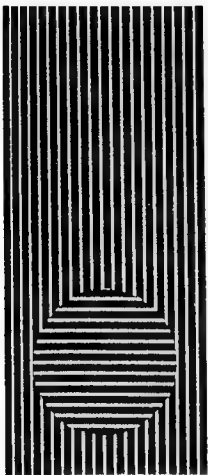
كانت هذه هى العناوين الكبيرة ، أما الرسالة الصحفية بعد ذلك فقد جرت كما يلى :

« توجه قداسة البابا إلى البيت الأبيض ويرافقه الدكتور أشرف غربال سفير مصر فى

الولايات المتحدة حيث استقبلهما الرئيس جيمى كارتر فى المكتب البيضاوى ، واستغرقت المقابلة نصف ساعة . استفسر الرئيس خلالها عن أوجه نشاط الكنيسة القبطية التى كان مهتماً بها ويتاريخها وآثارها القديمة ، كما تحدثت عن رحلة العائلة المقدسة إلى مصر . وقد قدم قداسة البابا للرئيس كارتر أيقونة ذات ثلاثة جوانب ، على أحدها تظهر القديسة مريم ، وعلى الجانب الثانى تعميد المسيح ، وعلى الجانب الثالث تظهر قيامة المسيح . وفى بداية لقاء الرئيس كارتر بقداسة البابا شنودة الثالث قال له إنه سمع عنه كثيراً ، وأن السيد الرئيس أنور السادات قد مدحه كثيراً وتحدث عنه بكل تقدير أثناء زيارته للولايات المتحدة . وعلق الرئيس كارتر على أيقونة تعميد المسيح ، وقال إنه سوف يقتع الآخرين بشهادة التقليد القبطى بأن المعمودية تتم بالتغطيس . وفتح الرئيس كارتر بعد ذلك الباب للصحافة والتلفزيون ، وقال للمندوبين (مندوبى الصحافة والتلفزيون) أنه يعرف أن عدد الأقباط فى مصر سبعة ملايين . ثم انصرف الوفد وبقي قداسة البابا مع الرئيس كارتر فى حديث خاص حضره نياقة الأبا صموئيل والدكتور أشرف غريال . وذكر قداسة البابا (بعد المقابلة) أن الرئيس سأل عدة أسئلة عن الكنيسة القبطية ، وعن رأيه فى موضوع القدس لأنه يعرف أن الكنيسة القبطية لها رأى فى المشاكل السياسية لاسيما الصراع العربى الإسرائيلى . وكان رد قداسة البابا أن اليهود ليسوا شعب الله المختار فى الوقت الحاضر ، وإلا ماذا نسمى الكنيسة المسيحية . فإذا كنا نعتقد أنهم شعب الله المختار فمعنى ذلك أننا المسيحيين لسنا مختارين من الله بالمرّة . أما عن المشاكل السياسية فنحن نتحدث عن المبادئ العامة الأساسية الخاصة بالمشكلة ، أما التفاصيل فهى متروكة لرجال السياسة .



كان واضحاً من هذا كله أن زيارة البابا تمت أولاً بتنسيق مع الرئيس السادات ، ثم أنها كانت ثانياً محاولة أمريكية للاتصال بالكنيسة القبطية على أعلى المستويات اتصالاً مباشراً ، ثم أنها كانت ثالثاً محاولة لاستمالة الكنيسة القبطية وإطرائها بقول الرئيس كارتر إنه يعرف أن عدد أقباط مصر وصل إلى سبعة ملايين ، ثم إنها كانت بعد ذلك كله محاولة لاستدراج الكنيسة القبطية إلى موقف « ملائم » - من وجهة النظر الأمريكية - فى مشاكل الصراع العربى الإسرائيلى وقضاياه . لكن البابا شنودة - كما ستظهر الأحداث فيما بعد - كان أدركى مما قنر الآخرون ، كما أنه كان أقرب إلى الالتزام بمقادير مصر ممّا ظن هؤلاء الذين كانوا يخططون لشيء آخر .



الجزء الخامس

العواصف تتجمع

« إننى مليونير .. هذا هو دينى »

(جورج برنارد شو لى «ميجور باربرا»)

أوهام القوة

مع بداية سنة ١٩٨١ كان الرئيس السادات قد أصبح فى عزلة كاملة عن الحقائق الموضوعية المحيطة به . كان قد عزل بلاده عن بقية العالم العربى الذى تنتمى إليه . وكانت تلك مفارقة محزنة . ففى اللحظة التى زادت فيها أهمية العالم العربى الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية أكثر من أى وقت مضى ، فإن مصر خرجت منه .

على امتداد أجيال كثيرة متلاحقة كانت مصر قد وجهت جزءاً كبيراً من حيويتها لخدمة أهداف الأمة العربية . ساعدت كل شعوبها على تحقيق الاستقلال . وساعدت على استعادة هذه الشعوب لسيطرتها على مواردها ، وبالذات البترول . كانت مصر أيضاً قد أسهمت بالجهد الأكبر فى نشر التعليم وفى البعث الثقافى وفى وضع كبرياء الأمة بالنسبة لنفسها وبالنسبة للعالم فى وضعه الصحيح .

وحتى حرب اليمن التى أثارت كثيراً من أسباب النقد - كانت لها على وجه التأكيد جوانب إيجابية . فقد فتحت أبواب القرن العشرين أمام الشعب اليمنى لكى يبدأ دورة تطوره متخلصاً من طغيان نظام الإمامة . وأكثر من هذا ، فإن التواجد المصرى فى اليمن حمل رياح التغيير إلى كل شبه الجزيرة العربية . ويمكن أن يقال إن التواجد المصرى فى اليمن كان مسؤولاً بشكل مباشر عن تنازل الملك سعود عن العرش فى السعودية ، وعن تولى

الملك فيصل لهذا العرش من بعده . وكان هذا التواجد بالتالي هو الذى أدى فى عهد الملك فيصل إلى محاولة الانتقال بالسعودية من إقطاعية لعائلة إلى دولة منظمة . ثم أن هذا التواجد أدى - بأحكام الواقع - إلى استقلال كل دول الخليج .

إن أحكام الجغرافيا كانت تفرض على مصر دائماً دور القوة الاقليمية . هناك بلدان تستطيع أن تعيش فى عزلة عما حولها لأنها تمتد على مساحة قارات - كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين مثلاً . وأمام مصر ففضية تختلف ، فبسبب كثافتها السكانية ونتيجة للخصائص الانسانية لهؤلاء السكان القادرين على امتلاك ناصية العلوم والحضارة والفنون - فإن مصر كان عليها دائماً أن تخرج إلى العالم المحيط بها ، أو تفقد أكبر مصادر قوتها . ولقد أضافت مصر إلى أهميتها التاريخية دوراً جديداً فى قيادة حركة الاستقلال والتحرر والتنوير العربى . وناضلت - حتى تحت حكم العثمانيين ، ثم تحت حكم الانجليز - لكى تؤدى دورها على أرضها وفيما حولها . ولقد اعترفت لها الأمة العربية بهذه المكانة وبهذا الحجم . وعندما أنشئت جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ ، فإن القاهرة أصبحت بالاجماع مقراً رسمياً للجامعة ، ثم جرى التقليد على أن يكون الأمين العام للجامعة مصرياً . وكانت مصر تتحمل ٣٧ فى المائة من ميزانية الجامعة . ولقد كانت تلك حقائق أدركتها كل دول العالم ، بما فيها القوتان الأعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى عندما أصبح النظام الدولى يقوم على تنافس وتعاون الاثنتين بعد الحرب العالمية الثانية . وحاولت مصر - بناء على مجمل هذه الاعتبارات كلها - أن تلتزم سياسة غير منحازة ، بل وكانت واحدة من الرواد الأول فى تشكيل هذه السياسة . ومن هذا الموقف القوى فإن الاتحاد السوفيتى لم يتردد فى تأييد مصر بموارده الاقتصادية والسياسية ، كما أن الولايات المتحدة التى كانت شديدة التخوف من تأثير مصر ونفوذها التحررى جرّبت فى بعض الظروف أن تتهج سياسة ود مع مصر ، لكن أسباب الصدام كانت موجودة دائماً ، خصوصاً بظروف الصراع العربى الاسرائيلى ، وكانت مصر هى القيادة العربية المعترف بها لهذا الصراع .

وبالصلح المنفرد الذى وصل إليه السادات مع إسرائيل فإن هذا البناء كله فقد قوائمه ، ولم يجد السادات ما يفعله غير أن يُعلق كل دور مصر وطموحاتها رهناً للسياسة الأمريكية . وحتى من وجهة نظر اقتصادية بحثة ، فقد كانت تلك صفقة خاسرة . فحتى من قبل مبادرة الذهاب إلى القدس ، كانت الولايات المتحدة تقدم لمصر مساعدة فى حدود

بليون دولار سنوياً . وبعد أربع سنوات فقد كان هذا المبلغ كما هو رغم التضخم المتزايد والهبوط في قيمة الدولار . وفي المقابل فإن دول الخليج الغنية كانت أقدر على تقديم مساعدات متزايدة . وعلى سبيل المثال فإن هذه الدول أقرضت العراق في هذه الفترة ما تصل قيمته إلى حدود ٢٠ بليون دولار لمواجهة أعباء الحرب مع إيران . وهذا مبلغ يساوي تقريباً حجم الديون الخارجية لمصر التي لم تلتق من العالم العربي سوى الفتات في تلك الفترة .

وصحيح أن مصر كانت لها موارد أخرى غير المساعدات الأمريكية ، أبرزها البترول وتحويلات المصريين العاملين في العالم العربي . لكن موارد مصر من البترول محدودة ، ثم إن البترول لا يمكن اعتباره دخلاً ، وإنما هو ثروة أصلية وإنفاق دخلها باعتباره نوعاً من التدخل هو في الحقيقة تبديد لرأسمال . كما إن سياسة الصلح المنفرد مع إسرائيل كان يمكن أن تؤدي إلى آثار على أوضاع المصريين العاملين في العالم العربي أو على تحويلاتهم إلى مصر .

بل إن السادات - حتى وفق معايير - لم يستطع أن يصبح مهندساً لتسوية شاملة في الشرق الأوسط . فقد تكفل مناحم بيجن بأن يسلبه أية ادعاءات في هذا الصدد . لقد أصبح واضحاً أن مناحم بيجن لم تكن لديه أية نية في أن يعترف للشعب الفلسطيني بأية حقوق ، بل إن النصوص التي كتبت في اتفاقيات كامب ديفيد ذاتها لم تلبث - على يد مناحم بيجن - أن أفرغت من أي محتوى يمكن أن تكون له أية قيمة فيها . بل على العكس ، فإن مناحم بيجن راح يعتبر الضفة الغربية وغزة غنيمة من حقه في مقابل الانسحاب من سيناء . ولم تستطع مصر أن تمنع إسرائيل من ضم القدس . ومع استمرار عمليات الضم الزاحفة على الضفة الغربية وغزة ، فقد كان واضحاً أن أي نوع من أنواع الاتصال بين مصر وعرب آسيا على الجسر البري بين إفريقيا وآسيا - يجرى قطعه بطريقة نهائية لا رجوع فيها .



ولقد كان القول الشائع أحياناً إن السادات - على الأقل - نجح لأول مرة في أن يجعل الرأي العام الغربي يتفهم بطريقة صحيحة أحوال العالم العربي وقضاياه . ومن سوء الحظ أن ذلك القول ليس صحيحاً ، ذلك أن ما اهتم له الغرب في الواقع كان هو أداء النجم اللامع . إن الرأي العام في الغرب كان يعرف تصرفات رجل واحد ، ولكنه لم يكن يرى بعد ذلك مشاكل الملايين . ولم يكن هناك أي نوع من أنواع الحساب الدقيق للثمن الذي دُفع

من أجل لفت الانتباه العالمي لأداء هذا النجم اللامع . ويمكن هنا أن نتذكر القصة المشهورة التي تروى عن الجنرال الألماني المشهور « هلموت فون مولتكه » . كان السلطان التركي قد استقدم الجنرال الألماني ليدرب جيوشه سنة ١٩١٤ ، وفي أثناء إحدى المناورات شاهد فون مولتكه أحد الضباط الأتراك يقوم بتصرفات غريبة ، وتقدم منه يسأله : « من أين تريد أن تحصل على وسامك يا سيدى الضابط ؟ من قومك على هذه الناحية ، أم من أعدائك على الناحية الأخرى ؟ » .

ومن مغزى هذه القصة ، فإنه لا بد من التدقيق فى مصدر أى تقدير يلقاه أى سياسى . وفى كل الأحوال فإنه ليس من حكمة القيادة فى شيء أن يتقدم قائد لاحتلال موقع جديد إذا كان ثمن احتلال هذا الموقع هو ضياع القاعدة الأصلية له .

❏

ولم يكن السادات على استعداد لأن يعترف - حتى لنفسه - بأن مغامرة المبادرة قد فشلت ، وأنه راهن عليها بكل شيء وخسر . وهكذا فإنه بدأ يهرب من الواقع إلى الأوهام مرة أخرى . لم يكن من قبل يستطيع أن يستقر فى مكان واحد ، والآن فإنه أصبح أقل استقراراً وأكثر قلقاً ، وبدأ يظهر فى مكان مختلف كل يوم . ويظهر برزى مختلف كل يوم . ويمكس مزاجاً مختلفاً كل يوم . وتعود أن ينتقل دائماً بالهليكوبتر ، فقد كان الانتقال بها أسرع وأسهل ، وكانت دائماً جاهزة كلما طرأ بباله أن يتحرك . ولقد اكتسب ما يمكن أن نسميه « عقلية الهليكوبتر » . وفى الحقيقة فإن الهليكوبتر شجعت لديه الاعتماد عن الحقيقة . من نافذة الهليكوبتر فإن مصر تبدو هادئة وساكنة ، الوادى الأخضر والصحارى صفراء من حوله ، ونهر النيل يشق هذا كله كأنه تيار من الفضة يتدفق من الجنوب إلى الشمال . لكن مصر الحقيقية كانت شيئاً مختلفاً ، لأن النزول على الأرض لمعرفة أحوالها كما أن فهم أحوال أهلها كان يتطلب شخصاً يمشى ويعيش بين أهلها . وكان السادات بعيداً فى السماء يشق الفضاء بطائرة هليكوبتر . وكان هذا يشيع فى تفكيره تصورات مقطوعة الصلة بالحقيقة .

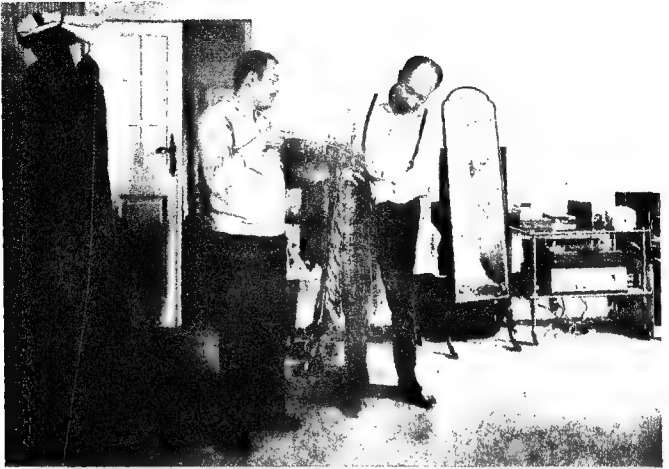
وكان برنامج الحياة اليومية للرئيس السادات يؤكد بتفاصيله هذه العزلة عن العالم الخارجى . كان يستيقظ فى الصباح متأخراً - ما بين الساعة التاسعة والتاسعة والنصف عادة - وعندما يفتح عينيه كان يمد يده إلى مائدة بجوار سريره فيتناول ملء ملعقة من العسل مزجت بقليل من رحيق الملكات ، ثم كان يطلب فتجاناً من الشاى الساخن يحتسيه بعد العسل

والحريق . ثم تأتبه صحف الصباح القاهرية ، فيلقى نظرة عليها مركزاً اهتمامه على ما يتصل به : العناوين الكبيرة المتصلة بأخبار نشاطه في اليوم السابق ، ثم صوره . ثم يدخل خبير التدليك الخاص به^(١) فيبدأ معه في القيام ببعض التمرينات الرياضية ، ثم يعجىء دور التدليك والحمام ، ويكون ذلك كله قد استغرق أكثر قليلاً من ساعة . وبعد ما تجنيه صينية الإفطار ، وهي مكونة عادة من طعام خاص خفيف يحتوى على بعض الجبن والخبز الخالى من أى سعر حرارى والمصنوع من دقيق خاص مستورد من سويسرا .

(كان هذا الدقيق الخالى من السعرات الحرارية يستخدم فى صنع كل أنواع الفطائر والحلوى التى تقدم للرئيس السادات ، بما فيها الكنافة - وحتى المكرونة أيضاً خالية من أى نشويات ، وكان الرئيس السادات يقبل عليها ويسمىها ضاحكاً « مكرونة خشب ») .

وليس سرّاً أن الرئيس السادات كان يشرب بانتظام ، وكان يقول إن ذلك بناء على نصيحة الأطباء بعد تعرضه فى شبابه لعارض قلبى . وكان قبل الظهر يفضل الفودكا ، وكان يشرب منها كأساً واحدة أو كأسين قبل أن يبدأ مقابلاته عند الظهر . وكان تفضيله للفودكا قبل بدء عمله يرجع إلى اعتقاده بأنها لا تترك رائحة فى فم من يشربها . وكان يعتقد أن هذا القليل من الفودكا الذى يشربه قبل الظهر هو خير منشط لعمله الذى كان يبدأ فى العادة على شكل مقابلات (اثنتين أو ثلاث فى اليوم) تبدأ فى الثانية عشرة وتستمر لساعتين . وعندما تصبح الساعة الثانية والنصف أو الثالثة بعد الظهر يفرغ الرئيس السادات من العمل شاكياً فى العادة من أنهم « يريدون قتلى بكل هذا الذى يضمونه على كتفى » . وتعود الفودكا مرة ثانية إلى الظهور ، وتنتهى هذه الفترة فى الساعة الرابعة أو الرابعة والنصف يتناول فى نهايتها غذاء خفيفاً مكوناً فى العادة من بعض شرائح صدر الدجاج أو اللحم البارد ، وطبق من السلطة أو طبق من الخضروات الطازجة بدون أية توابل ، ويأوى إلى فراشه لينام . ويستيقظ فى العادة ما بين الساعة السابعة والسابعة والنصف شاعراً بالجوع ، فيطلب فنجاناً من الشاي بالنعناع ، ثم يطلب عشاءه ، وهو فى معظم الأحيان من اللحوم المسلوقة أو المشوية ، إلى جانب بعض الأرز أو المكرونة الخالية من النشويات ، ثم يتناول طبقاً من الحلوى المصنوعة من الدقيق الخاص الخالى من أى سعر حرارى . ثم يبدأ فى إجراء بعض اتصالات تليفونية

(١) كان للملك الخاص بالرئيس السادات وضع رسمى لى البروتوكول . وقد دشن أحد سفراء مصر فى العاصمة اوروبية حينما وجد إلى جواره على مائدة عشاء رسمى شخصاً من حاشية الرئيس لا يعرفه . وعندما سأل عنه اكتشف انه الملك الخاص للرئيس .

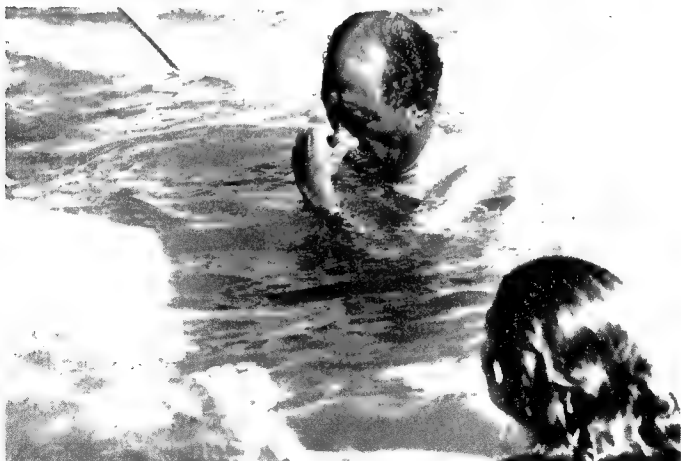


بعد المبادرة ، أصبح السادات أقل استقراراً وأكثر قلقاً .
وبدا يظهر كل يوم في مكان مختلف وفي زى مختلف .

مع بعض المسؤولين المصريين أو مع بعض المسؤولين الأجانب خصوصاً في الولايات المتحدة (يكون الوقت في الولايات المتحدة ساعتها حوالي الظهر) . ثم يختم اتصالاته التليفونية بتلقى مكالمات من رؤساء تحرير بعض الصحف المصرية من المقربين منه ، يسمع منهم ما لديهم من أخبار ويزودهم بما لديه من توجيهات . ثم يكون البند التالي من برنامجه هو طلب كشف أفلام السينما الجاهزة للعرض في صالة السينما (كانت هناك صالة سينما في كل بيت من بيوته أو استراحة من استراحاته . وكانت الأفلام ترسل إليه حتى قبل عرضها على رقابة الأفلام ، لأنه كان يعتبر السينما تسليته الأساسية) . وعادة ما كان يلقي نظرة على كشف الأفلام ثم يخط بالقلم إشارة إلى اثنين أو ثلاثة منها ، وفي نحو الساعة العاشرة مساء يتوجه إلى صالة السينما ومعه من يتصافد وجوده من أفراد أسرته أو من أصدقائه . وبدأ عرض الفيلم الأول ، وخلال عرض الفيلم فإنه كان عادة يتناول قديحاً أو اثنين من الويسكى ، وأحياناً يأخذ معه قليلاً من شطائر الجبن أو اللحم . وبعد منتصف الليل بقليل (يكون الفيلم الأول في العرض الليلي قد انتهى وبدأ عرض الفيلم الثاني) ،



السادات يشذب شاربهم ، و إلى اسفل يمارس رياضة السباحة ويجواره ابنته .



يشعر من حول الرئيس بأنه بدأ يغفو ، لكنه يغالب النوم لبعض الوقت ، ثم فجأة ينهض واقفاً طالباً من الآخرين جميعاً أن يظلوا حيث هم وألا يقطعوا مشاهدتهم للقيلم الذي يرونه ، وينصرف هو إلى غرفة نومه لينام . وهكذا ينتهى برنامج يوم من أيامه العادية (كان البرنامج يختلف في شهر رمضان لأن الرئيس لم يكن يتناول المشروبات فيه ، كما أنه كان يصوم أيامه كلها) .



ولقد استطاع السادات أن يحوّل عزله إلى فضيلة . وعندما يكون عليه أن يتخذ قراراً في أمر من الأمور ، فإن الصحف كانت تعلن أنه سوف يعتكف في إحدى استراحاته البعيدة « لكي يصل إلى قراره » . كما لو أن القرار يجيئه بوحى من السماء وليس عن طريق دراسات تحتويها أوراق الدولة أو مشاورات مع كبار المسؤولين فيها ، أو مع غيرهم من مستشارين . ولقد ضاقت مع الأيام دائرة من كان يتصل بهم ، وانحصرت هذه الاتصالات في دائرة قليلة من الناس كانوا على استعداد لأن يقولوا له ما يعرفون أنه يرغب في سماعه . وأصبح يصدق كل ما يقدم إليه من نتائج استفتاءات ، ويصرّ على أن أكثر من ٩٩ في المائة من المصريين يؤيدون سياسته ، وأن لا أحد يعارضه سوى قلائل من الأذال والمنحرفين . ولم يكن على استعداد على الإطلاق لأن يعرف أن كل استمارات الاستفتاءات تملاً في الريف بواسطة الادارة ويدون ما حجة حتى إلى شكلية عملية الاقتراع بما فيها عدّ الأصوات .

وبسبب رغبته الدائمة في التنقل من مكان إلى مكان - فإن الحاجة ظهرت إلى استراحات جديدة . ولم يكد الانسحاب الاسرائيلي يتم من الضفة الشرقية لقناة السويس حتى اتخذ لنفسه استراحة في الاسماعيلية . ولم يكد فك الارتباط الثاني يتم حتى اتخذ لنفسه استراحة جديدة أخرى عند سفح جبل الراحة في سيناء قرب البقعة التي استطاع فيها « موسى » عليه السلام أن يسمع صوت الله ويتكلم معه . وظهرت للوجود استراحة ضخمة أخرى على شاطئ مرسى مطروح في الصحراء الغربية . ولم يكن ذلك كافياً بالإضافة إلى كل ما لديه من استراحات قبل ذلك ، فقد بدأ الآن يمد بصره إلى قصر المنتزه (كان قصر المنتزه أحد القصور الرسمية الأربعة للملك فاروق : كان هناك قصر عابدين وقصر القبة في القاهرة ، وكان هناك قصر زاس التين والمنتزه في الاسكندرية - وكانت هذه القصور جميعاً تستخدم للمناسبات الرسمية) . لكن السادات بدأ الآن يرى أن قصر المنتزه يجب أن يتحوّل إلى قصر ضيافة كما قال ، وطلب إعادة ترتيبه ليصبح كما كان تماماً عندما بنى في أواخر القرن التاسع عشر ، مع إضافة مطابخ وحمامات حديثة إليه . ثم غير السادات رأيه وطلب

أن يصبح قصر المنتزه مكتباً خاصاً له فى الامكنندرية ليستطيع فيه - قرب استراحته فى المعمورة - أن يستقبل من يشاء من معاونيه أو من زواره . وجرت عملية إعادة لبناء القصر تكلفت سبعة ملايين جنيه (فى الوقت الذى كانت فيه آثار مصر التاريخية الكبرى تواجه خطر التداعى بسبب نقص الاعتمادات اللازمة لصيانتها) . والغريب أن السادات لم يقض فى القصر غير ساعة واحدة . وكان هذا القصر الذى أعيد بناؤه ليصبح مكتباً لرئيس لم يمارس عمله إطلاقاً من مكتب - وهماً آخر من الأوهام .



ولقد كانت تنقلاته المستمرة تمثل فى واقع الحال كابوساً إدارياً ، لأن متطلبات وجوده فى أى مكان كانت تقتضى إجراءات ضخمة ومعقدة . فلم يكن يتبعه حيث ذهب أفراد حرسه الخاص فقط ، ولكن على الحرس الجمهورى أيضاً أن يحرس المنطقة التى يوجد فيها بقوة كتيبة كاملة تقريباً . ثم أن الأمر كان يقتضى أيضاً وجود مكتب للاتصالات وأجهزة لهذه الاتصالات تنقل إليه - ولو نظرياً - كل ما يحتاجه رئيس الدولة من معلومات ، وتنقل عنه كل ما يحتمل أن يصدره من تعليمات . وكان هذا كله يمثل ذيلًا إدارياً طويلاً يتبع الرئيس من بيته فى الجيزة فى يوم من الأيام ، إلى بيته فى ميت أبو الكوم فى اليوم التالى ، ثم إلى استراحته فى القنطرة أو فى الاسماعيلية أو فى غيرها من عشرات الاستراحات فى أى لحظة وفى أى وقت . وكان هو نفسه ينتقل بالهليكوبتر . ولأسباب أمنية فقد كان موكبه فى السماء عادة يتكون من ثلاث طائرات هليكوبتر لكى لا يعرف أحد أيها يستقل الرئيس . ومن ضمن صفقة طائرات الهليكوبتر التى اشترت من شركة « ويستلاند » - فإن خمساً منها خصصت لاستعمال الرئيس . ولقد اكتشف الرئيس استعمالات أخرى للقصور الملكية الكبرى . فقد تحول قصر القبة على سبيل المثال إلى مقر دائم لشاه إيران أثناء منفاه فى القاهرة . ومنذ أن قامت الثورة الإيرانية بطرد الشاه من إيران فإن هذه الثورة لم تجد لها عدواً أكثر من الرئيس السادات . وبصرف النظر عن رأيه فى « الخمينى » ، فلقد كان واضحاً أمامه وأمام العالم كله أن الشعب الإيرانى قد لفظ الشاه نهائياً ، وإن إحتضان الرئيس السادات له على هذا النحو كان كفيلاً بإساءة العلاقات بين الشعب المصرى وبين شعب من أكبر شعوب منطقة الشرق الأوسط . ولقد قطع الرئيس السادات محادثاته فى كامب ديفيد ذات يوم لكى يتصل بالشاه - الذى كان لا يزال فى طهران - ويسأله عن أخبار المؤامرات ضده ، ويعرب له عن مساندته لعرش الطاوس . وعندما انهار هذا العرش نهائياً ولم يعد أمام الشاه إلا أن يغادر طهران تحت إدعاء أنه سيقوم بعدة زيارات رسمية خارج إيران - فإن أحداً فى العالم وفى

المنطقة لم يكن على استعداد أن يجاوبه في هذه التمثيلية إلا الرئيس السادات الذى بادر بدعوته إلى زيارة مصر ، ورتب له فى أسوان ما وصف بأنه استقبال شعبى (كان الملك حسين الذى تربطه بشاه إيران صداقة قديمة - أكثر تقديرًا للحقائق ولمصالح الأردن حين اعتذر عن الاشتراك فى هذه التمثيلية ، واعتذر عن استقبال الشاه المطرود من طهران فى عمان) . وعندما انتهت الزيارة الرسمية فى أسوان وغادرها الشاه إلى الرباط ، ثم إلى المكسيك ، ثم إلى بنما بعد ذلك (حيث لاحقته فيها جميعاً مظاهرات ومظاهر الاحتجاج والعداء من جانب الجماهير العادية ، والخرج من جانب حكومات هذه البلدان) - لم يجد الشاه مستقراً نهائياً له إلا فى مصر حيث دعاه السادات لى يقيم فى « وطنه الثانى » . ولقد صفق الغرب طويلاً إعجاباً بهذا الكرم ، لكن الغريب أن هؤلاء المصفقين - وهم أكثر من استفاد من الشاه - لم يكونوا على استعداد لأن يضحوا بأى شىء من مصالح بلدانهم تحت أى دعاوى من « الصداقة » أو من « الإنسانية » . ولقد كان ترحيبهم فى معظم الأحيان لا ينبع من تقدير للصداقة أو الإنسانية ، وإنما كان ينبع من أن استضافة السادات للشاه قد أغنتهم جميعاً من المخرج ومن المسؤولية . ولم تكن استضافة الشاه فى صالح مصر - كما أنها لم تكن فى صالح الولايات المتحدة أو بريطانيا مثلاً - لكن الفرصة كانت مناسبة للنجم الساطع يظهر فيها للعالم أنه يقدر على ما لا يقدر عليه غيره . ومن ناحية أخرى فقد كان يرى فى نفسه تجسيدا لمصر ، وبالتالي فإن أى واحد من أصدقائه الشخصيين - على فرض أنه والشاه كانت تربطهما فعلاً صداقة شخصية - هو فى نفس الوقت صديق لمصر . والحقيقة أن الشاه لم يكن صديقاً لمصر فى أى وقت من الأوقات ، بل إنه طوال كل المعارك مع إسرائيل - سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٧ وخلال حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر ١٩٧٣ - كان هو المصدر الرئيسى الذى يمد إسرائيل ببترونها - وهو البترول الذى تحركت به كل دباباتها ومدافعها وطائراتها فى الجو وقطع أسطولها فى البحرين الأبيض والأحمر !

وعندما اشتد المرض على الشاه فى أيامه الأخيرة ، فإن الرئيس السادات بنفسه أصبح هو الذى يعلن النشرة اليومية عن الحالة الصحية للشاه المخلوع . وعندما مات الشاه أخيراً ، فإن الرئيس السادات تجاهل وصيته وتجاهل إلحاح الامبراطورة « فرح » وقرر أن تكون جنازته جنازة رسمية فى حين أن كليهما - الشاه والامبراطورة - كان من رأيه أن تكون الجنازة عائلية ومحدودة . ولم يكن إصرار الرئيس السادات على جعلها جنازة رسمية محصوراً داخل مصر فقط ، لكنه أرادها أيضاً جنازة دولية ، فدعا إليها عدداً كبيراً من رؤساء الدول . ولم يحضر فى النهاية إلا بعض الرؤساء السابقين ومن بينهم الملك قسطنطين ملك اليونان

السابق الذى كان يعمل مديراً لبعض أعمال الشاه المالية فى ذلك الوقت ، ثم الرئيس الأمريكى السابق «ريتشارد نيكسون» .



كان الرئيس السادات من أنصار القول المأثور عن لويس الرابع عشر : «أنا الدولة» . . . ولقد بدأ ذلك اعتقاده فعلاً فأصبح يتحدث عن «شعبى» و«جيشى» و«أسطولى» الخ . . . لكنه فى هذا كله لم يكن يستطيع أن يرى أن أى رئيس دولة كان يمكن له أن يتحدث باسم شعبه إذا كان بالفعل يعبر فيما يقول عن مصالحه المشروعة وعن طموحاته ، فإذا لم يكن ذلك ما حدث فعلاً فإنه يفقد حقه فى التحدث باسمه . ولم يكن ذلك رأى السادات . فأى نقد يوجه إليه كان تهجماً يوجه إلى مصر ، وكان ذلك ينطبق على المصريين وعلى غيرهم . وعندما لم تستطع أى حكومة عربية أن تقتفى أثره فى رحلة القدس وتوقيع كامب ديفيد ، فإن السادات لم يلبث أن هاجمهم جميعاً باعتبارهم أقزاماً يتناولون على مصر . وكان من الغريب أنه فى إحدى خطبه فى تلك الفترة هاجم الملك عبد الله - جد الملك حسين ملك الأردن - وكان تعليق الملك حسين بأديه الجم : «من الغريب أن يهاجم فخامة الرئيس جدى الملك عبد الله على أساس ما قيل من اتصاله بالاسرائيليين ، بينما فخامته ذهب إليهم لى القدس ووقع معهم صلحاً منفرداً» .

لكن الرئيس السادات كانت له مقاييسه الخاصة ، أو لعلها أوامره الخاصة . وقد بدأ كل الذين اتصلوا به أثناء عمليات التفاوض - حتى من الاسرائيليين - يشعرون بهذه الحالة ، بل إن «ايزر» (عزرا - كما كان الرئيس السادات يناديه) «وايزمان» اضطرت ذات مرة أثناء مناقشة مع الرئيس السادات أن يقول له : «سيادة الرئيس ، حتى هؤلاء الرجال الذين طلبوا إلى القمر عادوا مرة أخرى بعد ذلك إلى الأرض» . وكان وايزمان بذلك يرد على المقارنة التى كثر تكرارها - إطرأ للرئيس السادات - بين رحلة القدس وبين وصول الانسان إلى القمر ، وكان السادات سعيداً بهذه المقارنة .

وكان للسادات أصدقاء جدد كثيرون إلى جانب شاه إيران وايزر وايزمان . كان هناك «صديقى جيسكار» ، وكان هناك «صديقى شميت» ، وكان هناك «أصدقائى نيكسون وفورد وكارتر» ، وكان هناك «صديقى أوناسيس» . وكان هناك غير هؤلاء كثيرون غمرتهم صداقة السادات ، وبالتالي صداقة مصر وكرمها المضيف . وبين هؤلاء كانت «اليزابيث تايلور» التى جاءت إلى مصر مسبقة ببرقية بعث بها زوجها «جون وارنر» - فى ذلك

الوقت - (كان عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية فرجينيا) - وكانت البرقية تطلب باسم الزوج عدم تقديم أية هدايا لزوجته أثناء زيارتها لمصر لأن ذلك « قد يسبب إحراجاً سياسياً لى » . لكن كرم الرئيس السادات لم يكن مستعداً لسماع أية نصائح . ولقد وضع طائرته الخاصة تحت تصرف « اليزابيث تايلور » لكي تحملها للقاءه في استراحة الاسماعيلية . وعندما نزلت من هليكوبتر الرئاسة كان في انتظارها يرحب بها قائلاً : « مرحباً يا صاحبة الجلالة » . وبدت الدهشة على وجه اليزابيث تايلور ، واستطرد الرئيس السادات : « هل نسيت أنك كليوباترا ملكة مصر ؟ » . ولقد عومت اليزابيث تايلور في مصر بالفعل كإحدى الملكات . كان الرئيس السادات لا يزال يخلط بين التمثيل والواقع وبين الرواية والتاريخ ، وربما من هذا الخلط لإن اليزابيث تايلور وجدت حولها في مصر حراسة رسمية طوال مدة إقامتها ، ولم يكن المسؤولون عن حراستها متحمسين لهذه المهمة ، وقال أحد الضباط شاكياً في ردة الفندق الذي كانت تقيم فيه - وهو واقف مع جنوده في انتظار استيقاظها من النوم : « أليست مصيبة من مصائب الزمن أن لا يكون أمامنا شيء إلا حراسة إحدى ممثلات هوليوود ؟ » .

ولم تكن اليزابيث تايلور هي ممثل هوليوود الوحيد الذي لقي تكريماً في مصر السادات . قبلها جاء « فرانك سيناترا » ضيفاً مكرماً على الرئيس المصري لكي يغني تحت سفح الهرم في حفلة ضمت أربعمائة من أصحاب الملايين الأمريكيين وعدداً من كبار الشخصيات الأوروبية والمصرية . ومن سوء الحظ أن الرئيس السادات دعا فرانك سيناترا لكي يغني له خصيصاً في بيته مع عدد قليل من ضيوفه المقربين ، وتصادف أن كان ذلك يوم ٢٨ سبتمبر ، وكانت مصر تحتفل فيه بذكرى رحيل جمال عبد الناصر . ولقد جاء أيضاً « انريكو ماسياس » من فرنسا ، و « خوليو اجلاسياس » من أسبانيا - وكان كلاهما نجماً في مهرجان تليفزيوني عند سفح الهرم يغني للنخبة الممتازة على القمة في القاهرة . ولم يكن كل هؤلاء النجوم منافسين ، فلقد كان السادات نفسه في كل هذا هو النجم الساطع - ربما أكثر من كل ضيوفه . ولم يكن يعارض كثيراً في ظهور مثل هذا النوع من النجوم بجانبه . بل العكس . لكنه كان حساساً إذا ما اتجهت الأضواء إلى غيره من الساسة - رؤساء كانوا أو ملوكاً . وعندما بدأ الرئيس ريجان يتحدث عما سماه « الخيار الأردني » ، والذي كان يعني اشتراك الملك حسين في عملية السلام - فإن الرئيس السادات لم يلبث أن منجل عدم موافقته . لم يكن يريد أية منافسة تتحول بها الأضواء عنه وعما يفعله - إلى غيره طبقاً لسيناريو « الخيار الأردني » .



وإذا كان الرؤساء العرب قد أصبحوا في نظر السادات أقزاماً ، فإن غيرهم كثيرين لم يكونوا أكثر حظاً . وفي صيف سنة ١٩٨١ - وأثناء مناقشة جرت بين مجموعة برلمانية في الحزب الوطني وبين الرئيس السادات - عبّر بعض النواب عن أعضاء هذه المجموعة عن أملهم « في أن يتحرك الرئيس السادات خطوة في اتجاه سياسة عدم الانحياز » . وكان رد الرئيس السادات ملفتاً للنظر - قال : « من هناك في يوجوسلافيا بعد ذهاب تيتو أستطيع أن اتحدث معه على قدم المساواة ؟ » . ثم استطرد : « حتى تيتو في أواخر أيام حياته تصور أنه يستطيع أن يلقي على دروساً ، وانحاز إلى الفلسطينيين وإلى جبهة الرفض ، ومع ذلك فلم أكن لأمانع في التحدث إليه لو أنه كان لا يزال حياً » . واستكمل الرئيس السادات بقية عرضه لصورة مواقف الدول التي شاركت مصر في تأسيس حركة عدم الانحياز ، وقال : « في الهند هناك الآن أنديرا غاندي ، وهي واقعة تحت نفوذ السوفييت تماماً ، وهي لا تستطيع أن تفهم أن العالم تغير ، وبالتأكيد فأننا لا نستطيع أن نتحدث معها ، وفي الواقع فإنه لم تعد هناك في عالم عدم الانحياز شخصية يمكن الكلام معها ! »

وبالرغم من كل الأصدقاء الجدد الذين عثر عليهم السادات ، وبالرغم من تصنيف الغرب له ، وبالرغم من كل ما كانت تقول به نتائج الاستفتاءات - فإن الرئيس السادات لم يكن في أعماقه وبغريزته - شاعراً بالاطمئنان . كانت هناك قلة من المحيطين به - وفي مقدمتهم زوجته « جيهان » - تنصحه بالبحث عن حلول . ولكن أية حلول ؟ وحلول لماذا ؟ . كان يبدو مقتنعاً بأن الطريق الذي اختاره هو الطريق الصحيح ، وبأن أهدافه كبيرة وأن حجبها مقنعة ، وكل ما في الأمر أحياناً أن رسالته لا تصل إلى الناس ، وينبغي أن يكون ذلك خطأ أجهزة التوصيل : الصحافة والراديو والتلفزيون . وهكذا فإنه راح بين وقت وآخر يدع رؤساء التحرير والمسؤولين عن الإذاعة والتلفزيون لمقابلته ، ويؤنبهم على قصورهم في نقل رسالته للناس ، ويدعوهم بعد ذلك إلى مضاعفة جهودهم . وكان أمراً عادياً أن تصدر الصحف في ذلك الوقت وقد خصصت أكثر من نصف صفحاتها للرئيس : نشاطه وخطبه ومذكراته وسيل لا يتوقف من صوره في كل وضع . وكان ذلك هو أيضاً حال الإذاعة والتلفزيون . كلا الجهازين أصبح ميداناً مقفولاً على الرئيس ، وكان اهتمامهما بهما كبيراً . وفي الشهور الأخيرة قبل اغتياله ، كان مهتماً بإخراج فيلم عن قصة حياته مأخوذ من كتابه « البحث عن الذات » . وفي تلك الأوقات العصبية فإنه كان يقضي مع مخرج هذا الفيلم ومع الممثلين المرشحين للأدوار الرئيسية فيه ساعات طويلة لم يتح مثلها لرؤساء وزاراته أو لوزرائه المشرفين على أخطر قطاعات الدولة . وكانت أية مناسبة تشد اهتمام الرئيس

جديدة بأن تصبح مشهداً مقررأ على كل الناس . وعندما عرف أن أمير وأميرة ويلز - بعد زواجهما الذى حظى باهتمام العالم - سوف يقضيان شهر العسل فى رحلة بحرية تأخذهما إلى البحر الأبيض ثم البحر الأحمر - فإن الرئيس السادات لم يكن على استعداد لتضييع هذه الفرصة . ولقد دعاهما إلى الغداء أو العشاء معه فى أى مكان فى مصر . لكنهما اعتبرا لأن الضرورات تفرض عليهما عدم مغادرة اليخت الملكى « بريتانيا » ، وكانا يسافران عليه . وعلى أى حال فإنهما - دفعأ للإحراج - وجها دعوة للرئيس السادات وزوجته للعشاء معهما على ظهر اليخت الملكى بينما كان يعبر قناة السويس من البحر الأبيض إلى البحر الأحمر . وكادت الفرصة تضيع من الرئيس السادات لأن بحارة اليخت الملكى منعوا العشرات من مصورى الصحف والتلفزيون من الصعود إلى اليخت . لكن الرئيس السادات تدارك الفرصة الضائعة للظهور مع العروسين الملكيين بأن انتظرهما فى مطار الغردقة الذى نزلا إليه من اليخت الملكى ليركبا طائرة تقلهما إلى بريطانيا مباشرة . لقد صمم السادات على أن يجعل إقلاعهما من مطار الغردقة مناسبة رسمية ، ونقل طابوراً كاملاً من الحرس الجمهورى بخوذاتهم الفولاذية (على النمط الألمانى) لكى يصطفوا كحرس شرف يتفقداه الأمير قبل ركوب الطائرة من مطار الغردقة . كان الرئيس السادات واقفاً هناك وسط المطار الواقع فى قلب الصحراء ، وكانت معه زوجته جيهان وأبناؤه وأحفاده ، بل وظهرت فى مؤخرة الصورة بعض مريبات الأحفاد . يبدو أن الكل كان يريد أن يشاهد العروسين الملكيين . ويبدو أن المناسبة كانت - من الناحية التلفزيونية - قادرة على أن تكون ملحفاً بحفل الزفاف نفسه ، وربما شدت نفس الجمهور الواسع من المتفرجين ! وبالتالي فهى مناسبة لا ينبغي أن تفوت .



وخلافاً لكل هذه المناسبات والاحتفالات الباهرة ، فقد كانت هناك مناسبة سنوية يحتفل فيها الرئيس السادات بواحد من أغرب الطقوس التى علمتها له تجاربه . فى نهاية كل سنة كان يقوم بما يسميه عملية « حرق الورق » . وهكذا فإن الرئيس السادات كان بنفسه - وبصبر غريب - يفرز بعض أوراقه الخاصة ، ثم يقوم بنفسه بإحراق ما لا يرى لزوماً لإبقائه منها ، لأن أحداً لا ينبغي له أن يراها غيره . كان « حرق الورق » يتم إما فى بيت الجيزة أو فى ميت أبو الكوم . ولم تكن هناك مناسبة يظهر السادات فيها صبراً وجلداً كهله المناسبة . وكان بين الأوراق التى يصير على إحراقها الأوراق الخاصة بإنفاق المصاريف السرية الموضوعة تحت تصرفه . كان أحد السكرتيريين الموثوق بهم يشرف على عملية

الصرف ويقدم للرئيس فى نهاية كل شهر حساباً إجمالياً عما يتم التصرف فيه طبقاً لأوامره ، وكانت هذه الأوراق تعود إلى الرئيس فيما بعد ليتولى هو بنفسه إحراقها . وكانت هناك أيضاً بعض التقارير والرسائل السرية التى تصله والتى يرى أن لا يطلع عليها أحد . كان الحريق مصير هذه التقارير والرسائل السرية . كانت هناك أيضاً تسجيلات لمكالمات تليفونية أو مقابلات أو لقاءات يطلب بنفسه متابعتها ، فتجىء إليه مسجلة ومفرغة على ورق . وتذهب إلى الحريق أيضاً .

وبالرغم من الاحتفال المشهود الذى جرى فيه إحراق عدد من أشرطة التسجيل أمام وزارة الداخلية عندما حقق السادات نجاحه ضد مراكز القوى - « هذا الرمز لإعادة الحرية التى طال غيابها »^(١) - فإن وسائل التسجيل والمراقبة لم تلبث أن زادت أكثر مما كانت عليه قبل هذه المناسبة الرمزية . كانت طاقة الرقابة على التليفونات وتسجيل محادثاتها - عندما أصبح السادات رئيساً - فى حدود ١٢٠٠ خط . وقرب نهاية عهد الرئيس السادات فإن طاقة الدراقبة والتسجيل زادت إلى ١٦٠٠٠ خط . كان التقدم التكنولوجى عنصراً مساعداً ، وكانت المساعدات التى تقدمها « الموساد » وإدارة المخابرات المركزية الأمريكية - عنصراً مضاعفاً . وكان الحريق السنوى يلتهم أيضاً بعضاً من هذه التسجيلات إذا وردت خلالها وقائع لا يريد لها هو أن تظل مسجلة على شرائط .



وربما كان من أغرب النماذج للمنطق الذى ضاعته به الحدود بين الرئيس والدولة ، فأصبح الرئيس هو الدولة والدولة هى الرئيس - هو الطريقة التى تصرف بها فى كنوز الآثار المصرية القديمة وأوامر مباشرة منه . وبداية ، فإن الرئيس السادات استولى لنفسه على الاستراحة الرسمية لهيئة الآثار المصرية قرب أهرامات الجيزة . لكن هذه الاستراحة كان لابد من إعادة ترميمها لكى تكون لائقة بساكنها الجديد . وكلفت شركة المقاولين العرب بهذه المهمة ووصلت تكاليف الفاتورة النهائية إلى ٢٢٤ ألف جنيه . ولكن الغريب أن الفاتورة قدمت إلى هيئة الآثار ، وكان التوجيه الصادر فى هذا الصدد هو أن يتم سداد المبلغ من الميزانية المخصصة لبناء ترميم الآثار فى ميزانية الهيئة . وفوجئت الهيئة بالفاتورة المقدمة لها ، خصوصاً وأن الميزانية السنوية لترميم الآثار لم تزد فى تلك السنة عن ٦٠ ألف جنيه .

(١) تسمير الرئيس السادات فى « البحث من ثلاث »

وكان الشد والجذب بين هيئة الآثار وبين شركة المقاولين العرب مازال على أشده حينما اغتيل الرئيس السادات ، ولازالت المشكلة قائمة حتى الآن . ومن المفارقات أن المشكلة لازالت قائمة بينما الاستراحة نفسها اختفت بالكامل من فوق سطح الأرض ضمن عملية إزالة الاستراحات في منطقة الهرم ، والتي كانت من ظواهر التغيير في مصر .

لكن الأمر في مجال الآثار المصرية لم يقتصر على الاستراحة التي كان الرئيس السادات مغرماً بأن تلتقط صوره فيها أو بالقرب منها لكي تظهر الأهرامات معه في نفس الإطار - إن الأمر وصل إلى أبعد من ذلك كثيراً حين راح الرئيس السادات ينفق عطايه من كنوز الآثار المصرية على أصدقائه ، وبأوامر منه . كان هناك بالتأكيد - من قبل الرئيس السادات - تقليد تقديم هدايا من الآثار المصرية في بعض المناسبات . لكن القواعد كانت تقضى بتقديم هذه الهدايا إلى هيئات رسمية . ثم أن ما جرى تقديمه كان يجب أن يكون من آثار متكررة . ومن ذلك - على سبيل المثال - أنه بعد إتمام بناء السد العالي فإن جمال عبد الناصر أهدى* إلى الاتحاد السوفيتي آتية قديمة من المرمر من مخازن جفريات سفارة ، وقدمت الآتية في احتفال رسمي عقدته اللجنة المركزية في الاتحاد السوفيتي ، ووضعت في مدخل قاعة الاستقبال الرئيسية في مبناها . كذلك قدمت أوان من نفس النوع إلى المتحف الوطني في طوكيو ، وإلى متحف الفاتيكان . وعلى أي حال فإن كل الهدايا الرسمية من الآثار قبل سنة ١٩٧٠ تأخذ صفحة واحدة في سجلات هيئة الآثار . أما الآن فقد بدأ الكرم يأخذ أبعاداً أخرى .

في فبراير ومارس ١٩٧١ قدم الرئيس السادات هديتين ، واحدة للرئيس تيتو وأخرى للرئيس بريجنيف . كانت هدية تيتو عبارة عن تمثال واقف للإله أوزوريس ارتفاعه ٤٨ سم . عثر عليه بحفائر بنى سويف . وكانت هدية الرئيس بريجنيف تمثالاً جالساً للإلهة إيزيس تقوم بارضاع الطفل حورس ، ارتفاعه ٢٢ سم . وكانت هاتان الهديتان - على أي حال - بمقتضى خطابات رسمية من ديوان الأمناء إلى الهيئة . ثم بدأت الهدايا تأخذ منحى آخر تصوره السجلات كما يلي :

* أهدى الرئيس جمال عبد الناصر إلى الرئيس كيندي آتية من نفس النوع وبقرار من مجلس الوزراء لتدبير المساهمة الأمريكية في مشروع نقل آثار النوبة ، وهي الآن موجودة في مكتبة البيت الأبيض .

★ عقد من الخرز السكرى من الأميثيست اللازوردى وفى منتصفه تميعة على هيئة حورس الطفل - هدية لامبراطورة إيران - بناء على إشارة تليفونية .

★ تمثال من البرونز للطائر ايبيس - هدية لشاه ايران - بناء على إشارة تليفونية .

★ إناء من المرمر - هدية لأردشير زاهدى زوج ابنة امبراطور ايران - بناء على إشارة تليفونية .

★ تمثال من البرونز للطائر ايبيس واقف على قاعدة خشبية - هدية للدكتور هنرى كينسجر - بناء على إشارة تليفونية .

★ عقد من الخرز يرميلى الشكل كل خرزتين متماسكتان والخرز بالتبادل ، خرزتان من الفلستار وخرزتان من الذهب وخرزتان من العقيق - وخرزتان من أحجار ثمينة زرقاء ، عدد الخرزات الذهبية ٢٣ خرزة - طول العقد ٧٢ سم - قدم هدية لقرينة الرئيس ريتشارد نيكسون - بناء على إشارة تليفونية .

★ إناء من المرمر - هدية للمليونير اليونانى ارسطوطل اونايسيس - بناء على إشارة تليفونية .

★ تمثال جالس للإلهة ايزيس من البرونز عيونه مطعمة بالأحجار الكريمة - هدية للرئيس ريتشارد نيكسون - بناء على إشارة تليفونية .

★ تمثال لايبس ، جسم التمثال من خشب والرأس والذيل والساقان من البرونز ، ارتفاعه ٣٤ سم . - قدم هدية للرئيس جيسكار ديستان - بناء على إشارة تليفونية .

★ إناء من المرمر من عصر الملك زوسر ارتفاعه ٧٧ سم - هدية إلى مؤسسة كبرى فى واشنطن - بناء على إشارة تليفونية .

★ عقد خرز مستدير الشكل تتوسطه حلقة على شكل رمانة ، مصنوع من الذهب وحببات العقد من أحجار العقيق والأميثيست والفيروز ، طوله ٦٥ سم - لم تذكر السجلات اسم المهدى اليه وإنما اكتفى بإشارة تقول « لإهدائه بمناسبة زيارة الرئيس لأمريكا وبريطانيا » .

★ عقد من الخرز المستدير البيضاوى الشكل حباته مصنوعة من الأميثيست والعقيق والفلستار ، طوله ٦٠ سم - نفس الإشارة « لإهدائه بمناسبة زيارة الرئيس لأمريكا وبريطانيا » .

* تمثال للطائر ايبيس على قاعدة وجسم الطائر مصنوع من الخشب ورجلاه وعنقه ورأسه وغطاء ذيله من البرونز - نفس الاشارة « لإهدائه بمناسبة زيارة الرئيس لأمريكا وبريطانيا » .

* ١٢ قطعة أثرية (دون تحديد) - سُلمت لقصر الرئاسة فى الجيزة لإهدائها بمعرفته .

* تمثال للطائر ايبيس على قاعدة ، والتمثال مصنوع من الخشب والبرونز طوله ٢٦ سم وارتفاعه ٢٤ سم - سُلم لقصر الرئاسة بالجيزة لإهدائه للسيدة حرم رئيس جمهورية اسبانيا أو المكسيك مع قطعتين أخريين (١) .

* تمثال للطائر ايبيس على قاعدة ، جسم الطائر من الخشب والرأس والقدمان من البرونز ، والجسم مغطى بطبقة من الجص وارتفاعه ٤١ سم - سُلم لقصر الرئاسة فى الجيزة - لإهدائه لحرم رئيس الفلبين .

* تمثال واقف للإله أوزوريس - سُلم لقصر الرئاسة فى الجيزة لإهدائه إلى رئيس جمهورية المكسيك أو اسبانيا .

* إناء من المرمر من عصر الملك زوسر من الأسرة الثالثة - ارتفاعه ٢٨ سم - سُلم لقصر الرئاسة فى الجيزة لإهدائه إلى رئيس جمهورية المكسيك أو اسبانيا .

* عقد من العقيق طوله ٤٨ سم من القرن السادس قبل الميلاد - سُلم لقصر الرئاسة فى الجيزة لإهدائه لحرم رئيس المكسيك .

* قناع من العصر المتأخر - لإهدائه لشاه ايران - بناء على اشارة تليفونية .

* إناء من المرمر - ضمن ست قطع - لإهدائها بمعرفة الرئيس أثناء رحلته لأوروبا .

* تمثال واقف للإله أوزوريس من البرونز - لإهدائه لشاه ايران .

* تمثال ايبيس من الخشب ، الرأس والأرجل من البرونز ، ومحفوف داخل الجسم مومياء لطائر ايبيس ، وتمثال جالس للإله أوزوريس من البرونز ، وإناء اسطوانى من المرمر ، وتمثال من البرونز للإلهة ايزيس - سُلمت جميعها إلى قصر الرئاسة بالجيزة « لإهداء لبعض بلاد الشرق الأقصى » .

* تمثال لطائر ايبيس على قاعدة خشبية ، وهو مصنوع من الخشب مغطى بطبقة من

الجص المذهب ، والراس والرقبة والذيل والساقان من البرونز ، تمثال للطائر ايبس عينه مطعمتان بالأحجار الكريمة وارتفاعه ٥٥ سم - سلم لقصر الرئاسة - « ضمن ست قطع للإهداء » .

* تمثال من عصر الملك زوسر قطر الفوهة ٢٢ سم والارتفاع ١٠ سم - سلم لقصر الرئاسة بالجيزة لإهدائه بمعرفة الرئيس أثناء سفره لأوروبا .

* تمثال برونز واقف للإله ايبس ارتفاع ١١٤ سم - سلم لمدير السكرتارية الخاصة للسيد الرئيس - ضمن اثنتى عشرة قطعة أثرية للإهداء - بناء على تعليمات السيد رئيس الجمهورية .

* تمثال جالس من البرونز للطائر ايبس - سلم لمدير السكرتارية الخاصة للسيد الرئيس - ضمن اثنتى عشر تمثالا لإهدائها - بناء على تعليمات السيد رئيس الجمهورية .

* تمثال جالس للفرد مصنوع من القيشاني - سلم لمدير السكرتارية الخاصة - ضمن اثنتى عشر تمثالا لإهدائها - بناء على تعليمات السيد رئيس الجمهورية .

* تمثال برونزى جالس للإلهة ايزيس - ضمن ١٢ تمثالا - سلم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس - لإهدائها - بناء على تعليمات الرئيس .

* تمثال جالس للإلهة بامنبت من القيشاني - ضمن ١٢ تمثالا - سلم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس - لإهدائها - بناء على تعليمات الرئيس .

* تمثال واقف لأوزوريس من البرونز - ضمن ١٢ تمثالا - سلم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس - لإهدائها - بناء على تعليمات الرئيس .

* تمثال لأفعى من البرونز - ضمن ١٢ تمثالا - سلم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس - لإهدائها - بناء على تعليمات الرئيس .

* تمثال شوبين من القيشاني - ضمن ١٢ تمثالا - سلم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس - لإهدائها - بناء على تعليمات الرئيس .

* تمثال من البرونز للإلهة ايزيس - ضمن ١٢ تمثالا - سلم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس - لإهدائها - بناء على تعليمات الرئيس .

* تمثال للإله أوزوريس جالساً - من البرونز - ضمن ١٢ تمثالاً - سلم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس - لإهدائها - بناء على تعليمات الرئيس .

* تمثال من البرونز للعجل ايبس واقفاً - ضمن ١٢ تمثالاً - سلم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس - لإهدائها - بناء على تعليمات الرئيس .

* تمثال من البرونز للإله أوزوريس واقف يقبض على شارتين من رموز الحكم ويحمل على رأسه التاج الملكي أنف - لإهدائه لامباطورة ايران - بناء على اشارة تليفونية من الرئاسة .

* عقد فرعين من العقيق الأحمر وسطه خرزة على شكل برمبل ، على جانبيه أسدان رابضان يواجه أحدهما الآخر ، طوله ٦٤ سم - لإهدائه لامباطورة ايران - بناء على اشارة تليفونية من الرئاسة .

* إناء من المرمر تحفظ فيه العطور - لإهدائه لامباطورة ايران - بناء على اشارة تليفونية من الرئاسة .

* لوحتان من الحجر الجيري تمثلان تقديم القرابين - للإهداء إلى الرئيس الأمريكى جيمى كارتر - بناء على اشارة تليفونية من الرئاسة .



لم يكن كرم الرئيس السادات قاصراً على ماضى مصر وتاريخها ، ولكن هذا الكرم امتد أيضاً إلى حاضرها ومستقبلها ، ففي سنة ١٩٧٨ وأثناء إجازة قضاها فى « شلوس فوشل » قرب سالزبورج - التقى بالمستشار النمساوى برونو كرايسكى ، وأثناء الحديث بينهما أشار كرايسكى بطريقة عابرة إلى واحدة من المشاكل التى كانت تشغل باله . كانت النمسا تخطط لإنشاء مفاعل نووى ، وكان إنشاء المفاعل النووى يلقى معارضة من قطاعات واسعة من جماهيرها ضمن كل الحملة المعادية للانتشار النووى التى تجتاح الغرب . وكان معارضوه يركّزون على نقطة هامة ، وهى الخطر الناشئ عن النفايات الذرية وقضية تخزينها . وقال المستشار النمساوى أن الخبراء يرون أن أفضل مكان لتخزين هذه النفايات هو مناجم الملح القديمة تحت الأرض ، ومن سوء الحظ أن النمسا ليس فيها ما تنطبق عليه هذه المواصفات . وتبرع السادات على الفور داعياً كرايسكى إلى تخزين نفايات النمسا النووية فى مصر ، فهو يعرف أن هناك مناجم قديمة للملح فى صحرائها الشرقية . وبالطبع

فان كرايسكى رَحَّب بالعرض . وما لبث الرئيس السادات أن أعطى التعليمات إلى نائب رئيس الوزراء المصرى المسئول عن شؤون الطاقة بأن يدخل فى مفاوضات مع نظيره النمساوى لإعداد اتفاق لترتيب هذا الموضوع . ولم يكن لدى الرئيس السادات ما ينفى به قراره الخطير هذا غير القول بأن هذا الترتيب سوف يؤدى إلى إدخال مصر فى العصر النووى . فمن طريق المشاركة فى اعداد مخازن نفايات ، سوف تكتسب مصر من الخبرة ما يمكنها من دخول هذا العصر . ودعش خبراء وزارة الخارجية المصرية من الطريقة التى جرى بها اعداد مشروع الاتفاق ، ذلك لأن أى اتفاق من هذا النوع لا بد أن يخضع للقواعد التى وضعتها وكالة الطاقة الذرية الدولية لتنظيم مثل هذه الأمور . وأبرز هذه القواعد أن اتفاقاً من هذا النوع يتحتم أن يكون على شكل معاهدة ، ولا يكفى لإبرامه مجرد اتفاق ادارى بسيط . وبرزت مشكلة ، فإن عقد معاهدة كان يقتضى عرضها على البرلمان . وصدرت التعليمات بأن تمضى الاجراءات لإعداد مثل هذه المعاهدة وعرضها على البرلمان ، وتسربت القصة وقامت ضجة كبيرة فى مصر . ومن حسن الحظ أن الموضوع توقف عند المنع لأن البرلمان والمعارضة الشعبية فى النمسا ضد الانتشار النووى - كانت أقوى من خطط مستشار النمسا لبناء محطات نووية .



وكان هناك نموذج آخر شهير من نماذج هذا الكرم الذى خلط فيه السادات بين الدولة وشخص رئيس الجمهورية . كان ذلك عندما حاول أن يقدم فرعاً من نهر النيل هدية نحمل مياهه إلى اسرائيل . أثناء زيارته لحيفا فى سبتمبر سنة ١٩٧٩ ، قال الرئيس السادات لمجموعة من رؤساء الصحف الاسرائيليين الذين اجتمع بهم ، إنه طرح على متاحم بيجن موضوع نقل مياه النيل عبر سيناء لكى تروى مزارع المستعمرات الجديدة فى النقب . وبينما كان رؤساء تحرير الصحف الاسرائيلية ينظرون إلى الرئيس المصرى وكأنهم لا يصدقون ما سمعوه - استطرد الرئيس السادات قائلاً : « ولم لا ؟ هناك إمكانيات كبيرة ، وهناك آمال كبيرة ، ثم إن القدس التى ستصل مياه النيل حتى عندها طبقاً لهذا الاقتراح مدينة مقدسة بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة . وأى شيء « أروح » من إمداد حجاج القدس من الأديان الثلاثة « بزمزم » جديدة من مياه النيل ؟ » .

ولقد قال الرئيس السادات نفسه انه قلّم هذا العرض كجزء من محاولته لإقناع بيجن بمواصلة المفاوضات حول الضفة الغربية . وإذا كان ذلك فعلاً أحد مقاصده ، فان متاحم بيجن ما لبث ان خيَّب آماله بقسوة ، فقد كتب اليه على الفور خطاباً رسمياً يقول له فيه :

« السيد الرئيس ، إن مبادتنا ليست للبيع مقابل مياه من النيل . إن أمن اسرائيل وأهمية القدس بالنسبة لشعبها ، كلها ليست قضايا للبيع في مقابل مياه من النيل » .



ولقد كان ذهن الرئيس السادات قادراً على أن يفتق كل يوم عن أفكار من هذا النوع « المقدس » . ومن بين أبرز أفكاره في هذا الصدد مشروع مجمع الأديان الذي اقترح بناءه في سيناء ليضم مسجداً وكنيسة ومعبدًا يهودياً . وقد اقترح على الشعب الأمريكي ان يساهم في بناء هذا المجمع لكي يكون رمزاً للإخوة بين هذه الأديان الثلاثة . وأبدى ثقته في أن الشعب الأمريكي سوف يستجيب لدعوته ، وبالتالي فإن الشعب المصري لن يتكلف أى شيء في بناء هذا المجمع « المقدس » . وأضاف الرئيس السادات مسحة درامية إلى القصة كلها ، فأعلن أنه طلب أن يدفن جثمانه هناك عندما يموت . ومن سوء الحظ - وربما لحسن الحظ - فإن الشعب الأمريكي لم يتأثر لا « بقداسة » الموضوع ولا بالدراما التي أضافها الرئيس السادات إليه - فلم تزد التبرعات التي جمعت في الولايات المتحدة عن بضع عشرات ألوف من الدولارات . ثم أن ممثلي الديانات الثلاث لم يكونوا على استعداد لقبول هذا الاقتراح ، حتى ولو كمجرد رمز يخفي ما بين الديانات الثلاث من أسباب الاختلاف . وهكذا فإن القصة كلها لم تسفر عن شيء .

والحقيقة أن الرئيس السادات كان يعتبر أن الإيماءات الدينية لها قدرة شديدة على التأثير . كان قد اختار لنفسه - على سبيل المثال - لقب « الرئيس المؤمن » . ثم بدأت بعض الإيماءات الدينية تظهر في تعبيراته ، ومن ذلك قوله المأثور : « إننى لن أرحم » - بينما يقين كل مسلم انه لا يملك الرحمة الا الله وحده . ثم وصل به الأمر مرة ، فاستعمل فيما يتعلق بنفسه آية من آيات القرآن الشهيرة مستبدلاً منها كلمة واجدة ، وتلك هي الآية التي تقول : « ما يبدل القول لدى وما أنا بظلام للعبيد » - فلقد تواضع الرئيس السادات وقال مرة : « ما يبدل القول لدى وما أنا بظلام للعباد » . لقد استبدل « العبيد » بـ « العباد » - لأن استعمال تعبير « العبيد » - والعبودية لا تكون إلا لله وحده في الإسلام - لكي لا يكون قوله استفزازاً لا يحتمل لكل المؤمنين .

ثم أضاف الرئيس السادات إلى كل أوسمته وشاحاً جديداً أطلق عليه « وشاح العدل » لكي يرتديه فوق بدله العسكرية التي كان يقوم بتفصيلها له بيت في لندن تخصص في تفصيل الأزياء العسكرية . والآن كان وشاح العدل الأخضر يعطيه مسحة ملونة إضافية فوق البدلة العسكرية التي ترمز بطبيعتها إلى القوة . وكانت بدلته العسكرية من تصميم خاص عرض



كان عثمان احمد عثمان هو الوحيد الذى يسكن مع السيارات فى جناحه الذى ينزل فيه أثناء زيارته خارج القاهرة . ويمارس معه رياضة المشى ويتناول معه كل الوجبات . فى حين يظل كبار المسؤولين والوزراء المرافقين له ، مبعدين فى الخارج دون إتصال برئيس الدولة .

عليه أكثر من مرة حتى أقر شكله النهائي . وأضاف إلى كنف البدلة العسكرية علامة رتب جديدة تعلو رتبة المارشال . لكن عصا المارشال كانت تستهويه ، وهكذا فقد صنع لنفسه عصا مارشالية من الذهب راح يمسك بها تحت أبطه أو يرفعها أمامه منتصباً من قبضة يده اليمنى وكأنه الفرعون يحمل مفتاح الحياة . ومثل الفرعون وصورته المنقوشة بالبارز على الحجر ، فإن الرئيس السادات بدأ يفضل أن تلتقط صورة جانبية باستمرار ، وكان ذلك في رأيه يجسد التماثل بينه وبين الفرعون القديم .

ويمقدار ما كان الرئيس السادات يغوص في هذا النوع من الأوهام - بمقدار ما كانت عزلته عن الحقائق تتزايد يوماً بعد يوم . وفي الشهور التي سبقت وفاته ، بدا أن الشخص الوحيد الذي يرتاح له الرئيس السادات والذي يتصرف معه كإنسان عادى هو المقاتل المصرى المشهور عثمان أحمد عثمان ، والذي أصبح بالفعل عضواً فى أسرة السادات عندما تزوج ابنه من صغرى كريمات الرئيس . وفى عديد من المناسبات كان الرئيس السادات يذهب إلى زيارات رسمية خارج القاهرة ، وفى كل هذه الزيارات فإن الشخص الوحيد الذى كان يسكن معه فى جناحه ويمارس رياضة المشى إلى جانبه ويتناول كل الوجبات معه كان هو صديقه عثمان أحمد عثمان - بينما يكون بقية مرافقى الرئيس - بما فيهم كبار المسؤولين من الوزراء الذين يتصادف وجودهم فى مثل هذه المناسبات - مبجلين فى الخارج دون اتصال بينهم وبين رئيس الدولة إلا عندما يظهر أمام العدسات والميكروفونات .

وهكذا فإنه وحيداً - أو فى صحبة رفيق وحيد - راح يقضى ساعات بعد ساعات أمام أجهزة الفيديو تعرض أمامه أفلاماً تمثل أمجد أيامه : خطابه إلى مجلس الشعب أثناء حرب أكتوبر ، زيارته إلى القدس ، استقباله عائداً من كامب ديفيد ، أحاديثه الصحفية مع مشاهير نجوم التلفزيون فى أمريكا . لقد أصبح الآن يعيش بالكامل فى عالم من صنعه . عالم ليس فيه إلا النجم الساطع وحده ، وليس هناك مكان فيه على الإطلاق لأى شخص يتجاسر على مناقشته أو على معارضته .

النهب المنظم

منذ أيام الخديو إسماعيل لم تتعرض مصر قط لعملية نهب منظم - وعلى نطاق واسع - كذلك التي تعرضت لها في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السادات . لقد هم الفساد على الهرم الاجتماعى فى مصر من القاعدة إلى القمة .

وفى السنة الأولى من رئاسته ، وحينما بدا أن الأمور قد استتبّت له ، فإن الرئيس السادات دعا معظم أفراد عائلته - أخوته وأخواته وكثيرين من الأقارب والأصهار - ليقول لهم إنه لا يعترض على اشتغال أى منهم بالأعمال التجارية ، لكن ما سوف يعترض عليه هو « أن تفوح لأحد منكم رائحة » ، ففى هذه الحالة سوف يتعامل بقسوة مع أى واحد منهم ينكشف جرمه . وليس هناك دليل على أن هذا التهديد قد وضع موضع التنفيذ فى حياة الرئيس السادات . إن تفكك المقاييس ما لبث أن شمل الكل ، فتدخلت الأمور ولم يعد هناك من يستطيع أن يحاسب . وعلى أى حال فإن الرئيس السادات - بالخلط الذى وقع فيه بين الخاص والعام - لم يكن يستطيع ممارسة سلطة العقاب التى هدد بها . وفيما سبق فلقد اتضحت أبعاد كرمه مع عدد من الساسة الأجانب ، ومن حق أى واحد أن يفترض أن الكرم لم يكن طريقاً فى اتجاه واحد ، أى أن الرئيس السادات كان يتسلم الهدايا مثلما كان يبعث بها . لكن المشكلة أنه لا يوجد أثر فى السجلات الرسمية لأية هدايا يمكن أن يكون قد

تلقاها . كانت الهدايا التي يرسلها لأصدقائه تخرج من المال العام ، وكانت الهدايا التي يتلقاها من هؤلاء الأصدقاء أو غيرهم تدخل في الملكية الخاصة . وهكذا فلم يكن هناك ما يبعث على الدهشة في أن الخلط بين العام والخاص أصبح قاعدة عامة . ولقد كان من الأمثلة الصارخة على ذلك أن أحد أشقائه أدلى لوكالات الأنباء العالمية بتصريح نقلته عنه من سالونيكافى اليونان - قال فيه : « أنه سوف يستثمر ٧ ملايين دولار فى مصنع نسيج يقام فى هذه المدينة » . ولقد وصلت هذه البرقية على أجهزة التيكروز إلى كل دور الصحف المصرية وإلى كل المؤسسات الرسمية المشتركة فى خدمة وكالات الأنباء العالمية - لكنها لم تنشر . وربما كان عدم نشرها شيئاً خطيراً ، ولكن أخطر منه أن أحداً لم يوجه لوماً أو يسأل شقيق الرئيس السادات - الذى كان موظفاً صغيراً فى إحدى المؤسسات : كيف فأتى له أن يحصل على سبعة ملايين دولار يستثمرها فى مشروع فى اليونان ؟

إن القاهرة فى تلك الأيام أصبحت مجالاً مفتوحاً للوسطاء والسامسة - رجال من أوروبا وأمريكا واليابان (كثيرون من العرب ، خصوصاً من لبنان) . وكانت مواكبتهم بحللم الأنيقة وأحذيتهم اللامعة - تنتقل ما بين الفنادق الفاخرة ودور الوزارات وأروقة الحكم . وهناك كانت الصفقات تُعقد والمنافع يجرى تبادلها . ولم يكن لهذه المواكب حدود تقف عندها ، ولم يكن تركيزهم على تقديم خدماتهم للقطاع الخاص أو فى مجال السلع الاستهلاكية وحدها ، وإنما طغت موجتهم فإذا هم يدخلون كل المجالات ، ابتداء من محاولة تطويق القطاع العام إلى محاولة انتزاع صفقات عقود السلاح . ولم يكن إمداد السلاح الآن - كما كان فى الماضى - تعامل حكومة مع حكومة ، وإنما أدت سياسة تنويع مصادر السلاح إلى فتح الباب على مصراعيه أمام وكلاء من كل الجنسيات . وبدأ الانتشار المخيف لمكاتب التوكيلات ، ومكاتب الاستشارات ، إلى جانب هؤلاء الذين كان نشاطهم يمتد فى كل ركن دون أن تكون لهم مكاتب ظاهرة يمكن فيها رصد نشاطهم . كانت بيروت أيام ازدهارها صورة كاريكاتورية للقاهرة فى الأيام الصاخبة الأخيرة للملكية . ولأن أصبحت القاهرة بدورها صورة كاريكاتورية من بيروت قبل أن يلحق بها الشلل الذى أصابها نتيجة للحرب الأهلية والغزو .



ومع ذلك ، فمن وقت آخر كانت تطفو على السطح علامات تشير إلى ما يجرى فى الخفاء . وعلى سبيل المثال فقد كانت إحدى الصفقات التى طفت على السطح فى السنوات الأولى من حكم الرئيس السادات هو ما عرف باسم « قضية البوينج » . كانت شركة

الطيران المصرية « مصر للطيران » - شركة الطيران الوطنية - تتفاوض مع شركة « بوينج » من أجل شراء ست طائرات من طراز « بوينج ٧٠٧ » . وكان الجانب الفني من الصفقة من مسؤولية وزير الطيران وقتها المهندس « أحمد نوح » ، كما أن الجانب المالي فيها كان من اختصاص وزير الاقتصاد « محمد مرزيان » ، وكانت الكويت قد وافقت على ضمان الاتفاق المالي . وكان وكيل « بوينج » في الشرق الأوسط هو السيد « كمال أدهم » مستشار الملك فيصل ومدير المخابرات العامة السعودية والصدیق المقرب للرئيس السادات .

وفي أحد أيام ١٩٧٢ ، وبينما كان وزير الطيران « أحمد نوح » في مكتبه يمارس مهام عمله - وبينما المفاوضات مع شركة « بوينج » . اتصل به تليفونياً العقيد « أحمد المسيري » ، وهو أحد ضباط الحرس الجمهوري (كان العقيد المسيري في ذلك الوقت قد أعلنت خطبته لكبرى كريمة الرئيس السادات ، وإن كانت الخطوبة قد فسخت فيما بعد ونقل الضابط من الحرس الجمهوري إلى السلك الدبلوماسي) . كان المسيري ينقل إلى وزير الطيران « أن الرئيس يطلب منه أن يقابل السيد كمال أدهم لبحث الموضوع » - وأضاف المسيري أنه اتصل بالسيد كمال أدهم وتقرر أن يذهبا إليه معاً (وزير الطيران وضابط الحرس الجمهوري خطيب ابنه الرئيس) . ورغم الحرج الذي أحس به الوزير من دعوته على هذا النحو للتوجه لبيت السيد كمال أدهم ، إلا أنه في النهاية لم ير بأساً من الذهاب ، خصوصاً إذا كانت تلك رغبة رئيس الجمهورية . ومّر أحمد المسيري بسيارته على مكتب الوزير وصحبه معه إلى بيت السيد كمال أدهم . وهناك فوجيء الوزير بأن الاجتماع لا يقتصر فقط على السيد كمال أدهم وعليه وعلى المسيري ، وإنما هو يضم أيضاً ممثلي شركة « بوينج » الذين كان يتفاوض معهم في الصباح ويرفض غلوائهم في شروط الصفقة . ولقد أحس الوزير أنه وضع في مكان غير ملائم إذ جيء به على هذا النحو الخاص ليواجه طرفاً كان رأيه أن يكون اتصاله به في إطار العام والرسمي . وفي الصباح مرّ على في مكتبه - بدون موعد سابق - المهندس أحمد نوح وزير الطيران ، وكان يعرف صلتى الوثيقة بالرئيس السادات . وروى لي أحمد نوح تفاصيل ما حدث ثم قال : « إنني جئت أستشيرك كيف أتصرف في الموضوع . إن الرئيس يجب أن يعرف التفاصيل في رأيي ، ولست أظنه على علم بها ، وأخشى أن يكون ما رأيته بنفسى مثلاً مما يجري وراء ظهره » . وقلت له : « إنني أثق أن الرئيس لا يعرف ، وإنني سوف أثير الموضوع بنفسى معه » . وبعد أيام التقيت بالرئيس السادات في استراحة المعمورة بالاسكندرية وقلت له خلال حديث طويل أن هناك واقعة دقيقة وحساسة ، وقد رأيت أن أكلمه فيها بنفسى لأن من حقه أن يعرف ما يجري ، خصوصاً

إذا كان يمسه مباشرة . ثم رويت له كل التفاصيل كما سمعتها من أحمد نوح . واعترف أن الرئيس السادات بدا أمامي غاضباً وهائجاً على ما حدث ، وأمسك سماعة التليفون يأمر سكرتاريته أن يطلبوا له أحمد نوح . ولم يستطيعوا إتمام الاتصال به ، فعاد يأمرهم أن يطلبوا له محمد مرزبان وزير الاقتصاد . وفي حضوري راح يتحدث إلى محمد مرزبان بطريقة لم يكن في استطاعتي أن أتصور أكثر منها وضوحاً واستقامة . قال لمرزبان أنه سمع أن هناك من يحاولون استغلال نفوذهم في صفقة البوينج ، وهو بالقطع يرفض ذلك ولا يسمح به ، وأنه يخوله في « قطع رقبة » أي واحد يتجاوز حدوده ويحاول أن يمارس ضغطاً عليه أو على غيره . ومضت أسابيع وإذا وزير الطيران ووزير الاقتصاد كلاهما يتلقيان خطاباً من سكرتير الرئيس يقول فيه : « أن السيد الرئيس قد أصدر أوامره بتوقيع العقد مع شركة بوينج ، وكذلك عقد الضمان المالي الملحق به ، وأن يتم التوقيع على الفور » . ولم يكن هناك بدّ - في رأى المسؤولين عن الموضوع - من إتمام الاتفاق ، وإن كان كل واحد من هؤلاء المسؤولين قد حاول تأمين نفسه بالحصول على صورة فوتوغرافية من الأمر الصادر من الرئيس . وحينما علمت بأمر هذا الخطاب ، فقد بدا لي هذا التصرف مثيراً للدهشة ، لكن الحقيقة كانت واضحة لا تحتمل التأويل ، ولم تلبث أن تسربت بعض تفاصيل القصة ، ثم أصبح الأمر فيما بعد موضع تحقيق رسمي تحت ضغوط أسئلة وجهها النواب المستقلون في مجلس الشعب ، ثم مالبت صحفى أمريكى بارز في جريدة « واشنطن بوست » ، وهو « جيم هوجلاند » ، أن نشر خبراً بإمضائه يشير إلى قصة توقيع اتفاق البوينج ، ثم يكشف أن هناك مبالغ أودعت بواسطة الشركة في حسابين سريين في سويسرا ، أحدهما وضع فيه مبلغ ٨ مليون دولار ، والآخر وضع فيه ٦٥٠ ألف دولار .



ثم كانت هناك بعد ذلك فضيحة ما عرف باسم « صفقة الأوتويستات » . كان شاه إيران - ضمن أحلام العظمة التي أصابته في أواخر سنوات حكمه - قد أمر بتوقيع عقد مع شركة مرسيدس تقوم إيران بمقتضاه بتجميع أوتويستات هذه الشركة في مصنع أقيم لهذا الغرض قرب طهران . لكن الإيرانيين مالبنوا أن اكتشفوا أن تصريح هذه الأوتويستات - رغم أنها تحمل علامة مرسيدس الشهيرة - مسألة بالغة الصعوبة . فإن أي مشتر في العالم كان بالطبع يفضل الأصل ويهمه أن يتعاقد رأساً مع الشركة الأصلية . وهكذا فإن الشاه - بإتفاق مع الرئيس السادات - أمر بشحن عدد كبير من هذه الأوتويستات إلى مصر ضمن صفقة تجارية عقدها البلدان . كانت الأسعار عالية وكانت الجودة موضع شك . وحاول أحد

النواب المستقلين ، وهو الدكتور محمود القاضى ، أن يثير الأمر فى مجلس الشعب وأن يطلب لجنة تحقيق ، لكن الأغلبية قامت بإسكاته .

ثم أثيرت فى مجلس الشعب - وبواسطة النواب المستقلين مرة أخرى - صفقة مشبوهة عرفت باسم « صفقة حديد التسليح الأسباني » . حديد تسليح أقل فى مواصفاته مما هو مقبول عالمياً ، وأغلى فى أسعاره من الأسعار العالمية . ولقد رفض رئيس الوزراء فى ذلك الوقت - الدكتور عبد العزيز حجازى ، وهو اقتصادى كفء مقتدر - أن يدافع عن الصفقة ، وكان رفضه هذا أبلغ من كل كلام ، ومع ذلك طوى الموضوع كله من غير تحقيق .

وفى سنة ١٩٧٣ كانت هناك صفقة أخرى تحيط بها الشكوك ، وهى صفقة أسمنت مصرى يبيع بسعر يقل كثيراً عن سعر السوق العالمية . وقال النواب المستقلون فى مجلس الشعب أن لديهم ما يثبت أن بعض المستفيدين من فارق الأسعار هم من المقرّبين للرئيس . ولم يحدث شئ .

ثم ثارت ضجة بعد ذلك حول صفقة التليفونات التى كانت قيمتها تزيد على ٢ بليون دولار . كانت الصفقة تشمل تجديد نظام التليفونات فى القاهرة ، وقد بذل المستشار برونو كرايسكى مستشار النمسا وساطته لصالح مجموعة شركات نمساوية يرأسها رجل أعمال يهودى نمساوى يدعى كارل كاهان . ومن الغريب أن الشركات الأمريكية المتنافسة قدمت لبعض أعضاء مجلس الشعب ما يثبت أنها قدمت عروضاً للمشروع ، وأن عروضها لهذا المشروع أقل بما يقرب من ٥٠ فى المائة عن عرض « كاهان » ومجموعة الشركات المشتركة معه . كان ذلك كله بلا فائدة ، بل أن أحداً لم يلتفت إلى ما حدث بعد ذلك ، وهو أن السلطات النمساوية نفسها ألقت القبض بهم فساد على بعض أعضاء مجالس إدارات الشركات النمساوية الداخلة فى الصفقة .

ولقد تردد كلام كثير عن عقود بناء نفق المترو تحت الأرض فى القاهرة ، وتردد نفس الشئ - حول اتفاقيات بناء محطات توليد فى مصر - وفى هذا كله أيضاً لم يتخذ أى إجراء .

كانت روائح الصفقات تزكم الأنوف ، ووقف أحد النواب فى مجلس الشعب - سنة ١٩٨٠ - وهو المستشار ممتاز نصار ، العضو المستقل البارز ، يقول أن معلوماته تؤكد أن فى مصر الآن ١٧ ألف مليونير . ولم يناقشه أحد ، ولم يكن فى استطاعة أحد فى واقع الأمر أن يناقشه لأن ما قاله بدا غير قابل للمناقشة . وربما كان من الانصاف أن يقال أن سبعة

آلاف من أصحاب الملايين الجدد حصلوا على ملايينهم بدون فساد أو إفساد . بل لقد أصبحوا أصحاب ملايين دون جهد ، فقد كانوا من ملاك الأراضي العقارية التي ارتفعت أسعارها إلى السماء بسبب التضخم . أما العشرة آلاف الباقون فقد كان من الصعب إيجاد تبرير عملي أو قانوني لما حصلوا عليه من ثروات . ولقد كان المصري العادي - كالعامة - سباقاً ولاذعاً في إيذاء رأيه ، ولقد ذاعت بسرعة أوصاف لدرجات الغنى التي حصل عليها الأغنياء الجدد . ذاع تعبير « البلاطة » في وصف من يملك مائة ألف جنيه (مجرد موطن قدم) ، وذاع تعبير « الأرانب » في وصف من يملك المليون جنيه (القدرة على التوالد السريع) . ولم تكن كل الصفقات ملاحمة هادئة في بحر ساكن ، فأحياناً ما كانت تتضارب المصالح بين أصحاب النفوذ كما حدث في حرب المياه المعدنية الشهيرة . كانت مصر الآن مقصد ملايين السياح كل سنة ، وكان واضحاً أن هذا التدفق للسياح سوف يخلق طلباً هائلاً على المياه المعدنية لأن كل هؤلاء السياح يقرأون دون شك تعليمات مكاتب السياحة التي جاءت بهم إلى مصر والتي تقول لهم في كل نشراتها أنه « ليس من المرغوب فيه بالنسبة لهم شرب مياه الحنفيات في مصر لاحتمال تلوثها » . وهكذا فإن شركة للمياه المعدنية متصلة بشركة « إيفيان » الفرنسية سرعان ما تكونت . وفي نفس الوقت تكونت أمامها شركة أخرى للمياه المعدنية متصلة بشركة « فيتل » . ولم يلبث الصراع بين الشركتين على أيهما تسبق إلى السوق وتقدم نفسها قبل الأخرى لملايين السياح - أن أصبح معركة كبيرة شغلت وزارة الصناعة كما شغلت دوائر حكومية أخرى وجدت نفسها حائرة بين مجموعتين من أصحاب النفوذ . ولم تكن معركة « إيفيان - فيتل » هي الحرب الوحيدة ، فلم تلبث أن لحقت بها معركة مشهودة أخرى هي المعركة بين « كوكاكولا » و « بيبيس كولا » و « سفن أب » ، كل واحدة منها ورائها ما ورائها من كبار المنفلدين . وكان البرلمان عاجزاً بجملته عن التصدي للتيار . ولقد وقف عدد من النواب يحاولون تأدية مهمتهم ، وكان من أبرزهم الدكتور محمود القاضي الذي يشهد له أنه - إلى جانب كونه مهندساً لامعاً - واحد من أحسن البرلمانيين الذين أنجبته المجالس النيابية المصرية على تعاقب العصور . لقد كان هو الذي تصدى لصفقات الأوتوبيس وحديد التسليح والأسمنت وغيرها . ولم يكن مما يدعو للدهشة - والحال كذلك - أن يكون واحداً من المعتقلين في ضربة سبتمبر سنة ١٩٨١ .



وربما كانت خير وسيلة لتبيين طبائع وحقائق الأوضاع المالية والتجارية في عهد الرئيس السادات ، وفي ظل سياسة الانفتاح ، هي محاولة إلقاء نظرة على أحوال عدد من الأشخاص

يشكلون عينة كاملة من المتفعين بسياسة الانفتاح فى مختلف شرائح المجتمع المصرى . وهكذا فإننا نختار خمسة عينات : مقال- وعامل- وفرد من الأسرة- وطالب- وبيروقراطى . ولكى يكون تقديم هذه العملية موثقاً ، فإن المرجع الأساسى للمعلومات فيها هو أوراق وتحقيقات مكتب المدعى الاشتراكى ، وهو المنصب الذى أنشأه السادات نفسه .

□ المقالة :

لم يقرن اسم معهد أنور السادات مثلما اقترن به المقال « عثمان أحمد عثمان »^(١) . ولقد كان عثمان أحمد عثمان مقالاً معروفاً من قبل أنور السادات ، وأنشأ شركة مقالات باسم « المقالون العرب » . وعندما جرى تأميمها فى مصر فإن صاحبها راح يعمل فى البلاد العربية إلى جانب بقائه فى مصر على رأس شركته المؤممة . وكانت تلك هى السياسة المتبعة فى ذلك الوقت حين كان أصحاب الشركات يظلون فى أماكنهم على رأس شركاتهم - إذا رغبوا فى ذلك - لتحقيق الاستمرار فى إدارتها . شاركت شركة « المقالون العرب » فى أعمال الحفر والردم فى مشروع السد العالى . ولقد تجلت براعة عثمان أحمد عثمان وفهمه لقيمة الإعلان فى الحملة الدعائية التى قام بها لدوره ودور شركته فى عملية البناء وكان هو الجزء المتعلق بنقل وردم الصخور الناشئة عن الحفر واللازمة لردم السد الركامى من جسم الخزان الكبير - وهى عملية لا تستلزم طاقة فنية كبيرة بقدر ما تستلزم أعداداً كبيرة من الرجال والرافعات واللوارى - إلا أن عثمان أحمد عثمان أحسن الدعاية للجهد الذى قامت به شركته . ولقد كان الجزء الأكبر من نفقات شركته العامة مخصصاً للإعلان كل سنة ، وكانت الصحف تظهر مكتظة بمواد إعلانية ومواد إخبارية عن جهود « المقالون العرب » لدرجة أن الانطباع تولد لدى بعض الناس بأن عثمان أحمد عثمان هو الذى بنى السد العالى بمفرده ، ولم يكن لبقية الشركات الكبرى التى ساهمت فى عملية البناء الحقيقية سوى أدوار ثانوية . وفيما بعد - وفى أيام السادات - وصلت الأمور إلى أبعد من ذلك ، فقد بدأ التركيز الدعائى يُصوّر وكان الروس لم يفعلوا شيئاً ، ثم إن عبد الناصر نفسه لم يكن له دخل فى بناء السد العالى !

لكن إمبراطورية عثمان أحمد عثمان الحقيقية بدأت فى عهد أنور السادات . كان عثمان أحمد عثمان ينتمى إلى عائلة فى العريش تزحّت إلى الاسماعيلية . هناك بدأ عثمان

(١) تقرير مقدم إلى المدعى الاشتراكى من الاستاذ محمد الليلى الذى عمل لمدة سنوات مستشاراً للمهندس عثمان أحمد عثمان .

أحمد عثمان عمله ، وهناك أيضاً بدأت صلاته بجماعات من الإخوان المسلمين - طبقاً لما قاله هو في مذكرات نشرها فيما بعد .

وفي الواقع فإن الإنجاز الأكبر لعثمان أحمد عثمان كان هو الطريقة التي وثق بها علاقته وصداقته بالرئيس السادات الذي عينه في نهاية سنة ١٩٧٣ وزيراً للتعمير . كانت علاقته بالسادات قد بدأت حين كان السادات عضواً في مجلس قيادة الثورة ، وقام ببعض الإصلاحات في بيته في الهرم . وحين عرض السادات أن يدفع تكاليف الإصلاح ، فإن عثمان أحمد عثمان لم يطلب سوى ثمانين جنيهاً . وفي بداية حكمه تولى عثمان أحمد عثمان عملية تجديد بيت السادات في ميت أبو الكوم ، ولقد كانت عملية التجديد شاملة بحيث أعيد بناء البيت تماماً وتحول إلى شبه قصر . وقد جرى تجليد حجراته بالخشب ، وزود بنظام مركزي لتكييف الهواء ، وصنعت مداخله بأعمدة الرخام . وأتذكر أنني زرت البيت بعد تجديده ، وكنت أعرفه قبل التجديد ، ولاحظ الرئيس السادات أن معالم الدهشة ظهرت على رغم محاولتي لإخفائها لأن الفارق كان فادحاً بين ما كنت أعرفه وما رأيته الآن . ولعله وجد أن الأمر يقتضي تفسيراً أمامي ، فقال : « عرفت عثمان أحمد عثمان هذا ! تصوراً أنه قام بتجديد هذا البيت من فوائض وبقايا عمليات كان قد انتهى منها » . ثم استطرد مشيراً إلى الحوائط والأعمدة الرخامية : « هذا كله كسر رخام مما تخلف بعد أحد المشروعات ، وكان يمكن لهم أن يرموه ، ولكن عثمان استطاع أن يستعمله هنا كما ترى بتكاليف بسيطة » .

ولقد بلغ من نفوذ عثمان أحمد عثمان في عهد السادات إلى درجة أن إحدى النكت التي شاعت في ذلك الوقت نكتة تجرى وقائعها في فصل دراسي حيث سأل الأستاذ أحد التلاميذ « من هو مؤسس الإمبراطورية العثمانية ؟ » ، فأجاب التلميذ على الفور « عثمان أحمد عثمان » . ولقد أصبح عثمان أحمد عثمان بالفعل في مصر دولة داخل دولة ، وأحياناً دولة فوق دولة ، خصوصاً بعد أن تزوج ابنة من كريمة الرئيس السادات . ومن الغريب أن شركة « المقاولون العرب » الأم كانت على الورق جزءاً من القطاع العام ، لكنها ساهمت في مجموعة من الشركات كانت أغلبيتها مملوكة للقطاع الخاص ، وفي الحقيقة فإنها تحولت إلى إقطاع عائلي .

وحتى الشركة الأم ، فلقد كانت نظرة واحدة إلى تكوين مجلس إدارتها كهيئة بأن تلة ، أعضاء كاشفة على الحقيقة . كان التشكيل - طبقاً لسجلات سنة ١٩٨٠ - على النحو التالي :

□ عثمان أحمد عثمان : رئيساً فخرياً للشركة (منصب لا مثيل له فى أى شركة ، ولكنه اخترع من أجل عثمان أحمد عثمان عندما أصبح وزيراً للتعمير ثم نائباً لرئيس الوزراء ، ولم يعد بحكم القانون قادراً على الجمع بين رئاسة مجلس إدارة شركة وبين منصب رسمى فى الوزارة) .

□ حسين عثمان : رئيس مجلس إدارة (شقيق لعثمان أحمد عثمان) .

□ صلاح حسب الله : نائب رئيس مجلس إدارة (ابن شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

□ عباس صفى الدين : نائب رئيس مجلس إدارة (زوج ابنة شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

□ يحيى أبو الغيط : نائب رئيس مجلس إدارة (زوج ابنة عثمان أحمد عثمان) .

□ محمد حلمى عبد المجيد : نائب رئيس مجلس إدارة (صديق قديم مقرب من عثمان أحمد عثمان) .

□ محمد محمود : نائب رئيس مجلس إدارة (صديق مقرب من عثمان أحمد عثمان) .

□ محسن أبو جية : عضو مجلس إدارة (زوج ابنة شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

□ حسن ناصف : عضو مجلس إدارة (ابن خالة عثمان أحمد عثمان) .

□ محمد رفعت : عضو مجلس إدارة (زوج ابنة شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

□ أدهم زاهر : عضو مجلس إدارة (زوج ابنة شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

□ سامح حسب الله : عضو مجلس إدارة (ابن شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

□ عادل أيوب : مدير عام بالشركة ومدير مكتب رئيس مجلس الإدارة (ابن شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

ويمكن تبين حجم العمليات التى كانت تقوم بها شركة « المقاولون العرب » من حقيقة أن مجمل مشروعات خطة سنة ١٩٨٠ وصلت - طبقاً للأرقام الرسمية - إلى ثلاثة آلاف وسبعمائة مليون جنيه مصرى ، كانت قيمة إنشاءات التشييد فيها ١٥٠٠ مليون جنيه ، وكان نصف هذا المبلغ تماماً قد أوكل إلى شركة « المقاولون العرب » ، وكان إسناد

المشروعات لها بغير عطاءات ، وإنما عن طريق أوامر تكليف أو بأوامر من « الجهات العليا » ، وهذا معناه أن الشركة تحصل على هذه المشروعات دون منافسة . ثم أنها تتحكم فى التكاليف دون أى حساب . وكان من أبرز النماذج على هذا هو مشروع النفق الذى حفر تحت قناة السويس والذى قامت بتنفيذه شركة مشتركة جرى تكوينها بالتعاون مع مؤسسة بريطانية ، وكان اسم الشركة الجديدة هو « عثمكا » . وقد بدأ عقد التنفيذ على أساس تقدير قيمته بـ ٣١ مليون جنيه . وقد ارتفعت القيمة فيما بعد إلى أكثر من ١٠٥ ملايين جنيه ، وربما زادت عن ذلك .

وكان من نماذج أخرى مشروع الصالحية ، وهو مشروع لاستصلاح الأراضى فى الصحراء القريبة من الاسماعيلية ، وبمقتضاه بدأ استصلاح ٥٠ ألف فدان وصلت تكاليفها إلى ٢٠٠ مليون جنيه طبقاً لتقارير الشركة ، ومعنى ذلك أن تكلفة الفدان وصلت إلى أربعة آلاف جنيه لمجرد عملية الاستصلاح دون أن يدخل فى ذلك ما يترتب على عملية الاستصلاح من تكاليف إضافية للزراعة . ولقد كاد الرئيس السادات أن يוכל إلى « المقاولون العرب » الإشراف على كل عمليات استصلاح الأراضى فى مصر . ووجد طلب مكتوب بهذا المعنى وقع عليه إسماعيل عثمان رئيس مجلس إدارة الشركة (وشقيق عثمان أحمد عثمان) ورفعته إلى الرئيس السادات . والغريب أن الطلب كان موجهاً إلى « كبير العائلة » دون تحديد لأى عائلة يقصد . وقد وافق الرئيس السادات على هذا الطلب ووقع عليه صباح يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ (نفس يوم اغتياله) وكتب بخطه على الهامش تبليغات إلى نائب رئيس الجمهورية وإلى نائب رئيس الوزراء وإلى وزير استصلاح الأراضى وإلى وزير الزراعة .

وبمقتضى هذه الشبكة من المصالح أنشئت عشرات الشركات اختلط فيها العام والخاص ، منها على سبيل المثال شركة « المقاولون العرب للاستثمارات » ، والشركة الهندسية للصناعات المعمارية « إيكون » ، وشركة المقاولات والصناعات التخصصية ، وشركة « لفت سلاب مصر » ، وشركة « أكرو مصر » ، وشركة « ألبو مصر » ، وشركة سينا للجبس « جسيما » ، وشركة « عثمكا » ، وشركة الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضى ، وشركة « المهندسون الاستشاريون المصريون » ، ومجموعة شركات عثمان التخصصية ، والشركة الهندسية للأوكسيجين ، والمركز الطبى للمقاولين العرب ، والشركة العربية للمنتجات الخشبية « وودى » ، والشركة العربية لتجميع وتصنيع المعدات « إيباك » ، وشركة المقاولون العرب للصناعات الكهربائية « أراب » ، وشركة مصر

للتعمير ، وشركة مصر - أسوان لصيد الأسماك والصناعات السمكية ، وشركة الاسماعيلية للسياحة ، والبيت الاستشارى العربى الدولى ، وشركة فنادق حدائق الأهرام ، والشركة المصرية الإيرانية للمقاولات ، وشركة الاسماعيلية للنقل ، وشركة الاسماعيلية للمزارع السمكية ، وشركة الاسماعيلية للمجازر الآلية ، وشركة الاسماعيلية للطوب الطفلى .

وغير ذلك من شركات لا يظهر فيها بوضوح دور صلات « المقاولون العرب » ، وإن كان مؤكداً أنها موجودة فيها بطريقة لا لبس فيها ولاشك ، ومن نماذج ذلك بنك قناة السويس وبنك التنمية الوطنى . ويمكن تخيل الطابع العائلى لهذه المجموعات من الشركات كلها إذا تذكرنا أن محمود عثمان (ابن عثمان أحمد عثمان وزوج كريمة الرئيس السادات) يرأس مجالس إدارة خمس مجموعات ضخمة من الشركات . فهو على سبيل المثال رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات عثمان التخصصية ، ورئيس مجلس إدارة شركة المواد العازلة ، ورئيس مجلس إدارة « ماك فينينج للموكيت » ، ورئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات لتوظيف رؤوس الأموال ، ورئيس مجلس إدارة شركة « سيبكو » ، هذا عدا عضويته فى مجالس إدارات شركات أخرى . كما أنه يمكن تخيل التداخل فى المصالح من نظرة على الوظائف التى يشغلها ابن شقيقته إسماعيل عثمان ، فهو مدير عام الاتصالات الخارجية بوزارة التنمية الشعبية وهى وظيفة رسمية ، وفى نفس الوقت فهو : مدير عام شركة المقاولون العرب ، ورئيس مجلس إدارة شركة « المهندس » الوطنية للمنتجات الغذائية ، ورئيس لجنة المشتريات بلجنة التنمية الشعبية ، وعضو مكتب لجنة التنمية الشعبية ، وعضو مجلس إدارة الشركة الاتحادية للمقاولات ، وعضو مجلس إدارة الشركة المصرية الليبية للمقاولات .

ومن الغريب - على سبيل المثال أيضاً - أن بنك قناة السويس الذى يشرف عليه عثمان أحمد عثمان ، كان فى واقع الأمر إسهاماً مشتركاً صدرت الأوامر إلى البنوك الكبرى التابعة للقطاع العام (البنك الأهلى - بنك مصر - بنك الاسكندرية - بنك القاهرة) بالاشتراك بمعظم رأسماله . ونفس الشئ حدث بالنسبة لمشروعات بنك التنمية الوطنى الذى تفرعت منه ٥٩ شركة جتد فيها رأس المال العام لخدمة أنشطة لم يكن هو المستفيد بالدرجة الأولى منها . ولم تكن هناك قوانين أولوائح تنصلى لهذه الإرادات الشخصية ، وهناك نموذج لذلك فى منطقة الجبل الأحمر ، وهى منطقة تقع على مشارف القاهرة وتتصل مباشرة بمدينة نصر - فهناك اشترى « المقاولون العرب » مليون متر من الأراضى بسعر قدره مليون جنيا

(أى جنيه واحد للمتر) ، ثم قامت الجهات الحكومية بإنشاء مرافق لهذه المنطقة تكلفت مليون جنيه . وحين احتج المسؤول عن مدينة نصر فى ذلك الوقت - وهو اللواء عرفه مهدى - فإنه حوَصر بطريقة لم تدع له مجالاً غير الاستقالة . كانت هذه هى إمبراطورية المقاول فى عصر السادات .

□ العامل :

والآن نصل إلى نموذج العامل فى عهد الانفتاح ، وهو « رشاد عثمان »^(١) . لقد جاء رشاد عثمان إلى المدينة نازحاً من أقصى الصعيد فى قنا يبحث عن عمل ، شأنه شأن غيره من عشرات الألوف من الباحثين . ووصل رشاد عثمان إلى الاسكندرية سنة ١٩٧٠ . ولعدة سنوات كان عاملاً فى الميناء يتقاضى أجراً يومياً قدره ثلاثون قرشاً . وعندما بدأت تحقيقات المدعى الاشتراكى معه سنة ١٩٨١ كانت تقديرات المحققين أن ثروة رشاد عثمان وصلت إلى ثلاثمائة مليون جنيه . كان وصوله إلى الغنى ابتداء من سنة ١٩٧٤ وتحقيق ثروة قدرها ثلاثمائة مليون جنيه فى سبع سنوات لابد أن يعتبر معجزة بكل المقاييس . وحتى الآن ، ورغم التحقيقات ، فإن أحداً لم يستطع أن يقدم تفسيراً كاملاً للطريقة التى تم بها تكديس هذه الثروة الطائلة . ويبدو أن رشاد عثمان - الذى كان عاملاً فى الميناء ابتداء من سنة ١٩٧٠ - بدأ يتلقت حوله فى سنة ١٩٧٤ ومع بدء سياسة الانفتاح ، فوجد عالماً يعوج بالحركة امامه . كانت البواخر من كل الاتجاهات وتحت كل الأعلام تنزاحم للدخول إلى ميناء الاسكندرية حاملة مئات ألوف الأطنان من السلع الاستهلاكية التى تفتحت لها شهية القادرين فى مصر فجأة . ولقد كانت المعضلة الكبرى التى برزت فى ذلك الوقت هى أن ذلك الطوفان الهائل الذى تدفق على الاسكندرية بغير انتظار لم يكن له مكان على مداخلها ولا على أرضفتها ، ولا سبيل له إلى الخروج منها . وكان هذا الزحام فرصة متاحة لقلّة قليلة من الأقوياء ما لبثوا أن سيطروا على حركة العمل فى الميناء ، وكان معظمهم لا يملك غير قوته المتمثلة فى قدرته على السيطرة على الآخرين سواء بتخويفهم أو بشرائهم . وكان رشاد عثمان واحداً من الذين وجدوا لأنفسهم مكاناً على القمة فى الميناء . وتروى تحقيقات المدعى الاشتراكى كيف تحوّل رشاد عثمان من مقاول تغريف فى الميناء إلى « مستورد » للسجائر ، ثم تحوّل ليصبح واحداً من أكبر مستوردي الخشب فى وقت كانت مصر فيه تعج بمشروعات البناء . والخشب عنصر أساسى فيها بالطبع . ويبدو أن الخشب لم يكن كل

(١) تحقيقات المدعى الاشتراكى .



بدا رشاد عثمان اثناء
المحاكمة ، رجلا خشنا
يصعب إسكاته ، واخذ
يصرخ قائلا : ، الله
ينتقم منك يا عثمان ، ،
مؤكد انهم يحاكمونه
لانه رفض ان يشارك في
الفساد ونهب قوت
الشعب .

ما استورده رشاد عثمان ، وإنما تقول تحقيقات المدعى الاشتراكي أن عروفاً كثيرة من الخشب جرى تجويفها من الداخل ثم عبيء فراغها بالحشيش ، وهي تجارة تحقق أرباحاً خيالية . إن المال هو واحد من أكبر مولدات القوة . وهكذا فإن المليونيـر رشاد عثمان أصبح من أصحاب النفوذ في الاسكندرية ، بل وأصبح من قيادات الحزب الوطني الحاكم في الاسكندرية . بل وأصبح أكبر الممولين للحملات الانتخابية للمرشحين من أعضاء الحزب في المدينة . أكثر من ذلك أصبح من الممولين الرئيسيين لجريدة الحزب . ثم وصلت القوة إلى مداها حين أصبح على رأس جهاز التنمية الشعبية بالاسكندرية . لقد وصل رشاد عثمان إلى أبعد مما كان يحلم به ، وبدأ يمارس أسلوباً جديداً يليق بحياته الجديدة ، فاستخدم لواء سابقاً ليكون مرافقاً خاصاً له . وبدأ يحاول تعلّم الانجليزية والفرنسية ، ثم أصبح - كما أثبتت التحقيقات - واحداً من أصدقاء عثمان أحمد عثمان الذي ساعده في الوصول إلى قمم أعلى . وتقول وقائع التحقيق والمحاكمة أنه في يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٨٠ قام عثمان أحمد

عثمان بدعوة صديقه الجديد رشاد عثمان إلى الاسماعيلية « لكى يصلى الجمعة مع الرئيس » ، وهناك - كما قيل فى التحقيقات أيضا - قال له السادات بنفسه : « رشاد ، إننى أريد منك أن تدبر بالك إلى الاسكندرية . إنك مسئول عنها ، وأنا أريدها أن تصبح أحسن من بيروت » . ورد رشاد عثمان على ثقة السادات فيه بقوله : « إن الاسكندرية فى قلبى وفى عيني ، وسأفعل من أجلها كل ما تريد » . ثم التقطت صورة للاثنتين معاً وجدت طريقها فى اليوم التالى إلى النشر فى أعمدة الصحف وإلى تزيين الجدران .

إن المال أكبر مولدات القوة ، والقوة أيضاً أكبر أسباب النفوذ . وفى أحوال كثيرة فإن النفوذ نفسه استثمار رابح . وهكذا فإن رشاد عثمان - الذى كان قد دفع مبلغ خمسة ملايين ونصف من الجنيهات جمارك على أخشاب استوردها - ما لبث أن اكتشف أن نفوذه يستطيع استرداد هذا المبلغ الضخم . وهكذا فإنه كتب إلى وزير الاقتصاد يقول له إنه « بما أن الخشب سلعة حيوية فى كل مشروعات التنمية ، فإنها يجب أن تتمتع بإعفاءات خاصة » . ويبدو أن الحجة كانت مقنعة لأن الوزير أصدر تعليماته إلى مصلحة الجمارك بأن ترد لرشاد عثمان مبلغ الخمسة ملايين ونصف من الجنيهات . وبالتأكيد فإن السرعة التى تم بها التوصل إلى هذا القرار ، والسرعة التى صدرت بها التعليمات بشأنه ، والسرعة التى جرى بها تنفيذه - كانت كلها أشياء لم يسبق لها مثيل فى سجلات البيروقراطية المصرية التى اشتهرت بأنها تستطيع أن تأخذ بسهولة ، ولكنها لا تستطيع أن ترد بنفس السهولة .

وبين الأصدقاء الجدد الذين وثق رشاد عثمان صداقته بهم كانت هناك مجموعة من السياسيين بينهم أحد وزراء الدولة للشؤون البرلمانية . ولقد كشف التحقيق عن واقعة مؤداها أن رشاد عثمان اشترى وفرش شقتين من شقق المعمورة ، وتظهر التحقيقات أنه أهدى واحدة منهما إلى صديقه الجديد الوزير ، واحتفظ لنفسه بالأخرى . ثم كانت هناك وقائع الاستيلاء بوضع اليد على مساحات شاسعة من أراضي الدولة المحيطة بالاسكندرية^(١) . ولم يكن رشاد عثمان وعائلته وحدهم هم الذين سارعوا الآن إلى وضع اليد على أراضي الدولة المحيطة بالاسكندرية ، ولكن آخرين أقدموا بسرعة على دخول السباق . ولم تكن أراضي الاسكندرية هى وحدها التى تعرضت للنهب على هذا النحو ، ولقد بل إن مئات من القلط السمان وجدوها فرصة مفتوحة للاستيلاء على أملاك الدولة . ولقد قال أحد كبار المسئولين عن أملاك الدولة فى تلك الظروف : « لقد حان الوقت لطرح موضوع الاستيلاء على أراضي الدولة لمناقشة علنية . إن أعداداً كبيرة من ذوى النفوذ فى

(١) تقول التحقيقات أن رشاد عثمان حصل بوضع اليد على ٩٠٠ فدان من الأراضي المحيطة بالاسكندرية .

مصر ، الوزراء وأقاربهم والمحافظون والوزراء السابقون والمحافظون السابقون والنواب والمقاولون وأعضاء الحزب الوطنى - استباحوا لأنفسهم مساحات هائلة من أراضى الدولة . وقد نشرت مجلة « المصور »^(١) تحقيقاً كبيراً تحت عنوان « أراضى الدولة المنهوبة » ، قدرت فيه أن ٥٣,٥ فى المائة من أراضى الدولة المحيطة بالاسكندرية - تقدر قيمتها بأربعة آلاف مليون جنيه - قد وجدت طريقها إلى أفراد لم يشتروها بالطريق القانونى .

ولقد وجد رشاد عثمان نفسه فى النهاية أمام المحكمة ثم فى السجن ، ولأن روائح الفساد كانت تزكم الأنوف - فلقد بدا لوهلة وكأن رشاد عثمان مجرد جثة ألقيت للذئب الجائعة . ولقد بدا فى جلسات المحاكمة رجلاً خشناً يصعب إسكاته . ولقد خرجت صحف يوم ٢١ ديسمبر ١٩٨١ تحمل تقارير عن صرخات أطلقها أثناء وجوده فى قفص الاتهام يقول فيها : « الله ينتقم منك يا عثمان أحمد عثمان » . ثم اندفع فى صراخه يصف مقابله للرئيس السادات ، ثم لم يسكت بعد ذلك ، وإنما استطرد موجهاً كلامه إلى رئيس المحكمة : « لقد جاءوا بى إلى هنا يا سيادة الرئيس لأنى رفضت أن أشارك فى الفساد . لأنى وطنى . إننى أهيب بشرف جلال فهمى رئيس هيئة الميناء أن يشهد بالحق » . ثم عاد يوجه كلامه لرئيس المحكمة قائلاً : « لماذا لا تسألون عن نشاط شركة « أريك » ؟ إن عثمان أحمد عثمان طلب منى أن أتعاون مع شركة أريك ولكنى رفضت » . ثم صاح : « سجلوا هذا فى المحاضر ، أنا لا أريد أن أعيش على نهب قوت الشعب » . وحينما وجد أن رئيس المحكمة لا يتابعه تماماً فيما قال عن شركة « أريك » ، أضاف موضعاً : « ألا تعرف شركة أريك ؟ هذه هى شركة توفيق عبد الحى ، إنه نصاب . وهو شريك لعثمان أحمد عثمان . ولقد رفضت أن أشارك النصابين فى نهب قوت الشعب . لقد رفضت ياسيادة الرئيس »^(٢) .

□ الطالب :

وتصل التحقيقات الآن رسماً إلى الطالب وهو توفيق عبد الحى . لقد ظهر توفيق عبد الحى لأول مرة إلى الوجود فى أعقاب مظاهرات الطلاب سنة ١٩٦٨ . ففى تلك السنة قام شباب الجامعات بمظاهرات تحتج على ما أطلق عليه يومها « أحكام الطيران » ، وهى الأحكام التى صدرت فى حق بعض كبار القادة الذين اعتبروا مسئولين عن الضربة المفاجئة التى لحقت بالطيران المصرى صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ . بدا لكثيرين من شباب الجامعات

(١) أصدر رئيس المحكمة ليا بعد بيلان لال فيه : « ان المحكمة وان تكن غير خصه بالنظر فى اهمايت لم ترد فى وثائق الدعوى المطروقة أمامها إلا أنها تشير أن الأمر يقتضى إجراء تحقيقات فى اهمايت وجهت إلى أشخاص ذكرت اسماءهم أمامها ، وذلك طبقاً للمادة ١٠ من الدستور » .

أن الأحكام صدرت بأخف مما كان ينبغي ، وهكذا خرجوا متظاهرين إلى الشوارع . وفى الحقيقة فإن مظاهراتهم فى تلك الأيام كانت تعبّر بالدرجة الأولى عن صدمتهم بالهزيمة . وفى ذلك الوقت جرى حوار بين الشباب وبين القيادة شارك فيه جمال عبد الناصر نفسه . فقد استقبل فى بيته مجموعة من قيادة هؤلاء الطلاب ، وناقش معهم جوانب الموقف كله ، ثم تطرقت المناقشة إلى رغبتهم فى المشاركة فى الحوار الوطنى ، وذلك عن طريق جريدة أسبوعية يصدرها اتحاد الطلاب تعبّر عن أفكار واتجاهات الشباب . وصدرت هذه الجريدة فعلاً باسم « الطلاب » . وفى أروقة هذه الجريدة ظهر توفيق عبد الحى رغم أنه لم يكن من زعماء الطلبة ، ولا كان طالباً بالجامعة أساساً ، وإنما كان ملحقاً بأحد المعاهد . ولقد كان دوره فى تلك الجريدة على أى حال دوراً محدوداً انحصر فى محاولته أن يكون مندوب إعلانات لها ، وبهذه الصفة سعى إلى شركة « المقاولون العرب » يحاول أن يحصل منها على إعلانات لجريدة « الطلاب » . وكان ذلك هو الوضع حينما تولى السادات رئاسة الجمهورية ، وراحت جريدة « الطلاب » تنقد بالتلميح بعض سياساته ، وتحاول بالتصريح أن تنقد صديقه الجديد عثمان أحمد عثمان . وبدأ لبعض الوقت أن هناك محاولة لإسكات « الطلاب » عن طريق نشر إعلانات فيها للمقاولين العرب ، لكن المحاولة لم تنجح . فيما ظهر - رغم أن الجريدة كانت فى حاجة إلى دخل أية إعلانات إضافية تستطيع بها مواجهة مشاكلها المالية المعقدة . وفى هذا الجو - وكان دور عثمان أحمد عثمان - يزداد بروزاً - برزت فكرة « معالجة » أفكار الطلاب بوسيلة أخرى أكثر فعالية . وهكذا ظهرت جريدة جديدة تنافس جريدة « الطلاب » اسمها « صوت الطلاب » ، وكان رئيس تحريرها هو نفسه مندوب الاعلانات القديم فى جريدة « الطلاب » لدى « المقاولون العرب » . ولقد اختلط الأمر على كثيرين بسبب تشابه الأسماء . وحين اختفت جريدة « الطلاب » الأصلية تحت ضغوط مشاكلها المالية ، بقيت « صوت الطلاب » وحدها تحت رئاسة توفيق عبد الحى وكأنها المعبر الوحيد عن شباب الجامعات فى مصر . وبدأت هذه المجلة تدمج عثمان أحمد عثمان وتهاجم خصومه بطريقة كشفت أمرها وأدت إلى سقوطها ، فأغلقت أبوابها . وكان عثمان أحمد عثمان قد أصبح وزيراً للتعمير ، فأخذ توفيق عبد الحى معه إلى الوزارة ، وكلفه بإصدار جريدة جديدة تحمل اسم « التعمير » ، وقد أصدرها توفيق عبد الحى بالفعل .

وفى سنة ١٩٧٦ أحس عثمان أحمد عثمان أن الوقت قد حان بالنسبة له لكى يستقيل من الوزارة . كان نفوذه عن طريق اتصاله الوثيق بالرئيس السادات قد وضعه فى موضع أكبر بكثير من منصب الوزير . ولم يكن هناك ما يدعوه إلى البقاء فى الوزارة حيث هو معرض

لأسئلة المستقلين من أعضاء مجلس الشعب والذين راحوا يلاحقونه بأسئلتهم واستجواباتهم . وعندما خرج من الوزارة فإن توفيق عبد الحى خرج معه ، وكان - بتشجيع منه - قد بدأ يفكر الآن فى إنشاء وكالة للإعلان . وهكذا ظهرت وكالة « أريك » للإعلان ، وظهرت بعدها مجموعة شركات « أريك » تمتد نشاطها فى كل اتجاه . وكانت هذه المجموعة من الشركات هى سبب صيحة رشاد عثمان أمام المحكمة ولرئيسها « هل تعرف شركة أريك ؟ » .

كان لمجموعة شركات « أريك » مجلس إدارة مكوّن من توفيق عبد الحى وزوجته وأخ له وأخ لها ، ولم يكن نشاطها قد اقتصر على الإعلان وحده ، وإنما امتد بالدرجة الأولى إلى كل نشاطات ما سعى به « التنمية الشعبية » . كانت فكرة التنمية الشعبية واحدة من « أفكار » الرئيس السادات . ومن المحتمل أن يكون عثمان أحمد عثمان هو الذى أوحى له بها . كان الهدف المعلن من نشاط التنمية الشعبية هو مواجهة التضخم - أو السخط بسبب ارتفاع الأسعار - وإتاحة عدد من السلع الاستهلاكية فى الأسواق بأسعار محتملة . وكان رأى السادات حينما عرض فكرة التنمية الشعبية فى خطاب رسمى له أن ارتفاع الأسعار يرجع بالدرجة الأولى إلى البيروقراطية الحكومية وإلى القطاع العام وإلى التأميم ، وكان الحل - فى رأيه - تجاوز كل العقبات والوصول مباشرة إلى المستهلكين والبيع لهم عن طريق منافذ للتوزيع تنتشر فى كل حى وشارع . وضرب السادات مثلاً لسعر البيض ، فقد اكتشف فجأة - كما قال - أن سعر البيضة قد وصل إلى سبعة قروش ، وعن طريق التنمية الشعبية فإنها سوف تناع بثلاثة قروش ونصف (وصل سعرها فى ظل التنمية الشعبية إلى عشرة قروش) . وهكذا انتقل تركيز مجموعة شركات « أريك » من مجال الإعلان إلى مجال « التنمية الشعبية » . وفجأة حصلت شركة « أريك » على ١٥٢ منفذا للبيع المباشر فى أحياء القاهرة والاسكندرية . وكانت هذه المنافذ فى الغالب عبارة عن أكشاك أقيمت على الأرصفة خلافاً للقانون ، وقد قصد بها على أى حال أن تكون نموذجاً براقاً لحيوية القطاع الخاص وقدرته على سد احتياجات الناس من الطعام بكفاءة ويسر .

ثم وقعت الواقعة . فبعد اغتيال الرئيس السادات أوقفت الجمارك شحنات من الدواجن المجمدة كانت معدة للتوزيع بواسطة شركة « أريك » . ثم تبين من تقارير مصلحة الجمارك أن هذه الشحنات - وقد سبقتها إلى الأسواق شحنات كثيرة أخرى - كانت فاسدة . انتهت صلاحيتها للاستهلاك الأدمى سنة ١٩٧٤ ، ومع ذلك فقد كانت على وشك أن توزع على منافذ البيع سنة ١٩٨١ . ثم كشفت التحقيقات أن ١٥ ألف طن من هذا النوع من

الدواجن - أكثر من ٧ ملايين دجاجة - قد سبق توزيعها على جمهور من المستهلكين كان حسن النية فاستهلكها - مع الأسف - دون أن يظهر شكواه أو امتعاضه^(١) .

ولقد أحدث انفجار الفضيحة ضجة كبرى وسط الرأي العام ، وأمرت سلطات التحقيق بالقبض على توفيق عبد الحى لاستجوابه فى الأمر ، لكن الغريب أن شخصاً ما نبّه توفيق عبد الحى إلى ما هو محتمل ، ومن ثم فإن توفيق عبد الحى كان على إحدى الطائرات المتجهة إلى أثينا فى نفس اللحظة التى كان فيها رئيس النيابة المختص يوقع الأمر باعتقاله . ومن أثينا ذهب إلى بنما حيث يملك شركة ومزرعة . ثم كشفت التحقيقات أن توفيق عبد الحى حصل من البنوك - قبل سفره - وحول بالفعل للخارج مبلغ ٣٥ مليون جنيه . ولم يجد نائب رئيس الوزراء الأستاذ فكرى مكرم عبيد ما يدافع به عن هذه الفضيحة إلا سلسلة من سوء الحظ :

« من سوء الحظ أن توفيق عبد الحى استطاع - قبل هربه من البلاد فى ٢٠ فبراير ١٩٨٢ - أن يخدع أناساً كثيرين » . هكذا قال نائب رئيس الوزراء ، ثم أضاف : « من سوء الحظ أن شركة أريك - التى لم يتجاوز رأسمالها الأصلي ٥ آلاف جنيه - تمكنت بدورها من إنشاء شركة أخرى هى شركة الجيزة الوطنية برأسمال قدره ١٠٠ ألف جنيه ، وأن هذه الشركة بدورها قامت بإنشاء شركة أخرى سجلت فى بنما باسم « اكسلانس » ، وكان توفيق عبد الحى واثان من أولاده وزوجته هم مديروها » .

« ومن سوء الحظ أن هذه الشركة استطاعت أن ترتب شحن ١٠٥ شحنات من الدواجن تمكنت إدارة الصحة فى الجمارك من ملاحقة سبع منها ، وأما الباقى فقد تسرب للبلد . ومن هذه الشحنات السبع التى تمكنت مصلحة الجمارك من ملاحقتها ، خزنت واحدة منها فى ثلاجة بقريته فى انتظار تقرير نهائى من وزارة الصحة يبت فى مسألة صلاحيتها للاستهلاك الأدمى - لكن توفيق عبد الحى اتصل بالجمارك مدعياً أنه تلقى مكاملة تليفونية من وكيل الوزارة المسئول عن الشؤون القانونية فى وزارة الصحة يبلغه بقرار الإفراج عنها . ولم يكن ذلك صحيحاً . لكن هناك فى كل مجتمع أناس على استعداد للتحايل على كل اللوائح » .

« ومن سوء الحظ أيضاً (واصل نائب رئيس الوزراء) فإن توفيق عبد الحى استطاع أن

(١) من اللافت للنظر أن شركة « أريك » حصلت هل إذن باستيراد ٦ ملايين دجاجة لى نفس الوقت الذى أعلن فيه الرئيس السادات قراره المشهور بمنع ذبح الدواجن وحظر استهلاك لحومها لمدة شهر كامل كملاجئ ارتدته وقتها لمواجهة أزمة اللحوم وارتفاع أسعارها .

يحصل على ١٠ مليون جنيه من بنك قناة السويس ، ثم على مليون جنيه أخرى من نفس البنك (البنك كله ضمن منطقة نفوذ عثمان أحمد عثمان) .

« ومن سوء الحظ أنه استطاع أيضاً أن يحصل على مليون و ٣٣ ألف جنيه من بنك المهندس ، و ٦٨١ ألف جنيه من البنك العربي للاستثمار ، و ٤٣٥ ألف جنيه من بنك آخر » .

« ومن سوء الحظ أنه حصل أيضاً على ٨٧٠ ألف جنيه من الشركة العربية للتجارة الدولية » .

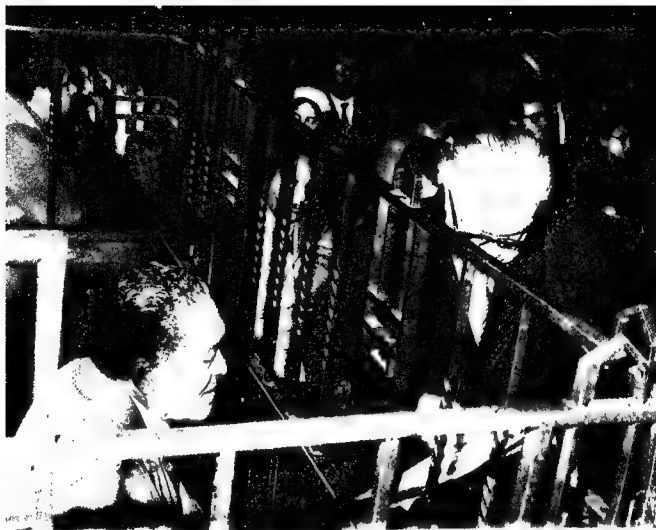
ثم أضاف نائب رئيس الوزراء إلى كل هذه السلسلة من « مساوئ الحظ » : « إننا جميعاً يجب أن نأسف لأن هذه القروض منحت دون ضمانات كافية ودون تحريات كافية بواسطة الشركات والبنوك المعنية لكي لا يحدث هذا العبث المشين بالأموال العامة » .

ولقد كانت هذه العملية كلها سيئة الحظ والظالم فعلاً ، كما أنها كانت مؤسفة . وعندما سئل أحد مديري بنك قناة السويس كيف سمح البنك لنفسه بأن يقدم كل هذه المبالغ لتوفيق عبد الحى وبدون أية ضمانات ، كان رده : « لقد تصرفنا على أساس سمعته . ولقد كان شخصاً بارزاً فى دنيا الأعمال » . والغريب أن أحداً لم يلاحظ أو لم يكلف نفسه عنه أن يلاحظ أن توفيق عبد الحى حاول ذات مرة من قبل ، أن يرشح نفسه رئيساً لنادى هليوليلو فى مصر الجديدة ، لكن محافظ القاهرة اعترض على ترشيحه معلناً أن سجله ليس مرضياً ، فلقد سبق له إعطاء شيكات بغير رصيد . ومع ذلك فإن « الطالب » المغامر استطاع هو وعائلته أن يهربوا إلى بنما أولاً ، ثم بعدها إلى بريطانيا حاملاً معه ٣٥ مليون جنيه من المال المصرى العام ، وتاركاً وراءه آلافاً من الدواجن المتعفنة .



□ الشقيق :

ونصل إلى حالة الشقيق وهو عصمت السادات ، وهو الابن الثالث من أبناء محمد محمد الساداتى ، وقد أنجبه بعد طلعت وأنور . ولد عصمت السادات سنة ١٩٢٥ ، ولم يتجاوز فى تعليمه حدود الشهادة الابتدائية ، ثم التحق بإحدى الورش يتدرب على الأعمال الميكانيكية مما أهله لكي يعمل سائق سيارة نقل . ثم ظل مغموراً بالنسيان حتى بعد ثورة ١٩٥٢ وحينما أصبح شقيقه أنور عضواً بمجلس قيادة الثورة ورئيساً لتحرير « الجمهورية » بهذه الصفة . واستطاع أنور إلحاق شقيقه بإدارة توزيع الجريدة كمفتش توزيع لأحد



شكل المدعى الاشتراكي ٢٢ لجنة لحصر ثروة عصمت السادات ،
قبل محاكمته عن مصدرها .

الخطوط . وكان عمله أن يركب بجانب السائق الذي يحمل نسخ الجريدة بهذا الخط ويقوم بحاسبة متعهدي التوزيع . ثم فصل عصمت من هذا العمل بعد أن خرج شقيقه من رئاسة تحرير « الجمهورية » وبعد أن نسبت إليه (إلى عصمت) تهمة الاختلاس .

ومرت عليه سنوات من الضياع لم يعرف من أمره فيها إلا أنه كتب لبعض من تعامل معهم شيكات بغير رصيد ، قدم بعضها إلى النيابة وحفظ بعضها الآخر تحسباً لنفوذه شقيقه . ثم بدأ اسم عصمت السادات يظهر كواحد من نجوم الانفتاح . وفي البداية لم يكن هناك من يستطيع أن يحدد ما الذي يفعله عصمت السادات بالضبط ، لكنه كان على وجه اليقين شديد النشاط . وكانت الاشاعات والشبهات تلاحقه دون أن يظهر شيء محدد يؤكد هذه الاشاعات والشبهات . وعندما تقدم أحد النواب المستقلين في مجلس الشعب ، وهو الأستاذ « عادل عيد » ليوجه تهماً محددة ضد بعض من أسماهم « أفراد بعض العائلات ذات

النفوذ» ، طُلب إليه أن يحدد من يقصد ، وقال النائب لرئيس مجلس الشعب الذى سألته ، أنه سوف يضع الأسماء فى ورقة مغلقة يقدمها له لكي لا يظن أحد أنه يقصد الشهير . وقدم عادل عيد قائمته ، ولم يعرف أحد - إلا بعد ذلك بسنوات - أن أول اسم فيها كان اسم عصمت السادات .

ثم تردد اسم عصمت السادات بقسوة أثناء التحقيقات مع رشاد عثمان وتوفيق عبد الحى ، بل أن رشاد عثمان ألحّ على ذكر اسم عصمت السادات بما لم يعد ممكناً تجاهله ، وهكذا فى سبتمبر ١٩٨٢ قرر المدعى الاشتراكى أن الوقت قد حان لسؤال عصمت السادات فيما نسب إليه . وعندما أخطر الرئيس مبارك بذلك كان رأيه أنه لا يريد أن يعترض سير العدالة ، لكنه يقترح أن لا يبدأ سؤال عصمت السادات إلا بعد ٦ أكتوبر ، وهو ذكرى مرور سنة على اغتيال شقيقه أنور السادات .

وفى يوم الذكرى ، وبينما كان الرئيس مبارك يضع إكليلاً من الزهور على ضريح أنور السادات ، وجد أمامه عصمت السادات واقفاً فى صف أفراد الأسرة ، فدناه ليقول له محذراً أن رائحة تصرفاته قد أصبحت تزكم الأنوف . وكان واضحاً منذ تلك اللحظة أن عصمت السادات لم تعد له حصانة . وبدأ المدعى الاشتراكى تحقيقاته يوم ٧ أكتوبر ، وإذا الصورة تتكشف - طبقاً لتقارير المدعى الاشتراكى فيما بعد - عن فساد على نطاق لا يخطر على الخيال . من الغريب أنه كانت هناك ملامح تشابه بين عصمت السادات وبين والده محمد محمد الساداتى . كلاهما كان متزوجاً من أربع ، وكان لديه خمسة عشر من الأبناء والبنات . لكن الفارق بين الاثنين هو أنه بينما كانت أسرة محمد محمد الساداتى تعيش مكدسة فى شقة واحدة فى كوبرى القبة ، فإن عصمت السادات وزوجاته وأولاده كانوا يعيشون فى قصور وفيلات وشقق فاخرة . وعلى سبيل المثال فإن زوجته الرابعة التى تزوجها سنة ١٩٨٠ وكانت شابة يونانية لا يزيد عمرها عن نصف عمره - شاركته فى بعض نشاطاته فى سالونيك فى اليونان ، وقاما معاً بإنشاء شركات تملك مصالح كبرى فى شركات شحن بحرية وشركة لصناعة أنابيب الأوكسيجين وأوجه نشاط تجارية متعددة أخرى . وعلى أى حال فقد ظهر أن أسرة عصمت السادات تملك مجموعة من الشركات تعمل فى مجالات الملاحة والتوكيلات البحرية والنقل وتوزيع الجرار وقطع الغيار والمقاولات . وكانوا يملكون خمس عمارات كبيرة وعشرات من الشقق والمكاتب ، إلى جانب أكثر من استراحة صيفية فى المعمورة وغيرها . وقد كان واضحاً أن عصمت السادات لم يجد على الإطلاق أية صعوبة فى الحصول على تصريحات لما يريده من السوق المحلية ، أو ما يستورده

وتستورده شركاته من الخارج . بل وقد امتد النشاط إلى فرض نوع من أناتوات الحماية على هؤلاء الذين طلبوا هذه الحماية أو لم يطلبوها . ولقد ذكر في التحقيقات التي نشرتها بعض صحف القاهرة أن ابنه طلعت اتهم بطلب ٢٠٠٠ جنيه من موظف في جمارك الاسكندرية إذا أراد أن يبقى في منصبه . وربما استعمل هذا الأسلوب مع كثيرين غير هذا الموظف .

وحتى ساعة الفراغ من إعداد هذا الكتاب (أكتوبر ١٩٨٢) فقد كانت ٢٢ لجنة تحقيق مكلفة بمتابعة مجالات نشاط وحجم ثروة عصمت السادات* . وكما كان يجب أن يكون متوقعا ، فإن هذه اللجان لم تجد مبالغ تذكر في حساباته في البنوك ، فلقد تأكد أن كل شيء قد وجد طريقه إلى خارج مصر حينما بدأت الرياح الباردة للنقد تهب عليه . وقد وجد في حساب ابنه الأصغر مبلغ مليون ونصف مليون دولار ، ويبدو أن الوقت لم يتسع للتصرف في هذا المبلغ الذي لم يكن يوجد غيره في حسابات البنوك . ولقد تبين من الأدلة والقرائن المتصلة بنشاط عصمت السادات وأسرتة أن هناك أمثلة صارخة لاستغلال النفوذ وعلى سبيل المثال فقد كان هناك عقد موقع مع شركة الشمس للتجارة والاستثمار . وكان هذا العقد بخصوص أرض تنازعت عليها الشركة مع أحد الناس . وظهر عصمت السادات في الصورة فجأة يدعى لنفسه حقا في هذه الأرض . والغريب أنه في ١١ ديسمبر ١٩٨٠ وقع عقداً مع هذه الشركة تعهد بمقتضاه بأن يسلم لها هذه الأرض ، بل أكثر من ذلك تعهد لها بإخلائها من قوة من البوليس الحرى كانت تستخدمها ضمن خطة حماية مطار القاهرة الدولي . ويمقتضى هذا العقد حصل عصمت السادات من الشركة على ٥٦ ألف جنيه (لكى يسلمها الأرض المتنازع عليها ويخلى البوليس الحرى منها) . وكان المثال الصارخ الثانى تورط إحدى بناته - نادية عصمت السادات - فى تزوير وثائق ادعت بمقتضاها ملكيتها لقصر فى المعادى . وكان هذا الادعاء منها أمام محكمة . وفى الواقع فإن هذا القصر كان مملوكاً لسيدة أخرى هى السيدة هانم راتب ، وكانت قيمته تقدر بثلاثة ملايين جنيه . وكان هذا القصر أحد المقار المحتملة التى عرضت على شاه إيران حينما قرر الإقامة كلاجئ سياسى فى مصر ، ثم عدل عن شرائه بعد أن استضافه الرئيس السادات وألح عليه بالإقامة بقصر القبة لخواص أمنه . وعندما علمت المالكة الحقيقية - هانم راتب - بما يحدث باسمها ، كتبت خطاباً مهذباً للرئيس السادات تشكو إليه باعتباره الرئيس المحترم للعائلة

* عند صدور الطبعة المصرية لهذا الكتاب كان المدعى الاشتراكى يطالب بمصادرة ثروته المتضخمة بغير مصدر ظاهر .

المصرية والرئيس المؤمن محمد أنور السادات رئيس الجمهورية ، وشرحت الشاكية وقائع شكواها ، ثم قالت أنها لا تريد أن تلجأ إلى المحاكم تتهم ابنة أخ رئيس الجمهورية بالتزوير ، ولهذا فهي تمنى لو استطاع بحكمته تسوية الأمر فى « جلسة على المسطبة » (إشارة إلى ما كان يقوله السادات عن نفسه ككبير للعائلة وعن أخلاق القرية) .

.. وعندما بدأ تحقيق المدعى الاشتراكى فيما بعد مع عصمت السادات فإن تلميحاته لم تتوقف عند حد ، بل راحت بوضوح تشير إلى شقيقه أنور وإلى زوجته جيهان . ولقد أدلى بتصريح أكد فيه أنه أذكى من أنور و« أشطر » ، لكن الحفظ وحدها هى التى جعلت أنور يظهر عليه ، وبالتالي يسلبه حقه فى الفرصة التى يستحقها . ولقد منع من السفر ثم ألقى القبض عليه وعلى بعض أولاده . ومن غرائب المفارقات أن المدعى الاشتراكى لم يجد ما يطبقه عليه سوى قانون العيب الذى أصدره أنور السادات لمواجهة خصومه ، ولم يجد مكاناً يتحفظ عليه فيه سوى سجن طره الذى ملأه السادات بخصومه السياسيين فى اعتقالات سبته . ١٩٨١ .



□ البيروقراطى :

ويجىء الدور أخيراً على النموذج الخامس من أبناء سياسة الانفتاح وهو البيروقراطى . والبيروقراطى هنا هو الدكتور نعيم أبو طالب الذى كان أستاذاً بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية ، ثم أصبح وزيراً ، واستقر به المطاف أخيراً كمحافظ للاسكندرية . ولقد تجلّت أثناء عمله كمحافظ ميوله الاستعراضية . وإذ نصب فى حدائق أنطونىادس الشهيرة بالاسكندرية مسرحاً كلف المحافظة ٩٠ ألف جنيه خصصه - كما قال - للاحتفالات الجديرة بميناء عظيم ، ومع ذلك فإن هذا المسرح لم يستعمل غير مرة واحدة لمناسبة حضرتها السيدة جيهان زوجة الرئيس السادات . وعين لنفسه ٢٢ مستشاراً من بين الشخصيات العامة للشؤون الفنية والثقافية والعلاقات العامة - كانوا جميعاً يتقاضون مكافآت سخية من المحافظة . وبلغت نفقات ضيوف المحافظ فى سنة واحدة (طبقاً لما نشرته الصحف الحكومية) أكثر من ٥٠ ألف جنيه . وكان أعجب ما فعله الدكتور نعيم أبو طالب أنه - أثناء عمله كمحافظ للاسكندرية - بدأ يرتب لإنشاء بنك بحرى يكون هو على رأس مجلس إدارته . وقدّر رأسمال البنك بمبلغ ٣٠ مليون جنيه ، مقسمة على ٦٠٠ ألف سهم ، كل منها بقيمة خمسين جنيهاً . ولقد طلب إلى كل المؤسسات الرسمية المصرفية والتابعة للقطاع العام أن تساهم فى إنشاء هذا البنك ، وقيل بعضها بالفعل . بل إن هيئة مياه

الاسكندرية التى تملكها الحكومة وتقع تحت سلطة المحافظ - وجدت نفسها مضطرة إلى قبول أمر يفرض عليها المساهمة بشراء ١٨ ألف سهم فى هذا البنك ، رغم أن قانونها يحظر عليها المشاركة فى أية عمليات استثمارية . كذلك فعلت الشركة المتحدة للمقاولات والإسكان التى اشترت أسهما بـ ١٠٥ آلاف جنيه ، وشركة المعمورة التى اشترت أسهما بـ ٢٤٥ ألف جنيه . كانت كل منهما فى حاجة إلى أموالها لاستثمارها فى أوجه نشاطها المتخصص . لكنها - وهى تحت سلطة محافظ الاسكندرية - وجدت من الأفضل لها أن تستجيب لتوجيهه .

وقد ساهم أحد أبناء الدكتور نعيم أبوطالب فى هذا البنك بمائة سهم ، ولأن هذا الابن كان قاصراً فإن والده المحافظ حضر الجمعية العمومية لتأسيس البنك ممثلاً لأسهم ابنه . وعندما أصبح الدكتور نعيم أبوطالب فى النهاية رئيساً لمجلس إدارة البنك فقد قرر مجلس الادارة لرئيسه « مرتباً سنوياً قدره أربعون ألف جنيه بدلاً لمرتبه السابق كمحافظ ، وهو خمسة آلاف جنيه . وبدأ البنك نشاطه بأن اشترى أحد القصور كمقر له ، ووقع اختيار رئيسه على قصر المليونير اللبنانى « سرسق » بالاسكندرية وتم شراؤه بمبلغ اثنين ونصف مليون جنيه . وبلغت نفقات إعداد مكتب رئيس مجلس الادارة وملحقاته ٢٠٠ ألف جنيه ، وخصصت له سيارة كبيرة مزودة بتليفون (حين نشرت تفاصيل هذه الوقائع بالصحف المصرية ، دافع رئيس البنك عن نفسه بأنه كان يستطيع أن يشتري سيارة مرسيدس ، ولكنه للدواعى التقشف اشترى طرازاً غيرها) . وحتى هذا الوقت لم يكن البنك قد قام بأى نشاط فى مجال عمله ، وتكاثر ضغوط ما تكشف من وقائع لتفرض على الدكتور نعيم أبوطالب أن يقدم استقالته .



إن هذه النماذج الخمسة من عينات الانفتاح (المقاول والعامل والطالب والشقيق والبيروقراطى) لم تكن نماذج منفصلة . ولقد كانت مجرد عينات من مناخ يسمح بها . وصحيح أنه لم يكن فى مقدور أى واحد فى مصر أن يصنع امبراطورية مالية فى حجم امبراطورية عثمان أحمد عثمان - ولكنه كان هناك بالتأكيد عشرات من أمثال رشاد عثمان ، ومثال من أمثال توفيق عبد الحى ، وربما آلاف من أمثال الدكتور نعيم أبوطالب . ولقد وصف أحد المثقفين^(١) فى مصر جماعات المستفيدين من سياسة الانفتاح بأنها « طبقة المظليين » . وكان رايه أن المظليين عادة ينقضون من السماء على المواقع ليحتلوها

(١) الأستاذ الأديب يوسف القعيد

اوليد مروها ، وأن هذه الطبقة كانت مصممة إما أن تسيطر على مصر وإما أن تدمرها . وكان قول هذا المثقف أن فكرة هؤلاء عن الدولة أنها مجرد جهاز لتأمين نوم الأغنياء ضد أرق الفقراء . ومن المفارقات الغريبة أيضاً أن طبقة « مظللي » الانفتاح بدأت تستعمل في وصف منجزاتها تعبيراً عسكرياً أثيراً لدى الرئيس السادات ، وهو تعبير « العبور » ، وكان استعمالهم له الآن بالمعنى المالى ، وكان الشخص الذى « عبر » فى تقديرهم هو ذلك الذى استطاع اغتنام الفرصة بنجاح . وقد سمعت بنفسى أحد أقارب السادات يتحدث عن منجزات شقيقه للرئيس ويقول : « لقد تمكنت من العبور بطريقة ضخمة » . كان لقب « بطل العبور » هو اللقب الأثير لديه .

٤ ضوابط ولا موازين

لقد تعرضنا فيما سبق لطبيعة السلطة في معظم بلدان العالم الثالث . . تتحرك من شرعية تقليدية ذات أصول قبلية أو دينية في اتجاه أمل الوصول إلى شرعية تستقر على قواعد دستورية وقانونية . لكنها في هذه المحاولة تمر بشرعية مرحلة الانتقال بين الاثنين ، وهي المرحلة التي يبرز فيها دور أجهزة الإستمرار في الدولة ، أي البيروقراطية ، وعلى رأسها القوات المسلحة . في هذه المرحلة يبرز عادة دور الرجل الواحد الذي يمكن ملاحظة حجم سلطته أينما تلفت المرء في أي اتجاه في العالم الثالث . والسبب الرئيسي في ذلك هو أن المجتمعات لا تستطيع أن تصل إلى مرحلة الدستورية والقانونية إلا إذا اكتمل فيها نمو الطبقات أولاً - ثم إذا استطاعت هذه الطبقات أن تعبر عن مصالحها سياسياً بحرية كاملة - ثانياً - ثم - ثالثاً - إذا كانت التناقضات الاجتماعية بين هذه الطبقات مما يمكن حله بالحوار الديمقراطي .

إن ذلك لم يتحقق بعد في معظم بلدان العالم الثالث . ولكن عدم تحققه لا يعنى أن الأمور في حالة ركود أو أنها جامدة . والحقيقة أن الحركة الفكرية والاجتماعية والسياسية مستمرة دون توقف ، ومن ثم فإن تيارات جديدة تظهر على الحافة ثم لا تلبث أن تجد طريقها إلى الساحة الرئيسية . ثم أن حركات تظهر تحت الأرض وتحوّل إلى قوى فاعلة ، وتروح هذه التيارات والقوى تدعم نفسها وتعزز قواها . وهكذا تجرى صراعات وتقوم

تحالفات وتحولات وتطورات تغييرات تترام كل يوم لتخلق أوضاعاً جديدة على طريق التطور .

وكان ذلك حال مصر السادات . كانت السلطة العليا فى يده ، وكان قد جاول بكل الوسائل القانونية والإدارية أن يسد أى ثغرات يمكن أن تهبّ منها رياح التغيير ، ومع ذلك فقد كانت المحاولة مستحيلة ، فلقد بقيت بعض الضمانات والتوازنات التى يمكن أن تنصدى لسلطته المطلقة ، وراح يواجهها واحدة بعد واحدة .

وحرية تكوين الأحزاب هى بالطبع أولى وسائل تحقيق الديمقراطية إذا كان ذلك فعلاً هو ما يريد حسب ما كان يقول . ولقد كان حريصاً على اتخاذ واجهة الديمقراطية ، وربما لأنه أراد أن يطمئن أصدقاءه فى العالم الخارجى ، أو ربما لأنه أحس أن نمو قوى متعددة فى مصر يفرض عليه أن يسمح بوجود منافذ لتنفيس البخار المكبوت ، وهكذا فإنه اختار - كما أعلن - أن « يسمح بتجربة حزبية » . كان ذلك مختلفاً عما كانت عليه الأحوال فى أيام جمال عبد الناصر الذى استبدل الأحزاب القديمة فى مصر بتنظيم سياسى واحد كانت مهمته الاجتماعية « أن يسعى لتذويب الفوارق بين الطبقات » ، وبالتالي يحاول حل المصالح الطبقيّة المتعارضة بطريقة سلمية . وقد كان جمال عبد الناصر يصف تجربته فى الديمقراطية الاجتماعية بأنها تقوم على أساس تحالف قوى الشعب العامل .

وليس هناك شك أنه بعد حوادث مايو ١٩٧١ ، كانت جماهير الشعب المصرى تواقّة إلى ممارسة مزيد من الحريات ، خصوصاً حرية التعبير . لكن ما حصلوا عليه لم يكن فى مستوى آمالهم . ثم جاءت حرب أكتوبر وما أثارته من تطلعات . ولم يتحقق شيء من هذه التطلعات ، مما أدى إلى زيادة الشعور بالاحباط ، وكان هذا الشعور بالاحباط بدوره هو الوقود الذى أشعل مظاهرات يناير ١٩٧٧ . ثم كان بعد ذلك انقضاخ الرئيس السادات على أى معارضة . لكن القبضة الحديدية كانت تحتاج إلى قفاز حيرى ، وهكذا فإن الاستفتاء الذى جرى فى أعقاب حوادث القاهرة أشار بوضوح إلى حق تكوين الأحزاب .



ولقد كان حزب الوفد القديم أول من تصوّر أن الفرصة قد واثته ليبدأ من جديد . وتلفتت أنظار أعضائه القدامى إلى السياسى المخضرم « فؤاد سراج الدين » الذى كان سكرتيراً عاماً لحزب الوفد قبل حله . كان فؤاد سراج الدين يتنمى إلى طبقة ملاك الأراضى التى سيطرت على الحياة السيامية فى مصر لعدة أجيال قبل الثورة . وكان فؤاد سراج الدين

إلى جانب ذلك رجلاً يملك كفاءة عالية ، كما أنه كان قادراً على أن يحصل لنفسه على كثير من شعبية حزب الوفد التقليدية . ولم يكن هناك مكان لفؤاد سراج الدين في أيام جمال عبد الناصر وبمنطق تنصيب القوارق بين الطبقات - أما الآن وقد بدأت مصر تتجه إلى منطق الاقتصاد الحر والسوق المفتوح ، وبالتالي مجتمع طبقات متعددة ومتصارعة ، فإن الأمور أصبحت مختلفة . كان حزب الوفد لا يزال رسمياً حزباً محظوراً ، لكن فؤاد سراج الدين بدكائه أحس أن الوقت ربما كان ملائماً لإعادة بعثه ، وهكذا فإنه أرسل إلى رئيس الوزراء في ذلك الوقت السيد ممدوح سالم يطلب إليه أن يخطر الرئيس بأن حزب الوفد يفكر في إعادة تنظيم نفسه وفي التقدم بطلب تصريح بعودة نشاطه . وأوضح فؤاد سراج الدين أن حزبه الجديد لا يرى نفسه في موقف معارض للرئيس ، فأعداء الرئيس - وهم الناصريون والشيوعيون وغيرهم - هم نفس أعداء الوفد . ثم أن المظاهرات الأخيرة (كان ذلك بعد حوادث يناير ١٩٧٧ مباشرة) قد أظهرت أن قوى النظام - بما فيها قوات الأمن - لا تستطيع أن تملأ فراغ الساحة . وكان رأى فؤاد سراج الدين أن الوفد يستطيع أن يكون قوة مؤثرة في الشارع المصري .

ويبدأ لأول وهلة أن هذه الحجج مقبولة من السادات ، وهكذا فإنه أصدر أمره برفع القيود التي كانت مفروضة على النشاط السياسي لفؤاد سراج الدين . وأكثر من ذلك فإنه عينه عضواً للجنة المركزية في الإتحاد الاشتراكي العربي (كان الإتحاد الاشتراكي العربي قد تم حله ، وإن كانت لجنته المركزية قد أقيمت بطريقة صورية لكي تمثل « مجلس العائلة المصرية » - كما يقول الرئيس السادات - وذلك في انتظار تشكيل مجلس آخر يمثل هذه « العائلة » تحت اسم مجلس الشورى) .

وحين بدأ حزب الوفد الجديد نشاطه فإنه استطاع اجتذاب تأييد ملحوظ . كان هناك كثيرون من أفراد الطبقة المتوسطة القديمة قبل الثورة يعتبرون أن الوفد هو حزبهم ، كما كانت هناك عناصر جديدة استطاع إسم الوفد بتأثيره التاريخي أن يشدها . وعندما أعلن قيام الحزب رسمياً ، فإنه قرر إختبار قوته في إحدى الدوائر الإنتخابية في الاسكندرية ، وهي دائرة الجمرك . ودعى الأستاذ فؤاد سراج الدين لكي يخاطب تأييداً لمرشح الوفد ، واحتشد جمهور يقدر بأربعين ألف شخص لكي يسمعه . وكان استقبالهم له حماسياً إلى درجة أنهم كادوا أن يحملوا سيارته من على الأرض . وكان فؤاد سراج الدين خطيباً بارعاً ، وقد بدأ خطابه بأن قال أنه يوافق على أهم منجزات ثورة ١٩٥٢ وفي مقدمتها الإصلاح الزراعي ، رغم أنه شخصياً وعائلته كانوا من المتأثرين به . وكان حريصاً على أن لا يهاجم

عبد الناصر . ثم بدأ يتكلم فى المشاكل الجارية ، فلمس موضوع مظاهرات القاهرة وموضوع الفساد وموضوع التضخم وارتفاع الأسعار . كان الخطاب ذكياً ، وقد نجح لدرجة أن بعض أنصاره طبعوا منه نسخاً كثيرة على شرائط تسجيل قاموا بتوزيعها . وكإشارة إلى شعبيته الجديدة - فإن فؤاد سراج الدين دعى بعد ذلك لى يتحدث فى نقابة المحامين ، وهى من أقوى النقابات المهنية نفوذاً وأشدّها تأثيراً فى المجال السياسى . وبدأ السادات يشعر بالقلق . وإذا به فجأة يضع تشريعاً يفرض قيوداً على نشاط « هؤلاء الذين أفسدوا الحياة السياسية قبل أو بعد الثورة » . وكان ظاهراً أن التشريع الجديد موجه إلى فؤاد سراج الدين الذى كان يعتبر نفسه جسر الإتصال الطيبى بين الوفد القديم والوفد الجديد . ودعا فؤاد سراج الدين إلى اجتماع للجنة التأسيسية لحزب الوفد الجديد ، وعرض عليهم الموقف . وقد تمسكوا برئاسته للحزب الجديد . ونتيجة لذلك فقد كان أمامهم خياران : إما المواجهة مع السادات ، وإما حل الحزب . وكانت هناك أغلبية كبيرة ترى أفضلية حل الحزب على أساس أن مناخ العمل السياسى الراهن لا يمنح أى حزب مستقل فرصة عملية لممارسة نشاطه . وربما كانوا على حق ، لكن الذى لم يذكره أحد منهم فى تأييد أفضلية حل الحزب هو أن كثيرين منهم كانوا من المستفيدين من سياسة الإنفتاح ، ولم يكونوا على استعداد للتضحية بمشاركتهم فى المكاسب المادية للإنفتاح مقابل إفتراس مشاركتهم فى الحياة السياسية . كانت مكاسب الإنفتاح بالنسبة لهم حقيقة واقعة ، وأما مكاسب النفوذ السياسى فقد بدت لهم الآن محفوفة بمخاطر يمكن أن تؤثر على مكاسبهم المادية .

ولقد كان فؤاد سراج الدين نفسه رغم تقدم سنه - فوق السبعين - على إستعداد لتحمل مخاطر المواجهة مع السادات ، لكن الأغلبية آثرت تجنب هذه المخاطر . وهكذا طويت صفحة الوفد الجديد على الأقل فى تلك المرحلة ، وإن كان ذلك لم يمنع السادات من مواصلة هجومه على فؤاد سراج الدين متهماً إياه بأنه مثل نبلاء البوربون الذين عادوا إلى فرنسا بعد الثورة الفرنسية سنة ١٨١٥ وكان شيئاً لم يحدث . وكانت مشكلة السادات إزاء فؤاد سراج الدين أنه كان يعرف أكثر مما ينبغى . كان فؤاد سراج الدين وزيراً للداخلية فى يوم من الأيام ، ولعله كان من أقوى وزراء الداخلية فى مصر . وهكذا فإنه كان على علم بالتقارير التى تدين السادات فى محاولة اغتيال أمين عثمان . كذلك فإنه كان بالتأكيد يعرف بأمر البرقية الشفوية التى بعث بها عبد الفتاح عمرو باشا - سفير مصر فى تلك الأيام فى لندن - بعد مقابلة هامة له مع المستر « ارنست بيغن » وزير الخارجية البريطانية . وفى هذه المقابلة - وكما ذكر عمرو باشا فى تقريره - فإن بيغن بعث إلى الملك فاروق برسالة يحظره

فيها بأنه يلعب بالنار إذا كان سيواصل استخدام بعض ضباط حرمه في اغتيال أو إرهاب أعدائه السياسيين .



بطى صفحة حزب الوفد الجديد فإن عنصراً من عناصر التوازن الذى كان يمكن أن يحد من سلطة السادات المطلقة - جرى ضربه فى مهده . وعلى أى حال فلم يكن حزب الوفد الجديد هو التنظيم السياسى الوحيد الذى كان يحاول الاستفادة من آراء السادات النظرية عن الديمقراطية . كان هناك أيضاً حزب التجمع الوطنى الاشتراكى الديمقراطى برئاسة خالد محيى الدين الذى اجتذب تأييداً لا بأس به . كان خالد محيى الدين واحداً من الفلة الباقية من المؤسسين الأصليين لحركة الضباط الأحرار ، وكان رجلاً كفئاً يملك تجربة متنوعة . وكان ماركسى الإتجاه . وكان كثيرون ممن انضموا إليه بغير شك من الشيوعيين . لكن حزبه لم يكن قاصراً على هؤلاء وحدهم ، فقد انضم إليه عدد من المفكرين المستقلين والتقدميين وحتى بعض الناصريين الذى تصوروا جميعاً أن تنظيم التجمع يمكن أن تتسع شريعته لأوجه نشاطهم السياسى . وبدأ حزب التجمع يصدر جريدة أسبوعية باسم « الأمالى » لاقت قدراً ملحوظاً من النجاح . وكان الحزب مرناً فى تقديره للواقع التاريخى المصرى وللمناخ السائد فى مصر . ولقد كانت سياساته أقرب ما تكون إلى الحزب الشيوعى الإيطالى ، إذ أوضح بصورة قاطعة أنه لا يجد تناقضاً بين أفكاره التقدمية وبين فكر التراث الدينى المستير ، بل إنه أنشأ أمانة خاصة للشؤون الدينية فى الحزب تولّى أمانتها أحد دعاة البارزين ، وهو الشيخ « مصطفى عاصى » الذى وجد نفسه فى السجن أثناء حملة اعتقالات سبتمبر سنة ١٩٨١ . وأقلت خالد محيى الدين نفسه من هذه الحملة لأن التقليد جرى على عدم التعرض لأعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين . وكانت الأوضاع ملائمة لجريدة « الأمالى » ، فقد كان هناك كثير مما يمكن انتقاده ، فهاجمت بشدة مبادرة السادات تجاه إسرائيل ، وجعلت من شعار « لا للصالح المنفرد مع إسرائيل » نداءً شائعاً على كل صفحاتها . وراحت تهاجم الفساد ، ثم راحت تهاجم أوجه نشاط ما سمته « الامبراطورية العثمانية » . ويرغم نجاحها الكبير فإن « الأمالى » راحت تعاني من مشكلة قاتلة وهى أنها كانت تطبع على مطابع إحدى الصحف الحكومية مما يجعل صدورها تحت رحمة النظام . ثم أضيفت مشكلة ثانية وهى أن محكمة جنوب القاهرة تحت رئاسة القاضى أنور أبوسحلى ، وهو من أصدقاء عثمان أحمد عثمان وكان موظفاً فى شركته فى وقت من الأوقات - تفرغت بالكامل تقريباً للإجهاز على جريدة « الأمالى » . كان أنور أبوسحلى

يتنمى إلى عائلة إقطاعية تأثرت بالإصلاح الزراعى ، ولهذا السبب فقد أبعاد عن منصب القضاء . وفى فترة الإبعاد عمل مستشاراً للمقاولين العرب ، ثم أعاده السادات إلى مقعد القضاء ، وبدا كما لو أن ذلك حدث خصيصاً تربصاً بجريدة « الأهالى » ، فقد كانت أعدادها تحمل إلى محكمته كل أسبوع بتهمة الإثارة والتحريض على النظام العام . وكانت أحكامه دائماً بمصادرتها . ولعدم انتظام صدورها نتيجة لتكرار مصادرتها ، فقد سقطت . بحكم القانون ١ - رخصتها وتوقفت عن الصدور . واضطر حزب التجمع بعدها إلى الإقتصار على طبع بعض المنشورات التى لم يكن لها نفس التأثير الذى كان لجريدة تصدر بانتظام وتعرض نفسها كل أسبوع فى الأسواق على القراء . وتم على هذا النحو التخلص من عنصر ثانٍ من عناصر النقد والمعارضة ، وبالتالي التوازن .



وكان هناك حزب ثالث هو حزب العمل ، وكانت أصوله تمتد إلى حزب « مصر الفتاة » القديم الذى أنشأه أحمد حسين فى الثلاثينات متأثراً بتجربة الفاشية والنازية فى إيطاليا وألمانيا . ثم جرى حله طبقاً لقانون الأحزاب سنة ١٩٥٣ . كان حزب العمل قد نشأ تحت قيادة أحد أصدقاء أحمد حسين المقربين ، وهو المهندس إبراهيم شكرى . كان إبراهيم شكرى يتنمى إلى عائلة من ملاك الأراضى ومن أوائل من تحدثوا عن ضرورة الإصلاح الزراعى فى مصر . وكانت سمعته طيبة وأمانته لا يرقى إليها شك . وتصوّر السادات أنه يستطيع أن يجعل من حزب العمل « معارضتى المخلصة » ، وهكذا فإنه حاول بنفسه تدليل بعض العقبات التى اعترضت تكوين الحزب طبقاً للقانون . كان القانون يحتم أن يكون لى حزب ينشأ من جديد - عشرون عضواً فى مجلس الشعب . والغريب أن انتخابات مجلس الشعب سبقت قيام الأحزاب ، وهكذا فقد كان من الضرورى إيجاد عشرين عضواً يقبلون - بأثر رجعى - أن يصبحوا أعضاء فى حزب العمل . وفى حين أن حزب الوفد الجديد استطاع بصلاته القديمة أن يعثر على الأعضاء العشرين اللازمين قانوناً لإنشائه - فإن حزب العمل وجد نفسه أمام معضلة . وتطوّل السادات ليحل المعضلة نيابة عن حزب العمل . ظهر فجأة بنفسه فى الاجتماع التأسيسى لحزب العمل ليوقع على بيان التأسيس معتبراً نفسه راعياً للحزب الجديد . ورغم أنه كان فى ذلك الوقت رئيساً للحزب الوطنى ، فإنه أخطر حزب العمل بأنه سوف « يعطيه » النصاب القانونى من النواب حتى يقوم قانوناً . وبالفعل فقد أعطاهم بعض النواب ، وعلى رأسهم صهره السيد محمود أبووفية ! ولسوء حظ السادات فإن تصرفه أحدث أثراً عكسياً لما كان يريد ، فلقد أدى

ما فعله إلى انقسام فى صفوف الحزب الجديد : فريق يتبع القيادة الشرعية لهذا الحزب ، وهى قيادة ابراهيم شكرى - وفريق آخر يعتبر نفسه ممثلاً للسادات داخل نفس الحزب .

وأصدر الحزب جريدة أسبوعية باسم جريدة « الشعب » . وحاول الحزب خلال نشاطه وعلى صفحات جريدته أن يتبع خطأ معتدلاً . وفى البداية وصل إلى حد تأييد اتفاقية كامب ديفيد ، وإن كان قد تحفظ على بعض نصوصها . ثم بدأت تحفظات الحزب تتسع بأكثر من كامب ديفيد ، وراح صوته يعلو بالنقد . وكان الحزب تحت ضغط عنيف . فمن ناحية كان هناك رأى عام واسع يرى أن الحزب من صنائع السادات ، ومن ناحية أخرى فقد كانت عناصر الحزب الأصلية حريصة على استقلالها وفى نفس الوقت على استمرار علاقتها الودية بالنظام - على الأقل لكى تحتفظ بنصب النواب الذين أعارهم لها أنور السادات . وفى الواقع فقد كان التوفيق بين كل هذه العوامل المتضاربة أمراً مستحيلاً ، وكان لابد من أن ينقسم الحزب .. وقد انقسم ، وعاد نواب السادات إلى مكانهم الطبيعي فى حزبه ، ولم يعد حزب العمل كما أراده السادات « معارضتى المخلصة » . وفى هذا الجو الجديد بدأ الحزب يمارس نشاطاً حزبياً حقيقياً لا تعترضه عوائق من الحرج أو من الشكوك ، وانضمت إليه عناصر جديدة كان من بينها الدكتور حلمى مراد ، وهو واحد من المثقفين البارزين فى مصر ، إلى جانب أنه كان صهراً للأستاذ أحمد حسين . كان الدكتور حلمى مراد فى البداية قد انضم لحزب الوفد الجديد وأصبح نائباً لرئيسه ، وبعد قرار الوفد بحل نفسه فإن حلمى مراد استقر كنائب لرئيس حزب العمل . وبدأت جريدة الشعب تقوم بدور نشيط بتوجيه رئيس تحريرها الأستاذ حامد زيدان . وبرزت فى صفحاتها ثلاثة أعمدة ثابتة لثلاث من الشخصيات حظيت كتاباتها باهتمام كبير ، وأولهم الأستاذ فتحى رضوان ، ثم الدكتور محمد عصفور ، إلى جانب الدكتور حلمى مراد بالطبع .

كان حلمى مراد أستاذ اقتصاد وصل إلى أن أصبح مديراً لجامعة عين شمس ، ثم اختاره جمال عبد الناصر وزيراً للتعليم سنة ١٩٦٨ . وبدأت كتاباته الآن فى جريدة « الشعب » تضايق السادات ، فلم يكف بموضوعات فى نطاق تخصصه كالاقتصاد ، وإنما بدأ يتناول بعض الموضوعات الحساسة . ومنها على سبيل المثال وضع « سيدة مصر الأولى » وهو اللقب الذى أضفاه السادات على زوجته السيدة جيهان . ثم راح الدكتور حلمى مراد بعد ذلك يكتب عن « الطابع الارهابى لنظام السادات » ، وغير ذلك من القضايا المتفجرة .

وكان الأستاذ فتحى رضوان واحداً من المؤسسين الأوائل لحزب « مصر الفتاة » ،

واختلف مع أحمد حسين وترك « مصر الفتاة » ليعيد إحياء الحزب الوطنى القديم الذى أسسه مصطفى كامل . واختير وزيراً للإرشاد القومى بعد ثورة ١٩٥٢ . واقتيد من السجن الذى وضعه فيه الملك فاروق إلى مقعد الوزارة بعد الثورة مباشرة . وكان رجلاً يتمتع بصلاية خلقية ووطنية تدعو للإعجاب . ومع أنه أصبح واحداً من السياسيين المخضرمين الذين يحظون باحترام على نطاق واسع ، فإن لهب الثورة ظل حياً فى مشاعره وجعل منه خطياً وكاتباً قوى التأثير . وقد كان من أبرز مقالاته فى « الشعب » مقال بعنوان « المعتاق » ، وقد أدى هذا المقال إلى غضب السادات غضباً عارماً . إذ علق فتحى رضوان فى هذا المقال على ما كان يردده السادات من أنه « أعطى » الشعب المصرى حريته وأتاح له فرصة ممارسة الديمقراطية ، وكان مفاد تعليقه أن الناس ولدوا أحراراً ولم يتلقوا حريتهم منحة من أحد .

وكان الدكتور محمد عصفور قانونياً ضليعاً ، تخصص فى المسائل الدستورية والقانونية . وكان مقاله الأسبوعى يلفت النظر باستمرار إلى التجاوزات الدستورية والقانونية للنظام . وكانت « الشعب » تنشر - عدا ذلك - مناقشات إبراهيم شكرى أثناء الاجتماعات العامة لحزبه ، وقد أصبحت هذه اللقاءات حية بعد أن غير الحزب موقفه من اتفاقيات كامب ديفيد وأعلن معارضته لها .

وبدا غضب السادات على حزب العمل يظهر يوماً بعد يوم ، وتكرر اتهامه له بالجمود . وكان رد الحزب عليه بطريقة مبطنة بأنه فى واقع الأمر أخرجهم حين حاول مساعدتهم . وبدأت المشاكل تحقيق بحزب العمل ، بما فى ذلك المشاكل المالية لإصدار الجريدة . وانتهت فترة التردد بأن أعلن حزب العمل معارضته القاطعة ليس فقط لكاتب ديفيد ، ولكن للتطبيع أيضاً . واستشاط السادات غضباً . وفى حملة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ وجد زعماء حزب العمل أنفسهم فى زنزانات السجون - ابتداء من رئيس تحرير جريدتهم إلى نائب رئيس الحزب .



وفى وقت من الأوقات كانت مجموعة النواب المستقلين تلعب دوراً بارزاً فى المعارضة داخل مجلس الشعب ، وبرز من أعضائها عدد من نجوم هذا المجلس بينهم المستشار ممتاز نصار والمهندس محمود القاضى ، والأستاذ عادل عيد ، والشيخ صلاح أبوإسماعيل ، والأستاذ كمال أحمد ، والأستاذ أحمد ناصر ، والأستاذ أحمد فرغلى . وبفضل وجود هذه المجموعة الممتازة من النواب ، فإن المجلس لم يتحوّل بالكامل إلى

مجرد ختم في يد الحكومة تصدر به ما تشاء بدون مناقشة . إن هؤلاء النواب طرخوا بشدة عدداً من الأسئلة الحساسة حول صفقات الأوتوبيسات الإيرانية ، وطائرات البوينج ، وصفقة الأسمنت ، وغير ذلك . كان عدد النواب المستقلين في المجلس لا يتجاوز ٢٢ عضواً ، ولم تكن هناك صحيفة لهم تلتزم بنشر آرائهم . ومن وقت لآخر كانت جريدة حزب الأحرار ، وهو حزب يميني صغير يرأسه السيد مصطفى كامل مراد- تنشر لهم بعض آرائهم .

وعندما عرضت اتفاقيات كامب ديفيد على المجلس ، فقد صوّت معظم النواب المستقلين ضدها ، وغاب عن جلسة التصويت - عدا ذلك - خمسة وخمسون نائباً ، بما فيهم بعض نواب حزب السادات . ويرغم أن الإتفاقيات مرّت مع ذلك بأغلبية مريحة ، فإن السادات الذي لم يكن على استعداد لقبول أية معارضة أمر بحل مجلس الشعب وأمر بإجراء إنتخابات جديدة . ولم يكن ذلك دستورياً لأن الدستور كان يتطلب لحل المجلس أن يقع خلاف بين رئيس الجمهورية وبين المجلس وأن يلجأ الرئيس إلى الشعب في إستفتاء عام يطرح فيه موضوع الخلاف ، فإذا أيد الشعب وجهة نظره كان له أن يحل المجلس . ولم يكن هناك خلاف بين المجلس والرئيس ، فإن اتفاقية كامب ديفيد جرى إقرارها بأغلبية كبيرة ، وبالتالي فإن حل المجلس لأن مجموعة قليلة من المعارضين صوّتت ضدها - كان تعسفاً لا مبرر له . ولقد كان حل المجلس في الواقع خطوة في سبيل التخلص نهائياً من مجموعة النواب المستقلين . وبالفعل فإنه عندما جرت انتخابات جديدة أسقط جميع النواب المستقلين فيما عدا نائباً واحداً ، وهو المستشار ممتاز نصار نائب دائرة البداري الذي استطاع أنصاره أن يتصدوا لشبه عملية عسكرية قام بها النظام للتأثير على الإنتخابات في هذه الدائرة ، ولم يستطع . وأصبح صوت ممتاز نصار هو صوت الإعتراض الوحيد في المجلس الجديد .



كان هذا هو ما حدث لكل عناصر التوازن في السلطة . هكذا حُوصِر نشاط الأحزاب وحُوصِرَت صحفها وألغى بعضها ، بل إن قاضي المصادرات الأستاذ أنور أبو سحلي أصبح وزيراً للعدل !

وكانت بقية أجهزة الرقابة والتوازن الأخرى تواجه مشاكل صعبة ، وكان أشهر الأمثلة ما حدث لهيئة الرقابة الإدارية التي كان من اختصاصها أن تتأكد من سلامة تصرفات أجهزة

الدولة والمسؤولين فيها ، وفجأة صدر قرار بحل الرقابة الإدارية بدعوى أنها عقبة بيروقراطية تسبب الكثير من المضايقات ، ولا تخدم هدفاً . وأكثر من ذلك فإن ملفات الرقابة الإدارية كلها جرى إعدامها ، كما أن العاملين فيها جرى توزيعهم على بقية أجهزة الدولة .

وكان الجهاز المركزى للمحاسبات هو الجهاز الآخر لضمان تصرفات أجهزة الدولة ودقة حساباتها . وكان المفروض أن يبعث بتقاريره إلى مجلس الشعب . ولقد كانت تقاريره تقدم مادة صالحة لأسئلة النواب المستقلين المخرجة . وصدرت الأوامر بإيقاف تداول تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات .

وأخيراً ، فقد كان هناك جهاز المخابرات العامة ، وكان لديه الكثير مما يستطيع أن يقوله عما يجرى فى الداخل . لكن هذا الجهاز وجد نفسه أخيراً فى وضع لا يسمح له بأن يقدم ما لديه من معلومات إلى أحد .



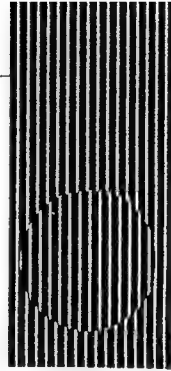
ولم يعد باقياً على هذا النحو غير عنصر وحيد من عناصر التوازن والمراجعة والتصدى لممارسة السلطة المطلقة ، وهو : الصحافة . وعندما كنت رئيساً لتحرير « الأهرام » نجحت فى إقناع الرئيس جمال عبد الناصر بأن يوافق على تبني نظام جريدة « الموند » الفرنسية ليكون أساساً لإعادة تأكيد استقلالية الصحف المصرية . ووافق على أن يبدأ « الأهرام » بالتجربة ، وبمقتضاها يكون العاملون والصحفيون والإداريون فى الجريدة هم الهيئة التعاونية التى تمتلكها فى الواقع . ولكن الرئيس السادات ألغى هذه التجربة عندما تركت « الأهرام » فى بداية سنة ١٩٧٤ ، وانضمت « الأهرام » إلى غيرها من الصحف تحت الملكية المطلقة للإتحاد الاشتراكي ، ثم لحزب مصر ، ثم أخيراً لمجلس العائلة أو مجلس الشورى الذى أقامه الرئيس السادات . ثم ابتدع السادات هيئة أخرى أسماها المجلس الأعلى للصحافة ، ووضع على قمته رئيس مجلس الشورى . وكان تعيين رؤساء التحرير يجرى بواسطة هذا المجلس ، وبهذه الطريقة أصبحت الصحافة كلها فى واقع الأمر تحت الملكية الكاملة للحكومة . ولقد تم إخضاع الصحافة على هذا النحو بالكامل للسلطة . وكان ذلك الوضع يمثل سكيناً ذا حدين ، فإن الصحف التى طالما هلت للرئيس السادات يوماً بعد يوم باعتباره بطل الحرب والسلام - كانت هى نفس الصحف التى بدأت فى توجيه النقد إليه بعد أسابيع قليلة من اغتياله . ومن الغريب أنه حدث فى أحد اللقاءات الصحفية التى عقدها الرئيس الجديد حسنى مبارك ، أن أحد الصحفيين المقربين للرئيس السادات

توجه إليه بأول سؤال فى اللقاء ، وكان السؤال يقول ما معناه لقد لاحظ كثيرون وبينهم خبراءه فى علم النفس أن الرئيس السادات خلال السنة الأخيرة من حكمه لم يكن متوازناً من الناحية النفسية والعصبية ، فما هو تفسيركم لذلك ؟

وعلى أى حال فإن الصحافة المصرية اليوم ليست فى أحسن أحوالها ، فلقد تعرضت للكثير من الاجراءات التى شملت تنظيمها كما شملت أشخاصها . وعلى سبيل المثال فإنه فى أوائل سنة ١٩٧٣ أمر السادات بنقل ثمانين من أبرز الصحفيين فى مصر إلى وظائف إدارية بوزارة الإعلام . ولقد كانت تلك أمثلة بالغة الدلالة أمام الجميع ، وبالفعل فإنها كانت درساً لا ينسى . إلى جانب ذلك فإن الصحافة المصرية تجد بين صفوفها اليوم أخلاطاً من أجيال مختلفة من الصحفيين ، وألواناً من الإتجاهات المتضاربة فى الحياة السياسية المصرية وفى حقباتها المتتالية . فهناك صحفيون من العصر الملكى ، وهناك صحفيون من عصر عبد الناصر ، وهناك رجال السادات المقربون . ولم يكن ذلك مما يستطيع أن يخلق مناخاً ملائماً للعمل ، ولا انسجاماً على صفحات جريدة واحدة يفترض أنها - مع تنوع الإجهادات فيها - تمثل كياناً واحداً . ولقد كان الشك وعدم اليقين والخوف من المجهول - عوامل كلها تعكس نفسها على صفحات أى جريدة . وإذا أخذنا « الأهرام » كنموذج ، فإن هذه الجريدة أنشئت سنة ١٨٧٥ ، وقد شهدت فى المائة سنة الأولى من عمرها خمسة من رؤساء التحرير ، وكنت السادس وقد بقيت فى عملى فيها قرابة ثمانية عشر عاماً ، ومع ذلك فإنه فى السنوات التسع الأخيرة ومنذ خروجى ، تعاقب على رئاسة التحرير ثمانية من رؤساء التحرير . ولا يمكن أن تتمكن أى صحيفة من أن تؤدى دورها فى المجتمع فى هذا الجو من عدم الاستقرار .

وقد حضر السادات - قبل اغتياله بوقت قصير - اجتماعاً للمجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين ، وكان يحاول تهدئة المخاوف وهمسات الإحتجاج الخافقة فى مصر ، والعالية خارجها ، احتجاجاً على اعتقاله لعدد من الصحفيين - كنت من بينهم . وفى هذا الاجتماع قال السادات : « إن بعض الناس فى هذا البلد يتصورون أنهم يستطيعون أن يفلتوا الصحافة الأمريكية ، ويحكمون بأنهم عن طريق قضايا مثل « ووترجيت » يستطيعون إسقاط رئيس الجمهورية . لكن هؤلاء جميعاً ينسون أين يعيشون ! » . لقد كان إعجابه بأمريكا والأمريكيين لا يمتد إلى حرية الصحافة الأمريكية التى تستطيع أن تنتقد أعلى سلطة فى البلاد . وعلى أى حال فقد بدأت أمريكا تمد نفوذها داخل الصحافة المصرية . ولم يكن ذلك عن طريق التأثير بحرية الصحافة فى أمريكا ، وإنما كان بوسيلة أخرى . إن معظم

الصحف كانت فى حاجة إلى تجديد مطابعها ، ولم تكن لديها الإستثمارات الكافية لذلك . . وتقدمت هيئة المعونة الأمريكية لإنقاذها . وهكذا فإن كل « الصحف القومية » . وهو الوصف الذى كان يطلقه السادات على الصحف الحكومية - بدأت تعتمد على هيئة المعونة الأمريكية فى تجديد آلاتها . ولقد وصلت قروض هيئة المعونة الأمريكية للصحف المصرية إلى أكثر من ١٢٠ مليون دولار . وبالطبع فإن موظفى هيئة المعونة الأمريكية كان لهم الحق فى أن يتأكدوا بأنفسهم من سلامة الأوضاع المالية لهذه الصحف ، وأن يحصلوا على ما يعتبرونه ضرورياً من ضمانات .



التدهور والفوضى

كانت سنة ١٩٨٠ من الاحباط المتزايد والتخبط . كان بادياً أن المبادرة قد فشلت في تحقيق كل ما كان يحلم به الناس من وراء قبولها ، فلم يكن هناك سلام حقيقى ، ولا كان هناك رخاء باى شكل من الأشكال . وفى الواقع فإن الأرقام الرسمية نفسها كانت قد بدأت تكشف حقائق الوضع الذى تردت فيه مصر .

ولقد كان من أول ما فعله الرئيس حسنى مبارك عندما انتخب رئيساً للجمهورية ، أنه دعا لعقد مؤتمر خاص لبحث حقائق الموقف الاقتصادى كما هى فعلاً ، وضم هذا المؤتمر مجموعة من أشهر الاقتصاديين المصريين بلغ عددهم حوالى ستين خبيراً ، وكلفوا بدرس المشكلة الاقتصادية المعقدة التى تضاربت وتشابكت أحوالها فى عهد السادات . وقد أظهرت الأرقام أوضاعاً مذهلة . ظهر مثلاً أن ٥٣ فى المائة من الدخل المصرى سنة ١٩٧٩ صرفت فى تمويل واردات من الخارج . وكانت مصر من قبل مصدراً للغذاء ، ولكنها الآن أصبحت تعتمد على الاستيراد لسد أكثر من نصف حاجاتها منه . وهكذا ، فإنه قبل سنة ١٩٧٠ كانت مصر تصدر ٤٠ فى المائة من إنتاجها من السكر ، ومع حلول سنة ١٩٨٠ فإن مصر لم تعد مصدراً للسكر ، وإنما أصبحت تستورد منه ٣٥ فى المائة من احتياجات استهلاكها . وفى الواقع فإن صافي دخل قناة السويس ، وهو واحد من أهم مصادر الدخل فى مصر الآن ، أصبح بالكاد كافياً لدفع قيمة واردات السكر إلى مصر . وكانت قضية

السكر قضية ظاهرة ، فقد كان احتياج سكان مصر إلى هذه السلعة أمراً واضحاً ، وكان يمكن لأى تخطيط سليم أن يتوقع زيادة استهلاكه - سواء بسبب زيادة السكان أو لأى أسباب أخرى - وبالتالي يستعد لهذا الوقت بزيادة الانتاج . وذلك لم يحدث . ولم يقتصر الأمر على السكر ، وإنما امتد إلى سلع ضرورية كثيرة أخرى . وعلى سبيل المثال ففي الفترة ما بين ١٩٧٤ و ١٩٨٠ تضاعفت واردات مصر من المنسوجات . وزادت واردات مصر من مستحضرات التجميل ثلاث مرات . وزادت وارداتها من السجائر والساعات والأثاث عشر مرات . وزادت وارداتها من الأجهزة الإلكترونية - كأجهزة الراديو والتلفزيون والثلاجات - اثنتي عشرة مرة . وزادت وارداتها من السيارات أربع عشرة مرة . وزادت وارداتها من أصناف الأطعمة الفاخرة ثمانى عشرة مرة . وفيما بين سنة ١٩٧٤ و ١٩٧٨ كان عدد محلات السوبر ماركت والبيوتيكات يزيد بمعدل قدره ٢٢ فى المائة كل سنة ، وكان جزء من السبب وراء هذه الأوضاع أن عدداً من المصريين العاملين فى الخارج أصبحوا الآن يفضلون تحويل مدخراتهم إلى مصر على شكل بضائع . وكان بعضهم يقوم بنفسه ، وبالتعاون مع أقارب أو أصدقاء له فى مصر بفتح محلات سوبر ماركت وبيوتيكات يحقق بها أرباحاً طائلة .

وتعكس أرقام الواردات بدون تحويل عملة حقائق هذه القضية بطريقة صارخة ، ففي سنة ١٩٧٤ بلغت قيمة الواردات بدون تحويل عملة ما قيمته ٤٥ مليون جنيه . وفى سنة ١٩٧٨ وصلت قيمة هذه الواردات بدون تحويل عملة مبلغ ٥٢٦ مليون جنيه ، أى بزيادة قدرها اثنتي عشرة مرة . ولقد فرضت هذه الأوضاع تغييرات فى أنماط الاستهلاك ، فقد زاد استهلاك المعليات والمشروبات فى مصر ثلاث مرات سنة ١٩٨٠ عما كان عليه سنة ١٩٧٤ .

وفى سنة ١٩٨٠ تضاربت التقديرات حول ديون مصر غير العسكرية . كان البعض يقدرونها بـ ١٦ ألف مليون جنيه ، وكان هناك آخرون يقدرونها بـ ٢١ ألف مليون جنيه . وأياً كان الرقم الدقيق فقد كان محققاً أن ثلاثة أرباع هذه الديون أنفقت على أوجه الاستهلاك . وحتى الإيرادات المتزايدة للبترول والتي كانت تنمو بمعدل ٤٠ فى المائة كل سنة - فى الفترة الأخيرة - لم توجه كما كان ضرورياً للاستثمارات ، وإنما ابتلعتها مطالب الاستهلاك . وعلى نفس المنوال فإن أعمال الاسكان زادت بنسبة ١٠٧ فى المائة ، لكن ٩٠ فى المائة من هذه الزيادة استغرق فى بناء إسكان فاخر أو إسكان إدارى . ومن بين ٢٦٠٠ مليون جنيه قالت الاحصاءات الرسمية أنها موجهة للاستثمار ، فإن أموالاً كثيرة ضاعت على مشروعات تحتل كثيراً من المناقشة ، كمشروع نفق أحمد حملى ومشروع

الصالحية . والغريب أن السادات برر إصراره على بناء نفق أحمد حمدي بحجة أنه يجنب البلاد مشقة عبور عسكري آخر عبر قناة السويس . ولم يسأله أحد : « إذا كان يقول أنه لن تكون هناك حروب أخرى مع إسرائيل ، فما هي الحاجة للاستعداد لعمليات عبور أخرى بالاتفاق هذه المرة تحت قناة السويس ؟ » . ولقد كان واضحاً منذ البداية أن الهدف الحقيقي من بناء النفق هو تسهيل المواصلات بين مصر وإسرائيل . وعلى أى حال ، فإن مجمل الأحوال الاقتصادية على هذا النحو انعكست على قيمة الجنيه المصرى وعلى أحواله ، فقد أصبح له أكثر من سعر إزاء الدولار مثلاً (كان السعر الرسمى للدولار - ولا يزال - ٤٧ قرشاً ، وأصبح هناك سعر تشجيعى للدولار قيمته ٨٢ قرشاً ، ثم أصبح هناك سعر فعلى للدولار فى السوق المفتوح قيمته ١١٥ قرشاً) .

ومع سنة ١٩٨٠ فإن البنك الدولى وجد نفسه مضطراً للفت الأنظار إلى الفجوة المتزايدة - التى خلقتها سياسة الانفتاح - بين الأغنياء والفقراء فى مصر ، والآثار الاجتماعية والسياسية الرهيبة التى يمكن أن تترتب على هذه الفجوة . وطبقاً لأرقام البنك الدولى فى هذه الفترة ، فإن ٢١,٥ فى المائة من الدخل القومى كان يذهب إلى ٥ فى المائة من السكان . وعلى الناحية الأخرى من السلم الاجتماعى ، فإن ٢٠ فى المائة من السكان كان عليهم أن يعيشوا بـ ٥ فى المائة من الدخل القومى . وطبقاً للاحصائيات ، فقد كان ٨٠ فى المائة من موظفى الحكومة يحصلون على متوسط دخل مقداره ستمائة جنيه فى السنة ، كما أن ٤٤ فى المائة من سكان الريف و ٣٣ فى المائة من سكان المدن كانوا يعيشون تحت خط الفقر . ولم يكن لدى النظام ما يفعله لمواجهة هذا الموقف المتفجر سوى محاولة إخفاء الحقائق . وفى تلك السنة - موضوع هذه الاحصائيات ، ١٩٨٠ - فإن عدداً من فنادق القاهرة الكبرى بدأت تعلن فى الصحف عن حفلات عيد الميلاد ورأس السنة التى تقيمها لزيائنها . وكان سعر التذكرة للفرد الواحد مائتى جنيه . واضطر أحد الصحفيين أن يلفت نظر الرقابة على الصحف إلى الأثر الاستفزازى الذى يمكن أن تحدثه هذه الاعلانات . وصدرت أوامر الرقابة بحذفها . وشاع فى هذا الوقت تعبير أن مصر فيها ثلاثة أنواع من السلع : سلع إنتاجية ، و سلع استهلاكية ، و سلع استفزازية .



وإذا كانت الحقائق بادية على هذا النحو من الوضع أمام البنك الدولى - فلقد نـ من المتصور أن تكون واضحة أيضاً بنفس القدر أمام المصريين أنفسهم ، لكن القلائل كانوا يعرفون الحقيقة . وكان معظم الذين يعرفون الحقيقة يفضلون التزام الصمت . لكن النتائج

كانت محسوسة بصرف النظر عن معرفة الحقيقة أو الجهل بها . وهكذا فإن الإحساس بالسخط أصبح يتزايد قوة وعمقاً ، ولم تكن هناك قنوات شرعية يستطيع هذا السخط أن يعبر بها عن نفسه : البرلمان والأحزاب والصحافة وأجهزة الدولة - كلها عاجزة . كان النبض ما زال يلقى في بعض النقابات المهنية ، وكانت أصوات الاحتجاج والاعتراض مسموعة في أروقتها .

كانت النقابات المهنية قد أصبحت بحكم الظروف آخر القلاع المستقلة للتعبير . وكانت هي التي تصدت لعملية التطبيع مع إسرائيل . ومن المفارقات أن إسرائيل كانت تتصور أن هذه النقابات - بحكم درجة وتعليم أعضائها - قد تكون مجالاً مفتوحاً لمحاولات التطبيع - هكذا تصور الاسرائيليون ، لكن النقابات المهنية وضعت نفسها في طليعة قوى المقاومة . ولم يستطع غطاء الانسحاب الاسرائيلي من سيناء أن يخدع هذه النقابات كما خدع آخرين في ذلك الوقت . فقد كان أعضاء هذه النقابات يعلمون أن إسرائيل لم تكن لها دعاوى تاريخية في سيناء ، وإنما كانت لها مطالب أمن . وقد حصلت من هذه المطالب الأمنية على كل ما كانت تريد وأكثر ، بمقتضى اتفاقيات كامب ديفيد وما سبقها من فك الارتباط الأول وفك الارتباط الثاني . وهكذا فإن انسحاب إسرائيل من سيناء كان أمام هذه العناصر القيادية في النقابات المهنية المصرية شيئاً لا فضل فيه لأحد ، بل بالعكس فإن الانسحاب من سيناء طبقاً لصلح منفرد مع إسرائيل - يحقق لاسرائيل ما كانت تطمح إليه دائماً من عزل مصر عن بقية العالم العربى ، في حين أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي لسيناء كان محققاً لأن يؤدي إلى استمرار بقاء مصر قوة كبيرة في مقدمة القوى العربية المعادية لاسرائيل .

وبالطبع فإن الرئيس السادات حاول أن يرغب النقابات المهنية على الالتزام بخطه ، وهكذا فإن عثمان أحمد عثمان تقدم - على سبيل المثال - لمنصب نقيب المهندسين . وبعد جهود وضغوط تحقق له ما أراد . وكانت هناك محاولات لإحداث انقلاب في نقابة الصحفيين التي كانت من أهم معازل المقاومة . وتصورت الحكومة بعد عناء أنها نجأت بنقيب موال لها ، لكن هذا النقيب كانت لديه الشجاعة بأن يعلن فور انتخابه أنه سوف يواصل الالتزام بسياسة النقابة التي تحظر الاتصال مع الاسرائيليين قبل الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية . وكانت النتيجة أن النقيب الجديد « الموالى » فقد حظوته .

وقد أتبع أساليب أخرى مع نقابة الأطباء . ولقد دهش رئيسها ، وهو شخصية محترمة في مهنته ، حين وجد نفسه مدعواً لمرافقة السادات في زيارة لاسرائيل . وأوضح

الدكتور حمدي السيد أنه وإن كان لا يملك غير الاستجابة لدعوة الرئيس - فإن استجابته لن يكون لها أثر على موقف نقابته حيال التطبيع مع الأطباء الاسرائيليين . وظلت نقابة الأطباء مصممة على محاسبة أى عضو من أعضائها تأديبياً إذا خالف سياستها . ولم يكن ذلك مقبولاً من الرئيس السادات ، وهكذا فقد رأى أن يتحدى بنفسه نقابة الأطباء ، فأمر أحد أطباء الرئاسة بأن يذهب إلى إسرائيل بدعوى تفقد جهاز طبي جديد . واتخذت نقابة الأطباء موقفاً منه وأحالته إلى مجلس تأديب . ورد السادات على ذلك بأن منح طبيه وساماً .



وكانت نقابة المحامين أنشط النقابات على الإطلاق ، فقد كانت تملك خبرة تاريخية ضخمة وغنية فى العمل السياسى ، وكان نقباؤها فى بعض العصور من أبرز الشخصيات السياسية فى مصر ، كما أن انتخابات نقيب المحامين كانت باستمرار معركة سياسية بالغة التأثير . وكان الوفد - على سبيل المثال - فى أيام مجله يرشح دائماً سكرتيه العام مكرم عبيد نقيباً للمحامين ، وكانت النقابة فى كل العصور واحدة من أصلب قلاع الدفاع عن الحرية . والآن فإن السادات لم يجد ما يواجه به نقابة المحامين غير القيام بعملية أشبه ما تكون بالانقلابات المسلحة . وجد السادات أن نقابة المحامين ثابتة فى مكانها ، وأكثر من ذلك فقد تزايد نشاطها . وفى أحد الأيام دعت الأستاذ مصطفى مرعى - وهو محام له قيمته فى مصر ، كما أنه كان وزيراً قبل الثورة - إلى حوار فيها حول قانون العيب وحول غيره من قضايا الديمقراطية . وجرى اقتحام دار النقابة يومها بالقوة بواسطة جماعات تنسب إلى الحزب الوطنى الحاكم ، ووصل الأمر إلى حد الاعتداء على المشاركين فى الاجتماع بضربهم بالكراسى والعصى . ولم تخضع نقابة المحامين . وربت الحكومة اقتحاماً جديداً لها يعطى نفسه حق عقد جمعية عمومية غير قانونية تسقط مجلس النقابة المنتخب ، وتطلب تعيين مجلس آخر بدله . وكان ذلك أكثر مما يمكن احتماله حتى بالنسبة لسلطة اضطرت إلى الشعور بالحرع . ولقد قبلت - وكان ذلك ما تريده - إسقاط مجلس النقابة الشرعى ، لكنها لم تستطع أن ترتب انتخاب مجلس غيره ، فاكففت بتعيين نقيب مؤقت يشرف على شؤون النقابة لفترة انتقالية مدتها سنة كاملة .

ولم تغلح هذه الاجراءات كلها فى امتصاص السخط العام داخل النقابات أوخراجها ، وأصبحت قضايا كامب ديفيد والتطبيع والفساد والإرهاب قضايا ساخنة ومتفجرة .



كان الجو كله معباً بالشكوك ، وكانت معظم الشكوك تتجه إلى المحيطين بالسادات ، وتسميتهم مباشرة . وكان السادات يحس في أعماقه أنه المعنى بهذه الشكوك . ووقف في خطاب عام ذات مرة يقول : « إننى أعلم أن هؤلاء الناس يريدون مهاجمتى شخصياً ، ولأنهم لا يتجاسرون على ذلك علناً فإنهم يدورون من حولى لكى يهاجموا بعض القرين منى كعثمان أحمد عثمان » . وراح السادات فى هذه الفترة يحاول توجيه اهتمام الناس إلى قضايا بلدت بعيدة عن شواغلهم ، كالتدخل السوفييتى فى أفغانستان ، وكخطر الشيوعية الدولية فى القرن الأفريقى . وظهرت لجان لمناصرة شعب أفغانستان على أساس التضامن الإسلامى ، وفى هذه الدعاوى فإن السادات كان يقدم فى الواقع موضوعات إضافية لآخرين هم بالتأكيد أحرص منه على التضامن الإسلامى . ولقد بلغت الشكوك درجة أن الناس كانوا مستعدين أن يسمعو ويصدقوا أى إشاعة وأن يبحثوا عن مؤامرة شريرة وراء أى حادث . وهكذا فإنه عندما سقطت طائرة هليكوبتر يوم ٢ مارس ١٩٨١ ، وقتل فى حادث سقوطها الفريق أحمد بدوى رئيس أركان حرب الجيش المصرى ومعه عدد من القادة العسكريين ، فإن الناس كانوا على استعداد أن يصدقوا أن الحادث فى حقيقة أمره كان مؤامرة اغتيال رتبها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أو الموساد ، أو حتى غيرهما من داخل مصر نفسها . ولقد أظهرت التحقيقات أن سبب الحادث كان إهمالاً فى الصيانة ، لكن أحداً لم يكن على استعداد لأن يصدق مثل هذا التفسير البسيط والمحزن فى نفس الوقت .

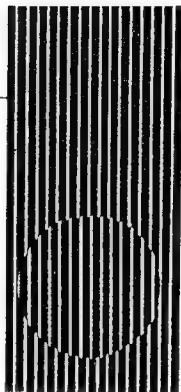


وفى ٢١ مارس ١٩٨٠ كان هناك استفتاء جديد لإقرار تعديلات فى الدستور اقترحها السادات . كانت المادة الأولى المعدلة من جديد تقول : « إن جمهورية مصر العربية دولة اشتراكية ديمقراطية يقوم نظامها على أساس تحالف الطبقات الاجتماعية فيها وأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية التى تناضل لتحقيق الوحدة بينها » ! - وكانت المادة الثانية الجديدة تقول : « إن الإسلام هو دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، والشرعية الإسلامية أساس التشريع فيها » ! .

وكانت المادة الرابعة الجديدة تقول : « إن النظام الديمقراطى الاجتماعى يركز على العدل والعمل ، وينهى الاستغلال ويكسر الحواجز بين الطبقات ، ويضمن كل الحقوق القانونية والضمانات من أجل توزيع عادل للمسؤوليات والواجبات » .

وكانت المادة الخامسة الجديدة تقول : « إن الحياة السياسية فى جمهورية مصر العربية تقوم على تعدد الأحزاب ضمن إطار المبادئ التى تحكم الحياة المصرية » .

وكان أهم التعديلات الجديدة هو ما طرأ على المادة ٧٧ التى كانت تهم السادات بصفة خاصة ، لأنها كانت كفيفة بأن تجعله رئيساً مدى الحياة . والغريب أن السادات قال فى أول خطاب له بعد انتخابه رئيساً للجمهورية سنة ١٩٧٠ ، أنه « يريد أن يصارح مواطنيه بأن مدة رئاسة واحدة تمتد ست سنوات ، فيها أكثر من الكفاية بالنسبة لأى رئيس » . لكنه بعد حرب أكتوبر بدأ يرى أنه ليس هناك ما يدعو إلى تغيير القاعدة الدستورية السارية والتى تسمح للرئيس بمدة كل منهما ست سنوات . والآن وبمقتضى المادة ٧٧ - التى أعيد تعديلها لتسمح للرئيس بأن يتولى الرئاسة لمدة غير محدودة - فإنه ضمن لنفسه حق البقاء رئيساً لمدى الحياة . وكانت نتيجة الاستفتاء ٩٨,٦ فى المائة لصالح كل التعديلات التى قام بإدخالها على الدستور .



الفضب فى كل مكان

كان هناك مجال من مجالات الحياة فى مصر لا يستطيع السادات أن ييسط سيطرته عليه ، وهو مجال الدين - رغم أنه حاول قصارى جهده أن يجعل نفسه ، وأن يجعل حكومته أيضاً ، مدافعين أشداء عن الدين وحراساً للمقيدة وأمرأ للمؤمنين . كان السادات كل يوم على شاشات التليفزيون يتمم بشفتيه دعاء ، ويركع على ركبتيه صلاة ، ويسبل جفونه ورعاً وتبتلاً . وكان الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب قد أعلن أمام المجلس بتوجيه من الرئيس أن الشريعة الإسلامية سوف تكون أساساً لكل تشريع . ثم صدرت التعليمات إلى رئيس محكمة الاستئناف بأن يرأس لجنة تعيد مراجعة كل القوانين ، وتعديل منها ما تشاء بحيث تتطابق مع الشريعة الإسلامية . وقيل فى غمرة الحماسة أن هذه التشريعات سوف تنطبق على كل من فى مصر - مسلمين وغير مسلمين ، أجناب ومصريين . وكان بين التشريعات المقترحة فى أروقة اللجان المختصة بإعادة تعديل القوانين قانون عن أحكام الزدة . ويمقتضى ما تاتر من معلومات هنا وهناك عن هذا القانون ، فقد قيل أن من يخرج عن الدين سوف يعطى أولاً فرصة للتوبة والعودة ، فإذا لم يتب ويعود ، فإنه يعدم شتقاً . ثم أنه يكفى وجود شاهدين عليه لتأكيد إدانته . ثم أنه كان هناك كلام أيضاً عن قانون يمدّ لقطع يد السارق ، وجلد شاربي الخمر . وكان ذلك مفهوماً ، لكن المشكلة أن ذلك كان جانباً واحداً من الشريعة ، فلم يتحدث هؤلاء الذين

تحدثوا عن معنى الحرية فى الإسلام ولا عن مسؤولية الحاكم فيه ، ولا عن معنى التكافل الاجتماعى فى مبادئه ، ولا عن المساواة بين البشر تحت سلطانه . كان كلامهم كله عن تقنين الحدود ، ولم يكن هناك كلام عن تقنين المبادئ الأعظم فى الإسلام ، وهى مبادئ العدل والحرية والمساواة .

كان التزمّت ينسب ظلماً إلى الدين ، وكانت الحرية تنزع تعسفاً من خطط تقنين شرائعه ، ثم قرر كثيرون - بعضهم بحسن نية وصدق طوية - أن يأخذوا الأمر فى أيديهم ولا يتركوه حتى للحكومة ولا للنبرلمان . وعلى سبيل المثال فقد أصدر أحد القضاة حكماً وصل فيه إلى حد أنه قرر - دون انتظار ، ومن جانب واحد - تطبيق الشريعة الإسلامية ، فحكم على شارب خمر وقف أمامه بالجلد ثمانين جلدة ، ثم قال فى حيثيات حكمه أن القاضى عليه أن يحكم بما أنزل الله ، ولا يتنظر أن يجيئه قانون وضى من مصدر تشريعى مهما كان . وكان يمكن لمثل هذا كله - بصرف النظر عن صدق النية وحسن الطوية - أن يؤدى إلى فوضى لا ضابط لها .

وعلى أى حال فإن جهود النظام لإعطاء نفسه صيغة دينية كان يعوقها أن النظام نفسه هو الذى أضعف قوة وسلطة شيوخ الأزهر الشريف ، فلقد تكرر استخدام عدد من مشايخ الأزهر فى أغراض سياسية ضيقة . وربما كان آخر شيخ عظيم للأزهر هو الشيخ محمود شلتوت . ولقد كان هذا الشيخ هو الذى تبنى قضية التقريب بين المذاهب الإسلامية ، وكان هو الذى لعب دوراً بارزاً فى التبصير الإسلامى بمخاطر إسرائيل على العرب وعلى الإسلام . ومع الأسف فإن بعض من خلفوه راحوا - بناء على ضغط من السلطة - يصدرون الفتاوى فى تأييد اتفاقيات كامب ديفيد بما تؤدى إليه من صلح منفرد مع إسرائيل ، ويسوقون الحجج « الشرعية » على أن ذلك يتفق مع تعاليم الإسلام .

وفى الواقع فإن نسق العامل الدينى والعامل العلمانى فى الحياة المصرية كان يتعرض فى تلك الظروف لتغييرات عميقة . كان الأزهر ، وهو المرجع الأساسى للمؤسسة الدينية فى مصر يمد نفوذه الأدبى - وإن لم يكن الإدارى - على مساجد مصر وأئمة هذه المساجد ، وفى موازاته وليس بالتعارض معه كان هناك النشاط الدينى ذو الطابع السياسى - كالإخوان المسلمين - ثم الطرق الصوفية المتعددة . وفى مواجهة هذا الذى يمكن اعتباره بشكل ما نوعاً من المؤسسة الدينية - كانت هناك المؤسسة المدنية العلمانية والتى كانت تركز على الجهاز البيروقراطى للدولة وعلى الأحزاب السياسية والبقابات المهنية والجامعات ووسائل الإعلام .

والآن فإن قوى جديدة ظهرت فى مجال الدين ، وراحت تنتزع كثيراً من هبة ومكانة المؤسسة الدينية التقليدية ، وراحت هذه القوى تعتبر نفسها الممثل الحقيقى لجوهر الإسلام والحامل لرسالته ، واستطاعت أن تجد تأييداً على مستوى القاعدة الشعبية لأن المناخ العام كان مواتياً ، ولأن المؤسسة الدينية التقليدية أصبحت أضعف من أن تدافع عن نفسها ، فضلاً عن الدفاع عما تمثله . بل وحدث ما هو أكثر لأن هذه القوى الدينية الجديدة بدأت تستميل إلى جانبها عناصر مدنية من داخل البيروقراطية والأحزاب السياسية والجامعات ، وحتى من القوات المسلحة . لقد أصبح الدين هو القناة الوحيدة المفتوحة للتعبير عن الرفض ، ولم يكن فى ذلك ما يدعو للدهشة فى ظل الظروف الموضوعية القائمة ، لكنه كان ينطوى فى نفس الوقت على ظاهرة خطيرة ، وهى أن الميزان الدقيق الحساس بين ماهو دينى وبين ماهو علمانى فى مصر بدأ يميل فى اتجاه التيار الدينى الذى كانت معظم عناصره المؤثرة الآن تباشر عملها من تحت الأرض ، لا يراها أحد ولا يعرف كيف يحسب قوتها 'أحد' ، ولا يريد أن يعترف بحجم قوتها الحقيقية أحد .

وكان محتمماً أن يتوقع كل الذين يعينهم الأمر أن مثل هذه التطورات فى المحيط الإسلامى - كان لابد أن تكون لها ردود فعلها فى المحيط القبطى . وفى الحقيقة فإن كثيرين الآن فى هذا المحيط بدأوا يفردون عضلاتهم خشية وتأهباً ، ثم راحوا يوسعون نشاطهم . كانت قوة البابا شنودة فى ذلك الوقت قد وصلت إلى مداها : أصبح له وضع مستقل عن سلطة الدولة ، وتوثقت علاقاته الكنسية بأطراف متعددين فى العالم . ولم تعد الكنيسة فى حالة ضيق مالى ، وكانت قواعدها تتسع كل يوم فى عدد من القارات . لقد أصبحت هناك الآن أربعة وسبعون كنيسة قبطية جديدة فى الولايات المتحدة الأمريكية . وقام البابا شنودة برسم أسقف خاص يرعى شؤونها ، ثم أنه راح يكشف وجود الكنيسة القبطية فى القارة الأفريقية . وكان مجلس الكنائس العالمى مستعداً لأن يشجع بعض أوجه هذا النشاط فى أفريقيا . كانت البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية تواجه عراقيل فى هذه القارة بسبب ارتباط نشاطها بالظاهرة الاستعمارية . وأما الكنيسة القبطية فقد كانت مبرأة من شائبة الاستعمار ، ولقد بدت كنيسة أفريقية ، وهكذا فإن آلافاً فى زامبيا وفى ملاوى وفى كينيا - إلى جانب النفوذ التقليدى للكنيسة القبطية فى أثيوبيا - وضعوا أنفسهم بسهولة فى رعاية البابا القبطى المصرى ، وسرعان ما قام الأنبا شنودة برسم أسقف قبطى جديد من أفريقيا أصبح مقره فى كينيا .

وفى هذه الأجواء الطارئة على مجرى السيادة المصرية فى العصر الحديث ، تصور

كثيرون من الأقباط أن التطورات تدعوهم إلى اتخاذ موقف جديد ، وهكذا كانت الدعوة إلى مؤتمر يكاد أن يكون هو الأول من نوعه في تاريخ مصر الحديث^(١) . وعقد المؤتمر فعلاً في الاسكندرية يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ ، وصدر عنه بيان منعت السلطات نشره ، لكن منع النشر لم يقلل لا من أهميته ولا من خطورته . كان البيان يقول : « دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لممثلي الشعب القبطي في الاسكندرية ، وتفضل قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة بحضور جلسة الاجتماع الأول بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٦^(٢) في الكاتدرائية المرقسية الكبرى ، وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة ، كما استعرضوا ما سبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥ و ٦ يوليو ١٩٧٦ ، ووضع الجميع نصب أعينهم - رعاة و رعية - اعتبارين لا يفصل أحدهما عن الآخر : أولهما الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية في مصر ، والتي كرستها كرازة مرقس الرسول ، وتضحيات شهدائنا الأبرار على مر الأجيال . والأمر الثاني الأمانة الكاملة للوطن المفقدي الذي يمثل الأقباط أقدم وأعرق سلالاته ، حتى أنه لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب أرضه وقوميته مثل ارتباط القبط بمصر » . وأشارت تفاصيل البيان بعد ذلك إلى عدد من الموضوعات التي بحثها المؤتمر وكان فيها ما يلفت النظر ، وبينه على سبيل المثال « حرية العقيدة » - « حرية ممارسة الشعائر الدينية » - « حماية الأسرة والزواج المسيحي » - « المساواة وتكافؤ الفرص وتمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية » - « التحذير من الاتجاهات الدينية المتطرفة » . ثم توجه البيان إلى السلطات بطلبات لإلغاء « مشروع قانون الردة » ، والعدول عن التفكير في تطبيق قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية على غير المسلمين ، وإلغاء القوانين العثمانية التي تقيد حق بناء الكنائس ، واستبعاد الطائفية في تولي وظائف الدولة على كل المستويات ، وحرية نشر الفكر والتراث القبطي .

وتأييداً لهذه المطالب ، وكنوع من الاحتجاج الهادئ على إهمال تنفيذها ، فقد قرر المؤتمر أن تكون الفترة بين ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٧٧ فترة صيام ، ويظل المؤتمر منعقداً حتى تستجيب السلطات إلى مقترحاته . ولم يشر البيان إلى جهة تقدم لها هذه المقترحات رسمياً و ينتظر منها القرار بالتنفيذ . ويبدو أن أعمال المؤتمر لم تكن قاصرة على حدود مصر ، لأنه تلقى رسائل تأييد عديدة من جماعات قبطية خارج مصر رأى مرسلوها أن يعثروا

(١) كانت هناك من قبل سابقة انعقاد المؤتمر القبطي للدير في اسيوط سنة ١٩١١ .

(٢) معنى هذه الإشارة أنه كانت اجتماعات نهائية سابقة للمؤتمر الكبير .

بصور منها إلى البرلمان المصري ، وكانت هذه الرسائل كلها تحمل صيحات احتجاج لا يمكن أن تخطئها الأذن : « لماذا يعاني إخواننا الأقباط من هذه المصاعب في مصر ؟ » - « ما هو معنى كل هذا الذي يقال عن انتصار الإسلام على المسيحيين ، وعن معاملة الأقباط في مصر على أساس أنهم من أهل اللمة ؟ » - « ما الذي تتوى الحكومة عمله في موضوع تقنين الشريعة الإسلامية ؟ » - وغير ذلك من الأسئلة .



وفي المناخ الحافل بأسباب الاستفزاز في تلك الأيام في مصر رد شيخ الأزهر وقتها - الشيخ عبد الحليم محمود - على هذا المؤتمر القبطي بمؤتمر إسلامي مضاد دعا إليه ممثلين عن كل الهيئات الإسلامية . وعقد هذا المؤتمر الإسلامي بالفعل في شهر يوليو ١٩٧٧ وأصدر مجموعة من القرارات بينها أن أى قانون أو لائحة تعارض تعاليم الإسلام تعتبر ملفاة وكأنها لم تكن ، وأن مقاومة مثل هذه التشريعات واللوائح واجب كل المسلمين ؛ وأن تقنين الشريعة الإسلامية وتطبيق أحكامها لا يرتهن بقيام البرلمان بإصدار تشريعاته على هذا الأساس ، وإنما أحكام الشريعة قانون مقدس قبل البرلمان أو لم يقبل ، لأنه ليس من حق أحد أن يناقش أحكام الله ؛ وأن التأخير في تطبيق الشريعة الإسلامية مراعاة لمشاعر غير المسلمين لا يمكن قبوله ، وعلى البرلمان أن يتصرف على الفور . ثم أعلن المؤتمر تأييده لخطاب كان السادات قد ذكر فيه أنه يتوى تطهير أجهزة الدولة من كل « الملحدين » ، وألح عليه في تطبيق ذلك دون تأخير . ثم أضاف المؤتمر إلى ذلك أيضاً نداء إلى الرئيس السادات بأن يقوم بتطهير أجهزة الإعلام من كل المواد غير الإسلامية في رأيهم ؛ كما أهاب المؤتمر أيضاً بالرئيس السادات أن يجعل الدين أساساً للتعليم في كل المراحل . ثم انتهى المؤتمر إلى تشكيل لجنة خاصة منبثقة عنه تتولى متابعة قراراته وتأكيد من تنفيذها .

وهكذا بدا في الجو نوع من التوتر بين المسلمين والأقباط . وارتفعت حرارة هذا التوتر طوال سنتي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . وفي ٢٦ مارس ١٩٨٠ ألقى البابا شنودة خطاباً غاضباً عارض فيه فكرة أن تكون الشريعة الإسلامية أساساً لقوانين تطبق على غير المسلمين ، وأبدى مخاوفه من أن الدين يوشك أن يحل محل الوطنية . وربما كان البابا شنودة على حق في هذه الملاحظة بصفة عامة ، لكنه كان من المؤكد أنه كانت هناك عناصر بين الأقباط تحاول - عن طريق صلاتها الدولية - أن تجد ولاءات لها خارج الوطنية المصرية . أى أن الخطأ في الواقع كان موزعاً بين المسلمين والأقباط . ومن المؤكد أن الرئيس السادات ساهم في تميع منطق الولاء الوطنى المحدد - سواء كان الوطنية المصرية أو القومية العربية . ففى تلك الأيام

ويسبب تحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية - كان شريكاً في حرب صليبية ضد الشيوعية الدولية ، ولم يكن للوطنية المصرية ولا للقومية العربية مكان يمكن تحديده في هذه الحرب الصليبية الجديدة .

وفي نفس الخطاب الغاضب الذى ألقاه البابا شنودة يوم ٢٦ مارس ، أعلن أن صلوات عيد القيامة لهذه السنة لن تقام - كنوع من الاحتجاج على إهمال ما تقدم به الأقباط من طلبات . وعوضاً عن حضور قُدامات الجمعة الحزينة ، فقد قرر البابا أنه سوف يذهب ومعه الأساقفة إلى أحد الأديرة فى الصحراء يصلون من أجل الخلاص مما يعانونه من ضغط . وأصدر أمره إلى كل رجال الكنيسة بأن لا يتقبلوا التهاني بعيد القيامة من أى مسؤول رسمى تبعث به الدولة لتهنئة الأقباط بهذا العيد - كما جرى التقليد من قبل .



وبدلاً من أن يواجه السادات هذه الأزمة الطارئة بمنطق سياسى ، فإنه قرر أن يدخل فى مواجهة مع البابا شنودة . وانتهاز فرصة احتفالاته بذكرى ما كان يسميه « ثورة ١٤ مايو » ، فألقى خطاباً فى مجلس الشعب ذكر فيه أن لديه معلومات عن المخططات السياسية للبابا شنودة ، فهو يريد - على حد ما قال السادات - أن يكون زعيماً سياسياً للأقباط فى مصر ، ولا يريد أن يكتفى برئاسته الدينية لهم . ثم أضاف أن التقارير لديه تشير إلى أن البابا يعمل من أجل إنشاء دولة للأقباط فى صعيد مصر تكون عاصمتها أسيوط . ثم صاح قائلاً : « أن البابا يجب أن يعلم أننى رئيس مسلم لدولة مسلمة » . ثم انتقد عملية إنشاء الكنائس بدون تصريح ، وأشار إلى دور البابا شنودة فى حوادث سنة ١٩٧٢ متهماً إياه بتركيز الجميل ، وتساءل : « لقد طلب تصريحاً بـ ٢٥ كنيسة فى السنة ، وأعطيته تصريحاً بخمسين كنيسة . فماذا يريد ؟ » . ثم قال : « إن هناك أدلة على أن الفلسطينيين الذين يحاربون فى لبنان قد أسروا ثلاثة من الأقباط الذين كانوا يحاربون فى صفوف الميليشيات المارونية فى لبنان » . ثم أعاد تكرار شعاره القائل بأنه « لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة » (ناسياً أنه كان هو نفسه متورطاً فيما جاء يحذر منه الآن بشهادة اللقب الذى اختاره لنفسه ، وهو لقب « الرئيس المؤمن ») . ثم وصل السادات إلى نغمة التهديد المبطن حين قال أنه كان على وشك اتخاذ إجراء عنيف فى الموضوع لولا أن خطاباً وصله من فتاة قبطية صغيرة تلتصق فيه عطفه وتناشد صبره . وأخرج السادات من بين أوراقه هذا الخطاب الذى قال أن الفتاة بعثت به ، وراح يقرأ سطوراً من صفحاته : « يا أبى ، إننى أشعر أنك غاضب ، وأنا أقدم روحى فداء لك ، وأتمنى لو استطعت أن أضيف بكل سنوات ما تبقى من عمرى إلى عمرك لكى

تعيش دائماً لنا» . وطوى السادات هذا الخطاب ثم كان تعليقه : « حينما قرأت هذا الخطاب من ابنتي القبطية غيرت رأى وقررت العدول عما كنت قد اتتويته » .

وحين انتهى السادات من القاء خطابه ذهب إلى قاعة استراحة الرئيس في مبنى مجلس الشعب ، وأقبل عليه بعض مساعديه وأنصاره . وكان الفضول يملكهم لكى يعرفوا ما هو الإجراء الذى كان ينوى اتخاذه ضد البابا شنودة ثم عدل عنه بسبب الخطاب الذى جاءه من « ابنته القبطية » . وكان رد السادات : « لقد كان قرارى أن أطرده » (يقصد البابا) . وتمتم أحدهم : « ولكن ذلك غير ممكن يا سيادة الرئيس لأنه ليس هناك قانون يعطى رئيس الدولة هذه السلطة » . وكان رد السادات : « لم أكن أنوى طرده بقرار منى . كان الشعب هو الذى سيقدر ذلك عن طريق استفتاء على هذا الموضوع » (ولم يكن ذلك رأياً مؤسفاً فى قيمة كل الاستفتاءات فحسب ، ولكنه كان أيضاً أمراً مؤسفاً فى تأثيره على الوحدة الوطنية للشعب المصرى ، فلم يكن من المقبول عقلاً أن يستغنى شعب تتكون أغليته الساحقة من المسلمين فى مصير الرئيس الروحى الأعلى للمسيحيين فيه) .

والحقيقة أن ضيق السادات من البابا شنودة كان وراؤه إلى جانب أية أسباب أخرى - سبب رئيسى جعل حق السادات على البابا بالغ الضراوة ، وكان هذا السبب يتصل اتصالاً وثيقاً بالصلح مع إسرائيل وبمحاولات تطبيع العلاقات ليس فقط بين الحكومتين ولكن أيضاً بين الشعبين ، وهو ما كان يصير عليه الإسرائيليون . ونتيجة للتطبيع فإن آلافاً من السياح الإسرائيليين بدأوا يفدون إلى مصر ، وفى نفس الوقت فإن قلائل من المصريين هم الذين رضوا بالذهاب لإسرائيل - سواء للسياحة أو لغيرها من الأسباب . أن أفراد الشعب المصرى العاديين لم يكونوا على استعداد للقفز فوق التاريخ كما فعل الرئيس السادات ، ولم يكن لديهم ما يحفزهم إلى نسيان كل الأسباب الحقيقية للصراع ، وفتح صفحة جديدة منقطعة الصلة بما كان ولا يزال قائماً من أسباب هذا الصراع . ومن ناحية أخرى فإن أفراد الشعب المصرى لم يكونوا على استعداد للخروج من المقاطعة العربية لإسرائيل ، فقد كان ولاؤهم لإمتنائهم العربى راسخاً فى وجدانهم بصرف النظر عن كل الحملات الدعاية لوسائل الإعلام المصرى والغربى . وكان السادات فى موقف حرج ، كان قد وعد الإسرائيليين بتطبيع كامل ، بما فى ذلك تبادل الزيارات والسياحة ، والآن فإن موقف جماهير الشعب المصرى كان يتناقض تناقضاً صارخاً مع وعده ودعاويه . ثم طرأت له فكرة اعتبرها إلهاماً ، فقد تذكر أنه قبل سنة ١٩٦٧ ، وحينما كان الطريق من مصر إلى الأماكن المقدسة فى القدس مفتوحاً ، فإن ما بين أربعين وخمسين ألف قبطى مصرى كانوا يذهبون للحج فى

القدس . وكانت فكرة الإلهام التي طرأت للسادات الآن هي أن عودة هؤلاء الحجاج الأقباط إلى زيارة القدس يمكن لها أن توازن تدفق السياح الإسرائيليين على مصر ، وبالتالي تبدو عملية التطبيع وكأنها تسير في طريق متوازن ومعقول . كان سفر الحجاج الأقباط إلى القدس عادة يتم بجواز سفر جماعي ترتبه الكنيسة القبطية . وكان سفر الحجاج قد توقف منذ سنة ١٩٦٧ . وقام السادات الآن بإخطار البابا شنودة بأنه « أما وقد تم الصلح مع إسرائيل وتحقق السلام ، فإنه يسعدنا أن يبلغ البابا بأن طريق الحج إلى الأماكن المقدسة قد أصبح مفتوحاً . وكانت المفاجأة الكبرى التي تلقاها السادات هي أن البابا شنودة رفض هذه « الفكرة الملهمة » . وكان رده على رسل السادات هو قوله : « أرجوكم إبلاغ الرئيس السادات أنني لا أرى الوقت مناسباً لتنفيذ اقتراحه » . ثم أضاف البابا شارحاً أسبابه : « إن المشاكل التي تفصل مصر الآن عن بقية العالم العربي سوف تحل ذات يوم ، وأنا لا أريد أن يكون أقباط مصر هم خونة الأمة العربية حينما تعود المياه إلى مجاريها بين شعوب هذه الأمة ، وبالتالي فأنا لا أرى الوقت مناسباً الآن لإستئناف سفر الحجاج الأقباط إلى القدس » . ولم يكتف البابا بهذا ، وإنما وجه نصيحته إلى عدد من الأقباط البارزين في مجال السلطة في مصر بأن يقللوا من ظهورهم في مجال العلاقات مع إسرائيل لأن هذا من شأنه أن يحدث ردود فعل غير ملائمة على وضع الأقباط ليس في مصر وحدها ، ولكن في العالم العربي كله . واستشاط السادات غضباً . كان الحاح الإسرائيليين يزداد عليه كل يوم ، وبدأ أمامهم عاجزاً عن تنفيذ ما وعد به ، وكانت خشيته أن تبدو سلطته أمامهم وكأنها غير نافذة .



ولم يكن التحدي لسلطة الآن من الكنيسة القبطية وحدها ، ولكن العناصر الدينية المقاتلة الجديدة كانت قد بدأت تزداد قوة وتزداد ثقة بالنفس . ويرز نشاط الجماعات الإسلامية بروزاً لم يسبق له مثيل . ولم تكن هناك وسيلة لتعقب نشاط هذه الجماعات ، ولا لتحديد حجمها بالضبط في الحياة المصرية . بدأ نشاط هذه الجماعات وكأنه تيار واسع متدفق ، وبدت فيه ما بين وقت وآخر مجموعة من الجزر تظهر وسط مجراه وتبدو مريئة على السطح ، وبدأت بعض هذه الجماعات . . . بعض هذه الجزر . . . تخرج بنشاطها إلى العلن تحت اسم « الجماعة الإسلامية » ، وراحت تنتهز كل فرصة لتستعرض قوتها أمام النظم . وحدث على سبيل المثال في عيد الأضحى سنة ١٩٨٠ أن فروعاً لهذه الجماعة طلبت تصريحاً لإقامة معسكر في داخل حرم جامعة القاهرة ، ورفض التصريح لها . وحاول

نفر من أعضائها إقامة المعسكر في الحرم الجامعي بغير تصريح ، ولكن البوليس أخرجهم منه . ولم يستسلموا ، فقد عبروا الجسر المقام على النيل أمام الجامعة واحتلوا مسجد « صلاح الدين » على الضفة الأخرى من النهر ، وتحصنوا داخل المسجد وقاموا بتركيب بعض الميكروفونات على جدرانها ، وراحوا من داخله يذيعون أحاديث متوالية تهاجم الفساد وتهاجم الصلح مع إسرائيل وتهاجم « التار الجدد » الذين يتظاهرون بالإسلام وهم يعملون ضد تعاليمه . كان موقف هؤلاء الشبان المتشددين والمستعدين للقتال في سبيل عقائدهم - شديد البساطة في منطق . إذ كانوا - كما يقال لهم - يعيشون في مجتمع تدعى الدولة فيه أنها مسلمة - إذن فإنهم كمسلمين شديدي الإخلاص لإسلامهم لا يفهمون كيف لا تطبق هذه الدولة شعارات الإسلام ؟ وإذا كانت تطبق تعاليم الإسلام فكيف إذن تستطيع تفسير الفساد المستشري ، والتعاون مع الأمريكان ، والصلح مع اليهود ، وهذه العلاقات الودية مع كل الكفار الذين هم الأعداء الحقيقيون للإسلام ؟

ولم يكن في سلوك هذه الجماعات الإسلامية ما يمكن أن يساعد - في بعض نواحيه - على استقرار السلام الطائفي . فقد كان الأقباط - من وجهة نظر هذه الجماعات - يدخلون في إطار « غير المسلمين » ، وبالتالي فإن معاملتهم ينبغي أن تكون مماثلة لمعاملة أهل الذمة في الإمبراطورية الإسلامية . وكانت الأقليات الدينية من أهل الذمة تعامل في إطار هذه الإمبراطورية بنوع من التسامح يصل في بعض الأحيان إلى نوع من الإدارة الذاتية - خصوصاً في مجال الأحوال المدنية - ماداموا يدفعون ما عليهم من ضرائب . لكن ذلك لم يكن يعطيهم حق المواطنة الكاملة ، ولعلمهم كانوا أقرب ما يكونون - في أوضاعهم - إلى مواطنين من الدرجة الثانية . وأن يتردد أى حديث عن أهل الذمة الآن في مصر في أواخر السبعينات ، فإن ذلك بدا تراجعاً إلى الوراء في نظر أقباط مصر ، بل وفي نظر كثير من العناصر العلمانية للبلاد .

كان العنف جاثماً في الأفق . وحين وصل شاه إيران إلى مصر لاجئاً من الثورة الإسلامية في بلاده (يناير ١٩٧٩) أندلع العنف بقيادة بعض الجماعات الإسلامية ، خصوصاً في الصعيد . ويرغم أن بعض الجماعات الإسلامية لم تكن تتعاطف بالكامل مع ثورة الخميني بسبب طابعها الشيعي ، إلا أن شعورها الإسلامي العام جرف تحفظاتها الشيعية المحدودة ، وخرجت المظاهرات المعادية للضيف - وبالتالي للمضيف - وكانت هذه المظاهرات أقوى ما تكون في أسيوط . وخلال عمليات العنف نهبت بعض محلات المسيحيين . ويتدخل البوليس القوي لقمع المظاهرات قتل بعض المتظاهرين ، وتوتر الجو

بشكل لم يسبق له مثيل . وفى هذا المناخ فإن أحد الشيوخ من قيادات الجماعات الإسلامية أصدر فتوى يجوز بمقتضاها « للمجاهدين المسلمين أن يحصلوا على الأموال اللازمة لهم من استباحة أموال المسيحيين » . لم تعد هناك معونة مالية من الحكومة للجماعات الإسلامية . ولإنقطاع هذا المورد فإن هذه الجماعات كان لابد أن تجد بديلاً له لتمويل نشاطها . وبدأ أن محلات وخزائن صياغ الذهب من المسيحيين خزينة جاهزة يمكن الحصول منها على الموارد اللازمة ، وفى نفس الوقت بدت هناك مقاومة واضحة ضد النشاط التبشيري الأجنبي فى الصعيد . ثم بدأت الروايات تنتثر عن نشاط تبشيري قبلى مواز ، وكان ذلك عامل إثارة أضيف إلى التوتر المتزايد .



وفى يونيو ١٩٨١ شهدت مصر أسوأ حوادث الفتنة الطائفية منذ سنوات بعيدة . لقد تحول فى حى الزاوية الحمراء شجار شخصى إلى معركة مسلحة . ومرة أخرى كانت بداية الشجار محاولة « غير قانونية » لبناء كنيسة ، وسارع بعض أعضاء حزب السادات إلى التدخل فى الموضوع فى محاولة انتهازية لإثبات تمسكهم الإسلامى ، فإذا هم يدخلون فى محاولات قانونية وغير قانونية لإيقاف بناء الكنيسة التى دار حولها النزاع . وفى يوم ٢١ يونيو قال وزير الداخلية فى ذلك الوقت أمام البرلمان أن عشرة قتلى سقطوا فى حوادث المصادمات ، كما جرح خمسة وأربعون . ولقد زادت أعداد القتلى والجرحى فيما بعد . كما جاء فى بيان وزير الداخلية أيضاً أنه تم ضبط ثلاث وأربعين قطعة من السلاح ، كما جرى اعتقال مائة وثلاثة عشر فرداً من المتظاهرين . وكانت أهمية هذه الحادثة أنها أظهرت الاستقطاب الطائفى الشديد الذى كان يجرى فى تلك الأيام . كانت الحياة السياسية فى مصر قبل ذلك قد نجحت فى تجنب مشاكل التطرف الدينى ، وفى حزب الوفد قبل الثورة ، وفى تنظيم الاتحاد الاشتراكى بعدها ، فقد كانت هناك مواقع مناسبة لكل من المسلمين والأقباط وعلى قدم المساواة بينهم . كانت الوطنية المصرية قد صنعت إطاراً حافظاً حول عنصرى الأمة . وكذلك كانت القومية العربية فيما بعد قد حرصت على نفس الشيء . كان الإطار الوطنى والقومى المشترك يجعل الحوار فى داخله ممكناً لأن الأهداف كانت واضحة . ومع تباين الأهداف فى أواخر السبعينات ، ومع تراجع فكرة القومية العربية وفكرة الوطنية المصرية بالتحالفات الطارئة للنظام - فإن الاتجاهات تباينت وأصبح الحوار صعباً . لقد بدا فى تلك السنوات وكان النظام المصرى لا يتراجع فقط عن الضرورات الجغرافية والتاريخية المؤثرة حتماً على توجهات مصر ، ولكنه كان أيضاً يتراجع عن

تقاليداً ، وهي تقاليد أملت بها بالطبع نفس ضرورات الجغرافيا والتاريخ .

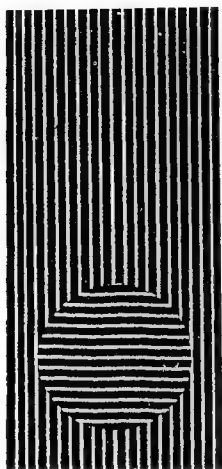
ولقد أدت ملاسبات رافقت هذه الأحداث والتطورات وغيرها - إلى تحوّل في بنية المؤسسات الدينية في البلاد . لقرون طويلة كان نمط الحياة في الريف قد استمر كما هو : معظم الأراضي تملكها حفنة من كبار الملاك ، وفي كثير من الأحيان كان هؤلاء الملاك غائبين عن أراضيهم ، ولكن كان هناك من يمثلهم في رعاية مصالحهم على الأرض . وكانت الحكومة موجودة في القرية بسلطة العملة ، كما أن المؤسسة الدينية كانت موجودة بشيخ المسجد . والآن كان النمط يتغير . إن كبار الملاك ، وكذلك وكلاءهم على الأرض ، قد اختفوا بالإصلاح الزراعي ؛ ثم أن هيئة الحكومة كانت قد ضعفت بتفشي الفساد والenf ؛ ثم أن القرية بدأت تعيش ظاهرة الهجرة ، إما إلى القاهرة العاصمة للبحث عن عمل ، وإما إلى بقية بلاد العالم العربي للبحث عن ثروة . وفي تلك الظروف فقد كان العنصر الدائم في القرية هو شيخ المسجد الذي بدأ نفوذه يزداد في القرية . كانت وزارة الأوقاف هي التي تعين مشايخ معظم المساجد ، وكانت وزارة الأوقاف ذاتها جزءاً من المؤسسة الدينية الرسمية التي يقف الأزهر على قمته . ولكن المشكلة التي بدأت تظهر هي : كلا من شيخ الأزهر ووزير الأوقاف أصبحا الآن جزءاً من المؤسسة الحكومية ، ثم أن نفوذ الاثنين كان قد بدأ يتراجع أمام جماعات دينية غير رسمية راحت تظهر تحت الأرض وتكثف نشاطها كل يوم . وهكذا فإن شيخ المسجد في القرية - أو في المدينة - أصبح له نوع من الاستقلال الواضح . ولقد بدأ بعض هؤلاء يمارس استقلاله بطريقة لم تكن معهودة من قبل . كانت العادة قد جرت قبل ذلك بالنسبة لخطبة الجمعة التقليدية - على سبيل المثال - أن ترسل وزارة الأوقاف إلى مشايخ المساجد تعليمات بشأن الموضوعات التي يمكن أن تتناولها عظاتهم في خطبة الجمعة . وكانت هذه التعليمات في الواقع مجموعة خطوط رئيسية يسترشدون بها فيما يقولون . لكن بعض أئمة المساجد بدأوا الآن يختارون لأنفسهم ما يريدون تناوله من موضوعات - وعلى طريقتهم - دون التزام بما كانت تصدره إليهم وزارة الأوقاف . وبالطبع فإن الشؤون العامة راحت تبرز في عظاتهم أكثر وأكثر كل يوم . وهكذا ظهر بين أئمة المساجد - في القرى أو في المدن - من أصبحوا ناطقين بلسان حال مجتمعاتهم معبرين في عظاتهم عن السخط المحلي أو العام على كثير من تصرفات الحكومة ذاتها . ولقد تزايد نفوذ بعضهم بشكل ملحوظ إلى درجة أن بعض المراقبين للأحوال العامة في الريف كانوا يقدرون أن كثيرين من بين هؤلاء الأئمة يمكن لهم أن ينجحوا في أية انتخابات نيابية حرة تجرى في البلاد في غيبة كبار ملاك الأرض ، مع تهرل هيئة السلطة . وبسبب هجرة الشباب - فإن المجال أصبح أمامهم مفتوحاً .

وفى المدينة تحوّل بعض الأئمة إلى زعماء سياسيين ، وأصبحت مساجدهم منابر مؤثرة - سواء بما يلقونه هم من عظات ، أو بما كان يلقيه من يدعونهم من أقطاب المعارضة والشخصيات السياسية البارزة فى مساجدهم . لقد برز رجال من أمثال الشيخ المحلاوى فى مسجد « إبراهيم » والشيخ عيّد فى مسجد « الهداية » فى الاسكندرية ، والشيخ كشك فى مسجد القبة بالقاهرة . مثل هؤلاء من أئمة المساجد كانوا على استعداد للدخول بعظاتهم إلى مناطق محظورة واجتياز أسلاك شائكة ، وتناول موضوعات دقيقة مثل نفشى الفساد والصلح المنفرد مع إسرائيل واستضافة الشاه فى مصر . وفى بعض الأحيان فإن خطب بعض هؤلاء من أئمة المساجد كانت تسجل على أجهزة لاسلكية أو على الأسواق . وبالطبع فإن الخطر زاد أكثر حين فتح هؤلاء الأئمة أبواب مساجدهم لعدد من السياسيين والمثقفين البارزين . وعلى سبيل المثال فى صيف ١٩٨١ كان الشيخ عيّد يدعو إلى مسجده بانتظام تقريباً رجالاً من أمثال الأستاذ فتحى رضوان والدكتور حلمى مراد وغيرهم .

ولقد كان تأثير وجودهم حماسياً ، وكان على أى حال رمزاً لدور جديد بدأ المسجد يقوم به فى مقاومة تجاوزات السلطة . إن هؤلاء السياسيين والمثقفين لم يقصروا أحاديثهم على الشؤون الدينية ، وإنما توسعوا إلى قضايا الحريات الديمقراطية ، والأوضاع الاجتماعية ومشاكل الفساد . وكانت أحاديثهم فى المساجد تجرى بحرية لا يمكن أن تسع لها أعمدة الصحف ، بما فيها صحف المعارضة نفسها .



هكذا كانت موجات الغضب تملو حتى تكاد تغطى كل نواحي الحياة فى مصر . الشارع غاضب ، وكذلك البيت . المسجد غاضب ، وكذلك الكنيسة . وفوق ذلك لقد كان الجالس على العرش البابوى غاضباً .



الجزء السادس

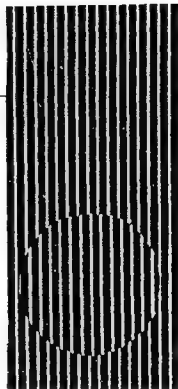
الصواعق

» . . . القارعة(*)

ما القارعة(*)

وما أدراك ما القارعة(*) . .

(* القرآن الكريم سورة القارعة)



٣ - سبتمبر ١٩٨١

وكان الرئيس السادات غاضباً ، بل ولعله كان أكثر الكتل غضباً ، فلقد انعكس عليه وتركز فيه رد فعل الغضب العام . وكان بعض ذلك طبيعياً . فقد أصر هو دائماً على أن يكون محور كل شيء ، ولم يكن في استطاعته أن يهرب في النهاية من كونه أصبح هدف كل شيء . لقد أصبح البؤرة التي تركز عليها الغضب الشعبي العام . كانت تهمة الفساد على كل لسان ، وكان المحيط الذي يدور حول السادات هو مجال هذا الفساد . وكان الصلح المنفرد مع اسرائيل موضع شكوك تزداد كل يوم - ليس لأنه كان صلحاً منفرداً فحسب ، وإنما لأنه أدى إلى عزلة مصر عن بقية أسرتها العربية . وكان السادات هو وحده صانع هذا الصلح المنفرد ، وبالتالي فقد اتصبت كل الشكوك المتزايدة عليه . وكانت هناك مقاومة تبرز أكثر وأكثر ضد سياسته لإدخال مصر إلى مناطق النفوذ الأمريكية ، وقد نجحت هذه السياسة بطريقة ملحوظة في حقيقة أنه سمح للأمريكيين بأن يتخللوا من مصر نقطة وثوب في عملياتهم الفاشلة في صيف ١٩٨٠ لإنتفاذ الرهائن الأمريكيين في طهران . ومهما كان من رأى كثيرين من المصريين في آية الله الخميني ، فإن غالبيتهم كانت ترفض أن تكون أراضيهم ممراً لأعمال عسكرية أمريكية ضد شعب من شعوب المنطقة . ولقد تربت أجيال متعاقبة من المصريين على رؤية مصر وهي ملاذ لكل حركات التحرر الوطني في العالم ، وكان ذلك دوراً أدته مصر بكل كبرياء وقطر ، والآن كان عليهم أن يروا مصر تتحول في غيبة من ارادة شعبها إلى شيء آخر . ولم يكن السادات على استعداد لأي حوار - لا في شأن

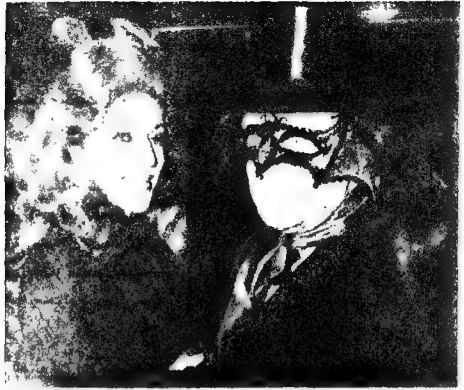
الفساد ، ولا فى شأن الصلح المنفرد مع اسرائيل والعزلة عن العالم العربى ، ولا فى شأن فتح كل الابواب امام الأمريكيين . ولقد أصر على أن يتحدث بلغة الإسلام . ولكن معارضيه كانوا يعتبرون أنفسهم أكثر قرباً لروح الإسلام من كل ما كان يدعيه . ولقد كان أخطر ما ادعاه فى اسلامه هو حربه المعلنة على بابا الكنيسة القبطية ، ولقد بدا غريباً - وهو المسئول عن الوحدة الوطنية - أن تؤدى تصرفاته إلى توسيع فجوة الفتنة الطائفية . كذلك بدا غريباً - وهو المسئول عن حماية الوحدة العربية - أن تؤدى تصرفاته إلى إنقسام حاد على صعيد الأمة كلها . ولقد كان كل مؤتمر صحفى يعطيه ، وكل برنامج تليفزيونى يظهر فيه ، وكل مقابلة تنشر له - وكأنه بلهجته ومحتواه يؤدى إلى مزيد من الفرة التى تفصل بين الرئيس وشعبه وبين الرئيس وأمته .

وفى الشهور الأخيرة من حياته فإن إيقاع تصرفاته بدأ يزداد فى سرعته . كان يتحرك باستمرار ، وفى بعض الأحيان كانت الحركة لمجرد الحركة دون أن يكون لها هدف واضح ، لكنه كان متحركاً طول الوقت . فى ٢٠ يناير ١٩٨١ ظهر فى اجتماع الحزب الوطنى فى أسوان ، وقال لجمهور سامعيه أنه فى يوم ٢٩ من نفس الشهر سوف يعلن عن إجراءات تغير حياة الأجيال المقبلة من مصر كلها . وجاء يوم ٢٩ يناير ليجد الرئيس يضع حجر الأساس لقرية صغيرة جديدة فى سيناء تحمل اسم قريته القديمة فى ميت أبو الكوم . ولم يكن هناك إعلان يغير حياة الأجيال المقبلة من مصر كلها .

وفى فبراير ذهب إلى لوكسمبورج يلقي خطاباً أمام البرلمان الأوروبي . وفى طريق عودته أدلى بتصريحات أبدى فيها رأيه بأن العرب يجب أن يكون لهم برلمان واحد على نمط البرلمان الأوروبي - ناسياً على ما يبدو أنه كان مسئولاً عن إخراج مصر من العالم العربى ومن الجامعة العربية التى كانت تمثل أداة للعمل العربى الموحد بين شعوب الأمة العربية .

وفى طريق عودته من لوكسمبورج توقف فى باريس ، وهناك قابل « آلان روتشيلد » الذى وصفته الصحف الحكومية فى معرض روايتها لمقابلته مع السادات على أنه « المليونير اليهودى المهم » . وأثناء وجوده فى باريس قابل أيضاً عدداً من الحاخامات اليهود الفرنسيين . ثم قابل أيضاً رجل الأعمال اليهودى النمساوى « كارل كاهان » الذى كان المسئول عن صفقة التليفونات التى ثار الجدل حولها . وفى أثناء مؤتمر صحفى فى باريس أعلن أنه تلقى رسائل مطمئنة من الرئيس الأمريكى الجديد رونالد ريجان .

وعاد إلى القاهرة لكى يضع حجر الأساس فى مشروع بناء دار صحفية تصدر مجلة



البارون روتشيلد او
«الملينير اليهودى»
المهم، الذى قلبه
السادات كما قالت
الصحف الاوربية .

خصصها بإهتمامه وأطلق عليها اسم « مايو » . وكان أول ما خصها به هو إعادة نشر رواية منقحة لمذكراته . وأمضى ساعات طويلة مع هيئة تحرير هذه المجلة ، ونشر أنه هو بنفسه يراجع ترتيب تبويب صفحاتها وفى ٢١ مارس ظهر فجأة فى عشاء أقامته السفارة البريطانية فى القاهرة تكريماً للأمير فيليب زوج ملكة إنجلترا ، وبدا ظهوره فى السفارة غريباً ، لكن تفسيره كان أبسط مما ظن كثيرون . لقد كان هدفه أن يؤمن لزوجه السيدة جيهان مقابلة مع ملكة إنجلترا ، وكانت السيدة جيهان تزور لندن فى ذلك الوقت . وتصور الرئيس السادات أن ذهابه إلى عشاء الأمير فيليب فى السفارة البريطانية كفيل بأن يجعل الملكة اليزابيث ترد على المجاملة بمثلها وتحلّد موعداً لمقابلة زوجته فى قصر بكنجهام .

وفى ٣٠ مارس وقعت محاولة الاعتداء على حياة الرئيس الأمريكى رونالد ريجان ، وكانت صدمة للرئيس السادات الذى سارع بإصدار تصريح يقول فيه « إنه أحسن بغضب عميق إزاء هذه المحاولة المجرمة » .

وفى ٥ أبريل عقد السادات أول اجتماع له مع ألكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكى فى ذلك الوقت . كان الرئيس السادات منذ بداية رئاسة ريجان متلهفاً على القيام بزيارة لواشنطن يتعرف فيها على الرئيس الجديد وكبار معاونيه ، وقد بدلوا جهداً كبيراً فى تهدئة تلهفه ، لأنهم كانوا مشغولين فى بداية عهدهم بقضايا أخرى ملحة . ولكى يهدئوا من لهفته



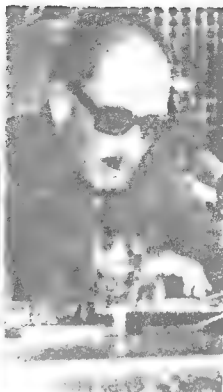
السادات وبيجن .

فقد بعثوا إليه بان وزير الخارجية الجديد ألكسندر هيج سوف يبدأ سلسلة من الزيارات إلى الخارج ، سوف تكون أولها زيارة له في القاهرة . وجاء هيج إلى القاهرة ولم تسفر زيارته عن نتائج ملموسة .

□ وفي ٢٥ أبريل إستقبل السادات وفدأ يمثل النقابات الكبرى في الولايات المتحدة . وقد رأى أن يستقبلهم في قريته بميت أبو الكوم . وفي ١٢ مايو إستقبل وفدأ من رجال الأعمال الأمريكيين .

□ وفي ١٧ مايو شس السادات حملة على مجلس نقابة المحامين . تلقى دعوة من فرع النقابة في الاسكندرية ، وكانت بعض العناصر في هذا الفرع بالاسكندرية قد انشقت عن الإجماع العام للمحامين ، واتخذت موقفاً موالياً للسلطة . وانتهزها السادات فرصة لكي يشن حملة ضارية ضد النقابة الأصلية ومجلسها الشرعى .

الغضب



□ وفي ٢٤ مايو كانت الأخبار القادمة من الخرطوم تثير مخاوفه على النظام هناك .
وهكذا قرر أن يزور السودان ليوم واحد لكي « يسند موقف الرئيس نميري » - على حد تعبيره .

□ وفي ٢٨ مايو استقبل وزير الدفاع الاسرائيلي آريل شارون ، وأجرى حديثاً تليفونيا مطولاً مع مناحم بيجن ، وظهرت صورته في الصحف وعلى شاشات التليفزيون وهو يجري محادثته التليفونية .

□ وفي ٤ يونيو التقى ومناحم بيجن في شرم الشيخ . وبعد يومين اثنين قامت الطائرات الاسرائيلية بقصف المفاعل النووي العراقي في موقعه قرب بغداد . وكان أكثر ما ضايق الرئيس السادات هو أن السفير الأمريكي اتصل تليفونيا برئاسة الجمهورية صباح يوم ضرب المفاعل النووي العراقي ليسأل « ما إذا كان مناحم بيجن قد أخطر الرئيس السادات بنية اسرائيل قصف المفاعل ؟ » وكانت مخاوف السادات نابعة من أنه إذا كان السفير الأمريكي نفسه قد خطر على باله أنه - أي السادات - كان طرفاً في عملية ضرب المفاعل العراقي ولو حتى بالعلم المسبق - فكيف بآخرين ؟ - وهكذا سارع السادات غاضباً إلى إصدار تصريح يقول فيه « ان مناحم بيجن لم يخطره بهذا الموضوع ، وأنه يحتج بشدة على هؤلاء الذين يظنون أنه كان على علم بنوايا اسرائيل » .

□ وفي ٢٩ يونيو حضر السادات عرضاً للقوات البحرية .

□ وفي أول يوليو ذهب لزيارة مدينة طنطا ، وهبطت طائرته الهليكوبتر في الاستاد الرياضي للمدينة ، ومن هناك توجه موكبه لزيارة مسجد السيد البدوي وحضر الصلاة هناك . ثم خرج ليعلن للعالم أن سيناء كلها سوف يتم زرعها بالخضرة خلال سنوات ، وأنها سوف تكون مصدر اكتفاء ذاتي من الطعام لكل سكان مصر .

□ وفي الأسبوع الأول من يوليو كان السادات يرتب لعملية الانقلاب من الداخل في نقابة المحامين .

□ وفي ١١ يوليو أعلن السادات أنه يركز على مسألتين : أولاهما زيارته المقبلة لواشنطن للقاءه الأول مع الرئيس ريجان ولدفع عملية السلام ، وثانيهما أنه سيذهب إلى البرلمان ليعرض عليه ما ارتكبه نقابة المحامين ومجلسها الأعلى ضد الشعب المصري ، ثم قرر الاعتكاف في ميت أبو الكوم .

□ وفي ٢٧ يوليو حضر السادات الاحتفال التقليدي الذي تقيمه هيئة التدريس في جامعة الاسكندرية في ذكرى طرد الملك فاروق سنة ١٩٥٢ . وكانت جامعة الاسكندرية أول جامعة أبدت الثورة في ذلك الوقت . وألقى السادات في الاحتفال خطاباً قال فيه أنه سيذهب إلى واشنطن لكي يناقش القضايا المشتركة بما في ذلك الصراع الاسرائيلي الفلسطيني ، ومؤامرات السوفيت في الشرق الأوسط . ثم أعلن أن مصر والسودان كلاهما على استعداد لإعطاء الولايات المتحدة قواعد لمواجهة الموقف المتأزم في الخليج ، ثم أضاف فجأة : « وعندما أعود من واشنطن فسوف أقدم تقريراً إلى الأمة عن الفتنة الطائفية » .

□ وفي ٢٩ يوليو أعلن السادات أنه على وشك إتخاذ قرارات هامة ، ولهذا فإنه - قبل ذهابه للولايات المتحدة - سوف يقضي عدة أيام في التعبد في جبل الراحه في سيناء . وقضى يومين في سيناء لم يكن معه فيهما غير صديقه عثمان أحمد عثمان . وبعد يومين ظهر في مدينة السويس . وبعد ثلاثة أيام أخرى كان في الطريق إلى واشنطن .



ما الذي كان يدور في رأس السادات بالضبط في تلك الأيام ؟ ولماذا عاد فجأة إلى الحديث مجدداً عن الفتنة الطائفية ؟ لقد وقعت حوادث الزاوية الحمراء في يونيو ، وأظهر تحقيق قامت به وزارة الداخلية أن المشكلة كانت خلافاً بين جيران ثم تطورت على النحو الذي تطورت اليه ، وتم التحقيق فيها وانتهى الأمر - فلماذا أعيد بحث القضية مرة أخرى ؟ لعل السادات بدأ يدرك أن هناك شيئاً آخر وراء الحوادث أكبر مما يظهر على سطحها ، ولعله أيضاً قد بدأ يشعر أن قوة الجماعات الاسلامية ونشاطها السري - خصوصاً في مجال تكديس الأسلحة في صعيد مصر - أصبح يفوق ما كان يُقدَّره . لعله كان أيضاً قد أحيط علماً بنتائج حملة تفتيش قام بها البوليس في الصعيد بحثاً عن أسلحة مهربة ، وتمكن البوليس من العثور على ثلاثة آلاف قطعة سلاح من مختلف الأنواع ، كان بينها مدفع مضاد للطائرات . ولعله أحس أن عليه أن يتحرك بسرعة وحسن قبل أن تفلت الأمور من سيطرته . وعلى أي حال فقد بدأ يتصرف وكان فرصته هي الآن ، أو تضيع الفرصة إلى الأبد .

وإستعداداً لزيارة السادات لواشنطن فإن محطة « أي . بي . سي » الأمريكية أعدت برنامجاً خاصاً عنه تعرضه أثناء الزيارة . وفي هذا البرنامج فلقد جرت مقارنته بشاه إيران . كانت سلطات الأمن قد تمكنت من سرقة الشريط المسجل للبرنامج أثناء تصديره من مطار

القاهرة . وعرض الشريط على السادات ، وأغضبه ما فيه غضباً شديداً . ومع أن شاه إيران كان صديقه الحميم ، فقد ضايقه أن يُشبه به وأن يوضع في نفس السلة معه . وهكذا فإنه قبل سفره إلى واشنطن بأيام انفجر قائلا : « إن هؤلاء المجانين يشبهونني بشاه إيران . إن هناك حملة ضدى في الولايات المتحدة هدفها أن تظهر أن مصيرى سوف يكون مصير الشاه » . وأثناء رحلته بالطائرة إلى واشنطن جمع حوله من كانوا برفقته من الصحفيين المصريين وأخبرهم بمزمه على القيام بحملة تصفية واسعة - « تطهير » على حد تعبيره - عندما يعود إلى القاهرة . ثم قال لرؤساء تحرير الصحف الحكومية أنه في استطاعتهم - ضمن حملة التصفية - أن يتخلصوا من أى عناصر يعتبرونها مثيرة للشغب في صفوفهم ، وأن عليهم أن يقدموا أسماء مثل هؤلاء الصحفيين في قوائم إلى وزير الداخلية .

وأثناء زيارته للولايات المتحدة كان السادات في مزاج سيء معظم الوقت . لقد أحس أن استقبال وسائل الاعلام له قد تغير عما كان عليه من قبل . لم يكن هناك أحد على استعداد لأن يسمعه وهو يتحدث عن خطط مصر لمحاربة انتشار الشيوعية . ولقد جادله بعض ممثلى وسائل الإعلام الأمريكية في قدرة مصر على أن تكون شرطى المنطقة (كان ذلك في حد ذاته تذكره بدور الشاه) . ثم راحوا يسألونه عن المصاعب الداخلية في مصر ، بما في ذلك مشكلة الفتنة الطائفية . ومما زاد الأمور سوءاً أن الجمعيات القبطية في أمريكا نشرت إعلاناً بمساحة نصف صفحة في « الواشنطن بوست » و « النيويورك تايمز » - تعبر فيها عن المضايقات التى يلقاها الأقباط في مصر . ثم قررت هذه الجمعيات أن تقوم بمظاهرات ضده في واشنطن ، احداها أمام البيت الأبيض أثناء اجتماعه مع ريجان ، والثانية أمام متحف « المتروبوليتان » الذى كان سيحضر فيه احتفالاً بإقامة قسم جديد للآثار المصرية . وجرت المظاهرات فعلاً ضده برغم أن البابا شنوده كان قد بعث بالأنبا صموئيل إلى الولايات المتحدة قبل زيارة السادات لها لكى يهدئ من نائرة الجمعيات القبطية ويرجوهم عدم استفزاز الرئيس . وانتهت الرحلة إلى واشنطن والقلق محيق بالسادات ، فلقد أخس من لغة الادارة الجديفة في واشنطن أن اهتمامهم يتحول عته . لقد بذل جهداً واضحاً في أن يتحدث بلغتهم - خصوصاً عن الشيوعية الدولية والاتحاد السوفيتى - ولكن ذلك لم يغير شيئاً من موقفهم . وبدا له أن أولوياتهم في التعامل مع الشرق الأوسط تركز بالدرجة الأولى على اسرائيل أولاً ، ثم على السعودية ثانياً ، ويגיע هو في الدرجة الثالثة بعد الاثنين .



وعاد السادات إلى مصر مثقلاً بالإحباط وغاضباً . وكان يفكر ويدبر وحده ، فلم يكن

قد بقى بالقرب منه غير عثمان أحمد عثمان ، وزوجته السيدة جيهان السادات . وقد أدركت زوجته أنه لا بد أن يسمع لآراء آخرين غير هؤلاء الذين كانوا يحيطون به . وهكذا فإنها أخذت على عاتقها أن تدعو أحد الأساتذة في الجامعة الأمريكية لمقابلة الرئيس حتى يسمع منه صورة أشمل وأكمل لما يجرى في مصر . وتمكنت السيدة جيهان من تدبير الاجتماع فعلاً . وفي يوم ٢٩ أغسطس أخذت بنفسها هذا الأستاذ لتقدمه إلى زوجها . وجلس معه من الحادية عشرة إلى الثالثة بعد الظهر ، وراح يعرض عليه تصوراتهِ . وبدأ لهذا الأستاذ أن الرئيس شارد معظم الوقت عما يقوله له ، وإن كان يتظاهر في بعض الأحيان بأنه يسمعه بإهتمام . وفجأة نهض من مجلسه وقال أنه سوف يمضى بعض الوقت لممارسة رياسته اليومية . ثم فرغ من رياسته وتوجه إلى غرفته لينام ، وكان الأستاذ مازال يناقش الأمور مع السيدة جيهان . وكان بين المقترحات التي عرضها عليها في اجتماعه معها - حتى الساعة الخامسة بعد الظهر - اقتراح بالدعوة إلى مؤتمر للمثقفين العرب في القاهرة يكون من انعقاده جسراً بين القاهرة والمثقفين العرب . ولقد خرج الأستاذ من الاجتماع حائراً ، فلقد أحس أنه نجح في نقل رسالة ، لكنه لم يكن واثقاً من الانطباع الذي تركته هذه الرسالة على الرئيس أو على زوجته .



وليس هناك في الأوراق الرسمية ما يمكن أن يشير إلى الطريقة التي كان يفكر بها السادات في تلك الأيام الحاسمة قبل أن يصدر أمره بحملة الاعتقالات الواسعة التي تمت يوم ٣ سبتمبر . لقد استقبل وزير الداخلية في ذلك الوقت ، واستقبل أيضاً رئيس المخابرات العامة . ولا بد أن يكون قد استقبل أيضاً آخرين غيرهما . ولقد أحس وزير شئون رئاسة الجمهورية - منصور حسن - وكان مفروضاً أنه من المقربين إليه - أن شيئاً ما يجرى تدبيره ، ولكنه لم يكن يعرف ماذا بالضبط . كل ما عرفه هو ما كان يصل إلى علمه من أن السادات سوف يقوم بإجراءات عنيفة تضع نهاية لحالة التمرد والعصيان التي كان يحس بها . لكن أحداً لم يخطر بباله بشيء محدد . وحاول منصور حسن أن يقابل السادات ، لكنه لم يستطع .

ثم بدأت عملية الانقضاض الكبيرة فجر يوم ٣ سبتمبر - بعد أسبوع واحد من عودة السادات من واشنطن ، وبعد خمسة أيام من العرض السياسي الذي قدمه إليه أستاذ الجامعة الأمريكية في حضور زوجته . كان الانقضاض حملة اعتقالات واسعة شملت ثلاثة آلاف شخص وكانت هناك أسماء جديدة تضاف إلى القائمة كل دقيقة . كانت بعض الاعتقالات بين صفوف الشباب من الطلبة وأعضاء الجماعات الدينية سهلة نسبياً ، ولكن اعتقالات

بعض الساسة والمتنفذين وهدد من القيادات الدينية من المسلمين والمسيحيين - جرى تخطيطها بعمليات شبه عسكرية - سواء في التوقيت أو في الاجراءات .

ولم أستطع أن أثبتن حجم عملية الاعتقالات ومداهما الحقيقي إلا عندما وصلت إلى السجن ضمن المعتقلين ، فإذا أنا أواجه في ساحة الاستقبال الخارجية أكبر تجمع سياسي كان يخطر على البال . لقد وجدت أمامي مجموعة من مشاهير السياسيين - من أمثال الأستاذ فؤاد سراج الدين ، والأستاذ عبد الفتاح حسن ، والأستاذ فتحي رضوان ، والمهندس عبد العظيم أبو العطا ، والأستاذ إبراهيم طلعت ، والدكتور محمد عبد السلام الزيات ، والأستاذ محمد فائق . وكانت هناك أيضا معظم قيادات الأحزاب . فقد كان هناك الدكتور حلمي مراد نائب رئيس حزب العمل ، وحامد زيدان رئيس تحرير جريدة الحزب ، والأستاذ محمد أبو الفضل الجيزاوي والأستاذ إبراهيم يونس وهما من أقطابه . وكان هناك أيضا نصف أعضاء اللجنة المركزية لحزب التجمع ، من أمثال الدكتور فؤاد مرسى ، والدكتور اسماعيل صبرى عبد الله ، والدكتور جلال رجب ، والدكتور محمد أحمد خلف الله ، والأستاذ فريد عبد الكريم ، والأستاذ صبرى مبدى ، والدكتور على النوبجى ، والأستاذ عبد العظيم المغربى ، والأستاذ محمد خليل ، والشيخ مصطفى عاصى . وكانت هناك أيضا أغلبية مجموعة النواب المستقلين الذين اعطوا الحيوية لعدد من المجالس النيابية فى مصر ، يتقدمهم الدكتور محمود القاضى ، والأستاذ عادل عيد ، والأستاذ كمال أحمد ، والأستاذ أحمد فرغلى - الذى كان إسقاط العضوية عنه فى مجلس الشعب موضوع ضجة كبرى . وكان هناك أيضا معظم أعضاء مجلس نقابة المحامين الشرعى ، يتقدمهم الأستاذ محمد فهم ، والأستاذ عبد العزيز محمد ، والأستاذ محمد عيد ، وكان هناك أيضا - وفى مقدمة هؤلاء - النقيب الأكبر للمحامين الأستاذ عبد العزيز الشوربجى .

وكان هناك عدد من أساتذة الجامعات البارزين - من أمثال الدكتور ميلاد حنا ، والدكتور كمال الأبراشى ، والدكتور عبد المحسن حمودة ، وغيرهم ، كما كان هناك عدد من المثقفين البارزين فى الحياة المصرية - من أمثال الدكتور عصمت سيف الدولة ، وهو قانونى مهم بقضايا الحرية والتحول الاشتراكى . كما كان هناك أيضا الأستاذ صلاح عيسى ، والأستاذ حسين عبد الرازق وهما من الكتاب التقدميين ، والأستاذ صابر بسيونى ، والأستاذ محمود زينهم ، والأستاذ حمدين صباحى ، والأستاذ كمال عيطة .

وكان هناك أيضا عدد من الشخصيات الدينية البارزة - من أمثال الأستاذ عمر التلمسانى ، والشيخ المحلاوى ، والشيخ كشك ، والشيخ عيد .

ثم ترامت إلينا الأنباء - ونحن بعد في ساحة الاستقبال - عن اعتقال قيادات نسائية بارزة ، عرفنا مبكراً ببينهن الدكتور نوال السعداوى ، والدكتورة لطيفة الزيات .

وباختصار فإن أبواب السجون فتحت لتستقبل أبرز رموز التيارات السياسية والفكرية والصحفية والدينية في مصر ، إضافة إلى كل من فتح فمه بكلمة معارضة ضد معاهدة كامب ديفيد ، أو ضد الفساد ، أو ضد تجسيم واستغلال القضية الطائفية في مصر . ومن سوء الحظ أن الشخصية الوحيدة القبطية التي وجدتها معنا في نفس السجن كان هو الدكتور ميلاد حنا ، لأن السادات كان حريصاً على أن يفرق بين المسلمين والأقباط حتى داخل جدران السجن . ولم يجرى الدكتور ميلاد حنا إلى نفس السجن الذي كنا فيه إلا بعد أن أثار ضجة كبرى في سجن أبو زعبل الذي كان قد وضع فيه مع غيره من الشخصيات القبطية البارزة ، بما فيهم بعض الأساقفة والمطارنة ، ومئات من القسس والرهبان . لكن هذه التفرقة لم تكن واضحة أمامي في اللحظة التي خطوت فيها إلى ساحة السجن ووراء قضبانه لأول مرة .

لقد كنت في زيارة عمل في باريس في شهر أغسطس سنة ١٩٨١ ، وكنت استشعر جو التوتر السائد في مصر ، بل إنني كنت ألمسه وأراه رأى العين بطبيعة الاختيار الأساسى الذى اتخذته لنفسى منذ سنة ١٩٧٤ - أى بعد خلافى مع الرئيس السادات وخروجى من الأهرام - وهو أن أعيش - مهما كانت الظروف ، ومهما بلغت درجة الخطر - في مصر لا أغادرها إلا أياماً لعمل أفضيه ثم أعود . وكنت أقدر أن معارضتى لسياسات السادات من داخل مصر تكسب مصداقيتها مع واقع أننى أقول ما أقول في ظل القوانين المصرية وفى متناول سلطة رئيس الدولة - هذا فضلاً عن وعد قطعه على نفسى باستمرار والتزمت به ، وهو أن لا يكون لى شارع مصر بيت أو عمل أو قبر .

وعلى أى حال ، فقد كنت أعرف مما كنت أتابعه حتى فى الصحف أن السادات يستعد للاتقياض على كل معارضيه . وكنت أعلم أنه عندما يقع ذلك فإن شيئاً منه سوف يصينى شخصياً . ولقد قدرت احتمال أن يأمر بإخراجى من نقابة الصحفيين ويتصور بذلك أنه يمتنع من ممارسة المهنة ، ولكنه لم يخطر ببالى فى ذلك الوقت أنه يمكن أن يعتقلنى أو يعتقل آخرين فى مثل ظروفى فى صدد حملة يوجهها هو - باعتباره - إلى الفتنة الطائفية . ولقد كان السادات مغرماً بأن يصف معارضيه من السياسيين والمثقفين والمفكرين بأنهم « حقة من الأرفال » ، ولكن يبدو الآن أنه راح يعتبر كل القوى الوطنية فى مصر « مجموعة من الأردال » .



وإذا كنت سأروى الآن طرفاً من وقائع تفاصيل اعتقالى فإنى أفعل ذلك فى حقيقة الأمر لمجرد شرح صورة الاعتقالات فى حد ذاتها ، لأن ما حدث لى حدث مع مئات غيرى فى طول مصر وعرضها . ولابد أن التجربة التى رأيتها بعينى قد عاشها كل هؤلاء الذين كان من قدرهم أن يتعرضوا لغضب السادات فيها .

فى حوالى الساعة الثانية من صباح يوم ٣ سبتمبر كانت هناك طرقات على باب شقتى فى الاسكندرية حيث كنت هناك بعد عودتى من باريس . كان معى فى الشقة ليلتها اثنان من أبنائى . وسمع أحدهما - ابنى الثانى - طرقات الباب ، فذهب ليجد اثنين من ضباط مباحث أمن الدولة يطلبان منه فتح الباب . ولما رجاعهما الانتظار إلى الصباح كان قولهما له : « انهما يرجوان أن لا يضطربهما إلى كسر الباب » . وجاء لايقاضى من النوم ، فذهبت وفتحت باب الشقة لهما ، ودعوتهما إلى الدخول . وقال لى على الفور اننى مطلوب لمباحث أمن الدولة . ونظرت فى ساعتى ، وكانت الساعة الثانية والثلاث صباحا ، وذكرتهما بأننى أنا الذى صغت عبارة « زوار الفجر » فى مقالاتى فى الأهرام وانتقلت بها بعض تجاوزات الأمن فى وقت الرئيس عبد الناصر . فكيف يحدث فى عصر يتبعى الديمقراطية أن يلقى على بابى أحد فى مثل هذه الساعة . وكان كلا الضابطين - والحق يقال - مهذبا فى تصرفاته . قالوا إنهما فى أشد الأسف ، ولكنهما مكلفان بأمر يحتتم عليهما تنفيذه . وسألتهما إذا كان غيابى سيطول ، وبالتالي إذا كان من المستحسن أن آخذ حقبة بما أحتاج إليه من ملابس أو أدوية ؟ وكان ردهما بأن لى عشر دقائق أحزم فيها حقبتى . وسألت ما إذا كان على أن أحزم حقبة كبيرة لغياب طويل ؟ وكان ردهما : « ليس أكثر من يوم أو يومين » . وسألتهما ما إذا كنا سندهب إلى القاهرة ، وإذا كان ذلك فهل نذهب فى سيارتى ؟ وكان ردهما بالنفى ، ثم أضافا أن هناك ترتيبات لكل شيء . وحزمت حقائى وشددت على يد ابنى ، ولم أشأ ايقاظ أصغر أبنائى حتى لا يتأثر بما يراه يحدث أمامه . وخرجت من باب الشقة دون أن أقبل ابنى الذى كان فى وداعى ، لأنى اردت أن يكون مشهد الوداع خاليا من أى انفعالات عاطفية يمكن أن تفسر على أنها مظهر ضعف .

وعندما خرجت من باب الشقة ، راعنى ما رأيت . فعلى الدفعة خارج الباب كانت هناك ثلة من الجنود المسلحين بالمدافع الرشاشة وكان هناك أحد الضباط يمسك بجهاز لاسلكى يبلغ فيه أولا بأول تفاصيل عملية الاعتقال . والثفت فوجدت المصعد جاهزا فى الدور السابع حيث شقتى ، وفى داخله أحد الضباط مسلحا بمدفع أوتوماتيكى . ثم اكتشفت أثناء هبوط المصعد أن كل أدوار العمارة التى أسكن فيها محتلة بالجنود ، وكانت

أصداء أجهزة اللاسلكى التى يحملها بعضهم تصدر أصواتاً موحشة فى ظلام الليل وسكونه . وعندما نزلنا إلى مدخل العمارة ، راعنى مرة أخرى ما رأيت ، فقد كان المدخل مختلاً بقوة مسلحة كبيرة ، وسمعت أحد الضباط يهمس بجهازه اللاسلكى بأن العملية رقم (٩) قد نفذت . وتساءلت باسماء : « إذن فأنا العملية رقم (٩) ؟ » ، ولم أتلق جواباً . لكنه كان واضحاً أن ذلك بالفعل هو رقم عملية القبض على . كان المشهد الذى وجدته فى ردهة مدخل العمارة أشد غرابية من كل ما سبق . المدخل نفسه محتل كموقع عسكري من باب المصعد إلى باب مدخل العمارة . وخرجت إلى الشارع ، ومن العجيب أن المنظر الذى وجدته أمامى كان كثيباً أكثر منه مخيفاً ، بل لعله كان فى جزء منه سخيفاً كذلك . فعندما يزيد حجم القوة أو العنف عن الهدف أو الغرض المطلوب منها تحقيقه ، فإن الخلل فى التوازن بين الوسائل والغايات يكشف احساس القوة بعجزها ، ويفضح احساس العنف بضعفه . كان الشارع الذى تقع فيه العمارة التى أسكن فى الصيف إحدى شققها بالاسكندرية شارعاً صغيراً يمتد متعامداً على طريق الكورنيش ويؤدى اليه . والآن فقد وجدت أن إحدى سيارات اللورى المحملة بجنود الأمن المركزى تقفل جانب الطريق المؤدى إلى الكورنيش ، فى حين أن سيارة أخرى كانت تقفل جانبه الآخر الذى يبدأ من شارع مواز لطريق الكورنيش . وكان منظر اللواري المسلحة وغيرها من سيارات الحملة البوليسية المكلفة باعتقالى صائناً - أو هكذا بدا لى فى ظلام الليل - خصوصاً بالأضواء الملونة فوق السيارات حمراء وزرقاء . وكان بعض الأضواء ثابتاً وبعضها الآخر لا يكف عن الدوران . وكانت المحركات كلها تهلر ، وأجهزة اللاسلكى مفتوحة ، والإشارات حول تنفيذ العملية وتقدم مراحلها تروح وتجيء بين القيادة فى مكان ما وبين القوة المتقدمة والمحيطه بى الآن . وكان المشهد كله يكتسب مسحة من لون أصفر كثيف تبعث به مصابيح الشارع المدلاة من أعمدة عالية ، وتضفى على الموقف كله جوّاً يكاد يكون سينمائياً . والتفت إلى الضابط الذى كان بجانبى وقلت له : « كأننا فى مشهد من فيلم زد » (مشيراً بذلك إلى الفيلم الشهير عن ارباب حكم الكولونيالات بعد انقلاهم العسكري واستيلائهم على السلطة فى اليونان) . ولم يظهر لى أن إشارتى إلى مشاهد ذلك الفيلم الشهير قد وجلت صدى لها . وهكذا مشيت صامتاً إلى سيارة صغيرة دعانى الضابط إلى الركوب فيها معه بكفاءة ود من جانبه . وبدأ الموكب المسلح كله يسرى فى ظلام الليل إلى طريق الكورنيش ، والأضواء الحمراء والزرقاء تلمع أمامه ووراءه . وسألت الضابط « ما إذا كان هناك داع لهذه القوة كلها لتنفيذ اعتقالى ؟ » ، ولم يقل شيئاً . واستطردت : « فى حالتى كانت تكفى إشارة تليفونية تطلب إلى الحضور إلى مباحث أمن الدولة ، وكنت بالتأكيد سوف

ألمى حتى ولو جاءتني الإشارة وأنا فى سفر عمل خارج مصر . ومرة أخرى لم يقل شيئاً . وساد الصمت لبضع دقائق ، والموكب يواصل اندفاعه ، وسألته : « إلى أين نحن ذاهبون ؟ » وحينئذ كان لديه ما يقوله لأول مرة ، وقد قاله بركة شديدة : « انتظر وسوف ترى بنفسك كل شىء حينما نصل إلى مركز قيادة العملية فى الاسكندرية » . وحاول الضابط أن يفتح باباً للحديث ، فراح يتذكر كم كان يقرأ مقالاتى فى الأهرام باهتمام ، ثم سألتى ما إذا كانت هذه أول مرة أُعتقل فيها ؟ وكان ردى بالإيجاب . وكان تعليقه : « إن الظروف تتغير » .



ووصل موكبنا أخيراً إلى مبنى ضخم عرفت فيما بعد أنه مقر مديرية الأمن فى الاسكندرية . وكان المشهد الذى يتظرنا هناك حافلاً . كان هناك مئات من جنود البوليس يحيطون بعشرات من السيارات تحمل غيرى من المعتقلين . وبدأ لى أن مواكب بعد مواكب من سيارات المعتقلين تقوم من هناك محاطة بالحراسة اللازمة متجهة بأقصى سرعة إلى القاهرة . وكانت الصفارات الدلوية والأضواء الملونة تفتح الطريق لكل موكب من هذه المواكب . ونزلت من السيارة محاطاً بالحراسة ، والتفت حولى فإذا خليط هائل من المعتقلين : شباب وشيوخ ، مشايخ وقسس - كلهم الآن فى نفس المصير . وحملت فى سيارة الأسرى التى كانت على وشك أن تتحرك محاطة بحراستها ولمحت وجهاً مألوفاً داخلها هو وجه الدكتور محمود القاضى . ولوحت له مشجعاً ، وقال الدكتور القاضى : « سوف نتقابل فيما بعد بالتأكيد » . وانطلق موكبه مع من كانوا معه من الأسرى وسألنى الضابط الذى كان لا يزال بجانبى : « أظنك الآن عرفت ما هو الموضوع وأين نحن الآن ؟ » . ثم سألتى ما إذا كان يستطيع أن يقدم لى أى خدمة ، ورجوته ، إذا كان ذلك فى استطاعته ، أن يتصل بابنى تليفونياً ليبلغه أننى ذاهب إلى القاهرة . وقال أنه سيفعل (بكل سرور) . وسألنى عن رقم تليفونى وأعطيت له قائلاً : « أظن أن مباحث أمن الدولة لابد تعرف رقم تليفونى » . وقال أنه سيتصل ، ويبدو أنه لم يتمكن من ذلك . وبدأ اعداد القافلة التى تقرر أن أكون ضمنها فى الرحلة إلى القاهرة . كان مركزها سيارة « بيجو » من سيارات البوليس المصفحة والعتيقة . ووجدت معى فيها رفاقاً بينهم الأستاذ إبراهيم طلعت وهو نائب وفدى سابق وأديب وشاعر ومحدث ممتاز ، ثم الأستاذ عادل عيد وهو قاضى سابق وكان أحد النواب المستقلين البارزين . ووجدت أيضاً أحد قادة الحركة العمالية المقتردين ، وكان أيضاً نائباً سابقاً وهو الأستاذ أبو العز الحريرى . وبدأ موكبنا يتقدم على الطريق الزراعى فى اتجاه القاهرة .

وكانت الرحلة إلى القاهرة هي الشيء المخيف فعلاً في العملية كلها ، فقد كان جندي البوليس المكلف بقيادة السيارة نصف نائم . ويبدو أن اقتداح الشاي التي تناولها قبل بدء الرحلة لم تستطع أن تغلب على تعب وسهر يوم طويل ومرهق . كانت السيارة تتأرجح تحت قيادته وتوشك في بعض الأحيان أن تصطدم بسيارة الحراسة أماناً وبالموتوسيكلات المحيطة بها من كل جانب . وسألت عما إذا كان يمكن أن يقود السيارة غيره ، ولم يلتفت أحد لاقتراحى . وراح الموكب يتدفع بأقصى سرعة على الطريق إلى القاهرة . كانت السيارة محملة بأكثر من طاقتها العادية بالأسرى والضباط والجنود والمخبرين ، ولم يكن هناك مفر من الاستسلام للأمر الواقع ، ورحنا نتحدث فيما يجرى غير عابئين بأن كل كلمة نقولها مسموعة من هؤلاء المحيطين بنا . وسألنى الأستاذ إبراهيم طلعت عن تقديرى للموقف ، وكان ردى أن العملية كلها كما أراها من حولى تكشف حالة « انفلات اعصاب » . ورحنا نخمن فيما بيننا عن الوجهة التي يمكن أن يذهبوا بنا إليها . ولم نستطع أن نصل إلى ظن أكيد ، وطلبنا فتح جهاز الراديو ، علناً نسمع شيئاً يلقي ضوءاً على مصيرنا ، وفتحوا لنا جهاز الراديو فعلاً ، ولكن على محطة القرآن الكريم التي كانت على وشك أن تفرغ من إذاعة صلاة الفجر .

ولم تخل الرحلة من مواقف طريفة ، فقد صاح الأستاذ إبراهيم طلعت فجأة أنه لابد من إيقاف الموكب لأنه يريد أن ينزل لحظة من السيارة لحاجة يقضيها . وحين بدا له أن الاستجابة لطلبه ليست كافية ، صاح مرة أخرى يقول : « إننى أعانى من مشكلة بروتستانت ، وإذا لم أنزل من السيارة لحظة لما أريد النزول من أجله فأنى قد أموت ، وعليكم أن تتحملوا مسؤولية موتى » . وتوقف الموكب قرب أحد الحقول على الطريق الزراعى . ونزل الأستاذ إبراهيم طلعت لما يريد ، ثم أستاذ الموكب تقدمه ، وكان الصبح على وشك أن يطلع .

ووصلنا القاهرة حوالى الساعة السابعة . وسألنا ما إذا كان فى استطاعتنا أن نشترى بعض الصحف ، ورفض طلبنا ، وتنبأ الأستاذ إبراهيم طلعت أننا ذاهبون إلى نيابة أمن الدولة ، لكن موكبنا تجاوز الطريق المؤدى إليها . ومرة أخرى تنبأ الأستاذ إبراهيم طلعت بأننا قد نكون فى الطريق إلى سجن القلعة ، لكننا مرة أخرى تجاوزنا الطريق المؤدى إليه . وحين دخلنا إلى كورنيش المعادى فقد بدا واضحاً أننا فى الطريق إلى منطقة سجون طره . واستقر بنا المطاف أخيراً أمام سجن من سجون طره . كان سجننا جديداً ، ويبدو أنه - رغم سوء أحواله - بنى بمعمونة أمريكية ، وكان البحث لا يزال جارياً عن اسم له . ومن المفارقات أن الاسم المقترح له فى ذلك الوقت كان اسم « سجن السلام » .

وكننت قد تصورت أننا سوف نسجن كمعتقلين سياسيين ، وكان هؤلاء عادة يلقون فى السجون معاملة خاصة من حيث أنه كان يسمح لهم بالكتب والورق والأقلام وهكذا فلنى جئت فى حقيبتى ببعض الكتب ودفاتر المذكرات والأقلام . واكتشفت فور وصولنا إلى السجن أننى كنت غارقاً فى الأوهام . ففى صالة استقبال السجن صودر كل ما كان معى ومع غيرى من الكتب والأوراق والأقلام ، بل ومن الأدوية والمحافظ والنقود ، وحتى الملابس . سمح لكل منا بتغيير داخلى واحد وبمنشفة وبفرشة أسنان دون معجون لأن معجون الأسنان كان يجب أن يوافق على دخوله معنا أطباء السجن باعتباره نوعاً من الأدوية فى تقديرهم . وقد قيل لنا على أى حال أن أطباء السجن سوف يقرون فى اليوم التالى ما يلزم أى واحد منا من الأدوية ، بما فيها معجون الأسنان . والضفت حولى ونحن مازلنا بعد فى صالة استقبال السجن المحاطة من كل ناحية بالقضبان الحديدية - فإذا مصر كلها تقريباً . هناك : شخصيات بارزة فى الحياة العامة المصرية ، وساسة مشاهير ، واقتصاديون ، وكتاب ومثقفون كبار . . . قيادات ورموز لكل التيارات السياسية والفكرية فى الحياة المصرية كلها ولنى شتى منها . وكان هناك أيضاً رجال دين إسلامى . أما رجال الدين المسيحية الذين رأيتهم فى مديرية أمن الاسكندرية ، فلم يكونوا معنا . واقتادنى بعض الحراس إلى الزنزانة رقم (١٤) ، وكننت وحدى فيها . وتلفت حولى استكشف أحوالها : زنزانة صغيرة عليها باب من الحديد فى أهلاء قضبان تصل منها أصوات الضجة الجارية فى السجن . . صليل قضبان حديدية وصيحات مساجين ووقع أقدام حراس وقعقة سلاح . وكانت هناك عشرة مراتب من المطاط ملفاة داخلها وعشرة بطاطين تفوح منها رائحة الـ « د . د . ت . » . وكانت هناك حفرة فى ركن من الزنزانة تمثل دور الحمام فيها ، وفى ركن آخر كانت هناك مجموعة من الأوانى المصنوعة من الصاج . وتمددت على إحدى المراتب أفكر فى كل ما جرى ، وأحاول تمثل معانيه وأبعاده . ومضت ساعة أو أكثر قليلاً ، وسمعت صليل الباب الحديدى ومفتاحاً يدور فيه . ثم انفتح الباب عن جاويش يتبعه اثنان من الجنود ، أحدهما يحمل صفيحة علاها الصدا ، وآخر يحمل صفيحة أخرى ملأى بأرغفة الخبز ، وتغطى الاثنتين سحابة من الذباب . وسألنى الجاويش بحزم : « أين قروانتك ؟ » وقلت له : « ليس عندى قروانة » . وأشار بيده إلى كومة الأوانى المصنوعة من الصاج وقال لى : « هذه هى القروانات ، ولك واحدة فيها » . وسألته عما يريد بالضبط ، وكان رده : « أريد أن أعطيك طعام اليوم » . وكان واضحاً أنه يريد أن يعطينى بعضاً من العسل الأسود فى القروانة ورغيفين من الخبز . واعتذرت له شاكراً . ومع أنى كنت قد بدأت أشعر بالجوع ، فقد كان منظر المعروض على من الطعام كافياً لصد أى شهية . وقال الجاويش أننى إذا رفضت

استلام طعامي فسوف يخطر ضابط السجن يامتناعي . وقلت له أنه حر في إخطار من يشاء .
ويعد دقائق جاء أحد ضباط السجن يسألني : « لماذا لم تتسلم طعامك وليس هناك غيره
طول اليوم ؟ » وأضاف متلطفاً : « إنني أعلم أن هذه أول مرة لك في السجن ، ولكنك
سوف تتعود » . وقفزت إلى موضوع آخر ، فقد سأله : ما إذا كان سجنى سيكون انفرادياً
لأنى مازلت وحدى في الزنزانة ؟ » . وكان رده بالنفى ، وزاد تعلقه معى حين قال :
« الحقيقة أننا كنا نريد أن نجد لك رفاقاً يناسبونك » . وسأله : « أين الذين جاءوا معى من
الاسكندرية ؟ » وقال : « إن معظمهم فى الزنزانة رقم ١٣ ، ولكنها امتلأت عن آخرها » !
وأضاف أنه سوف يحاول أن يجد لى رفاقاً يناسبونى ! وغاب نصف ساعة ثم عاد ومعهم
الأستاذ إبراهيم طلعت والأستاذ كمال أحمد وهو من قيادات الحركة الناصرية الشابة ، وقال
لى أن الاثنين تطوعا لكى يسكننا معى فى نفس زنزاتى . ثم قال : « إن هناك بعضاً من
الشباب المتدينين عرفوا أنني معهم فى نفس السجن وطلبوا الإقامة معى لكى يناقشونى فى
بعض آرائى ، ولكنه أمهلهم لحين استئذانى فى أمرهم . وشكرته ورجوته أن يأتى بمن
يريد ، وجعلوا ، وكان بينهم أحد زعماء الطلبة المتدينين فى كلية الهندسة بجامعة القاهرة
واسمه « أكمل » ، وبدأ نوع من الحياة الجديدة المشتركة يسرى فى الزنزانة بعد ساعات من
الوحدة . ومضت ساعات ثم فتح باب الزنزانة بعد الظهر ، ودخل أحد الضباط يطلبنى
للخروج معه . وتعامل الأستاذ إبراهيم طلعت بأسرع مما ينبغى وقال : « هو الإفراج
بالتأكيد ... لا بد أنهم أحسوا بضغط دولية بشأنك فقرروا الإفراج عنك فوراً » . وقلت له
فى محاولة لتهدئة تفأؤله : « لا تسرف فى حسن الظن . إن من قرروا اعتقالى لابد أنهم
حسبوا مسبقاً ما يمكن أن يشهده القبض على من ردود فعل فى الداخل أوفى الخارج ،
وما داموا قد أقنعوا على هذه الخطوة فليس من السهل عليهم أن يعودوا عنها بهذه
البساطة » . وحملت أمتعتى - الغيار الداخلى والمتشفة وفرشة الأسنان - وتبع الضابط
الذى جاء لإستدعائى . وعند غرفة مدير السجن وجدت فى انتظارى ضابطاً بروتية لواء ومعهم
ثلاثة من الممداء . كانوا فى انتظارى ، وظهر أن الموضوع يتصل بطلب تفتيش شغتى
ومكتبى وبيتى الصغير فى الريف . وبدأت مسيرتنا فى موكب مسلح جديد فى اتجاه بيتى
ومكتبى فى الجزيرة وبعد أن تم التفتيش ، وصادروا بعض ما عثروا عليه من أوراق ، سألهم
مشيراً إلى بعد المسافة ومشقة الطريق إلى بيتى فى الريف ، وتساهلت ما إذا كان ممكناً
تأجيل ذلك إلى الغد لأنى متعب . لكن الأوامر كانت صارمة ، كما أن الإشارات المتبادلة
بين السيارة التى كنت فيها وبين قيادتها فى مكان ما كانت تصر على إتمام العملية
رقم (٥) . وكان اللواء المسؤول عن هذه العملية غير قادر على أن يجد لنفسه حيلة فى

هذه الأوامر الصارمة . ومرة أخرى أبديت نوعاً من الاحتجاج : « لم يكن هناك داع لهذه الحملات المسلحة كلها . لقد كان جندي واحد يكفي لتفتيش شقتي ومكتبي بدلاً من وضعهما كما حدث تحت احتلال عسكري كامل ، وبدلاً من الذهاب إليهما بموكب مسلح على هذا النحو ! » وسألت الضابط المكلف بالعملية : « ما هو الذي تبشون عنه بالضبط ؟ » وكان رده « أوراقتك السياسية » . وقلت له : « إن الكل يما فيهم الرئيس السادات يعرفون أنني منذ زمن طويل نقلت أوراقي السياسية التي أخشى عليها إلى خارج مصر » . وأضفت : « إذا كنتم تريدون أوراقي السياسية ، فلماذا لا تعيدوا إليّ جواز سفري الذي صادرتموه من أحد أدراج مكتبي أثناء التفتيش ثم تسافر معاً إلى الخارج لتعود بهذه الأوراق ! ؟ » ولم يعلق بشيء . كان قد صادر أيضاً بعض المراجع الإسلامية التي كنت أستخدمها أثناء عملي في كتابتي عن الثورة الإيرانية . والآن أضفت : « أرجو أن لا يكون بين التهم الموجهة إليّ تهمة انتمائي إلى الجماعات الإسلامية ؟ » . كان من بين الأوراق التي صادرتها أيضاً من شقتي مذكرة يراى حزب الوفد الجديد في اتفاقيات كامب ديفيد ، وكان مرفقاً بها بطاقة باسم الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين الذي أضاف إليها صاحبها بخطه عبارة « مع تحياتي » . كنت قد التقيت بالأستاذ فؤاد سراج الدين في جنازة إحدى قريباته ، وسألني أثناء موكب الجنازة ما إذا كنت قرأت بيان حزب الوفد الجديد عن اتفاقيات كامب ديفيد ، وأجبت بالنفي ، فأرسلها إليّ في اليوم التالي مشفوعة بطاقة منه . والآن كان الضابط المكلف بالتفتيش يريد مصادرة المذكرة . وبالطبع لم يكن أمامي ما أفعله إلا أن أتركه يصادرها ، لكنني حاولت أن أرفع بطاقة فؤاد سراج الدين المرفقة بها ، ومتعني من ذلك قائلاً : « إن البطاقة أهم من المذكرة نفسها » . وكان بيتي الريفي - حينما وصلنا إليه - تحت احتلال عسكري كبير آخر ، فقد سبقتنا إليه لوارى من محافظة الجيزة التي تتبعها الناحية التي يقع فيها ، وكان أكثر ما أسفت له حين وصلنا ساحة البيت أن لوارى البوليس داست بعض أحواض الزهور المحيطة به . وبدا اهتمامي بالزهور في تلك الظروف مدعاة للاستغراب . وشغل أحد الضباط المرافقين نفسه بإصدار الأوامر إلى جنوده الذين انتشروا تحت أشجار المانجو يأكلون ثمارها بأن يكفوا عما يفعلون . ورجوته بأن يتركهم كما شاءوا شريطة أن يتعلموا عن أحواض الزهور . وفي بيتي في الريف - وبينما ضباط القوة منهمكون في عملية التفتيش - عاد إليّ الإحساس طاغياً بالجوع ، واستاذنت ضباط الحملة ما إذا كان في استطاعتي أن أطلب طبقاً من البيض المقلّى ، وجاءني الطبق عائماً في السمن . وهكذا اضطرت إلى أن استأذن مرة أخرى ما إذا كان يمكن استبدال البيض المقلّى ببيض مسلوق لأن كثرة السمن في البيض المقلّى يمكن أن تحرك كل مشاكل المرأة والكلّي التي أعاني

منها . وجاعنى الأذن بالموافقة ، لكن التفتيش كان قد تم ، وصادر الذين قاموا به ما أرادوا مصادرته ، وبينه بعض كتب كارل ماركس ، وقلت للمرة الثانية ضاحكاً : « يبدو أننى هناك فى شفتى كنت متهماً بالتطرف الدينى ، والآن فإننى على وشك أن أتهم بالشيوعية » . ولم أسمع رداً ، وأسأذنت ما إذا كنت أستطيع أن أحمل البيض المسلوق وبعض أرغفة الخبز - التى جاءنى بها خفير البيت - معى لكى أأكلها فى السجن ما دام التفتيش قد انتهى . وبداننا رحلة العودة إلى طره ، ووصلنا هناك قبل منتصف الليل بقليل . وكنت منهكاً من التعب ، ولكنى كنت مصمماً على عدم التبرم أو الشكوى مهما كانت الأسباب . فلقد أحسست أن خيطاً رقيقاً يفصل ما بين إبداء الشكوى وإبداء الضعف . وهكذا فإننى فى الأيام الخمسة الأولى للسجن لم أتناول طعاماً غير خمس بيضات مسلوقة وخمس أرغفة عدت بها من بيتى الريفى . والغريب أنها اتسعت لاستضافة رفاقى فى الزنزانة أيضاً .



والحقيقة أن أكثر ما ساعدنى فى التجربة الجديدة على كل شيء هو شعور أحسست به منذ اللحظة الأولى للقبض علىّ ، وهو شعور الصحفى أولاً وأخيراً . لقد وجدت هذا الشعور يعطينى نوعاً من الانسلاخ عن الواقع . أحسست أننى مراقب يتابع الأحداث أكثر مما هو ضحية من ضحاياها . وكنت شديد الثقة - حتى فى تلك اللحظات الأولى - أننى سأكتب فى يوم من الأيام قصة كل ما جرى . وهكذا فإن الأسير فى العملية كلها تراجع ليفسح المجال للصحفى كى يتابع ويراقب ويتأمل ويربط أطراف الدراما التاريخية التى تتحرك حوله بصرف النظر عن أنه هو نفسه جزء منها . ولقد كان بعض رفاقى يدهشون من برودة أعصابى فى مواجهة ظروف أقل ما يقال فيها أنها كانت مزعجة ، ولم ينتبه أحد بالقدر الكافى إلى عملية الانسلاخ التى جرت بين الأسير وبين الصحفى . وهكذا رحت ساعة بعد ساعة أتأمل الحياة من حولى وأتابع حركتها دقيقة بعد دقيقة منذ تلك اللحظات الموحشة بعد منتصف ليلة ٣ سبتمبر .

وبقينا داخل الزنزانات لا نباحها لمدة أحد عشر يوماً . ولم تكن لدى أى منا معلومات من أى نوع عما يجرى فى الخارج . ولم يكن هناك مجال وسط تكلمنا البشرى داخل الزنزانات للقيام بأى حركة طبيعية . وقد حاولت أن أعوض نقص الحركة عن طريق القيام بشمارين رياضية واقفاً فى مكانى من الزنزانة . ولم يكن مسموحاً بالقهوة أو بالشاى . وكانت المياه المتاحة لنا محدودة . وحاول أحد شبان الجماعات الإسلامية معنا أن يعلمنى كيف أستطيع أن أستحم بكوب ماء لا أكثر . وكنا ننام على الأرض كل واحد منا فوق مرتبة

المصنوعة من المطاط ، وكانت المراتب متلاصقة تغطي أرضية الزنزانة تماماً . وكانت قضبان الزنزانة على الجزء العلوى من بابها الحديدى مفتوحة للغارات من الذباب بالنهار والناموس ليلاً . وكنت أقول لرفاقي ضاحكاً : « أسراب القاذفات تغير علينا نهائياً ، وأسراب المقاتلات تغير علينا ليلاً » . وبعد أربعة أيام جاءت مجموعة من الأطباء وصرحت لنا ببعض ما كنا نحتاجه من أدوية شريطة أن نثبت أن حاجتنا ماسة إليه .



كان البابا شنودة يوم ٣ سبتمبر موجوداً فى دير فى وادى النطرون . ولعل البابا كان يتوقع إجراء من الرئيس السادات ضده ، وذلك منذ اليوم الذى هاجمه فيه علناً لأول مرة فى اجتماع البرلمان يوم ١٤ مايو ١٩٨٠ . وكان البابا يعرف أن عدداً من كبار الأقباط المستفيدين من الانفتاح يؤيدون السادات ضده ، كما أنه كان يعرف أيضاً أن بعض رجال الدين المسيحي ، وفى مقدمتهم الراهب متى المسكين ، على اتصال وثيق بالسادات . وفى يوم ٣ سبتمبر عرف البابا أن مئات من الأساقفة والرهبان والقسس قد جرى اعتقالهم ، ولكن أحداً لم يكن قد اقترب من البابا نفسه حتى ذلك الوقت . وفى صباح ٥ سبتمبر عرف البابا أن الدير الذى يقيم فيه جرى تطويقه بواسطة قوات من البوليس والأمن المركزى . وكانت صحف الصباح تقول أن السادات سوف يتحدث فى نفس هذا اليوم عن الأوضاع الراهنة فى البلاد ، بما فى ذلك أسبابه لحركة الاعتقالات الواسعة التى قام بها . وأدرك البابا من فرض الحصار حول الدير الذى يقيم فيه أن هناك إجراء متظرواً ضده هو الآخر . وذهب الأنبا ايشواى - وهو سكرتير البابا - يسأل رئيسه ما إذا كان يريد مشاهدة خطاب الرئيس على التلفزيون . ورد الأنبا شنودة بأنه لن يفعل ، وأنه سوف يأوى إلى غرفته ليقرأ . وتولى الأنبا ايشواى مهمة متابعة خطاب الرئيس على شاشة التلفزيون . وهكذا سمع قرار السادات بسحب اعتراف الدولة بانتخاب البابا وبتعيين لجنة بابوية مؤقتة من خمسة أعضاء أبرزهم الأنبا صموئيل أسقف الخدمات ، لكى يتولوا مهام ومسؤوليات الكرسي البابوى . وتوجه الأنبا ايشواى إلى غرفة البابا متحرجاً لا يعرف كيف يبلغه النبأ ، لكنه وجد البابا على استعداد لتقبل ما هو أسوأ من العزل . وفور انتهاء خطاب السادات وصلت تعزيزات أخرى إلى الحصار المضروب حول الدير ، وتقدم قائد القوة الجليدية يقرع باب الدير ، وفتح له أحد الرهبان يسأله ماذا يريد ؟ فإذا هو يقول : « أنهم يريدون الأنبا ايشواى » . وذهب الأنبا ايشواى يسأل البابا ماذا يفعل ؟ وكان رد البابا : « اذهب معهم » . وأقبل باب الدير بعد خروجه ، وزادت حلقة الحصار حوله إحكاماً .

وبعد أكثر قليلاً من شهر واحد قتل الأنبا صموئيل جنباً إلى جنب مع الرئيس السادات في حادث المنصة ، وبدأ كثيرون من عامة الأقباط يعتقدون أن كرامات البابا بدأت تتجلى وتحل على الذين ظلموه أو ساعدوا ظالميه . ثم أضيف إلى أسطورة الكرامات عنصر آخر حين أصيب بالسكة القلبية صحفى قبطى تطوع لكتابة مقال عنيف ضد البابا شنودة فى جريدة الأهرام . وخرج البابا مرة واحدة فى فترة الحصار من الدير . وكان خروجه لحضور قداس جنازة أقيم فى الكاتدرائية الكبرى فى القاهرة على روح الأنبا صموئيل . وكان القداس مزدحماً بكبار الأقباط وموظفى الحكومة والمصلين . ومن المفارقات أن القداس الجنائزى أقيم باسم البابا الذى كان مبعداً عن كرسيه بقرار رسمى ، لكن سلطته الفعلية كانت غير قابلة للمزل .



ولم يكن فى استطاعتنا فى السجن أن نعرف ما الذى قاله السادات فى خطابه يوم ٥ سبتمبر أمام مجلس الشعب . وفيما بعد عرفنا أنه قال أن الإجراءات التى قام بها ضرورة « لأن عناصر معينة كانت تهدد وحدة وأمن البلاد » . كذلك لم نعرف ونحن فى السجن بأصدا ما حدث ، فى مصر أو فى العالم العربى أو فى العالم الخارجى . ولم نسمع كذلك بخروج وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية الأستاذ منصور حسن الذى ظل بعيداً عن كل إجراءات العملية برغم موقعه الرسمى ، كما أنه كان يرى أن الخلط بين السياسيين والجماعات الدينية فى عملية اعتقال واحدة يفتح جبهة واسعة ثم أنه يؤدى إلى تناقضات حتى فى تطبيق إجراءات الاعتقال ذاتها . ففى حين أن الشدة قد تكون مفهومة مع الجماعات الدينية ، فإن نفس هذه الشدة سوف يصعب تبريرها بالنسبة للسياسيين . وكان رأى السادات أن منصور حسن لا يفهم حقائق الموقف . وعلى أى حال فقد رأى صعوبة بقاءه فى مجلس الوزراء ، واقترح عليه أن يصبح وكيلاً لمجلس الشعب خصوصاً وأن المجلس سوف تكون أمامه فترة حافلة من النشاط .

وفى خطابه أمام مجلس الشعب فإن السادات استند فى كل إجراءاته على المادة ٧٤ من الدستور التى كانت متقولة بحروفها تقريباً من المادة ١٦ من الجمهورية الفرنسية الخامسة . كانت هذه المادة تعطى الرئيس - عند قيام حالة طوارئ - مفاجئة - سلطة تعطيل كل الضمانات الدستورية ، واتخاذ أى إجراءات يراها مناسبة لمواجهة حالة الطوارئ المفاجئة . كان ذلك دستور ديغول ، ومع ذلك فقد استعمل المادة ١٦ فيه مرة واحدة ولمدة أربع وعشرين ساعة لا أكثر خلال مظاهرات صيف ١٩٦٨ . وقد أنهى العمل بها فور عودته

من لقاء سريع أجراه مع قادة الجيش الفرنسى فى ألمانيا . وعندما طبق السادات هذه المائدة المتولدة عن دستور دييجول ، فإن مصر لم تكن فيها حالة طوارئ مفاجئة . ولم يكن السادات قد اكتفى باعتقال ثلاثة آلاف شخص صباح يوم ٣ سبتمبر فقط ، وإنما كان قد أجرى عملية « تطهير » بين أساتذة الجامعات وبين الصحفيين ، كما أنه حدد إقامة بابا الأقباط فى دير فى الصحراء ونقل سلطته إلى لجنة معينة بقرار منه .

ولعل السادات أدرك أنه رغم التصفيق الذى سمعه فى برلمانه - فإن الجماهير الواسعة فى مصر وفى العالم العربى وفى العالم الخارجى - لم تكن مقتنعة بكل ما ساقه من مبررات لإجرائه . وهكذا فإنه قرر أن يعقد مؤتمراً صحفياً بشرح فيه دواعيه لممثلى الصحافة المحلية والأجنبية . وعقد المؤتمر فعلاً يوم ٧ سبتمبر فى بيته فى ميت أبو الكوم التى كان قد ذهب إليها ليستجم بعد ما قام به من إجراءات واسعة وعنفية . وحضر المؤتمر عدد من الصحفيين الأجانب . ومن سوء الحظ أن السؤال الأول فى المؤتمر كان عنى . واستشاط السادات غضباً ، ولم تكن بداية سهلة . لكن السؤال الثانى جاء ليحدث انفجاراً مدياً . كان السؤال الذى وجهه مندوب محطة « أى . بى . سى . » الأمريكية هو : « سيادة الرئيس إنك كنت فى الولايات المتحدة قبل أقل من أسبوع ، فهل أعطرت الرئيس ريجان بما تتوى عمله ؟ » ولقد السادات أعصابه كلها مرة واحدة وتوجه إلى صاحب السؤال وكل عضلات وجهه مشدودة بالانفعال قائلاً : « لولم تكن هنا فى بلد حر كنت أخرجت مسدسى وضربتك بالنار » . وكان المشهد بالغ الغرابة حتى بالنسبة لبعض أفراد أسرة السادات الذين كانوا على أطراف المؤتمر الصحفى يشاهدون وقائمه . بل أن صغرى بناته خرجت من المؤتمر والدموع فى عينها . ولعل أكثر ما أثار الرئيس السادات هو أنه وجد أن الأداة التى استعملها ، وهى التلفزيون - خصوصاً فى الغرب - تتخلى الآن عنه ، بل تنقلب ضده . لم يعد فى استطاعته أن يظهر الآن تحت أضوائها باعتبارها « النجم اللامع » الذى حاول أن يكونه . الآن كان تحت الأضواء وأمام العدسات يوضع فى الموضع الحرج ، وأحس أنه يظعن فى ظهوره وفى الميدان الذى اختاره بنفسه .

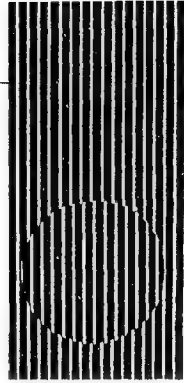
□ .

ولقد قرر أنه إذا كانت إحدى الفرص قد أفلتت منه فإن فى مقدوره استعادتها بفرصة ثانية . وهكذا قرر أن يتوجه بحديث حميم إلى الأمة على نمط أحداث روزفلت المشهورة بجانب المدفأة . وفى يوم ١٥ سبتمبر ظهرت صورته على شاشات التلفزيون أمام الأمة كلها يتحدث ويريد أن يبلو حديثه وكأنه من القلب . لكنه لم يلبث أن شرد من موضوع إلى

آخر ، وكان أدلؤه مما يدعو إلى الرثاء . خصص ساعة كاملة من حديثه لمهاجمة فؤاد سراج الدين وراح يتحدث عن « هذا الباشا الإقطاعي الذي ولد وفي فمه ملعقة من ذهب ، وعاش حياته كلها غارقاً في الترف » ، ثم راح يقارنه بلويس الثامن عشر وبأسرة البوريون الذين عادوا بعد الثورة ، لم يتعلموا شيئاً ولم ينسوا شيئاً . ثم مضى لمدة ساعة أخرى ثانية في هجوم مباشر على موجهاً إلى خمسة إتهامات : أولها إدعائه بأنني ملحد وأنني اعترفت له بذلك بنفسى . ثم أنني في كتابي عن الثورة الإيرانية قلت : « أن التيار الاسلامي هو موجة المستقبل » (ولم يكن ذلك صحيحاً بشقيه ، ومع ذلك فقد بدا غريباً أن يلصق بي تهمة الإلحاد والتشيع للجماعات الإسلامية في نفس اللحظة) . وكان الإتهام الثاني أنني صديق للملوك والرؤساء في العالم العربي وخارجيه ، وأن هذا يجعل مني مركز قوة . والثالث أنني كوّنت ثروة من عائد كتيبي التي هاجمت فيها مصر دون أن يظهر نموذجاً واحداً يعزز به دعواه في إتهامي بالهجوم على مصر . والرابع أنني أعطيت للعالم الخارجى صورة مشوهة عن مصر (مرة أخرى دون أى دليل أو نموذج عملي يؤيد إدعائه) . والإتهام الخامس أنني كنت أرتب مع فؤاد سراج الدين إصدار جريدة تنطق بلسان الوفد ، ويدولى أن الدليل على هذا لم يزد عن بطاقة فؤاد سراج الدين التي وجدت مرفقة بمذكرة حزب الوفد الجديد عن اتفاقيات كامب ديفيد والتي جرت مصادرتها أثناء تفتيش مكنتي . وزعم أنني كنت أتردد على بيت فؤاد سراج الدين ، في حين أنني في الواقع لم ألتق بالرجل في السنوات الأخيرة غير مرات عارضة كان معظمها خلال جنازات أقارب أو أصدقاء مشتركين .

ثم اتجه السادات إلى الجماعات الدينية ، وكانت تلك زلة كبرى . وقد ركز هجموه على الشيخ المحلاوى - على سبيل المثال . وأعاد إلى الأذهان أن الشيخ المحلاوى كان قد هاجم في مواظله أسلوب حياة الرئيس السادات المترف ، كما أنه هاجم زوجته السيدة جيهان . ثم وصل السادات إلى قمة العصبية حين قال : « والآن هذا الرجل ملقى في السجن كالكلب » . إن هذا التعليق العصبى أحدث رد فعل بالغ السوء ، فلم يكن مفترضاً أن يهاجم رئيس الدولة على هذا النحو خصوصاً له أغلق عليهم بالفعل بوابات سجنونه . وأضاف السادات إلى السوء سوءاً آخر حين راح يسخر من الجماعات الدينية ومن الفتيات المحجبات وشبه أرديتهن بأنها « كالخيام المتحركة » . ثم سخر من أصحاب اللحية ناسياً أن محمداً رسول الله ﷺ كان ملتحيًا . وهكذا فإنه بعد حديث طويل تشعب على قرابة أربع ساعات ، كان السادات قد أساء إلى نفسه مرة جديدة إضافة إلى إساءاته السابقة حين حاول أن يشرح للناس معنى ما أسماه هو « ثورة ٥ سبتمبر » . لقد ترك الناس حيارى في فهم

تصرفاته ، وأكثر من ذلك ترك لديهم انطباعاً سيئاً عن حالته المصيبة . كان قد فقد مصداقيته تماماً ، وكذلك حدث لتنظيمه كله . وبدأ الناس في مصر يديرون مؤشرات أجهزة الراديو في بيوتهم نحو محطات الإذاعة الأجنبية يحاولون عن طريقها معرفة أى شيء عن حقائق مايجرى في بلدهم .



٦ أكتوبر

كان أحد الذين أداروا مؤشرات أجهزة الراديو فى بيوتهم نحو محطات الإذاعة الأجنبية - شاب برتبة ملازم أول فى القوات المسلحة المصرية هو : « خالد الاسلامبولى » . كان عمره أربعة وعشرين عاماً حينما ظهر لأول مرة على صفحات التاريخ يوم الأربعاء ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ - وكان هذا اليوم من أيام المقادير بالنسبة له ولمصر . فى الساعة العاشرة والربع من صباح ذلك اليوم استدعى الملازم أول الاسلامبولى إلى مكتب قائد وحدته الرائد مكرم عبد العال من قيادة اللواء ٣٣٣ بسلاح المدفعية . كان الرائد مكرم يقول للاسلامبولى إن الاختيار قد وقع عليه للاشتراك فى العرض العسكرى الذى يجرى يوم ٦ أكتوبر احتفالاً بذكرى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وقيل له إنه سوف يقود وحدة من ١٢ مدفعاً تقودها جاراتها فى طابور العرض . وطلب الملازم الاسلامبولى إعفاهه من هذه المهمة . وكان علره أنه قد رتب أموره لقضاء أجازة عيد الأضحى مع أسرته فى بلدتهم « ملوى » فى صعيد مصر (كان عيد الأضحى يبدأ يوم ٨ أكتوبر) . ورفض الرائد مكرم عبد العال أن يستجيب لاعتذار الاسلامبولى . ولم يكن أمام الاسلامبولى سوى أن يقبل ، وأضاف أمام الرائد مكرم عبد العال قوله - بعد الرضوخ للأمر :- « لتكن مشيئة الله » .

ولم تلفت هذه العبارة نظر الرائد عبد العال ، ولم يكن فى ظاهر الأمور ما يدعوها للفت نظره . كان كل ما يراه من الملازم الشاب الواقف أمامه أنه ضابط صغير متدين ،

لا تلحق به شبهة ، ثم هو يقبل بعد تردد أمراً عادياً صدر إليه . لكننا الآن نعرف أنه في ومضة الزمن الخاطفة التي أعلن فيها الاسلامبولي قبوله « ولتكن مشيئة الله » فإن فكرة اغتيال أنور السادات لمعت في ذهنه مع تصميمه على أن يقوم بتنفيذها بنفسه .



كيف وصل هذا الشاب إلى هذه اللحظة الخاطفة وإلى هذه الفكرة التي لمعت في ذهنه وإلى القرار الذي آلى على نفسه تنفيذه ؟

كل ما كان يعرفه عن نفسه هو أنه كان ينتمى إلى جماعة من الأصوليين الإسلاميين ، تسبح في التيار العريض والعميق للحركة الإسلامية - وهي الجماعة الإسلامية . كان نشاطها كله الآن تحت الأرض ، لكنها كانت بانتمائها إلى التيار الإسلامي الأصولي وحركته المتقدمة عريضاً وعميقاً عبر التاريخ - تعود إلى جذور بعيدة في الفكر الإسلامي . كان التيار الأصولي الإسلامي باستمرار أيضاً يتدفق موجات بعد موجات . وكانت كل موجة منها تأخذ شكلاً وأسلوباً ومنطقاً يتسق مع أشياء في موجات غيرها ، ويختلف مع أشياء . وفي العصر الحديث في مصر فقد كان هذا التيار يرتبط بأفكار كبار السلفيين المحدثين : جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده - ثم برشيده رضا وجريدته « المنار » ، ثم بحسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين ، ثم بصالح سرية وشكري مصطفى وجماعة التكفير والهجرة - والآن كانت هناك موجة جديدة تتبع من نفس الأصولية ولكنها تختلف عن أي مرة سابقة جسد فيها هذا التيار نفسه بحركة أو بعمل . كان الاختلاف هذه المرة يمتد حتى إلى شكل التنظيم . فلم تكن هناك هذه المرة تنظيمات على شكل الخلايا التقليدية التي مرصتها التنظيمات السابقة ، فالجماعات الجديدة اتخلت لنفسها شكلاً تنظيمياً محدثاً وهو شكل العقود . . وهو شكل يعطى مرونة أكثر في الإتصال ويمطى سهولة أكثر في قطع الإتصال . المناقيد كلها مدلاة من أصل واحد ، ولكن قطع أي عقود منها لا يؤثر على الأصل . ثم إن قصف أي حبة من أي عقود لا يؤثر على تركيب بقية العقود . كان ذلك شيئاً مختلفاً عن تنظيم الخلايا ، شيئاً قريب الارتباط ، يعيدله في نفس الوقت . وكان التيار الأصولي الإسلامي ما زال يتدفق ، وكان تكوين الجماعات في داخله أشبه ما يكون بظهور جزر في مجرى ، والجزر موجودة في المجرى ولكنها غير متصلة بجسور بينها ، ولكن مياهها تحيطها جميعاً . وبالتأكيد فقد كانت هناك اتصالات بين المناقيد وبين الجزر ، لكن هذه الاتصالات أيضاً لم تكن تأخذ شكلاً تنظيمياً ، وإنما كانت تتم بين أمراء المناقيد وبعضهم ، وغالباً ما كانت تتم في المساجد أثناء أداء الصلوات ، وغالباً ما كان الاتصال همسات بتمتمات الشفاه تبدو لأي مراقب من

بعيد وكأنها همسات دعاء . وعلى أى حال فقد كانت كل واحدة من الجماعات الاسلامية تحت إشراف أمير جماعة ، وكان تحت أمير الجماعة مجلس للشورى يضم ممثلين لكل عقود من المعتقد . وفي الفترة الأخيرة فقد بدا أن بعض الجماعات بتأنيدها قد اختارت لنفسها اسماً عاماً هو اسم « الجهاد » ، وليس واضحاً من كل ما جرى من تحقيقات حتى الآن ما إذا كانت هناك قيادة واحدة لكل الجماعات التي التزمت بالخط العام للجهاد .



وكان خالد الاسلامبولي يتذكر بطريقة غير محددة أن همساً جرى في أوساط العقود الذي يتنمى إليه بأن الجماعة الإسلامية قد حكمت على الرئيس السادات بالموت لخروجه عن حدود الإسلام . وكان يتذكر أيضاً بنفس الطريقة غير المحددة أن سؤالاً نظرياً قد طرح على مفتي الجماعة - وهو الدكتور عمر عبد الرحمن على عبد الرحمن - يقول « هل يحل دم حاكم لا يحكم طبقاً لما أنزل الله ؟ » - وكان الرد نظرياً كالسؤال نفسه هو : « نعم ، يحل دم مثل هذا الحاكم لأنه يكون قد خرج إلى دائرة الكفر »^(١) .

كان كل هذا الهمس يجرى في المساجد حيث تحدث لقاءات المتأقيدات مرات ، ولقاءات أمراء الجماعات مرات أخرى . وكانت الجماعات الإسلامية قد قسمت المساجد إلى ثلاثة أنواع : أولها - « المساجد الضرا » وهي المساجد التي بنيت حسب اعتقادهم لأغراض دنيوية (ملك يريد تخليد اسمه ، أو أسرة غنية تريد تخليد ذكراها) . وكان أفراد الجماعات الدينية يتجنبون هذه المساجد الدنيوية لأن وجودها لم يكن مؤسساً على عقيدة دينية خالصة ، حتى وإن اشتهرت هذه المساجد بأسماء إسلامية بارزة . كان التار مسلمين في القرون الوسطى ولكنهم كانوا مسلمين بالاسم فقط . وكانت معظم المساجد الكبرى في القاهرة تنتمى إلى هذا النوع من المساجد . . وكان النوع الثاني هو « المساجد المجهولة » ، وهي المساجد التي لا يعرف أحد من بناها ولأى سبب ؟ ولقد أعطيت لهذه المساجد ميزة الشك ، وبالتالي فإن الجماعات الإسلامية لم تقاطعها ، ولكنها لم تكن تتحسس لها . . وأما النوع الثالث من المساجد والتي كانت تتحسس لها الجماعات

(١) حوكم الدكتور عمر عبد الرحمن مع خالد الاسلامبولي وزملائه بتهمة الاغتيال ولكنه يرى فيها لأن السؤال الموجه اليه كان نظرياً كما أن الاجابة عليه كانت نظرية . ثم انه بعد ذلك قدم للمحاكمة مع أربعمائة آخرين من جامعات الجهاد بتهمة التأثير العام للخط نظام الحكم . والدكتور عمر عبد الرحمن ضربه وقد قام بالتدريس لبعض الوقت بالملكة العربية السعودية ويبدو أن أحواله المالية كانت لا بأس بها هناك ، فقد وجد في شقته بعد تفتيشها مبلغ ٢٠ ألف دولار .

الإسلامية ، فإنه النوع الذى كانوا يسمونه « مساجد التقوى » ، وكانت فى معظمها مساجد جديدة وصغيرة ، تقع أغلب الأحيان فى أحياء فقيرة فى المدن أو فى الريف ، وكانت تحمل أسماء ذات معنى مثل « النور » و « الأنوار المحمدية » و « مجد الإسلام » و « هدى الإسلام » إلخ . كانت هذه هى المساجد التى يؤمها أعضاء الجماعات الإسلامية ويثقون فى نقائهم ، وفيها سرت لأول مرة همسة « إن السادات يجب أن يموت » . وكان الملازم أول الاسلامبولى بين من سمعوا هذه الهمسة . ثم إنه كان أيضاً يعرف بأمر الفتوى ، ويشعر أن تنفيذ هذه الفتوى يقع على عاتق واحد من العقائيد التى يحتمل أن تكون موجودة فى القوات المسلحة ، لأن مثل هذه العقائيد - إذا وجدت - لديها الفرصة أكثر من غيرها للوصول إلى الرئيس . وكان خالد الاسلامبولى أيضاً يعرف بطريقة غامضة أن هناك ضابطاً كبيراً فى عتقوده ، لكنه لم يكن يعرف اسمه ولا رتبته ولا فى أى فرع من فروع القوات المسلحة يخدم .



ولد خالد الاسلامبولى فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٧ فى مدينة ملوى بصعيد مصر ، وكان والده أحمد شوقى فى الستين من عمره سنة ١٩٨١ . وكان محلياً بالإدارة القانونية بشركة السكر بنجع حمادى . وكان أحمد شوقى قد تزوج سنة ١٩٥٢ من عروس تصغره بخمس سنوات اسمها قدرية ، وورث منها بأربعة أبناء ، اثنان من البنات واثنان من الذكور ، وكان خالد هو الابن الثانى لهما . وكان الابن الأكبر بينهم واسمه محمد - عمره ٢٦ سنة عام ١٩٨١ - فى السنة النهائية بكلية التجارة فى جامعة أسيوط ، وكانت الابنة الكبرى أنيسة - عمرها ٢٨ سنة عام ١٩٨١ - قد تخرجت من المعهد التجارى بأسيوط وتزوجت من موظف فى وزارة الشؤون الاجتماعية وذهبت لتعيش فى مصر الجديدة . وكانت الابنة الصغرى سميرة قد حصلت على بكالوريوس التربية من جامعة أسيوط ثم تزوجت من محاسب يعمل فى شركة المقاولين العرب . وكان الجو العام فى محيط الأسرة محافظاً ، وكان الإحساس الوطنى فيه ظاهراً (يلاحظ أن زواج أحمد شوقى وقدرية تم فى سنة ١٩٥٢ ، وهى سنة الثورة المصرية ، كما أن اسم خالد هو نفسه اسم أحد أبناء جمال عبد الناصر ، وقد شاع اختيار هذا الاسم للأبناء بعد بروز دور جمال عبد الناصر فى الثورة المصرية ، وخصوصاً فى أعقاب حرب السويس) .

ومن المفارقات أن أول مدرسة دخلها خالد الاسلامبولى كانت مدرسة تيشيرية فى ملوى ، وهى مدرسة « نوتردام » . ثم التحق بعدها بمدرسة أنشأتها شركة السكر فى نجع

حمادى . ثم قضى سنتين الدراسة الثانوية فى مدرسة العروية التى كانت أيضاً فى الأصل مملوكة لأحدى البعثات التبشيرية الأمريكية . وكان حلم خالد دائماً أن يصبح طياراً فى السلاح الجوى . وعندما لم ينجح فى امتحان القبول لكلية الطيران ، فإنه دخل مدرسة المدفعية وتخرج بامتياز سنة ١٩٧٨ . والتحق خالد بإحدى وحدات المدفعية المتمركزة بمعسكر هاكستيب (اسم جنرال أمريكى أقام هذا المعسكر أيام الحرب العالمية الثانية) قرب مطار القاهرة . وكان وجود خالد الاسلامبولى فى هذا المعسكر يتيح له فرصة أن يذهب فى عطلة نهاية الأسبوع (مساء الخميس ونهار الجمعة) . إلى بيت شقيقته فى مصر الجديدة . وكان هناك يقوم بغسل ملابسه بنفسه ، ثم يأخذها نظيفة معه صباح السبت إلى معسكره . ولقد أثبت هذا التواجد فى مصر الجديدة أهميته وفائدته فيما بعد .



ولقد أصبح ممكناً الآن تقصى مقدمات عملية اغتيال الرئيس السادات على أساس تقرير أعده اللواء حسن أبو باشا ، الذى كان مساعداً لوزير الداخلية (ثم أصبح وزيراً للداخلية) . ويتضح من هذا التقرير ومن بعض استجابات المتهمين فى قضية الاغتيال أن حديثاً دار فى بعض العناقيد - ومنها عنقود خالد - فى وقت ما من بداية سنة ١٩٨١ (أوأخر يناير - أوأول فبراير) حول ضرورة اغتيال أنور السادات . ويبدو أنه كان بين الذين شاركوا فى هذا الحديث كل من محمد عبد السلام فرج عطية وهو عضو بارز فى الجماعات الدينية ، والمقدم عبود عبد اللطيف حسن الزمر وهو الضابط الكبير الذى كان خالد يعرف بوجوده فى عنقوده وإن لم يعرف اسمه حتى سبتمبر ١٩٨١ . كان الحديث الذى دار فى ذلك الوقت لا يقتصر على مجرد اغتيال السادات ، ولكن كان الاغتيال فى نظر الذين تحدثوا عنه مقدمة للاستيلاء على السلطة فى مصر بعد الخلاص من أنور السادات .

وكان عبود الزمر ينحدر من أسرة تعيش فى قرية قريبة من استراحة القناطر التى كثيراً ما كان يقيم فيها الرئيس السادات . وأثناء الحديث فيما يبدو وفيما تقول به المعلومات فإن الزمر عرض اقتراح أن يحاول اغتيال السادات فى استراحة القناطر ، وأن وجود قريبته بالقرب منها قد يسهل هذه العملية . لكن رأى استقر على أن الاستراحة محاطة بحراسة قوية ، وأن هجوماً مباشراً عليه قد لا تتاح له فرصة النجاح . وعلى فرض أن مثل هذا الهجوم أمكن تدبيره ، فلم يكن هناك ضمان لعدم إفلات السادات سليماً من العملية . وجرى البحث أيضاً فى احتمال ضرب الهليكوبتر التى يركبها السادات بصاروخ مضاد بينما هى تهبط فى الاستراحة ، لكن الفكرة أيضاً بدت غير مضمونة . وطرحت أيضاً للبحث فى ذلك الوقت

فكرة دخول طائرة يستقلها أحد أعضاء الجماعة من الطيران - إلى منطقة العرض العسكري السنوى يوم ٦ أكتوبر ، ثم انقضاضها على المنصة بصواريخها ، ومرة أخرى لم تبد الفكرة مضمونة - وهكذا تأجل البحث إلى ظروف تكون أكثر ملائمة .



هكذا كانت الإشارة أول مرة إلى فكرة تنفيذ اغتيال السادات أثناء العرض العسكري السنوى فى ٦ أكتوبر . هناك - فى رأى الذين كانوا يمحنون - كان وجود الرئيس وقيادات حكمه وأركان نظامه - مؤكداً وظاهراً للعيان . ولم يكن خالد الاسلامبولي داخلًا فى دائرة هذا البحث ، ولكن بعض الهمس الذى دار حوله وصل إلى سمعه واستقر فى عقله الباطن . هناك فى الزوايا المجهولة للعقل الباطن كان الاغتيال مقررًا ، وكان العرض العسكري السنوى يوم ٦ أكتوبر فرصة لتنفيذه . والآن فجأة ألقت المقادير أمامه بكل شيء : القرار والفرصة والجو العام الملائم - من وجهة نظره .

قال خالد الاسلامبولي أثناء استجوابه : « لقد ترددت فى الاشتراك فى العرض العسكري ، ثم وافقت بعد إلحاح الرائد مكرم عبد العال . لقد خطرت فى ذهني فبعضه أن إرادة الله شامت أن تتيح لى أنا هذه الفرصة لتنفيذ هذه المهمة المقدسة » . والسؤال المهم هو : « هل تلقى خالد الاسلامبولي أمراً محدداً بأن يحاول الاغتيال ، أو أنه كان على علم بالاتجاه العام فى عقوده ؟ وبمباراة أخرى هل كان القرار الذى أدى إلى الاغتيال منه وحده ، أو أنه شارك فيه مع آخرين ؟ » . ومن الملفت للنظر أن هذا السؤال لم يستوف حقه أثناء التحقيقات مع خالد ، وكان السبب هو أن السلطات العسكرية أرادت أن تجعل محاكمات خالد ورفاقه من ضباط الاحتياط والصف - قضية عسكرية بحتة عن إحساس عميق بأن الاغتيال أثناء العرض وفى وسط الجيش كان ماساً بالهوية العسكرية ، وبالتالي فإن العدالة يجب أن تكون عسكرية . وكان الخوض بعيداً بطبيعة علاقات التنظيم ، واتساع مدى هذا التحقيق بدخول عناصر مدنية فيه ، يمكن أن ينقل الاختصاص إلى نيابة أمن الدولة . وهكذا فإن التحقيق العسكري ركز على نقطة الاغتيال وحدها ، دون تركيز كافٍ على نقطة التنظيم . وترتب على ذلك أن الصورة الكاملة للدواعى التى شكلت موقف خالد الاسلامبولي وصنعت قراره - ليست واضحة تماماً .

ولقد أعطى خالد الاسلامبولي ثلاثة أسباب محددة رداً على سؤال واحد هو : « لماذا قررت اغتيال الرئيس السادات ؟ » كان السبب الأول هو « أن القوانين التى يجرى بها

الحكم في البلاد لا تتفق مع تعاليم الإسلام وشرائعه ، وبالتالي فإن المسلمين كانوا يعانون كافة صنوف المشقات » . وكان السبب الثاني هو « أن السادات أجرى صلحاً مع اليهود » . وكان السبب الثالث هو « اعتقال علماء المسلمين واضطهادهم وإهانتهم » . وإذا ترجمت هذه الأسباب من لغة الرمز الدينية إلى لغة حياة كل يوم : فإن السبب الأول يصبح هو تردى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلاد . والسبب الثاني يصبح اتفاقيات كامب ديفيد . والسبب الثالث يصبح حملة الاعتقالات الارهابية الواسعة التي قام بها النظام في ذلك الوقت . ولعله أن يكون هناك سبب رابع يتصل مباشرة بالسبب الثالث ، وهو أن محمد - الشفيق الأكبر لخالد - كان أحد الذين قبض عليهم ضمن حملة الاعتقالات الكبيرة يوم ٣ سبتمبر ، وكانت الشبهة فيه قائمة على أساس أنه من المتدينين المتطرفين .



كان خالد الاسلامبولي نفسه على موعد في ملوى يوم ٣ سبتمبر بالذات . فقد بحث إليه والده بخطاب يقول له فيه إنه ينوى إضافة حجرة إلى بيته في قطعة أرض فضاء وراءه يملكها ، وأنه يريد إذا استطاع أن يجيء ليساعده في ذلك ، ويشارك معهما ابنه الأكبر محمد . وعندما وصل خالد إلى بيت والده لم يجد هناك غير والدته وإحدى شقيقاته البنات ، وكلاهما كانت تلرف الدموع . وقالت له والدته إن البوليس جاء فاعتقل محمد في منتصف الليل وأنهم انتزعوه من البيت دون أن يسمحوا له بطعام أو شراب أو ملابس . ولم تكن الأم تعرف أين ذهبوا بابنها . ولكن الأب كان قد خرج من البيت يحاول أن ينسقط الأخبار . وبكى خالد وهو يسمع رواية أمه عن اعتقال أخيه . كان يعرف أن أخاه واجه مشكلة مع البوليس قبل عدة شهور عندما اتهموه بأنه مَرْق إحدى صور الرئيس السادات المعلقة في المحطة . كذلك فإن محمداً كان موضع شبهة من البوليس لأن وجوده في مكة للحج في ديسمبر ١٩٧٩ تصادف مع الهجوم الذي قاده إحدى الفرق الدينية بقيادة جهيمان العتيبي من أجل احتلال الحرم الشريف . ويحتمل أن يكون محمد هو الذي أعطى لخالد نسخة من كتاب العتيبي « الرسائل السبع » التي وجد فيما بعد في حوزته . كان محمد شاباً متديناً ، وقد تعطل في دراسته سنة كاملة لاشتراكه في معسكر ديني . وفيما بعد فإن والدته خالد ذكرت أن ابنها - خالد - راح يحاول تسكين خواتمها قاتلاً لها : « إن هناك نهاية لكل ظالم » . ثم صحبها معه في عودته إلى القاهرة في محاولة للتسرية عنها ، وإيضاً على أمل أن يرتب لها زيارة لابنها المعتقل (كان ضمن المعتقلين في ليمان طرة) . وذهبت معه إلى القاهرة ونزلت ضيفة على ابنتها في مصر الجديدة ، ولم تستطع أن تنسى ، ولا استطاع خالد

أن يرتب لها زيارة لابنها ، فقد كانت الزيارات ممنوعة لجميع المعتقلين ، وبينما كانت والدته خالد تقيم في مصر الجديدة ، بدا لها أن ابنها مشغول بالكامل في شؤنه . وقد أرجعت ذلك إلى ما كانت تعرفه من أنه كان يستعد لدخول امتحان الترقية لرتبة أعلى .

وبالتأكيد فإنها لم تكن تعرف أيضاً بأمر ما كتبه خالد بخط يده في دفتر مذكرات كان يحتفظ به ويسجل عليه ما يعجبه من مآثورات القول . في ذلك اليوم كتب خالد في دفتر مذكراته ما نصه : « إن الغنيمة الكبرى لأى مؤمن وخلصه هي أن يقتل أو يُقتل في سبيل الله » .



وليس هناك شيء محدد معروف عن الطريقة التي قضى بها خالد بقية يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ ، عندما قبل بعد تردد ذلك الأمر الذي صدر إليه بالاشتراك في العرض العسكري . لكنه من الثابت أنه اشترك في صباح اليوم التالي - ٢٤ سبتمبر - مع وحدته في تجربة لطاير العرض العسكري . ومر بطاير مدافعه وجاراتها من أمام المنصة الرئيسية في ساحة العرض . كانت المنصة خالية في هذا اليوم - ولكنها في يوم العرض نفسه لن تكون خالية ، وإنما سوف تكون ملأى كلها بالسادات وأركان نظامه . ولقد قرر خالد الأسلامبولي أثناء التحقيق معه أنه درس ساحة العرض أثناء اشتراكه في طاير التجربة . درس خط سير العرض العسكري والمسافة بينه وبين المنصة الرئيسية ، وفكر في خطة هجوم وجد تنفيذها ممكناً . كان كل ما تحتاجه المخطط هو الجسرة أولاً ، ثم اثنان أو ثلاثة من الأفراد يساعده فيها . وبعد تجربة العرض ذهب - كما هي العادة في نهاية كل أسبوع - إلى بيت شقيقته ، وجلس مع أفراد الأسرة بما فيهم والدته ، وكان يبلو عليه في بعض اللحظات أنه مستغرق في تفكير عميق .

وفي الساعة السابعة من مساء يوم الجمعة ٢٥ سبتمبر توجه خالد لمقابلة عبد السلام فرج - المسؤول الرئيسي لمنقوده - ليفتح أمامه عقله وقلبه . وتم اللقاء في بيت صديق لعبد السلام فرج ، الذي ترك بيته لأسباب لم تكن واضحة ليقم في بيت هذا الصديق . كانت إحدى ساقى عبد السلام فرج في الجبس لعلاج كسر أصيبت به ، وهناك رأى يقول إنه في الواقع كسر رجله عندما حاول أن يهرب على عجل من بيته بعد سماعه بالإنباء الأولى لاعتقالات ٣ سبتمبر . والآن ذهب خالد لمقابلة عبد السلام فرج وليروى له كل شيء : الأمر الذي صدر له بالاشتراك في العرض العسكري ، والفكرة التي برقت في خاطره

باغتيال السادات في هذه المناسبة ، ثم نتائج دراسته لساحة العرض بنفسه أثناء اشتراكه في تجرية الطابور . ثم انتهى خالد إلى الطلب الذي جاء لفرج من أجله . كان لخالد سؤالان محدلان بعد ذلك ؟ وهما : ما رأى عبد السلام فرج في الفكرة أساساً ؟ وهل يستطيع أن يجد من يساعده فيها - شخصين أو ثلاثة من المؤثوقين ؟



إن محمد عبد السلام فرج هو الشخصية « المفتاح » لكل الترتيبات العملية لتنفيذ خطة اغتيال السادات . كان عبد السلام فرج هو قائد العقود الذي ينتمى إليه خالد الاسلامبولي ، ولعله كان أكثر من ذلك ، فإن التحقيقات كلها تظهر أنه كان صاحب فكر شائع في تنظيم الجهاد ، كما أنه من الواضح أن نفوذه الفكري والعملى يمتد كثيراً خارج إطار عقود واحد . وتظهر دراسة شخصية وأفكار عبد السلام فرج أن التأثير الأكبر عليه كان مصدره كتابات « أبو الأعلى المودودي »^(١) ، وقد آمن عبد السلام فرج بفكرة محورية في كتابات المودودي تفرق بين مرحلتين من العمل الإسلامى . الأولى مرحلة « الاستضعاف » ، والثانية مرحلة « الجهاد » . تكون مرحلة « الاستضعاف » عندما يكون المجتمع الإسلامى تحت سيطرة قوة غالبة ، وفي هذه الحالة لا يكون أمام المؤمنين غير الابتعاد أو الخروج من مجتمع لا يرضون عنه ولا يستطيعون تغييره . وهم لا يخرجون بمجرد تبوء أنفسهم من مفاسده فقط ، وإنما لكي يصنعوا النواة الأولى لمجتمع جديد قادر على العودة عندما يستكمل قواه لكي ينفض على مملكة الكفر ويهزمها من أساسها ، وهذه هي مرحلة « الجهاد » .

ولقد تجلت مرحلة « الاستضعاف » في التطبيق العملى في التركيب البنوي والفكرى لجماعات التكفير والهجرة . وفي الحقيقة فإن هذه الجماعة - رغم اشتهاها بعمليات عنيفة - لم تكن تبني العنف ، فقد كانت تعتقد أنها لا تزال في مرحلة « استضعاف » . وعندما قامت بعض تنظيمات التكفير والهجرة بعمليات من نوع الهجوم على الكلية الفنية العسكرية سنة ١٩٧٤ ، وبعملية اختطاف وزير الأوقاف السابق محمد الذهبي وقتله سنة ١٩٧٦ - فإن هذه العمليات كانت في الواقع استثناء من القاعدة ، دفعت إليها ظروف خاصة محدلة من وجهة نظر الذين قاموا بها .

(١) سبقت الإشارة إلى خلاصة أفكار واجتهادات أبو الأعلى المودودي ، عند التمرس للتيارات المختلفة للماصرة للأصولية الإسلامية .

ولم تكن المرحلة في نظر أبو الأعلى المودودي ، مرحلة « استضعاف » وإنما مرحلة جهاد . كان رأيهِ - وكذلك كان رأى الذين تأثروا به واتبعوا تعاليمه الفكرية - ومنهم محمد عبد السلام فرج - أن مجتمع المسلمين يخيّر ، وكل ما هنالك أن يحكام المسلمين أنفسهم هم الذين حادوا عن الطريق وأصبحوا يحكمون بغير ما أنزل الله ، وبالتالي فإن الجهاد ضدهم واجب كل مسلم . فإذا ما تم القضاء عليهم وعلى سلطنتهم ، وسادت تعاليم وشعائر الإسلام ، فإن الحق والعدل يسودان الأرض . وهكذا ، فإنه مطلب الجهاد وليس مطلب الاستضعاف . . ومطلب العمل والحركة وليس مطلب الاعتزال والكمون .



وبهذا الفكر المتأثر بكتابات المودودي فإن عبد السلام فرج الذي كان عمره ٢٧ عاماً في ذلك الوقت والذي كان قد تخرج مهندساً كهربائياً ، كتب سنة ١٩٨٠ كتاباً أسماه « الفريضة الغائبة »^(١) قُلّر له أن يؤدي دوراً يتعدى بكثير ما تصوره له كاتبه . وكان الكتاب في حوالى مئة صفحة . وفي الحقيقة فإنه لم يكن تأليفاً خالصاً لعبد السلام فرج ، وإنما كان أقرب إلى التجميع منه إلى التأليف . فإن عبد السلام فرج ملأ صفحات هذا الكتاب باستشهادات من أقوال كبار الفقهاء المتأدين بالجهاد ، وخصوصاً ابن تيمية . وكانت النبرة السائدة في الكتاب من أوله إلى آخره هي ضرورة التخلص من الحاكم الظالم ، لأن المجتمعات كالمسك يفسد من رأسه - فإذا تخلص المجتمع من رأس فاسد صلح حاله وأصبح في مقدوره أن يضع لنفسه قوانين وشرائع تعتمد مصلحته ، ولا تسخر هذه المصلحة لخدمة أصحاب السلطة والسلطان .

وأخطر أنواع الحكام - وفق هذا المنطق - هم أولئك المتأفقون الذين يتظاهرون بأنهم يحكمون وفق ما أنزل الله ، بينما هم في الواقع يحكمون وفقاً لمصالحهم . هؤلاء إسلامهم كلام سطحي لا يتعداه إلى عمل إسلامي حقيقي ، مثلما كان التتار في كتابات ابن تيمية . إن حكم التتار - وفق هذا الاجتهاد - جاهلية تستغل الإسلام لصالح تأكيد سيادتها وقهرها . وأصبح كتاب « الفريضة الغائبة » هو دستور عمل الجهاد . وهكذا فإن عبد السلام فرج كان

(١) لم تستطع المحكمة العسكرية التي نظرت قضية اغتيال السادات أن تقرر بالضبط كيف تصرف حيال كتاب « الفريضة الغائبة » ، واستقر رأيها أخيراً على أن تبحث بنسخة مصفحة منه إلى مدى التغيير الضرورية لكن بتأشير ماورد فيه من استشهادات وما تتضمنه هذه الاستشهادات من حجج شرعية . وأعد المقي رداً مستقيماً على ماورد في « الفريضة الغائبة » وصدرت تعليقات إلى الصحف بنشر رد المقي ، لكن الرد بدأ غامضاً أمام القراء لأن الأصل نفسه لم ينشر علناً . وبالتالي فقد بدأ المقي وكأنه طرف في مناقشة مع شيخ لم يره أحد .

يرى أن الوقت صالح باستمرار للعمل الفعلى ، وأنه لا ينبغي تأخير الجهاد بدعوى ضرورات مرحلة الاستضعاف . وكان فرج يعتقد أن مصر تجاوزت مرحلة الاستضعاف ، وأن القبول بهذه المرحلة هو فى الواقع هروب من العمل الجاد وإلقاء على مسئولية أجيال قادمة . كان رايه أن الفرصة سانحة وأن باب الجهاد مفتوح ينتظر هؤلاء القادرين على التضحية من أجل تغيير مجتمعاتهم بمجرد الخلاص من الرؤوس الفاسدة واعتماد الشريعة الإسلامية قانوناً للعبية . ولقد أحدث « الفريضة الغائبة » مشكلة داخل عقائد الجهاد التى يتصل بها العنقود الذى يتولى فرج نفسه مسؤوليته المباشرة . كان فرج قد أراد طبع الكتاب ، وطبع منه فعلاً خمسمائة نسخة فى مطبعة صغيرة بامبابه - لكى يعطى لفكره فرصة انتشار أوسع خارج عنقوده ، ولكن يبدو أن المقدم الزمر اعترض . وكان قوله لفرج أن نشر الكتاب فى هذه الظروف سوف يلفت الأنظار ليس فقط إلى فكر تيار الجهاد ، وإنما إلى تنظيماته أيضاً . وهكذا كان رايه إعدام النسخ المطبوعة من الكتاب فيما عدا حوالى خمسين أو ستين نسخة كانت قد وزعت بالفعل . وكان رأى الزمر أيضاً أن حركة الجهاد يجب أن تستمر فى عملها دون أن تعلن لا عن خططها ولا عن وجودها أيضاً ، حتى تتمكن من الاستيلاء على السلطة . كانت إحدى النسخ التى وزعت من « الفريضة الغائبة » - قبل إحراق ما كان معداً من نسخة للتوزيع - قد وقعت فى يد خالد الاسلامبولى . وهكذا فإنه حين ذهب فى تلك الليلة - الجمعة ٢٥ سبتمبر - ليقابل عبد السلام فرج - يسأله رايه ويطلب مساعدته - كان يتصرف على أساس صلب ومتين .



والغريب أن علاقة خالد بعبد السلام فرج لم تكن تمتد إلى بعيد ، والواقع أنهما التقيا لأول مرة فى صيف سنة ١٩٨٠ حينما كان خالد يتجول فى بعض الأحياء بحثاً عن شقة خالية لأنه كان يفكر فى الزواج . وفى كل ما هو متاح من معلومات حتى الآن فإن خالد لم تكن فى ذهنه فتاة معينة يريد أن يتقدم للزواج منها ، لكنه كان يبحث عن شقة باعتبار أنه سوف يكمل نصف دينه فى وقت من الأوقات . وكانت الشقة فى مصر الجديدة - قرب مسكن أخته وقرب المعسكر الذى يعمل ضمن قوته - خارج نطاق قدرته المالية ، وهكذا فقد راح يبحث فى أحياء شعبية بعيدة . وقصد ذات يوم إلى حى بولاق الدكرور ، فقد قيل له أن هناك مساكن كثيرة تبني فى هذا الحى ، ومن المحتمل أن يستطيع الحصول على واحد منها بسعر يتحملة . وأحس خالد أثناء تجواله فى حى بولاق الدكرور بالتعب ، وحين موعد الصلاة ، فدخل إلى أحد المساجد ليصلى ويستريح . وهناك وجد عبد السلام فرج يتوسط

حلقة من الشباب راح يناقش معهم بعض أفكاره . وتأثر خالد الاسلامبولي بما كان يسمع وانضم إلى الحلقة ، وبعدها بقي مع فرج لبضع دقائق سألها فيها إذا كان يستطيع أن يدلّه على عمارة في المنطقة يجدها شقة خالية . ويحتمل أن يكون عبد السلام فرج - الذي عرف بأن محدثه الجديد ضابط في الجيش - قد وجد فيه عنصراً صالحاً . وهكذا فإن عملية البحث عن شقة خالية كانت وسيلة تعززت بها معرفة الاثنين ثم صداقتهما ، الأمر الذي جعل فرج يعطى لخالد نسخة من « الفريضة الغائبة » ، كما أعطاه بعض كتابات ابن تيمية وابن كثير ، وعدد آخر من الفقهاء الذين أثروا في الفكر الأصولي الاسلامي .

وبالتأكيد فإن عبد السلام فرج لم يكن شخصاً عادياً ، فمتدما فاتحه خالد عن فكرته باغتيال السادات أثناء العرض العسكري ، وافقه على الفور . وحين طلب منه خالد مساعدته باثنين أو ثلاثة يشاركونه في تنفيذ خطته ، استمهل إلى اليوم التالي ليجهّء له بمن يصلحون للمهمة . وبالفعل فإنه في اليوم التالي - يوم السبت ٢٦ سبتمبر - كان فرج قد جاء لخالد بمساعدين لم يكن في إمكان أحد أن يجد من هم أكثر منهم استعداداً وأهلية للاشتراك في العملية .



دخل خالد إلى موعده مع عبد السلام فرج في بيت الصديق الذي كان يقيم عنده ، وهو عبد الحميد عبد السلام عبد المال ، ليجد شاهين ينتظرانه مع صاحب الشقة ومع ضيفه فيها .

الغريب أن صاحب الشقة الذي استضاف عبد السلام فرج كان هو نفسه من قبل ضابطاً في القوات المسلحة . وكان شديد التدين . وقد قرر ذات يوم أن العمل في الجيش - من وجهة نظره - ليس أفضل طريقة للجهاد في سبيل الله . وهكذا فإنه استقال من القوات المسلحة ، وافتتح لنفسه مكتبة لبيع الكتب الدينية . ويبدو أن مكتبته أصبحت من نقاط الاتصال الرئيسية في عقوده في تنظيم الجهاد .

أما الشبان اللذان جاء بهما عبد السلام فرج فقد كان أمرهما أغرب . يلفت النظر أن أولهما - وهو عطا طليل حميدة رحيل ، وعمره ٢٧ عاماً - كان أيضاً ضابط احتياط تخرج من كلية الهندسة ثم ترك الخدمة ليعمل في مجال تخصصه . وكان الثاني - وهو حسين عباس محمد - جاوياً بالقوات المسلحة مختصاً بالتدريب على الأسلحة النارية في مدرسة الدفاع المدني ، وكان قد حصل على بطولة الجيش للرماية لسبع سنوات متعاقبة ، وكان هو الذي

أطلق الطلقة الأولى التي أصابت الرئيس السادات ، وقد أطلقها من بعيد وهو واقف في جزار المدفع وأصاب الهدف .

كان موضع الغرابة أن يستطيع محمد عبد السلام فرج خلال أقل من أربع وعشرين ساعة أن يحىء بشايبين على هذه الدرجة من الكفاءة لتنفيذ المهمة المطلوبة . إن ذلك يعنى ببساطة أن فرج كان تحت تصرفه مورد واسع من الشباب يستطيع أن يتنى منه لآى مهمة من يناسبها .



ومن بواحي الدهشة أن فرجاً بدأ يطرح الموضوع بعد دخول خالد إلى الشقة وانضمامه إلى الثلاثة الذين كانوا ينتظرونه فيها بقوله : « إن هناك مهمة استشهاد ، فهل أنتم مستعدون لها ؟ » - وكان رد الجميع بالإيجاب قبل أن يعرف أى منهم أى شىء عن طبيعة المهمة أو ظروفها أو مخاطرها . وهكذا بدأ خالد يشرح خطته للباقيين . وكانت خطته بسيطة . أنه سوف يقود طابوراً مكوناً من اثني عشر مدفعاً عيار ١٣١ مم ، وذلك في العرض العسكري السنوى يوم ٦ أكتوبر ، وستكون مدافعه مشدودة بجاراتها التي تركيبها في نفس الوقت أطقم المدافع . وتبدأ خطته بأن يسهل للمشتركين معه دخول منطقة التجمع للاستعراض باعتبارهم جنوداً جدداً ملحقين بوحده ، وسوف يزودهم بخطابات تحمل هذا الأمر لهم لتسهيل دخولهم منطقة التجمع والالتحاق بوحده ، وسوف يرتب لهم أن يركبوا نفس الجرار الذي يركبه هو في مقدمة طابوره ، فإذا ما وصل الجرار إلى أقرب نقطة من منصة العرض الرئيسية كان عليهم أن يتحركوا بسرعة لإطلاق النار على السادات . وقال خالد أنه أثناء تجربة العرض ، قاس بنفسه المسافة بين خط سير الطابور وبين المنصة فوجدتها ثلاثين متراً ، وأنهم يستطيعون إطلاق الرصاصات الأولى من الجرار نفسه ، بينما يتقدم بعضهم تحت حماية هذه الطلقات وفي غمرة المفاجأة نحو المنصة لإكمال تنفيذ المهمة من أقرب مسافة ممكنة . وقال لهم خالد أنه على استعداد في مناقشات تالية أن يطور خطته بمزيد من التفاصيل الدقيقة . ولم يتردد أحد ، وأقسم الخمسة المجتمعون في شقة عبد الحميد عبد السلام عبد المال - أن يحفظوا السر . ثم ظلوا لمدة ساعة معاً يقرأون القرآن . ولم ينس خالد أن يذكرهم قبل انصرافه بأن اشتراكهم في العملية يقتضى منهم خلق لحامهم حتى لا يلتفتوا الأنظار إليهم .

كان خالد قد طلب من فرج أيضاً أن يزوده ببعض الأسلحة . كان في حاجة إلى أربع

قنابل يدوية ومسدس وكمية من الذخيرة ، ذلك لأنه وإن كان المشتركون في العرض يحملون أسلحتهم . إلا أن إجراءات الأمن التي زادت شدة وإحكاماً خلال السنتين الماضيتين لم تعد تسمح للذين يحملون أسلحتهم في العرض بأي نوع من الذخائر فيها ، بل أنه تقرر في هذه السنة بالذات نزع إير ضرب النار نفسها من كل الأسلحة التي يحملها المشتركون في الاستعراض .

وفي يوم الأحد ٢٧ سبتمبر - ولتحقيق ما طلبه خالد - فإن محمد عبد السلام فرج بعث برسول إلى بعض أصدقائه يطلب منهم الأسلحة والذخائر التي طلبها خالد . كان هؤلاء الأصدقاء من الأعضاء السابقين في تنظيمات التكفير والهجرة ، وكان بعضهم متهماً في قضاياها . والآن ، فإنهم تطبيقاً لفكر مرحلة « الاستضعاف » خرجوا من المجتمع وراحوا يعيشون على قطعة أرض استصلحوها في الصحراء على حافة مديرية التحرير . ومع أن البوليس كان يراقبهم باعتبار ما كان من سابق نشاطهم - كما كان يراقب غيرهم - إلا أنهم مع ذلك استطاعوا أن يستجيبوا لطلبات فرج . وهكذا فإنهم أمدوا رسوله إليهم بأربع قنابل يدوية ومسدس وبـ ١٢٠ طلقة من الذخيرة .



والآن - وكل شيء يأخذ شكله النهائي - فإن عبد السلام فرج قرر أن الوقت قد حان لكي يستشير المسئول العسكري في عنقوده ، وهو المقدم الزمر ، كان المقدم الزمر من قبل ضابطاً في المخابرات العسكرية ، ومن المفارقات أنه عقد معظم لقاءاته التنظيمية بعدد من أفراد عنقوده داخل مسجد يقع في إطار مبنى المخابرات العسكرية . لكنه في الشهور الأخيرة بدأ يحس أنه تحت المراقبة . ويبدو أنه قرر في لحظة من اللحظات أن الأفضل له أن يتحرك ، بدل أن يظل قابلاً في انتظار أن يقبضوا عليه . وهكذا فإنه اختفى ذات يوم ، وكان واضحاً أنه قرر النزول تحت الأرض . وفي الواقع فإن البوليس كان قد بدأ يشك فيه ويتأهب لاعتقاله ، وعندما اختفى تحت الأرض فقد دارت عملية بحث واسعة للقبض عليه . وكان وزير الداخلية قد أخطر السادات شخصياً بموضوع الزمر باعتباره ضابطاً في القوات المسلحة ، وهو أمر له حساسيته . وحينما اختفى الزمر تحت الأرض ، فإن الخطورة أضيفت إلى الحساسية في موضوعه إلى درجة أن السادات وجه إليه نفسه إنذاراً في مخبئه بواسطة التليفزيون يوم ٢٥ سبتمبر . قال على سمع من الناس جميعاً : « إنني أعرف أن هناك ضابطاً منهم هارباً ، وربما يكون يسمعى الآن . لقد اعتقلنا كل الآخرين في خمس دقائق ، وإذا كان هو قد تمكن من الفرار ، فإني أقول له إننا وراعه هو الآخر » .

والغريب أنه في اليوم التالي لهذا الإنذار العلني الذي وجهه السادات إلى الزمر - فإن الضابط الهارب كان يستقبل في مخبئه السري رسولاً من عبد السلام فرج يحمل إليه خطة خالد الاسلامبولي لاختيال السادات^(١) . كان الرسول هو صالح أحمد صالح جاهين . وكان رد فعل الزمر على ما سمعه هو الاعتراض على الخطة . كان تنفيذها في رأيه مستحيلاً . وعلى فرض أنها نجحت ، فإن اختيال السادات لم يكن كافياً لتحقيق أهداف « الجهاد » . وبالتالي فإن الانتظار بعض الوقت ربما يتمكن التنظيم من إعداد وتعبئة قوته لهدف الاستيلاء على الحكم هو ضرورة لا ينبغي أن تمرقلها محاولة لاختيال السادات غير مضمونة النجاح ، وإذا نجحت فهي ليست كافية لتغيير النظام كله .

وحين نقلت اعتراضات الزمر على الخطة إلى عبد السلام فرج رفضها كلها . كان اتفاقاً من قدرة خالد على تنفيذ الخطة بنجاح . وكان يعتقد أن مجرد اختيال السادات سوف يخلق موقفاً جديداً يمكن استغلاله للاستيلاء على السلطة ، خصوصاً وأن الهجوم على المنصة - إذا نجح - لن يقتصر على مجرد الخلاص من السادات ، وإنما قد يشمل أيضاً الخلاص من جزء كبير من أركان حكمه لأنهم سوف يكونون جميعاً هناك من حوله . وكان رأيه أن ضربة المنصة سوف تحرر جماهير واسعة من إسار خوفها من سلطة الدولة . وكان يظن أن ذلك هو ما حدث في إيران . ولقد اتهم الزمر بالضعف والتردد ويحث إليه من يقول له : « أولى بك أن تؤدي دورك في أن تمنع الآخرين من أن يؤديوا أدوارهم ، وعلى أي حال فإننا سوف ننفذ الخطة » . ولم يبق لدى الزمر إلا أن يسحب اعتراضه ، وهكذا حصل خالد الاسلامبولي على الإذن النهائي بأن يمضي قدماً في العملية دون انتظار موافقة المسئول العسكري لمعتوقه .



كان اللقاء الثاني للمجموعة يوم الجمعة ٢ أكتوبر . وفي هذا اللقاء قال خالد لبقية زملائه أن لديه مشكلة متعلقة بسائق الجرار الذي سوف يركبه . فهذا السائق لم يكن بالطبع من تنظيم الجهاد ، ولا كان على علم بالخطة ، ووجوده على عجلة قيادة الجرار الذي يقل مجموعة الاختيال كلها يمكن أن يكون عنصراً حاسماً في نجاح خطته . وبما أن السائق ليس منهم ، فإن عليهم أن يتخلصوا منه أو يشلوا فاعليته . وكان اقتراح خالد أن يعطى سائقه

(١) كان الاسم الرمزي للزمر في إطار التنظيم هو « منصور » وكان الاسم الرمزي لخالد الاسلامبولي هو « ظفر » .

بعض الحبوب المنومة لكي يفقد توازنه ، وإذا بدا ذلك فإنه يسهل الادعاء بأن سائقه سرس- ، وبالتالي فلا . لك يعطيه فرضة قيادة الجرار بنفسه دون أن يلفت ذلك أنظار غيره من الضباط المشتركين معه في الطابور . وهكذا تم شراء مجموعة من الحبوب المنومة من إحدى الصيدليات ، وجررت تجربتها على عباس محمد للتأكد من مدى فاعليتها . ويبدو أن الحبوب لم تؤثر على عباس محمد بشيء ، وكان عليهم أن يفكروا في حل بديل . ولقد أنهى خالد المناقشة في هذه النقطة بأن قال لرفاقه أنه سوف يتصرف : إنه سوف يكون جالساً باعتباره قائد طابور المدافع - بجوار السائق في أول جرار ، وسوف يتولى هو عملية تخويله وشل حركته . وراح خالد يفحص الأسلحة واللخائر التي جلاء بها فرج ، وقرر الاحتفاظ بإحدى وثمانين طلقة بينها أربعة تحمل علامات خضراء تشير أنها من النوع الخارق الحارق ، ثم أعطاها لعبد الحميد عبد السلام عبد المال لكي يخبئها في سطح منزله . وانتهى اجتماع الجمعة ٢ أكتوبر وقد أصبحت كل التحضيرات كاملة ، ومع ذلك فقد رأوا أن يعودوا للاجتماع مرة أخرى نهائية مساء الأحد . وحتى هذه اللحظة لم يكن عبد الحميد عبد السلام عبد المال قد قرر أن يشترك بنفسه في الهجوم على المنصة ، ولا كان أحد قد طلب إليه ذلك رغم أن الاجتماعات كانت تجرى في بيته ، لكن الباقيين جميعاً فهموا أنه قرر الاشتراك معهم حين عادوا إلى الاجتماع الأخير في بيته ، فوجدوه قد حلق ذقنه .



كان خالد قد رتب أموره بعناية . تخلص من أحد الجنود النظاميين من وحدة مدفعية القيادة الذين يستقلون جرائره . ومن حسن حظه أن جندياً آخر منهم وقع مريضاً وكان يجب إعطائه إجازة ، ثم كلف ثالث منهم بمهمة في مكان آخر . وقيل لبقية أعضاء وحدة المدفعية أن ثلاثة جنود من خارجها سيضافون إلى قوتها . وكان هناك تلميح غامض بأن هؤلاء الثلاثة جنود الجند القادمون من فرع المخابرات العسكرية لكي يتولوا مسئولية إجراءات الأمن في الوحدة أثناء العرض نظراً للموقف المتوتر السائد عموماً في البلاد بسبب التطورات الأخيرة .

وهكذا فإنه عندما التقى خالد مع بقية زملائه يوم الأحد ٤ أكتوبر للمرة الأخيرة قبل بدء الخطوات الأولى في خطة التنفيذ مباشرة ، قال للثلاثة الآخرين الذين سيصبحونه في تنفيذ العملية أنه سوف يذهب لزيارة شقيقته في مصر الجديدة ، ثم يقابلهم أمام « ميريلاند » القريب . سوف يقود بنفسه سيارة عبد السلام عبد المال - وهم فيها - إلى منطقة التجمع للعرض ، ثم ينزلون هناك على أن يلحق بهم بعد ذلك . وقد زودهم بتصريحات تسمح لهم بالدخول إلى المنطقة . وعندما ذهب خالد لبيت شقيقته لآخر مرة كتب رسالة وضعها في

ظرف تركه لها مخبأ في غرفة نومها ، ولم تعثر شقيقته على هذا الخطاب إلا بعد اغتيال السادات والقبض على شقيقها متهماً باغتياله . قال في الخطاب : « أرجوكم أن تسامحوني . إنني لم أرتكب جريمة . إنني لا أريد شيئاً لنفسي ولا أطلب ترقية أو مكافأة . وإذا حدث لأحد منكم ضرر بسببي فإنني أرجوكم أن تسامحوني » . وفيما بعد وحينما كانت خالة خالد تزوره في السجن ، فإنها سألته ألم يفكر فيما يمكن أن يصيب والده وأمه وبقيقة أسرته بسبب ما فعله ، وكان رده أنه فكر في الله وحده .



كان عطا طاييل وعباس محمد قد قضيا يومي الخميس والجمعة في بيت عبد السلام عبد العال ، ولم يتحدثا في تفاصيل الخطة ، وإنما انكبا على قراءة القرآن . وفي مساء يوم الأحد - حين انضم خالد إليهما في الشقة - كانا ، وكذلك عبد السلام عبد العال ، قد ارتدوا ملابسهم العسكرية القديمة ، ونزلوا مع خالد كما كان مقرراً . ثم نزل الثلاثة من السيارة التي كان يقودها خالد - على بعد حوالي مائتي متر من بوابة منطقة التجمع للعرض . ثم انطلق خالد بالسيارة على أن يلحق بالثلاثة بعد قليل . ومن الغريب أن الثلاثة دخلوا إلى منطقة التجمع للعرض دون أن يضطروا إلى تقديم تصريحات دخولهم التي زودهم بها خالد . وتوجهوا إلى خيمته وسألوا عنه كما كان الترتيب ، وقيل لهم أنه ليس موجوداً ، ولكن الوحدة على أي حال كانت تتوقع وصولهم بناء على تنبيهات سابقة منه . وجلسوا بجوار خيمته في انتظار وصوله ، ووصل خالد بعد ربع ساعة يحمل في يده حقيبة « سامسونايت » كانت تحتوي على الذخيرة المطلوبة لتنفيذ العملية . ولقد حيا الثلاثة الذين كانوا في انتظاره بطريقة تعتمد أن تلبو رسمية وجافة ، ثم أمر بصرف ملابس عسكرية (أوفرول) لهم .

وفي صباح اليوم التالي - الاثنين ٥ أكتوبر - اليوم السابق للعرض العسكري ، وجد جندي المراسلة المكلف بخدمة خالد - أن ضابطه لم يتناول إفطاره وإنما قدمه إلى الجنود الثلاثة الجدد الذين ألحقوا بالوحدة ، ولعله ظن من نفسه أن ضابطه يحاول مجاملة أفراد من قوة المخابرات لكي يركب نفسه أمامهم .

وبعد قليل مر على الوحدات في منطقة التجمع للعرض ضابط كبير في سيارة مكشوفة ، يحمل في يده ميكروفوناً ينادي فيه بأمر يقضي بتخزين جميع الأسلحة الصغيرة في خيم خاصة حددت لهذا الغرض في كل وحدة . وبعد فترة قصيرة - بنفس الطريقة - مر على كل الوحدات ضابط كبير من الحرس الجمهوري ينادي بأمر يقضي بنزع كل إبر ضرب

النار من جميع الأسلحة ، وتجميع إير ضرب النار في كل وحدة وتسليمها إلى قائد هذه الوحدة الذي يعتبر مسؤولاً عنها مسؤولية مباشرة وشخصية . وعندما كلف خالد اثنين من الملحقين الجدد على وحدته بمسؤولية إجراءات الأمن بما فيها جمع الأسلحة الصغيرة و- إير ضرب النار- فإن هذا التكليف لم يبد غريباً ، فقد كان إحصاء أن الملحقين الجدد الثلاثة هم من المخبرات كافياً في حد ذاته لتبرير إعطائهم هذه المسؤولية .



وجاء يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر . . يوم العرض . قلم خالد يليقظ أفراد وحدته في الساعة الثالثة صباحاً لأنهم كان يجب أن يكونوا مستعدين للتحرك في الساعة السادسة صباحاً . وقبل ذلك ، فإنه ذهب إلى خيمة تجميع الأسلحة وأخذ أربعة مدافع رشاشة وتأكد من تعميدها . وكان في الليلة السابقة قد طلب من عباس محمد أن يقوم بهذه المهمة في الليل ، وأن يميز هذه المدافع الأربعة المعبأة بخرق صغيرة من القماش يضعها في فوهتها . ثم اكتشف خالد أن إير ضرب النار التي قدمها له عبد السلام فرج ليست صالحة ، ولكنه لم يعد في حاجة إليها لأن الخيمة كانت من حوله مليئة بإير ضرب النار التي نزلت من كل الأسلحة الموجودة في الوحدة وكلف هو بأن يكون مسئولاً عنها شخصياً .

وقبل السادسة بقليل كانت الوحدة كلها على استعداد ، ولم يبق أمام خالد إلا أن يخفي القنابل اليدوية الأربعة تحت مقعد جرار المدفع الذي سيركب فيه . وهكذا بعث بسائق الجرار لكي يشتري له « سنبيتش » من الكانتين المتحرك في المعسكر ، وفي خيبة السائق تمكن خالد من وضع القنابل اليدوية في المكان الذي يريده . وصدر الأمر بالتحرك نحو ساحة العرض ، وكان الجرار الذي يركبه خالد في مقدمة الطابور ، وعلى الجانب الأيمن منه - أي الجانب الأقرب من منصة العرض الرئيسية - مسافة لا تزيد كثيراً عن ثلاثين متراً . وعندما اقتربوا من المنصة فوجيء سائق الجرار بأن ضابطه يشهر عليه مسلحاً ويأمره بالوقوف . وانصاع السائق للأمر وشد بقوة فرامل جراره ، وكان من أثر ذلك أن مال خط سير الجرار إلى اليمين خارج خط السير المحدد .

(ولما بعد ، وأثناء التحقيق ، سئل خالد : « لماذا انصاع السائق لأمره بالتوقف ، وهل كان شريكاً في المؤامرة ؟ » - ورد خالد بالتفوي وقال : « إن السائق كان خائفاً » . وسئل : « ولماذا أصابه الخوف ؟ » - وكان رده : « في الغالب لأنه كان جباناً ») .

و بمجرد توقف الجرار ، قفز خالد منه وألقى أول قنبلة يدوية فى اتجاه ساحة العرض ، وكان الهدف من إلقائها طبقاً للخطة إشاعة حالة من الارتباك . وفى نفس الثانية وقف عباس محمد من مكانه فى الجرار وبدأ فى إطلاق مدفعه الرشاش فى الاتجاه العام لموقع الرئيس . وكانت أول رصاصة أطلقها هى التى أصابت السادات فى عنقه ، ولعلها كانت الرصاصة القاضية . و بمجرد بدء إطلاق النار فإن سائق الجرار وبقية طاقم المدفع الذين لم يكونوا ضمن أفراد الخطة - قفزوا من أماكنهم وحاولوا اللحاق بعربات أخرى من طابور العرض . كانوا يهربون ، ولعلهم كانوا ينجون بأنفسهم . وقفز « عطا رحيل » وألقى قنبلة انفجرت فى منتصف المسافة بين المنصة والجرار . وفيما بعد وجدت قنبلة رابعة لم تنفجر على نفس المقعد الذى كان يجلس عليه وزير الدفاع . كانت المفاجأة كاملة للدرجة أن رد الفعل بإطلاق نيران الحرس لم يبدأ إلا بعد ثلاثين ثانية ، وكان خالد قد وصل إلى الصف الأمامى للمقاعد على المنصة ، وتبعه عباس محمد ، بينما كان الاثنان الآخران يتقدمان من جانبي المنصة بإطلاق نيران للتغطية . ولقد قال الدفاع عن خالد فيما بعد أنه صرخ فى وجه نائب الرئيس حسنى مبارك ووزير الدفاع عبد الحليم أبو غزالة قائلاً لهما : « ابعدا عن طريقى ، إننى لا أريد إلا ابن . . . هذا » . ولم يقم فى كل الشهادات دليل على أن خالد قال هذه الكلمات فعلاً .

وربما لن يكون فى مقدور أحد أن يؤكد أو ينفى هذه الواقعة بطريقة حاسمة . . يؤكد ما قاله خالد بنفسه لمحامييه وفى المحكمة ، وينفيها أن قولها كان يتعارض مع الخطة العامة التى كانت تقضى باغتيال كل أركان الحكم . ومن المحتمل على أى حال أن يكون خالد عندما وجد نفسه وجهاً لوجه أمام السادات . نسى كل شيء إلا تصميمه على الخلاص من الرجل الذى اعتبره رمزاً لكل طغيان . وبصرف النظر عن أية تفسيرات ، فقد استمر يطلق النار على جسد السادات معتقداً فيما يبدو أنه يرتدى قميصاً مضاداً للرصاص ، ولم يكن يريد أن يترك أى شيء للمصادفات . وعندما توقف إطلاق النار ، وتم ضبط ثلاثة من منفذى الخطة ، كان السادات وسبعة آخرون معه قتلى ، وكان هناك ثمانية وعشرون من الجرحى . ولأول مرة قام الشعب المصرى بقتل الفرعون .

بعد الاستعراض

ربما يكون من المفيد إلقاء نظرة على ما كان يفعله السادات يوم الأربعاء ٢٣ سبتمبر ، وهو اليوم الذى ثبت فيما بعد أنه كان بداية النهاية فى حياته .

فى صباح ذلك اليوم عقد السادات اجتماعاً مع أعضاء المجلس الأعلى للصحافة لكى يخطرهم بما ينوى عمله مع الصحفيين الذين اعتقلهم ضمن حملة ٣ سبتمبر ١٩٨١ . وبدأ يتحدث بطريقة مركزة عن هؤلاء الذين ظنوا أن فى استطاعتهم احتذاء نموذج الصحافة الأمريكية التى تمكنت من إخراج رئيس أمريكى من البيت الأبيض . وفيما بعد فى استراحة القناطر استقبل السادات مبعوثاً خاصاً للرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى محاولة لتسوية مشادة نشبت بين الرئيسين بسبب موضوع الاعتقالات . فعندما أذيع نبأ الاعتقالات وحجمها ، حضر الرئيس ميتران اجتماعاً للمكتب السياسى لحزبه الاشتراكى فى فرنسا وأصدر بياناً - بوصفه رئيساً للحزب وليس رئيساً للدولة - يشجب فيه هذه الاعتقالات ويصفها بأنها إجراء غير ديمقراطى . وتضايق السادات من هذا البيان واعتبره تدخلاً فى شؤون مصر الداخلية . وبعث ميتران بمبعوث شخصى ليشرح للسادات أن ميتران كان يتصرف بوصفه رئيساً للحزب الاشتراكى وليس رئيساً للدولة الفرنسية .

وفى نفس اليوم أجرى السادات مقابلة ثانية مع محطة « ان . بى . سى » وفى « برنامجها الاخبارى » ، وتعهد السادات أن يشير إلى أنه يبعث بكميات ضخمة من الأسلحة

إلى الثوار في أفغانستان « لأنهم مسلمون مثلنا ويواجهون مشاكل » . ويبدو أن السادات باشارته إلى أفغانستان كان يحاول استرضاء الرأي العام الأمريكي ، لكن المذيع الذى كان يجرى المقابلة معه ما لبث أن سأله عن الجماعات الإسلامية في مصر وعن نشاطها الإرهابي ضده . ويادر السادات إلى القول : « لا . لا ، ليست هناك نشاطات إرهابية ضدى ، أنها مسألة اجتماعات وليست مسألة أسلحة » . وسأله المذيع : « إذا كان صحيحاً أن كل من في مصر يؤيدون سياستك ، فلماذا اعتقلت معارضيك السياسيين جنباً إلى جنب مع المتطرفين المسلمين » ، ورد السادات : « ليس صحيحاً أننى قمت بانتفاض على خصوصي السياسيين . لقد كان الأمر كله مشكلة الفتنة الطائفية ، وهؤلاء السياسيون الذين اعتقلتهم انحازوا إلى العناصر المتطرفة أو أنهم كانوا سينحازون إليهم بعد اعتقالهم لهم . كانوا سوف يستغلون اعتقال المتطرفين الدينين ، لكي يثيروا المتعصب » . وسأله المذيع : « ما هو رأيك في المقارنة التي تعقد بينك وبين الشاه » ؟ ورد السادات : « إننى في حيرة من الأمر حقيقة . ان مثل هذه المقارنة لا مجال لها على الإطلاق . وهؤلاء الذين يقدونها هم اناس ملا الحقد قلوبهم . إنك رأيت نتائج الاستفتاء وكيف أن مائة في المائة من شعبى يؤيدون سياستى ، فكيف يمكن عقد هذه المقارنة بينى وبين الشاه ؟ وبأى شيء غير الحقد يمكن تبرير عقدها ؟ من سوء الحظ أن هؤلاء الناس يخلطون بين المعارضة والحقد . إنهم يسمعون إلى تشويه صورتى وصورة مصر . فيما يتعلق بصورتى فإن الأمر لا يهمنى ، ولكنى لن أسمح لأحد أن يشوه صورة مصر » .



وفى يوم ٢٣ سبتمبر خرجت الصحف تحمل بين أنبائها نبأ احتمال تقديم موعد الاستعراض العسكري السنوى من ٦ أكتوبر إلى ٥ أكتوبر ، لأن يوم ٦ أكتوبر قد يصادف يوم وقفة عيد الأضحى وبالتالي قد يكون إجازة رسمية . وتحديث الصحف طويلا فى نفس اليوم عن العرض العسكري القادم ، وكيف أن الأسلحة الغربية التى ستظهر فيه سوف تكون بنسبة ٥٠ فى المائة ، بينما تقتصر الأسلحة الشرقية على الـ ٥٠ فى المائة الأخرى . ونشرت الصحف أيضا أن الرئيس وغيره من مشاهدى العرض سوف يرون كثيراً من الأسلحة الأمريكية الجديدة بما فيها طائرات « الفانتوم » ، ومدافع ١٣١ مم وعربات المدرعة ، إلى جانب طائرة « الميراج ٢٠٠٠ » ، ثم أن طائرات هليكوبتر جديدة ستظهر لأول مرة بما فيها الهليكوبتر الأمريكية « شينوك » والبريطانية « من كينج » والفرنسية « جازيل » . ثم نشرت

الصحف أيضاً تقريراً من معهد الدراسات الاستراتيجية فى لندن يقول أن الجيش المصرى يعتبر من أقوى الجيوش فى الشرق الأوسط .

ونشرت الصحف فى نفس اليوم أيضاً تصريحاً من وزير الداخلية يفيد أن سلطات الأمن تعرف كل خفايا تنظيمات الإخوان المسلمين السرية ، وأن قادة الاخوان المسلمين يرتكبون غلطة عمرهم إذا تصوروا أن سلطات الأمن لا تعرف إلا أفراد التنظيمات القديمة للاخوان بينما هى تجهل كل شيء عن المنضمين الجدد للحركة . وأضاف وزير الداخلية فى تصريحه : « إننا نعرفهم جميعاً ، القدامى والجدد ، ونحن نراقبهم جيداً ، بما فيهم هؤلاء الذين جرى تعنيدهم بعد سنة ١٩٧٠ » .



وفى ٢٣ سبتمبر نشرت الصحف أيضاً أنباء عن اجتماع اللجنة البطريكية الموقرة التى شكلت بعد احتجاز البابا شنودة ، كما نشرت مقررات قبل إن هذه اللجنة قد اتخذتها ، وكان بينها إعلان هذه اللجنة « بأنها خاضعة تماماً لتعليمات الحكومة المصرية » . وفى نفس التاريخ نشرت مجلة « تايم » تقريراً عن الراهب متى المسكين نسب إليه فى سياق قوله « إن الاجراءات التى اتخذها السادات قد أنقذت مصر » .

وفى ٢٣ سبتمبر أيضاً ، كانت الصحف ملأى بأنباء الاحتفال بيوم السينما العالمى . وكانت هناك جوائز فى المهرجان لأحسن فيلم وأحسن ممثلين . وكان الفيلم الذى حصل على الجائزة الأولى اسمه « الشيطان يحط » ، وكان الفيلم الذى حصل على الجائزة الثانية هو فيلم « الهارب » .

وفى هذا اليوم أيضاً خصصت الصحف مساحات كبيرة من صفحاتها لقصة كان الرئيس يهتم بها شخصياً ، وهى القصة التى أطلق عليها وصف « سائق دمرو » . كان السادات يحب أن يهتم دائماً بهؤلاء الذين ساعدوه قبل أن يصبح مشهوراً ، وكان كثيراً ما يجد لثة خاصة فى التحدث عنهم أمام عدسات التلفزيون ، وكان بينهم على سبيل المثال الرجل الذى قدم له فئجان شأى فى مقهى بالتل الكبير ، والرجل الذى قدم له مقعداً فى سيارة نقل عندما كان فى عجلة من أمره ذات مرة فى تلك الأيام التى عمل فيها كمقاول . وفى آخر عيد ميلاد احتفل به أمام عدسات التلفزيون ، فإن السادات أشار إلى هذا الأخير باعتباره رجلاً من دمرو (القرية التى جاء منها الرجل) . وتذكر أحد الذين يستمعون إلى السادات أنه هو نفسه ذلك الرجل من دمرو ، وسارع الرجل إلى الاتصال بالرئاسة ، وكافاه



السادات في طريقه للمنصة يوم اغتياله .

السادات على تصرفه في تلك الأيام الخوالي باعتبار تصرفه و تصرفاً يمثل أخلاق القرية المصرية . وكانت المكافأة بيتاً للرجل . واليوم كانت الصحف تقول إن السادات قد أهدى إلى الرجل - فوق كل ما أهداه له - تذكرتى سفر له ولزوجه لكى يؤديا فريضة الحج على حسابه .



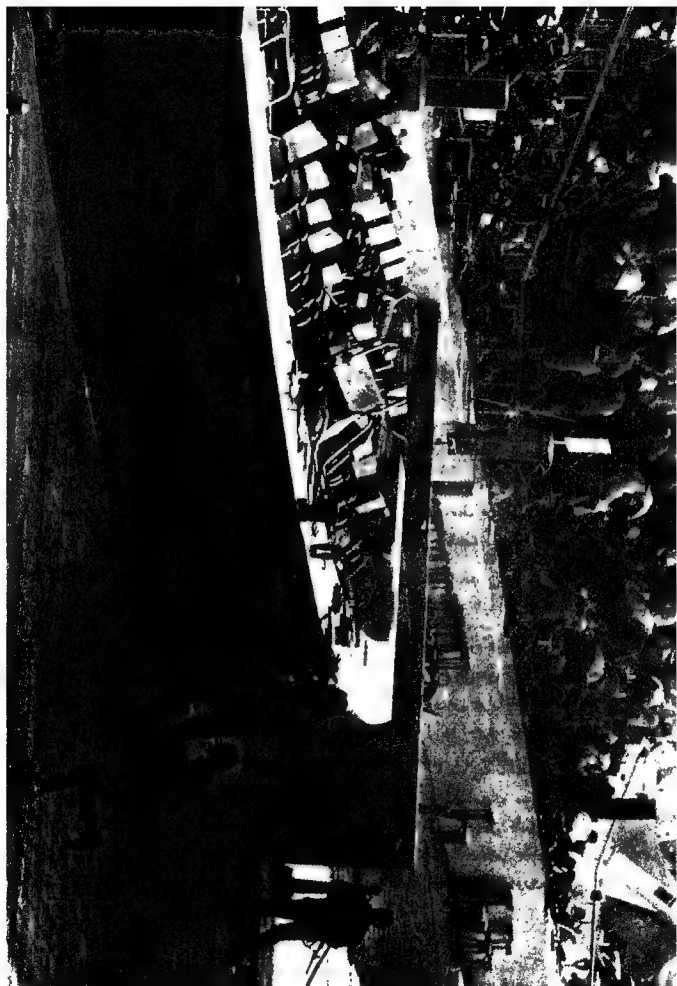
وبعد اثني عشر يوماً - يوم الاثنين ٥ أكتوبر - الليلة السابقة للاستعراض العسكري - كان السادات في بيته في الجيزة . وصباح اليوم التالي - الثلاثاء ٦ أكتوبر - استيقظ من نومه في الثامنة والنصف ، وقام كالعادة ببعض التمرينات الرياضية أمام مدلكه الخاص الذى أجرى له بعد ذلك عملية التدليك ، ثم أخذ دشاً بعدها ، وجلس يتناول إفطاراً خفيفاً قبل أن يتأهب للاستعراض . كان مصمماً على أن يكون ظهوره فى الاستعراض ظهوراً ناجحاً بكل المقاييس ، فقد كان يشعر أنه لم يتمكن بعد من إسكات كل ناقديه . وكانت هناك حلة

عسكرية جديدة قد وصلته قبل أيام من الترتي الخاص الذى يصنع له بدلته العسكرية فى لندن . ولاحظت زوجته انه لم يرتد القميص الواقي من الرصاص تحت البدلة العسكرية . وكان تفسيره ان القميص سوف يؤثر على انسجام الحلة الجديدة ، وانه تذكر انه رأى فيلماً لزيارته الشهيرة للقنصل حين كان يرتدى قميصاً مضاداً للرصاص تحت بدلته المدنية ، وقد بدا فى هذا الفيلم أكثر بدانة مما كان حقيقة ، ثم قرر السادات أنه سوف يذهب إلى الاستعراض فى سيارة مكشوفة . لقد كان فى المنصورة منذ أيام فى سيارة مكشوفة ، وكانت الشوارع ملأى بالناس ولم يحدث شيء ، واليوم فإنه سوف يكون محاطاً بجيشه ، ويجب أن يبدو فى غاية اللياقة ، ويجب أن يثبت للعالم كله أنه ليس عنده ما يخشاه . وفرغ من ارتداء ملابسه ، ثم بدأ يضع وشاح العدل فوق حلته العسكرية . وجاء المرافقون الذين سوف يصحبونه فى سيارته إلى ساحة العرض ، ونزل اليهم ناسياً أن يأخذ معه عصا المارشالية التى كانت موضوعة على مائدة قرب باب الخروج . وفيما بعد اعتبرت زوجته أن نسيانه لعصا المارشالية كان نذير شؤم . ووصل السادات إلى ساحة العرض فى كامل أبهته ، وحاول أن يبدو مرحاً وأشار إلى شيخ الأزهر وإلى الأنبا صموئيل أن يجلسا بالقرب منه ، وكان هدفه بالطبع أن تبدو صورتهم إلى جواره رداً كلياً على كل الأقاويل التى يمكن أن تُقال عن غضب المسلمين أو المسيحيين من تصرفاته . وأثناء العرض كان حديثه مع كل من حوله عن الأسلحة الجديدة التى تظهر فى طابور العرض . وكان معظم من فى المنصة يتابعون تعليقات مديح العرض الذى كان يقف على أحد جانبي المنصة ، وكانت هذه التعليقات تُذاع فى نفس الوقت بالراديو والتلفزيون .



وجاء دور الطيران فى العرض . وبدأ تشكيل من طائرات « الفانتوم » يقوم ببعض الألعاب الجوية وينفذ أثناء طيرانه سحجاً من الدخان الملون ، وراح كل من فى المنصة يصفقون . وصاح المذيع : « والآن تجيء المدفعية » . وكان طابور من جرارات المدافع يتقدم بقرب المنصة الرئيسية . وفجأة ارتجت إحدى القاطرات وبدأ أنها تحرف إلى اليمين بعض الشيء ، وظن بعض المشاهدين على المنصة أن عطلاً أصابها وأن سائقها يريد أن يفسح الطريق لباقي طابور العرض .

وكان أول ما فوجئ به المشاهدون بعد ذلك هو رؤية قنبلتين يدويتين تطيران فى الهواء ، ثم دوى انفجار ثم طلقات متوالية ، وسارع كل من كانت لديه خبرة بالشؤون العسكرية إلى الاختباء فوراً تحت مقاعدهم . وكان أقرب ضباط الحرس الجمهورى إلى



السادات عميدا اسمه أحمد سرحان . وفيما بعد وأثناء التحقيق قال : « لقد أسرعرت إلى حيث كان الرئيس فور سماعي بالطلقات وصحت فيه أكثر من مرة (انزل على الأرض يا سيادة الرئيس) ولكن الوقت كان متأخراً . كانت الدماء تغطي وجهه ، وحاولت أن أفعل شيئاً وأخلت الناس من حوله . وسحبت مسدسي وأطلقت خمسة هيارات في اتجاه شخص رأيته يوجه نيرانه ضد الرئيس » . والحقيقة أن حالة الارتباك الكامل استمرت قرابة أربعين ثانية ، ولم يطلق أحد من الحرس طلقة واحدة قبل مرور ثلاثين ثانية . وأصاب بعض طلقات الحرس هدفها ، فقد أصيب كل من خالد الاسلامبولي وعبد السلام عبد المال بطلقات في البطن وإن لم يمنع ذلك أيهما من استمراره في إطلاق النار على هدفه ومن قرب . وكان حسين عباس محمد - بطل الرماية - قد قام بدوره كاملاً ، وأكثر من ذلك فقد تمكن من الخروج من ساحة العرض سالماً ولم يستوقفه أحد . وذهب إلى منزل أحد أقاربه ، وهناك ألقى القبض عليه بعد يومين . وبالتأكيد فقد كان في استطاعة آخرين من أفراد فريق الاغتيال أن يهربوا هم أيضاً في جو الارتباك السائد لو كان ذلك قصدهم .

والآن كان كل من على المنصة قتيلاً أو جريحاً أو مختفياً تحت المقاعد أو مشغولاً في نشاط عصبي . ولقد انهمك مملوح سالم - على سبيل المثال - وهو رئيس وزراء وضابط بوليس سابق - في إلقاء عدد من المقاعد في اتجاه موقع الرئيس في محاولة يائسة لحمايته . وشاهد نائب رئيس وزراء سابق على شاشات التلفزيون وهو يتسلل باحثاً عن مهرب . ولم يصب نائب الرئيس حسنى مبارك بسوء ، وكذلك لم يصب شيخ الأزهر ، لكن الأنبا صموئيل لقي مصرعه ، وكذلك لقي مصرعه اللواء حسن علام كبير الجاويران ، ومحمد رشوان المصور الخاص للسادات ، وآخرون غيرهم .



وفيما بعد دارت مناقشات عديدة حول المسؤولية في اغتيال السادات وعن الفشل اللدريع في حماية أمنه . كان الأمريكيون - بناء على طلب من السادات - قد تولوا مسؤولية حمايته وزودوه بنظام كامل للأمن تكلفت معلاته ٢٠ مليون دولار . وكان ضمن ترتيبات الأمن أيضاً وجود فرقة خاصة بمكافحة الإرهاب الدولى . ومن المفارقات أن هذه الفرقة كلفت بأن تراقب وراء المنصة حتى لا يفسد وجود أفرادها على المنصة مهابة منظرها ، ويعطى الانطباع بوجود تدابير أمن مشددة . كانت فرقة مكافحة الإرهاب على بعد ستين متراً من مكان وجود السادات ، وكان مفتالو السادات على بعد ثلاثين متراً منه . وحين هرع أفرادها بسرعة للمشاركة في حمايته كان جهدهم عبثاً لا طائل منه .

وكان هناك في الواقع ارتباك كبير حول مسؤولية تأمين المنصة ، فقد تنازعت هذا الاختصاص عدة جهات ، بينها المخابرات العسكرية والحرس الجمهوري والحرس الخاص للرئيس . وقد قال العميد أحمد سرحان ، وهو من الحرس الخاص ، إن مسؤوليته انحصرت في تحقيق شخصية كل من كانوا على المنصة بجوار الرئيس وفي التأكد من سلامة أى مشروبات تقدم للرئيس أثناء العرض . ومن الواضح أن أحداً لم يتوقع أى متاعب أثناء العرض ، فقد كان معروفاً أن أقصى ترتيبات الأمن قد تم اتخاذها ، وهي سحب الذخائر ونزع إير ضرب النار من كل الأسلحة . وقد كانت هناك سيارة إسعاف خاصة تتبع موكب السادات أينما ذهب . وكالعادة فإن سيارة الإسعاف كانت في موكبه عند ذهابه إلى الاستعراض ، ولقد بدا على الفور من أول نظرة إليه مضرباً بالدماء - أنه في حاجة إلى ما هو أكثر من الإسعاف . بدا ضرورياً نقله بسرعة إلى المستشفى العسكري بالمعادي ، وكان هذا يعني نقله بالهليكوبتر .



عندما جرى إطلاق النار كانت السيدة جيهان السادات في الشرفة الخلفية للمنصة ، والمحجوزة عن الجزء الرئيسي منها بحاجز من الزجاج . وبعد الضرب فإنها انبذعت إلى حيث كان زوجها ، تسأل بلهفة : « أين الرئيس » ؟ . وصعدت معه بسرعة إلى الهليكوبتر التي حلقت من هناك في الساعة الثانية عشرة وأربعين دقيقة .

وطبقاً لسجلات مستشفى المعادي ، فإن الهليكوبتر التي كانت تقل السادات وصلت إلى فئانه في الساعة الواحدة وعشرين دقيقة ، أي بعد 40 دقيقة . والرحلة الجوية بين منصة العرض والمستشفى لا تستغرق أكثر من خمس دقائق ، فكيف يمكن تفسير هذا التأخير ؟ ليس هناك تفسير سهل لهذا السؤال ، ولكن الهليكوبتر الرئاسية شوهدت تنزل على المهيط الخاص بها أمام بيت السادات في الجزيرة قبل الساعة الواحدة ظهراً . وتقول بعض الروايات الموثوقة بأن زوجته السيدة جيهان هرعت إلى التليفون تجرى بعض الاتصالات بالولايات المتحدة ، كان بينها اتصال مؤكد بابنتها الوحيد جمال ، والذي كان موجوداً في ذلك الوقت في ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة . ولقد عرفت أثناء اتصالها أن جمال قد ذهب مع بعض أصدقائه إلى جزيرة أمام ساحل فلوريدا . وقد طلبت إلى الشخص الذي اتصلت به أن يحاول العثور عليه بأسرع ما يمكن ، وأن يطلب إليه الاتصال بها في القاهرة على الفور لأن هناك أمراً في متهى الخطورة تريد أن تحدثه فيه . وكانت هناك اتصالات تليفونية أخرى أجرتها السيدة جيهان مع الولايات المتحدة ، ولم يعرف أحد بأمرها على وجه اليقين .

وبالتأكيد فانها كانت مع بعض المستويات العالية - ربما في البيت الأبيض نفسه - فقد كان هدفها أن تعرف « منهم » على وجه اليقين أية معلومات يمكن أن تكون لديهم عن حقيقة ما جرى في مصر . وبعد هذه المكالمات التليفونية عادت السيدة جيهان إلى الهليكوبتر التي اتخذت خط سيرها إلى مستشفى المعادي . وعلى وجه اليقين فلا بد أن السيدة جيهان أدركت من اللحظة الأولى التي رأت فيها زوجها - انه قد فارق الحياة*.



ويقول التقرير الرسمي من مستشفى المعادي إن السادات حينما وصل إلى المستشفى وجرى الكشف عليه كان في حالة غيبوبة كاملة ، وكان نص التقرير الرسمي الصادر من مستشفى المعادي كما يلي :

« وصل السيد رئيس الجمهورية إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادي في الساعة الواحدة وعشرين دقيقة بعد ظهر اليوم - مساء الثلاثاء ١٠/٦/١٩٨١ - وأظهر الكشف الطبي ما يلي :

١ - كان سيادته في حالة غيبوبة كاملة - النبض وضغط الدم غير محسوسين وضربات القلب غير مسموعة - حلقنا العين متسعتان ولا يوجد بهما استجابة للضوء - فحص قاع العين أظهر وجود أوعية دموية خالية من الدماء - لا يوجد حركة بالأطراف تلقائية أو بالإثارة مع عدم وجود الانعكاسات الغائرة والسطحية بجميع الأطراف .

٢ - وجود فتحتي دخول في الجهة اليسرى من مقدم الصدر أسفل حلمة الثدي اليسرى .

٣ - وجود جسم غريب محسوس تحت الجلد في الرقبة فوق الترقوة اليمنى .

٤ - وجود فتحة دخول أعلى الركبة اليسرى من الأمام وخروج بمؤخر الفخذ الأيسر مع وجود كسر مضاعف في الثلث الأسفل لعظمة الفخذ الأيسر .

* فيما بعد ناقضت السيدة جيهان السادات هذه الرواية التي اعتبرت مسيسة اليها وقدمت في مناقضتها رواية أخرى ليس مؤكدا أنها بدورها ليست مناسبة .
قللت السيدة جيهان السادات أنها بعد حادث المنصة لم تلحق بالهليكوبتر التي حملت زوجها الممزق بالرصاص وهكذا ذهبت بالسيارة إلى قصر القبة ، ومن هناك استقلت هليكوبتر كانت مستعدة لنقل زوجها - وفقا للبرنلج الأصلي إلى ميت أبو الكوم - فذهبت بها إلى بيتها في الجزيرة ، وهناك نزلت منها ودخلت إلى البيت فتركت فيه أطفالها الذين كانوا معها وغيرت ملابسها ثم ركبت السيارة إلى مستشفى المعادي وهناك اكتشفت لأول مرة أن زوجها قد فارق الحياة .

- ٥ - جرح مهتك بالبراع الأيمن من الأمام أسفل العرق .
- ٦ - أمفرزما جراحية بالصدر والرقبة وحول العين اليسرى .
- ٧ - دم متدفق من الفم - وقد تم نقل سيادته إلى قسم الرعاية المركزة لجراحة القلب والصدر بالمستشفى وأجريت له الاسعافات العاجلة الآتي بيانها :
- ١ - وضع أنبوية قصبة هوائية بعد تفريغ البلعوم مما فيه من دماء متجلطة وبدأ بعمل التنفس بواسطة جهاز التنفس الاصطناعي .
- ٢ - تدليك خارجي للقلب .
- ٣ - إعطاء منشطات القلب اللازمة لمثل هذه الحالات بالحقن داخل القلب مباشرة .
- ٤ - نقل دم من نفس فصيلة سيادته بكميات كافية خلال عدد من الفتحات على الأوردة .
- ٥ - وضعت أنبويه داخل القفص الصدري بالجهة اليسرى لتفريغ الهواء والدم المتجمع .
- ٦ - تم توصيل سيادته على أجهزة مراقبة القلب مع تسجيل مستمر للضغط والنبض ورسم القلب ، وكذلك توصيل جهاز رسم المخ الكهربائي لتسجيل نشاط المخ ودرجة حيويته .
- ٧ - لم يستجب القلب للتدليك الخارجي ، وتم عمل صدمات كهربائية للقلب كمحاولة لتنشيطه .
- ٨ - لما لم يستجب القلب لكل هذه الإجراءات تم فتح التجويف الصدري الأيسر لعمل تدليك داخلي للقلب ووجد القلب مشرفاً على حالة استرخاء كامل ، وكان جذر الرئة اليسرى مهتكاً بما فيه الأوعية الدموية الكبرى مع تهتك كامل بالرئة وتجمع دموى متجلط داخل التجويف الصدري .
- ٩ - استمر عمل التدليك الداخلي للقلب مع إعطاء العقاقير المنشطة واستمرار التنفس الصناعي .
- ١٠ - في خلال ذلك تم عمل الاشعاع التالية :

(أ) أشعة على الصدر أظهرت وجود شظايا متعددة داخل الجهة اليسرى من التجويف الصدري وكذلك رصاصة على الترقوة اليمنى مع وجود أمفيهما جراحية وكسور بالضلوع وتهتك بالرئة اليسرى .

(ب) أشعة على الفخذ اليسرى أظهرت وجود كسر مفتت بالثلث الأسفل من عظمة الفخذ .

(جـ) أشعة على الجمجمة وكانت سليمة .

(د) أشعة على الساعد الأيمن وكان سليماً .

١١ - فى تمام الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد ظهر يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر أظهر رسم القلب عدم تسجيل أى نشاط له ، وأظهر رسم المخ توقف كامل له عن العمل تأكيداً لمحوث الوفاة .

واعتبر سبب الوفاة صدمة عصبية شديدة مع نزيف داخلى بتجويف الصدر وتهتك بالرئة اليسرى والأوعية الدموية الكبرى بجذر الرئة اليسرى .

لواء طبيب - أحمد سامى كريم مدير مستشفى القوات المسلحة بالمعادى .

الأستاذ الدكتور - محمد عطية مستشار الشؤون الطبية برئاسة الجمهورية .

عميد طبيب - سيد الجندى مستشار ورئيس قسم جراحة المخ والأعصاب .

عميد طبيب - أحمد القشبرى مستشار ورئيس قسم جراحة القلب والصدر .

عميد طبيب - محمد شلقامى مستشار ورئيس قسم الأوعية الدموية .

عميد طبيب - محمد الزند مستشار ورئيس التخدير .

عميد طبيب - أحمد عبد الله مستشار الرعاية المركزة والتخدير .

عقيد طبيب - أحمد مجدى مستشار جراحة القلب والصدر .

عقيد طبيب - محمد عرفة أخصائى جراحة القلب والصدر .

عقيد طبيب - محمود عمرو مستشار التخدير .

عقيد طبيب - كمال عبد المنعم عامر مستشار ورئيس قسم نقل الدم .



كانت السيدة جيهان تنتظر خروج غرفة الكشف وهي تعلم في أعماقها أن زوجها قد فارق الحياة . وجاءتها مكالمة تليفونية من الولايات المتحدة . وكان ابنها جمال على الخط من ولاية فلوريدا ، وقالت له : « جمال ، سوف أقول لك أمراً في غاية الأهمية ، ولا يجب أن يظهر على ملامح وجهك أى انفعال يراه أحد من المحيطين بك الآن لأن المسألة لابد أن تظل سرّاً في الوقت الراهن . انهم أطلقوا النار على أبيك ، ويجب أن تعود فوراً » .

واتصل جمال السادات بالسفارة المصرية في واشنطن يحاول ترتيب عودته ، ثم اتصل بالسفارة المصرية في لندن يسأل عن أحد جراحى القلب ، متصوراً أنه يستطيع أن يأخذه معه في طائرته لعلاج أبيه . ثم ما لبثت الأنباء أن فاجأته بأن والده قتل . وركب طائرة إلى واشنطن ، وهناك تطوعت إحدى الشركات الأمريكية باستئجار طائرة خاصة تحمله إلى القاهرة .

وكان بعض أفراد الأسرة الذين سمعوا الأنباء قد بدأوا يسرعون الآن إلى المستشفى ، وكان بينهم شقيقه الأكبر طلعت . وبعد أن أعلن الأطباء نبأ الوفاة ، سمحوا لطلعت بالدخول إلى الغرفة التي كان جسد السادات مسجى فيها . ودخل طلعت ليجد جسد السادات كله ملفوفاً بالضمادات العظيمة ، ولم يكن يظهر منه إلا جزء صغير من وجهه . كان أنور قد وضع شقيقه الأكبر في السجن إحدى المرات في بداية حكمه لكي يبرهن للناس على شدة تمسكه بالعدل . وكان طلعت يعتقد أنه وضع في السجن ظلماً لمجرد تحسين صورة السادات أمام الرأي العام . وكان يظن أن الذى أودى به إلى السجن عدة أسابيع هو مجرد « دسائس عائلية » لا علاقة لها بأى تصرفات قام بها . والآن وقف طلعت أمام جثة السادات ولم يجد ما يقوله غير : « اذهب ، عليك رحمة الله ، لقد سامحتك في كل ما فعلت » .



وفي البداية لم يكن أحد متأكداً مما إذا كان اغتيال السادات مقصوداً على هجوم المنصة ، أو أنه جزء من خطة أوسع . كان كثيرون من أركان الحكم على منصة العرض من الساعة التاسعة صباحاً ، والآن فانهم جميعاً هرولوا يحولون بكل ما في طاقاتهم أن يحصلوا على معلومات عما حدث ، وما الذى يجرى في بقية البلاد . حتى وزير الداخلية ذهب إلى بيت أحد أصدقائه ، ومن هناك اتصل تليفونياً بمكتبه ليسأل عن « الأخبار » . ولم تعرف جماهير الشعب المصرى أن رئيسها قد اغتيل إلا بعد أن أذاعت محطة « مونت كارلو » أن السادات قُتل ، وقد أذاعت الخبر نقلاً عن مراسلها في واشنطن التي كان الخبر قد انتشر فيها ولم يَدْعُ رسمياً حتى يعلنه الرئيس ريجان بنفسه .

ولم تكن هناك قلاقل في مصر إلا في أسيوط . كان المقدم الزمر هناك ، وكان معه أفراد آخرون من أعضاء عتقوده وبعض عناقيد الصعيد . وكان تصورهم أن أبناء « مصرع الطاغية » سوف تؤدي إلى إطلاق طاقة الجماهير التي سوف تتحرر من خوفها وسوف تكون مستعدة للثورة . كان تقديرهم أن جامعة أسيوط تعتبر من معقل الجماعة الإسلامية . وهكذا تصوروا أن الاستيلاء على الأمور في أسيوط يمكن أن يكون نواة تنتشر منها الثورة إلى القاهرة وإلى بقية البلاد . وشق الزمر - ومعه بعض أعوانه - طريقه بقوة السلاح إلى مبنى المحافظة بقصد الاستيلاء عليه . ودارت هناك معركة دامية ، وقتل أكثر من مائة من جنود البوليس ، ولكن هذا التمرد لم يلق أية استجابة شعبية ، وتم القضاء عليه خلال يومين . وهرب الزمر إلى مخبئه في الجزيرة ، وهناك قبض عليه بعد يومين آخرين .

وكان الملفت للنظر أن الحياة راحت تواصل مجراها العادي بعد اعلان اغتيال رئيس الجمهورية . لقد استوعبت الجماهير نبأ الاغتيال بسرعة ، ولم يصدها شيء فيه . وفي بعض أحياء القاهرة الفقيرة فإن السلطات اتخذت احتياطات أمن ، بينها قطع التيار الكهربائي ، خشية قيام مظاهرات يبدو فيها أثر الانتهاج الشعبي . ولمدة ثلاثة أيام اقتصرت اذاعات الراديو والتلفزيون على قراءة القرآن . ويبدو أن بعض أطراف المؤامرة كانوا قد جندوا موظفا في الاذاعة ، وكانوا قد أعدوا بياناً مكتوباً يذيعه عبد السلام فرج على الهواء يدعو فيه الناس إلى الثورة باسم الدين ، ويطلب من القوات المسلحة أن تظل محايدة . على الأقل إذا لم تكن مستعدة عملياً لتأييد « الثورة الإسلامية » . وكان هذا جزءاً من المؤامرة أعد على عجل ، ولم يكتب له أي قدر من النجاح ، وكانت المحاولة ميثوساً منها منذ اللحظة الأولى .



وكانت السيدة قلدوة - والدة خالد الاسلامبولي - واحدة من جماهير الشعب المصري الذين راحوا يتابعون الاستعراض على شاشة التلفزيون . كانت الآن قد عادت إلى بيتها في ملوى . فقد أقتنعها خالد بأن تذهب إلى هناك لقضاء العيد ، بعد أن يش من ترتيب زيارة لها ترى فيها محمداً ابنها في السجن . ولقد قال لها أنه سوف يلحق بها في ملوى لقضاء العيد معها . ولقد أعطاهما سبعين جنيهًا كانت معه لكي تشتري خروفاً يذبحونه في احتفال العيد . وسمعت صوت اطلاق النار وهي تتابع العرض ، ثم سمعت صوت المذيع وهو يقول أن الرئيس ونائبه قد غادرا ساحة العرض . وقد قالت فيما بعد أنها كانت تحس بشيء من علم الارتياح . واتجهت إلى جهاز راديو قريب ادارته على بعض محطات الاذاعة الأجنبية في

محاولة لالتقاط مزيد من الأنباء . وبالطبع فلم يكن لديها أى شك فى أن ابنها له صلة بما حدث . وفى صباح اليوم التالى اشترى زوجها نسخاً من بعض الصحف اليومية التى كانت تحمل صوراً لوقائع الاغتيال . وجلس أمامها يقرأ إحدى هذه الصحف . وفجأة صاح بصوت مرتعش : « انظري إلى هذه الصورة ... انظري إلى هذه الصورة » . ونظرت وعرفت ، لكنها راحت تتكر لنفسها صائحة : أبداً ، أبداً ، أنه ليس هو » . وفى إحدى الصحف كانت هناك صورة للقاتل ، وكانت قد التقطت له بعد أن قام أسروه بضربه ، وكان وجهه مغطى بالضمادات . وصاحت الأم مرتاعة : « لقد قتلوه » . ثم صرخت : « لقد اخرجوا جثته من المشرحة لكى يلتقطوا له هذه الصورة » . وانخرطت فى البكاء .

من .. ولماذا ؟

بعد اعتقال هؤلاء الذين كانوا ضالعين في عملية الاغتيال ، قامت المجموعة ٧٥ من المخابرات بتفتيش بيوتهم . وأظهرت عملية التفتيش شواهد ذات دلالات . في كل شقة جرى تفتيشها كانت هناك بوصلة ، فقد كان الجميع يريدون أن يكونوا متأكدين تماما من أنهم في صلواتهم يولون وجوههم شطر الكعبة . في كل شقة كان الجميع يحتفظون بأشرطة تسجيل عليها مواعظ مشاهير شيوخ المساجد من أمثال الشيخ كشك والشيخ المحلاوي وغيرهما . ولقد كان في بيت عبد السلام عبد العال - على سبيل المثال - مجموعة من ٦٤ شريطا . في كل شقة كانت هناك ملابس عسكرية ، وعلى سبيل المثال ففي بيت عبد السلام عبد العال كان هناك زوجان من البنطلونات الكاكي ويريه (غطاء للرأس) عليه علامة الدفاع الجوي ، وعلامة رتب ملازم أول ، ومجموعة من الأزرار العسكرية . وفي كل شقة كانت هناك مطبوعات أو منشورات مختلفة صادرة عن الجماعات الدينية أو عن اتحادات الطلاب ، وفي شقة عبد السلام عبد العال أيضا كانت هناك - فوق ذلك - صورة لمناحم ييجن جرى تمزيقها أرباً أرباً .

وليس هناك شك أن المقبوض عليهم قد لقوا معاملة سيئة ، ولقد أكلت التقارير الطيبة ذلك . . قُيدوا بالسلاسل وضربوا بالكراييج وبخراطيم المياه ، وعانى بعضهم من كسور في الجمجمة وفي عظام الساق والركب وفي أجزاء أخرى من أجسادهم . ومن المفارقات أن

استجواب خالد بدأ في نفس مستشفى المعادي العسكري الذي كان جثمان السادات مسجى فيه . وقد حاول أحد المحققين أن يكسر مقاومته بأن قال له : « أن الرئيس لم يقتل ، وإنما أصيب بجروح يتماثل للشفاء منها » . ورغم أن خالد كان في أشد حالات المعاناة ، إلا أنه لم يُسَدِّد ، فقد نظر إلى المحقق بعينه الغائرتين في أورام الكلمات التي أصابته من أثر الضرب المبرح ، وقال له : « إنك لن تستطيع أن تخدعنى ، لقد وضعت في جسده أربعمائة وثلاثين رصاصة ، فأبحث لك عن شيء آخر تخدعنى به » .

وعندما ذهب البوليس لتفتيش منزل عبد السلام فرج ، احتجزوا زوجته واستجوبوها . وقال لها أحد المحققين : « إن شفتكم لا تحتوى إلا على غرفتين ، ولكنكم كنتم تستقبلون زواراً كثيرين وطوال الوقت ، فكيف كنتم تتصرفين كمسلمة حقيقية معهم ؟ هل كنتم ترتدين الحجاب داخل البيت ؟ » ، وأجابت : « بالطبع » . كان الزوار عادة يقرعون الباب ، وكنتم أرفع المزلاج دون أن أفتح الباب ، ثم كنت أقول للمطارق أن ينتظر بعض الوقت حتى أعود إلى الغرفة الداخلية ثم يفضل بالدخول ، فلم تقع عيني على أحد » . ومن الانصاف أن يقال أنه كانت هناك تعليمات مشددة بأن لا يتولى أحد من مسؤولى الأمن الرجال تفتيش أى من السيدات المحتجزات .



وأثناء المحاكمة ، عندما سئل خالد هل هو ملذب أو غير ملذب ، كان جوابه : « نعم ، لقد قتلته ولكننى غير ملذب ، لقد فعلت ما فعلت في سبيل الدين وفي سبيل الوطن » . وكانت إجابات كل المتهمين الآخرين متماثلة . وحين سئلوا جميعاً عن اختراؤهم للدفاع عنهم من المحامين ؟ كان جوابهم أيضاً متماثلاً : « أن الله يدافع عن الذين آمنوا » . وحينما سئل عبد السلام فرج ما الذى كانوا يطعمون من تحقيقه باغتيال الرئيس ؟ كان جوابه : « ليكون تحذيراً لكل من يجيء بعده ، وليتعلموا منه درساً . لقد كان هدفنا في هذه المرحلة من النضال أن نردع كل الحكام المقبلين » . وحين جاء الدور على عباس محمد - بطل الرماية القديم في الجيش - ليدلى بشهادته ، كان قوله : « حتى قيل أن يطلبوا إلى الاشتراك معهم في قتل السادات ، كنت وصلت إلى اقتناع كامل بأن هذا الرجل يجب أن يقتل . وكنتم أدعو من الله أن يعطينى شرف الاشتراك في إرغام الطاغية على أن يدفع ثمن جرائمه » . وعندما سئل عما إذا كان يشعر بكرامية خاصة تجاه الرئيس ؟ كان جوابه : « لا . لم تكن لى كرامة خاصة تجاهه ، وإنما أنا مسلم يؤدي الصلاة ، وما يهمنى هو الاسلام فقط » . ولقد قرر جميع المتهمين بدون استثناء أن هدفهم كان

الرئيس وحده ، ولم يستعملوا لقبه الرسمي مرة واحدة خلال الإستجواب فى التحقيق أو فى المحاكمة ، وإنما كان وصفهم له بـ « الطاغية » أو بـ « عدو الله » أو بـ « الظالم » أو بـ « الطاغوت » ، الخ . وقال خالد « اننى صحت فى مبارك وأبوغزالة : ابعدوا عن طريقى فانا لا أريد الا . . هذا » . ووصف عطا طليل رحيل دوره فقال : « لقد تقدمت من المنصة ، وكنت آخر من وصل اليها من الاخوة ، ولم أر الهدف (يقصد السادات) أمامى ، ولكنى رأيت صفاً من المقاعد الخالية لا يجلس عليها أحد . وبدأت أطلق النار على هذه المقاعد الخالية . ثم أصابتى رصاصة من واحد كان يطلق النار فى اتجاهنا ، وأظنه كان يجلس فى الصف الخامس . ولم أبادله إطلاق النار مع أنه كان فى مرمى نيرانى . لقد كنا نريده (السادات) وحده لكى نجعل منه عبرة لمن يأتى بعده » . وحينما سئل عباس محمد عما إذا لم يكونوا يقدرون أن هناك أبرياء سوف يصابون إلى جانب الرئيس أثناء عملية إطلاق النار ؟ كان رده : « نعم ، لقد كان مثل هذا الاحتمال وارداً ، وكنا مستعدين لإطلاق النار على أى شخص يعترض طريق وصولنا إلى الطاغية » . وكان عباس محمد يعتقد أن مثل هذه المخاطرة مقبولة دينياً . وفى الاجابة على نفس السؤال قال رحيل : « ان كل انسان فى يوم القيامة سوف يحاسب طبقاً لنواياه ، وإذا قتل برئىء فى سبيل الوصول إلى ظالم فان الله سوف يعث البرئ يوم القيامة بريئاً » .



وسئل فرج عن كتابه « الفريضة الغائبة » ، وكان رده : « لقد جمعتته بنفسى من أعمال علماء المسلمين الذين اتبعوا طريق رسول الله صلى الله عليه وعليهم أجمعين » . واستطرد : « لقد جمعت هذه المأثورات من أقوالهم فى الجزء الأخير من سنة ١٩٨٠ ، وطبعته فى مطبعة صغيرة فى امبابية تقع وراء مسجد خالد بن الوليد . وقد اعطيت المخطوط إلى رجل اسمه أبو سريّة وهو شريك فى المطبعة ، وقد طبعت منه خمسمائة نسخة دفعت فى تكاليف طبعتها تسعين جنيهاً . ووزعت منه خمسين أو ستين نسخة قبل أن يعترض عبود الزمر على توزيعه خوفاً من أنه قد يكشف تنظيمنا وأفكارنا ، ويؤدى إلى الإضرار بهما . ولقد قمت بنفسى بحرق بقية النسخ » .

وحينما سئل فرج هل كانوا على حق فى اغتيال رجل كان يقول أنه يريد ادخال الديمقراطية فى مصر ؟ ، كان رده : « أى ديمقراطية هذه التى كان يريد ادخالها ؟ لقد كان يتحدث عن ديمقراطية لها مخالفات وأنتاب (وكان فرج بذلك يتحدث عن خطاب للرئيس السادات قال فيه « أن بعض الناس يخطئون إذا ظنوا أن الديمقراطية عزلاء » ثم أضاف « أن

الديمقراطية لها مخالب وأنياب» . واستطرد فرج في أقواله : « ومع ذلك فما هي هذه الديمقراطية في حقيقتها ؟ هل هي الديمقراطية التي يتحدثون عنها في إنجلترا حيث أجاز مجلس اللوردات قانوناً يعطي المشروعية للشلوذ الجنسي ؟ هل هذه هي الديمقراطية ؟ » .
 وحينما سئل فرج كيف أعطى الأمر بتنفيذ العملية رغم اعتراض الزمر عليها ؟ أجاب : « اننى فقيه المجموعة ، وكان الزمر يعرف أن لى صلاحية التقرير فى هذا الشأن » . وقال فرج أنه رخص للزمر بأن يهاجم محلات الصياغ المسيحيين ، وقد قاموا بغارات من هذا النوع على بعض محلات الصياغ فى شبرا . وفى المحاولة الأولى تمكنوا من الحصول على نصف كيلومن المصوغات والأحجار الثمينة . وأوضح فرج أن هذه « الأموال » كانت تصرف لتمويل نشاط الجماعات الاسلامية ، وفى نفس الوقت فإن هؤلاء الصياغ المسيحيين كانوا يعطون أجزاء من أموالهم لتمويل نشاط الكنائس .

كانت ساق فرج لا تزال فى الجبس حين بدأ استجوابه . وفى اليوم الأول للاستجواب - ١٥ أكتوبر - أنكر كل التهم التى وجهت اليه ، لكنه فى اليوم التالى أعترف اعترافاً كاملاً ومكتوباً . وليس من الصعب الآن معرفة الوسائل التى اتخذت لاقناعه بتغيير رأيه .



ولقد ألقت التحقيقات الرسمية أضواء كافية إلى حد ما على تفكير حركة « الجهاد » كلها . وبالطبع فإن هذا العقود بالذات الذى كان مسؤولاً بين تنظيماتها عن عملية اغتيال السادات ، يمكن اعتباره نموذجاً لفكرها . كانوا يؤمنون بالعمل . . . بالجهاد ، وكانوا يرونه عن طريق العنف بغير دليل ، وكان العنف فى تفكيرهم على مستويين - فردى أو عام . .
 بمعنى آخر - الاغتيال أو التمرد . وبالطبع فإن الحل الأمثل من وجهة نظرهم كان المزج بين المستويين . وقد قال رحيل للمحققين : « كما ترون فلم يكن لدينا جيش ولا كانت لدينا قوة ، وبالتالي فلم يكن هناك طريق مفتوح أمامنا غير الاغتيال » . وأضاف رحيل أنه لا يتنى إلى التكفير والهجرة « لأنهم يكفرون كل الناس ، وأما نحن فلا نفعل ذلك » . وعندما سئل فرج لماذا لم يكونوا مستعدين للانتظار وإعطاء الرئيس وقتاً ، وإذا كانت اعتقالات ٣ سبتمبر بين أسباب ثورتهم عليه ، فلماذا لم ينتظروا محاكمات المعتقلين لكى يحكموا ؟ - . وكان رد فرج : « إن الجهاد قضية لا تقبل التأخير ، ولقد كان الظلم الذى أنزله السادات بالناس أمراً يتعدى حدود الأفراد المعتقلين ، وأما كان عدواناً على حقوق الله » . وعندما سئل لماذا لم ينتظروا وقتاً يكونون فيه أكبر سناً وبالتالي أكثر عقلًا ؟ كان رده : « ان كوننا شباباً لا يجعلنا أقل أحقية فى حمل وتنفيذ أوامر الله » . وحينما قلم المحققون بتذكير فرج بأن النبى محمدًا

كان مشهوداً له بالصبر والأناة ، كان رده : « إن الحركة الإسلامية اضطهدت في مصر منذ ثورة ١٩٥٢ ولقد انتظر المؤمنون طويلاً ، ولكن هناك نهاية لكل صبر » .



ولقد كان عبود الزمر أبرز الداعين إلى طريق بديل للجهاد . كان يطلب فترة اعداد تمتد ما بين سنتين وثلاث سنوات يكون التنظيم خلالها قد استطاع تجنيد نويات كثيرة من ضباط الجيش تضمن لهم نجاح الثورة . لكنه كان يدرك أن حجم الجيش وحقيقة أن معظم ضباطه من المحترفين كانت كفيلاً بأن تجعل مهمة التنظيم صعبة وتنبه السلطات إلى أية باخرة تلمر تحدث في الجيش . وقال الزمر أنه - كرجل عسكري - حاول أن يشرح لزملائه المدنيين في عنقوده ضرورة التخطيط المنظم ، وقال لهم أنهم يجب أن يكونوا مستعدين للاستيلاء على المراكز الحساسة في البلاد ، مثل وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ومبنى الإذاعة وقيادة مباحث أمن الدولة ، وهكذا . (ولقد وجدت خطط للاستيلاء على عدد من هذه المراكز في حوزته بعد اعتقاله) . وقال عبود الزمر إنه - فوق هذا كله - كان ضرورياً أن تكون هناك لجان ثورية جاهزة في كل حي من أحياء القاهرة . وكان رأيه أن تكون هذه اللجان قوية بحيث يستطيع أعضاؤها أن يتصلوا لقوى الأمن عندما تجيء اللحظة المناسبة . ولقد أشار أثناء استجوابه أكثر من مرة إلى نموذج إيران حيث لم يستطع الجيش ولا البوليس مواجهة حركة جماهير لديها القوة الكافية ولديها التصميم . وكان رأيه أيضاً أن اللجان الثورية يجب أن تكون في وضع يسمح لها بالسيطرة على الشارع ، والأفان الشيوعيين كانوا يستطيعون استغلال الموقف لبسط سيطرتهم هم . وقال عبود الزمر إن حاجته كلها جرى رفضها ، لكن الأمل بقي لديه في أن الهجوم على المنصة يوم ٦ أكتوبر كان كفيلاً بخلق حالة من الفوضى في الدولة تستطيع حركة الجهاد تطويرها لتحقيق ما تريد ، خصوصاً وأنه كان معروفاً أن كل جماعات الجهاد ، وليس فقط عنقود أو عنقودان من تنظيماتها ، قد انعقد إجماعها على أن السادات كافر وطاغية ، ولا بد من الخلاص منه ، وبالتالي فإن إذاعة نبأ اغتياله كانت كفيلاً باشعال شرارة انتفاضة شعبية واسعة .



وليس مستغرباً بالطبع أن تنور بعض الروايات لدى بعض الناس الذين لا يفهمون التفسير الرسمي لاغتيال السادات ، والطريقة التي تم بها . لقد حدث ذلك من قبل في بلاد أخرى غير مصر ، أشهرها ما دار من روايات حول اغتيال الرئيس جون كيندي وشقيقه

روبرت كيندى ، ومارتن لوثر كنج . وفى كثير من هذه النماذج وغيرها كانت نظرية « المؤامرة » تجد من يستمعون لها . ولقد كانت أكثر نظريات « المؤامرة » رواجاً لبعض الوقت فى صدد اغتيال السادات هى نظرية إلقاء المسؤولية على الأمريكيين ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية . وطبقاً لهذه « النظرية » فإن الحكومة الأمريكية كانت قد بدأت تقلق من تطورات الأمور فى مصر ، وكانت تشعر بتزايد السخط والمعارضة لسياسات الرئيس السادات الداخلية والخارجية ، سواء من المعارضة المدنية أو من المعارضة الدينية . ولقد تزايد إحسانهم بردود فعل الناس فى مصر تجاه الفساد والاستسلام لاسرائيل والعزلة التى فصلت مصر عن العالم العربى ، وهكذا . ثم جاءت اعتقالات ٣ سبتمبر لتقنع « الولايات المتحدة » أخيراً - طبقاً لهذه النظرية - أن السادات لم يعد قادراً على الامساك بزمام الموقف . ومن وجهة نظرهم فإنه كان قد استنفذ أغراضه خصوصاً فى موضوع الاعتراف بإسرائيل الذى كان لسنوات طويلة أهم أهداف السياسة الأمريكية . والآن - طبقاً لهذه « النظرية » - فإن السادات أصبح عبثاً على الولايات المتحدة أكثر منه ميزة لها ، وبالتالي فقد أصبح الخلاص منه وارداً كما حدث فى حالة الرئيس « ديم » فى ليتنام ، وغيره من عملاء الولايات المتحدة . وطبقاً لهذه « النظرية » أيضاً فإن الوقت قد جاء لاستبدال السادات بشخص آخر يبدو أكثر تحملاً ، وبالتالي يكون أكثر قبولاً لدى الناس .

وبرغم كل المنطق الذى تحاول هذه « النظرية » أن تدعم به تصوراتها فإنها فى الواقع تظهر أمام أى بحث دقيق بدون أساس تستند إليه . ذلك أنه بصرف النظر عن أسباب الضعف التى اعترت نظام الرئيس السادات ، فإن هذا النظام كان ما يزال يملك القوة الكافية لمواجهة معارضيه فى الداخل . إن نظام السادات كان أحد الدعائم الرئيسية فى سياسة ريجان المعادية للشيوعية فى المنطقة ، كما أنه كان نظاماً استطاع - ويستطيع - التدخل بدون تردد فى بعض بؤر المتاعب الأفريقية مثل ليبيا وتشاد وزائير . وعلى وجه اليقين فإن الولايات المتحدة لم تكن تستطيع أن تتحمل فكرة الخلاص من « شاه آخر » بعد أقل من سنتين من سقوط الشاه الأصلى فى إيران . كذلك فإنه من الصعب تصوّر وجود تلاقٍ - فى فكر أو عمل - بين وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وبين الجماعات الإسلامية .



وكانت « نظرية المؤامرة » الثانية تشير إلى عناصر فى الجيش المصرى . وربما كانت هناك نواح فى التحقيق الرسمى يجب استيفؤها أكثر . لقد تم الاغتيال وسط استعراض

عسكري ، ثم أن قاطرة المدفع التي ركبها خالد الاسلامبولي ورفاقه توقفت أمام منصة الاستعراض الرئيسية مباشرة ، وكانت المنصة خالية من الحراسة (وإن كان مرجع ذلك في الواقع إلى حقيقة أن السادات لم يكن يريد أن تظهر الحراسة كثيفة عليه أمام شاشات التلفزيون) . ثم إن توقيت الضرب عندما كان كل الجالسين على المنصة يرفعون رؤوسهم إلى أعلى يتابعون العرض الجوي ، بدا لأول وهلة أكثر مما تحتمله المصادفات . ثم لماذا كان الحرس الجمهوري والحرس الخاص على هذا النحو من البطء قبل إبداء أي رد فعل ؟ ولقد رأى بعض أنصار هذه « النظرية » أن هناك ملابسات غريبة تحيط بدور خالد الاسلامبولي . كانت هناك حقيقة أن اشتراكه في الاستعراض لم يكن مقررا في الأصل ، وأنه كلف به في اللحظة الأخيرة ، وأن ضابطه ألح عليه لكي يقبل . ثم أن اختيار خالد في حد ذاته كان يدعو إلى التأمل ، ولقد سأل المحققون غالدا عما إذا كان ضابط الأمن في وحدته يعرف من واقع ملفه في المخابرات العسكرية أنه شديد التدين ؟ وكان رد خالد : « إن اللواء كله كان يعرف ، وكذلك كان يعرف قائد كتيتي » . كذلك فقد كان متصوراً أن أحداً لابد أن يكون قد عرف أن لخالد شقيقا اعتقل في حملة الاعتقالات الأخيرة . ثم إن خالد لم يكن يكف - فيما عرف عنه - عن دعوة زملائه من الضباط الشباب إلى قضاء أوقاتهم في العبادة بدلا من الاستغراق في شؤون الدنيا . برغم هذا كله وما يمكن أن يثيره من تساؤلات ، فإن كثيرين لزموا الصمت ، بل وبدوا وكأنهم يسهلون اشتراك خالد في تنفيذ الاستعراض . أضيفت إلى ذلك السهولة التي استطاع بها خالد ادخال زملائه في تنفيذ عملية الاغتيال إلى ساحة التجمع للمرض ، وقد سئل أثناء الاستجواب : « ألم يلاحظ أحد إنك أعطيت اجازة أو مهام خاصة لثلاثة من أفراد قوتك يوم الاستعراض ؟ » ، وكان رده « نعم » ، لقد كان ذلك أمام الجميع ، وكان مسجلا في سجلات الوحدة التي كانت ترسل إلى مكتب قائد الكتبية بطريقة طبيعية ، وقد كان ذلك كله في السجل أمامه يوم الجمعة السابقة للاستعراض . وسئل خالد عن قام بالتفتيش على وحدته ليتأكد من نزع الذخائر وإبر ضرب النار من أسلحتها ؟ ، وكان رده : « لم يقم أحد بالتفتيش على الذخائر . وكان هناك أمر بنزع إبر ضرب النار ولكن أحدا لم يأت لكي يتأكد من تنفيذ هذه الأوامر . ولقد كلف كل ضابط بأن يكون مسؤولا عن تنفيذ ذلك في وحدته » . وأضاف أن قائده مر عليه ليسأله إذا كان قد نفذ الأوامر ، ورد عليه بالإيجاب وانتهى الموضوع . ومع أن مثل هذه الظواهر يمكن أن تشجع « نظرية المؤامرة » داخل الجيش ، فإن حقائق الأمور تنفيها نفيًا قاطعا ، ولا تؤيدها وقائع التحقيق بأي دليل .

في الحقيقة فإن معظم هذه الظواهر أخطاء يمكن نسبتها بسهولة إلى الإهمال

البيروقراطي العادي . ثم إنه كان هناك إحساس متزايد بالأمم . فلم يخطر ببال أحد أن مثل هذه العملية الجريئة يمكن أن تدور في تفكير عاقل ، وسط عرض عسكري حاشد على هذا النحو .

(تبنى أفراد كثيرون من أسرة السادات « نظرية المؤامرة » الأولى المنسوبة إلى المخابرات المركزية الأمريكية . بل وقالت السيدة جيهان السادات في إحدى المناسبات « إن الأمريكيين كانوا يخططون لغزو لبنان وكانوا يعرفون » أن أنور لن يسكت لهم » وهكذا تخلصوا منه قبلها . ثم عدل أفراد الأسرة عن هذه النظرية بعد أن وجدوا أنها لا تستطيع أن تصل بهم إلى أى شيء ، بل بالعكس قد تضر مصالحهم مع قوة يعتبرون أنها قادرة على حمايتهم .

ثم اتجه بعض أفراد الأسرة إلى « النظرية الثانية » - نظرية المؤامرة داخل الجيش . ولوقت من الأوقات تصور بعضهم أن الترويج لمثل هذه النظرية يمكن أن يشكل قوة ضغط يمكن أن تحميهم من الحساب عن وقائع من الفساد نسبت اليهم ، ومن المحتمل أن يحاسبوا عليها . وقد عدل بعضهم عن ذلك عندما أدركوا أن أية أقول يدعون بها لن توقف يد القانون عن أن تمتد اليهم إذا كان هناك ما يستوجب ذلك . وعلى أى حال فقد ظل بعضهم يتصور أن ورقة هذه المؤامرة المدعاة مازال يمكن التلويح بها) .



وكانت هناك أخيراً « النظرية الثالثة » ، وهي أن الاغتيال كان جزءاً من عملية أوسع بكثير . فلم يكن من المتصور - في تقدير أصحاب هذه « النظرية » - أن يقوم عنقود واحد أو عنقودان من جماعات الجهاد بتنفيذ عملية على هذا النطاق الواسع . وفي واقع الأمر فإن هذه النظرية الثالثة هي النظرية التي يتبناها التحقيق الرسمي ، سواء في قضية الاغتيال أو في قضية تنظيم الجهاد عموماً .

ولقد كان فكر الجهاد نفسه يبرر هذه النظرية . كان فكر الجهاد يستند على فكرة « الحاكمية » . إن فكرة « الحاكمية » كانت تقوم على « البيعة » طبقاً لأحكام الشريعة ، ولم تكن « البيعة » لرجل وإنما كانت للشرع ذاته . وبالتالي فإنه إذا خرج الحاكم - فيما يصدر منه - عن إطار الشريعة ، فقد شرعيته وأحلت مقاومته . إذا خرج عن حكم الشرع فإن حكمه



المحتجزون في قضية الإغتيال ، ويظهر خالد الإسلامبولي في الصف الأول ، وبعد
 الحبيب عبد السلام في الثاني ، وعسا طليل وصبره الزبير في الثالث .

يكون من قاعدة حاكمة البشر وضد حاكمة الله ، وهذا يعطى لجماعات الجهاد - فى رأيها - حق المقاومة وواجب الانتقال بهذه المقاومة من مجال النية إلى مجال العمل .

وأثناء المحاكمة مثل خالد عما إذا كان يملك الحق - أو أن فرجا يملك الحق - فى إصدار فتوى مطاعة بتكفير حاكم مسلم ؟ وقال خالد أنه يوافق على أن الفتوى يجب أن تأتى من أهل الحل والعقد . وسئل عما إذا كان يعتبر نفسه أو يعتبر فرجا من أهل الحل والعقد ، وكان رده بالنفى . وسئل إذن لماذا تصرف دون مشورتهم ، وكان رده « حتى لو كنت أردت أن أشاورهم ، فلقد كانوا جميعا فى السجن » .

ولقد أسفرت التحقيقات عن تقديم المتهمين باغتيال السادات إلى محاكمة صدر فيها حكم بالاعدام على خمسة منهم ، وتم بالفعل تنفيذ الحكم . وبعد ذلك فلقد كانت هناك محاكمة كبرى أخرى أطلق عليها « محاكمة تنظيم الجهاد » ، وقدم أمام القضاء فيها حوالى ٤٠٠ متهم طالب الادعاء لأكثر من ٣٠٠ منهم بحكم الاعدام .

وأخيرا فإن قرابة ١٠٠ فرد من القوات المسلحة قد خرجوا منها ، سواء بالفصل أو بالنقل إلى جهات أخرى .

إلى أين ؟

كانت المأساة الحقيقية فى حياة أنور السادات وموته أنه رجل حاول أن يتحرك كثيراً ، لكنه لم يتقدم إلى الأمام . ولقد كان أصدق تعليق سمعته بعد اغتياله أنه حين مات « . وفى الحقيقة فإنه بعد اغتياله مباشرة كان الجو العام فى مصر يؤيد هذا ، ولقد بدا على الجماهير المصرية بصفة عامة شعور بالهدوء أكثر من القلق حينما إليهم أنباء اغتياله . ولقد تحولت محاكمة قاتليه إلى محاكمة لضميرهم . ولقد بدت رلية الملقاة على عاتق خلفه هى أن يعدل عن الكثير من قرارات وسياسات سلفه .

ويمكن الآن بأثر رجعى أن يقال إن غلطة السادات الكبرى تمثلت فى تضحيته بالأهداف الاستراتيجية لمصر من أجل مناورات تكتيكية كان مشكوكاً منذ البداية فى قيمتها . ويمكن أن يقال - وبحق - إن حرب أكتوبر كانت فرصته الكبرى ، بل كانت فرصة لم تتح لحاكم مصرى قبله فى تاريخ مصر الحديث ، بما فى ذلك محمد على وجمال عبد الناصر . ولكنه ألقى بكل شيء فى الهواء . وربما كانت المسؤولية تقع على نوع الحياة التى عاشها ، أو ربما كانت تقع على نقص حصيلته من التعليم والعلم ، وكلها عوامل تجعل من الظلم إصدار حكم قاطع عليه . ولكن المشكلة أنه لم يبذل جهداً له قيمة لكى يعرف أو يفهم حقائق الجغرافيا والتاريخ بالنسبة لمصر ، وهكذا فإنه أساء الحكم فى القضايا الاقتصادية



جائزة السادات يتصدرها هورد وبيجن وديستلن وكارتر ونيكسون وكيسنجر .

والثقافية التي واجهته . ولقد كان يمكن إخفاء أسباب قصوره في عالم الكاميرات والميكروفونات ولكن مأساة هذا العالم - عالم الكاميرات والميكروفونات - أنه ما إن يختفي الممثل الرئيسي من فوق خشبة المسرح - حتى يختفي كل شيء ، بما في ذلك المشاهد نفسها ، وحتى جمهور المشاهدين .



ولو أن السادات سئل عن أهم الإنجازات التي قدمها لمصر لكان قد عد منها خمسة على وجه التحديد : دولة المؤسسات - ومزيد من الديمقراطية - ومزيد من الرشاعة - ومزيد من المكانة الدولية - وتحقيق السلام . وعندما توجه السادات بخطاب إلى الأمة في يناير

١٩٧٧ - عقب مظاهرات أسعار الطعام الشهيرة - فإنه كرر أكثر من مرة قوله « إن دولتنا دولة مؤسسات ». والحقيقة أنه كان قد قدم لمصر دستوراً دائماً سنة ١٩٧١ (رغم أنه كان يسميه « دستوري » ، على طريقة « شعبي » و « جيشي » الخ .) . ولقد كان دستور سنة ١٩٧١ من ناحية النصوص المكتوبة دستوراً لا بأس به ، ولكن المحزن أنه كان مستعداً في أى وقت لمخالفة مواد « دستوره » إذا وجد في ذلك صالحاً له . صحيح أن مجلس الشعب ، وكذلك الصحافة ، تمتعا بقدر لا بأس به من الحرية منذ بداية حكمه وحتى بداية سنة ١٩٧٤ - إلا أنه لم يلبث أن ضاق ذرعاً بالاثنتين . وحين بدأت مجموعة النواب المستقلين في مجلس الشعب تثبت نشاطها وفعاليتها ، مارس قضاى سلطته لإسكات أعضائها . كذلك فإن الصحفيين الذى مارسوا حقوقهم في نقد الخط الرسمى لسياسته لم يلبثوا أن فقدوا عملهم ، وانتهى الأمر بنماذج بارزة من الاثنتين في خاتمة المطاف إلى السجن . وربما بقي « قانون العيب » أبرز إسهام قدمه السادات للحياة القانونية في مصر . ونفس المقدار كان قانون المدعى الاشتراكى . ويصرف النظر عن أية نتائج إيجابية أسفرت عن القانونين - ولم يحدث ذلك إلا بعد غياب السادات عن الساحة - فإن هذين القانونين يظلان - رغم كل شيء - من أكثر القوانين التحكيمية التى عرفها أى بلد من البلدان في أى عصر من العصور .

ولم يكن السادات - في أى محاولة للتفاخر بمنجزاته - بقادر على أن يكبح في نفسه جماح رغبته الحارقة في مقارنة ما استطاعه هو في مقابل ما لم يستطعه جمال عبد الناصر . هو ربح معركة وجمال عبد الناصر خسر معركة ، وعبد الناصر وضع كثيرين في السجن وهو أطلق سراحهم^(١) ، وعبد الناصر كان دكتاتوراً وهو كان ديمقراطياً ، وعبد الناصر حكم بقوانين الطوارئ وهو حكم بالقانون العادى . بدا لسنوات طويلة وكان السادات لديه ما يثار له من عبد الناصر . واتخذت حملته على سلفه في بعض الأحيان شكل حرب مقدسة . ولقد تحدثت إلى الرئيس السادات بنفسى أكثر من مرة ، وقلت له في إحداها إن عبد الناصر

(١) من المقارنات التى تدعو إلى التأمل في قضية الاعتقالات في عهد جمال عبد الناصر وفي عهد أنور السادات ، ما نقول به الأرقام عن عدد المعتقلين في عهد كل منهما .

في عهد جمال عبد الناصر مدة حكم طولها ١٨ سنة وشهدت تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى ، وتعرضت فيها مصر لاضرابات دولية واسعة النطاق بلغ عدد أوامر الاعتقال الصادرة في كل جهات السلطة صاحبة الاختصاص ، حوالي ١٤ ألفاً . (طبقاً لنص بيان أدلى به في مجلس الشعب وزير الداخلية في عهد الرئيس السادات - السيد نبوى اسماعيل) .

وفي عهد أنور السادات - فترة حكم ١١ سنة - بلغ عدد أوامر الاعتقال الصادرة من كل جهات السلطة صاحبة الاختصاص - أكثر من ١٩ ألفاً . (كان بينهم ٢١٠٠ أثناء مظاهرات طلبة الجامعات في سنة ١٩٧١ - ١٩٧٢ ، وكان بينهم ٦٨٠٠ أثناء وبعد مظاهرات الطعام سنة ١٩٧٧ ، وكان بينهم ٩٣٠٠ خلال أحداث سنة ١٩٨١) .

ارتكبت بالتأكيد أخطاء ، وربما كان ضرورياً تصحيح هذه الأخطاء ، لكن الادانة الكاملة لمصر عبد الناصر على هذا النحو ظالمة فضلاً عن أنها قصيرة النظر . . فهي تقوّض أساس شرعيته هو لأنه خليفة عبد الناصر ، ثم لأنه هو الذي ذهب إلى مجلس الشعب ليؤدى اليمين الدستورية ملتزماً بمواصلة سياسة عبد الناصر . وأتذكر أننى قلت له فى إحدى المرات - وكتبت ذلك ونشرته فى حياته - ما متهاه « إذا كنت تريد أن تقلد ما فعله خروشوف إزاء ستالين ، فإن خروشوف لم ينتقد ستالين علناً ، وإنما ذهب بانتقاداته إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى . » وصحيح أن ما قاله خروشوف عن ستالين تسرب إلى الخارج ، لكنه لم يتسرب خلال أدوات الدولة السوفيتية . وفى كل الأحوال فإن حملة خروشوف على ستالين أضرت بخروشوف نفسه ، بل وكانت من الأسباب التى أطاحت به فيما بعد ، ذلك أن السؤال الذى سيطرح نفسه على أى إنسان هو « وأين كنت أنت حينما جرى هذا كله ؟ » . إن الناس سوف يوجهون إليك أنت هذا السؤال . وقبل كل شيء وبعد كل شيء ، فلمشر سنوات من حكم عبد الناصر كنت أنت رئيساً لمجلس الشعب ، وإذا كانت كل هذه الأخطاء قد ارتكبت فلقد كنت أنت فى مركز يسمح لك بلفت الأنظار إليها . ولقد اقترحت على السادات فى هذه المناسبة « أن يكون هناك تقييم كامل لفترة عبد الناصر ، مثل : إسقاط النظام الملكى ، والاصلاح الزراعى ، وتأميم قناة السويس والتحول الاجتماعى ، والسد العالى ، ومكانة مصر العربية والدولية ودورها البارز فى حركة التحرر الوطنى وفى تأسيس فكرة عدم الانحياز » . ولقد سألت : « أليس من حقلك أن تأخذ نصيباً من شرعية كل هذه المنجزات لنفسك ؟ وأليس واجباً وأنت تسقط سلبيات سلفك أن تأخذ إيجابياته وتبنى عليها ؟ » .

لكن القضية - فيما يبدو لى الآن كانت أعمق بكثير مما كنت أتصور .



وأما فيما يتعلق بهدف الرخاء ، فلقد أظهرت كل الوثائق والتقارير ما فيه الكفاية عن نتائج ما أسماه السادات نفسه « سياسة الانفتاح » ، وتكالبها بالنسبة لمصر المعاصرة أو بالنسبة لمستقبلها . ولم يتمالك السادات نفسه وهو يتحدث عن أحلام سياسة الانفتاح من أن يهاجم فى نفس اللحظة سياسات سلفه ويصفها بأنها سياسات انغلاق فى مجتمع تخلف عن تكنولوجيا العصر كما كان يقول . وكان ذلك إدعاء ليس له ما يبرره على نظام تمكن من بناء السد العالى ، وهو أحد نماذج التكنولوجيا البارزة فى العصر كله ، ثم إنه فوق ذلك كان عصباً فتحت فيه الأبواب للمخبرة العالمية ، بما فى ذلك خبرة السويسريين والأمريكيين ، فى

المجالات التي كانت تتطلبها مصر : الأدوية والكيمويات بالتعاون مع السويسريين ، والبتترول بالتعاون مع الأمريكيين . ولقد كان الحكم التاريخي على سياسة الانفتاح هو في الواقع مظاهرات يناير ١٩٧٧ . وحتى محكمة أمن الدولة العليا التي حاكت المتظاهرين لم تجد مفرأ من أن تعترف في حكمها القضائي بأن « الحكومة ارتكبت خطأ فادحاً حين فاجأت الناس بشيء لم يكونوا على استعداد له ، وفي حين أن الجماهير كانت تتوقع من الاجراءات ما يخفف من معاناتها فإنها وجدت نفسها أمام أعباء جديدة ، وكان لغضبها ما يبرره » . ولم يستطع هذا الحكم التاريخي أن ينقذ هؤلاء الذين أطلق سراحهم من المعتقلين بمقتضاء ، لأن الرئيس ما لبث أن استعمل سلطته بمقتضى الأحكام العرفية لإيقائهم في السجن بغير حد .



ولقد كان أهم دعاوى الرئيس السادات للفخر - على مسرح المنطقة كلها - أنه الرجل الذي خطط ونفذ هجوم مصر الناجح عبر قناة السويس ، ثم أنه خطط ودير للسلام الناجح في المنطقة ، وكانت تلك دعوى تحمل الكثير من أسباب المبالغة . فمن ناحية ، كانت خطة العبور قد وضعت من قبله ، ولقد كان له فضل القرار بليون شك ، ولكن الانجاز الأكبر كان في يد مئات الألوف من الضباط وصف الضباط والجند والمتطوعين . ومن ناحية أخرى فإن السادات لم يكن أول حاكم مصرى أراد تحقيق السلام في الشرق الأوسط أو العمل من أجله . وإحياناً ما ينسى بعض الناس ما حدث سنة ١٩٥٥ في مؤتمر باندونج ، فإن دولة كولومبو التي اقترحت بداية عقد هذا الاجتماع ، كان في تقديرها أن تدعو إسرائيل إليه باعتبارها دولة آسيوية . واعترض جمال عبد الناصر ، ووصل اعتراضه إلى حد التهديد بمقاطعة عربية شاملة لهذا المؤتمر . ولقد سأله كبار زملائه من قادة الدول الآسيوية والأفريقية « إذا كان يعترض على اشتراك إسرائيل ، فما هو اقتراحه لحل الصراع العربي الاسرائيلي ؟ » وأجاب جمال عبد الناصر في خطابه أمام مؤتمر باندونج ، وبالتنسيق مع أصدقاء كبار له - من أمثال نهرو وشوين لاي وأونو- بأن مصر على استعداد لقبول قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ إذا قبلته إسرائيل . . ولقد شرح جمال عبد الناصر نفس الموقف في مراسلاته مع الرئيس كيندى سنة ١٩٦١ . ولكن جمال عبد الناصر كان يخشى - وكان لخشيته ما يبررها ، خصوصاً على أساس ما ظهر الآن وتؤكد - من أن إسرائيل لا تريد سلاماً ، وإنما هي تريد أرضاً .

ولقد كانت حرب أكتوبر انتصاراً استراتيجياً للعرب . وكان يمكن أن تكون انتصاراً

تكتيكياً لكل الجيوش العربية ، ولكن سوء الحظ وسياسات السادات أثرت على ما أمكن تحقيقه عسكرياً في هذه الحرب . ومع أن الولايات المتحدة تقدمت صراحة لمساعدة إسرائيل بعد الصدمات الأولى التي تلقتها في ميادين القتال ، إلا أن نتائج الحرب كانت مع ذلك قابلة للتطوير والاستغلال السياسي بعد توقف الممارك . وليس هناك شك أنه حتى بعد توقف الممارك في الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٧٣ - فإن العالم كله كان مهوراً بما استطاع العرب إنجازه في هذه الحرب . كان العرب يبدون أمام العالم كله قوة يحسب حسابها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً كذلك . والآن ، وحين كتابة هذه السطور ، وبعد تسع سنوات ، وبتنتائج ماجرى في لبنان أخيراً - فإن التناقض مخيف بين الآمال الأولى وبين الواقع الذي انقضى عليها . ويمكن أن يقال إن الأسلحة العربية لم تكن في مستوى السياسات العربية سنة ١٩٦٧ ، لكنه يمكن أن يقال أكثر وأصدق إن السياسات العربية لم تكن على مستوى الأسلحة العربية سنة ١٩٧٣ . لقد أظهر الغزو الاسرائيلي للبنان عجز العالم العربي كله سياسياً واقتصادياً وعسكرياً . وكانت لحظة مهانة عظيمة لامة بأسرها تملك الوسائل - وكانت لديها الفرصة فعلاً - لكي تجنب نفسها هواناً لم تكن تستحقه .



ومن الصعب أن يتصور أحد ماذا كان يمكن أن يكون عليه رد السادات - لو أنه كان ما زال حياً - عندما وقع الغزو الاسرائيلي للبنان . ولكن الذي لا شك فيه أن السادات حين أعلن صراحة في القدس - أثناء مبادرته بزيارتها - أنه لن تكون هناك حروب أخرى بين مصر وإسرائيل ، فإن ذلك قد أعطى لاسرائيل تعهداً من جانب واحد . تعهد بأن مصر لم تعد طرفاً في الصراع العربي الاسرائيلي . واستغلت إسرائيل هذا التعهد إلى آخر الحلود . ولو أن السادات لم يقطع على نفسه هذا التعهد ، ولو أن مصر كانت لا تزال جزءاً من معادلة موازين القوى في الشرق الأوسط ، لما جرؤت إسرائيل على أن تدفع مائة ألف من جنودها لغزو لبنان . إن عزلة مصر عن بقية العالم العربي كانت أوضح إشارة تلقاها شارون لكي يدفع دباباته على الطريق إلى بيروت . وبدون أى انفصال عاطفي فإنه يمكن رؤية حصار بيروت كنتيجة منطقية لاتفاقات كامب ديفيد . فمنذ البداية كان واضحاً بكل جلاء أن مناحم بيجين يعرف ما تعنيه هذه الاتفاقات بالنسبة له : لا دولة فلسطينية ، ولا انسحاب من الضفة الغربية وغزة ، ولا تعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية . وعندما أصر الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة على أن منظمة التحرير هي ممثلهم الشرعي والوحيد ، فإن القضاء على منظمة التحرير أصبح هدف إسرائيل تُحقق بواسطته ما تريد في الضفة والقطاع . ولقد كانت

المرحلة الأولى في ضرب المنظمة تتمثل في اعتقال وطردها أنصارها البارزين في الأرض المحتلة ، ثم الاستيلاء على الأرض وعلى مصادر المياه . وكانت المرحلة الثانية هي الحرب المسلحة ضد المعقل الفلسطيني في بيروت . ولم يكن في استطاعة بقية العرب أن يوقفوا إسرائيل ، لأن قيام أكبر الدول العربية بعقد صلح منفرد معها أدى - في الواقع - ليس فقط إلى تعطيل سلاح هذه الدولة ، بل وأدى أيضاً إلى نزع سلاح الباقين .

إن السادات حين منح إسرائيل يداً مطلقاً في التصرف لم يمنحها الحرية فقط على حساب الفلسطينيين ، وإنما على حساب كل العرب ، فلقد أصبح كل عرب آسيا مكشوفين ومعزولين عن كل حرب أفريقية . ولقد دفعت لبنان الجزء الأكبر من التكاليف ، ولكن سوريا أيضاً أحست بوطأة السلاح الإسرائيلي . وكذلك ترك العراق لكي تتجأ عليه إسرائيل بغارتها الشهيرة على المفاعل النووي في بغداد ، وكذلك لكي تنفرد به إيران في ذلك الموقع الخطير على الجناح الشرقي لأرض الأمة العربية .



ولقد أدى خروج مصر من العالم العربي إلى آثار واسعة على المنطقة العربية كلها ، تمتد إلى أبعد من حدود الصراع العربي الإسرائيلي . فلقد كانت مصر دائماً عبر التاريخ تلعب دورين متوازين في عالمها العربي : دور التوحيد ، ودور التحديث . ويخروج مصر من الحركة العربية فإن المنطقة تتجمد حركتها في كيانات جغرافية سياسية محدودة ، وتضيق أحلامها المستقبلية لتجد نفسها غارقة في تناقضات ثانوية تسببها صراعات على الحدود أو حروب طائفية أو فوضى اجتماعية . وباختصار فإن خروج مصر من العالم العربي أدى به إلى نوع من « البقعة » .

ولقد عكست هذه الأوضاع نفسها على الموقف من الفلسطينيين عموماً . وفي حين أن منظمة التحرير في الستينات والسبعينات كانت تجد أبواباً مفتوحة لها في كل مكان ، أو كانت تجد دعماً غير محدود لها يفتح لها كل الأبواب - فإنها سنة ١٩٨٢ كانت مواجهة بصعوبات جمة عليها أن تواجهها وحدها . كان عليها أن تواجه حصار إسرائيل لها في بيروت الغربية بعد أول غزو إسرائيلي سافر لعاصمة عربية كبرى* . ولم يجد هؤلاء الذين أرادوا مساعدتها ما يصنعونه لها سوى التقدم بالرجاء للولايات المتحدة لكي تمكن مقاتليها من

* فيما بعد وصلت حملة القوة بإسرائيل إلى حد ضرب المفاعل الذري العراقي ، والإغارة على تونس لضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية .

الخروج من الحصار ، بل وكان عليها أن تنتظر مساعدة الولايات المتحدة لإقناع بعض الدول العربية حتى تقبل هؤلاء المقاتلين كلاجئين في أراضيها . كان العالم العربي يفكك بضغفه كل ما استطاع أن يبينه بقوته في أجيال سابقة .

ولم يقتصر أثر خروج مصر على المشكلة الفلسطينية ، فقد انتقلت الجامعة العربية من مقرها في قلب العالم العربي في القاهرة ، إلى الحافة في تونس ، وفقدت الجامعة العربية جزءاً كبيراً من هويتها السابقة . بل وحدث مثل هذا الشيء لمنظمات أخرى شاركت مصر في إقامتها - كمنظمة الوحدة الأفريقية . بل لقد أصبحت حركة عدم الانحياز نفسها ظللاً باهتاً لما كانت ذات يوم . وفي أيام جمال عبد الناصر فلقد كانت مصر مركزاً لثلاث دوائر هي : الدائرة العربية ، والإسلامية ، والإفريقية . وفي عصر السادات فلم تعد مصر - مع الأسف الشديد - مركز أى شيء واضح أو محدد .



ومن سوء الحظ أن الانقسامات في عصره وصلت إلى مصر ذاتها . لقد كان هناك إطار من الوطنية يقدم الوحدة الوطنية المصرية ، بصرف النظر عن اختلاف الأديان واختلاف الطبقات ، والآن فإن الاختلافات الدينية جرى تضخيمها عمداً . لقد أراد الرئيس أن يصبح « محمد » أنور السادات ، ضاغطاً بشدة على اسم « محمد » الذى ظهر فجأة بعد توليه الرئاسة . ثم أراد أن يصبح « الرئيس المؤمن » ، ثم مضى يقول علناً للأمة أنه حين تواجه بعض المشاكل التى يريد حلها فإنه يأوى إلى فراشه ، وهناك تهبط عليه إحياءات تعطيه حل ما يريد أثناء نومه . والغريب أنه فى نفس الوقت راح يقدم نفسه باعتباره الحاكم الذى يريد أن يتولى التنسيق بين الديانات الثلاثة السماوية : الإسلام والمسيحية واليهودية . ومن سخيرة القدر أن تهمة الإلحاد التى حاول إلحاقها ببعض معارضيه السياسيين كانت هى نفسها التى حكم بها عليه هؤلاء الذين قرروا وصمموا على اغتياله .



ومن السهل على أى مراقب لتاريخ العرب الحديث أن يجد نفسه أمام مراحل متعاقبة تكاد أن تكون محددة تحديداً دقيقاً . كانت هناك الحقبة الاستعمارية ، حينما كانت بريطانيا وفرنسا تحاولان بكل جهد تخاطف النفوذ فى إرث الامبراطورية العثمانية فى الشرق الأوسط .

ثم جاءت الحقبة الوطنية طلباً للاستقلال بقيادة سعد زغلول ، وقد سقطت هذه الحقبة

بمعجز الطبقة المتوسطة الجديدة بعد الاستقلال عن المحافظة على جوهر هذا الاستقلال وعن التقدم به إلى أى بعد اجتماعى .

ثم جاءت حقبة القومية العربية باتجاهاتها التقدمية وتوجهاتها العالمية ، وقد تلتقت هذه الحقبة صدمة بهزيمة ١٩٦٧ . والمحزون أن حرب أكتوبر كان يمكن أن تميد إليها كل ما فقدته ، وتمنحها قوة اندفاع مضاعفة ، لكن خذلان السياسة لما حققه السلاح أدى بهذه الحقبة إلى السقوط الكامل فى أواخر عصر السادات . فقد انتهى الأمر بصالح منفرد بين القوة العربية الكبرى وبين إسرائيل بدون أن يتحقق سلام عادل فى المنطقة .

ثم جاءت بعد ذلك الحقبة الرابعة فى العصر الحديث ، وهى المرحلة التى يمكن تسميتها بالحقبة السعودية ، والتى انعقدت آمالها على مقدرة السعودية - بمالها ونفطها - أن تضغط على الولايات المتحدة لكى تضغط بدورها على إسرائيل حتى تحد من خططها التوسعية . ولم يحدث ذلك ، وإنما حدث المكس ، فإن كل الضغط الذى مارسته الولايات المتحدة كان فى الواقع ضغطاً على أصلقاتها العرب وليس على إسرائيل . وسقطت الحقبة السعودية بدورها لتضخ الطريق - مع الأسف الشديد - لحقبة خامسة فى المنطقة وهى الحقبة الامبريالية الاسرائيلية ، وهى حقبة محكوم عليها سلفاً بكل حقائق الجغرافيا والتاريخ . ومع ذلك فإن هذه الحقبة الجديدة - مع كل إهانتها للعرب - سوف تثبت أن ضررها الأكبر سوف يلحق بالغرب والولايات المتحدة ربما أكثر من العرب .

إن آرييل شارون وزير الدفاع الاسرائيلى حدد من وجهة نظره ما ينبغي أن تكون عليه خريطة مطامع إسرائيل السياسية بوضوح مخيف وكأنه يكتب الوصية السياسية لقصر الجديد . قال شارون إن « مدى » عمل إسرائيل يمتد إلى ثلاثة حدود تسع عتوط كل منها واحدة بعد الأخرى : هناك أولاً الخط الذى يمثل مدى العمل المباشر ، وهذا يشمل لبنان وسوريا والأردن بما فيه الفلسطينيين ، وهذا الخط ينبغي أن يكون تحت سيطرة إسرائيلية دقيقة - ووراء ذلك كله هناك حد الألف الثانى لمدى العمل الاسرائيلى ، وهو يشمل السعودية والعراق ومنطقة الخليج ، وهو خط ينبغي على إسرائيل أن تتابع ما يجرى فيه بمثابة ، وأن لا تدع شيئاً من أموره يمر من وراء ظهرها . وأما مدى العمل الثالث - أخيراً - فهو - من وجهة نظر شارون وخطه - ضرورة أن يتأكد النفوذ الاسرائيلى على كل الخط الممتد من شرق البحر الأبيض حتى المحيط الهندى ، بما فى ذلك تركيا والباكستان ، وفى هذا الخط يجب أن تكون إسرائيل - طبقاً لشارون - القوة ذات النفوذ الغالب .

إن هذه الأحلام كلها تفوق طاقة بلد لا يزيد تعداد سكانه اليهود كثيراً عن ثلاثة

ملايين ، ثم هو يعتمد تماماً في كل شيء على الولايات المتحدة . وليس هناك من سند فعلى لهذه الدعاوى سوى التهديد النووي ، وهو في خاتمة المطاف عقيم . وأى حلم لا تسنده قوة حقيقية (بشرية اقتصادية اجتماعية - وجود تاريخي وجغرافي حقيقي وفعلی لا أسطوري) كقيل بأن يتراجع من عوالم الحلم إلى عوالم الوهم ، ومن عوالم الوهم إلى عوالم الجنون ، وهو في النهاية مؤد إلى تدمير أصحابه مهما تمادوا . ولقد بدا ذلك الاحتمال - احتمال تدمير النفس بجنون القوة - واضحاً لعدد من رواد الحركة الصهيونية وأبائنا الروحيين ، وفي مقدمتهم ناحوم جولدمان الذي قال قبل موته : « إن إسرائيل قد افترست روح الحركة الصهيونية ودمرت تراثها » .

إن الحقبة الامبريالية الاسرائيلية سوف تكون مختلفة عن غيرها من الحقب الامبريالية ، لأنها لا تملك أساساً يمكنها من إعطاء شيء إنساني أو حضاري لمن حولها أو للتاريخ . ولقد كانت الامبراطورية العثمانية أو البريطانية أو الفرنسية تملك وراءها قروناً من تحقيق الذات ومن التطور السياسي والاقتصادي ، ومن الثقافات والمهارات المتوارثة ، والقيم التي يمكن ولو نظرياً أيضاً - التزاماً قانونياً وسياسياً تجاه من حاولت أن تبسط عليهم سيطرتها ، ثم إن ذلك كله كان في مرحلة مختلفة من التاريخ (القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، والسنوات الأولى من القرن العشرين) - وليس في هذا كله عنصر من العناصر متاح لإسرائيل ، فهي لا تملك أي واحدة من مقومات نشوء قوة إمبراطورية . أنها هي نفسها لا تملك الاحساس بأمنها ذاته ، وهي لا تملك قوة إنتاج حقيقية ، ثم أنها كيان عصبي بالطبيعة ليس أمامه غير سلاحين لبسط سيطرته : الابتزاز ، والارهاب - دولة قامت على الارهاب وتحاول الآن إقامة إمبراطورية على الارهاب ، ورد الفعل الوحيد الذي ستخلفه هو الارهاب المضاد .



ولقد ترك السادات لخليفته إرثاً يكاد يكون مستحيلاً ، وبالطبع فإن هناك بعض الأخطاء يمكن تصحيحها بسرعة ، فالسجناء يمكن إطلاق سراحهم ، والقوانين يمكن أن يعود لها بعض احترامها ، والفساد يمكن كشفه وتسليط الأضواء عليه ، والمزاج العام يمكن أن يتغير ، والتوترات يمكن أن تخف حداثها ، والآمال يمكن أن تعود إليها البقطة . . ولكن القضايا الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تبقى بحجمها الضخم عقبات هائلة .

ثم إن هناك قضية معنوية أخرى بالغة الخطورة ، وهي التشوه الذي حدث في

المجتمع المصرى نتيجة الهجمات المتعمدة على نسق القيم السائدة فى العصر الذى سبق عصر السادات . والمؤسف أن عصر السادات حاول أن يرسخ قيمة واحدة ، وهى قيمة المال والثراء كمصدر وحيد للاعتبار الاجتماعى .

إن الأمل الكبير لمصر يبقى فى قدرتها التاريخية على استيعاب الصدمات . والحقيقة أن العظمة الحقيقية للأمم تتجلى فى هذه القدرة على استيعاب الصدمات والارتفاع فوقها . ولقد تمكنت مصر فى العصر الحديث من مواجهة مواقف حرجية وظروف خطر داهم ، وفعلت ذلك باقتدار لا شك فيه . أن مصر لا تزال إلى حد كبير بلداً زراعياً ، ولا يزال أهلها - كما كانوا دائماً - يؤمنون بالعدل الذى هو بالنسبة لهم أكثر من مجرد قيمة معنوية وإنما هو حياة ، لأن العدل فى توزيع مياه النيل - المصدر الوحيد للمياه - هو نفسه الضرورة الأولى لاستمرار البقاء . وفى أعماق الضمير المصرى فإن انهيار الدولة وما تمثله من معانى القوة والعدل يبقى أكبر خطر يحاول المصريون تجنبه . ومن الملفت للنظر أن كثيراً من هؤلاء الذين سجنهم الرئيس السادات وأطلق الرئيس حسنى مبارك سراحهم ، ذهبوا إلى مجلس الدولة يطالبون بعدم شرعية وقانونية اعتقالهم طبقاً للمادة ٧٤ من الدستور - وقد استجاب لهم مجلس الدولة فى حكم مدون بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٢ . لقد تجلّى مطلب العدل الدائم فى مصر باستجابة القضاء على أعلى مستوياته لطلباتهم حين حكم بأن كل إجراءات سبتمبر ١٩٨١ كانت بالفعل إجراءات غير شرعية .

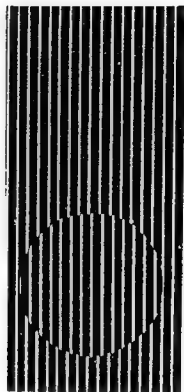


وربما كانت نقطة الختام فى قيمة كل الإجراءات التى قام بها السادات فى السنوات الأخيرة من عمره تتجلى فى حقيقة أن بابا الأقباط تردد كثيراً قبل أن يرضى بمرض قضية احتجازه أمام القضاء . وأكثر من ذلك فإنه حين اعترز الرئيس حسنى مبارك زيارة الولايات المتحدة للمرة الأولى بعد انتخابه رئيساً للجمهورية ، وترامى إلى أسماع البعض فى مصر أن الأقباط فى الولايات المتحدة ينوون التظاهر ضده مطالبين بإطلاق سراح البابا وعودته إلى مكانه الشرعى - فإن العناصر الواعية من أقباط مصر رأت أن تبعث بوفد من المطارنة لتهدئة مشاعر رفاقهم فى الولايات المتحدة . ولم يجد هذا الوفد من المطارنة سلاحاً يحمله معه إلى أقباط الولايات المتحدة غير خطاب مكتوب بخط البابا المحتجز فى الدير يطلب الإهم فيه و الترحيب برئيس الجمهورية الجديد ، ويمجته ، والخضوع له ، والصلاة من أجله فى كل قداس^(١) .

(١) الأمل مشور بصورته فى الملحق الوثائقي فى نهاية الكتاب .

إن مصر تحاول الآن أن تتلمس خطاها عائدة إلى الطريق الصحيح الذى تمليه عليها
حقائق الجغرافيا والتاريخ ، وسوف تكون المحاولة دون شك عملية شاقة وخطرة . فليسوف
يصل تعداد مصر قبل نهاية هذا القرن إلى أكثر من سبعين مليون نسمة . وسوف يحتاج
إطعام وكساء وتعليم هؤلاء الرجال والنساء والأطفال ، وإتاحة فرص العمل الشريف لهم ،
إلى جهود ضخمة تقتضى كل التماسك والعقل التاريخى للأمة . والمشاكل المنتظرة
لا يمكن أن تحلها أو تغطيها أضواء التليفزيون أو صخب الدعاية ، وإنما لابد لهذه المشاكل
أن تجد حلولاً حقيقية لها . وإذا كان هناك دليل حقيقى ومعلم كفوء لهذه المهام - فإن
الجغرافيا والتاريخ هما وحدهما هذا الدليل وهذا المعلم .





رسالة متبادلة بين الحكيم وهيكل

رسالة لتوفيق الحكيم رفض « الأهرام » نشرها

من توفيق الحكيم إلى هيكل

المهم أن يكون المجتمع
خالياً من السلطة الواحدة
والمسيطرة برأى واحد
فى إمكانه إسكات كل صوت غيره

كتب توفيق الحكيم هذه الرسالة المفتوحة إلى محمد حسين هيكل وقدمها لتتشر فى
الأهرام . ولكن الأهرام رفض نشرها ، فأرسلها الأستاذ توفيق الحكيم للأهالى لتتشر على
صفحاتها .

أنا معتقد أنك متأكد من عدم موافقتى على كتابتك السياسية .. لأنك تتذكر ما كان
يقوم بيننا من خلاف عندما كنا نجتمع فى جلسات مجلس الادارة بالأهرام ، حيث كنت أوجه

إليك الهجوم العنيف ، ثم تنتهي الجلسة فإذا بذراعى فى ذراعك ونذهب نتناول الطعام معا ونحن نبتمس ونضحك .. ذلك أن علاقتنا تقوم على أمرين : الثواب والمتغيرات . أما الثوابت فهي المحبة والمودة وأما المتغيرات فهي الآراء من سياسية وغيرها ، لا نخلط أحدهما بالآخر . وإنى أكتب إليك اليوم كى اهتدى من أعصابك بدافع هذه المودة والمحبة . وأنا بالذات لسبب واحد هو : إن حالتى تشبه حالتك . فانت كتبت كتابا هو « خريف الغضب » اعتبر هجوماً ضد السادات بعد موته . وأنا كتبت كتابا هو « عودة الوعى » اعتبر هجوماً على عبد الناصر بعد موته .. وقد يفسر الغضب عندك بأنه وضعك فى السجن . أما أنا فلم يضمنى عبد الناصر فى سجن ! .. فلم يبق أمام العالم العربى إلا التفسير الواحد : « عدم الوفاء » وربما « التفلق » لعهد آخر ... واليوم أيضا تقوم ضدى القيامة لكتابتى أخرى : قبل انها ضد الله تعالى ... فانا الآن فى وحدتى التى تعرفها : لا زوجة ولا ولد ، أعيش مع الله وأناجيه فقالوا أن هذه المناجاة ضلال وإخلال وطردونى من جنة الله وانها لى على خطابات الغوغلاء وحتى بعض العقلاء تترحم على عقلى الذى ذهب ، والتخريف الذى جاء مع الشيخوخة .. كل الذى يهمنى بالنسبة لك ولى هو عدم احترام « الرأى الحر » .. فاكذب رأيك ولاكتب أنا رأيى ... وليس من الضرورى أن يعجبنى رأيك أو يعجبك رأيى ... المهم أن يوجد الرأى . والأهم أن يكون المجتمع خالياً من السلطة الواحدة المسيطرة برأى واحد فى امكانه اسكات كل صوت غيره ... ولقد كان يحكى لنا فى الحكايات والأساطير القديمة أن للملك وزيرين ، وزير عن يمينه هو وزير الميمنة ، ووزير عن يساره أو شماله ، هو وزير المشملة كما كنا نسميه ضاحكين ... ولم تكن نسأل عن اختصاص كل وزير ... اليوم أود أن يكون وزير الميمنة هو الوزير المؤيد للحاكم ووزير المشملة هو الوزير المعارض ، والحاكم يستمع لكل وزير بعين الاهتمام ، ويستخلص رأيه بعد فحص الرايين بكل دقة ونزاهة ... ولقد قلت للمشايع الأفاضل الذين زارونى فى مكتبى بالأهرام ليسألوا عن حقيقة موقعى من الدين والله والحساب .. فقلت لهم : ما دام يوجد حساب فى الآخرة فانا مطمئن لأن معنى الحساب أنه محكمة يسمح لى فيها بإبداء دفاعى ... لأن كل اتهام لابد له من دفاع ... وفى الدار الآخرة لابد أن الحساب سيكون فى جو من الهدوء والصفاء يجعل الدفاع مسموعا . أما فى الدنيا فإن أصوات الغوغالية مقترنة أحياناً بأصوات جديدة للمفرقات تجعل صوت الدفاع يخرج مخنوقاً يثير الضحك والاستهزاء أكثر مما يثير الرحمة والرثاء .. فلنا الصبر .. ولك منى الثابت فى حياتنا المودة والمحبة ...

توفيق الحكيم

إلى توفيق الحكيم

جاءتني كلمتك التي بشت إلى بها عن طريق الأهالي . ذكرتني بأيامنا الخوالي . أيام كان الحوار بيننا دائراً لا ينقطع . . أديب وصحفي كلاهما له رأيه المختلف ورؤيته للناس والظروف والتاريخ . وأحسبك لم تتغير كثيراً ، وأتمنى أن لا أكون أنا الآخر تغيرت إلا بمقدار ما أخذت مني وأعطتني التجارب والأحداث والأيام .

هل تذكر حكايات « زمان » حتى من قبل أن تجمعنا معا تجربة الأهرام ؟ تذكر أيام كنت أنا صحفياً شاباً ، وكنت أنت أديباً كبيراً يشار له بالبنان ، وكان بيننا ما أسميته أنت بالثوابت : « المحبة والمودة » . كان كلانا مشدوداً إلى الآخر ربما بحكم اختلاف الطبائع والتوجهات . . كنت أنت باحثاً عن الحقيقة بإلهام الفن ، وكنت أنا باحثاً عنها في خضم الحوادث . وقتها كنا نتغلى معا كل يوم ، تدعوني مرة وأدعوك مرة ليتوازن الحساب وأنت دائماً دقيق في الحساب وكانت لك فيه قواعد أثارت وما زالت تثير عجبى ، أو هل أقول إعجابى ؟ كنت قد وضعت قانوناً للحساب بيننا . إذا كانت الدعوة يوماً عليك فقد كان شرطك حازماً : لو أردت أنا اختيار المطعم الذى نتغدى فيه فأنت الذى تختار الطبق الذى أطلبه . . لو كان لى أن أختار الطبق فأنت الذى تختار المطعم - وهكذا تضمن فى كل الظروف أن تتحكم فى الميزان .

ما زلت كما أنت فى حساباتك وقوانينك . ظننت أنك فى كلمتك تريد أن تدعوني معك إلى غداء . فإذا أنت بفرط ذكائك تدعوني إلى أن أدعوك . . وتختار أنت المطعم والأطباق ، وتنسى كل فواتير الحساب .

على أية حال أهلا بك ، أقولها راضياً وسعيداً . فأنت تعرف أن بى ضعفاً إزاءك لا أستطيع أن أغالبه وربما لا أريد .

ومع ذلك فلعلك تأذن لى ببعض ملاحظات على كلمتك ، مع العلم أننى كنت قد قررت بعد حديثى للأهالي فى الأسبوع الماضى أن لا أشتبك فى جدل أعرف مقدماً أنه عقيم .

هل تصدق أنني لا أقرأ الكثير مما ينشر عنى هذه الأيام ؟ أعرف أهدافه . . وأعرف أصحابه . . وألقى نظرة سريعة على الصفحات الصحفية ، وأستذكر مرة أخرى قوله « جورج برنارد شو » : « إنهم يقولون : ماذا يقولون ؟ دعهم يقولون !

واثق أنك تصدق لأنى واثق أنك تعرفنى .

وانتقل إلى ملاحظتى على كلمتك :

أولاً - دعنى أضع خطأ فاصلاً بين « عوده الوعى » الذى كتبه أنت عن جمال عبد الناصر ، وبين كتابى « خريف الغضب » الذى لم يكن عن أنور السادات . حتى الآن ما زلت أعتذر عن عرض لكتاب يكون موضوعه أنور السادات لأنى اعتقد أن قصته ما زالت قريبة وليس من السهل تناولها بتجرد . هكذا فعلت مع قصة جمال عبد الناصر . لو أنك اطلعت على مقدمة الطبعة العربية من كتابى لوجدت واقعة هذا العرض مفصلة وكاملة .

إنك بالطبع لم تقرأ « خريف الغضب » ولا الآخرون حتى الآن قراؤه . حتى هذه اللحظة نشر منه فى صحف العالم كله أقل من نصفه . . والطبعة الانجليزية من الكتاب ظهرت قبل أيام . ولم تصل من نسخة إلى مصر إلا عشر أهديتها كلها لجماعة من الأصدقاء حتى يكونوا فى الصورة - كما يقال أحياناً - ولا اظن أن الفرصة أتيت لأحد منهم أن يقرأ الكتاب كاملاً حتى الآن .

ويبدو لى من كلمتك أنك فهمت « خريف الغضب » على أنه كان غضبى أنا لأنهم أخذونى إلى زنزانة سجن أغلقوا على بابها . دعنى - بإذنك وسماحك - أصبح لك : إن ذلك الخريف لم يكن غاضباً لأنى غضبت . الطبيعة ببساطة ليست على مزاج فرد أو هواء . لقد كان خريف الغضب فى كتابى هو وقائع ما جرى فى مصر بين سبتمبر وأكتوبر من سنة ١٩٨١ حين كان الغضب عاصفة تهب على الوطن من أقصاه إلى أقصاه .

دعنى أشرح لك فكرة كتابى حتى يتضح لك اختلافه عن كتابك .

لقد بدأت برئيس غاضب . تتذكر كيف كان - رحمه الله - ضيق الصدر ومنغلاً . آلاف فى المعتقل بقرار . مئات يفصلون من الجامعات والصحف . بيوت الله - مساجد وكنائس - تنفخ عليها الصواعق . قرارات وخطابات ومؤتمرات كلها ساخنة إلى درجة الغليان . هجوم متصل جلى من لا يملكون حق الرد والدفاع : فؤاد سراج الدين هولويس السادس عشر الجديد . . فتحنى رضوان شيخ جليل أضع وقاره بعد السبعين . . أنا

« ملحد » هكذا « اعترفت أمامه » غفر الله له .. والشيخ المحلاوى « مرمى فى السجن زى الكلب » . كان الرئيس غاضباً ، ولكنى أشرح أسباب غضبه فقد حاولت أن أقرب من مفاتيح شخصيته . لم أتخذ من التحليل النفسى معياراً واحداً لفهم التاريخ ، ولكنى اعتمدته كما يفعلون فى الدنيا كلها أداة ضمن أدوات . وكان هذا هو الجزء الأول من كتابى .. خمسة فصول .

وكانت جماهير الشعب المصرى غاضبة ، وفى الحقيقة فإنها كانت غاضبة منذ يناير ١٩٧٧ وحين اكتشفت بالواقع العملى أن تضمحياتها على جسور العبور تحولت إلى أرصفة بنوك للذين لم يكونوا هناك على الجسور .

كانت غاضبة على مجموعة من الأزمات تشابكت وتعمدت : غلاء .. إسكان .. مواصلات .. إعلام يحكى بما لا يدرى .. إلى آخره .. وكان الانفتاح وما أدى إليه استفزازاً مستمراً . ثم إن الخيارات السياسية والاجتماعية الجذيلة فى مصر ترتبت عليها انقلابات استراتيجية على مستوى المنطقة وعلى مستوى الصراع العالمى ، كلها قضايا تناولتها تحليلاً وتفصيلاً .

كان ذلك هو الجزء الثانى من كتابى .. خمسة فصول أيضاً .

وكان الاسلام دين الحرية والمعدل والمساواة - وهذا هو الجزء الثالث من كتابى - شاهداً فى ساحة الغضب فلقد توجهت إليه فى لحظات قلق عميق جموع كثيفة تسأله وتستوحيه وتبحث فى رحابه عن الحقيقة الضائعة بين المثال والواقع . وهكذا تركت نفسى ليبحث طويل عن الأصولية الاسلامية .. من منابعها الأولى إلى العصر الحديث .. من ابن حنبل وابن تيمية إلى حسن البنا وأبى الأعلى المودودى .

وكانت الكنيسة القبطية غاضبة فلقد تعرضت لما لم يكن هناك داع له ، خصوصاً عندما لم يرض البابا شنودة - تمسكاً بتقاليد بطاركة مصر العظام - أن يجعل كرسي الكرازة المرقسية أداة سياسية فى يد سلطة حكم .

هكذا تناولت قصة الكنيسة الوطنية لمصر من أيام مجمع كالدونيا الشهير والأنبا أناناسيوس الاول حتى يوم إقصاء البابا شنودة إلى دير وسط صحراء وادى النطرون ، متعرضاً وسط هذا كله لتاريخ هذه الكنيسة ودورها عبر العصور ، ورويت طرفاً من أسباب الصدام الحاد بين الرئيس الغاضب والبابا الذى غضب .

لم أكن أتحدث عن تجربة غضب ذاتي ، وإنما كنت أتحدث عن تجربة غضب موضوعي .. ليس غضب فرد ، وإنما غضب قوى اجتماعية وسياسية .. دينية وفكرية . صدام عنيف له دواعيه الحقيقية . أطرافه قوى وتيارات وليس مجرد فرد حبس نفسه في زنزانه ذاته بالانانية أو السجن !

عندما جاء ذلك الخريف - سبتمبر وأكتوبر ١٩٨١ - كان الغضب في كل نفس وفي كل مكان . كان الرئيس غاضباً ، وكان الشعب غاضباً ، وكان المسجد غاضباً ، وكانت الكنيسة غاضبة ، وتجمعت العواصف المشحونة بالكهرباء ثم تصادمت في ذلك الخريف من سنة ١٩٨١ وكان ذلك الصدام موضوع الجزء الخامس من الكتاب .. خمسة فصول أخرى .

وأما الجزء السادس والآخر من الكتاب فقد كان صاعقة البرق الخاطف من تصادم العواصف المشحونة على المنصة . ماذا حدث ؟ وكيف حدث ؟ وماذا ؟ ومن ؟ ومتى ؟ ثم إلى أين من هنا ؟

إذن فإن الخريف الغاضب كان شيئاً آخر غير ما بدا لك ، وهو إذن يختلف عن كتابك .

كان كتابك تقييماً من وجهة نظرك لعصر .

وأما كتابي فقد كان استقصاء من واقع دراستي لحادث .

إنك أصدرت أحكاماً على رجل وعلى سياسات ، ولم أفعل أنا ذلك . وإنما أخذت من الرجل والسياسات ما كان ضرورياً فقط للوصول إلى نقطة معينة في الزمان والمكان .. الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق من بعد ظهر يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

هذه ملاحظات طالت ، لكنها كانت ضرورية .

هناك ملاحظة ثانية ، وهي أيضاً تجعل « خريف الغضب » مختلفاً عن « عودة الوعي » لقد كنا معاً ، وأنت تعرف التفاصيل .

منذ سنة ١٩٧١ أي بعد سنة واحدة من حكم الرئيس السادات ، بدأت خلافاتي معه ، لكنها جميعاً في ذلك الوقت كانت خلافات اجتهاد ، أو هكذا بدت لي . وكان لا بد أن يكون الرأي الأخير له باعتباره المسؤول عن سلطة القرار .

ومع ذلك ، فلعلك تتذكر مواقف حادة بينه - رحمه الله - وبينى ، تذكر بالطبع أزمة بيان الأدباء فى بداية ١٩٧٣ ونقل الصحفيين بالجملة إلى مصلحة الاستعلامات ، وتذكر أننى اعتذرت عن تنفيذ هذا القرار فى حدود « الأهرام » ، وهو ما كنت مسؤولاً عنه وقتها ، وتذكر أننى بعد مناقشة علت فيها الأصوات قلت له : إن الحل بيننا أن نجىء بورقة بيضاء يكتب هو عليها قرار إعفائى من « الأهرام » ، أو أكتب أنا عليها خطاب استقالتى . تذكر أنت ذلك . ولا أريد أن أثقل على الناس بتفاصيله تشدقاً بما لم يعد هناك داع له .

تذكر أيضاً أن الخلاف معه وصل إلى مفترق الطرق بفك الارتباط الأول ، وتذكر بلا شك أنك حدثتني أكثر من مرة فى النتائج والعواقب ، وأشهد أنك أخلصت النصيحة ، لكن القضية كانت أكبر من أى شىء آخر ، فلقد كنت أعتقد أن مصر والأمة العربية دفعت جهداً هائلاً لتحقيق انتصار ليس هناك شك فيه . وأن تعجز السياسة عن الاستفادة بمعجزة السلاح ، فإن النتائج يمكن أن تكون مروعة ومخيفة .

هكذا خرجت من « الأهرام » فى أول فبراير ١٩٧٤ ولم أعد إليه ولا إلى أى مكان غيره فى الصحافة أو فى الدولة .

ولم أخرج وأسكت لكنى حملت قضيتى معى وتكلمت . وكان كلامى المستمر من فبراير ١٩٧٤ هو الذى قادنى فيما بعد - سبتمبر ١٩٨١ - إلى السجن ضمن عواصف خريف الغضب .

هنا يختلف « عودة الوعى » الذى صدر بعد ثلاث سنوات من رحيل جمال عبد الناصر ، عن كتابى « خريف الغضب » .. وتختلف بالتالى ولا تشابه الأحوال .

لم أكتب بعد موت أحد . كتبت فى حياته رأى . وكتبت بعد موته نتائج دراستى لما حدث . إنه رحمه الله لم يمت على فراشه بمرض ولا فى حادثة تصادم على طريق ، وإنما عاد إلى ربه فى إطار مشهد مأساوى دموى عنيف رآته الدنيا كلها رأى العين باللون والصورة والصوت ، وكان لابد من محاولة للفهم تذهب إلى ما وراء المشهد المأساوى الدامى على المنصة ، ويتقصى الأسباب التى أدت إليه .

تصل بذلك هنا ملاحظة ثالثة أراها دقيقة ولكنها أساسية :

لقد صدر كتابك « عودة الوعى » فى مناخ محاولة عامة فى العالم العربى لإعادة تقييم جمال عبد الناصر والنظر إليه من جديد ، وليس يهمنى هنا من الذى كان يحاول أو ما هو المقصد ، كل ذلك خارج الموضوع ، ولكن المهم أنه كانت هناك محاولة .

لم يكن كتابي «خريف الغضب» موجهاً إلى العالم العربي ، وإلا لكتبته باللغة العربية ، وهي لغتي الأصلية بالطبع . لقد قلت من قبل وكررت القول إنني منذ اللحظة الأولى لتجربة اعتقال أحسست أنني متفرج على ما يجري قبل أن أكون ضحية من ضحاياه ، وكنت أشعر أنني سوف أكتب يوماً عن تجربة الاعتقال والسجن . ولم يكن ذلك خريف الغضب . عندما تقرأ هذا الكتاب - ولعل ذلك أن يحدث يوماً ما - سوف تكشف أن كل تجربة السجن لم تستغرق فيه أكثر من صفحتين اثنتين بالعدد ، بينما الكتاب نفسه أكثر من ستمائة صفحة . إن فكرة خريف الغضب جاءتني في السجن حقيقة ، ولكنها جاءت وكانت عراصف الخريف قد هبت ومضت . ولقد أدركت ، كما أدرك غيري ، أن طبائع الأمور سوف تفتح بوابات الحديد ، ورحت أفكر في عملي كصحفي . وخطرت لي فكرة «خريف الغضب» وتحدثت فيها مع بعض رفاق تلك التجربة المشهودة .

كنت أقدر مسبقاً - وهذه حاسة الصحفي - أنني حين أخرج فإن مجموعة الناشرين الدوليين التي تحصل على حقوق كتيبي سوف تطلب مني كتاباً عما جرى . لقد بدا لهم اعتيال أنور السادات على شاشات التلفزيون لغزاً غير مفهوم ، فكيف يحدث هذا الذي حدث لنجم عملية السلام التي شددت اهتمامهم ؟

ما قدرته مسبقاً وقع فعلاً .

وهكذا كانت محاولة كتابة «خريف الغضب» للعالم الخارجي وليس للعالم العربي . محاولة لتفسير ما جرى . أريد أن أضع خطأ تحت كلمة «تفسير ما جرى» . أقول «تفسير» ما جرى وليس «تبرير ما جرى» . حتى لو نظرنا إلى القضية كلها كجريمة قتل ، فإن الجريمة ليست مجرد إطلاق رصاصة ، ولكنها ملابسات ومقدمات ودوافع وتحريض وتخطيط وتدمير ، وحكايات طويلة عريضة .

كان الكتاب إذن موجهاً إلى العالم الخارجي وليس إلى العالم العربي ، ولم يكن جزءاً من محاولة لإعادة تقييم رجل أو إعادة النظر في دوره . أظنك تعلم أنني منذ شهر أكتوبر سنة ١٩٧٩ لم أكتب مقالاً واحداً لجريدة عربية ، وبالتالي لم أنقاض حقوقاً من أي ناشر عربي . وقد يدهشك أن تعلم أنني فعلت ذلك استجابة لطلب من الرئيس السادات ولم يكن الطلب إلى ولكنه كان موجهاً إلى جميع الذين يكتبون في العالم العربي . ومع أنني لم أكن المعنى بالامر فقد أثرت أن ألزم به دفعاً لحساسيات وتأويلات وجددتني في غنى عنها مع كل صداقتي الحميمة لكثيرين من الناشرين العرب . لكن رجوتهم جميعاً تقدير موقفى ، وقد فعلوا .

وكان وارداً على بالي بالطبع أن بعضاً منهم سوف يحاول الحصول على حقوق النشر باللغة العربية لكتاب « خريف الغضب » ، لكنى لم أتوقف طويلاً أمام هذا الاحتمال إلى درجة أن الناشر اللبناني الذى حصل على حقوق اللغة العربية كان ناشراً آخر غير الذى تصورت أنه سوف يسبق إلى الحصول على هذه الحقوق .

ولقد بدأت الترجمة العربية لخريف الغضب فى بيروت بعيداً عني . كما بدأت الترجمة إلى عشرات اللغات الأخرى . لكنى رجوت الناشر اللبناني الصديق أن يفضل كريماً بإطلاعى على نموذج من الترجمة بسبب حساسية الكتاب . ومع أن الأستاذ الكبير الذى بدأ ترجمة الفصول الأولى بذل فيها مجهوداً يستحق التقدير ، فإنى - من باب الولاء للقارئ العربى وثقيفاً وحرصاً - رجوت الناشر اللبناني أن يسمح لى أن أقوم بنفسى بترجمة كتابى إلى اللغة العربية . وقد يدهشك أننى فعلت ذلك دون أن أتقاضى قرشاً واحداً عن عمل تفرغت له شهرين كاملين . ولكى أكون أميناً فإن الناشر اللبناني أهدانى ستة صناديق من السجائر قبلتها مع الشكر ، وانتهى الأمر .

ترى إذن أن « خريف الغضب » كان فى إطار ، وأما « عودة الوعى » فقد كان فى إطار آخر . أولها كان بالدرجة الأولى للعالم الخارجى ، وكان دخوله إلى العالم العربى مجرد أثر جانبي . وأما الثانى فقد كان إطاره عربياً بالظروف والمناخ وإعادة تقييم الناس وإعادة النظر فى أدوارهم .

وهكذا فإنى حين قرأتك تقول لى فى كلمتك إن « حالتى تشبه حالتك » تذكرت قوانينك فى الحساب ، وتذكرتها بإعجاب !

ملاحظة رابعة وأخيرة تتعلق بحديثى عن « خريف الغضب » وحديثك مع الله أو حديثك إلى الله أو حديثك مع نفسك - طبقاً للعناوين المتعددة التى ظهرت متخيرة فوقه .

أنت تملك بخيالك فنان ملهم ومبدع أن تضع نفسك على أجنحة النور وتحلق فى السماوات العلى ، أما أنا فلم أقرب من هذا الملكوت الواسع . أنا أعرف حدودى . الفنان شىء ، والصحفى شىء آخر . أولهما يملك آفاق النجوم تحمله إليها أجنحة النور ، وأما الثانى فمكانه على الأرض وسط تضاريسها وتخومها ودروبها يبحث ويتقصى وينقب ، ويحلل ويقارن ويستخلص ، وهكذا فإن قضيته كلها هنا وليست هناك فى آفاق النجوم ، وعلى الذين يناقشونه أو يحاورونه أو حتى يحاكمونه أن يضعوا كل القضية أمام كل الناس .

على ذكر القضايا ، سمعت عن مسرحية اسمها « شاهد ما شفش حاجة » من سوء حظي أننى لم أستمتع برؤيتها . أظننا أول مرة نسمع فيها عن مسرحية اسمها « قاض ما شفش حاجة » ولا اطلع ولا قرأ . نراها أمامنا الآن . رأينا بعض فصولها ، ولا زالت بعض الفصول تجرى .

أقول هذا لأطمئنتك على أعصابى . تقول لى إنك تكتب إلى الآن لكى تهديها . لك أن تطمئن أيها الصديق الكبير والغالى ، أعصابى بخير ، فكيف أعصابك أنت ؟ أنت تعلم - والله فوقنا أعلم - أنه كان يوماً من أسعد أيامى حين استطعت أن أقنعك بأن تنضم إلينا فى تجربة « الأهرام » . كان المصفور خائفاً من القفص ، وأظنك تشهد أنه لم يكن قفصاً . دعنى أذكرك أيها الصديق أنك فى ذلك الوقت كتبت بعضاً من أعظم روايتك . هل تذكر يوم أعطيتى مخطوطة روايتك « بنك القلق » . . كانت نقداً مباشراً وعينياً لتجاوزات السلطة فى عصر عبد الناصر . لم يكن وعيك غائباً .

تذكر يومها . إنك أعطيتى المخطوطة وقلت لى إنك لم تكتبها للنشر وإنما كتبها كتجربة . تذكر أنت ماذا كان موقفى . قلت لك إن « الأهرام » سوف ينشرها بغير تردد ، فهذا واجب . فى ذلك الوقت أيضاً كتب صديقنا المشترك الأصيل نجيب محفوظ قصصه النقدية الشهيرة : « السمان والخريف » و « اللص والكلاب » . ونشرها « الأهرام » جميعاً كما نشر غير ذلك كثيراً بدون قصص وإنما بالمواجهة المباشرة مع المشاكل والقضايا والحقوق .

دعنى أسألك وأنت تعلم محبتي لك . أليس غريباً أن عمك الفن الكبير « بنك القلق » جاء فى الوقت الذى غاب وعيك فيه ، كما قلت أنت : وعندما عاد إليك الوعي ظللت صامتا لم نقرأ لك شيئاً حتى جاء حديثك مع الله أو إليه أومع نفسك . لقد فهمتك أكثر مما فهمك غيرى . لقد أحسست أنه - بالدرجة الأولى - نداء وتضرع ودعاء ليس أكثر . وكان على الذين ضاقوا بالأسلوب أن يتعمقوا فى الجوهر . لقد كانت صرخة فنان عظيم يريد مرة أخرى أن يركب أجنحة النور .

لا تقلق على أعصابى . طمئنى على أعصابك أنت ، وكذلك صحتك . تعلم كم أنت عزيز على وغال . وتعلم كم كانت رفقة العمر بيننا - سنوات ممثلة - تجربة متمعة بالنسبة لى . وكانت خصبة خضراء .

سلمت لى ولكل الذين يعرفون حقك وفضلك على فكر هذه الأمة وثقافتها . ودمت
بخير . ودامت بيننا - على حد تعبيرك - ثوابت المودة والمحبة . ودامت بيننا - على حد
تعبيرك أيضاً - متغيرات اختلافنا فى رأى على أن يكون دائما بالحوار . وهو الأداة الوحيدة
للتنوير فى محاولة الانسان الأبدية والأزلية . . طالبا للمعرفة وباحثاً عن الحقيقة ، حرا
بسلطان العقل والضمير وسيدا .

محمد حسنين هيكل

رقم الإيداع بدار الكتب

١٩٨٨ / ٢٥٧٨

مطبع الامرام التجارية القاهرة - مصر

أتمنى أن يكون واضحاً أن موضوع « خريف
الغضب » كان - كما هي ظاهر من كل صفحة فيه -
محاولة لشرح الأسباب التي أدت إلى اغتيال الرئيس
« سادات » وبالتالي فهو ليس « سيرة لحياته ولا لدوره
السياسي » ، ولو قصدته كسيرة لرجل لاختلف تناولى
للموضوع . إن السؤال المحدد الذى حاولت الإجابة
عليه هو : « لماذا جاءت النهاية على هذا النحو ؟ »
، فختصرت المراحل كلها إلى موضوعى وأخذت من
المراحل ما كان لازماً للموضوع والاختلف السعى عن
القصيدة .

محمد حسين هيكل

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام
التوزيع في الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة